

الصَّحِيحُ الْمُسْلِمُ

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية للتداولة لشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله
١١٣٨ هـ

مع التعليقات المقتبسة من فتح الملهم
للعلامة شتير أحمد العثماني رحمه الله
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الرابع

كتاب الحج - كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان - كتاب العتق

طبعة مبدية مصححة ملونة

مكتبة الشريعة
كراتي - باكستان



اصحح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمته الله
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمته الله
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمته الله
١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضيع الخلافية بين أهل العلم -
لشيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني رحمته الله
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الرابع

كتاب الحج - كتاب النكاح - كتاب الرضاع - كتاب الطلاق - كتاب اللعان - كتاب العتق
قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة
طبعة جديدة مصححة ملونة



اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الرابع)

تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن

الحجاج القشيري النيسابوري رحمہ اللہ

الطبعة الأولى : ١٤٣٠ھ / ٢٠٠٩ء

الطبعة الجديدة : ١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء

عدد الصفحات : ٥٧٨

السعر: مجموع سبع مجلدات

=/1200 روبية

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمين، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی بلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

[كتاب الحج]

[١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبيه، وما لا يباح...]

٢٧٨٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟" فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

كتاب الحج

١ - باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لبيه، وما لا يباح، وبيان تحريم الطيب عليه

معنى الحج والعمرة وبيان حكمهما، وجوب الحج على الفور أو التراخي: الحج: بفتح الحاء هو المصدر، وبالفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه، وأصله: القصد، ويطلق على العمل أيضاً، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى،** وأصل العمرة: الزيارة.

واعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف، حر مسلم مستطيع، واختلف العلماء في وجوب العمرة، فقليل: واجبة. وقيل: مستحبة، وللشافعي قولان: أصحهما: وجوبها، وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة، إلا أن ينذر، فيجب الوفاء بالنذر بشرطه، وإلا إذا دخل مكة أو حرمها؛ حاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة ونحوهما، ففي وجوب الإحرام بحج أو عمرة خلاف العلماء، وهما قولان للشافعي: أصحهما استحبابه. والثاني: وجوبه بشرط أن لا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه، واختلفوا في وجوب الحج، هل هو على الفور، أو التراخي؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة: هو على التراخي، إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنها. وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون: هو على الفور، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم: وقال في النهاية: "الحج: القصد إلى كل شيء، وخصه الشرع بقصد البيت على وجه مخصوص... وقيل: إنه فرض سنة تسع، حكاه النووي في الروضة، وحكاه الماوردي في الأحكام السلطانية، وصححه القاضي عياض والقرطبي، وصوبه ابن القيم في الهدى، فقال: "إن الصحيح أن الحج فرض في أواخر سنة تسع، وأن آية فرضه هي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ (آل عمران: ٩٧) وهي نزلت عام الوفود أواخر سنة تسع، وأنه ﷺ لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً، وهذا هو اللائق بهديه وحاله ﷺ.

** قال في فتح الملهم: وقال بعض أصحابنا المتأخرين: والمعتمد أن الخلاف في هذه المسألة ابتدائي، فأبو يوسف عمل بالاحتياط؛ لأن الموت في سنته غير نادر فيأثم، ومحمد حكم بالتوسع؛ لظاهر الحال في بقاء الإنسان. والله أعلم. (فتح الملهم ٣٥٣/٥-٣٥٥ بيروت)

"لَا تَلْبَسُوا الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَانِسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئاً مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ".

٢٧٩٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: "لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْباً مِثْلَ وَرْسٍ وَلَا زَعْفَرَانٍ وَلَا الْخُفَيْنِ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ".

= قوله ﷺ: وقد سئل: ما يلبس المحرم؟ "لا تلبسوا القميص.... إلى قوله: مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ" قال العلماء: هذا من يديع الكلام وجزله، فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى؛ لأنه منحصر، وأما الملبوس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله ﷺ: لا يلبس كذا وكذا، يعني ويلبس ما سواه.

شرح ما لا يجوز لبسه للمحرم: وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نهي بالقميص والسراويل على جميع ما في معناها وهو ما كان محيطاً أو مخيطاً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو منه كالجوشن والران والتبان والقفاز وغيرها، ونهى ﷺ بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيره حتى العصاة فإنها حرام، فإن احتاج إليها لشحة أو صداد أو غيرهما شديداً ولزمته الفدية، ونهى ﷺ بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها، هذا كله حكم الرجال.

وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر، وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي أحسبهما تحريمه. ونهى ﷺ بالورس والزعفران على ما في معناها وهو الطيب، فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب، والمراد ما يقصد به الطيب، وأما الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البراري كالشيع والقيصوم ونحوها فليس بحرام؛ لأنه لا يقصد للطيب.

الحكمة في النهي عن لبس المخيط للمحرم: قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيائنه لعبادته وامتناعه من ارتكاب المخطورات، وليتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عرا مهطعين إلى الداعي، والحكمة في تحريم الطيب والنساء أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملذاتها ويجتمع همه لمقاصد الآخرة.

٢٧٩١- (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ".

٢٧٩٢- (٤) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**

= وقوله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**: "إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين" وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: "من لم يجد نعلين فليلبس خفين" ولم يذكر قطعهما.

أقوال الأئمة في جواز لبس الخفين وعدم جوازه بدون القطع، ووجوب الفدية على من لبسهما بدون القطع: واختلف العلماء في هذين الحديثين فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بحالهما، ولا يجب قطعهما؛ لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال.

وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي ومجاهير العلماء: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان فيجب حملهما على المقطوعين لحديث ابن عمر، فإن المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة. وقولهم: إنه إضاعة مال ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهي عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له، والله أعلم.

ثم اختلف العلماء في لبس الخفين لعدم النعلين هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبسها **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**. وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية، كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدي* والله أعلم.

قوله **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**: "ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس" أجمعت الأمة على تحريم لباسهما لكونهما طيباً، وألحقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب.

سبب تحريم الطيب للمحرم: وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع، ولأنه ينافي تذلل الحاج، فإن الحاج أشعث أغبر، وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه.

محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم الفدية على من تطيب أو لبس المخيط ناسياً: ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بتفصيله السابق، والطيب، وإزالة الشعر والظفر، ودهن الرأس واللحية، وعقد النكاح، والجماع، وسائر =

**** قال في فتح الملهم:** قلت: وهذا الذي حكاه عن الحنفية قد اختاره الطحاوي **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** في معاني الآثار، ورجحه من حيث الأدلة، وعزاه إلى أبي حنيفة وصاحبيه **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ**، ولكن قال عليُّ القاري **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** في شرح المشكاة بعد نقل كلامه: "وفي منسك ابن جماعة: وإن شاء قطع الخفين من الكعبين، ولبسهما، ولا فدية عند الأربعة..." وأغرب الطبري =

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: "السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّانِ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ" يَعْنِي الْمُحْرَمَ.

٢٧٩٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَ جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

٢٧٩٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

= الاستمتاع، حتى الاستمناء والسابع إتلاف الصيد، والله أعلم.

وإذا تطيب أو لبس ما لم يلبسه الفدية، إن كان عامداً بالإجماع، وإن كان ناسياً، فلا فدية عند الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وأوجبها أبو حنيفة ومالك، ولا يحرم المعصفر عند مالك والشافعي، وحرمه الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً، وأوجباً فيه الفدية، ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب، ولا يحرم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَارَ وَالْخُفَّانِ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ" يعني المحرم، هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمحرم إذا لم يجد إزاراً، ومنعه مالك؛ لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر السابق. والصواب بإباحته بحديث ابن عباس هذا مع حديث جابر بعده، أما حديث ابن عمر، فلا حجة فيه؛ لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار، وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم، فلا منافاة، والله أعلم. =

= والنووي والقرطبي وابن حجر رحمهم الله، فحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب عليه الفدية إذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم التعلين، وهو خلاف المذهب، بل قال في مطلب الفائق: وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب، بل هي منتقدة... وفي رد المحتار: "وما عزي إلى الإمام من وجوب الفدية إذا قطعهما مع وجود التعلين: خلاف المذهب، كما في شرح اللباب... قلت: فما ظنك بوجوبها إذا قطعتهما مع عدم التعلين؟ (فتح الملهم ٣٦٠/٥ بيروت)

** قال في فتح الملهم: قال القاري رحمه الله: "وليس عليه فدية، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله: ليس له لبس السراويل، فقيل: يشقه ويأثر به، ولو لبسه من غير فتق فعليه دم. وقال الرازي: يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الإزار، ولا يلزم منه عدم لزوم الدم؛ لأنه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة، كالحلق للأذى، وليس المخيط للعذر، وقد صرح الطحاوي في الآثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة، وليس في الحديث أنه لا يلزمه فتق السراويل، حتى يصير غير مخيط، كما قال به أبو حنيفة؛ قياساً على الخفين. (فتح الملهم ٣٦٣/٥ بيروت).

عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، غَيْرُ شُعْبَةَ وَحْدَةٍ.

٢٧٩٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ".

٢٧٩٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُنِيَّةٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ*، - أَوْ قَالَ: أَثَرُ صُفْرَةٍ - فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ قَالَ: وَأُنْزِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ فُسْتِرَ بِثَوْبٍ، وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، قَالَ: فَقَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؟ قَالَ: فَرَفَعَ عُمَرُ طَرَفَ الثَّوْبِ، فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ، لَهُ غَطِيطٌ، - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: - كَغَطِيطِ الْبَكْرِ - قَالَ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ - أَوْ قَالَ: أَثَرُ الْخُلُوقِ - وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ".

- شرح الكلمات: قوله: "وهو بالجعرانة" فيها لغتان مشهورتان إحداهما: إسكان العين وتخفيف الراء. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، والأولى أفصح، وبهما قال الشافعي وأكثر أهل اللغة، وهكذا اللغتان في تخفيف الحديدية وتشديدها، والأفصح التخفيف، وبه قال الشافعي وموافقه.

قوله: "عليه جبة وعليها خلوق" هو بفتح الخاء، وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران. قوله: "له غطيط" هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه. قوله: "كغطيط البكر" هو بفتح الباء وهو الفتي من الإبل. قوله: "فلما سري عنه" هو بضم السين وكسر الراء المشددة، أي أزيل ما به وكشف عنه، والله أعلم. فوائد الحديث: قوله ﷺ للسائل عن العمرة: "اغسل عنك أثر الصفرة" فيه: تحريم الطيب على المحرم ابتداءً ودواماً؛ لأنه إذا حرم دواماً، فالابتداء أولى بالتحريم. وفيه: أن العمرة يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرهما من المحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج. وفيه: أن من أصابه طيب ناسياً، أو جاهلاً، ثم علم وجبت عليه المبادرة إلى إزالته. =

* قوله: "عليه جبة وعليها خلوق" أي لا على الجبة فقط، بل وعلى بدن الرجل أيضاً، وهو الذي أمر الرجل بغسله لا ما على الجبة؛ لأن النزاع يكفي فيه.

٢٧٩٧- (٩) **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَلَيْهِ مُقْطَعَاتٌ - يَعْنِي جُبَّةً -، وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ: إِنِّي أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا، وَأَنَا مُتَضَمِّخٌ بِالْخُلُقِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ؟" قَالَ: أَتَزِعُّ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ، وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْخُلُقَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ".

-وفيه: أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه، وهذا مذهب الشافعي، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود، وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه الفدية،** لكن الصحيح من مذهب مالك أنه إنما تجب الفدية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً، إذا طال لبثه عليه، والله أعلم. قوله ﷺ: "**واخلع عنك جبتك**" دليل لمالك وأبي حنيفة والشافعي والجمهور أن المحرم إذا صار عليه مخيط يترعه ولا يلزمه شقه. وقال الشعبي والنخعي: لا يجوز نزعها؛ لئلا يصير مغطياً رأسه، بل يلزمه شقه. وهذا مذهب ضعيف. قوله ﷺ: "**واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك**" معناه: من اجتناب المحرمات، ويحتمل أنه ﷺ أراد مع ذلك الطواف والسعي والخلق بصفاتها وهيئاتها، وإظهار التلبية وغير ذلك مما يشترك فيه الحج والعمرة، ويخص من عمومها ما لا يدخل في العمرة من أفعال الحج، كالوقوف والرمي والمبيت بمعنى ومزدلفة وغير ذلك، وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالماً بصفة الحج دون العمرة، فلماذا قال له ﷺ: "**واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك**".

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل للقاعدة المشهورة أن القاضي والمفتي إذا لم يعلم حكم المسألة، أمسك عن جوابها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه. وفيه: أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا يتلى، وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول: إن النبي ﷺ لم يكن له الاجتهاد وإنما كان يحكم بوحى ولا دلالة فيه؛ لأنه يحتمل أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك، أو أن الوحي بדרه قبل تمام الاجتهاد، والله أعلم. قوله: "**وكان يعلى يقول: وددت أنى أرى النبي ﷺ وقد نزل عليه الوحي، فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ**" هكذا هو في جميع النسخ "فقال: أيسرك"، ولم يبين القائل من هو، ولا سبق له ذكر، وهذا القائل هو عمر بن الخطاب ؓ كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

**** قال في فتح الملهم:** وأجاب ابن المنير في الحاشية: بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم؛ ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي. قال: ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم؛ فلماذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى، بخلاف من لبس الآن جاهلاً؛ فإنه جهل حكماً استقر، وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه؛ لكونه مكلفاً به، وقد تمكن من تعلمه. (فتح الملهم ٣٦٥/٥ بيروت)

٢٧٩٨ - (١٠) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ
ابْنِ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ - وَاللَّفْظُ
لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ
يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حِينَ يُنْزَلُ عَلَيْهِ،
فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْرَانَةِ، وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَظْلَمَ بِهِ عَلَيْهِ، مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ،
فِيهِمْ عُمَرُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٍ، مُتَضَمِّخٌ بِطِيبٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى
فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَمَا تَضَمَّخَ بِطِيبٍ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ سَكَتَ،
فَجَاءَهُ الْوَحْيُ، فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ: تَعَالِ، فَجَاءَ يَعْلَى، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ، فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ
مُحْمَرُّ الْوَجْهِ، يَعْطُ سَاعَةً، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَقَالَ: "أَيْنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ آيْنَفًا؟" فَاتَّخِذَ
الرَّجُلُ، فَجِئَ بِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الْجُبَّةُ،
فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمُرَتِكَ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ".

٢٧٩٩ - (١١) **وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ -**
قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ
صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْرَانَةِ، قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ،

= **شرح الغريب**: قوله: "**وعليه مقطعات**" هي بفتح الطاء المشددة، وهي الثياب المخيطة، وأوضحه بقوله: يعني
جبة. قوله: "**متضمخ**" هو بالضاد والحاء المعجمتين، أي متلوث به مكثرت منه. قوله: "**محمر الوجه يغط**" هو بكسر
الغين، وسبب ذلك شدة الوحي وهوله. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّلْنَا عَلَيْهِ ثِيَابًا لِيُفْهِمَهُ﴾ (الزمل: ٥)
قوله ﷺ: "**أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات**" إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه، والواجب
الإزالة، فإن حصلت بمرة كفت، ولم تجب الزيادة، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كثير، ويؤيده قوله:
"**متضمخ**"، قال القاضي: ويحتمل أنه قال له ثلاث مرات: "اغسله" فكرر القول ثلاثاً، والصواب ما سبق، والله أعلم.
ضبط الأسماء: قوله: "**عقبة بن مكرم**" هو بفتح الراء. قوله في بعض هذه الرواية: "**صفوان ابن يعلى بن أمية**" وفي
بعضها: "**ابن منية**" وهما صحيحان، فأمية أبو يعلى، ومنية أم يعلى، وقيل: جدته، والمشهور الأول، فنسب تارة
إلى أبيه، وتارة إلى أمه، وهي "**منية**" بضم الميم بعدها نون ساكنة. قوله: "**حدثنا رباح**" هو بالباء الموحدة.

وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحَيْتِهِ وَرَأْسُهُ*، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، وَأَنَا كَمَا تَرَى، فَقَالَ: "انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ، وَاغْسِلْ عَنْكَ الصَّفْرَةَ. وَمَا كُنْتَ صَانِعاً فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعُهُ فِي عُمْرَتِكَ".

٢٨٠٠ - (١٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا رَبَاحُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ، بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ، وَكَانَ عُمَرُ يُسْتَرُّهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، يُظْلَهُ، فَقُلْتُ لِعُمَرَ رضي الله عنه: إِنِّي أُحِبُّ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، أَنْ أُدْخِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، حَمَرَهُ عُمَرُ رضي الله عنه بِالثَّوْبِ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا سَرَّيَ عَنْهُ قَالَ: "أَيْنَ السَّائِلُ أَنْفَاءً عَنِ الْعُمْرَةِ؟" فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ، فَقَالَ: "انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ، وَافْعَلْ فِي عُمْرَتِكَ، مَا كُنْتَ فَاعِلاً فِي حَجِّكَ".

قوله: فسكت عنه عليه السلام جمع به أي لم يرد جوابه. قوله: حمره عمر رضي الله عنه أي غطاه، وأما إدخال يعني رأسه ورؤيته النبي ﷺ في تلك الحال، وإذن عمر له في ذلك، فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال؛ لأن فيه تقوية الإيمان ومشاهدة حالة الوحي الكريم، والله أعلم.

* قوله: هم مصفرون لبدنهم عليهم السلام هو اسم فاعل من التصفير، ولحيته بالنصب مفعول به.

٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

٢٨٠١ - (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، قَالَ: "فَهُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَمَنْ كَانَ ذُوهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ، وَكَذَا فَكَذَلِكَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلَوْنَ مِنْهَا".**

٢ - باب مواقيت الحج والعمرة

محمل الباب: ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عباس أكملها؛ لأنه صرح فيه بقله المواقيت الأربعة عن رسول الله ﷺ. فلهذا ذكره مسلم في أول الباب. ثم حديث ابن عمر؛ لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن بل بلغه بلاغاً، ثم حديث جابر؛ لأن أبا الزبير قال: أحسب جابراً رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً. **صسط المواقيت وشرحها.** فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، بضم الحاء المهملة وبالقاء، وهي أبعد المواقيت من مكة، بينهما نحو عشر مراحل أو تسع، وهي قرية من المدينة على نحو ستة أميال منها، ولأهل الشام الجحفة، وهي ميقات هم، ولأهل مصر، وهي بحجم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة. قيل: سميت بذلك؛ لأن السيل أححفها في وقت، ويقال لها: "مهيعة" بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المثناة تحت، كما ذكره في بعض روايات مسلم، وحكى القاضي عياض عن بعضهم كسر الهاء، والصحيح المشهور إسكانها، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على طريق المدينة، ولأهل اليمن "يلملم" بفتح المشاة تحت واللامين، ويقال أيضاً: "اللمم" بهمزة بدل الياء، لغتان مشهورتان، وهو جبل من جبال قنمة، على مرحلتين من مكة، ولأهل نجد "قرن المنازل" بفتح القاف وإسكان الراء، بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم، وغلط الجوهري في "صحاحه" فيه غلطين فاحشين، فقال: بفتح الراء، ورعم أن أويماً القرني رضي الله عنه منسوب إليه، والصواب إسكان الراء، وأن أويماً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم: "بنو قرن" وهي بطن من مراد، القبيلة المعروفة، ينسب إليها المرادي، وقرن المنازل على نحو مرحلتين من مكة قالوا: وهو أقرب المواقيت إلى مكة.

وأما "دات عرق" بكسر العين، فهي ميقات أهل العراق، واختلف العلماء هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم باجتهاد عمر بن الخطاب؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي: أحدهما: وهو نص الشافعي رضي الله عنه في "الأم" بتوقيت عمر رضي الله عنه وذلك صريح في صحيح البخاري، ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر، لكه غير ثابت لعدم جزمه برفعه، وأما قول الدارقطني: إنه حديث ضعيف؛ لأن العراق لم تكن تحت في زمن النبي ﷺ، =

= فكلامه في تضعيفه صحيح، ودليله ما ذكرته، وأما استدلاله لصعفه بعدم فتح العراق فعاقد؛ لأنه لا يمتنع أن يحجر به النبي ﷺ به لعلمه بأنه سيفتح، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإحار بالمعيات المستقبلات، كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام المحقة في جميع الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن الشام لم يكن فتح حينئذ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أحبر بفتح الشام واليمن والعراق، وأهم يأتون إليهم يسود والمدينة خير هم لو كانوا يعلمون، وأنه ﷺ أحبر بأنه زويت له مشارق الأرض ومعارها، وقال: "سيف ملك أمي ما روي لي منها، وأهم سيفتحون مصر، وهي أرض يذكر فيها القراط، وأن عيسى بن مريم على المارة البيضاء شرقي دمشق، وكل هذه الأحاديث في الصحيح، وفي الصحيح من هذا القليل ما يطول ذكره، والله أعلم.

كلام الأئمة فيس حاور المقات ثم الحرم وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة، ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة لو تركها وأحرم بعد محاورتها أثم، ولرمه دم، وصح حجه. وقال عطاء والسحفي: لا شيء عليه. وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه.

وفائدة المواقيت: أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه محاورتها بغير إحرام، ولزمه الدم كما ذكرنا. قال أصحابنا: فإن عاد إلى الميقات قبل التمس بسك، سقط عنه الدم، وفي المراد بهذا النسك خلاف منتشر، وأما من لا يريد حجاً، ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من مذهبنا، سواء دخل لحاجة تتكرر كحطاب وحشاش وصياد ونحوهم، أو لا تتكرر كتجارة وريارة ونحوهما، وللشافعي قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمرة إن دخل مكة، أو غيرها من الحرم ما لا يتكرر بشرط سبق بيانه في أول كتاب الحج.**

وأما من مر بالميقات بغير مريد دخول الحرم، بل لحاجة دونه، ثم بدا له أن يحرم، فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه، فإن حاوره بلا إحرام ثم أحرم أثم ولرمه الدم، وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أجره ولا دم عليه، ولا يكف الرجوع إلى الميقات، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أحمد وإسحاق: يزمه الرجوع إلى الميقات. قوله: **وقب رسول الله ﷺ لأهل المدينة حنيفة وأهل الشام حنيفة وأهل حذرة** هكذا وقع في أكثر النسخ "قرن" من غير ألف بعد الون، وفي بعضها "قرناً" بالألف وهو الأحدث؛ لأنه موضع، واسم لحل فوجب صرفه، والذي وقع بغير ألف يقرأ موبناً، وإنما حذفوا الألف كما حرت عادة بعض المحدثين يكتون يقول: سمعت أس بن غير ألف، ويقرأ بالتوين، ويحتمل على بعد أن يقرأ "قرن" مصوباً بغير توين، ويكون أراد به القعة، فيترك صرفه. =

**** قال في فتح الملهم** ومذهب عطاء بن أبي رباح، والليث بن سعد، والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، ومالك - في رواية، وهي قوله الصحيح - والشافعي في المشهور عنه - وأحمد، وأبي ثور، والحسن بن حي: لا يصلح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلى الأمصار أن يدخل مكة إلا بالإحرام، فإن لم يفعل أساء، ولا شيء عليه عند الشافعي وأبي ثور، وعند أبي حنيفة عليه حجة أو عمرة. (فتح الملهم ٣٧١/٥ بيروت)

٢٨٠٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْحُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ، لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَقَالَ: "هُنَّ لَهُمْ، وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ،* وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ، مِنْ مَكَّةَ".

٢٨٠٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ".

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ".

= قوله ﷺ: فَهَلْ هُنَّ مِنْ أَيْ عَسِيْبٍ مِنْ غَيْرِ عَسِيْبٍ قَالَ الْقَاضِي: كَذَا جَاءَتْ الرِّوَايَةُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عِنْدَ أَكْثَرِ الرُّوَاةِ، قَالَ: وَوَقَعَ عِنْدَ بَعْضِ رَوَاةِ الْحَارِثِيِّ وَمُسْلِمٍ: "فَهَلْ لَهُمْ"، وَكَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ أَهْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، قَالَ: وَوَجْهُ الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي "لَهُنَّ" عَائِدٌ عَلَى الْمَوَاضِعِ وَالْأَقْطَارِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ وَالشَّامُ وَالْيَمَنُ وَنَجْدٌ، أَيْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لَهُدِ الْأَقْطَارِ، وَابْتِرَادُ لَأَهْلِهَا، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وقوله ﷺ: وَمِنْ أَيْ عَسِيْبٍ مِنْ غَيْرِ عَسِيْبٍ مَعَاهُ: أَنَّ الشَّامِيَّ مَثَلًا إِذَا مَرَّ بِمِيقَاتِ الْمَدِينَةِ فِي ذَهَابِهِ، لَزِمَهُ أَنْ يَحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِ الْمَدِينَةِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى مِيقَاتِ الشَّامِ الَّتِي هِيَ الْحُحْفَةُ، وَكَذَا الْبَاقِي مِنَ الْمَوَاقِيتِ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ. ** -

* قوله: وَمِنْ كَذَا دُونَ ذَلِكَ فَهَلْ حَتَّى أُنْشَأَ أَيْ فَمِنْ كَانَ دُونَ الْمَذْكُورِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ، أَيْ وَرَاءَهَا وَدَاخِلُهَا فَمِنْ حَيْثُ أُنْشَأَ، أَيْ ابْتَدَأَ السَّفَرُ.

** قوله: وَمِنْ أَيْ عَسِيْبٍ إِلَخ: أَيْ عَلَى الْمَوَاقِيتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ بِلَادَ دَاتِ مِيقَاتِ، وَمَنْ لَمْ يَدْخُلْ. فَالَّذِي لَا يَدْخُلُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مِيقَاتٌ مُعَيَّنَةٌ. وَالَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ خِلَافٌ، كَالشَّامِيِّ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ، فَدَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَمِيقَاتُهُ دُو الْحُلَيْفَةِ؛ لِاحْتِيَازِهِ عَلَيْهَا، وَلَا يُؤْخَرُ حَتَّى يَأْتِيَ الْحُحْفَةَ الَّتِي هِيَ مِيقَاتُهُ الْأَصْلِيَّةُ، فَإِنْ أَحْرَأَ أَسَاءَ، وَلَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأُطْلِقَ النَّوَوِيُّ الْإِتْفَاقَ، وَنَسِيَ الْخِلَافَ فِي شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ وَالْمَهْدَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَلَعَلَّهُ أَرَادَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله، وَإِلَّا فَاْلْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ الشَّامِيَّ - مَثَلًا - إِذَا جَاوَرَ دَا الْحُلَيْفَةِ بَغَيْرِ إِحْرَامٍ إِلَى مِيقَاتِهِ الْأَصْلِيِّ - وَهُوَ الْحُحْفَةُ - جَازَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ خِلَافَهُ. وَبِهِ قَالَ الْحَقْفِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. كَذَا فِي الْفَتْحِ. (فتح الملهم ٣٧٠/٥ بيروت)

٢٨٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: يَقُولُ "مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَزَعَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: - وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ - قَالَ: "وَمُهَلُّ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمَلَمٌ".

٢٨٠٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلَ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلَ نَجْدٍ مِنَ قَرْنٍ".

قوله ﷺ: "مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". فيه دلالة للمذهب الصحيح فيمن مر بالمواقف لا يريد حجاً ولا عمرة أنه لا يلزمه الإحرام لدخول مكة، وقد سبقت المسألة واضحة، قال بعض العلماء: وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور، وقد سبقت المسألة واضحة في كتاب الحج. قوله ﷺ: "مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا بمجاهداً فقال: ميقاته مكة بنفسها.

قوله ﷺ: "مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَمُهَلُّ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ". هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: وهكذا فهكذا من جاوز مسكنه الميقات حتى أهل مكة يهلون منها، وأجمع العلماء على هذا كله، فمن كان في مكة من أهلها أو وارداً إليها وأراد الإحرام بالحج، فميقاته نفس مكة، ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها، سواء الحرم والحل، هذا هو الصحيح عند أصحابنا.

وقال بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم به من الحرم، كما يجوز من مكة؛ لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول لهذا الحديث. قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها، وفي الأفضل قولان: أصحهما: من باب داره. والثاني: من المسجد الحرام تحت الميزاب، والله أعلم.

وهذا كله في إحرام المكي بالحج، والحديث إنما هو في إحرامه بالحج. وأما ميقات المكي للعمرة فأدق الحل لحديث عائشة الآتي: ﷺ أمرني في عمرة - خرج من شعب، وحرم بعمرة من -، والتنعيم في طرف -

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَأَخْبِرْتُ أَنَّهُ قَالَ: "وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

٢٨٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَاهُ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

٢٨٠٧ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحَفَةِ، وَيَهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ". قَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه: وَذَكَرَ لِي "وَلَمْ أَسْمَعْ" أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَيْهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

٢٨٠٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه يُسْأَلُ عَنِ الْمَهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: "مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجُحَفَةُ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمَلَمَ".

= الحل، والله أعلم. قوله ﷺ: "مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ" هو بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، أي موضع إهلالهم. قوله: "فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ - بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" أي قالوا، وقد سبق في أول الكتاب أن الزعم قد يكون بمعنى القول المحقق. قوله: "أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ" سمع جابر بن عبد الله عن مَهْلٍ فَقَالَ سَمِعْتُ، ثُمَّ سَمِعْتُ أَنَّهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال: سمعت جابراً، ثم انتهى أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ وقال: "أَرَاهُ" بضم الهمزة، أي أظنه رفع الحديث، فقال: "أَرَاهُ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ" كما قال في الرواية الأخرى: "أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ"، وقوله: أَحْسَبُهُ رَفَعَ، لا يحتاج بهذا الحديث مرفوعاً؛ لكونه لم يجرم برفعه.

قوله في حديث جابر: "مَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ" من ذَاتِ عِرْقٍ هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق، لكن ليس رفع الحديث ثابتاً كما سبق، وقد سبق الإجماع على أن ذات عرق ميقات أهل العراق ومن في معناهم، قال الشافعي: ولو أهلوا من العقيق كان أفضل، والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل، فاستحبته الشافعي؛ لأثر فيه، =

ولأنه قيل: إن ذات عرق كانت أولاً في موضعه، ثم حولت وقربت إلى مكة، والله أعلم.

بيان مواقيت الحج والعمرة بالزمان واعلم أن للحج ميقات مكان، وهو ما سبق في هذه الأحاديث، وميقات زمان، وهو شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان، هذا مذهب الشافعي، ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم ينعقد حجاً، وانعقد عمرة. وأما العمرة: فيجوز الإحرام بها، وفعلها في جميع السنة، ولا يكره في شيء منها، لكن شرطها أن لا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله؛ ولا يكره تكرار العمرة في السنة، بل يستحب عندنا وعند الجمهور، وكره تكرارها في السنة ابن سيرين ومالك، ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد من مكة، سواء ديرة أهله وغيرها، وأيها أفضل؟ فيه قولان لشافعي أصحهما: من الميقات أفضل؛ للاقتداء برسول الله ﷺ، والله أعلم.

.....

[٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها]

٢٨٠٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ".

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٣ - باب التلبية وصفتها ووقتها

شرح كلمة (لبيك): قال القاضي: قال المارري: التلبية مشاة للتكثير والمبالغة، ومعناها إجابة بعد إجابة وبروماً لطاعتك، فتشئ للتوكيد لا تثنية حقيقية، معزلة قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ بَدَأِهِ مَتَّوِّصَاتٍ﴾ (المائدة: ٦٤) أي نعمته، على تأويل اليد بالعمة هنا، ونعم الله تعالى لا تحصى. وقال يونس بن حبيب البصري: "لبيك" اسم مفرد لا مثنى، قال: وألفه إما انقلبت ياء؛ لاتصالها بالضمير كـ "لدي"، وعلى مذهب سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر، وأكثر الناس على ما قاله سيبويه.

قال ابن الأنباري: ثنوا "لبيك" كما ثنوا "حانيك" أي تحسا بعد تحنن، وأصل "لبيك": لبئتك، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات، فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا: من الظن "تظنيت" والأصل "تظننت"، واحتلفوا في معنى 'لبيك' واشتقاقها، ف قيل: معناها اتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تنب دارك، أي تواجهها، وقيل: معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم: امرأة لبة إذا كانت محبة لولدها عاطفة عليه، وقيل: معناها إخلاص لك مأخوذ من قولهم: "حب لئب" إذا كان حالصاً محضاً، ومن ذلك "لب الطعام ولئبه"، وقيل: معناها "أنا مقيم على طاعتك وإجابتك" مأخوذ من قولهم: "لب الرجل بالمكان وألب" إذا أقام فيه، قال ابن الأنباري: وهذا قال الخليل.

قال القاضي: قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم ﷺ: ﴿وَأَذِّنْ فِي نَاسِ الْخَلْقِ﴾ (الحج: ٢٧) وقال إبراهيم الحري في معنى "لبيك" أي قريباً منك وطاعة، والإلباب القرب، وقال أبو نصر: معناه أنا مسب بين يديك، أي خاضع، هذا آخر كلام القاضي.

قوله: **لبيك إن الحمد** ولعمري يروى بكسر الهمزة من إن وفتحها وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة، قال الجمهور: الكسر أجود، قال الخطابي: الفتح رواية العامة، وقال ثعلب: الاختيار الكسر، وهو الأجود في المعنى من الفتح؛ لأن من كسر جعل معناه: أن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال معناه: لبيك لهذا السبب. قوله: **واسعمة لك** المشهور فيه نصب النعمة، قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت حبر إن محذوفاً تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك. =

٢٨١٠ - (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ**: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَنَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** كَانَ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهْلَ فَقَالَ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ".

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**.
قَالَ: قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١١ - (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**: فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.
٢٨١٢ - (٤) **وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يُهَلُّ مُلْبِداً يَقُولُ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ،

- وقوله: **وسعدت** قال القاضي: إعرابها وتشبثها كما سبق في "لبيك" ومعناه: مساعدة لطاعتك بعد مساعدة. قوله: **"والخير بيدك"** أي الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله.

قوله: **وحدثني** قال القاضي: قال المازري: يروى بفتح الراء والمد، وبضم الراء مع القصر، وبظيره العليا والعباء، والعمى والنعماء. قال القاضي: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر "الرعى" مثل "سكرى" ومعناه هنا: الطلب والمسألة إلى من بيده الخير، وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة. قوله: **من من من** نعمت **سسه** هو نفاق ثم فاء، أي أحدهما سرعة، قال القاضي: وروي 'تلقيت' بالنون، قال: والأول رواية الجمهور، قال: وروي 'تلقيت' بالياء ومعانيها متقاربة.

معنى الإلهال والتلبيد. قوله: **هل هل هل** **سسه سسه سسه** قال العلماء: "الإلهال": رفع الصوت بالتبعية عند الدحول في الإحرام، وأصل الإلهال في النعمة: رفع الصوت، ومنه استهل المولود، أي صاح، ومنه قوله تعالى: **﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لَعَنَ اللَّهُ﴾** (البقرة: ١٧٣) أي رفع الصوت عند دبحه بغير ذكر الله تعالى، وسمي الهلال هلالاً؛ لرفعهم الصوت عند رؤيته.

لَا شَرِيكَ لَكَ" لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.

وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهَلَ بِهِؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ.
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يُهَلُّ بِأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ، وَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٨١٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ يَعْنِي ابْنَ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ" * فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ.

= قوله: 'سمعت رسول الله ﷺ' بهن مسند فيه استحباب تليد الرأس قبل الإحرام، وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا، وهو موافق للحديث الآخر في الذي حر عن غيره، فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً، قال العلماء: التليد ضم الرأس بالصمغ أو الحطمي وشبههما مما يضم الشعر، ويلرق بعضه بعض، ويمعه التمعط والقمل، فيستحب لكونه أرفق به.

قوله: 'كان المشركون يقولون لبيك لا شريك لك'، قال فيقول رسول الله ﷺ ويحكم! قد قد لا شريك هو لك ثمكة وما مثك * يقولون هذا وهم يصفون بسبب قوله ﷺ: قد قد قال القاضي: روي بإسكان الدال وكسرهما مع التنوين ومعناه: كماكم هذا الكلام، فاقصروا عليه ولا تريدوا، وهذا انتهى كلام النبي ﷺ، ثم عاد الراوي إلى حكاية كلام المشركين فقال: إلا شريكاً هو لك إن آخره. معناه: أنهم كانوا يقولون هذه الجملة، وكان النبي ﷺ يقول: اقتصروا على قولكم: "لبيك لا شريك لك" والله أعلم.

* قوله: 'ويحكم قد قد' كقسط وزناً ومعنى، وروي موبناً، وقوله: 'إلا شريكاً' متعلق بمقول الكفرة، وقوله: 'فإن' فيقول رسول الله ﷺ قد قد' معترض للتببيه على أن رسول الله ﷺ يقول لهم ذلك بين الاستثناء وما قبله، قبل أن يتكلموا بالاستثناء - والله تعالى أعلم - وقولهم: 'ثمكة وما مثك' كلمة ما تحمل أنها نافية أو موصولة عطف على مفعول تملكه، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: 'وما مثك إلخ' ما نافية. وفي: موصولة، عطف على مفعول تملكه.

حكم التلبية عند أهل العلم وأما حكم التلبية فأجمع انفسهم على أنها مشروعة، ثم اختلفوا في إنجازها، فقال الشافعي وأخروا: هي سنة ليست بشرط لصحة حج ولا بواجبة، فلو تركها صح حجه ولا دم عليه، لكن فاتته العقوبة. وقال بعض أصحابنا: هي واجبة غير بالدم. ويصح الحج بدونها.

وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام قال: ولا يصح الإحرام، ولا الحج إلا بها، والصحيح من مذهبي ما قدمناه عن الشافعي، وقال مالك: ليست بواجبة، ولكن لو تركها لرمه دم وصح حجه. قال الشافعي ومالك: يعقد لحج بالنية بالقلب من غير لفظ، كما يعقد الصوم بالنية فقط. وقال أبو حنيفة: لا يعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق المذني إلى النية. قال أبو حنيفة: ويجزئ عن التلبية ما في معناها من التسييح والتهيل، وسائر الأدكار، كما قال هو أن التسييح وغيره يجزئ في الإحرام بالصلوة عن التكبير، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه، ومراعاة نيسها الرفع؛ لأنه يخاف الفتنة بصوتها، ويستحب الإكثار منها لاسيما عند تعابر الأحوال، كإقبال الليل والنهار، والصعود والهبوط، واجتماع الرفاق، والقيام والقعود والركوب والبر، وأدبار الصوت، وفي المساجد كلها، والأصح أنه لا يلي في الطواف والسعي؛ لأنهما أدكاراً مخصوصة. ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر، ويواليها ولا يقطعها بكلام، فإن سلم عليه رد السلام باللفظ، ويكره السلام عليه في هذه الحال، وإذا لبى صلى على رسول الله ﷺ، وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه، ومن أحبه ولمسلمين، وأفضله سؤال الرضوان والجنة والاستعادة من النار، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: لبيك إن العيش عيش الآخرة.

بيان انتهاء التلبية ولا تزار التلبية مستحبة للحاج حتى يشرع في رمي حمرة العقبة يوم النحر، أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها، أو الخلق عند من يقول: الخلق نسل، وهو الصحيح، وتُستحب للعمرة حتى يشرع في الطواف، وتستحب التلبية للمحرم مصفياً سواء الرجل والمرأة والمحدث والمختب والحائض لقوله ﷺ لعائشة رضى الله عنها: "اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي".

قوله: **بفـ** هذا قول ابن عباس، أي يقول المشركون هذا القول، وهو قوله: "إلا شريكاً" مع ما قبله وما بعده. (فتح الملهم ٣٨٢/٥ بيروت)

[٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة]

٢٨١٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: يَنْدَاؤُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ.

٢٨١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّحْرَةِ، حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ.

[٤ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة]

قوله عن ابن عمر: أن سداؤكم هذه هي النداء على رسول الله ﷺ فيها ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند مسجد ذي الحليفة. وفي الرواية الأخرى: ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند مسجد حنين فانه مبرور تعيين البداء ومعناها. قال العلماء: هذه البداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وهي بقرب ذي الحليفة، وسميت بداء؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر، وكل مقارة تسمى بداء، وأما هنا، فالمراد بالبداء ما ذكرناه. وقوله: يَكْذِبُونَ فِيهَا أي يقولون: إنه ﷺ أحرم منها، ولم يحرم منها، وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة، ومن عند الشجرة التي كانت هناك، وكانت عند المسجد، وسماهم ابن عمر كاذبين؛ لأنهم أحرموا بالشيء على خلاف ما هو.

بيان معنى الكذب. وقد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم: أن الكذب عند أهل السنة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء تعمده أم غلط فيه أو سهوا.

وقالت المعتزلة: يشترط فيه العمدية، وعندها أن العمدية شرط لكونه إثماً لا لكونه يسمى كذباً. فقول ابن عمر جار على قاعدتنا، وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة، وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البداء، وبهذا قال جميع العلماء، وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من دويره أهله؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه.

فإن قيل: إنما أحرم من الميقات؛ لبيان الجوار. قسنا: هذا غلط لوجهين: أحدهما: أن البياض قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان المواقيت. والثاني: أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الجوار في شيء يتكرر فعله كثيراً، فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجائر، لبيان الجوار، ويواظف عالياً على فعله على أكمل وجهه، وذلك كالوضوء مرة ومرتين وثلاثاً كله ثابته، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً وأما الإحرام بالحج، فلم يتكرر، وإنما =

« جرى منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة، فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه، والله أعلم.

قوله: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم - كع يدي حبيبه كعب بن مالك - ثم يمشي في سبيل الله فأنتم عند مسجد ذي حليفة من **فقه الحديث**. فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام، ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافلة، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاصي وغيره من الحسب البصري: أنه استحباب كونهما بعد صلاة فرض قال: لأنه روى أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث. قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: وهذه الصلاة سنة لو تركها فاتته العvisية، ولا إثم عليه ولا دم. قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصلاة لم يصلهما، هذا هو المشهور، وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصليهما فيه لأن سلهما إرادة الإحرام، وقد وجد ذلك، وأما وقت الإحرام، فسدكره في الباب بعده، إن شاء الله تعالى.

• • • • •

٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة...

٢٨١٦ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جُرَيْجٍ؛ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا قَالَ: مَا هُنَّ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّيِّئَةَ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ، إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ، وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ التَّروِيَةِ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِينَ، وَأَمَّا النَّعَالُ السَّيِّئَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ.

٥ - باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعث به راحلته متوجها إلى مكة لا عقب الركعتين

قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال: رواه ابن عمر عن النبي ﷺ يعني حتى سبع به راحلته. وقال في الحديث السابق: ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الخليفة أهل، وفي الحديث الذي قبله: رواه ابن عمر عن النبي ﷺ يعني حتى سبع به راحلته قائمة عند مسجد ذي خصفة أهل. وفي رواية: "حين قام به بعيره" وفي رواية: "يهل حين تستوي به راحلته قائمة".

أقوال الأئمة في أفضلية الإحرام بعد الركعتين قبل القيام. هذه الروايات كلها متفقة في المعنى، وانبعائها هو استوائها قائمة، وفيها دليل لمالك والشافعي والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته.

وقال أبو حنيفة: يحرم عقب الصلاة، وهو جالس قبل ركوب دابته، وقبل قيامه، وهو قول ضعيف للشافعي. وفيه حديث من رواية ابن عباس لكه ضعيف. ****** وفيه أن التلبية لا تقدم على الإحرام.

قوله: عن عبيد بن جريح أنه قال لاس عمر: رأيت تصنع أربعة من أصحابك يصنعونها يعني من أصحابك يصنعونها بها إلى آخره.

قال المازري: يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك مجتمعة، وإن كان يصنع بعضها.

قوله: رأيت لا تمس من الأركان إلا اليمانيين ثم ذكر ابن عمر في جوابه: أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين، هما بتخفيف الياء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة.

**** قال في فتح الملهم:** ولعله يشير إلى تضعيف خصيف بن عبد الرحمن وهو - كما سبق - وثقة جماعة، فيكفي روايته لثبوت الأفضلية والجمع بين الروايات. والله أعلم. (فتح الملهم ٣٨٣/٥ بيروت)

٢٨١٧- (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَجَّجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، بُنْتُيْ عَشْرَةَ مَرَّةً، فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ خِصَالٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِهَذَا الْمَعْنَى، إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رَوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ، فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِيَّاهُ.

٢٨١٨- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعُرْرِ، وَاتَّبَعَتْ بِهِ رَاجِلَتُهُ قَائِمَةً أَهْلًا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

= وحكى سيبويه وغيره من الأئمة تشديدها في لغة قليلة، والصحيح التحفيف قالوا: لأن سبه إلى اليمس، فحقه أن يقال: اليمسي، وهو جائز، فمما قالوا: "اليماني" أبدلوا من إحدى ياءي السب ألفاً، فهو قانون: اليماني بتشديد لزم منه الجمع بين البدل والمبدل منه، والدين شددوها قالوا: هذه الألف رائدة، وقد تراد في السب، كما قالوا في السب إلى صعاء صعاء، فرادوا النون الثانية، وإلى الري: راري فرادوا الراي، وإلى الرقية: رقباني فرادوا النون.

شرح الركين اليماني والشامي وحكمهما والمراد بالركين اليماني: الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقال له: العراقي لكونه إلى جهة العراق، وفيل للذي قبله: اليماني لأنه إلى جهة اليمس، ويقال هما: اليمانيان تعبيراً لأحد الاسمين، كما قالوا: الأبوان للأب والأم، والقمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ونظائره مشهورة، فتارة يعنون بالفصيلة كالأبوين، وتارة بالخفة كالعمريين، وتارة بعير دث، وقد بسطته في "تهذيب الأسماء واللغات".

قال العلماء: ويقال للركين الآخرين اللذين يليان الحجر بكسر الحاء: الشاميان؛ لكونهما جهة الشام، قالوا: فاليمانيان ناقيان على قواعد إبراهيم رضي الله عنه بخلاف الشاميين فهذا لم يستم، واستم اليمانيان؛ لبقائهما على قواعد إبراهيم رضي الله عنه. ثم إن العراقي من اليمانيين احتص بفضيلة أخرى وهي الحجر الأسود، فاحتص لذلك مع الاستلام بتقبله، ووضع الجبهة عليه بخلاف اليماني، والله أعلم.

قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والمفتهاء اليوم على أن الركين الشاميين لا يستلمان، وإنما كان الخلاف في ذلك العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب.

وقوله: **أوردت ليس لعل** وقال ابن عمر في جوابه: **لأنه سنة في** **سب رسول الله ﷺ** **ليس لعل** **حي** **ليس** **في** **شعره** **سبه** **في** **أح** **سبه** **فعله** **أليس** **وتلس** **ويليس** **كله** **يفتح** **الباء**.

٢٨١٩- (٤) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:** حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَهْلَ جِحِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَافِقَتُهُ قَائِمَةً.

٢٨٢٠- (٥) **وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ يَهْلُ جِحِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً.

= **شرح الغريب** وأما "السبتية" فبكسر السين وإسكان الباء الموحدة، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله: التي ليس فيها شعر، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل الغريب، وأهل الحديث أها التي لا شعر فيها، قالوا: وهي مشتقة من "السبت" بفتح السين وهو الحلق والإزالة، ومنه قولهم: "سبت رأسه" أي حلقه، قال الهروي: وقيل: سميت بذلك؛ لأنها اسببت بالدباغ أي لانت، يقال: رطبة مسببة، أي لينة، قال أبو عمرو الشيباني: اسببت كل جلد مدبوع، وقال أبو ريد: السبت جلود البقر، مدبوغة كانت أو غير مدبوغة، وقيل: هو نوع من الدباغ يقع الشعر، وقال ابن وهب: النعال السبتية كانت سوداً لا شعر فيها. قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله: النعال التي ليس فيها شعر، قال: وهذا لا يخالف ما سبق، فقد تكون سوداً مدبوغة بالقرط لا شعر فيها؛ لأن بعض المدبوعات يبقى شعرها، وبعضها لا يبقى، قال: وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير مدبوغة، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية كما قال شاعرهم: (بحر الكامل)

تُحْذِي نَعَالِ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَعَمٍ.

قال القاضي: والسير في جميع هذا مكسورة، قال: والأصح عندي أن يكون اشتقاقها وإصافتها إلى السبت الذي هو الجلد المدبوع، أو إلى الدباغة؛ لأن السير مكسورة في نسبتها، ولو كانت من السبت الذي هو الحلق كما قاله الأزهري وغيره لكانت السبة سبتية بفتح السين، ولم يروها أحد في هذا الحديث، ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر، هذا كلام القاضي. وقوله: 'وَسَوْصاً فِيهِ' معناه: يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطنتان.

قوله: **وَرَأَيْتُ نَصْعَ الصَّعْرَةِ** وقال ابن عمر في جوابه: **وَأَمَّا صَعْرَةٌ فَبَنِي رُئَيْبٍ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَصْغُهَا فَأَنْ أَحَبُّ أَنْ أَصْغُهَا** فقوله: "يصبغ وأصبغ" بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان، حكاهما الجوهري وغيره. قال الإمام المارري: قيل. المراد في هذا الحديث صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب، قال: والأشبه أن يكون صبغ الثياب؛ لأنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم صبغ ولم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه صبغ شعره.

قال القاضي عياض: هذا أظهر الوجهين، وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته، =

- واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران، رواه أبو داود، وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجة بأن النبي ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته.

قوله: 'ورئيته إذا كنت معه لم يمس يد رءواً أهلاً ولم يقل أب حتى يكون يوم سروه' وقال ابن عمر في جوابه: "وأما الإهلال فلاي لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تبعث به راحته' أما يوم التروية: فإتاء المشاة فوق وهو الثامن من ذي الحجة، سمي بذلك؛ لأن الناس كانوا يتروون فيه من الماء، أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات؛ ليستعملوه في الشرب وغيره. وأما فقه المسألة فقال المازري: أجابه ابن عمر بضرب من القياس، حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها، فاستدل بما في معناه، ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه، فأحر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه، وهو يوم التروية، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى، ووافق ابن عمر على هذا إيشافعي وأصحابه، وبعض أصحاب مالك وغيرهم، وقال آخرون: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة. ونقله القاسمي عن أكثر الصحابة والعلماء، والخلاف في الاستحباب وكل منهما جائز بالإجماع، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: 'س قسيط' هو يريد بن عبد الله بن قسيط، بقاف مصمومة وسين مهمة مفتوحة وإسكان الياء. قوله: 'وصع رحبه في نعرة' هو بفتح العين المعجمة ثم راء ساكنة ثم راي، وهو ركاب كور البعير، إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً، كالركاب للسرج.

٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

٢٨٢١- (١) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مُبْدَأَهُ، وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا.

٦ - باب الصلاة في مسجد ذي الحليفة

قوله: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي حُسَيْفَةَ مَدَّةً، حَتَّى فِي مَسْجِدِهِ قَالَ الْقَاضِي: هُوَ يَفْتَحُ الْمَيْمَ وَضَمُّهَا وَالْبَاءُ سَاكِنَةٌ فِيهِمَا، أَيْ ابْتِدَاءُ حُجَّتِهِ "وَمُبْدَأُهُ" مَصُوبٌ عَلَى الطَّرَفِ، أَيْ فِي ابْتِدَائِهِ، وَهَذَا الْمَبِيتُ لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْحَجِّ، وَلَا مِنْ سُنَنِهِ. قَالَ الْقَاضِي: لَكِنْ مِنْ فَعْلِهِ تَأْسِيًا بِالنَّبِيِّ ﷺ فَحَسَنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

.....

٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك...

- ٢٨٢٢ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ.
- ٢٨٢٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي لِحُرْمِهِ حِينَ أُحْرِمَ، وَلِجَلِّهِ حِينَ أُحِلَّ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ.
- ٢٨٢٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أُطَيِّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالنَّبِيِّ.
- ٢٨٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ مُعْمَرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحِلِّهِ وَلِحُرْمِهِ.
- ٢٨٢٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عُمرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ وَالْقَاسِمَ يَخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي بِذَرِيرَةٍ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، لِلْحِلِّ وَالْإِحْرَامِ.
- ٢٨٢٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: بِأَيِّ شَيْءٍ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُرْمِهِ؟ قَالَتْ: بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ.

٧ - باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في البدن، واستحبابه بالمسك.

وأنه لا بأس ببقاء وبيضة وهو بريقه ولمعانه

قوله: حسنت رسول الله ﷺ حرمة حين أحرم وحده قبل أن يصف بالنبت اضطوا الحرمة" بضم الحاء وكسرهما، وقد سبق بيانه في "شرح مقدمة مسلم" والصم أكثر، ولم يذكر الهروي وآخرون غيره، وأكرر ثابته

٢٨٢٨- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، ثُمَّ يُحْرِمُ.

٢٨٢٩- (٨) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفِيضَ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ.

٢٨٣٠- (٩) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طِيبٌ إِحْرَامِهِ.

٢٨٣١- (١٠) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. وَأَبُو كُرَيْبٍ. - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يَهْلُ.

٢٨٣٢- (١١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ** قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يَلْبِي.

٢٨٣٣- (١٢) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ**: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

-الضم على المحدثين، وقال: الصواب الكسر، والمراد "محرمه" الإحرام بالحج.

أقوال أهل العلم في التطيب عند إرادة الإحرام وإن استدام بعد الإحرام وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا بأس باستدامه بعد الإحرام، وإما يحرم ابتداءه في الإحرام، وهذا مذهبنا، وبه قال خلائق من الصحابة والتابعين وجماهير المحدثين والعقهاء، منهم: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن الزبير ومعاوية، وعائشة، وأم حبيبة، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو يوسف، وأحمد، وداود وغيرهم.

٢٨٣٤ - (١٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنَّمَا أُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرَمٌ.

٢٨٣٥ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرَمٌ.

٢٨٣٦ - (١٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهُوَ السَّلُولِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ وَهُوَ ابْنُ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، بَعْدَ ذَلِكَ.

= وقال آخرون بمنعه منهم: الزهري ومالك ومحمد بن الحسن، وحكي أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين. قال القاضي: وتناول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اعتسل بعده، فذهب الطيب قبل الإحرام. ويؤيد هذا قولها في الرواية الأخرى: "طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً" فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه، ثم زال بالعسل بعده، لاسيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى، ولا يبقى مع ذلك، ويكون قولها: "ثم أصبح ينضح طيباً" أي قبل غسله، وقد سبق في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة، وهي مما يذهب الغسل. **

قال: وقولها: **كَأَنِّي أُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** وهو محرم المراد به: أثره لا جرمه، هذا كلام القاضي ولا يوافق عليه، بل الصواب ما قاله الجمهور: إن الطيب مستحب للإحرام؛ لقولها: "طيبته لحرمه"، وهذا ظاهر في أن الطيب للإحرام لا للنساء، ويعضده قولها: "كأنني أنظر إلى وبيص الطيب" والتأويل الذي قاله =

** **قال في فتح الملهم**: قلت: هذه العادة التي ادعوها لم أجدها في الأحاديث، نعم؛ وقع في حديث أبي رافع عند أحمد، وأصحاب السنن: أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه... الحديث. وهذه قصة جزئية لا تدل على الاعتقاد، بل الظاهر من حديث أنس عند مسلم المتقدم في أبواب الغسل خلافه، ولفظه: "أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه بغسل واحد". قال الحافظ: ويردّه (أي احتجاج المالكية) قوله في الرواية الآتية: "ثم أصبح محرماً ينضح طيباً" فهو ظاهر في أن نضح الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال إحرامه، ودعوى بعضهم: أن فيه تقدماً وتأخيراً، والتقدير: "طاف على نسائه ينضح طيباً، ثم أصبح محرماً" خلاف الظاهر. (فتح الملهم ٣٨٧/٥ بيروت)

٢٨٣٧- (١٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْمِسْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُحْرِمٌ.

٢٨٣٨- (١٧) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٨٢٩- (١٨) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ قَالَا**: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَيَوْمَ التَّحْرِ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ.

٢٨٤٠- (١٩) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ**، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَطَيَّبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِماً؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِماً أَنْضَخُ طِيباً؛ لِأَنَّ أَطْلِيَّ* يَقْطُرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَخْبَرْتُهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرِماً أَنْضَخُ طِيباً، لِأَنَّ أَطْلِيَّ يَقْطُرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِماً.

٢٨٤١- (٢٠) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ**: حَدَّثَنَا حَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنِّبِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرِماً يَنْضَخُ طِيباً.

= القاضي غير مقبول؛ لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملنا عليه.

وأما قولها: **«وَحَبَّه فَمِنْ أَنْ يَصُوفَ»** فالمراد به طواف الإفاضة، ففيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمي جرة العقبة والحنق، وقل الطواف، وهذا مذهب الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا كرهه قبل طواف الإفاضة، وهو محجوج بهذا الحديث. وقولها: **«الحله»** دليل على أنه حصل له تحلل.

* قوله: **«لَنْ أَصْبِي قَطْرَانِ»** هو بتشديد الطاء مضارع اطلبت افتعال من طليته بنورة إذا طليته سفسك.

٢٨٤٢ - (٢١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُقْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبَحَ مُطْبِئًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيبًا، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا.**

أسباب التحلل وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء: رمي جمرة العقبة، والحلق، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف القدوم، فإذا فعل الثلاثة حصل التحللان، وإذا فعل اثنين منهما حصل التحلل الأول أي شبر كانا، ويحل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء، فإنه لا يحل إلا بالثاني، وقيل: يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول، وهو قول بعض أصحابنا، وللشافعي قول أنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وقوها في الرواية الأخرى: **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُقْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبَحَ مُطْبِئًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيبًا، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا.**

شرح الغريب. قولها: **سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبَحَ مُطْبِئًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيبًا، قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ، فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَطَافَ فِي نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا.** وهي فتات قصبت طيب يحاء به من أهدت. قولها: **وَبَصَّ صَبَّ فِي مَفْرِقِ الْوَبَيْصِ: الرِّيقُ وَالْمَعَانِ، وَالْمَفْرِقُ: بَفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ.** قوله: **أَعْلَى ابْنِ عُمَرَ مَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيبًا.** وقولها: **لَأَنْ أَصْبَحَ مُطْبِئًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ مُحْرَمًا أَنْضَخُ طِيبًا.** كنه بالحاء المعجمة، أي يفور منه الطيب، ومنه قوله تعالى: **﴿عَبَّاسٌ نَبَّاحٌ﴾** (الرحمن: ٦٦) هذا هو المشهور أنه بالحاء المعجمة، ومن يذكر القاضي غيره، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة، وهما متقاربان في المعنى.

قال القاضي: قيل: النضخ بالمعجمة أقل من النضح بالمهملة، وقيل: عكسه، وهو أشهر وأكثر. قولها: **أَتَمَّ يَصُوفُ عَلَى نِسَائِهِ** قد يقال: قد قال الفقهاء: أقل القسم لينة لكل امرأة، فكيف طاف على الجميع في لينة واحدة؟ وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذا كان برضاهن، ولا خلاف في حوازه برضاهن كيف كان. والثاني: أن القسم في حق النبي صلى الله عليه وسلم هل كان واجبا في الدوام؟ فيه خلاف لأصحابنا. قال أبو سعيد الإصطحري: لم يكن واجبا، وإنما كان يقسم بالسوية ويُقَرَّعُ بينهن تَكَرُّمًا وَتَرَعًا لَا وَجُوبًا، وقد أكثرون: كان واجبا، فعلى قول الإصطحري لا إشكال، والله أعلم.

٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج...

٢٨٤٣- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحَشِييًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ - أَوْ يَوْذَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.**

قَالَ: فَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: "إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ".

٢٨٤٤- (٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ وَقُتَيْبَةُ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَفْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَهْدَيْتُ لَهُ حِمَارًا وَحَشِيًّا كَمَا قَالَ مَالِكٌ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَصَالِحٍ أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ.**

٢٨٤٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ حِمَارٍ وَحَشِيٍّ.**

٨ - باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمرة أو بهما

ضبط الأسماء: قوله: 'عن الصعب بن جثامة' هو بجمع مفتوحة ثم ثاء مثناة مشددة. قوله: 'وهو بالأبواء أو يوذان' أما الأبواء فبفتح الهمزة وإسكان الموحدة وبالمد، و"وذان" بفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان بين مكة والمدينة.

قوله ﷺ: 'إنا لم نرده عبيث إلا أنا حرم' هو بفتح الهمزة من "أنا حرم"، و"حرم" بضم الحاء والراء، أي محرمون، قال القاضي عياض رحمه الله: رواية المحدثين في هذا الحديث "لم نرده" بفتح الدال قال: وأنكره محققو شيوخنا من أهل العربية، وقالوا: هذا عنط من الرواة، وصوابه ضم الدال، قال: ووجدته نخط بعض الأشياخ بضم الدال، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه اهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المخزوم، مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعدها لخفض الهاء، فكان ما قبلها ولي الواو، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضموماً هذا في المدكر، وأما المؤنث مثل "ردها وجيها" فمفتوح الدال، ونظائرها مراعاة للألف، هذا آخر كلام القاضي، فأما "ردها" ونظائرها من المؤنث ففتحة الهاء لارمة بالاتفاق، وأما "رده" ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه: أفصحها: وجوب الضم كما ذكره القاضي، والثاني: الكسر وهو ضعيف، والثالث: الفتح وهو أضعف منه، ومن ذكره ثعلب في "الفصيح"، لكن غلطوه؛ لكونه أوهم فصاحته ولم يسه على صغفه. -

٢٨٤٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَحْشٍ، وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: "لَوْلَا أَنَا مُحْرَمُونَ، لَقِيلَنَاهُ مِنْكَ".**

- رد الإمام النووي على ترجمة الإمام البحاري وتأويل الإمام مالك قوله: عن الصعب بن جثامة أي النبي أنه أهدي رسول الله ﷺ حماراً وحشياً. وفي رواية: "حمار وحش". وفي رواية: "من لحم حمار وحش". وفي رواية: "عجر حمار وحش يقطر دماً"، وفي رواية: "شق حمار وحش". وفي رواية: "عضواً من حم صيد". هذه روايات مسلم، وترجم له البحاري: "باب إذا أهدي للمحرّم حماراً وحشياً حياً لم يقبل"، ثم رواه بإسناده، وقال في روايته: "حماراً وحشياً"، وحكي هذا التأويل أيضاً عن مالك وغيره، وهو تأويل باطل، وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبح، وأنه إنما أهدي بعض لحم صيد لا كله. واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم، وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليه تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما، وفي ملكه إياه بالإرث خلاف.

أقوال أهل العلم في حكم ما صيد للمحرّم بدون إذنه وأما لحم الصيد، فإن صاده أو صيد له، فهو حرام، سواء صيد به بإذنه أم بغير إذنه، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدي من لحمه للمحرّم أو باعه، لم يحرم عليه، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه. وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلاً، سواء صاده أو صاده غيره له، أو لم يقصده فيحرم مطلقاً، حكاه القاضي عياض عن عبي بن عمر وابن عباس رضي الله عنه لقوله تعالى: **﴿وَأَخْرَجَ عَنْكُمْ صِيْدَ الْبَرِّ مَا ذُمِّنَا عَنْهُ﴾** (المائدة: ٩٦) قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة، فإن النبي ﷺ رده وعلل رده بأنه محرم، ولم يقل: لأنك صدته لنا. واحتج الشافعي وموافقه حديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا، فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة وهو حلال، قال للمحرمين: "هو حلال فكلوا" وفي الرواية الأخرى قال: "فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها".

وفي سنن أبي داود والترمذي والسنائي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: "صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم" هكذا الرواية "يصاد" بالألف، وهي جائزة على لغة، ومنه قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي. قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث، وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو ظاهر في الدلالة لشافعي وموافقه. ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده، وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده، وتحمل الآية الكريمة على الاصطياد، وعلى لحم ما صيد للمحرّم؛ -

٢٨٤٧- (٥) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**. أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. قَالَ: سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ جِمَارٍ وَخَشٍ. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ: عَجَزَ جِمَارٍ وَخَشٍ يَقْطُرُ دَمًا. وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِقَ جِمَارٍ وَخَشٍ فَرَدَّهُ.

٢٨٤٨- (٦) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكِرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمٍ صَنِدٍ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: قَالَ: أَهْدَى لَهُ غُضُوٌّ مِنْ لَحْمٍ صَنِدٍ فَرَدَّهُ، فَقَالَ: "إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ، إِنَّا حُرْمٌ".

= للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية، وأما قولهم في حديث الصعب أنه ﷺ علل بأنه محرم، فلا يمنع كونه صيد له؛ لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم، فحين الشرط الذي يحرم به. **فوائد الحديث:** قوله ﷺ: "إِنَّا لَمْ نَرِدْهُ عَيْنٌ" فيه جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة، وفيه أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدي تطيباً لقلبه. =

**** قال في فتح الملهم:** قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ليس حديث الصعب نصاً فيما قاله الشافعي من تعويل الرد بظن الاصطياد لأجل الحرم، بل هو ما طق بأن رده إنما وقع لكونهم محرمين، وليس محض كونهم محرمين مانعاً من أكل صيد الحلال عند الجمهور، كما دل عليه الأحاديث الأخرى، فلا بد من تنمة لهذه العلة، وهي غير منصوبة، فيحتمل أن يكون رده لظنه الاصطياد لأجله، كما قال الشافعي، ويحتمل أن يكون الرد لظنه أن الاصطياد قد وقع بإشارة بعض أصحابه المحرمين، وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر، وإمكان جهل بعضهم بالمسألة في كلتي صورتين سواء. (فتح الملهم ٣٩٤/٥-٣٩٥ بيروت).....

وبعد ثبوت ما ذهبنا إليه عما ذكرنا يقوم دليل على ما ذكره صاحب الهداية من التأويل بوجهين: كون اللام في قوله ﷺ: "أَوْ يَصَاد لَكُمْ" للملك، والمعنى: أن يصاد ويجعل له، فيكون تمليك عين الصيد من الحرم، وهو ممتنع أن يملكه، فيأكل من لحمه، والحمل على أن المراد: أن يصاد بأمره؛ وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان لغيره أن يكون طلب منه، فيمكن محمله هذا دفعاً للمعارضة. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم ٣٩٥/٥ بيروت)

٢٨٤٩ - (٧) وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، ح وَحَدَّثَنَا
 ابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ
 مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى إِذَا كُنَّا
 بِالْقَاحَةِ، فَمِنَّا الْمُحْرِمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرِمِ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا. فَظَنَرْتُ فَإِذَا
 حِمَارٌ وَحُشٌّ، فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي، فَقُتِلْتُ
 لِأَصْحَابِي، وَكَانُوا مُحْرَمِينَ: نَاولُونِي السَّوْطَ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ! لَا نُعِيكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَتَرَلْتُ
 فَتَنَاولْتُهُ، ثُمَّ رَكِبْتُ، فَأَذْرَكْتُ الْحِمَارَ مِنْ خَلْفِي وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةِ، فَطَعَنَنِي بِرُمْحِي فَعَقَرْتُهُ،
 فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَنَا،

شرح الغريب. قوله: سمعنا من فمده بعد حرج مع رسول الله ﷺ حين إذ كان يضحك فمد شحمه وما غير
 آخره. إلى آخره. "القاحلة" بالقاف وبالهاء المهمة المخففة، هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب، والذي
 قاله العماء من كل طائفة، قال القاضي: كذا فيدها الناس كلهم. قال: ورواه بعضهم عن السحاري بالقاف، وهو
 وهم، والصواب القاف، وهو وادعني حو ميل من السقياء، وعلى ثلاث مراحل من المدينة.

والسقياء بضم السين المهملة وإسكان القاف وبعدها ياء مثناة من تحت، وهي مقصورة وهي قرية جامعة بين مكة والمدينة من أعمال الفرع بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين المهملة، و"الأبواء وودان" قريتان من أعمال الفرع أيضاً. "وتعهن" المذكورة في هذا الحديث، هي عين ماء هناك على ثلاثة أميال من السقياء، وهي بناء مثناة فوق مكسورة ومفتوحة، ثم عين مهملة ساكنة، ثم هاء مكسورة ثم نون، قال القاضي عياض: هي بكسر الناء وفتحها، قال: وروايتنا عن الأكثرين بالكسر، قال: وكذا فيدها أسكري في معجمه

قال القاضي: وسعني عن أبي در الهروي أنه قال: سمعت العرب تقولها بصم التاء وفتح العين وكسر الهاء وهذا ضعيف، وأما 'عيقة' فهي بعين معجمة مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة، وهي موضع من بلاد بني غفار بين مكة والمدينة.

قال القاسمي: وقيل: هي شر ماء لبي ثعنة. قوله: "فمسا المحرم وما غير المحرم" قد يقال: كيف كان أبو قتادة وغيره منهم غير محرمين وقد جاوروا ميقات المدينة، وقد تقرر أن من أراد حجاً أو عمرة لا يجوز له محاورة الميقات غير محرم؟ قال القاسمي في جواب هذا: قيل: إن التوقيت لم تكن وقت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم جهة الساحل كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى، وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ؛ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة، وقيل: إنه حرج معهم، ولكنه لم يوح حجاً ولا عمرة، قال القاسمي: وهذا بعيد، والله أعلم.

فَحَرَّكَتْ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ، فَقَالَ: "هُوَ حَلَالٌ، فَكُلُوهُ".

٢٨٥٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِيَعُضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَرَأَى جِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاولُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلَهُمْ رُمَحَهُ، فَأَبَوْا عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَتَلَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ".

قوله: 'فسقط مني سوفي، فقتل لأصحابي وكانوا محرمين بنوع من السوط فقتله' والله لا يفت عنه شيء'. وقال في الرواية الأخرى: 'إن رسول الله ﷺ قال: هل أضل إليكم إنسان منكم أو أمره شيء؟' قالوا: لا، قال: فكنوه. هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإشارة والإعانة من المحرم في قتل الصيد، وكذلك الدلالة عليه وكل سبب، وفيه دليل للجمهور على أبي حنيفة في قوله: "لا تحل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يكن اصطياذه بدوها". قوله: 'فقتل بعضهم كنبوه. وقال بعضهم لا أكنبوه' ثم قال: فقال النبي ﷺ: 'هو حلال فكنوه'. **فقه الحديث.** فيه دليل على جوار الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها، والله أعلم.

قوله ﷺ: 'هو حلال فكنوه' صريح في أن الحلال إذا صاد صيداً ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دلالة عليه حل للمحرم أكله، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي والأكثرين.

قوله: 'د نصرت بأصحابي سرعان شتاً'. وفي الرواية الأخرى: "يضحك بعضهم إلي يد نظرت فإذا أنا بحمار وحش' هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا "يضحك إلي" تشديد الياء، قال القاضي: هذا خطأ وتصحيح، ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم، والصواب: "يضحك إلي بعض"، فأسقط لفظة "بعض" والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات؛ لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم، وقد قالوا: إنهم لم يمشروا إليه.

قلت: لا يمكن رد هذه الرواية، فقد صحت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة، قال العلماء: وإنما ضحكوا تعجباً من عروص الصيد، ولا قدرة هم عليه؛ لمنعهم منه، والله أعلم.

قوله: 'إذا حمر وحش' وكذا ذكر في أكثر الروايات: "حمار وحش"، وفي رواية أبي كامل الجحدري: "إذا رأوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتاناً فأكلوا من لحمها" فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أنثى وهي الأتان، وسميت حماراً مجازاً.

٢٨٥١ - (٩) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي حِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي التَّضَرِّ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ؟".**

٢٨٥٢ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السَّلْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْيَةِ، فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرِمْ، وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَدُوًّا بَغِيقَةً، فَاَنْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي، يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِحِمَارٍ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتَهُ، * فَاسْتَعَثَّهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ، وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ، فَاَنْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ فَرَسِي - شَاوًا وَأَسِيرَ شَاوًا، فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: أَيْنَ لَقِيتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ بَتْعَيْنَ، وَهُوَ قَائِلٌ السَّقِيَا، فَلَحِقْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ، وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشَوْا أَنْ يُقْتَطِعُوا دُونَكَ، انْتَظِرْهُمْ، فَانْتَظَرْتُهُمْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي اصْطَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْقَوْمِ: "كُلُوا" وَهُمْ مُحْرَمُونَ.**

قوله ﷺ: "هل معكم من لحمه شيء": وفي الرواية الأخرى: "هل معكم منه شيء قالوا: معنا رجله فأخذها رسول الله ﷺ فأكبلها" إنما أخذها وأكلها تطيباً لقلوبهم في إباحته، ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك. قوله: "فقال: إنما هي طعمة" هي بضم الطاء، أي طعام. **شرح الغريب.** قوله: "أرفع فرسي شاوًا وأسير شاوًا" هو بالشين المعجمة مهمور، و"الشاو" الطلق والغاية، ومعناه: أركضه شديداً وقتاً، وأسوقه بسهولة وقتاً. قوله: "فقب أس لقيت رسول الله ﷺ؟ قال تركته بتعين، وهو قائل سقياً" أما "عقيقة والسقياء وتعين" فسبق صبطهن وبياهن، وقوله: "قائل" روي بوجهين أحدهما وأشهرهما: "قائل" بهمزة بين الألف واللام من القيلولة ومعناه: تركته بتعين، وفي عزمه أن يقبل بالسقياء، ومعنى قائل سيقيل، ولم يذكر القاضي في "شرح مسلم" وصاحب "المطالع" والجمهور غير هذا معناه. -

* قوله: **وصعبه فأثبه من لسانه**، أي جلسته وجعلته ثابتاً في مكانه وقوله: **فاستعتم** بالفاء يقتضي أنه ما مات من طعمه، بل أحذوه وذبحوه، ولذلك احتاج إلى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره، والله تعالى أعلم.

٢٨٥٣ - (١١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا، وَخَرَجْنَا مَعَهُ قَالَ: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ، فَقَالَ: "خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي" قَالَ: فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ، إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ، فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا، قَالَ فَقَالُوا: أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا، وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمْ، فَزَيْنَا حُمْرَ وَحْشٍ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ، فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا، فَتَزَلْنَا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، فَقُلْنَا: نَأْكُلُ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا، فَقَالَ: "هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟" قَالَ: "قَالُوا: لَا"، قَالَ: "فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا".

٢٨٥٤ - (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ، جَمِيعًا عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا " وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: "أَشَرْتُمْ أَوْ أَعْتَمْتُمْ أَوْ أَصَدَّيْتُمْ؟" قَالَ شُعْبَةُ: وَلَا أَذْرِي قَالَ: "أَعْتَمْتُمْ - أَوْ - أَصَدَّيْتُمْ".

= والوجه الثاني: أنه "قابل" بالباء الموحدة، وهو ضعيف وغريب، وكأنه نصحيح، وإن صح فعنناه: تعهن موضع مقابل للسقيا. قوله: 'فَتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ' بن 'صَحَابَتٍ يَقْرَأُونَ عِبِيدَ سَلَامٍ وَرَحْمَةُ اللَّهِ' فيه استحباب إرسال السلام إلى الغائب، سواء كان أفضل من المرسل أم لا؛ لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل فمن دونه أولى، قال أصحابنا: ويجب على الرسول تبليغه، ويجب على المرسل إليه رد الخوات حين يبلعه على الفور. قوله: 'يَا رَسُولَ اللَّهِ' إلى 'أَصَدَّتْ' ومعني 'مه فاصه' هكذا هو في بعض النسخ، وهو صحيح، وهو بفتح الصاد المحففة، والضمير في 'منه' يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه 'أصدت'، ويقال بتشديد الصاد، وفي بعض النسخ 'صدت'، وفي بعضها 'اصطدت' وكله صحيح.

٢٨٥٥- (١٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ**: أَخْبَرَنَا **يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ**: حَدَّثَنَا **مُعَاوِيَةُ - وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ**: أَخْبَرَنِي **يَحْيَى**: أَخْبَرَنِي **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ** أَنَّ **أَبَاهُ ﷺ** أَخْبَرَهُ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ، قَالَ: فَأَهْلُوا بِعُمْرَةَ، غَيْرِي قَالَ: فَاصْطَدْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، فَأَطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُحْرَمُونَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَنْبَأْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةٌ، فَقَالَ: "كُلُوهُ" وَهُمْ مُحْرَمُونَ.

٢٨٥٦- (١٤) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الضَّيِّي**: حَدَّثَنَا **فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّمِيرِيُّ**: حَدَّثَنَا **أَبُو حَازِمٍ** عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ**، عَنْ **أَبِيهِ ﷺ** أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُحْرَمُونَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: فَقَالَ "هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟" قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ، قَالَ: فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا.

٢٨٥٧- (١٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا **أَبُو الْأَحْوَصِ**، ح **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** وَ**إِسْحَاقُ** عَنْ **جَرِيرٍ**، **كِلَاهُمَا** عَنْ **عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ** قَالَ: كَانَ **أَبُو قَتَادَةَ** فِي نَفَرٍ مُحْرَمِينَ، وَأَبُو قَتَادَةَ مُحِلٌّ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَ: "هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ؟" قَالُوا: لَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَكُلُوهُ".

٢٨٥٨- (١٦) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا **يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ** عَنْ **ابْنِ جُرَيْجٍ**: أَخْبَرَنِي **مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ** عَنْ **مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ**، عَنْ **أَبِيهِ** قَالَ: كُنَّا مَعَ **طَلْحَةَ** **ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ** وَنَحْنُ حُرَّمٌ، فَأَهْدَيْ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ. وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقِظَ **طَلْحَةُ** وَفَقَّ مِنْ أَكْلِهِ، وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله ﷺ: "شَرَّمَهُ أَوْ نَعَّمَهُ أَوْ صَدَّمَهُ" روي تشديد الصاد وتحفيفها، وروي "صدتم" قال القاسمي: رويها بالتحفيف في "أصدتم" ومعناه: أمرتم بالصيد أو جعلتم من يصيده، وقيل: معناه أترتم الصيد من موضعه، يقال: أصدت الصيد محفف، أي أترته، قال: وهو أولى من رواية من رواه "صدتم" أو "أصدتم" بالتشديد، لأنه ﷺ قد علم أنهم لم يصيدوا، وإنما سألوهم عما صاد غيرهم، والله أعلم.

قوله: "فلما استيقظ طلحة وفق من أكله" معناه: صوبه، والله أعلم.

٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

٢٨٥٩- (١) **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مِقْسَمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرْبَعُ كُلُّهُنَّ فَاسِقٌ، يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحِدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ". قَالَ فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ: أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ؟ قَالَ: تُقْتَلُ بِصُغُرِ لَهَا.

٢٨٦٠- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا عُذْرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحُدْيَا".

٢٨٦١- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحُدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٢- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢٨٦٣- (٥) **وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ:** حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٩ - باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم

قوله ﷺ: "خمس فواسق تقس في الحل والحرم: الحية، والغراب، والأفعى، والفأرة، والكلب العقور، والحديا". وفي رواية: "الحداة". وفي رواية: "العقرب" بدل الحية. وفي الرواية الأولى: "أربع" بحذف الحية والعقرب، فالمتنصوص عليه الست. واتفق جماهير العلماء على جواز قتلها في الحل والحرم والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معناها.

٢٨٦٤- (٦) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٢٨٦٥- (٧) **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقٌ، تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ".

٢٨٦٦- (٨) **وَحَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَارَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ".

٢٨٦٧- (٩) **وَحَدَّثَنِي** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ، لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْغُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٦٨- (١٠) **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ - أَوْ أَمَرَ - أَنْ تُقْتَلَ الْفَارَةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ.

- أقوال أهل العلم في تعيين الوصف الذي أمر بقتل الأشياء المذكورة لأجله ثم اختلفوا في المعنى فيهن، وما يكون في معناه فقال الشافعي: المعنى في جوار قتلهن كونهن مما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره، فقتله جائز للمحرم ولا فدية عليه. وقال مالك: المعنى فيهن: كونهن مؤذيات، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله، وما لا فلا. واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور ف قيل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يفترس؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة.

٢٨٦٩- (١١) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ:** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَارَةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالْحَذْيَا، وَالْغُرَابِ، وَالْحَيَّةِ. قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٢٨٧٠- (١٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ، لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٧١- (١٣) **وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحِلُّ لِلْمُحْرِمِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، فِي قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَارَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ".

٢٨٧٢- (١٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ:** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَهُ، وَقَدْ تَابَعَ ابْنَ جُرَيْجٍ، عَلَى ذَلِكَ، ابْنُ إِسْحَاقَ.

وجه تسمية هذه الأشياء بالفواسق: وأما تسمية هذه المذكورات فواسق، فصحيحة جارية على وفق اللغة، وأصل الفسق في كلام العرب: الخروج، وسمي الرجل: الفاسق؛ لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسميت هذه فواسق؛ لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طرق معظم الدواب، وقيل: لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام، وقيل فيها أقوال أخر ضعيفة لا نرتضيها.

٢٨٧٣- (١٥) **وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ" فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٢٨٧٤- (١٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وَيَحْيَى بْنُ أَبِي حَبْشَةَ وَأَبْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ، مَنْ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعُقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحُدَى - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى -

- وأما 'الغراب الأبقع' فهو الذي في ظهره وخطه بياض، وحكى الساجي عن النحوي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفأرة. وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب، ولكن يرمى، وليس بصحيح عن علي، واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم.

أقوال أهل العلم في المراد بالكلب العقور واحتلوا في المراد به، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة، حكاه القاسمي عن الأوراعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح، وألقوا به الدئب، وحمل رفر معنى الكلب على الدئب وحده، وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف، بل المراد هو كل عاد مفترس عالياً كالسبع والنمر والدئب والفهد ونحوها، وهذا قول زيد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عبيدة والشافعي وأحمد وغيرهم، وحكاه القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء.

ومعنى 'العقور' و'العافر': الخارج، وأما 'الحداة' فمعروفة، وهي بكسر الحاء مهمورة، وجمعها 'حدأ' بكسر الحاء مقصور مهموز كعكة وعنب. وفي الرواية الأخرى: "الحديا" بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور. قال القاسمي: قال ثابت: الوجه فيه الهمز على معنى التدكير، وإلا فحقيقته "حدية"، وكذا قيده الأصيلي في 'صحيح البخاري' في موضع، أو "الحدية" على التسهيل والإدغام.

وقوله في الحية: **'تقتل صعره'** هو بضم الصاد أي بمدلة وإهانة. قوله ﷺ: **خمس فواسق** هو بتووين خمس، وقوله: **"تقتل خمس فواسق"** بإضافة خمس لا بتوينه.

قوله ﷺ في رواية رهير: **"خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والحرم"** احتلوا في ضبط 'الحرم' هنا، وفصصه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء، أي الحرم المشهور، وهو حرم مكة، والثاني: بضم الحاء والراء، وم يذكر القاضي عياض في 'المشارك' غيره، قال: وهو جمع "حرام" كما قال الله تعالى: **﴿وَأَشْهُ خُرُمًا﴾** (المائدة: ١) =

= قال: والمراد به المواضع المحرمة، والفتح أظهر، والله أعلم.

مذاهب الأئمة في إقامة الحد في الحرم على من ارتكب الحياة في الحرم أو خارجه: وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص، أو رجم بالرنا، أو قتل في المحاربة، وغير ذلك، وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه، سواء كان موجب القتل والحد جرى في الحرم أو خارجه، ثم لجأ صاحبه إلى الحرم، وهذا مذهب مالك والشافعي وآخرين.

وقال أبو حنيفة وطائفة: ما ارتكبه من ذلك في الحرم يقام عليه فيه، وما فعله خارجه ثم جأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يقم عليه في الحرم، بل يصيق عليه ولا يكتم ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج منه، فيقام عليه خارجه، وما كان دون النفس يقام فيه. قال القاضي: وروي عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم ونحوه، لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحتهم ظاهر قوله الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ مَثُومًا﴾ (آل عمران: ٩٧) وحتتنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الحياة لهذه الدواب في اسم الفسق، بل فسقه أمحش؛ لكونه مكلفاً، ولأن التصييق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه أمان، فقد حالوا ظاهر ما فسروا به الآية.

قال القاضي: ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين، أنه إحبار عما كان قبل الإسلام، وعطفه على ما قبله من الآيات، وقيل: آمن من النار، وقالت صائفة: يخرج ويقام عليه الحد، وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وحامد، والله أعلم.

♦ ♦ ♦ ♦

[١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى...]

٢٨٧٥- (١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ - قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: قَدِرَ لِي، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: بُرْمَةٌ لِي - وَالْقَمْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلُقْ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً". قَالَ أَيُّوبُ: فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأُ.

٢٨٧٦- (٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ.

١٠ - باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها

قوله ﷺ: "أيؤذيتك هوام رأسك" قال نعم، قال وحسن وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو نسك نسكة". وفي رواية: "فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر" وفي رواية: "صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة أو انسك ما تيسر". وفي رواية: "وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع أو صم ثلاثة أيام أو انسك نسكة".

وفي رواية: "أو اذبح شاة". وفي رواية: "أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين". وفي رواية قال: "صوم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين نصف صاع طعاماً لكل مسكين". وفي رواية: "قال هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع" هذه روايات الباب، وكلها متفقة في المعنى، ومقصودها أن من احتاج إلى حلق الرأس لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما، فله حقه في الإحرام وعليه الفدية، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ - فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ وبين النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة، وهي شاة تجزئ في الأضحية.

ثم إن الآية الكريمة والأحاديث متفقة على أنه مخير بين هذه الأنواع الثلاثة، وهكذا الحكم عند العلماء أنه مخير =

٢٨٧٧- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: فِيهِ أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ (البقرة: ١٩٦) قَالَ: فَأَتَيْتُهُ. فَقَالَ: "أَدْنُهُ" فَذَنُوتُ، فَقَالَ: "أَدْنُهُ" فَذَنُوتُ. فَقَالَ رضي الله عنه: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟".**

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَطْنُهُ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ، مَا تَيَسَّرَ. ٢٨٧٨- (٤) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافَتُ قَمَلًا، فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَاخْلُقْ رَأْسَكَ" قَالَ: فَفِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَدَى مِنْ رَأْسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ نُسْكَ مَا تَيَسَّرَ".**

٢٨٧٩- (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَ أَيُّوبَ وَحُمَيْدٍ وَعَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَهُوَ يَوْقُدُ تَحْتَ قَدِيرٍ، وَالْقَمَلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ هَذِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاخْلُقْ رَأْسَكَ، وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ. - وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ - أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ نُسْكَ نَيْسِكَةً". قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: "أَوْ اذْبَحْ شَاةً".**

- بين الثلاثة.

وأما قوله في رواية: "هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم ثلاثة أيام" فليس المراد به أن الصوم لا يجزى إلا لعدم الهدى، بل هو محمول على أنه سأل عن النسك، فإن وجده أخرجه بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام، وإن عدمه، فهو مخير بين الصيام والإطعام، واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة، فأما التمر والشعير وغيرهما فيجب -

٢٨٨٠- (٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: "أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "اِحْلُقْ، ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً تُسْكَا، أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ".

= صاع لكل مسكين، وهذا خلاف نصه ﷺ في هذا الحديث "ثلاثة أصع من تمر". ** وعن أحمد بن حنبل رواية: أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره. وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين، أو صوم عشرة أيام، وهذا ضعيف مايل للسنة مردود. قوله ﷺ: "أو أصع ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين" معناه: مقسومة على ستة مساكين.

بيان مقدار الصاع. "والأصع" جمع "صاع" وفي الصاع لغتان: التذكير والتأنيث، وهو مكيال يسع خمسة أرباط وثلاثاً بالبغدادي، هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: يسع ثمانية أرباط، وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد، وهذا الذي قدمناه من أن الأصع جمع صاع صحيح، وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله ﷺ، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم، وفي كتب اللغة، وكتب النحو والتصرف، ولا خلاف في جواره وصحته.

الرد على قول ابن مكي في تضعيف جمع الصاع بأصع: وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه "تتقيف السان" أن قولهم في جمع الصاع: أصع لحن من خطأ العوام، وأن صوابه "أصوع" فغلط منه ودهول، وعجب قوله هذا مع اشتهاار النقلة في كتب الحديث واللغة والعربية، وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع صاع أصع، وفي دار آدر، وهو باب معروف في كتب العربية؛ لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو، فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قلبت الهمزة ألفاً حين اجتمعت هي وهمزة الجمع، فصار أصعاً، ووزنه عندهم "أعقل"، وكذلك القول في آدر ونحوه. قوله ﷺ: "هوام رأسك" أي القمل.

قوله ﷺ: **اسك سبكه**. وفي رواية: "ما تيسر" وفي رواية: "شاة"، الجميع بمعنى واحد وهو شاة، وشرطها أن تجزئ في الأصحية، ويقال للشاة وغيرها مما يجزئ في الأصحية: "سبكة"، ويقال: سكت يسك، وينسك، يصم السين وكسرهما في المضارع والصم أشهر. قوله: **كعب بن عُجْرَةَ** بضم العين وإسكان الجيم.

**** قال في فتح الملهم**: وقال ابن رشد في البداية: "فقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم: الإطعام في ذك مدان بمد النبي ﷺ لكل مسكين، وروي عن الثوري أنه قال: من البر نصف صاع: ومن التمر والزبيب والشعير صاع. وروي أيضاً عن أبي حنيفة مثله، وهو أصله في الكفارات"... (فتح الملهم ٤١٤/٥ بيروت)

٢٨٨١- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾؟ فَقَالَ كَعْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَزَلَتْ فِيَّ، كَانَ بِي أَدَى مِنْ رَأْسِي، فَحُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلَ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: "مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى، أَتَجِدُ شَاةً؟" فَقُلْتُ: لَا، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قَالَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ نِصْفَ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ، قَالَ: فَتَزَلَّتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً.**

٢٨٨٢- (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ زَكَرِيَّاءَ بِنِ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُحْرِمًا فَقَمِلَ رَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَدَعَا الْحَلَاقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: "هَلْ عِنْدَكَ نُسُكٌ؟" قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ صَاعٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَأْسِهِ﴾. ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.**

شرح الكلمات: قوله: **"رأسه يتهاوت فملاً"** أي يتساقط ويتناثر. قوله ﷺ: **"تصدق برفق"** هو بفتح الراء وإسكانها لغتان، وفسره في الرواية الثانية بثلاثة أصع، وهكذا هو، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الطهارة. قوله: **"فقمّل رأسه"** هو بفتح القاف وكسر الميم، أي كثر قمله.

[١١ - باب جواز الحجامة للمحرم]

- ٢٨٨٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ.
- ٢٨٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتْصُورٍ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ عَنْ عُلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عُلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَسَطَ رَأْسِهِ.

١١ - باب جواز الحجامة للمحرم

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ".

شرح كلمة (الوسط) **وسط** **رأس** بفتح السين، قال أهل اللغة: كل ما كان بين بعضه من بعض كوسط الصنف والقلادة والسبحة وحلقة الناس، ونحو ذلك فهو وسط بالإسكان، وما كان مصمتاً لا بين بعضه من بعض، كانداد والساحة والرأس والراحة، فهو وسط بفتح السين. قال الأزهري والجوهرى وغيرهما: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يميزوا في الساكن الفتح.

وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره. إذا كان له عذر في ذلك، وإن قطع الشعر حينئذ، لكن عليه الفدية؛ لقطع الشعر، فإن لم يقطع فلا فدية عليه، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ دُيٌّ مِنْ رَأْسِهِ، فَدَسَّ الْآيَةَ﴾، وهذا الحديث معمول على أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس؛ لأنه لا يتفك عن قطع شعر، أما إذا أراد المحرم الحجامة لعذر حاجة، فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام، لتحريم قطع الشعر، وإن لم تتضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه، فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها، وعن ابن عمر ومالك كراهتها، وعن الحسن البصري فيها الفدية، دليلنا أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام.

فقه الحديث وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام، وهي أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات، يباح للحاجة وعليه الفدية، كمن احتاج إلى حلق أو لبس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك، والله أعلم.

[١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه]

٢٨٨٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ، اشْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنَيْهِ، فَلَمَّا كُنَّا بِالرَّوْحَاءِ اشْتَدَّ وَجَعُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُدَّهَا بِالصَّبْرِ، فَإِنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اشْتَكَى عَيْنَيْهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ.

٢٨٨٦- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَمَدَتْ عَيْنُهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَكْحُلَهَا فَتَهَاةُ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَضْمَدَهَا بِالصَّبْرِ، وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

١٢ - باب جواز مداواة المحرم عينيه

صط الأسماء قوله: **عن سه بن وهب** هو بنون مصمومة ثم باء مفتوحة موحدة ثم مشاة تحت ساكنة. قوله: **مع ثاب بن عثمان** قد سبق في أول الكتاب أن في "أبان" وجهين: الصرف وعدمه، والصحيح الأشهر الصرف، فمن صرفه قال: وزنه "فعال" ومن منعه قال هو "أفعل". قوله: **حتى إذا كما تس** هو بفتح الميم بلامين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة، وقيل: اثنا وعشرون، حكاهما القاضي عياض في "المشارك".

شرح الغريب: قوله: **اضمدها بالصبر** هو بكسر الميم. وقوله بعده: **"ضمدها بالصبر"** هو بتخفيف الميم وتشديدها، يقال: ضمَّد وضَمَدَ بالتخفيف والتشديد، وقوله: **"اضمدها بالصبر"** جاء على لغة التخفيف معناه اللطخ، وأما الصبر فبكسر الباء ويجوز إسكانها.

واتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب، ولا فدية في ذلك، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية، واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه، ولا فدية عليه فيه، وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وآخرين، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق، وفي مذهب مالك: قولان كالْمَذْهَبَيْنِ، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف، والله أعلم.

[١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه]

٢٨٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قَرَأَ عَلَيْهِ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حُنَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ: أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ * إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُوَ يَسْتَتِرُ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُنَيْنٍ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ ﷺ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّسَائِ يَصُبُّ: اصْطَبَّ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ.

[١٣ - باب جواز غسل المحرم بدنه ورأسه]

ذكر في الباب حديث ابن حبيب أن ابن عباس والمِسُورِ اختلعا، فقال ابن عباس: للمحرم غسل رأسه، وخالفه المِسُورُ، وأن ابن عباس أرساه إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك، فوجده يغتسل بين القرنين، وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حبيب أرسلني إليك عبد الله بن عباس، أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب، فطاطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال للنسائي يصب عليه: اصْطَبَّ، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ. =

* قوله: فأرسلني بن عباس بن أبي أيوب الأنصاري يسأله عن ذلك إلى قوله: أسألك كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه. هذا لا يخلو عن إشكال؛ لأن الاختلاف بينهما كان في أصل الغسل لا في كيفية، فالظاهر أن إرساله كان لسؤال عن أصله إلا أن يقال: أرسله يسأله عن الغسل والكيفية على تقدير جواز الأصل معاً، فلما عدم جواز الأصل عما شرة أبي أيوب ﷺ سكت عنه، وسأل عن الكيفية لكن قد يقال: محل الخلاف كان الغسل بلا احتلام، فمن أين علم بمجرد فعل أبي أيوب جواز ذلك إلا أن يقال: لعله علم ذلك بقرائن وعلامات، والله تعالى أعلم.

٢٨٨٨- (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ بِيَدَيْهِ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعاً، عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، فَقَالَ الْمِسُورُ لابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِيكَ أَبَدًا.**

-شرح الغريب: قوله: 'ابن القريس' هو بفتح القاف تشية "قريب"، وهما الخشبستان القائمتان على رأس النحر وشبههما من البناء، وتمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقي به، وتعنق عليها البكرة.

فوائد الحديث. وفي هذا الحديث فوائد منها: جواز اعتسال المحرم وغسله رأسه، ومرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً. ومنها: قول حبر الواحد وأن قوله كان مشهوراً عند الصحابة رضي الله عنه. ومنها: الرجوع إلى النص عند الاختلاف، وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص. ومنها السلام على المتطهر في وضوء وعسل، بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا للحاجة.

واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجباة، بل هو واجب عليه، وأما عسسه ترداً فمذهبنا ومذهب الجمهور: جواره بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالسدر والخطمي، بحيث لا ينتف شعراً، فلا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، وقال أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية. ******

**** قال في فتح الملهم.** قال القاري في شرح المشكاة: "يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينتف شعراً بلا خلاف، أما لو غسل رأسه بالخطمي فعليه دم عند أبي حنيفة رضي الله عنه، وبه قال مالك. وقالوا: صدقة، ولو غسل بأشنان فيه طيب فإن كان من رآه سقاه أشناناً فعليه الصدقة، وإن سقاه طيباً فعليه الدم. كذا في قاضيهان. (فتح الملهم ٤٢٢/٥ بيروت)

[١٤ - باب ما يفعل باحرم إذا مات]

٢٨٨٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ، فَمَاتَ، فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا".

٢٨٩٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: يَتِمَّا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصْتُهُ - وَقَالَ عَمْرُو: فَوَقَصْتُهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، - قَالَ أَيُّوبُ: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا، - وَقَالَ عَمْرُو: - فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

٢٨٩١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: نُبِثْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَاقِفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ.

٢٨٩٢- (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ وَقَصًا، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَأَلْبِسُوهُ ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي".

[١٤ - باب ما يفعل باحرم إذا مات]

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رجلاً من بني عبد مناف وقع مع النبي ﷺ بعرفة فوقص فمات، فقال رسول الله ﷺ: "اغسلوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً". وفي رواية: "وقع من راحلته فأوقصته أو قال فأقصصته". وفي رواية: "أوقصته". وفي رواية: "وكفوه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة يلبي". وفي رواية: "ولا تخمروا وجهه ولا رأسه". وفي رواية: "فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً".
في هذه الروايات دلالة بينة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وموافقيهم، في أن المحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس -

٢٨٩٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ:** أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا".
وزاد: لَمْ يُسَمَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ خَرَّ.

٢٨٩٤- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ، وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا".

٢٨٩٥- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ:** حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْرِمًا، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا".

= المخطط، ولا تخمر رأسه، ولا تمس طيباً، وقال مالك، والأوزاعي، وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحي، وهذا الحديث راد لقولهم..

وقوله ﷺ: "اغسلوه بماء وسدر" دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وأن المحرم في ذلك كغيره، وهذا مذهبنا، وبه قال طاوس وعطاء ومجاهد وابن المنذر وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون. =

** **قال في فتح الملهم:** وهو مروي عن عائشة، وابن عمر وطاوس؛ لأنها عبادة شرعت، فبطلت بالموت، كالصلاة والصيام. وقال ﷺ: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث؛ وإحرامه من عمله (وليس من الثلاث، فينسخي أن يقطع بالموت)، ولأن الإحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه. قلت: لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل، وكيف ورد على خلاف الأصل؛ وقد أمر بعسله بالماء والسدر وهو الأصل في الموتى...؟
وأجابوا عن الحديث بأنه ليس عاماً لمفظه؛ لأنه في شخص معين، ولأنه لم يقل: يبعث يوم القيامة ملبياً؛ لأنه محرم، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل. وقال: "اغسلوه بسدر" والمحرم لا يجوز غسله بسدر... وقد هي عن تعطيية وجهه أيضاً كما في الطرق الآتية، مع أن المحرم الحي لا ينهى عن تغطيته عندهم. (فتح الملهم ٤٢٣/٥ بيروت)

٢٨٩٦ - (٨) **وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَحْدَرِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، وَلَا يُخَمَّرَ رَأْسُهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٧ - (٩) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ** - قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا - عُذْرَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ **ﷺ** وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ **ﷺ** أَنْ يُغْسَلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا، خَارِجَ رَأْسِهِ. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ: خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

٢٨٩٨ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاحِلَتَهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** أَنْ يُغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَأَنْ يَكْشِفُوا وَجْهَهُ - حَسِبْتُهُ قَالَ - وَرَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَهْلُ.

- وقوله **ﷺ**: "ولا تخمروا وجهه ولا رأسه".

أقوال أهل العلم في تخمير الوجه للمحرم الحي وفي تخمير رأس المحرم الميت أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة: هو كرأسه، وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه بل له تعطيته، وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة، هذا حكم المحرم الحي.

وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه أنه يحرم تعطية رأسه كما سبق، ولا يحرم تعطية وجهه، بل يبقى كما كان في الحياة، ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تعطية وجهه ليس لكونه وجهًا، إنما هو صيانة للرأس، فإنهم لو غصوا وجهه لم يؤمن أن يعطوا رأسه، ولا بد من تأويله؛ لأن مالكًا وأنا حنيفة وموافقيهما يقولون: لا يمنع من ستر رأس الميت ووجهه، والشافعي وموافقه يقولون: يباح ستر الوجه، فتعين تأويل الحديث.

وقوله **ﷺ**: "أو كسوه في ثوبه" وفي رواية: "ثوبين" قال القاضي: أكثر الروايات "ثوبه".

فوائد الحديث. وفيه فوائد منها: الدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في أن حكم الإحرام باق فيه. ومنها: أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز، وهو مجمع عليه. ومنها: جواز التكفين في ثوبين، والأفضل ثلاثة. ومنها: أن -

٢٨٩٩- (١١) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ**: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** رَجُلٌ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: "اغْسِلُوهُ وَلَا تُقَرِّبُوهُ طَيْبًا، وَلَا تُعْطُوا وَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يُلَبِّي".

= الكف من مقدّمه على الدين وغيره؛ لأن النبي **ﷺ** لم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا. ومنها: أن التكفين واجب، وهو إجماع في حق المسلم، وكذلك غسله والصلاة عليه ودفعه.

شرح الغريب وقوله: **حر من غيره** أي سقط. وقوله: **فمات** أي انكسر عنقه، وقصته وأوقصته بمعناه. وقوله: **فأعصه** أي قتلته في الحال، ومنه قعاص العثم، وهو موتاً بداء يأخذها تموت فجأة.

قوله **ﷺ**: **فإنه يبعث يوم تقوم الساعة** معناه على هيأته التي مات عليها ومنه علامة لحججه، وهي دلالة الفضيلة، كما يحيى الشهيد يوم القيامة وأوداجه تشخب دماً، وفيه دليل على استحباب دوام التلبية في الإحرام وعلى استحباب التلبيد، وسبق بيان هذا.

قوله **ﷺ**: **ولا تحضوه** هو بالحاء المهملة، أي لا تمسوه حوطاً، والخطوط يفتح الحاء ويقال له: الخطاط بكسر الحاء، وهو أحلاط من طيب تجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره.

قوله في رواية عبي بن حشرم: "أقل رجل حراماً" هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "حرام" وهذا هو الوجه، ولأول وجه، ويكون حالاً، وقد جاءت الحال من الكرة على قلة. قوله: "حدثنا محمد بن الصباح، حدثنا هشيم، حدثنا أبو بشر، حدثنا سعيد بن جبير".

صط الاسم أبو بشر هذا هو العري، واسمه الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، وهو تابعي روى عن جندب ابن عبد الله الصحابي **رضي الله عنه**، وأورد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا، واتفقوا على توثيقه.

قوله: **حدثنا عبد بن حميد قال**، **حدثنا عبد الله بن موسى**، **حدثنا إسرائيل بن منصور عن سعيد بن جبير عن** **ابن عباس** قال القاصي: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني عن مسنده، وقال: إنما سمعه منصور عن الحكم، وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد، وهو الصواب، وقيل: عن منصور عن سلمة ولا يصح، والله أعلم.

[١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه]

٢٩٠٠ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ، فَقَالَ لَهَا: "أَرَدْتُ الْحَجَّ؟" قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعةً، فَقَالَ لَهَا: "حُجِّي وَاشْتَرِطِي وَقُولِي: اللَّهُمَّ! مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي وَكَأَنْتَ تَحْتَ الْمِقْدَادِ."

٢٩٠١ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي."

٢٩٠٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِثْلَهُ.

١٥ - باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه

فيه حديث ضباعة بنت الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّ حَجِي ﷺ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّيْبِرِ حِينَ حَبَسَتْهُ فِي الْحَجِّ وَالْمَعْتَمَرِ فِي إِحْرَامِهِمَا التَّحَلُّلَ بِالْعَدْرِ فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ: يَحُورُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْحَاجُّ وَالْمَعْتَمِرُ فِي إِحْرَامِهِ أَنْ يَرْضَى تَحْلُلَ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَلِيِّ بْنِ مَسْعُودٍ وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ تَابِعِينَ وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَحَدَّثْتُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ الصَّرِيحَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَبَعْضُ التَّابِعِينَ: لَا يَصِحُّ الْإِشْتِرَاطُ، وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قِصَّةٌ عَيْنٌ، وَأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِضِبَاعَةَ."*

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ وَمَعْنَاهُ (الاشترط) طائفة، وقالوا: هو ناضل، روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة، وهو قول النخعي، وأحمد، وطائفة، وسعيد بن جبير، وإليه ذهب مالك، والثوري، وأبو حنيفة. وقالوا: لا ينفعه اشتراط. وقد صحَّ عن ابن عمر إنكار الاشتراط، ولفظ الترمذي: "أَنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ الْإِشْتِرَاطَ، وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبَكُمْ سِتْرُ نِيَّكُمْ". وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وَأَنْكَرَ ذَلِكَ أَيْضاً طَاوُسٌ، وَسَعِيدُ بْنُ حَبِيبٍ، وَهُمَا رَوَا الْحَدِيثَ (أَيَّ قِصَّةِ ضِبَاعَةَ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي الزَّهْرِيِّ، وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ، فَهَذَا كُلُّهُ تَمَّا يَوْهَى الْإِشْتِرَاطَ.

٢٩٠٣ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو عَاصِمٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزَّيْتَرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: "أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسُنِي". قَالَ: فَأَذْرَكْتِ.

٢٩٠٤ - (٥) **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ هَرَمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ ضُبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث، فإنه قال: قال الأصمبي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال النسائي: لا أعلم أحداً أسده عن الزهري غير معمر وهذا الذي عرّض به القاضي، وقاله الأصمبي من تضعيف الحديث عنط فاحش جداً، نهت عنه؛ لثلا يفتر به؛ لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية، وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم يكن اشتراطه في حال الإحرام، والله أعلم. **

- وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه: ومعنى إنكار الاشتراط عند الحنفية أنه لا تأثير له في جوار التحلل؛ فإن الإحصار عندهم يتحقق بالمرض أيضاً، ولو لم يشترط، ومع ذلك لا نسلم أن الاشتراط عبث، فإن العبث ما لا فائدة فيه أصلاً، والفائدة لا تنحصر في تغير الأحكام. (فتح الملهم ٤٣٠/٥ بيروت)

** **قال في فتح الملهم**: ومن يرى الإحصار بالمرض - وهو مذهب أبي حنيفة - يستدل بحديث عكرمة عن الحجاج بن عمرو الأنصاري الذي أخرجه أصحاب السنن، قال: قال رسول الله ﷺ: "من كُسر أو عرج فقد حلّ، وعليه حجة أخرى، قال: فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة، فقالا: صدق، سكت عنه أبو داود، والمنذري، وحسنه الترمذي. وأخرجه أيضاً ابن خزيمة، والحاكم والبيهقي.

وأيضاً يستدل بقوله عز وجل: **﴿إِنْ أَحْصَرْتَهُ فَمَا سَتِيرَةٍ مِنْهُ﴾** قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمته الله: قال الكسائي وأبو عبيدة. وأكثر أهل اللغة: الإحصار: المنع بالمرض، أو ذهاب النفقة. والحصَرُ حَصَرَ العدو، ويقال: أَحْصَرَهُ المرض، وحصره العدو. (فتح الملهم ٤٢٨/٥ بيروت)

٢٩٠٥ - (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَامِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو: حَدَّثَنَا رَبَّاحٌ وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَعْرُوفٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ **عَلَيْهِمَا السَّلَامُ** أَنَّ النَّبِيَّ **ﷺ** قَالَ لِضُبَاعَةَ **عَلَيْهَا السَّلَامُ**: "حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسِينِي".**
وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ: أَمَرَ ضُبَاعَةَ.

صِبْطُ الْأَسْمَاءِ وأما 'ضباعة' فمصاد معجمة مصمومة ثم موحدة محمفة، وهي ضاعاة بنت الربير بن عبد المطلب كما ذكره مسلم في الكتاب، وهي بنت عم النبي **ﷺ**، وأما قول صاحب 'الوسيط': هي ضاعاة الأسلمية، فعلط فاحش، والصواب الهاشمية.
 قوله: "فأدركت" معناه: أدركت الحج، ولم تحلل حتى فرغت منه.

.....

[١٦ - باب صحة إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض]

٢٩٠٦ - (١) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: نَفِسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ.

٢٩٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، حِينَ نَفِسَتْ بِذِي الْحُلَيْفَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهَلَّ.

[١٦ - باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام، وكذا الحائض]

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه بأمرها أن تغتسل.

شرح العريب قولها: "نفست"، أي ولدت، وهي بكسر الفاء لا غير، وفي النون لغتان المشهورة ضمها، والثانية: فتحها، سمي نفاساً؛ لخروج النفس وهو المولود والدم أيضاً، قال القاضي: ونجس النون في الحيض أيضاً، يقال: نفست، أي حاضت بفتح النون وضمها، قال: ذكرهما صاحب "الأفعال"، قال: وأنكر جماعة الضم في الحيض. وفيه صحة إحرام النساء والحائض، واستحباب اغتسالهما للإحرام، وهو مجمع على الأمر به، لكن مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب، وقال الحسن وأهل الطاهر: هو واجب، والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه لقوله ﷺ: صعي من يصنع حج غير أن لا تصوي. وفيه: أن ركعتي الإحرام سنة ليستا بشرط لصحة الحج؛ لأن أسماء لم تصلها.

وقوله: نفست بالشجرة وفي رواية: بدى حيفة وفي رواية: نفست هذه المواضع الثلاثة متقاربة فالشجرة بدى الحليفة، وأما البيداء فهي بطرف دي الحليفة، قال القاضي: يحتمل أنها نزلت بطرف البيداء لتبعد عن الناس، وكان منزل النبي ﷺ بدى الحيفة حقيقة، وهناك بات وأحرم، فسمي منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم.

[١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران.....]

٢٩٠٨ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا" قَالَتْ: فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ، لَمْ أَطْفِ بِالْبَيْتِ، وَلَا يَبْنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "انْقِضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، فَلَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ فَقَالَ: "هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ" فَطَافَ الَّذِينَ أَهْلَوْا بِالْعُمْرَةِ، بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ أَحَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى لِحَجَّتِهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا.

١٧ - باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران، وجواز إدخال

الحج على العمرة، ومتى يحل القارن من نسكه

وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف حج الإفراد والتمتع والقران قولهم: "حجة الوداع" سميت بذلك؛ لأن النبي ﷺ ودع الناس فيها، ولم يحج بعد الحجرة غيرها، وكانت سنة عشر من الهجرة. اعلم أن أحاديث الباب متطاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة، وجواز التمتع والقران، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة، وأما النهي الوارد عن عمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فسوضح معناه في موضعه بعد هذا - إن شاء الله تعالى -، و"الإفراد": أن يحرم بالحج في أشهره، ويفرع منه، ثم يعتمر، و"التمتع" أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ويفرع منه ثم يحج من عامه، و"القران" أن يحرم بهما جميعاً، وكذا لو أحرم بالعمرة، وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارناً، فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة، فقولان للشافعي: أصحهما: لا يصح إحرامه =

* قوله: قال خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فقد من أهل عمره إلى قولها: من أهل حج فيه حج. هذا بظاهره يقتضي أنه ما أمرهم بفسخ الحج بالعمرة مع أن الصحيح الثابت برواية أربعة عشر من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، هو أنه أمر لمن لم يسق الهدى بفسخ الحج وجعله عمرة، من حملتهم عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما سيحيى من روايات حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فحيث لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى، والأمر بالفسخ كان لمن لم يسق الهدى فلا منافاة، والله تعالى أعلم.

= بالعمرة، والثاني: يصح ويصير قارناً بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج، وقيل: قبل الوقوف بعرفات، وقيل: قبل فعل فرض، وقيل: قبل طواف القدوم أو غيره.

أقوال أهل العلم في الأفضل من هذه الثلاثة: واختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل؟ فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القرائن. وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع. وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القرائن،* وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي، والصحيح تفصيل الإفراد ثم التمتع ثم القرائن. وأما حجة النبي ﷺ فاحتلّفوا فيها، هل كان مفرداً أم متمتعاً أم قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة، وكل طائفة رجحت بوعاء، وادعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك، وأدخلها على الحج فصار قارناً.

وقد اختلفت روايات أصحابه ﷺ في صفة حجة النبي ﷺ حجة الوداع: هل كان قارناً أم مفرداً أم متمتعاً؟ وقد ذكر البخاري ومسلم رواياتهم كذلك، وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه ﷺ كان أولاً مفرداً، ثم صار قارناً، فمن روى الإفراد هو الأصل، ومن روى القرائن اعتمد آخر الأمر، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي، وهو الانتفاع والارتفاق، وقد ارتفق بالقرآن كارتفاق التمتع وريادة في الاقتصار على فعل واحد، وهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها.

وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صفه في حجة الوداع خاصة، وادعى أنه ﷺ كان قارناً، وتناول باقي الأحاديث والصحيح ما سبق، وقد أوضحت ذلك في "شرح المهذب" بأدلته وجميع طرق الحديث وكلام العلماء المتعلق بها، واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الإفراد بأنه صح ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم منزلة في حجة الوداع على غيرهم.

فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من-

**** قال في فتح المهمل:** قال الحافظ ابن القيم: "وإنما قلنا: إنه أحرم قارناً لبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك، ثم ذكر حديثاً حديثاً وبسط الكلام فيه، ثم قال: وهؤلاء الذين رَوَوْا القرآن بغاية البيان: عائشة أم المؤمنين، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان بإقراره لعليّ، وتقدير عليّ عليه السلام له، وعمران بن الحصين، والبراء بن عازب، وحفصة أم المؤمنين، وأبو قتادة، وابن أبي أوفى، وأبو طلحة، وأهرماس بن زياد، وأم سلمة، وأنس بن مالك، وسعد بن أبي وقاص. فهؤلاء هم سبعة عشر صحابياً رضي الله عنهم من روى فعله، ومنهم من روى لفظ إحرامه، ومنهم من روى خبره عن نفسه، ومنهم من روى أمره به".

ثم قال بعد عدة أوراق: "فحصل الترجيح لرواية من روى القرآن بوجوه عشرة... (فتح المهمل ٢٢/٦ بيروت)

«المدينة إلى آخرها فهو أضبط لها من غيره.

وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان آخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأكر على من رجح قور أنس على قوله وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس، وإني كنت تحت ناقة النبي ﷺ بمسي لعاها، أسمعني يلي بالحج. وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باطل أمره وظاهره وفعله في حلوته وعلايته، مع كثرة فقهها وعظم فطنتها.

وأما ابن عباس فمحل من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه، وغفطه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره، وأخذها إياها من كبار الصحابة، ومن دلائل ترجيح الإفراد: أن الخلفاء الراشدين ﷺ بعد النبي ﷺ أفردوا الحج، وواطبوا على إفراده، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان ﷺ، واختلف فعل عبي ﷺ. ولو لم يكن الإفراد أفضل، وعلموا أن النبي ﷺ حج مفرداً لم يواطبوا عليه، مع أنهم الأئمة الأعلام، وقادة الإسلام، ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم، فكيف يليق بهم المواظبة على خلاف فعل رسول الله ﷺ؟ وأما الخلاف عن علي ﷺ وغيره فإما فعلوه؛ لبيان الجواز، وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك.

ومنها أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله، ويجب الدم في التمتع والقران، وهو دم جبران؛ لغوات الميقات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى حبر أفضل. ومنها: أن الأمة أجمعت على جوار الأفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان وغيرهما التمتع، وبعضهم التمتع والقران، فكان الأفراد أفضل، والله أعلم.

فإن قيل: كيف وقع الاختلاف بين الصحابة ﷺ في صفة حجته ﷺ وهي حجة واحدة، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة؟ قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث، فمن مجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثر، ومن مقتصر مختصر.

قال: وأوسعهم في ذلك نفساً أبو جعفر الطحاوي الحنفي، فإنه تكلم في ذلك في ريادة على ألف ورقة، وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة، ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن امرابط، والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي، والحافظ أبو عمرو بن عبد البر وغيرهم.

التصديق بين الروايات في كلام القاضي عياض قال القاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم، واحترناه من اختيارهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث: أن النبي ﷺ أباح لئاس فعل هذه الأنواع الثلاثة؛ ليدل على جواز جميعها، ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجوز، فأضيف لجميع إليه وأخير كل واحد بما أمر به، وأباحه له ونسبه إلى النبي ﷺ إما لأمره به، وإما لتأويله عليه.

وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل، فأحرم مفرداً للحج، وبه تظاهرت الروايات الصحيحة، وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمعناها أمر به، وأما الروايات بأنه كان قارناً فأخبار عن حالته الثانية لا عن ابتداء إحرامه، بل -

= إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم، وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي، وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارين، بمعنى: أنهم أدخلوا العمرة على الحج، وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيساً لهم في فعلها في أشهر الحج؛ لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج، ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدي، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم، فصار ﷺ قارناً في آخر أمره.

وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشدد بعض الناس فمته وقال: لا يدخل إحرام على إحرام، كما لا تدخل صلاة على صلاة، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج، فجوزه أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي هذه الأحاديث، ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي ﷺ؛ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج، قال: وكذلك يتأول قول من قال كان متمتعاً، أي تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج؛ لأن لفظ التمتع يطلق على معان، فانتظمت الأحاديث واتفقت، قال: ولا يعد رد ما ورد عن أصحابه من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أهم أحرموا بالحج مفرداً، فيكون الإفراد إخباراً عن فعلهم أولاً، والقران إخباراً عن إحرام الذين معهم هدي بالعمرة ثانياً، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ثم إهلالهم بالحج بعد التحلل منها، كما فعل كل من لم يكن معه هدي.

قال القاضي: وقد قال بعض علمائنا: أنه أحرم ﷺ إحراماً مطلقاً منوطاً ما يؤمر به من إفراد أو تمتع أو قران، ثم أمر بالحج، ثم أمر بالعمرة معه في وادي العقيق بقوله: صل في هذا الوادي المبارك، وقل: عمرة في حجة. قال القاضي: والذي سبق أبين وأحسن في التأويل، هذا آخر كلام القاضي عياض.

ثم قال القاضي في موضع آخر بعده: لا يصح قول من قال: أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مبهماً؛ لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصرحة بخلافه.

التوفيق بين روايات الإفراد والتمتع والقرآن فيما يخصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي: قال الخطابي: قد أعم الشافعي بيان هذا في كتابه "اختلاف الحديث" وجود الكلام، قال الخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل، ولكن الوجيه والمختصر من جوامع ما قال أن معلوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر، كجواز إضافته إلى الفاعل كقولك: بي فلان داراً إذا أمر بينائها، وضرب الأمير فلاناً إذا أمر بضربه، ورجم النبي ﷺ ماعزاً وقطع سارق رداء صفوان، وإما أمر بذلك، ومثله كثير في الكلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ عنه أمر نسكه، ويصدر عن تعليمه، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها، وأذن فيها.

قال: ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول: لبيك بحجة، فحكى عنه أنه أفرد، وخفي عليه قوله: وعمرة، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أس وعيره الزيادة وهي: لبيك بحجة وعمرة، ولا يسكر قبول الريادة، وإنما يحصل التناقض، لو كان الزائد نائياً لقول صاحبه، فأما إذا كان مثبتاً له وزائداً عليه، فليس فيه تناقض، قال: ويحتمل أن الراوي سمعه -

٢٩٠٩ - (٢) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: "مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يُهْدِ، فَلْيَحْلِلْ، وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَأُهْدَى، فَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ، وَمَنْ أَهْلَ بِحَجٍّ، فَلْيَتِمَّ حَجَّهُ" قَالَتْ عَائِشَةُ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** أَنْ أَتَقَصَّرَ رَأْسِي، وَأَمْتَشِطَ، وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ، وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجِّي، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُعْتِمِرَ مِنَ التَّنْعِيمِ، مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَدْرَكَنِي الْحَجُّ وَلَمْ أَحْلِلْ مِنْهَا.

= يقول لغيره على وجه التعليم، فيقول له: ليبتح حجة وعمره، على سبيل التلقين، فهذه الروايات المختلفة ظاهرة ليس فيها تناقض، والجمع بينها سهل كما ذكرنا، والله أعلم.

صط كلمة (الهدى) ومعناها وحكمها قوله **ﷺ**: من كان معه هدى يقال: "هذي" بإسكان الدال وتخفيف الباء، و"هذي" بكسر الدال وتشديد الباء لعتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره.

قوله: من عمره عن عائشة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت خرج مع رسول الله **ﷺ** حجة مدح فهدى بعمره، ثم قال رسول الله **ﷺ**: من كان معه هدى، فليهل بالحج مع العمره.

وفي الرواية الأخرى قالت: خرج مع رسول الله **ﷺ** في حجة مدح، فهدى من أهل عمره، ومن أهل حج، فهدى من أهل عمره. قال القاضي عياض: اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافاً كثيراً، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه، وفي رواية نُسِمَ أيضاً عنها: خرج مدح ولا حج.

وفي رواية القاسم عنها: خرج مهندس الحج. وفي رواية: لا حج ولا حج. وكل هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج. وفي رواية الأسود عنها: "لني لا نذكر حجاً ولا عمره".

كلام القاضي حول روايات إحرام عائشة والتوفيق بها قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة. فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عدداً قديماً ولا حديثاً، وقال بعضهم: يرجح أنها كانت محرمة بحج؛ لأنها رواية عمره والأسود والقاسم، وغلطوا عروة في العمره، ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل، ورجحوا رواية غير عروة عن روايته؛ لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه: حدثني غير واحد أن النبي **ﷺ** قال لها: "دعي عمرتك"، فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها.

= قال القاضي رحمه الله: وليس هذا بواضح؛ لأنه يحتمل أنها من حديثه ذلك، قالوا أيضاً: ولأن رواية عمرة والقاسم سقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره، وهذا قال القاسم عن رواية عمرة: "أبأتك بالحديث على وجهه"، قالوا: ولأن رواية عروة بما أحرر عن إحرام عائشة، والجمع بين الروايات ممكن، فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه، ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بمسح الحج إلى العمرة، وهكذا فسره القاسم في حديثه، فأحرر عروة عنها باعتبارها في آخر الأمر، ولم يذكر أول أمرها. قال القاضي: وقد تعارض هذا عما صح عنها في أحبارها عن فعل الصحابة واختلافهم في الإحرام، وأما أحرمت هي بعمرة، فالخاصل أنها أحرمت بحج، ثم فسحت إلى عمرة حين أمر الناس بالمسح، فلما حاضت وتعدت عليها إتمام العمرة، والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج، فأحرمت، فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة. **

وقوله رحمه الله: "رفضت حرمته" ليس معناه إبطاء بالكلية والخروج منها، فإن العمرة والحج لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بنية الخروج، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها، بل معناه: أرفض العمل فيها، وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقصير شعر الرأس، فأمرها رحمه الله بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج، فتصير قارئة، وتقف بعرفات، وتفعل المناسك كلها إلا الطواف، فتؤخره حتى تطهر، وكذلك فعلت. قال العمدة: ومما يؤيد هذا التأويل قوله رحمه الله: في رواية عبد بن حميد: "وأمسكي عن العمرة" ومما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم بعد هذا في آخر روايات عائشة عن محمد بن حاتم عن هز عن وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بعمرة، فقدمت، ولم تطف بالبيت حتى حاصت، فنسكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج فقال لها النبي ﷺ: يوم النحر: سعت صفت حجت، حرمته، فأنت، فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم، فاعتمرت بعد الحج هذا لفظه.

** قال في فتح الملهم قال الشيخ محمد عابد السدي رحمه الله في شرح مسند الإمام الأعظم رحمه الله: "وقد استدل بذلك الكوفيون على أن للمرأة إذا أهلت بالعمرة متمتعة، فحاصت قبل أن تطوف: أن تترك العمرة وتل بالحج مفردة، كما صنعت عائشة، وإنما يلزمها دم لرفض العمرة، كما حققه الشيخ علي القاري في شرح المسند... فظاهر الروايات لحديث عائشة رضي الله عنها يقتضي: أن المرأة إذا قدمت مكة متمتعة، وهي حائض، واستمر حيضها، حتى جاء يوم عرفة، فإنها تحل من إحرام العمرة، وتحرم إحراماً مستأنفاً للحج، فتأتي بأفعاله حتى تفرغ منه، ثم إن شاءت قصت عمرتها التي رفضتها كما فعلته عائشة رضي الله عنها، وهو المرجح عند الحنفية... ثم قال الشيخ عابد رحمه الله في موضع آخر: "قولها: يصدر الناس نحرًا وعمرة وأصدر نحرًا" صريح في أنها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقتصارها على حجتها، وهذا هو الذي يفهم من حديثها. (فتح الملهم ٦/٧-٨ بيروت)

= فقوله **ع**: 'بَسَعَتْ صَدَقَاتُ حَجَّتِ عِمْرَتُكَ'، تصريح بأن عمرها باقية صحيحة مجزئة، وأنها لم تلعبها وتخرج منها، فيتعين تأويل: 'ارفضي عمرتك ودعي عمرتك' على ما ذكرناه من رفض العمل فيها وإتمام أفعالها، والله أعلم.

وأما قوله **ع** في الرواية الأخرى لما مصت مع أجيها عند الرحمن ليعمرها من التمتع: **هذه مكة مكة عمرتك** فمعناه: أنها أرادت أن يكون لها عمرة مفردة عن الحج، كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسحوا الحج إلى العمرة، وأتموا العمرة وتحنوا منها قبل يوم التروية، ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية، فحصل لهم عمرة مفردة وحجة مفردة.

وأما عائشة فلما حصل لها عمرة مدرجة في حجة بالقرآن، فقال لها النبي **ع**: **يوم النحر: بسعت صدقات حجك وعمرتك، أي قد تبا وحسبناك جمع**، فأبت وأرادت عمرة مفردة، كما حصل لنافي الناس، فلما اعتمرت عمرة مفردة قال لها النبي **ع**: **هذه مكة مكة عمرتك** أي التي كنت تريدين حصولها مفردة غير مدرجة، فصعك الحيز من ذلك، وهكذا يقال في قولها: يرجع الناس نَحَج وعمرة وأرجع نَحَج، أي يرجعون نَحَج مفرد وعمرة مفردة، وأرجع أنا وليس لي عمرة مفردة، وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها، وفي هذا تصريح بالرد على من يقول: "القرآن أفضل"، والله أعلم. وأما قوله **ع**: **مضى نكح مني** فلا يرم منه إبطال العمرة؛ لأن نقص الرأس والامتنشاط جائز عندنا في الإحرام بحيث لا يتلف شعراً، ولكن يكره الامتنشاط إلا لعدو، وتأوى العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معدومة بأن كان في رأسها أدى، فأباح لها الامتنشاط كما أباح لكعب بن عجرة الخلق للأدى، وقيل: ليس المراد بالامتنشاط هنا حقيقة الامتنشاط بالمشط، بل تسريح الشعر بالأصابع للعسل لإحرامهما بالحج، لا سيما إن كانت لشدت رأسها كما هو السعة، وكما فعله النبي **ع**، فلا يصح عسها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها، ويلزم من هذا نقصه، والله أعلم.

قولها: **وإن نكح جمع حج وعمرة فبما صعب صوفى وجد**.

أقوال الأئمة في الاكتفاء بطواف واحد للقرآن من حجته وعمرته هذا دليل على أن القارن يكفيهِ صواف واحد عن طواف الركن، وأنه يقتصر على أفعال الحج، وتدرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج، وهذا قال الشافعي، وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وإسحاق وداود. وقال أبو حنيفة: يلزمه طوافان وسعيان، وهو محكي عن عبي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والشافعي،* والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم:** قال الحافظ في الدراية: "وفي الباب عن عبي أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعيين، وحدث أن رسول الله **ص** فعل ذلك، أخرجه السائي، أي في السنن الكبرى في مسند علي، =

٢٩١٠ - (٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ أَكُنْ سُقْتُ الْهَدْيَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا"، قَالَتْ: فَحِضْتُ. فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي؟ قَالَ: "انْقُضِي رَأْسَكَ،* وَامْتَشِطِي، وَأَمْسِكِي**

= قوله: عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهلبا عمرة، ثم قال رسول الله ﷺ من نال معه هدي فليهل بالحج مع عمرة، ثم لا حل حتى يحل منهما جميعاً قال القاضي عياض رحمه الله: الذي تدل عليه بصوص الأحاديث في "صحيح البخاري ومسلم" وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في منتهى سفرهم ودخولهم من مكة "بصرف" كما جاء في رواية عائشة، أو بعد طوافه بالبيت وسعيه، كما جاء في رواية جابر، ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا، حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

قوله: أخرجنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع فما من أهل بعمرة وما من أهل حج حتى قدموا مكة فقال رسول الله ﷺ من أحرم بعمرة... بهاء فليحل. ومن أحرم بعمرة وأهدى ولا يحل حتى يبحر هديه، ومن أهل حجة فبينهم حجة أقوال أهل العلم في تحلل المتمتع الذي ساق الهدى هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقيهما في أن المتمتع المتمتع إذا كان معه هدي لا يتحلل من عمرته حتى يبحر هديه يوم النحر، ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما: أنه إذا طاف وسعى وحقق حل من عمرته، وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هدياً أم لا، واحتجوا بالقياس على من لم يسق الهدى، وأنه تحلل من نسكه، فوجب أن يحل له كل شيء، كما لو تحلل المحرم بالحج، وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدها، والتي ذكرها قبلها عن عائشة قالت: أخرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهلبا عمرة، ثم قال رسول الله ﷺ من كان معه هدي فليهل بالحج مع لعمرة ثم لا حل حتى يحل منهما جميعاً. فهذه الرواية مفسرة للمحدوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقديرها: "ومن أحرم بعمرة وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى يبحر هديه"، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن القصيدة واحدة والراوي واحد، فيتعين الجمع بين الروایتين على ما ذكرناه، والله أعلم.

* قوله: انقضي رأسك وامتشطي لعل المراد بذلك هو الاغتسال لإحرام الحج، كما وقع التصريح بذلك في رواية جابر، والله تعالى أعلم.

= ورواته موثقون. وقال في الفتح: "روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت...". (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ "دَعِي عُمْرَتَكَ. وَأَنْقِضِي رَأْسَكَ، وَامْتَشِطِي، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ" قَالَتْ: فَفَعَلْتُ: فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرَدَنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وَعُمْرَتَنَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٍ وَلَا صَدَقَةٍ وَلَا صَوْمٍ.

٢٩١٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِقِينَ* مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ* فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلَ بِعُمْرَةٍ، فَلْيَهْلَ بِعُمْرَةٍ" وَسَأَقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ.

= ومثله قوله ﷺ: "أَبُو سَيْبٍ مِمَّنْ لَا يَسْتَدِينُ بِوَجْهِ الدَّلَالَةِ مِمَّا أَنَّهُ ﷺ لَا يَتَمَيَّزُ إِلَّا الْأَفْضَلُ. وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِتَفْصِيلِ الْإِفْرَادِ بِأَنَّهُ ﷺ إِذَا قَالَ هَذَا مِنْ أَجْلِ فَسَحِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ الَّذِي هُوَ حَاصِلٌ لَهُمْ فِي تِلْكَ السَّيَةِ، خَاصَّةً لِمُخَالَفَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ التَّمَتُّعُ الَّذِي فِيهِ الْخِلَافُ وَقَالَ هَذَا تَطْيِيسًا لِقُلُوبِ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ نَفُوسُهُمْ لَا تَسْمَحُ بِفَسْحِ الْحَجَّ إِلَى الْعُمْرَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي بَعْدَ هَذَا، فَقَالَ لَهُمْ ﷺ هَذَا الْكَلَامُ وَمَعْنَاهُ: مَا يَمْتَنِعُنِي مِنْ مُوَافَقَتِكُمْ فِيمَا أَمَرْتَكُمْ بِهِ إِلَّا سَوْقِي الْهَدْيِ، وَلَوْلَاهُ لَوَافَقْتَكُمْ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ هَذَا الرَّأْيَ وَهُوَ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجَّ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِي لَمْ أَسْقِ الْهَدْيِ، وَفِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا. =

* قوله: "مَا فِي هِلَالِ ذِي حِجَّةٍ"، أَيُّ مُقَارِبِينَ لَهُ كَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ حَقِيقَةُ الْمُقَارَبَةِ، بَلِ الْمُرَادُ الْمُقَارَبَةُ تَسْزِيلًا لَهَا مَسْرَلَةَ الْمُقَارَبَةِ؛ لِأَنَّ حُرُوجَهُمْ كَانَ قَبْلَهُ خَمْسَ نَقِيزٍ مِنْ دِي الْقَعْدَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَيُّ قَرَبِ طُلُوعِهِ مِنْ أَوْقَى عَيْنِهِ أَشْرَفَ، وَعَلَى هَذَا فَلَعَلَّ لَفْظَ الشُّرُوحِ مُقَارِبِينَ بِالْبَاءِ فَانْقَلَبَ لِبَعْضِ النَّاسِخِينَ، فَكُتِبَ التَّوْنُ مَوْضِعَ الْبَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* قوله: "لَا رَيْبَ فِي ذَلِكَ بِحُجَّجٍ بِمَكْرٍ أَنْ يَقَالَ: أَرَادَتْ هَذَا أَنْ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْخُرُوجِ مَا كَانَ إِلَّا الْحَجَّ، وَمَا وَقَعَ الْخُرُوجُ إِلَّا لِأَجْلِهِ، وَمَنْ اعْتَمَرَ فَعُمْرَتُهُ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْحَجَّ، فَلَا يَخَالَفُ مَا سَبَقَ أَهْلًا كَانَتْ مُعْتَمَرَةً، وَكَانَ فِي الصَّحَابَةِ رِجَالٌ مُعْتَمِرُونَ، وَمَا سَبَّحِي، فِي حَدِيثٍ جَارٍ أَهْلًا مُعْتَمَرَةً، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَيَحْتَمِلُ أَهْلًا حِكَايَةً عَنْ عَالٍ مِنْ كَانَ مَعَهُ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ السَّفَرِ، أَيُّ وَمَا أَحْرَمَتْ عَائِشَةُ إِلَّا بِالْحَجَّ، وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي: هُوَ الْمُتَعَمِّنُ فِي مَا سَبَّحِي مِنْ قَوْهَا: لَبِينَا بِالْحَجَّ أَوْ خَرَجْنَا مُهْدِينَ بِالْحَجَّ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ بَعْضَ الرَّوَاةِ فَهَمُّوا مِنْ قَوْهَا: "مَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ" أَهْلًا أَحْرَمَتْ بِالْحَجَّ فَذَكَرُوا مَكَانَ ذَلِكَ لَبِينَا بِالْحَجَّ، وَخَرَجْنَا مُهْدِينَ لِقَصْدِ النُّقْلِ بِالْمَعْنَى، وَمِثْلُهُ غَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ لظَهْوَرِ أَنْ كَثِيرًا مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ وَالْاضْطِرَابَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ وَقَعَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَلَا أَرَى عَاقِلًا يَشْكُ فِيهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٢٩١٤ - (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ، مِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةَ وَبَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةَ، فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بَعْمُرَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا، وَقَالَ فِيهِ: قَالَ عُرْوَةُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ.**

٢٩١٥ - (٨) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَ وَبَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ، وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ، وَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّحْرِ.**

- تأويل قول عائشة "ولم يكن في ذلك هدي" مع أنها كانت قارئة وعلى القارن الدم قولها: **نَفَسِي سَهْ حَجَّ وَعُمْرَةً وَمَا كَانَ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ** هذا محمول على إخبارها عن نفسها، أي لم يكن على في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم، ثم إنه مشكل من حيث إنها كانت قارئة، والقارن يلزمه الدم، وكذلك امتنع، ويمكن أن يتأول هذا على أن المراد لم يجب علي دم بارتكاب شيء من محظورات الإحرام، كالنصيب وستر الوجه وقتل الصيد وإزالة شعر وضفر وغير ذلك، أي لم أرتكب محظوراً، فيجب بسببه هدي أو صدقة أو صوم، هذا هو المختار في تأويله.

وقال القاضي عياض: فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران؛ لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما إلا داود الظاهري فقال: لا دم على القارن، هذا كلام القاضي، وهذا اللفظ وهو قوله: "ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم"، طاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة، ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة فيحمل الأول عليه، ويكون الأول في معنى المدرج.

قولها: **أَخْرَجَنَا مَوْافِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ لَا بَرَى لَا حَجَّ** معناه: لا نعتقد أننا نحرم إلا بالحج، لأننا كنا نأمل امتناع العمرة في أشهر الحج. قولها: "حتى إذا كنا بسرف" هو بفتح السين المهملة وكسر الراء، وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً.

قوله **نَفَسِي**: "نفست" معناه: أحضت؟ وهو بفتح النون وصمها لعتان مشهورتان الفتح أفصح والماء مكسورة فيهما. وأما النعاس الذي هو الولادة فيقال فيه: "نفست" بالضم لا غير.

٢٩١٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا تُرَى إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ، أَوْ قَرِيبٍ مِنْهَا، حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "أَنْفَسْتَ" - يَعْنِي الْحِضَّةَ قَالَتْ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي" قَالَتْ: وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ.

٢٩١٧- (١٠) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ اللَّهُ أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

قوله ﷺ في الحيض: **هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ** هذا تسليية لها، وتخفيف لهما، ومعناه أنك لست مختصة به، بل كل بات آدم يكون منه هذا، كما يكون مهين ومن الرجال البول والغائط وغيرهما، واستدل البخاري في "صحيحه" في "كتاب الحيض" بعموم هذا الحديث، على أن الحيض كان في جميع بنات آدم، وأنكر به علي بن قال: إن الحيض أول ما أرسل ووقع في بني إسرائيل، قوله ﷺ: **فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي** معنى "أقضي"، أفعلي، كما قال في الرواية الأخرى: "فأصنعي".

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في علة مع الحائض عن الطواف وفي هذا دليل على أن الحائض والفساء والمحدث والجنب، يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهيأته إلا الطواف وركعتيه، فيصح الوقوف بعرفات وغيره كما ذكرنا، وكذلك الأغسال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها من ذكرنا، وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علة على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط.

وقال أبو حنيفة: ليست بشرط، وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها بموعة من اللبث في المسجد.

قوله: **وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ** هذا محمول على أنه ﷺ استأذنه في ذلك، فإن تضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه، واستدل به مالك في أن التضحية بالبقرة أفضل من بدنة، ولا دلالة فيه؛ لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ، إنما هي قضية عين محتملة لأمر، فلا حجة فيها لما قاله.

وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله ﷺ: "من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة" إلى آخره.

أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ، حَتَّى جِئْنَا سَرَفَ فَطَمِنْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكِ؟" فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْعَامَ، قَالَ: "مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي" قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: "اجْعَلُوهَا عُمْرَةً" فَأَهْلَ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، قَالَتْ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَدَوِي الْيَسَارَةِ، ثُمَّ أَهَلُّوا حِينَ رَاحُوا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّحْرِ طَهَّرْتُ، فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفْضْتُ، قَالَتْ: فَأَتَيْنَا بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ النَّقَرَ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ؟ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْدَفَنِي عَلَى جَمَلِهِ، قَالَتْ: فَإِنِّي لَأَذْكُرُ، وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، أَنْعَسُ فَيُصِيبُ وَجْهِي مُؤَخِّرَةَ الرَّحْلِ، حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ جَزَاءَ بِعُمْرَةِ النَّاسِ الَّتِي اعْتَمَرُوا.

شرح العريب وذكر مرادفات الحيض وفقه الحديث قولها: فصبت هو يفتح الطاء وكسر الهمزة أي حضت، يقال: حاضت المرأة وتحيضت وطمئت وعركت بفتح الراء، ونفست وضحكت وأعصرت وأكبرت كنه معني واحد، والاسم منه الحيض والطمس والعراك والضحك والإكبار والإعصار، وهي حائض وحائصة في لغة عربية حكاهما الفراء، وطامت وعارك ومكبر ومغصر، وفي هذه الأحاديث جوار حج الرجل بامرأته، وهو مشروع بالإجماع، وأجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته، واختلف السلف هل المحرم لها من شروط الاستطاعة؟ وأجمعوا على أن لزوجها أن يمنعها من حج التطوع، وأما حج الفرض، فقال جمهور العلماء: ليس له منعها منه، وللشافعي فيه قولان: أحدهما: لا يمنعها منه، كما قال الجمهور، وأصحابهما: له منعها؛ لأن حقه على الفور، والحج على التراخي، قال أصحابنا: ويستحب له أن يحج بزوجته؛ للأحاديث الصحيحة فيه.

قولها: ثم ذهب حس رحه يعني الذين تخللوا بعمره وأهلوا بالحج حين راحوا إلى منى، وذلك يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وفيه دلالة لذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة أن يحرم بالحج يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وقد سبقت المسألة.

قولها: "أنعس" هو بضم العين.

قولها: "فأهبت منها عمره حر، بعمره حس أي تقوم مقام عمره الناس، وتكفيني عنها.

٢٩١٨- (١١) **وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ**: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفَ حِضْتُ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثَ الْمَاجِشُونَ، غَيْرَ أَنَّ حَمَادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا حِينَ رَاحُوا، وَلَا قَوْلُهَا: وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنِّ أَنْعَسُ فَتَصِيبُ وَجْهِي مُوجِرَةُ الرَّحْلِ.

٢٩١٩- (١٢) **وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ**: حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ.

٢٩٢٠- (١٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ**: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَفْلَحَ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَفِي حُرْمِ الْحَجِّ، وَلَيَالِي الْحَجِّ، حَتَّى تَزَلْنَا بِسَرِفَ، فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَنُفَعَلَ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَا"،

قوله: **أَفْرَدَ الْحَجَّ** مع رسول الله ﷺ مذهب الجمهور في أشهر الحج وفي حرم حج ولسان حج.

صط كلمة "حرم الحج" ومعناها قوله: "حرم الحج" هو بضم الحاء والراء كذا ضبطاه، وكذا نقله القاضي عياض في "المشارك" عن جمهور الرواة، قال: ووسطه الأصلي بفتح الراء، قال: فعلى الضم كأنها تريد الأوقات والمواضع والأشياء والحالات، أما بالفتح فجمع "حرمة" أي ممنوعات الشرع ومحرماته، وكذلك قيل للمرأة المحرمة بسبب حرمة وجمعها حرم، وأما قوله: "في أشهر الحج" فاختلف العلماء في المراد بأشهر الحج في قول الله تعالى: **فِي أَشْهُرٍ مُعْتَمَرَةٍ** (البقرة: ١٩٧) فقال الشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. هي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة تمتد إلى الفجر ليلة النحر، وروي هذا عن مالك أيضاً، والمشهور عنه شوال وذو القعدة وذو الحجة نكماله، وهو مروي أيضاً عن ابن عباس وابن عمر، والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور.

قوله: **"فخرج إلى أصحابه فقال: مَنْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً فَنُفَعَلَ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلَا، فَمِنْهُمْ لَأَحَدٌ هَدْيٌ لَيْسَ هَدْيٌ"** وفي الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال: "أو ما شعرت أبي أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون" وفي حديث جابر: "فأمرنا أن نخل بعمره"، وقال في آخره: -

فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا، مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ، وَمَعَ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي، فَقَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" قُلْتُ: سَمِعْتُ كَلَامَكَ مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْعُمْرَةِ قَالَ: "وَمَا لَكَ؟" قُلْتُ: لَا أَصْلِي، قَالَ: "فَلَا يَضُرُّكَ، فَكُونِي فِي حَجِّكَ،* فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتِ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ، كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ" قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِنِّي فَتَطَهَّرْتُ، ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ، وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَصَّبَ، فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: "اخْرُجْ بِأَخْتِكَ مِنَ الْحَرَمِ فَلْتَهْلَ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَتُطْفُ بِالْبَيْتِ، فَإِنِّي أَنْتَظِرُكُمَا هَهُنَا" قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ، ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَحِجْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: "هَلْ فَرَعْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَأَذَّنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ، فَخَرَجَ فَمَرَّ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

- 'قال: فحلوا، قال: فحللنا وسمعنا وأطعنا' وفي الرواية الأخرى: "أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ قال: افعلوا ما أمركم به".

هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتّم، بخلاف الرواية الأولى. وهي قوله ﷺ: "من لم يكن معه هدي فاحبب حببها عمره فيقبل" قال العلماء: حيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة هم. ويبناساً بالعمرة في أشهر الحج؛ لأنهم كانوا يرونها من أفجر الفجور، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ، وأمرهم به أمر عزيمة، وألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك، ثم قبلوه وفعوه إلا من كان معه هدي، والله أعلم. قولها: "سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة" كذا هو في السخ 'فسمعت بالعمرة'، قال القاضي: كذا رواه جمهور رواة مسلم، ورواه بعضهم فسمعت العمرة وهو الصواب. قولها: "قال: ومالك، قلت: لا أصلي".

فوائد الحديث وأقوال أهل العلم فيمن كان تمكة وأحرم بالعمرة من الحرم: فيه استحباب الكناية عن الحيض ونحوه مما يستحي منه، ويستشع لفظه إلا إذا كانت حاجة، كإزالة وهم ونحو ذلك قوله ﷺ: "خرج لأحنت من حرم فنتهن بعمرة" فيه دليل لما قاله العلماء أن من كان تمكة وأراد العمرة، فعيقاته ها أدى الحل، ولا يجوز أن=

* قوله: "فكوني في حج" أي في ما هو المقصود بالخروج من الحج بالإحرام له، والله تعالى أعلم.

٢٩٢١- (١٤) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ**: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مِمَّا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ مُفْرَدًا، وَمِمَّا مِنْ قَرْنٍ، وَمِمَّا مَنْ تَمَتَّعَ.

٢٩٢٢- (١٥) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ**: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَّةً.

٢٩٢٣- (١٦) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ، لَا نُرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَخَلَ عَلَيْنَا يَوْمَ التَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، فَقَالَ: أَتَيْتُكَ، وَاللَّهِ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

٢٩٢٤- (١٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

- يحرم بها من الحرم، فإن خالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزاءه، ولا دم عليه، وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففيه قولان: أحدهما: لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل، ثم يطوف ويسعى ويحلق. والثاني: وهو الأصح يصح وعليه دم؛ لتركه الميقات.

قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الحل؛ ليجمع في نسكه بين الحل والحرم، كما أن الحاج يجمع بينهما، فإنه يقف بعرفات وهي في الحل، ثم يدخل مكة للطواف وغيره، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وهكذا قال جمهور العلماء: إنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل، وأنه لو أحرم بها في الحرم، ولم يخرج لزمه دم، وقال عطاء: لا شيء عليه، وقال مالك: لا يجزئه حتى يخرج إلى الحل، قال القاضي عياض: وقال مالك: لا بد من إحرامه من التنعيم خاصة، قالوا: وهو ميقات المعتمرين من مكة، وهذا شاذ مردود، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء، ولا تختص بالتنعيم، والله أعلم.

٢٩٢٥ - (١٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنِ وَأَصْدُرُ بِنُسْكِ وَاحِدٍ؟ قَالَ: "اَنْتَظِرِي، فَإِذَا طَهَرْتَ فَأَخْرِجِي إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي مِنْهُ، ثُمَّ الْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا - قَالَ: أَظْنُتُ قَالَ: غَدًا - وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ - قَالَ - نَفَقَتِكَ".

٢٩٢٦ - (١٩) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ قَالَ: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِنُسْكَيْنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٢٩٢٧ - (٢٠) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ، قَالَتْ: فَحَلَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ، وَنِسَاؤُهُ لَمْ يَسْقُرْ الْهَدْيِ، فَأَخْلَلْنَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحِضْتُ، فَلَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحَجَّةٍ؟ قَالَ: "أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتُ لَيْلِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟" قَالَتْ: قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَادْهَبِي مَعَ أَحِيكَ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَهْلِي بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا".

قَالَتْ صَفِيَّةٌ: مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ، قَالَ: "عَقَرَى حَلْقِي، أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ التَّحْرِ؟" قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: "لَا بَأْسَ، انْفِرِي".

قوله **ﷺ**: **وَكُنْهَا سَيِّئٌ وَدَرَّ حَصْبٌ أَوْ دَرَّ نَفَقَتٌ** هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العادة يكثر بكثرة النصب والنفقة، والمراد النصب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة.

قولها: **قَالَتْ صَفِيَّةٌ مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ**، فإن: **عَقَرَى حَلْقِي** أو **مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ التَّحْرِ؟** قلت: بلى، فإن: **لَا بَأْسَ** تعري معناه: أن صغية أم المؤمنين **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** حاضت قبل طواف الوداع، فلما أراد النبي **ﷺ** الرجوع إلى المدينة قالت: ما أظنني إلا حابستكم، لا انتظار طهري وطوافي للوداع، فإني لم أطف للوداع، وقد حصت ولا =

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُصْبِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبِطَةٌ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَا مُصْبِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبِطٌ مِنْهَا.
وَقَالَ إِسْحَاقُ: مُنْهَبِطَةٌ وَمُنْهَبِطٌ.

٢٩٢٨- (٢١) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُلَبِّي، لَا نَذْكُرُ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

٢٩٢٩- (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ

= يمكن الطواف الآن، وظلت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض فقال النبي ﷺ: "أما كنت طعت طواف الإفاضة يوم البحر؟ قالت: بلى، قال: يكملك ذلك"؛ لأنه هو الطواف الذي هو ركن، ولا بد لكل أحد منه، وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض.

شرح العريب. وأما قوله ﷺ: 'عدي حتى' فهكذا يرويه المحدثون بالألف التي هي ألف التأنيث، ويكتسونه بالياء ولا يمتنعونه، وهكذا نقله جماعة لا ينحصر من أئمة اللغة وغيرهم عن رواية المحدثين، وهو صحيح فصيح، قال الأزهرى في "تذيب اللغة": قال أبو عبيد: معنى "عقرى" عقرها الله تعالى، و"حلقى" حلقها الله. قال: يعنى عقر الله جسدها وأصاها بوجع في حلقها.

قال أبو عبيد: أصحاب الحديث يروونه "عقرى حلقى"، وإنما هو "عقرا حلقاً" قال: وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه، قال شمر: قلت لأبي عبيد: لم لا تغير "عقرى"؟ فقال: لأن 'فعلى' تجيء بعنًا، ولم تحى في الدعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب "مطرى" وعقرى أحف منها، فلم ينكره، هذا آخر ما ذكره الأزهرى.

وقال صاحب المحكم: يقال للمرأة: عقرى حلقى، معناه عقرها الله وحلقها، أي حلق شعرها أو أصاها بوجع في حلقها، قال: فـ"عقرى" ههنا مصدر كدعوى، وقيل: معناه تعقر قومها وتحققهم بشؤمها، وقيل: "العقرى" الحائض، وقيل: عقرى حلقى، أي عقرها الله وحلقها، هذا آخر كلام صاحب "المحكم"، وقيل: معناه: جعلها الله عاقراً لا تند، وحلقى: مشؤومة على أهلها، وعلى كل قول، فهي كلمة كان أصلها ما ذكرناه، ثم اتسعت العرب فيها، فصارت تطلقها، ولا تريد حقيقة ما وضعت له أولاً، ونظيره تربت يداها، وقتله الله ما أشجعها، وما أشعره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض، ولا يلزمها الصبر إلى طهرها؛ لتأني به، ولا دم عليها في تركه، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف، وهو شاذ مردود.

عُذْر - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خَمْسٍ، فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضْبَانٌ، فَقُلْتُ: مَنْ أَغْضَبَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ، قَالَ: "أَوْ مَا شَعَرْتُ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ - قَالَ الْحَكَمُ: كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ - وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَجِلَّ كَمَا حَلُوا".

٢٩٣ - (٢٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُذْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ.

وقوها: فدخل علي وهو غضب فقلت من أغضبك قال الله ناره قال أو ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذ هم يترددون أما غضبه ﷺ فلانتهاك حرمة الشرع، وترددهم في قبول حكمه وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا وَرَيْتَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيمَا شَأَنُ بَيْنَهُمْ لَنْ أَخْذُوا فِي أَنْفُسِهِمْ خِطَاءً ثُمَّ فَصَّيْتُ وَيُسْمَوْنَ تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥) فغضب ﷺ لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع، والحرن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم.

فوائد الحديث وفيه: دلالة لاستحباب العصب عند انتهاك حرمة الدين، وفيه: جواز الدعاء على المحالف لحكم الشرع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذ هم يترددون"، قال الحكم: كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ قال القاضي: كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح، وإن كان فيه إشكال، قال: وراد إشكاله تغيير فيه وهو قوله: "قال الحكم كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ"، وكذا رواه ابن أبي شيبة عن الحكم، ومعناه: أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع ضبطه لمعناه، فشك هل قال يترددون أو نحوه من الكلام، ولهذا قال بعده: أحسب، أي أظن أن هذا لفظه، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث عُذْرٍ، ولم يذكر الشك من الحكم في قوله: "يترددون"، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ولو أني استقبلت من أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ الْهَدْيَ".

تأويل حوار استعمال كلمة (لو) والمفعول هذا دليل على جواز قول: "لو" في التأسف على فوات أمور الدين، ومصالح الشرع. وأما الحديث الصحيح في أن "لو تفتح عمل الشيطان" فمحمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال "لو" في غير حظوظ الدنيا ونحوها، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه، والله أعلم.

٢٩٣١- (٢٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا، وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، يَوْمَ النَّفَرِ: "يَسْعُكَ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ" فَأَبَتْ،* فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ، فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.**

٢٩٣٢- (٢٥) **وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَاضَتْ بِسَرَفٍ، فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُحْزِرُ عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّافَا وَالْمَرَوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ".**

قوله ﷺ: **'أحزنك طوافك بصفا ومروة عن حجتك وعمرتك'** فيه دلالة طاهرة على أنها كانت قارة، ولم ترفض العمرة رفض إبطال، بل تركت الاستمرار في أعمال العمرة باففرادها، وقد سبق تقرير هذا في أوّل هذا الباب، وسبق هناك الاستدلال أيضاً بقوله ﷺ: **'سعت طوافك حجتك وعمرتك'**.

ذكر الروايات في قول عائشة فيضرب رجلي بعلة الراحلة وتصويب ما هو الصواب منها: قوله في حديث صفية بنت شيبة **'عن عائشة فجعبت رافع حماري أحسره عن عني فيضرب رجلي بعلة الراحلة، فلبت نه'** وهل ترى من أحد؟ **فأبى وهيب** عمرد أما قولها: **"أحسره"** فكسر السين وضمها لغتان، أي أكشفه وأزايه، وأما قولها **"بعلة الراحلة"** فامشهور في اللغة أنه باء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء.

وقال القاضي عياض **رحمته**: وقع في بعض الروايات **"نعلة"** يعني بالنون، وفي بعضها **بالباء**، قال: وهو كلام مختلف، قال: قال بعضهم صوابه **"ثفنة الراحلة"** أي فحلدها، يريد ما حش من مواضع مباركها، قال أهل اللغة: كل ما ولي الأرض من كل ذي أربع إذا برك، فهو: ثفنة، قال القاضي: ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام ولا جوابها لأحبيها بقولها: **'وهل ترى من أحد'**، ولأن رجل الراكب قل ما تبلغ ثفنة الراحلة، قال: وكل هذا وهم، قال: والصواب **'فيضرب رجلي بنعلة السيف'** يعني أما لما حسرت حمارها صرب أحوها رجلها بعلة السيف فقات: وهل ترى من أحد، هذا كلام القاضي.

قلت: ويحتمل أن المراد فيضرب رجلي بسبب الراحلة، أي يضرب رجلي عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة، ويكون قولها **"بعلة"** معناه بسبب، والمعنى: أنه يضرب رجلها بسوط أو عصا، أو غير ذلك حين تكشف حمارها عن عنقها غيره عليها، فتقول له هي: وهل ترى من أحد، أي نحن في حلاء ليس هنا أحني أستتر منه، =

* قوله: **'أبى'** لا إباء حجود - نعود بالله منه - بل إباء عن الفاضل للميل إلى الأفضل، والله تعالى أعلم.

٢٩٣٣- (٢٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا قُرَّة:**
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ قَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْرْجِعُ النَّاسُ بِأَجْرَيْنِ وَأَرْجِعُ بِأَجْرٍ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ
 بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ، قَالَتْ: فَأَرَدَفَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ، قَالَتْ: فَجَعَلْتُ أَرْفَعُ خِمَارِي أَحْسَرُهُ عَنْ
 عُنُقِي، فَيَضْرِبُ رِجْلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ، قُلْتُ لَهُ: وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ
 أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَصْبَةِ.

٢٩٣٤- (٢٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو:**
أَخْبَرَهُ عَمْرٍو بْنُ أَوْسٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرْدِفَ عَائِشَةَ،
فَيُعِمِّرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ.

٢٩٣٥- (٢٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ**
قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ - عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ

= وهذا التأويل متعين أو كالمعين؛ لأنه مطابق للفظ الذي صحت به الرواية وللمعنى والسياق الكلام، فتعين
 اعتماده، والله أعلم.

قوله: **وهو بالحصب** هو بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، أي بالحصب.

قوله: **فمضى رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وما منهضة عنهما، إلى أن مضى وهو مهبط منهن**. وقالت
 في الرواية الأخرى: "فحدثنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال: هل فرغت؟ فقلت: نعم، فأذن في أصحابه فخرج
 فمر بالبيت وطاف". وفي الرواية الأخرى: "فأقبلنا حتى أتينا رسول الله ﷺ وهو بالحصب".

الجمع بين الروايات في تعيين المكان الذي خرج منها عائشة إلى التعميم: وجه الجمع بين هذه الروايات أنه **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا**
 بعث عائشة مع أخيها بعد نزوله الحصب، وواعدها أن تلحقه بعد اعتماها، ثم خرج هو **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** بعد ذهابها
 فقصد البيت ليطوف صواف الوداع، ثم رجع بعد فراغه من طواف الوداع، وكل هذا في الليل، وهي الليلة
 التي تلي أيام التشريق، فمضيها **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وهو صادر بعد طواف الوداع، وهي داخلة لطواف عمرتها، ثم فرغت من
 عمرتها ولحقته **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وهو بعد في منزله بالحصب.

وأما قوله: **فأذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وصاف** فيتأول على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، وأن
 طوافه **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** كان بعد خروجها إلى العمرة وقبل رجوعها، وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة.

مُفْرِدٍ، وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمْرَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسِرْفِ عَرَكَتٍ، حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنًا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، قَالَ: فَقُلْنَا: حِلُّ مَاذَا؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ، وَتَطَيَّبْنَا بِالطِّيبِ، وَلَبِسْنَا ثِيَابَنَا، وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ، ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَوَجَدَهَا تَبْكِي، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكِ؟" قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ، وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ، وَلَمْ أَحِلِّ، وَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ، فَقَالَ: "إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ" فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ، حَتَّى إِذَا طَهَرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، ثُمَّ قَالَ "قَدْ حَلَلْتَ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا" فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ، قَالَ: "فَاذْهَبِي بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ" وَذَلِكَ لَيْلَةَ الْحَضْبَةِ.

قوله في حديث جابر: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هو يفتح العين والراء ومعناه: حاصت. يقال: عركت تعرك عروكاً، كقعدت تقعد قعوداً.

قوله: أهلب يوم التروية وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه، وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان ممكاً، وأراد الإحرام بالحج استحبه أن يحرم يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وسبقت المسألة ومداها العلماء فيها في أوائل "كتاب الحج".

قوله ﷺ: أمر كتبه الله على بنات آدم وغسلني ثم أهلي - حج هذا الغسل هو الغسل للإحرام، وقد سبق بيانه، وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة، سواء الحائض وغيرها.

قوله: "حتى إذا طهرت" بفتح الطاء وضمها والفتح أفصح.

قوله: حتى إذا طهرت صافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً هذا صريح في أن عمرتها لم تطل، ولم تخرج منها، وأن قوله ﷺ: رفعتي عمرتك ودميت عمرتك متأول كما سبق بيانه وأصحاً في أوائل هذا الباب. قوله: حتى إذا صهرت صافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً يستبطن منه ثلاث مسائل حسنة: إحداها: أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت قارئة، ولم تطل عمرتها، وأن الرفض المذكور متأول كما سبق. والثانية: أن القارن يكفي طواف واحد وسعي واحد، وهو مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة: يلزمه طوافان وسعيان، والثالثة: أن السعي بين الصفا والمروة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح، وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تصنع كما لم تطف، فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أحرته.

بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرَوَةِ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَحْجِلْ" قَالَ: قُنَّا: أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ" قَالَ: فَأَتَيْنَا النَّسَاءَ، وَلَبِسْنَا الثِّيَابَ، وَمِشْنَا الطَّيْبَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْنَلْنَا بِالْحَجِّ، وَكَفَّانَا الطَّوَافُ الْأَوَّلُ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرَوَةِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٢٩٣٩- (٣٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي

= قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر بها لما ذكرناه، وكذلك عنده سائر العبادات. والصواب مذهب جمهور حديث ابن عباس رضي الله عنه: "من أراد فديةً فليحج" قال: نعم والله أعلم. *
صط كلمة (مسب) قوله: "مسب" هو بكسر السين الأولى هذه اللفظة المشهورة، وفي لغة قليلة يفتحها. حكاه أبو عبيد والجوهري، قال الجوهري: يقال: "مسبت الشيء" بكسر السين "أمسه" يفتح الميم "مساً" فهذه اللفظة الفصيحة، قال: وحكى أبو عبيدة "مسبت الشيء" بالفتح "أمسه" ضم الميم، قال: وربما قالوا: "مسبت الشيء" يحدفون منه السين الأولى، ويحولون كسرها إلى إيم، قال: ومبهم من لا يحون، ويترك الميم على حالها مفتوحة.

قوله: "كعب" صواب الأولين حذف السين، يعني القارن ماء، وأما المتمتع، فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج، بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة.
قوله: "أمر" من الله تعالى "أمر" في "أمر" كل سبعة في بدنة "البدنة" تطلق على البقرة والغنم والشاة. لكن غالب استعمالها في البقر، والمراد بها ههنا البقرة والغنم، وهكذا قال العلماء تحري البدنة من الإبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة.

أقوال الأئمة في صحة أصحبة الشركاء الذي جهة قربتهم مختلفة أو لا يريد بعضهم القربة ففي هذا الحديث دلالة لإحراء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس، وقيامها مقام سبع شياه، وفيه دلالة لجوار الاشتراك في أهدي والأصحية، وبه قال الشافعي وموافقه، فيجوز عند الشافعي اشتراك السبعة في بدنة، سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين، وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين، وسواء كانوا متفرقين كبهم، أو كان بعضهم متفرقاً وبعضهم يريد اللحم، روي هذا عن ابن عمر وأُس، وبه قال أحمد، وقال مالك: يجوز إن كانوا متطوعين، ولا يجوز إن كانوا مفترضين. وقال أبو حنيفة: إن كانوا متفرقين جاز، سواء اتفقت قربتهم أو اختلفت، وإن كان بعضهم متفرقاً وبعضهم يريد اللحم، لم يصح للاشتراك.

٢٩٤١ - (٣٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي نَاسٍ مَعِيَ. قَالَ: أَهْلَلْنَا، أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالْحَجِّ خَالِصاً وَحَدَهُ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صُبْحَ رَابِعَةٍ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: "جَلُّوا وَأَصِيبُوا النِّسَاءَ"، قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَعْزَمْ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحَلَّهُنَّ لَهُمْ، فَقُلْنَا: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ، أَمَرَنَا أَنْ نُفْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقْطُرُ مَذَاكِيرُنَا الْمَنِيِّ! قَالَ: يَقُولُ: جَابِرٌ بِيَدِهِ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يُحَرِّكُهَا - قَالَ فَقَامَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِينَا، فَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَّفَاكُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبْرُكُكُمْ، وَلَوْ لَا هَذِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ، فَحَلُّوا" فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سَعَايَتِهِ، فَقَالَ: "يَمُ أَهْلَلْتُ؟" قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا" قَالَ: "وَأَهْدِي لَهُ عَلَيَّ هَدْيًا، فَقَالَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشُمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِغَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ قَالَ: "لِأَبَدٍ".**

قوله: "صبح رابعة" هو بضم الصاد وكسرهما.

قوله: "فأمرنا أن نحل" قال عطاء قال جابر وأصيبوا النساء، قال عطاء لم يعزم عليهم، ولكن أحلهم به معناه: لم يعزم عليهم في وطء النساء، بل أباحه، ولم يوجبه. وأما الإحلال فعزم فيه على من لم يكن معه هدي.

قوله: "فأني عرفه بمصر مذكيرا" هو إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء.

قوله: "فقدم علي من سعائتي فقال: يا أبا عبد الله" قال له رسول الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "فاهد وامكث حراما، قال: وأهدي له علي هديا".

معنى السعاية: 'السعاية': بكسر السين، قال القاضي عياض: قوله: "من سعائتي" أي من عملي في السعي في الصدقات، قال: وقال بعض علمائنا الذي في غير هذا الحديث أنه إنما بعث عبدا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أميرا لا عاملا على الصدقات، إذ لا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقات؛ لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للفضل بن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك: "أن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد" ولم يستعملهما.

قال القاضي: يحتمل أن عبدا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولي الصدقات وغيرها احتسابا، أو أعطي عمالته عليها من غير الصدقة، قال: وهذا أشبه لقوله: 'من سعائتي'، والسعاية تختص بالصدقة. هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله حسن، إلا قوله: إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة، فليس كذلك؛ لأنها تستعمل في مطلق الولاية، وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة، وما يدل لما ذكرته حديث حذيفة السابق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم.

٢٩٤٢ - (٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَكُفِّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا، وَضَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَا نَذَرِي أَشْيَاءَ بَعَثَهُ مِنَ السَّمَاءِ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِ النَّاسِ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ أَجِلُوا، فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ" قَالَ: فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطِئْنَا النِّسَاءَ، وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَالِلُ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقَرْوَةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ بَطْهَرًا، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

= قال في حديث رفع الأمانة: "ولقد أتني عليّ رمان وما أنالي أياكم بايعت، لئن كان مسلماً ليرده عليّ دية، ولئن كان نصرانياً أو يهودياً ليرده عليّ ساعيه". يعني الرأى عليه، والله أعلم.

[illegible]

وأما أبو موسى فسم يكن معه هدي، فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي، وقد قال النبي ﷺ: 'إنه لولا الهدي جعلها عمرة وتحلل' فأمر أنا موسى بذلك، فلذلك احتنف في أمره ﷺ لهما، فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب، وقد تأولهما الخطابي والقاضي عياض تأويلي غير مرصيين، والله أعلم.

قوله: **وهدي** يعني هدياً اشتراه، لا أنه من السعاية على الصدقة، وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يصح الإحرام معلقاً بأن يوي إحراماً كإحرام ريد، فيصير هذا معلق كريد، فإن كان ريد محرماً بحج كان هذا بالتح أيضاً، وإن كان بعمره فبعمره، وإن كان بهما فبهما، وإن كان ريد أحرم مطلقاً صار هذا محرماً إحراماً مطلقاً، فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمره، ولا يلزمه موافقة ريد في الصرف. ولله المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه، وقد استقصيتها في "شرح المذهب" والله الحمد.

٢٩٤٣- (٣٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ قَالَ: قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ، قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَقَالَ النَّاسُ: تَصِيرُ حَجَّتُكَ الْآنَ مَكِّيَّةً، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رضي الله عنه أَنَّهُ حَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَدْيِ مَعَهُ، وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا، وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً"، قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: "افْعَلُوا مَا أَمْرُكُمْ بِهِ، فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ، حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ" فَفَعَلُوا.

قوله: فقال سرفه بن جهم... قول سرفه بن جهم... قول سرفه بن جهم... وفي الرواية الأخرى: أقدم سرفه بن جهم... قول سرفه بن جهم... قول سرفه بن جهم... وحده في الأخرى وقال: دخلت العمرة في الحج مرتين لا بل لأبد أبد.

معنى قوله: "دخلت العمرة في الحج" اختلف العلماء في معناه على أقوال: أصحابها وبه قال جمهورهم: معناه: أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة، والمقصود به بيان إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج. والثاني: معناه: حوار القران، وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة. والثالث: تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة، قالوا: معناه سقوط العمرة، قالوا: ودحوها في الحج معناه: سقوط وجوبها، وهذا ضعيف أو باطل، وسياق الحديث يقتضي بطلانه. والرابع: تأويل بعض أهل الظاهر أن معناه: جواز فسخ الحج إلى العمرة، وهذا أيضاً ضعيف.

قوله: حتى إذا كان يوم سرفه... جمع مكة... فيه دليل للشافعي وموافقيه أن المتمتع وكل من كان مكة وأراد الإحرام بالحج، فالسنة له أن يحرم يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وقد سبقت المسألة مرات. وقوله: جمع مكة... معناه: أهلنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى.

قوله: حدثني جابر بن عبد الله... حج مع رسول الله ﷺ عام ساق هدي معه، وقد أهلا بالحج مفرد فقال رسول الله ﷺ: أحله من إحرامكم، قصوه بين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا حلالاً، حتى إذا كان يوم سرفه فأهله بالحج وجمع هدي قدمه في متعه اعلم أن هذا الكلام فيه تغلص وتأخير، وتقديره، وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله ﷺ: "اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة"، وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة.

٢٩٤٤ - (٣٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ حَايِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، وَنَجِلَ، قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَذْيُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً.**

- **اختلاف الأئمة في فسح الحج إلى العمرة** وقد اختلف العلماء في هذا الفسخ، هل هو خاص للمصحابة ثلث السنة خاصة أم باق لهم ولغيرهم إلى يوم القيامة؟ فقال أحمد وطائفة من أهل الطاهر: ليس خاصاً، بل هو باق إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم نحره وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة، ويتحلل بأعمالها. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليحالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ومما يستدل به للجماهير حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي ذكره مسلم بعد هذا بقليل: كانت المنعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، يعني فسح الحج إلى العمرة.

وفي كتاب السائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: **فَسَحَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّ بِلَالٍ حَتَّى جَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** **فَقَالَ بِلَالٌ: وَأَمَّا الَّذِي فِي حَدِيثِ سَرَّاقَةَ: «عُمْرَةُ هَذَا» فَقَدْ لَانَ»** فمعناه: جوار الاعتماد في أشهر الحج كما سبق تفسيره، فالخاص من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القران، وأن فسح الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة، والله أعلم.

قوله ﷺ: «حَتَّى يَوْمَ الْقِيَامَةِ» **فَسَحَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَّ بِلَالٍ حَتَّى جَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** **فَقَالَ بِلَالٌ: وَأَمَّا الَّذِي فِي حَدِيثِ سَرَّاقَةَ: «عُمْرَةُ هَذَا» فَقَدْ لَانَ»** **فمعناه: جوار الاعتماد في أشهر الحج كما سبق تفسيره، فالخاص من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة، وكذلك القران، وأن فسح الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة، والله أعلم.**

[١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة]

- ٢٩٤٥- (١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتْعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزَّيْبَرِ يَنْهَى عَنْهَا قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: عَلَى يَدَيَّ دَارَ الْحَدِيثِ، تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ، فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ، كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ، وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ، فَلَنْ أُوتَى بِرَجُلٍ نِكَحَ امْرَأَةٍ إِلَى أَجَلٍ، إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ.**
- ٢٩٤٦- (٢) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَافْصِلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ، فَإِنَّهُ أَمَّ لِحَجَّكُمْ، وَأَمَّ لِعُمْرَتِكُمْ.**

١٨ - باب في المتعة بالحج والعمرة

وفي الرواية الأخرى عن عمر **رضي الله عنه**: "فافصلوا حجاجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم" وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري **رضي الله عنه**، أنه كان يفتي بالمتعة، ويحتج بأمر النبي **ﷺ** له بذلك. وقول عمر **رضي الله عنه** أن نأخذ بكتاب الله، فإن الله تعالى أمر بالإتمام. وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن المتعة أو العمرة، وأن علياً خالفه في ذلك وأهل بها جميعاً. وذكر قول أبي در **رضي الله عنه**: "كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد **ﷺ** خاصة" وفي رواية 'رخصة'. وذكر قول عمران بن حصين: "أن النبي **ﷺ** أَمَرَ طائفة من أهله في العشر، فلم تنزل آية تفسخ ذلك" وفي رواية: 'جمع بين حج وعمرة، ثم لم ينزل فيها كتاب ولم يمه'.

أقوال العلماء في تعيين التمتع الذي يهيئ به عمر: قال المازري: "اختلف في المتعة التي هي عنها عمر في الحج" فقول: هي فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: هي العمرة في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، وعلى هذا إنما هي عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل، لا أنه يعتقد بطلانها أو تحريمها.

وقال القاضي عياض: ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة، قال: ولهذا كان عمر **رضي الله عنه** يضرب الناس عليها، ولا يضرهم على مجرد التمتع في أشهر الحج، وإنما يضرهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدما ذكرها، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى: **﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ أَهْدَى﴾** (البقرة: ١٩٦) هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج، قال: ومن التمتع أيضاً القران؛ لأنه تمتع بسقوط سفره للنسك الآخر من بلده، قال: ومن التمتع =

٢٩٤٧- (٣) **وَحَدَّثَنَا** خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَفُتَيْيَةُ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ رَيْدٍ - عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِداً يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَيْكَ بِالحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

= أيضاً فسخ الحج إلى العمرة. هذا كلام القاضي. قلت: والمحتمل أن عمر وعثمان وغيرهما إنما نكحوا عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج، ثم الحج من عامه، ومرادهم نهي أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل، وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقراء من غير كراهة، وإنما اختلفوا في الأفضل منها، وقد سقت هذه المسألة في أوائل هذا الباب مستوفاة، والله أعلم.

معنى متعة النكاح والكلام في نسخها: وأما قوله في متعة النكاح وهي نكاح المرأة إلى أجل: فكان مباحاً ثم نسخ يوم حير، ثم أبيح يوم الفتح، ثم نسخ في أيام الفتح، واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة، وقد كان فيه خلاف في العصر الأول، ثم ارتفع وأجمعوا على تحريمه، وسيأتي بسط أحكامه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

• • • • •

[١٩ - باب حجة النبي ﷺ]

٢٩٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ حَاتِمٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ - عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِي فَنَزَعَ زِرِّي الْأَعْلَى، ثُمَّ نَزَعَ زِرِّي الْأَسْفَلَ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِكَ، يَا ابْنَ أَخِي! سَلْ عَمَّ شِئْتَ، فَسَأَلْتُهُ، وَهُوَ أَعْمَى، وَحَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ، فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَجِفًا بِهَا، كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا، وَرِدَاؤُهُ عَلَى جَنْبِهِ، عَلَى الْمَشْحَبِ، فَصَلَّى بِنَا.

١٩ - باب حجة النبي ﷺ

فوائد الحديث فيه حديث جابر رضي الله عنه، وهو حديث عظيم مشتمل على حمل من الفوائد، وفائس من مهمات القواعد، وهو من أفراد مسلم، ثم يرويه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم، قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن اسد حرراً كثيراً، وخرج فيه من الفقه مائة ونيفاً وخمسين نوعاً، ولو تقصى لربد على هذا القدر قريب منه، وقد سبق الاحتجاج بكثرت منه في أثناء شرح الأحاديث السابقة، وسذكر ما يحتاج إلى التنبه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى.

قوله: **عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر** رضي الله عنه إلى قوله: **فصلى بنا** هذه القطعة فيها فوائد منها: أنه يستحب لمن ورد عليه رائثون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم ليرلهم منازلهم، كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها "أمرنا رسول الله ﷺ أن نرل الناس منازلهم" وفيه: إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل جابر بمحمد بن علي. ومنها: استحباب قوله لرائث والضيف ونحوهما مرحباً، ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه، وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي، ووضع يده بين ثدييه.

وقوله: **هأن يومئذ غلام شاب** فيه تنبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس، لكونه صغيراً، وأما الرجل الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه، والمسح بين ثدييه. ومنها حوار إمامة الأعمى البصراء، ولا خلاف في جواز ذلك، لكن احتلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير؛ لأن الأعمى أكمل خشوعاً لعدم نظره إلى الملهيات. والثاني: البصير أفضل؛ لأنه أكثر احترازاً من المحاسنات. والثالث: هما سواء لتعادل فضيلتهما، وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا وهو نص الشافعي.

ومنها: أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره. ومنها: جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الريادة عليه. =

فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بِيَدِهِ، فَعَقَدَ تِسْعًا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يَحُجَّ، ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجٌّ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرًا كَثِيرًا، كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، فَوَلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَيْفَ أَصْنَعُ؟ قَالَ: "اغْتَسِلِي، وَاسْتَفْرِجِي بِثَوْبٍ وَأَحْرِمِي" فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ

= ومها: جواز تسمية الثدي للرجل، وفيه خلاف لأهل البعة. منهم من جوزه كالمرأة، ومنهم من منعه وقال: يختص الثدي بالمرأة. ويقال في الرجل: ثنؤة، وقد سبق إيضاحه في أوائل "كتاب الإيمان" في حديث الرجل الذي قتل نفسه، فقال فيه النبي ﷺ: "إنه من أهل النار".

شرح العرب وقوله: **وهي** هي بكسر النون وتحفيف السين المهملة وبالحيم، هذا هو المشهور في نسخ بلادنا، ورواياتنا لصحيح مسلم وسنن أبي داود، ووقع في بعض النسخ "في ساحة" بخذف النون، ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال: وهو الصواب، قال: والساحة والساح جميعاً ثوب كالطيلسان وشبهه، قال: ورواية النون وقعت في رواية الفارسي، قال: ومعه ثوب ملفق، قال: قال بعضهم: النون خطأ وتصحيف، قلت: ليس كذلك، بل كلاهما صحيح، ويكون ثوباً ملفقاً على هيئة الطيلسان، قال القاضي في "المشارك": الساج والساحة: الطيلسان، وجمعه: سيجان، قال: وقيل: هي الخصر منها خاصة. وقال الأزهري: هو طيلسان مقور يمسح كذلك، قال: وقيل: هو الطيلسان الحسن، قال: ويقال: الطيلسان بفتح اللام وكسرها وضمها، وهي أقل.

وقوله: **وهو** على **سحب** هو بضم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة، وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت. قوله: "أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ" هي بكسر الحاء وفتحها، والمراد: حجة الوداع.

قوله: **رسول الله ﷺ** مكث سبع سنين **حج** يعني مكث بالمدينة بعد الهجرة. قوله: **وهو** في سنن أبي داود **رسول الله ﷺ** **حج** معناه: أعلمهم بذلك وأشاعه بينهم؛ ليتأهبوا للحج معه، ويتعلموا المناسك والأحكام، ويشهدوا أقواله وأفعاله، ويوصيهم؛ ليبلغ الشاهد الغائب، وتشيع دعوة الإسلام، وتبلغ الرسالة القريب والبعيد، وفيه: أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمر المهمة، ليتأهبوا لها.

قوله: **كلهم يمسح** **رسول الله ﷺ** قال القاضي: هذا مما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج؛ لأنه **رسول الله ﷺ** أحرم بالحج، وهم لا يخالفونه، ولهذا قال جابر: وما عمل من شيء عملنا به، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة ما لم يتحلل حتى أعصوه واعتذر إليهم، ومثله: تعليق علي، وأبي موسى إجماعهما على إحرام النبي ﷺ.

قوله: **رسول الله ﷺ** لأسماء بنت عميس، وقد ولدت: **عيسى** و **سند بن** و **حرمي** فيه: استحباب غسل الإحرام =

الْقَصْوَاءَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ، نَظَرْتُ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ، مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ، وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ

- للنساء، وقد سبق بيانه في باب مستقل وفيه: أمر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستئثار، وهو أن تشد في وسطها شيئاً، وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محل الدم، وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها، وهو شبهة بشفر الدابة بفتح الفاء، وفيه: صحة إحرام النساء، وهو مجمع عليه، والله أعلم.
قوله: **فصل** فيه استحباب ركعتي الإحرام، وقد سبق الكلام فيه مبسوطاً.

شرح العريب والجمع بين الروايات - قوله: "ثم ركب القصواء" هي بفتح القاف وبالد قال القاضي: ووقع في نسخة العذري "القصوى" بصم القاف والقصر، قال: وهو خطأ، قال القاضي: قال ابن قتيبة: كانت للنبي ﷺ نوق، القصواء والجدعاء والعضباء، قال أبو عبيد: العضباء اسم لنافه التي ﷺ، ولم تسم بذلك لشيء أصابها، قال القاضي: قد ذكرها أنه ركب القصواء، وفي آخر هذا الحديث "حطب على القصواء"، وفي غير مسلم "حطب على ناقة الجدعاء"، وفي حديث آخر "على ناقة حرماء"، وفي آخر "العضباء" وفي حديث آخر: كانت له ناقة لا تسبق، وفي آخر تسمى مخضمة، وهذا كله يدل على أنها ناقة واحدة، خلاف ما قاله ابن قتيبة، وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها، خلاف ما قال أبو عبيد، لكن يأتي في "كتاب النذر" أن القصواء غير العضباء كما سيبه هالك، قال الحرابي: العضب والجدع والحرم والقصو والمخضمة في الأدان، قال ابن الأعرابي: القصواء التي قطع طرف أدها، والجدع: أكثر منه، وقال الأصمعي: والقصو مثله قال: وكل قطع في الأدان جدع، فإن جاور الربع، فهي عضباء، والمخضرم، مقطوع الأدبين، فإن اصطلمتا فهي صلماء، وقال أبو عبيد: القصواء: المقطوعة الأدن عرضاً، والمخضمة: المستأصلة، والمقطوعة النصف فما فوقه.

وقال الخليل: المخضمة مقطوعة الواحدة: والعضباء مشقوقة الأدن. قال الحرابي: فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها، وإن كانت عضباء الأدن فقد جعل اسمها، هذا آخر كلام القاضي. وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره: إن العضباء والقصواء والجدعاء اسم لنافه واحدة كانت لرسول الله ﷺ، والله أعلم.

قوله: **فصل** في مد بصري هكذا هو في جميع النسخ "مد بصري" وهو صحيح، ومعناه: منتهى بصري، وأكرر بعض أهل اللغة "مد بصري" وقال: الصواب "مدى بصري"، وليس هو بمنكر، بل هما لغتان، المد أشهر.

قوله: **فصل** في ركب وماش فيه جواز الحج راكباً وماشياً، وهو مجمع عليه، وقد تطاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ (الحج: ٢٧)

واحتنف العنماء في الأفضل منهما. فقال مالك والشافعي وجهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ؛ ولأنه أعون له على وطائف ماسكه؛ ولأنه أكثر بقاء. وقال داود: ماشياً أفضل لمشقته، وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة.

يَمِّنُ أَظْهَرِنَا، وَعَلَيْهِ يَنْزِلُ الْقُرْآنُ، وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ، وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلًا بِهِ، فَأَهْلٌ
بِالتَّوْحِيدِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ،
لَا شَرِيكَ لَكَ"، وَأَهْلُ النَّاسُ بِهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَزِمَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَّتَهُ.

قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَسْنَا نَتَوَيَّ إِلَّا الْحَجَّ، لَسْنَا نَعْرِفُ الْعُمْرَةَ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَخَدَّوْا مِنْ مَفَامِ

قوله: وعنه عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: الحث على التمسك بما أخرجكم عن فعله في حجة تلك.
قوله: فأهل باسمه حين يعني قوله: "ليكن لا شريك لك"، وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تبنيها من لفظ الشرك، وقد سبق ذكر تلبيتهم في "باب التلبية". قوله: "أهل بالتوحيد ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن، إن الحمد والنعمة لك والمثل لا شريك لك"، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به، فلم يرد رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تلبيته قال القاضي عياض رحمه الله: فيه إشارة إلى ما روي من زيادة الناس في التلبية من الثناء والذكر، كما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يزيد: "ليكن ذا النعماء والفصل أحسن ليكن مرهوباً منك ومرغوباً إليك". وعن ابن عمر رضي الله عنه: "ليكن وسعديك والخير بيديك والرغاء إليك والعمل". وعن أنس رضي الله عنه: "ليكن حقاً تعبدوا ورقاً".

قال القاضي: قال أكثر العلماء: المستحب الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ، وبه قال مالك والشافعي، والله أعلم.
قوله: «فإن حذر من سبى» لا حج به عندنا فيه دليل لمن قال بترجيح الأفراد، وقد سبق المسألة
مستقصاة في أول الباب السابق.

فقده الحديث ومعنى الرمل وحكمه قوله: **حتى يسب** فيه بيان أن السنة للحاح أن يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدوم وغير ذلك.

قوله: حتى إذا كنت معه سلم بركي، ومن ثَمَّ ومشى بعاً فيه أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدوم، وهو مجتمع عليه، وفيه: أن الطواف سبع طوافات، وفيه: أن السعة أيضاً الرمل في الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة.

قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطأ، وهو الخيب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف، ولا يسرع أيضاً في كل طواف حج، وإنما يسرع في واحد منها، وفيه: قولان مشهوران للشافعي أصحابهما: طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع. والقول الثاني. أنه لا يسرع إلا في طواف القدوم، سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في طواف العمرة إذ ليس فيها إلا طواف واحد، والله أعلم.

وَقُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكٰفِرُوْنَ ؕ ثُمَّ رَجَعَ اِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ اِلَى الصَّفَا، فَمِمَّا دَنَا مِنَ الصَّفَا قَرَأَ: ؕ اِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَابِرِ رَبِّكَ ؕ (البقرة: ١٥٨) "أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ بِهِ" فَبَدَأَ بِالصَّفَا، فَرَقِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْطَةَ، فَوَحَّدَ اللهَ، وَكَبَّرَهُ، وَقَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ" ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ

فوائد الحديث في هذا المقطع أنواع من الماسك منها: أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفاء، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: **ابدؤوا بما بدأ الله به، هكذا بصيغة الجمع.**

قال أصحابنا: يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى يرى البيت إن أمكنه. ومنها: أنه يسأل أن يقف على الصفا مستقبل الكعبة، ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور، ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات، هذا هو المشهور عند أصحابنا. وقال جماعة من أصحابنا: يكرر الذكر ثلاثاً والدعاء مرتين فقط والصواب الأول قوله: **لا حول ولا قوة إلا بالله** معناه: همهم غير قتال من الآدميين، ولا سب من جهتهم، والمراد بالأحزاب: الذين تحاربوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق، وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس

مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى، حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصَّفَا، حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافٍ عَلَى الْمَرْوَةِ فَقَالَ: "لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَمْ أَسُقِ الْهَدْيَ، وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَجِلْ، وَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً"، فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِأَبَدٍ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأُخْرَى، وَقَالَ: "دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ" مَرَّتَيْنِ "لَا بَلْ لِأَبَدٍ أَبَدٍ" وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ يُدْنِي النَّبِيُّ ﷺ،

قوله: ثم نزل إلى المروة حتى حسب قدمه في بطن الوادي حتى إذا صعدت مشى حتى إذا صعدت هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ قال: وفيه إسقاط لفظة لا بد منها، وهي حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي فسقطت لفظة رمل ولا بد منها، وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم، وكذا ذكرها أحمد في الجمع بين الصحيحين وفي "الموطأ" "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه"، وهو معنى: رمل، هذا كلام القاضي، وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم: "حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى"، كما وقع في "الموطأ" وغيره، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه، وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع، والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده، ولو مشى في الجميع، أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة، هذا مذهب الشافعي وموافقيه. وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان: إحداهما: كما ذكر، والثانية: تجب عليه إعادته.

قوله: **ففعّل على المروة مثل ما فعل على الصفا** فيه: أنه يس على الصفا من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يس على الصفا، وهذا متفق عليه.

قوله: "حتى إذا كان آخر طواف على المروة".

بيان السعي والرد على ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور: أن الذهاب من الصفا إلى المروة بحسب مرة، والرجوع إلى الصفا ثانية، والرجوع إلى المروة ثالثة، وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة. وقال ابن بنت الشافعي وأبو بكر الصيرفي من أصحابنا: يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة، فيقع آخر السبع في الصفا، وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان، والله أعلم.

قوله: **فقد سمعته من مالك بن جعشم** فقال: يا رسول الله! أعامنا هذا أم لأبد؟ إلى آخره. هذا الحديث سبق شرحه وأصحاً في آخر الباب الذي قبل هذا، و"جعشم" بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكره الجوهري وغيره.

فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ، وَلَبِسَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً، وَاسْتَحَلَّتْ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا، قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّشاً عَلَى فَاطِمَةَ، لِلَّذِي صَنَعْتُ، مُسْتَفْتِياً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ فَأَحْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "صَدَقْتَ صَدَقْتُ، مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟" قَالَ قُلْتُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ، قَالَ: "فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا تَحِلُّ" قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَدْيِ الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً، قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا، إِلَّا النَّبِيَّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مِنَى، فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ، وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلاً.....

قوله: **فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ**، والمراد بها من حلَّ في حجة النبي ﷺ، فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها؛ لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره.

قوله: **وَأَسْبَغَتْ ثِيَاباً صَبِيغاً**، الصبيغ: التحريش: الإعراء، والمراد بها أن يذكر له ما يقتضي عتابها.

قوله: **فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ**، هذا قد سبق شرحه في الباب قبله، وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كل إحرام فلان.

قوله: **فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ**، هذا أيضاً تقدم شرحه في الباب السابق، وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص؛ لأن عائشة لم تحل، ولم تكن ممن ساق الهدي، والمراد بقوله: "حلَّ الناس كلهم" أي معظمهم، و"أهدي" بإسكان الدال، وكسرهما وتشديد الباء مع الكسر، وتخفيف مع الإسكان. وأما قوله: **فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ**، فلما قصرُوا ولم يخلقوا مع أن الخلق أفضل؛ لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحق في الحج، فلو حلقوا لم يبق شعر، فكان التقصير لها أحسن؛ ليحصل في السكين إزالة شعر، والله أعلم. قوله: "فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج" "يوم التروية": هو الثامن من ذي الحجة، سبق بيانه واشتقاقه مرات، وسبق أيضاً مرات أن الأفضل عند الشافعي وموافقيه أن من كان ممكة، وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية عملاً بهذا الحديث، وسبق بيان مذاهب العلماء فيه، وفي هذا بيان أن السنة أن لا يتقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية، وقد كره مالك ذلك، وقال بعض السلف: لا بأس به، ومذهبنا أنه خلاف السنة.

قوله: **"وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ"**.

بعض سنن المصنف فيه بيان سنن إحداها: أن الركوب في تلك المواطن أفضل من المشي، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي، هذا هو الصحيح في الصورتين أن الركوب أفضل، وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل، وقال بعض أصحابنا: الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المصنف، وهي مكة ومكة =

حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَأَمَرَ بِقُبَّةٍ مِنْ شَعْرِ تُضْرَبُ لَهُ بِبَنَمِرَةٍ، فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ قُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفٌ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، كَمَا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِبَنَمِرَةٍ، فَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ:

= ومزدلفة وعرفات، والتردد بينهما، والسنة الثانية: أن يصلي على هذه الصلوات الخمس، والثالثة: أن يبيت على هذه الليلة، وهي ليلة التاسع من ذي الحجة، وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع. قوله: **ثم مكب فلا حتى تطلع الشمس** فيه أن السنة أن لا يخرجوا من مي حتى تطلع الشمس، وهذا متفق عليه. قوله: **وأمر بقبة من شعر ضرب له** فيه استحباب الرسول سمره إذا دهبوا من مي؛ لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً، فالسنة أن يبرلوا سمره، فمن كان له قبة ضربها، ويعتسلون للوقوف قبل الزوال، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسعد إبراهيم عليه السلام، وحطب بهم حطبتين خفيفتين، ويخفف الثانية جداً، فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف. وفي هذا الحديث: حوار الاستظلال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واحتلفوا في جواره لركاب، فمدتها: جواره، وبه قال كثيرون، وكرهه مالك وأحمد، وسألي المسألة مبسوطة في موضعها - إن شاء الله تعالى -، وفيه: حوار اتحاد القباب وجوارها من شعر.

شرح العريب وقوله: **سار** هي بفتح النون وكسر الميم، هذا أصلها، ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها، وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، وهي موضع يحجب عرفات، وليست من عرفات. قوله: **ولا تشك قريش إلا أنه وقف عند مسعد حرم** كذا كتبت في نسخة في حرمه معنى هذا: أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام، وهو جبل في المزدلفة يقال له: قرح، وقيل: إن المشعر الحرام كل المزدلفة، وهو بفتح الميم على المشهور، وبه جاء القرآن، وقيل: بكسرها، وكان سائر العرب يتجاورون المزدلفة، ويقفون بعرفات، فظلت قريش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم، ولا يتجاوزوه، فتجاوزه النبي ﷺ إلى عرفات؛ لأن الله تعالى أمره بذلك في قوله تعالى: **فصلوا من حيث أوصى الله** (البقرة: ١٩٩) أي سائر العرب غير قريش، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة؛ لأنها من الحرم. وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله، فلا نخرج منه. قوله: **وأمر رسول الله ﷺ حتى أتى عرفه فوجد القبة قد ضربت له** فسرته من مي حتى ردت عن مسعد. أما "أجاز" فمعناه: جاوز المزدلفة، ولم يقف بها، بل توجه إلى عرفات. وأما قوله: "حتى أتى عرفه" فمجاز والمراد قارب عرفات؛ لأنه فسره بقوله: "وجد القبة قد ضربت بنمرة فزل بها"، وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات، وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة. قوله: **حتى إذا زابت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال: أما القصواء فتقدم =**

فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟"

= تفسير قوله "انه موضوع كله" قوله ﷺ في الربا: انه موضوع له معناه الرائد على رأس المال كما قال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أُوتُوا مَالًا فَلَمْ يَغْوُوا فِيهِ، وَإِذَا أُتُوا بِالْمَالِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالًا يَفْسَدُوا بِهِ، وَأُولَئِكَ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَأُحْسِنُوا إِلَى النَّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ، وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبَرِّحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَقَدْ تَرَكَتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟" (البقرة: ٢٧٩) وهذا الذي ذكرته إيضاح، وإلا فالمقصود مفهوم من نفس لفظ الحديث؛ لأن الربا هو الزيادة، فإذا وضع الربا فمعناه: وضع الزيادة، والمراد بالوضع الرد والإبطال. قوله ﷺ: "فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ" فيه الحث على مراعاة حق النساء، والوصية بهن، ومعاشرتهن بالمعروف، وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن، وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك، وقد جمعتها أو معظمها في "رياض الصالحين". وقوله ﷺ: "أَحْسِنُوا إِلَى النَّسَاءِ" هكذا هو في كثير من الأصول، وفي بعضها بأمانة الله. قوله ﷺ: "وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ".

القول في تأويل قوله ﷺ: "كَلِمَةِ اللَّهِ". قيل: معناه قوله تعالى: ﴿وَمَسَكَتَ مَعْرُوفٌ وَسُرِخَ بِهِ خَمْسًا﴾ (البقرة: ٢٢٩) وقيل: المراد كلمة التوحيد وهي: لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ، إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى: ﴿فَاكْفُوهُمَا مِنْ نِسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وهذا الثالث هو الصحيح، وبالأول قال الخطابي والمروزي وغيرهما، وقيل: المراد بالكلمة الإيجاب والقبول، ومعناه عني هذا بالكلمة التي أمر الله تعالى بها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ" قيل: معناه ضرب غير مبرح. أقوال أهل العلم في تفسير قوله "أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ" قال المارزي: قيل: المراد بذلك أن لا يستحلين بالرجال ولم يرد زناها؛ لأن ذلك يوجب جلدتها ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه. وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء، ولم يكن ذلك عيباً، ولا ريبة عندهم، فلما نزلت آية الحجاب نوا عن ذلك، هذا كلام القاضي، والمختار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهه في دخول بيوتكم والجنوس في منازلكم، سواء كان المأدون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحدًا من محارم الزوجة، فاللهي يتناول جميع ذلك، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة، ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه، أو ممن أدن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه، ومتى حصل الشك في الرضا، ولم يترجح شيء، ولا وجدت قرينة لا يحل الدخول ولا الإذن، والله أعلم.

قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَتَصَحَّحْتَ، فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: "اللَّهُمَّ! اشْهَدْ، اللَّهُمَّ! اشْهَدْ" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَذَّنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئاً، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءِ إِلَى الصَّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمَّ يَزُلْ وَأَقِفاً حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، وَذَهَبَتِ الصَّفْرَةُ قَلِيلاً حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَأَرْدَفَ أُسَامَةَ حَلْفَهُ،

تفسير الصرب المريح وأما الصرب المريح: فهو الضرب الشديد الشاق، ومعناه اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق، "والريح" المشقة، "والمريح" بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء، وفي هذا الحديث إباحة ضرب الرجل امرأته للتأديب، فإن ضربها الصرب المأدون فيه، فماتت مه وجبت ديتها على عاقلة الضارب، ووجبت الكفارة في ماله. قوله ﷺ: **مَنْ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ مِثْلَ ضَرْبِ الْمَرْحِ ضَرَبَ نَفْسَهُ** فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها، وذلك ثابت بالإجماع. قوله: **"فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ - يَعْنِي السَّبَّابَةَ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ أَشْهَدْ"** هكذا ضبطناه "ينكتهن" بعد الكاف تاء مشاة فوق، قال القاضي: كذا الرواية بالتاء المتناة فوق، قال: وهو بعيد المعنى، قال: قيل: صوابه ينكتهن باء موحدة، قال: ورويناه في سنن أبي داود بالتاء المشاة من طريق ابن الأعرابي. وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار. ومعناه يقسها ويردها إلى الناس مشيراً إليهم، ومنه "نك كنانته" إذا قلبها هذا كلام القاضي. قوله: **"مَنْ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ مِثْلَ ضَرْبِ الْمَرْحِ ضَرَبَ نَفْسَهُ"** فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واحتلما في سببه، فقيل: بسبب السك، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحتين - كأهل مكة - لم يجوز له الجمع، كما لا يجوز له القصر، وفيه: أن الجامع بين الصلاتين يصلي الأولى أولاً، وأنه يؤذن للأولى، وأنه يقيم لكل واحدة منهما، وأنه لا يفرق بينهما، وهذا كله متفق عليه عندنا. قوله: **"ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ، إِلَى قَوْلِهِ: حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ"**.

بيان **آداب الوقوف بعرفات** والرد على من يعي بصعود جبل الرحمة في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف: منها: أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف. ومنها: أن الوقوف ركباً أفضل. وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهبي ثلاثة أقوال: أصحها: أن الوقوف ركباً أفضل، والثاني: غير الراكب أفضل، والثالث: هما سواء. ومنها: أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات، وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الحبل الذي بوسط أرض عرفات، فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات، فإن عجز فليقرب منه بحسب الإمكان، وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات - إن شاء الله تعالى - عند قوله ﷺ: **"وَعَرَفَةُ كُنْهَا مَوْقِفٌ"**.

وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَتَّقَ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ، حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْرِكَ رَحْلِهِ. وَيَقُولُ
بِيَدِهِ الْيُمْنَى: "أَيُّهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ" كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْنَحَى لَهَا قَلِيلًا،

- ومنها: استحباب استقبال الكعبة في الوقوف. ومنها: أنه ينبغي أن يبقى في الوقوف حتى تغرب الشمس ويتحقق كمال غروبها، ثم يفيض إلى مردلفة، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه ويحرم ذلك بدم، وهل الدم واجب أم مستحب؟ فيه قولان للشافعي: أصحهما: أنه سنة، والثاني: واجب وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا؟ وفيه قولان: أصحهما: سنة، والثاني: واجب.

بيان وقت الوقوف بعرفة وأما وقت الوقوف فهو ما بين روال الشمس يوم عرفة وطبوع الفجر الثاني يوم النحر، فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الزمان صح وقوفه، ومن فات ذلك فاته الحج، هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء. وقال مالك: لا يصح الوقوف في النهار مفرداً، بل لا بد من الليل وحده، فإن اقتصر على الليل كفاه، وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه. وقال أحمد: يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة، وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به، والله أعلم.

شرح الغريب وأما قوله: "جعل جبل سعة من دمه فروي" "جبل" بالخاء المهملة وإسكان الداء، وروى "جبل" بالجيم وفتح الداء، قال القاضي عياض - -: الأول أشبه بالحديث، و"جبل المشاة" أي مجتمعهم، و"جبل الرمل" ما طال منه وضخم، وأما بالجيم فمعناه: طريقهم، وحيث تسلك الرحالة.

وأما قوله: "فدحى حتى غاب الشمس وذهب شدة فدهى حتى غاب القمر" هكذا هو في جميع النسخ، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ قال: قيل: لعل صوابه حين غاب القرص. هذا كلام القاضي، ويتأمل أن الكلام على طاهره، ويكون قوله: "حتى غاب القرص" بياناً لقوله: غربت الشمس وذابت الصفرة، فإن هذه تطلق مجازاً على معيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله: حتى غاب القرص، والله أعلم.

قوله: "فدحى شدة فدهى حتى غاب القمر" فيه جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد تظاهرت به الأحاديث.

شرح الغريب وفقه الحديث قوله: "فدحى شدة فدهى حتى غاب القمر" معنى "شقق" ضم وصيق، وهو بتحفيف التون، و"مورك الرحل"، قال الخوهرى: قال أبو عبيد: "المورك والموركة" يعني بفتح الميم وكسر الراء هو الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب، وضبطه القاضي بفتح الراء قال: وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تحمل في مقدم الرحل شبه المحدة الصغيرة، وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة، وبأصحاب الدواب الضعيفة.

قوله: "فدحى شدة فدهى حتى غاب القمر" مرتين مصوباً، أي الرموا السكينة، وهي الرفق والطمأنينة، ففيه أن السكينة في الدفع من عرفات سنة، فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر.

قوله: "كلمة أي حبلاً من حبلى أرنحى لها قليلاً حتى صعد، حتى أن يردده" "الحبال" هنا بالخاء المهملة المكسورة جمع جبل، وهو التل اللطيف من الرمل الضخم.

بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ.

= وأما قوله: **بَسَحَ بَيْنَهُمَا** فمعناه لم يصل بينهما نافلة، والنافلة تسمى سبحة لاشتغالها على التسبيح، ففيه الموالاة بين الصلايين المجموعتين، ولا خلاف في هذا، لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا: أنه ليس بشرط، بل هو سنة مستحبة. وقال بعض أصحابنا: هو شرط. أما إذا جمع بينهما في وقت الأولى، فالموالاة شرط بلا خلاف. **

قوله: **ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ** حتى أصبح بعد أن صلى الفجر وحده.

أقوال العلماء في حكم المبيت بمزدلفة: في هذا الفصل مسائل: إحداها: أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسل، وهذا مجمع عليه، لكن اختلف العلماء هل هو واجب، أم ركن أم سنة؟ والصحيح من قولي الشافعي: أنه واجب لو تركه أثم وصح حجه، ولزمه دم. والثاني: أنه سنة لا إثم في تركه، ولا يجب فيه دم، ولكن يستحب، وقال جماعة من أصحابنا: هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات، قاله من أصحابنا ابن بت الشافعي، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقاله حمزة من أئمة التابعين وهم: علقمة والأسود والشعبي والنخعي والحسن البصري، والله أعلم.

والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح إلا الضعفة، فالسنة لهم الدفع قبل الفجر، كما سيأتي في موضعه - إن شاء الله تعالى -، وفي أقل المجزي من هذا المبيت ثلاثة أقوال عندنا: الصحيح: ساعة في النصف الثاني من الليل، والثاني: ساعة في النصف الثاني، أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس، والثالث معظم الليل، والله أعلم. =

= ثلاث ركعات، ثم التفت إليها، فقال: الصلاة، فصلى بنا العشاء ركعتين، ثم دعا بعشائه، فقبل له في ذلك، فقال: صليت مع النبي ﷺ هكذا" وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود. وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني، عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: "صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة".

وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه: "أن النبي ﷺ جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة واحدة". وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جبير: "أفصنا مع ابن عمر، فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً، والعشاء ركعتين بإقامة واحدة، فلما انصرف قال ابن عمر: هكذا صلى بنا رسول الله ﷺ في هذا المكان".

وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص، حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ صلى المغرب والعشاء جمع بإقامة واحدة". (فتح الملهم ٧٢/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم** قال ابن عابدين **رحمته**: "وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطوع بينهما، ولو سنة مؤكدة على الصحيح، ولو تطوع أعاد الإقامة، كما لو اشتغل بينهما بعمل آخر (بحر) قال في شرح الباب: ويصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الحامي قدس الله سرّه السامي في منسكه... (فتح الملهم ٧٣/٦ بيروت)

مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ، فَصَرَفَ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ يَنْظُرُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ، فَحَرَّكَ قَلِيلًا، ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ، فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِينَ يَدِيهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ عَلِيًّا، فَتَحَرَ

= العباس: لويت عنك اس عمك، قال: رأيت شاة وشاة، فم آمن الشيطان عليهما".

فهذا يدل على أن وضعه **ب** يده على وجه الفصل كان لدفع الفتنة عنه وعنها، وفيه أن من رأى مكرراً وأمكنه إزالته بيده لزمه إزالته، فإن قال بلسانه، ولم يكف المقول له، وأمكنه بيده أثم ما دام مقتصرًا على اللسان، والله أعلم. قوله: **حتى أتى** محسّر **فحرك قليلاً** أما "محسّر" فمضمه الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين، سمي بذلك: لأن قبل أصحاب القبل حسر فيه، أي أعبى وكل، ومنه قوله تعالى: **هَسَبَتْ سَكَّانُ أَنْصَرُ حَسَكٌ وَهُوَ حَسَرٌ** (الملك: ٤) وأما قوله: "فحرك قليلاً" فهي ستة من سس السير في ذلك الموضع، قال أصحابنا: يسرع الماشي، ويحرك الراكب دابته في وادي محسر، ويكون ذلك قدر رمية حجر، والله أعلم.

قوله: **أثم سبست حصاة حصاة** إلى قوله: **رمى من بطن الوادي** أما قوله: "سلك الطريق الوسطى" ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات ستة، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وهذا معنى قول أصحابنا: يذهب إلى عرفات في طريق صب، ويرجع في طريق المارمير؛ ليحالف الطريق تماؤلاً بتغير الحال، كما فعل **ﷺ** في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى، وخرج إلى العيد في طريق ورجع في طريق آخر، وحول رداءه في الاستسقاء. وأما الجمرة الكبرى: فهي حمرة العقبة، وهي التي عند الشجرة.

بيان ما يفعل الحاج إذا دفع من المزدلفة وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة فوصل منى أن يبدأ بجمرة العقبة، ولا يفعل شيئاً قبل رميها، ويكون ذلك قبل نزوله. وفيه أن الرمي بسبع حصيات، وإن قدرهن بقدر حصى الخذف، وهو نحو حبة الباقلاء، ويسمى ألا يكون أكبر ولا أصغر، فإن كان أكبر أو أصغر أجره بشرط كونها حجراً، ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والرنين والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى حجراً، وجوز أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض، وفيه: أنه يسن التكبير مع كل حصاة، وفيه: أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرمين واحدة واحدة، فإن رمى السعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين، وموضع الدلالة لهذه المسألة "يكبر مع كل حصاة"، فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها مع قوله **ﷺ** في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي: "لتأخذوا عني ماسككم" وفيه أن السنة أن يقف لرمي في بطن الوادي، بحيث تكون منى وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، وقيل: يقف مستقبل الكعبة، وكيفما رمى أجزأه بحيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً، والله أعلم.

مَا غَيْرَ، وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبِضْعَةٍ، فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ، فَطُبِخَتْ، فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرْقِهَا، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَفَاضَ إِلَى الْبَيْتِ، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ،

= وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جرة العقبة لا غير بإحرام المسلمين، وهو سبك بإجماعهم. ومذهبنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى ولزمه دم، وصح حجه. وقال مالك: يفسد حجه، ويحب رميها سبع حصيات، فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست.

وأما قوله: **وَمَعَ سَعِ حَصَاةٍ** مع كل حصاة من حصي الحذف، فهكذا هو في السج. وكذا نقله القاسمي عياض عن معظم السج قال: **وصوابه مثل حصي الحذف**، قال: **وكذلك رواه غير مسلم**، وكذا رواه بعض رواة مسلم، هذا كلام القاضي. فنت: **والذي في السج من غير لفظة 'مثل' هو الصواب**، بل لا يتجه غيره، ولا يشبه الكلام إلا كذلك، ويكون قوله: **"حصي الحذف"** متعقلاً لخصيات أي رماها بسج حصيات حصي الحذف، يكرر مع كل حصاة، فحصى الحذف متصل بخصيات، واعترض بهما: **"يكرر مع كل حصاة"** وهذا هو الصواب، والله أعلم.

قوله: «فذكر في فحرج حري» أي ذكر في فحرج حري ما ذكره في فحرج حري. هكذا هو في السبع ثلاثاً وستين بيده، وكذا نقله القاصي عن جميع الرواة سوى ابن مهران، فإنه رواه بـ «فحرج حري» قال: وكلامه صواب، والأول أصوب، قلت: وكلامها حري، فحرج ثلاثاً وستين بيده.

قوله **الهدى** قال القاصي: فيه دليل على أن المحرم موضع معبر من مئى، وحيث دبح منها أو من الحرم أجزأه، وفيه: استحباب تكثير الهدى، وكان هدى النبي ﷺ في تلك السنة مائة بئدة، وفيه استحباب دبح المهدي هديه بنفسه، وجوار الاستئابة فيه، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً، ويجوز عدداً أن يكون النائب كافراً كتابياً، بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند دخه.

وقوله: "أي ما بقي، وفيه: استحباب تعجيل دفع الهدايا، وإن كانت كثيرة في يوم السحر، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق. وأما قوله: "وأشركه في هديه" فظاهره أنه شاركه في نفس الهدى، قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريكاً حقيقة، بل أعضاه قدرأ يدعه، والظاهر أن الذي نحر البدن التي جاءت معه من المدينة، وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي، وأعطى عيلاً البدن التي جاءت معه من اليمن، وهي تمام المائة، والله أعلم.

معنى التضعفة واستحاب الأكل من الأصححة قوله: ما من شيء يسهل فحسب في فقهه ففتح وفتح
من حبه وفتح من مرقه التضعفة بفتح التاء لا غير، وهي القطعة من اللحم، وفيه: استحباب الأكل من هدي
التطوع وأضحيته، قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة ستة، وفي الأكل من كل واحدة من المائة مفردة
كثيفة، جعلت في قدر ليكون أكلاً من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة، ويأكل من اللحم المختص في
المرق ما تيسر، وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيته ستة، ليس بواجب.

- حكم طواف الإفاضة وبيان وقته وأنه لا رمل ولا اضطباع فيه. إذا كان قد رمل في طواف القدوم. قوله: **ثم ركب، رسول الله ﷺ فأوصى إلى نسف فمضى بمكة صهراً** هذا الطواف هو طواف الإفاضة، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين، وأول وقته عدنا من نصف ليلة النحر، وأفضله بعد رمي جمره العقبة وذبح الهدي والحنق، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر، ويحور في جميع يوم النحر بلا كراهة، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة. ولا يحرم تأخيرها سنين متطاولة، ولا آخر لوقته، بل يصح ما دام الإنسان حياً، بشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات، حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات، فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه؛ لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع، إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم. ولو طاف سية النوداع أو القدوم أو التطوع، وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عدنا، نص عليه الشافعي، واتفق الأصحاب عليه، كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع، فإنه يقع عن حجة الإسلام. وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء: لا يجزئ طواف الإفاضة بنية غيره، واعلم أن طواف الإفاضة له أسماء. فيقال أيضاً: طواف الزيارة، وطواف المرض والركن، وسماه بعض أصحابنا: طواف الصدر، وأنكره الجمهور. قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع، والله أعلم.

وفي هذا الحديث: استحباب الركوب في الذهاب من منى إلى مكة، ومن مكة إلى منى، ونحو ذلك من مناسك الحج، وقد ذكرنا قبل هذا مرات المسألة، ويبا أن الصحيح استحباب الركوب. وأن من أصحابنا من استحب المشي هناك. وقوله: **فأوصى إلى نسف فمضى بمكة صهراً** فيه محذوف تقديره: فأفاض فطاف بالبيت طواف الإفاضة ثم صلى الظهر، فحذف ذكر الطواف؛ لدلالة الكلام عليه.

التوفيق بين الروايات وأما قوله: **فمضى بمكة صهراً** فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمكة، ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الروال، ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى منى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سألوه ذلك، فيكون متفلاً بالظهر الثانية التي بمكة، وهذا كما ثبت في "الصحيحين" في صلاته ﷺ ببيتن نخل، أحد أنواع صلاة الخوف، فإنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكماها وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى، فكانت له صلاتان ولهم صلاة، وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل، فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة، ولا بد من هذا التأويل لجمع بين الأحاديث. ****** وقد بسطت إيضاح هذا الخواص في "شرح المهذب"، والله أعلم.

**** قال في فتح المنهم:** وقال علي القاري رحمته الله بعد ذكر ما أول به النووي رحمته الله: "لا يحمل فعله ﷺ على القول =

فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ، فَقَالَ: "اَنْزِعُوا، بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِبَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ" فَنَاولُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ.

٢٩٤٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْحُو حَدِيثَ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتِ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى حِمَارٍ عُرِيٍّ، فَلَمَّا أَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ مَنَزِلُهُ ثُمَّ، فَأَجَازَ وَلَمْ يَعْزِضْ لَهُ، حَتَّى أَتَى عَرَفَاتٍ فَنَزَلَ.

= قوله: "أَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ" إلى قوله: "فَنَاولُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ".

شرح الكلمات أما قوله: "فَنَاولُوهُ دَلْوًا فَشَرِبَ مِنْهُ": فكسر الراء، ومعناه: استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء.

وأما قوله: "وَنَزَعْتُ مَعَكُمْ": فمعناه: أتاها بعد فراغه من طواف الإفاضة.

وقوله: "يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ": يغرفون بالدلاء ويصبونه في الخياص ونحوها ويسلبونه للناس.

وقوله: "وَنَزَعْتُ مَعَكُمْ": أي: أتاها بعد فراغه من طواف الإفاضة. ومعناه: لولا حوفي أن يعتقد الناس ذلك من ماسك الحج ويردحون عليه، بحيث يغلبوكم ويدفعوكم عن الاستقاء لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما رمزم فهي الشتر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً، قيل: سميت رمزم؛ لكثرة مائها، يقال ماء رمروم ورمرم وزمارم، إذا كان كثيراً، وقيل: لضم هاجر لمائها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام، وكلامه عند فجره إياها، وقيل: إنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في "تهذيب اللغات" مع نفاثس أخرى تتعلق بها.

منها: أن علياً عليه السلام قال: حير شر في الأرض زمزم، وشر شر في الأرض برهوت، والله أعلم.

قوله: "وَنَزَعْتُ مَعَكُمْ": أي: أتاها بعد فراغه من طواف الإفاضة. ومعناه: لولا حوفي أن يعتقد الناس ذلك من ماسك الحج ويردحون عليه، بحيث يغلبوكم ويدفعوكم عن الاستقاء لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما رمزم فهي الشتر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً، قيل: سميت رمزم؛ لكثرة مائها، يقال ماء رمروم ورمرم وزمارم، إذا كان كثيراً، وقيل: لضم هاجر لمائها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام، وكلامه عند فجره إياها، وقيل: إنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في "تهذيب اللغات" مع نفاثس أخرى تتعلق بها.

قوله: "وَنَزَعْتُ مَعَكُمْ": أي: أتاها بعد فراغه من طواف الإفاضة. ومعناه: لولا حوفي أن يعتقد الناس ذلك من ماسك الحج ويردحون عليه، بحيث يغلبوكم ويدفعوكم عن الاستقاء لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما رمزم فهي الشتر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً، قيل: سميت رمزم؛ لكثرة مائها، يقال ماء رمروم ورمرم وزمارم، إذا كان كثيراً، وقيل: لضم هاجر لمائها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام، وكلامه عند فجره إياها، وقيل: إنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في "تهذيب اللغات" مع نفاثس أخرى تتعلق بها.

وقوله: "وَنَزَعْتُ مَعَكُمْ": أي: أتاها بعد فراغه من طواف الإفاضة. ومعناه: لولا حوفي أن يعتقد الناس ذلك من ماسك الحج ويردحون عليه، بحيث يغلبوكم ويدفعوكم عن الاستقاء لاستقيت معكم، لكثرة فضيلة هذا الاستقاء، وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما رمزم فهي الشتر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعاً، قيل: سميت رمزم؛ لكثرة مائها، يقال ماء رمروم ورمرم وزمارم، إذا كان كثيراً، وقيل: لضم هاجر لمائها حين انفجرت ورمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام، وكلامه عند فجره إياها، وقيل: إنها غير مشتقة، ولها أسماء أخر ذكرتها في "تهذيب اللغات" مع نفاثس أخرى تتعلق بها.

= المختص في جوازه، فيؤول بأنه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر، ورجع إلى منى فصلى الظهر بأصحابه.

أو يقال: الروايتان حيث تعارضتا فقد تساقطتا، وترجح صلاته بمكة؛ لكونها فيها أفضل. (فتح الملهم ٨٢/٦ بيروت)

= الإسلام تقف بالمزدلفة، وهي من الحرم، ولا يقفون بعرفات، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه، فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش، فحاور إلى عرفات لقول الله عز وجل: **فَصُورُوا مِنْ حَيْثُ وَصَّيْنَا النَّاسَ** (البقرة: ١٩٩) أي جمهور الناس، فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها. وأما قوله: **وَحِينَئِذٍ يَدْعُونَكَ مِنْ ثَمَرِهِمْ حَتَّىٰ لَئِنْ دَعَوْكَ مِنْهُ لَخَشِعُوا وَأَطَعُوا** ففيه مجاز تقديره: فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات، فنزل هناك حتى رالت الشمس، ثم خطب وصلى الظهر والعصر، ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصخرات، فوقف هناك، وقد سبق هذا واضحاً في الرواية الأولى.

.....

- منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر، ومعنى الحديث: متى كلها منحر يجوز النحر فيها، فلا تتكلفوا النحر في موضع محري، بل يجوز لكم النحر في منازلكم من متى.

قوله: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يحجر من حجه من نبيه ومن حجه من نبي في هذا الحديث: أن السنة للحاج أن يبدأ أول قدمه بطواف القدوم، ويقدمه على كل شيء، وأن يستلم الحجر الأسود في أول طوافه، وأن يرمي في ثلاث طوافات من السبع، ويمشي في الأربع الأخيرة، وسيأتي هذا كله واضحاً حيث ذكر مسلم أحاديثه، والله أعلم.

[٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾]

٢٩٥٢- (١) • حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْحُمْسَ، وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ فَيَقِفَ بِهَا، ثُمَّ يُفِضَ مِنْهَا، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾ (البقرة: ١٩٩)

٢٩٥٣- (٢) • حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرَاةً، إِلَّا الْحُمْسُ، وَالْحُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَنْ وَلَدَتْ - كَانُوا يَطُوفُونَ عُرَاةً، إِلَّا أَنْ تُعْطِيَهُمُ الْحُمْسُ ثِيَابًا، فَيُعْطِي الرِّجَالَ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ، وَكَانَتْ الْحُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَلْتَمِعُونَ عَرَفَاتٍ، قَالَ هِشَامٌ: فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْحُمْسُ هُمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾.

قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ، يَقُولُونَ: لَا نُفِضُ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ. فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾ رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ.

[٢١ - باب في الوقوف وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾]

قوله: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾: أي: فافصوا من حيث أفص الناس إلى آخره.

شرح العرب "الحمس" بضم الحاء المهملة وإسكان الميم وسين مهملة قال أبو الهيثم: "الحمس" هم قريش، ومن ولدته قريش، وكنانة وحديثة قيس، سموا حمساً؛ لأنهم تحمسوا في دينهم، أي تشددوا، وقيل: سموا حمساً بالكعة؛ لأنها حمساء حجرها أبيض يصرب إلى السواد، وقد سبق قريباً شرح هذا الحديث، وسبب وقوفهم بالمزدلفة.

قوله: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾: أي: فافصوا من حيث أفص الناس التي كانوا عليها في الجاهلية.

وقيل: نزل فيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِصُّوْا مِنْ حَيْثُ أَفَصَّ النَّاسُ﴾ (الأعراف: ٢٨) وهذا أمر النبي ﷺ في الحجة التي حجها أبو بكر سنة تسع أن يادي ماديته أن لا يطوف بالبيت عريان.

٢٩٥٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرٍو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيراً لِي، فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفاً مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْخُمْسِ، فَمَا شَأْنُهُ هَهُنَا؟ وَكَأَنْتَ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْخُمْسِ. **

= قوله: ابن جبير بن مطعم قال أضللت بعيراً لي فذهبت أطلبه يوم عرفة - فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً مع الناس بعرفة فقلت والله إن هذا من الخمس فما شأنه ههنا - كانت فرس بعد من الخمس قال القاضي عياض: كان هذا في حجه قبل الهجرة، وكان جبير حينئذ كافراً، وأسلم يوم الفتح، وقيل: يوم حير، فتعجب من وقوف النبي ﷺ بعرفات، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم قوله: وكانت فرس بعد من خمس إلخ: قال الحافظ هذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك، بل هي من قول سُفْيَان، يئنه الحميدي في مسنده عنه. (فتح الملهم ٨٧/٦ بيروت)

[٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام كإحرام فلان...]

٢٩٥٥ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِيعٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ لِي: "أَحَجَّجْتَ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: "بِمَ أَهَلَّيْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: لَبَيْكَ يَا هَلَالٍ كَاهِلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "قَدْ أَحْسَنْتَ، طُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَأَحِلْ" قَالَ: طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قَيْسٍ، فَفَلَّتْ رَأْسِي، ثُمَّ أَهَلَّيْتُ بِالْحَجِّ، قَالَ: فَكُنْتُ أَفْتِي بِهِ النَّاسَ، حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا مُوسَى! - أَوْ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ! رُوَيْدُكَ بَعْضَ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْكِ بَعْدَكَ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ فُتْيَا فَلْيَتَّبِعْ، فَإِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فِيهِ فَائِزٌ، قَالَ: فَقَدِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ تَأْخُذَ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ كِتَابَ اللَّهِ يَأْمُرُ بِالتَّمَامِ، وَإِنْ تَأْخُذَ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَحِلْ حَتَّى بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ.**

[٢٢ - باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام]

كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان

في الباب حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **"...إِلَى قَوْلِهِ: ...أَحْسَنْتَ..."** إلى قوله: **"...أَحْسَنْتَ..."**.
فوائد الحديث في هذا الحديث فوائد منها جواز تعليق الإحرام، فإذا قال: **أَحْرَمْتُ بِإِحْرَامِ كُحْرَامِ زَيْدٍ، صَحَّ إِحْرَامُهُ، وَكَانَ إِحْرَامُهُ كِإِحْرَامِ زَيْدٍ، فَإِنْ كَانَ زَيْدٌ مُحْرَمًا بِحُجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ أَوْ قَارِنًا كَانَ الْمَعْلُوقُ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ زَيْدٌ أَحْرَمَ مُطْلَقًا كَانَ الْمَعْلُوقُ مُطْلَقًا، وَلَا يُلْزَمُهُ أَنْ يَصْرِفَ إِحْرَامَهُ إِلَى مَا يَصْرِفُ زَيْدٌ إِحْرَامَهُ إِلَيْهِ، فَلَوْ صَرَفَ زَيْدٌ إِحْرَامَهُ إِلَى حَجٍّ، كَانَ لِلْمَعْلُوقِ صَرَفُ إِحْرَامِهِ إِلَى عُمْرَةٍ، وَكَذَا عَكْسُهُ. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الشَّاءِ عَلَى مَنْ فَعَلَ فِعْلًا جَمِيلًا لِقَوْلِهِ ﷺ: "أَحْسَنْتَ".**

وأما قوله ﷺ: **"...أَحْسَنْتَ..."** فمعناه: أنه صار كالنبي ﷺ وتكون وظيفته أن يفسخ حجه إلى عمره، فيأتي بأفعاله وهي الطواف والسعي والحلق، فإذا فعل ذلك صار حلالاً وتمت عمرته، وإنما لم يذكر الحلق هنا؛ لأنه كان مشهوراً عندهم، ويحتمل أنه داخل في قوله: **"وأحل"**.
 -

٢٩٥٦- (٢) **وَحَدَّثَهُ** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.
 ٢٩٥٧- (٣) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا
 سُفْيَانُ عَنْ قَيْسٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى **رَضِيَ** قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ، فَقَالَ: "بِمَا أَهَلَّكَ؟" قَالَ قُلْتُ: أَهَلَّكُمُ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ **رَضِيَ**، قَالَ: "هَلْ
 سَقَتْ مِنْ هَذِي؟" قُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَطُفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حِلٌّ" فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ
 وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشِطْتَنِي وَغَسَلَتْ رَأْسِي، فَكُنْتُ أَفْتِي النَّاسَ
 بِذَلِكَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَإِمَارَةِ عُمَرَ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّكَ
 لَا تَذَرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النُّسْكِ، فَقُلْتُ: أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ
 فَلَيْتَهُ، فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ، فَبِهِ فَاتَمُّوا، فَلَمَّا قَدِمَ قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا هَذَا
 الَّذِي أَحَدَثْتَ فِي شَأْنِ النُّسْكِ؟ قَالَ: إِنْ تَأْخُذُ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: **﴿وَاتِمُوا**
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (البقرة: ١٩٦)، وَإِنْ تَأْخُذُ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ **ﷺ**
 لَمْ يَحِلَّ حَتَّى نَحْرَ الْهَدْيِ.

- وقوله: **﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾** يعني أنه تحلل بالعمرة، وأقام بمكة حلالاً إلى يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، ثم
 أحرم بالحج يوم التروية، كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية، فإن قيل: قد علق علي بن أبي طالب وأبو موسى **رَضِيَ**
 إحرامهما بإحرام النبي **ﷺ**، فأمر علياً بالدوام على إحرامه قارناً، وأمر أبا موسى بفسخه إلى عمرة، فالجواب:
 أن علياً **رَضِيَ** كان معه الهدي كما كان مع النبي **ﷺ** الهدي، فبقي على إحرامه، كما بقي النبي **ﷺ** وكل من
 معه هدي، وأبو موسى لم يكن معه هدي، فتحلل بعمرة، كمن لم يكن معه هدي، ولولا الهدي مع النبي **ﷺ**
 لجعلها عمرة، وقد سبق إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا.
 قوله: **﴿فقلت رأسي﴾** هو بتخفيف اللام.

معنى كلمة (رؤيد) قوله: **﴿رؤيدك﴾** معنى "رويدك": ارفق قليلاً وأمسك عن الفتيا، ويقال: فتيأ
 وفتوى، لغتان مشهورتان.

قوله: **﴿إن عمر﴾** قال: **﴿إن أحد كتب الله عليّ أن أكون من أمة محمد ﷺ﴾**، **﴿إن أحد كتب الله عليّ أن أكون من أمة محمد ﷺ﴾**
﴿رسول الله ﷺ﴾، **﴿إن أحد كتب الله عليّ أن أكون من أمة محمد ﷺ﴾**، قال القاضي عياض **رحمته**: ظاهر كلام عمر هذا إنكار فسح الحج إلى

٢٩٥٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ، قَالَ: فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا مُوسَى! كَيْفَ قُلْتَ حِينَ أَحْرَمْتَ؟" قَالَ: قُلْتُ: "لَيْتَكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ"، فَقَالَ: "هَلْ سَقَتْ هَذَا؟" فَقُلْتُ: لَا، قَالَ: "فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ أَجِلْ" ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ.

٢٩٥٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي بِالْمُتَعَةِ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رَوَيْدَكَ بِنَعَضِ فُتْيَاكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّسْلِ بَعْدُ، حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ وَأَصْحَابُهُ، وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلُلُوا مُعْرِسِينَ بِهِنَ فِي الْأَرَاكِ، ثُمَّ يَرُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقَطُّرُ رُؤُوسَهُمْ.

=العمرة، وأن فيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى؛ لا أنه منع ذلك مع تحريم وإبطال، ويؤيد هذا قوله بعد هذا: "قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه لكن كرهت أن يظلوا معرسين بهن في الأراك". وقوله: معرسين هو بإسكان العين وتخفيف الراء، والضمير في "هن" يعود إلى النساء للعلم بهن، وإن لم يذكرن، ومعناه: كرهت التمتع؛ لأنه يقتضي التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات.

[٢٣ - باب جواز التمتع]

٢٩٦٠- (١) **حَسَنًا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيبٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.**

٢٩٦١- (٢) **وَحَسَنًا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.**

٢٩٦٢- (٣) **وَحَسَنًا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ بِبُغْسَفَانَ، فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ أَوْ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَمْرٍ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنْهَى عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ، فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ،**

[٢٣ - باب جواز التمتع]

بوجه مع عمر وعثمان عن التمتع قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيبٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.** المختار أن المتعة التي هي عنها عثمان هي التمتع المعروف في الحج، وكان عمر وعثمان ينهيان عنها هي تنزيه لا تحريم، وإما هي عنها؛ لأن الأفراد أفضل فكان عمر وعثمان يأمران بالإفراد؛ لأنه أفضل، وينهيان عن التمتع هي تنزيه؛ لأنه مأمور بصلاح رعيته، وكان يرى الأمر بالإفراد من جملة صلاحهم والله أعلم.

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيبٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.** لعله أراد بقوله: "كنا خائفين" يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع، إنما كان عمرة وحدها.

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيبٍ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً، ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَا قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَجَلٌ، وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ.**

**** قال في فتح الملهم** فالتمتعين أن هي عثمان إما كان عن الجمع بين الحج والعمرة تمتعاً كان أو قراناً في سفر واحد، ومقصوده التحريض على إنشاء السفّرين لكل نسل، فهو كما قال محمد بن الحسن: "حجة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندنا" أي من الجمع بينهما في سفر واحد. (فتح الملهم ٩٠/٦ بيروت)

٢٩٦٧- (٨) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ** وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الْفَزَارِيِّ - قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ - أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ **عَنِ الْمُتَعَةِ؟** فَقَالَ: فَعَلْنَاَهَا، وَهَذَا يَوْمٌ يُؤْتَى بِالْعُرْشِ، يَعْنِي بُيُوتَ مَكَّةَ.

٢٩٦٨- (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ.

٢٩٦٩- (١٠) **وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ**: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْتِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعاً عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا، وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

- قوله: **لَا تَصِحُّ مَعَاوِيَةُ إِلَّا بِحَاجَةٍ مُعَاوِيَةَ**: إما صلحتنا لما حاصه في الوقت الذي فعلناهما فيه، ثم صارنا حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة، والله أعلم.

قوله: **سَأَلْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ عَنِ الْمُتَعَةِ؟** **فَعَلْنَاَهَا** **وَهَذَا يَوْمٌ يُؤْتَى بِالْعُرْشِ** **يَعْنِي بُيُوتَ مَكَّةَ** **وَفِي رِوَايَتِهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ**. وفي الرواية الأخرى: "يعني معاوية". وفي الرواية الأخرى: "المتعة في الحج".

شرح العريب أما العرش: فيضم العين والراء، وهي بيوت مكة، كما فسر في الرواية، قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً؛ لأنها عيدان تصب وتظلل، قال: ويقال لها أيضاً: عروش بالواو، وواحد عرش، كفلس وفلوس، ومن قال: عرش، فواحد عرش كقلب وقلب، وفي حديث آخر أن عمر **كان إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية**.

وأما قوله: **وَهَذَا يَوْمٌ يُؤْتَى بِالْعُرْشِ** فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفي المراد بالكفرها وجهان: أحدهما: ما قاله المارزي وغيره: المراد وهو مقيم في بيوت مكة، قال ثعلب: يقال اكتفر الرجل إذا لزم الكفور، وهي القرى، وفي الأثر عن **أهل الكفور هم أهل القبور**، يعني القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء. والوجه الثاني: المراد الكفر بالله تعالى، والمراد: أنا نمتنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية، مقيم بمكة، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره، وهو الصحيح المختار، والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة، وهي عمرة القضاء. وكان معاوية يومئذ كافراً، وإما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان، وقيل: إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع والصحيح الأول، وأما غير هذه العمرة من عمر النبي **ﷺ**، فلم يكن معاوية فيها مسافراً ولا مقيماً بمكة، بل كان معه **ﷺ**.

قال القاضي عياض: وقاله بعضهم: كافر بالعرش بفتح العين وإسكان الراء، والمراد عرش الرحمن. قال القاضي: هذا تصحيف، وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج.

٢٩٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُكَ بِالْحَدِيثِ، الْيَوْمَ، يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعْمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشْرِ، فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ، ارْتَأَى كُلُّ امْرِئٍ، بَعْدُ، مَا شَاءَ أَنْ يَرْتَبِي.

٢٩٧١ - (١٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ:
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْحُرَيْرِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: ارْتَأَى رَجُلٌ بَرَأْيَهُ مَا
شَاءَ. يَعْنِي عُمَرَ.

٢٩٧٢ - (١٣) **وَحَاسِي** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: أَعَدْتُكَ حَدِيثًا عَنْ عَسَى اللَّهِ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَاجَةٍ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ حَتَّى مَاتَ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ، وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى أَكْتُوبَ، فَتَرَكْتُ، ثُمَّ تَرَكْتُ الْكِبَى فَعَادَ.

٢٩٧٣- (١٤) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:

قوله: "عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ أخبره عن عمر بن الخطاب أنه سجد لله سجدة، فأنزل الله به من القرآن سورة". وفي الرواية الأخرى: "أن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمره ثم لم يمه عنه حتى مات، ولم ينزل فيه قرآن يحرمه". وفي الرواية الأخرى نحوه ثم قال: "قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر بن الخطاب ﷺ". وفي الرواية الأخرى: "تمتعا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء" وفي الرواية الأخرى: "تمتع وتمتعا معه" وفي الرواية الأخرى: "نزلت آية المتعة في كتاب الله يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله ﷺ". وهذه الروايات كلها متفقة، على أن مراد عمران أن التمتع بالعمره إلى الحج حائز، وكذلك القرآن، وفيه الصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب ﷺ مع التمتع، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد بإبطال التمتع، بل ترجيح الأفراد عليه.

قوله: "وكان سلم على حتى كتب فركب ثم ركب الكي فعاد فقوله: "يسم علي" هو بفتح اللام المشددة، وقوله: "فتركت" هو بضم التاء، أي انقطع السلام علي، ثم تركت، بفتح التاء أي تركت الكي، فعاد السلام علي، ومعنى الحديث أن عمران بن الحصين رضي الله عنه كانت له بواسير، فكان يصبر على المهمات، وكانت الملائكة تسلم عليه، فاكتوى فانقطع سلامهم عليه، ثم ترك الكي فعاد سلامهم عليه.

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

٢٩٧٤ - (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي، فَإِنْ عِشْتُ فَافْكُتُمُ عَنِّي، وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ، وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ فِيهَا مَا شَاءَ.

٢٩٧٥ - (١٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ ﷺ قَالَ: اعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابًا، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٦ - (١٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

٢٩٧٧ - (١٨) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

قوله: بعث بن عمران بن حصين إلى قوله: بن حج وعمره أما قوله: بن حج وعمره أي فأراد به الإخبار بالسلام عليه؛ لأنه كره أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة، بخلاف ما بعد الموت. وأما قوله: "لعل الله أن ينفعك بها" فمعناه تعمل بها وتعلمها غيرك.

وأما قوله: "أحدث" فظاهره أنها ثلاثة فصاعداً، ولم يذكر منها إلا حديثاً واحداً، وهو الجمع بين الحج والعمره. وأما إخباره بالسلام، فليس حديثاً فيكون باقي الأحاديث محدوقاً من الرواية.

٢٩٧٨ - (١٩) **وَحَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - يَعْنِي مُتَعَةَ الْحَجِّ، وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ لَمْ تَنْزِلْ آيَةُ تَنْسَخُ آيَةَ مُتَعَةِ الْحَجِّ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى مَاتَ، قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ، بَعْدُ، مَا شَاءَ.

٢٩٧٩ - (٢٠) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: وَأَمَرْنَا بِهَا.

قوله: **وَحَدَّثَنَا** ... هو منسوب إلى جد جد أبيه أبي بكر الصحابي **وَحَدَّثَنَا**، فإنه حامد بن عمر ابن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بكر الثقفي **وَحَدَّثَنَا**.

.....

٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم...

٢٩٨٠- (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَأَهْدَى، فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ أَهْلَ بِالْحَجِّ، وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ: "مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى

٢٤ - باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا عدمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج

وسبعة إذا رجع إلى أهله

قوله: الناس من حج مع رسول الله ﷺ إلى قوله: مع رسول الله ﷺ بالعمرة في الحج قال القاضي: قوله "تمتع" هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرًا، ومعناه: أنه ﷺ أحرم أولاً بالحج مفرداً ثم أحرم بالعمرة فصار قارناً في آخر أمره، و"القارن" هو متمتع من حيث اللغة ومن حيث المعنى؛ لأنه ترفه باتحاد الميقات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك، ومن روى إفراد النبي ﷺ ابن عمر الراوي هنا، وقد ذكره مسلم بعد هذا.

وأما قوله: مع رسول الله ﷺ فلهي بالعمرة ثم ﷺ بالبحج فهو محمول على التنبيه في أثناء الإحرام وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة ثم أحرم بحج؛ لأنه يفضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة، وقد سبق بيان الجمع بين الروايات، فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا التأويل قوله: "تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج" ومعلوم أن كثيراً منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولاً مفرداً وإنما فسحوه إلى العمرة آخرًا فصاروا متمتعين، فقوله: وتمتع الناس يعني في آخر الأمر، والله أعلم. **

** قال في فتح الملهم: وأجيب عنه: بأن المراد به صورة الإهلال، أي لما أدخل العمرة على الحج لتي بهما، فقال: لبيك بعمرة وحجّة معاً. وهذا مطابق لحديث أنس رضي الله عنه المتقدم، لكن قد أنكر ابن عمر رضي الله عنه ذلك على أنس رضي الله عنه فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما، أي في ابتداء الأمر، ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث: "وتمتع الناس..." إلخ فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج، لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم" (فتح الملهم ٩٦/٦ بيروت)

يَقْضِي حَجَّهُ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطْفُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ. ثُمَّ لِيَهْلَ بِالحَجِّ وَلْيُهْدِ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ"

قوله : إلى قوله : إلى قوله : أما قوله : فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر وليحلل، فمعناه: يفعل الطواف والسعي والتقصير، وقد صار حلالاً، وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق نسك من مناسك الحج، وهذا هو الصحيح في مذهبا. وبه قال جماهير العلماء. وقيل: إنه استباحة محظور وليس بسك، وهذا ضعيف، وسيأتي إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى. وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير، ولم يأمر بالحلق، مع أن الحلق أفضل؛ ليبقى له شعر يحلقه في الحج، فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة.

وأما قوله : فمعناه: وقد صار حلالاً، فله فعل ما كان محظوراً عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك. وأما قوله : فمعناه: يحرم به في وقت الخروج إلى عرفات، لا أنه يهر به عقب تحلل العمرة، ولهذا قال: "ثم ليهل" فأتى بـ"ثم" التي هي للتراخي والمهلة.

وأما قوله : فالمراد به هدي المتمتع، فهو واجب بشروط، اتفق أصحابنا على أربعة منها، واختلفوا في ثلاثة، أحد الأربعة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج. الثاني: أن يحج من عامه. الثالث: أن يكون أقبياً لا من حاضري المسجد، وحاضروه أهل الحرم، ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة. الرابع: أن لا يعود إلى الميقات لإحرام الحج. وأما الثلاثة: فأحدها: بية المتمتع. والثاني: كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد. الثالث: كونهما عن شخص واحد، والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط، والله أعلم.

وأما قوله : فالمراد لم يجده هناك إما لعدم الهدى، وإما لعدم ثمنه، وإما لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل، وإما لكونه موجوداً لكنه لا يبيعه صاحبه، ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدى، فينتقل إلى الصوم، سواء كان واحداً لثمنه في بلده أم لا.

وأما قوله : فمعناه: من حج وسعد د حج ، فهو موافق لص كتاب الله تعالى. أقوال أهل العلم في معنى صوم ثلاثة أيام في حج على معناه هدي ويحب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر، ويجوز صوم يوم عرفة منها، لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله، والأفضل أن لا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة، فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أحزاه على المذهب الصحيح عندنا. وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يحزه على الصحيح، فإن لم يصمها قبل يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي: أشهرهما في المذهب: أنه لا يجوز.

وأصحهما من حيث الدليل: جوازه، هذا تفصيل مذهبنا، ووافقا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراع من العمرة، وجوزه الثوري وأبو حنيفة، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لرمه قضاؤها عندنا. وقال أبو حنيفة: يفوت صومها ويلزمه الهدى إذا استطاعه، والله أعلم.

وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ. فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ. ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ. وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ رَكَعَ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ الْمَقَامِ، رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ. فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ. ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ، وَفَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ.

٢٩٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَتَمَتُّعِ النَّاسِ مَعَهُ، بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع، وفي المراد بالرجوع خلاف، الصحيح في مذهبا أنه إذا رجع إلى أهله، وهذا هو الصواب، لهذا الحديث الصحيح الصحيح.

والثاني: إذا فرع من الحج ورجع إلى مكة من منى، وهذا القول لشافعي ومالك، والثاني قال أبو حنيفة، * ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لرمه صوم عشرة أيام، وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف قيل: لا يجب، والصحيح: أنه يجب التفريق الواقع في الأداء، وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه، والله أعلم.

قوله: 'أوصاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة، سلم الركن أول شيء، ثم حَبَّ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ، وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ' إلى آخر الحديث، فيه: إثبات طواف القدوم، واستحباب الرمل فيه، وأن الرمل هو الحَبَّ، وأنه يصلي ركعتي الطواف، وأهما يستحان خلف المقام، وقد سبق بيان هذا كله، وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

** قال في فتح المهمل: والرجوع إلى الأهل كناية عن الفراغ عن أفعال الحج. وقال القاري: قوله: "إذا رجع إلى أهله" أي توسعة، ولو صام بعد أيام التشريق بمكة جار عندنا. (فتح المهمل ٩٧/٦ بيروت)

[٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد]

- ٢٩٨٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلِّمْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلَّ حَتَّى أَنْحَرَ".
- ٢٩٨٣- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ لَمْ تَحِلَّ بِنَحْوِهِ.
- ٢٩٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوْا وَلَمْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ "إِنِّي قَلَدْتُ هَذِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، "فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ" ***.
- ٢٩٨٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ "فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ".

[٢٥ - باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد]

فيه قول حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "يا رسول الله ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟" وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحا بدلائله في الأبواب السابقة مرات أن النبي ﷺ كان قارنا في حجة الوداع، فقولها: من عمرتك أي العمرة المضمومة إلى الحج، وفيه: أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعي، ولا بد له في تحلله من الوقوف بعرفات والرمي والحلق والطواف، كما في الحاج المفرد، وقد تأوله من يقول بالافراد تأويلات ضعيفة.

منها: أنها أرادت بالعمرة الحج؛ لأهما يشتركان في كونهما قصداً، وقيل: المراد بها الإحرام، وقيل: إما ظنت أنه معتمر، وقيل: معنى "من عمرتك" أي بعمرتك بأن تفسخ حجتك إلى عمرة كما فعل غيرك، وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق.

** قال في فتح الملهم قوله: حتى حل من حج إلخ: لا تنافي هذه الرواية الرواية السابقة؛ لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى يحجر، فلا حجة فيه لمن تمسك بأنه كان متمتعاً؛ لأن قول حفصة: "ولم تحل من عمرتك". وقوله هو: "حتى أحل من الحج" ظاهر في أنه كان قارناً. (فتح الملهم ٩٨/٦ بيروت)

٢٩٨٦- (٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَحِلَّ؟ قَالَ: "إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ هَذِي".

وقوله ﷺ: لبس رأسي ولبس هذي فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدي، وهما سستان بالاتفاق وقد سبق بيان هذا كله.

• • • • •

[٢٦ - باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران.....]

٢٩٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا، وَقَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَأَهْلَ بِعُمْرَةٍ، وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجِبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ، فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا، وَبَيَّنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ سَبْعًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَرَأَى أَنَّهُ مُخْزِيٌّ عَنْهُ، وَأَهْدَى.

٢٦ - باب بيان حوار التحلل بالإحصار وحوار القران

واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد

قوله: من وافق... يعني من وافق ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن طواف واحد وسعي واحد يكفي لإتمام الحج. وهذا الحديث جواز القران، وحوار إدخال الحج على العمرة قبل الطواف. وهو مذهبا ومذهب جماهير العلماء، وسبق بيان المسألة. وفيه حوار التحلل بالإحصار. وأما قوله: فإنما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به، فهذا قال أشهدكم، ولم يكتف بالنبيه مع أنها كافية في صحة الإحرام.

وقوله: ما ذهب إليه... يعني في حوار التحلل منهما بالإحصار وفيه صحة القياس والعمل به، وأن الصحابة كانوا يستعملونه، فلهذا قاس الحج على العمرة؛ لأن النبي إنما تحلل من الإحصار عام الحديبية من إحرامه بالعمرة وحدها. وفيه: أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعي واحد، هو مذهبا ومذهب الجمهور، وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة وسبقت المسألة.**

وأما قوله: سمعنا... يعني سمعنا من رسول الله ﷺ... فالصواب في معناه أنه أراد: إن صدقت وحصرت تحللت كما تحللت عام الحديبية مع النبي ﷺ. وقال القاضي: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَهْلَ عُمْرَةٍ كَمَا أَهْلَ النَّبِيِّ ﷺ عُمْرَةً فِي الْعَامِ الَّذِي أَحْصَرَ. قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْأُمْرِينَ، قَالَ: وَهُوَ الْأَطْهَرُ، وَلَيْسَ هُوَ بَظَاهِرٍ كَمَا ادَّعَاهُ، بَلِ الصَّحِيحُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ كَلَامِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلِكِ: فَالْجَوَابُ أَنَّ حَدِيثَ عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ صَرِيحٌ فِي تَعَدُّدِ السَّعْيِ. (فتح الملهم ١٣/٦ بيروت)

٢٩٨٨ - (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ:** حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَسَلِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَلَّمَا عَبْدَ اللَّهِ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الزَّيْبِرِ، قَالَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ، فَإِنَّا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، قَالَ: فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، حِينَ حَالَتْ كُفَّارُ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ فَلَبَّى بِالْعُمْرَةِ، ثُمَّ قَالَ: إِنْ خَلَى سَبِيلِي قَضَيْتُ عُمْرَتِي، وَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، ثُمَّ تَلَا: **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** (الأحزاب: ٢١) ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَهْرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، إِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ، فَانْطَلَقَ حَتَّى ابْتَاعَ بِقُدَيْدٍ هَدْيًا، ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ لَمْ يَحِلَّ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ، يَوْمَ النَّحْرِ.

٢٩٨٩ - (٣) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ:** أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ حِينَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبِرِ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

٢٩٩٠ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ -:** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الزَّيْبِرِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِنٌ بَيْنَهُمْ قِتَالٌ، وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ، أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةً، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ، اشْهَدُوا - قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَشْهَدُكُمْ -

أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي، وَأَهْدَى هَدْيًا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ يَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْحَرْ، وَلَمْ يَخْلُقْ، وَلَمْ يُقَصِّرْ، وَلَمْ يَخْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمَ مِنْهُ، حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ فَنَحَرَ وَخَلَقَ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٢٩٩١ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِذِهِ الْقِصَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، حِينَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ، قَالَ: إِذَا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ.

[٢٧ - باب في الإفراد والقران]

٢٩٩٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ - فِي رِوَايَةِ يَحْيَى - قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

٢٩٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا.

قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَحْدَهُ، فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تُعْدَوْنَنَا إِلَّا صَيَّيَانَا! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا".

٢٩٩٤- (٣) وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ، فَرَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرْتُهُ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا صَيَّيَانَا!

[٢٧ - باب في الإفراد والقران]

قوله: عن ابن عمر رضي الله عنهما في هذا مع رسول الله ﷺ بالحج مفرد وفي رواية: عن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفرد هذا موافق للروايات السابقة عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أحرم بالحج مفردًا، وفيه بيان أن الرواية السابقة قريباً عن ابن عمر التي أخبر فيها بالقران متأولة وسبق بيان تأويلها.

التوفيق بين روايتي ابن عمر وأنس قوله: عن أنس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبى بعبادة عمره وحجاً يحتاج به من يقول بالقران، وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفرداً ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارناً، وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع، فحديث ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه ﷺ، وحديث أنس محمول على أواخره وأثنائه، وكأنه لم يسمعه أولاً، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه لتكون رواية أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق، والله أعلم.

[۲۸ - باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده]

٢٩٩٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُصْلِحُ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ، فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنْ كُنْتَ صَادِقًا؟

٢٩٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَبَّانٍ، عَنْ وَبَرَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ

٢٨ - باب استحياب طواف القدوم للحاج والسعي بعده

قوله: 'عن وبرة' هو بفتح الباء.

قوله: كتب الحسن بن عمر وحده عن فضل تيسر في صوف مثل في موف " فضل عمر. قال
 في ابن عباس يقول لا تصف بيب حتى في موف. فضل بن عمر فضل حج رسول الله ﷺ مصاف كتب
 في في موف فضل رسول الله ﷺ في أحد في في ابن عباس في كتب صدوق هذا الذي قاله ابن
 عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج، وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات، وهذا الذي قاله ابن عمر قال العلاء
 كافة سوى ابن عباس.

وكلهم يقولون: إنه سنة ليس بواجب، إلا بعض أصحابنا ومن وافقه، فيقولون: واجب يجبر تركه بالدم، واشتهر
أنه سنة ليس بواجب، ولا دم في تركه، فإن وقف بعرفات قبل طواف القدوم فات، فإن طاف بعد ذلك بنية
طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طاف للإفاضة، فإن كان طاف
لإفاضة وقع الثاني تطوعاً، لا عن القدوم، ولطواف القدوم أسماء: طواف القدوم، والقادم والورود، والوارد
والتحية،* وليس في العمرة طواف قدوم، بل الطواف الذي يفعله فيها يقع ركناً لها حتى لو بوى به طواف القدوم
وقع ركناً ولعت نيته، كما لو كان عليه حجة واجبة فتوى حجة تطوع فإنها تقع واجبة، والله أعلم.

وأما قوله: **إن كنت صادف** فمعناه: إن كنت صادقاً في إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدل عن فعله
وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قلنس الله روحه: "وطواف القدوم بمنزلة تحية المسجد إنما شرع تعظيماً للبيت، ولأن الإبطاء بالطواف في مكانه وزمانه عند تهيؤ أسبابه سوء أدب". (فتح الملهم ١٠٢/٦ بيروت)

ابن عمر رضي الله عنه: أطوف بالبيت وقد أحرمت بالحج؟ فقال: وما يمنعك؟ قال: إني رأيت ابن فلان يكرهه وأنت أحب إلينا منه، رأيته قد فتنه الدنيا، فقال: وأينا - أو أيكم - لم تفتنه الدنيا؟ ثم قال: رأينا رسول الله ﷺ أحرَمَ بالحج، وطاف بالبيت، وسعى بين الصفا والمروة، فسنة الله وسنة رسوله ﷺ أحق أن تتبع، من سنة فلان، إن كنت صادقاً.

٢٩٩٧- (٣) حدثني زهير بن حرب: حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: سألت ابن عمر عن رجل قدم بعمره، فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا، وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة، سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

٢٩٩٨- (٤) حدثنا يحيى بن يحيى وأبو الربيع الزهراني عن حماد بن زيد، ح وحدثنا عبد بن حميد: أخبرنا محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج، جميعاً عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ نحو حديث ابن عيينة.

قوله: سأله قد فتنه الدنيا هكذا في كثير من الأصول: "فتنه الدنيا"، وفي كثير منها أو أكثرها: "أفتنه"، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، وهما لعتاد صحيحتان: "فتن وأفتن" والأولى أصح وأشهر، وهما جاء القرآن، وأكرر الأصمعي "أفتن"، ومعنى قوله: فتنه الدنيا؛ لأنه تولى البصرة والولايات محل الخطر والفتنة، وأما ابن عمر فلم يتول شيئاً، وأما قول ابن عمر: "وأينا لم تفتنه الدنيا" فهذا من رده وتواضعه وإضافه، وفي بعض النسخ: "وأينا أو أيكم"، وفي بعضها: "وأينا" أو قال: "وأيكم" وكله صحيح.

قوله: سألت ابن عمر رضي الله عنه عن رجل قدم بعمره فطاف بالبيت، ولم يطف بين الصفا والمروة، أي أتى امرأته؟ فقال: قدم رسول الله ﷺ فطاف سبعا وصلى خلف المقام ركعتين بين الصفا والمروة سبعا، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة معناه: لا يحل له ذلك؛ لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف وسعى فتجب متابعتة والافتداء به، وهذا الحكم الذي قاله ابن عمر هو مذهب العلماء كافة، وهو أن المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي والخلق، إلا ما حكاه القاضي عياض عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع، وهذا ضعيف مخالف للسنة.

[٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى. من البقاء على الإحرام ...]

٢٩٩٩- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سَلْ لِي عُرْوَةَ بْنَ الزَّيْبَرِ عَنْ رَجُلٍ يُهْلُ بِالْحَجِّ، فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَيْجَلٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَجَلُ، فَقُلْ لَهُ: إِنْ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَجَلُ مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ إِلَّا بِالْحَجِّ، قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ، قَالَ: بَشَسَ مَا قَالَ، فَتَصَدَّانِي الرَّجُلُ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ: فَقُلْ لَهُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَمَا شَأْنُ أَسْمَاءَ وَالزَّيْبَرِ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: فَجِئْتُهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا أَذْرِي، قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلُنِي؟ أَظَنَّهُ عِرَاقِيًّا، قُلْتُ: لَا أَذْرِي، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ، قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ

[٢٩ - باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى. من البقاء على الإحرام وترك التحلل]

قوله: "فصل في ما يلزم من طاف بالبيت وسعى". هكذا هو في جميع النسخ "تصدي" بالنون، والأشهر في اللغة: "تصدي لي".
قوله: "فصل في ما يلزم من طاف بالبيت وسعى". فيه دليل لإثبات الوضوء للطواف؛ لأن النبي ﷺ فعله، ثم قال ﷺ: "لتأخذوا عني مناسككم".

أقول أهل العلم في اشتراط الوضوء وعدمه في الطواف وقد أجمعت الأئمة على أنه يشرع الوضوء للطواف، ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا، فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف. وقال أبو حنيفة: مستحب ليس بشرط، واحتج الجمهور بهذا الحديث، "وجه الدلالة أن هذا الحديث مع حديث: "حذوا عني مناسككم" يقتضيان أن الطواف واجب؛ لأن كل ما فعله هو داخل في المناسك،"

**** قال في فتح الملهم** قوله: "فصل في ما يلزم من طاف بالبيت وسعى". إلخ: قال في المرقاة: أي جدد الوضوء؛ لما تقدم أنه كان يغتسل، أو المراد معناه اللغوي، وعنى كل فلا دلالة فيه على كون الطهارة شرطاً لصحة الطواف، لأن مشروعيتها تجمع عليها. وإما الخلاف في صحة الطواف بدونهما، فعديداً أمراً واجبة، والجمهور على أنها شرط، وأما الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: "الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أناح فيه البطون" فمدفوع؛ لأن الحديث ضعيف، مع أن المشبه بالشيء لا يستدعي المشاركة معه في كل شيء، ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب في الطواف بالإجماع مع عدم جوارهما في الصلاة من غير نزاع. (فتح الملهم ١٠٥/٦ بيروت)

فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ عُمَرُ، مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ
فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ
حَجَّحْتُ مَعَ أَبِي الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَّامِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ،
ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ، ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ
ابْنُ عُمَرَ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمَرَةَ، وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَحَدٌ مِمَّنْ مَضَى مَا
كَانُوا يَبْدُؤُونَ بِشَيْءٍ حِينَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّونَ، وَقَدْ رَأَيْتُ
أُمِّي وَخَالَتِي حِينَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ، ثُمَّ لَا تَحِلَّانِ، وَقَدْ
أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأُخْتُهَا وَالزَّيْبِرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ قَطُّ، فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ
حَلَّوْا، وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ.

- فقد أمرنا بأخذ المناسك. وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: "الطواف بالبيت صلاة
إلا أن الله أباح فيه الكلام" ولكن رفعه ضعيف، والصحيح عند الحفاظ أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل به
الدلالة مع أنه موقوف؛ لأنه قول لصحابي اتشهر، وإذا انتشر قول الصحابي بلا مخالفة كان حجة على الصحيح.
قوله: "ثم لم يكن غيره" وكذا قال فيما بعده: "ولم يكن غيره" هكذا هو في جميع النسخ: "غيره" بالغين
المعجمة والياء، قال القاضي عياض: كذا هو في جميع النسخ قال: وهو تصحيف وصوابه؛ "ثم لم تكن عمرة"
بضم العين المهملة وبالميم، وكان السائل لعروة إما سأل عن فسح الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك.
واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء
بعده، هذا كلام القاضي.

قلت: هذا الذي قاله من أن قول: "غيره" تصحيف ليس كما قال، بل هو صحيح في الرواية، وصحيح في المعنى؛
لأن قوله "غيره" يتناول العمرة وغيرها، ويكون تقدير الكلام: ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف
بالبيت، ثم لم يكن غيره، أي لم يغير الحج ولم يقله ويفسخه إلى غيره لا عمرة ولا قران، والله أعلم.
قوله: "ثم حججت مع أبي الزبير بن عروة" أي مع والده الزبير، فقوله: "الزبير" بدل من أبي.

قوله: "ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدؤون شيئا حين يضعون أقدامهم" من نصوف سبب ثم لا يجوز
فيه: أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئا قبله، ولا يصلي تحية المسجد،
بل أول شيء يصعبه الطواف، وهذا كله متفق عليه عندنا. وقوله: "يضعون أقدامهم" يعني يصلون مكة. وقوله:
"ثم لا يحلون" فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم، كما سبق.

قوله: "وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان عمرة فصفا مسحوا ركن حج فقلوها:-"

٣٠٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتْ: خَرَجْنَا مُحْرِمِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَقُمْ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيَحْلِلْ" فَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ هَدْيٌ فَحَلَلْتُ: وَكَانَ مَعَ الزَّيْبِرِ هَدْيٌ فَلَمْ يَحْلِلْ. قَالَتْ: فَلَبِستُ ثِيَابِي ثُمَّ خَرَجْتُ فَحَلَسْتُ إِلَى الزَّيْبِرِ، فَقَالَ: قَوْمِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَثِيبَ عَلَيْكَ؟

= 'مسحوا' المراد بالماسحين من سوى عائشة، وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع، بل كانت قارة، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر، وهكذا قول أسماء بعد هذا: 'اعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللاً ثم أهللاً بالحج' المراد به أيضاً من سوى عائشة، وهكذا تأوله القاضي عياض، والمراد الإخبار عن حجتهم مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أول الحديث، وكان المذكورون سوى عائشة محرمين بالعمرة، وهي عمرة الفصح التي فسخوا الحج إليها، وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها.

قال القاضي عياض: وقيل: يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التنعيم. قال القاضي: وأما قول من قال: يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع فخطأ؛ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع، هذا كلام القاضي. وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحاق بن إبراهيم وفيها: أن أسماء قالت: 'خرجنا محرمين فقال رسول الله ﷺ من كان معه هدي فليقم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي فليحلل، فمضى يمشي معي هدي فحلت، فمضى مع الزبير هدي فحل' فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيجب استثاؤه مع عائشة، أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع، والله أعلم.

وقولها: **فمضى مسح الركن** هذا متأول عن ظاهره؛ لأن الركن هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أول الطواف، ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين، وتقديره: فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصروا أحلوا، ولا بد من تقدير هذا المحدث، وإنما حدثه للعلم به، وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف، ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده ثم الحلق أو التقصير، وشذ بعض السلف فقال: السعي ليس بواجب ولا حجة لهذا القائل في هذا الحديث؛ لأن ظاهره غير مراد بالإجماع، فيتعين تأويله كما ذكرنا؛ ليكون موافقاً لما في الأحاديث، والله أعلم.

قولها: **عن الزبير فقال: قومي عني فمضى** أحسن أن أثبت عيبك إنما أمرها بالقيام بحافة من عارض قد يندر منه =

٣٠٠١ - (٣) **وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْقَنْبَرِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَتْ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ: اسْتَزِجِي عَنِّي، اسْتَزِجِي عَنِّي، فَقُلْتُ: أَتَخْشَى أَنْ أَتِبَّ عَلَيْكَ؟

٣٠٠٢ - (٤) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا**: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْمَعُ أَسْمَاءَ كُلَّمَا مَرَّتْ بِالْحَجُّونِ تَقُولُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، لَقَدْ تَزَلْنَا مَعَهُ هَهُنَا، وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ خِفَافُ الْحَقَائِبِ، قَلِيلٌ ظَهَرْنَا، قَلِيلَةٌ أَرْوَادُنَا، فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ وَالزَّبِيرُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَلَمَّا مَسَحْنَا الْبَيْتَ أَحْلَلْنَا، ثُمَّ أَهْلَلْنَا مِنَ الْعِشِيِّ بِالْحَجِّ.

قَالَ هَارُونُ فِي رِوَايَتِهِ: أَنَّ مَوْلَى أَسْمَاءَ، وَلَمْ يُسَمَّ: عَبْدَ اللَّهِ.

٣٠٠٣ - (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مُتَعَةِ الْحَجِّ؟ فَرَخَّصَ فِيهَا، وَكَانَ ابْنُ الزَّبِيرِ يَنْهَى عَنْهَا، فَقَالَ: هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزَّبِيرِ تُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِيهَا، فَادْخُلُوا عَلَيْهَا فَاسْأَلُوهَا، قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ عَمِيَاءُ، فَقَالَتْ: قَدْ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا.

٣٠٠٤ - (٦) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا

= كلمس بشهوة أو نحوه، فإن اللمس بشهوة حرام في الإحرام، فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس.

قوله: **سَرَحِي عَنِّي سَرَحِي عَنِّي** هكذا هو في النسخ مرتين، أي تعاودي.

شرح العريب: قوله: **مَرَّ بِحَجْمٍ** هو بفتح الحاء وضم الجيم، وهو من حرم مكة، وهو الحبل المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك، وأنت مصعد عند المحصب.

قوله: **حَدَّثَنَا** جمع حَقِيقَة، وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل والفتب، ومنه احتقب فلان كذا

قوله: **عَنْ مَسْبُوحٍ** هو بقاء مضمومة ثم راء مشددة، قال السمعاني: هو مسبوب إلى بي قرة حي من عبد القيس، قال: وقال ابن ماكولا: هذا ثم قال: وقيل: بل؛ لأنه كان ينزل قنطرة قرة.

مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَبِإِسْنَادِهِ الْمُتَعَةَ، وَلَمْ يَقُلْ: مُتَعَةُ الْحَجِّ، وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَدْرِي مُتَعَةُ الْحَجِّ أَوْ مُتَعَةُ النَّسَاءِ.

٣٠٠٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرَيْشِيُّ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِعُمَرَةَ، وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ، فَلَمْ يَحِلَّ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا مَنْ سَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ، فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِيْمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ فَلَمْ يَحِلَّ.

٣٠٠٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ الْهَدْيُ طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَأَحْلَا.

[٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج]

- ٣٠٠٧ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفَجْرِ فِي الْأَرْضِ، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبْرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَأَنْسَلَخَ صَفَرٌ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ، فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ، مُهْلِينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: "الْحِلُّ كُلُّهُ".
- ٣٠٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ * أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، وَقَالَ، لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ: "مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً".

٣٠ - باب جواز العمرة في أشهر الحج

- قوله: **كتبه رسول الله في شهر الحج من فجر حجة** في الأرض الضمير في "كانوا" يعود إلى الجاهلية.
- قوله: **ويعملون عمره صفر** هكذا هو في النسخ "صفر" من غير ألف بعد الراء، وهو منصوب مصروف بلا خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسواء كتب بالألف أم بحذفها لا بد من قراءته ها مصوباً؛ لأنه مصروف. قال العلماء: المراد الإخبار عن النسيء الذي كانوا يفعلونه، وكانوا يسمون المحرم: صفرًا، ويجعلونه ويسمونه المحرم، أي يؤخرون تحريره إلى ما بعد صفر؛ لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمه تضيق عليهم أمورهم من الغارة وغيرها، فضللهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى: **لَمَّا نَسُوا رِبْدَهُ فِ النَّكْثَةِ** (التوبة: ٣٧) الآية.
- قوله: **يقدمون بدراً** يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنما كانت تدبر بالسير عليها للحج.
- قوله: **وعفا الأثر** أي درس وامحى، والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عفا أثرها؛ لطول مرور الأيام، هذا هو المشهور، وقال الخطابي: المراد أثر الدبر، والله أعلم. وهذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر، ويوقف عليها؛ لأن مرادهم السجع.
- ضبط الأسماء وشرحها** قوله: **عن أبي عباس**؛ هو بتشديد الراء؛ لأنه كان ييري النبل.

* قال في فتح الملهم قوله: **عن أبي عباس**؛ إلخ: بتشديد الراء كان ييري النبل، واسمه زياد. وقيل غير ذلك، وهو غير أبي العالية الرياحي، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس. كذا في الفتح (فتح الملهم ١٠٩/٦ بيروت)

٣٠٠٩ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ؛ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رَوْحٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرٌ: أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ، وَأَمَّا أَبُو شِهَابٍ فِي رِوَايَتِهِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَهْلُ بِالْحَجِّ، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبَطْحَاءِ، خَلَا الْجَهْضَمِيُّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ.

٣٠١٠ - (٤) **وَحَدَّثَنَا** هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَشْرِ، وَهُمْ يُلْبُونَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً.

٣٠١١ - (٥) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى، وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمْرَةٍ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ.

٣٠١٢ - (٦) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ

- قوله: **وَحَدَّثَنَا** هو سليمان بن محمد. ويقال: سليمان بن داود، وأبو محمد المبارك يفتح الراء منسوب إلى المبارك، وهي بليدة بقرب واسط بينها وبين بغداد، وهي على طرف دجلة.
قوله: **وَحَدَّثَنَا** هو ففتح الطاء وصمها وكسرها ثلاث لغات، حكاهن القاضي وغيره، الأصح الأشهر الفتح. ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره، وهو مقصور مون، وهو وادٍ معروف بقرب مكة. قال القاضي: ووقع لبعض الرواة في الحارثي بالمد، وكذا ذكره ثابث. وفي هذا الحديث دليل لمن قال: يستحب للمحرم دخول مكة فمراً لا ليلاً، وهو أصح الوجهين لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والسجعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر. والثاني: دخولها ليلاً ومهراً سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والمواردي وابن الصباغ والبيهقي من أصحابنا، وبه قال طاووس والثوري، وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم قلت: وفي رد المحتار: المستحب دخولها مهراً، كما في الحاشية. والله أعلم.

مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلَّ الْحِلَّ كُلَّهُ، فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٠١٣ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الضَّبْعِيِّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا.

قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَنِمْتُ، فَأَتَانِي آتٌ فِي مَنَامِي فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ، قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! اللَّهُ أَكْبَرُ! سَنَةُ أَبِي الْقَاسِمِ رضي الله عنه.

.....

[٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام]

٣٠١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظَّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، وَسَلَّتِ الدَّمَ، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهَلَ بِالْحَجِّ.

٣٠١٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَمْ يَقُلْ: صَلَّى بِهَا الظَّهْرَ.

[٣١ - باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام]

قوله: صَلَّى بِهَا الظَّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، ثُمَّ دَعَا بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ وَسَلَّتِ الدَّمَ، وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ. سب راحلته، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج.

معنى الإشعار وفلدها وحكسه عند أهل العلم أما "الإشعار" فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليمنى بجراحة أو سكين أو حديدة أو نحوها، ثم يسلك الدم عنها، وأصل الإشعار والشعور: الإعلام والعلامة، وإشعار أهدي، لكوبه علامة له، وهو مستحب ليعلم أنه هدي، فإن ضل رده واحده، وإن اختلط بغيره تمير، ولأن فيه إظهار شعار، وفيه تبيه غير صاحبه على فعل مثل فعله، وأما "صفحة السام" فهي جانبه، والصفحة مؤنثة.

فقوله: "الأيمن" بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للقطعة، ويكون المراد بالصفحة الجانب، فكأنه قال: جانب سنامها الأيمن. ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف.

وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة؛ لأنه مثله، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار.

قال في فتح المهم وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار، وانتصر له الطحاوي في المعاني: فقال: لم يكره أبو حنيفة أصل الإشعار، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن، كسراية الجرح لا سيما مع الطعن بالشفرة. فأراد سد الباب عن العامة؛ لأنهم لا يراعون الحد في ذلك. أما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا.....

قال العلامة ابن عابدين رحمته الله: "جرى (أي صاحب الدر المختار) على ما قاله الطحاوي، والشيخ أبو منصور =

= وأما قوله: "نه متنة" فليس كذلك، بل هذا كالفصد والحجامة والختان والكي والوسم، وأما محل الإشعار فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف: أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمني، وقال مالك: في اليسرى، وهذا الحديث يرد عليه.

أقوال الأئمة في تقليد العم. وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف والخلف إلا مالكا، فإنه لا يقول بتقليدها، قال القاضي عياض: ولعله لم يلعه الحديث الثابت في ذلك. قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد، فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها، واتفقوا على أن العنم لا تشعر لضعفها عن الجرح ولأنه يستتر بالصوف. وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل، وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بعينين، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، فإن قلدها بعير ذلك من جلود أو حيوط مفتولة ونحوها فلا بأس.

وأما قوله: "ثم كب حننه" فهي راحلة غير التي أشعرها: وفيه استحباب الركوب في الحج، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات.

وأما قوله: "فمن سببه على جيد" فمن أحج فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده، وقد سبق بيانه واضحا. وأما إحرامه **بالحج** فهو المختار، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحا، والله أعلم.

= الماتريدي. من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الإشعار، وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الأخبار؟ وإنما كره إشعار أهل رمانه الذي يخاف منه الهلاك، خصوصا في حر الحجاز، فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة. فأما من وقف على الحد، بأن قطع الجلد دون اللحم، فلا بأس بذلك. (فتح الملهم ١١٢/٦ بيروت)

٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشعفت "أو قد...."

٣٠١٦ - (١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَعَّفْتُ أَوْ تَشَعَّبْتُ بِالنَّاسِ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ؟ فَقَالَ: سَنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمْتُمْ.**

٣٠١٧ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ ابْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّغَ بِالنَّاسِ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ، الطَّوَّافُ عُمَرَةُ، فَقَالَ: سَنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَإِنْ رَغِمْتُمْ.**

٣٠١٨ - (٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلٌّ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **لَمَّا مَحْنُهَا إِلَى الْبَيْتِ لَعَنَ قَوْمٌ** (الحج: ٣٣) قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمُعَرَفِ فَقَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمُعَرَفِ وَقَبْلَهُ، وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.**

٣٢ - باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد تشعفت "أو قد تشعبت بالناس"

شرح العرب وفي الرواية الأخرى: **هذه الأمر قد سبغ بالناس** أما اللفظة الأولى فبشين ثم عين معجمتين ثم فاء، والثانية كذلك، لكن بدل الفاء باء موحدة، والثالثة تتقدم الفاء وبعدها شين ثم غين، ومعنى هذه الثالثة: انتشرت وفشت بين الناس، وأما الأولى فمعناها: علقت بالقلوب وشغفوا بها، وأما الثانية فرويت أيضاً بالعين المهملة، ومن ذكر الروایتين فيها المعجمة والمهملة أبو عبيد والقاضي عياض، ومعنى المهمة أنها فرقت مذاهب الناس، وأوقعت الخلاف بينهم، ومعنى المعجمة خلطت عليهم أمرهم.

قوله: **هذه الفتيا** هو في معظم النسخ: "هذا الفتيا" وفي بعضها: "هذه" وهو الأجود، ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء، فوصفه مذكراً، ويقال: فتيا وفتوى.

قوله: **"عن ابن عباس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال: سنة نبيكم ﷺ وإن رغمتم"**.

وفي الرواية الأخرى: **حدثنا ابن جريج: قال: أخبرني حماد بن عيسى عن ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حرج -**

= ولا عبر حاج لا حل، فت عطف من أين يقول ذلك؟ قال من قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ يَخْلُجُ إِلَى الْمَنَاسِكِ﴾ (الحج ٣٣) قلت: فإن ذلك بعد معرف، فقد كان من غسل غيوض هو بعد معرف وقوله كان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع.

بيان تفرد ابن عباس في التحلل بعد طواف القدوم. هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفات ويرمي ويحلق ويطوف طواف الزيارة، فحيث يحصل التحللان، ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمي جمرة العقبة والحلق والطواف، وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة فيها* لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَخْلُجُ إِلَى الْمَنَاسِكِ﴾ معناه: لا تنحر إلا في الحرم، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام؛ لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف، وأما احتجاجه بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا فلا دلالة فيه؛ لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو ملتبس بإحرام الحج، والله أعلم.

قال القاضي: قال المارري: وتناول بعض شيوخنا قول ابن عباس في هذه المسألة على من فاته الحج أنه يتحلل بالطواف والسعي، قال: وهذا تأويل بعيد؛ لأنه قال بعده: وكان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قلت: وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه يجوز أن يكون معنى قول ابن عباس: "من طاف بالبيت فقد حل" أي: فقد حل بعمرة، فهو كناية عن الطواف مع السعي على نسق قول أسماء في الأحاديث الماضية: "فلما مسحوا الركن حلوا" كما تقدم، فيرجع البحث إلى مسألة الفسخ، وجوازه يختلف فيه، وهذا أولى من حمل كلامه ﷺ على ما يخالف العالم كله. (فتح الملهم ١١٤/٦ بيروت)

[٣٣ - باب جواز تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب ...]

٣٠١٩- (١) **وَحَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعَلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذِهِ إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ.

٣٠٢٠- (٢) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ رَأَيْتُهُ يُقَصِّرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ.

٣٣ - باب حوار تقصير المعتمر من شعره وأنه لا يجب حلقه

وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة.

قوله: **وَحَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعَلِمْتَ أَنِّي قَصَرْتُ مِنْ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرْوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذِهِ إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ. وفي الرواية الأخرى: **قَصَرْتُ** من رسول الله ﷺ **بِمَشْقَصٍ** **عِنْدَ الْمَرْوَةِ**. **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ، أَوْ رَأَيْتُهُ يُقَصِّرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ، وَهُوَ عَلَى الْمَرْوَةِ. وهذا الحديث: حوار الافتصار على التقصير، وإن كان الحلق أفضل، وسواء في ذلك الحاح والمعتمر، إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العادتين، وقد سقت الأحاديث في هذا، وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة؛ لأنها موضع تحلل، كما يستحب للحاح أن يكون حلقه أو تقصيره في منى؛ لأنها موضع تحلل، وحيث حلقت أو قصرت من الحرم كله جار، وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة؛ لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارناً، كما سبق إيضاحه.

وثبت أنه **حَلَقَ** حلق منى، و**فَرَّقَ** أبو طلحة **شعره** بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة؛ لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً، إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان، هذا هو الصحيح المشهور،* ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع، ورغم أنه **كَانَ** متمتعاً؛ لأن هذا غلط فاحش، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسلم وغيره "أن النبي ﷺ قيل له: -

** **قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قلت: لم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند، لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم حمية، وكان يكتُم إسلامه، ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح. (فتح الملهم ١١٦/٦ بيروت)

.....

ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت؟ فقال: إني لبدت رأسي وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدي" وفي رواية: "حتى أحل من الحج"، والله أعلم.

شرح العريب قوله: **نسفت** هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف، قال أبو عبيد وغيره: هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض. وقال أبو حنيفة الدينوري: هو كل نصل فيه عترة، وهو الناتئ وسط الحربة. وقال الحليل: هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش، والله أعلم.

.....

[٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقران]

٣٠٢١ - (١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً، إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ، وَرَحْنَا إِلَى مِثْنَى، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

٣٠٢٢- (٢) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَا: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَصْرُخُ بِالْحَجِّ صُرَاخًا.

٣٠٢٣ - (٣) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَتَاهُ أَبُو فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الزَّيْبَرِ اخْتَلَفَا فِي

٣٤ - باب جواز التمتع في الحج والقرآن

قوله: 'أرجح مع رسول الله ﷺ' صحيح صحيح صحيح، فليس فيه مكروه، بل جليل حماد بلا من سابق
 بشي، فليس كذلك، بل هو صحيح صحيح صحيح، فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية، وهو متفق عليه
 بشرط أن يكون رفعاً مقتضداً بحيث لا يؤدي نفسه، والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها؛ لأن صوتها محل فتنة، ورفع
 الرجل مندوب عند العلماء كافة، وقال أهل الظاهر: هو واجب، ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد، وفي
 مسجد مكة ومبني وعرفات، وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي ومالك.
 أصحهما: استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة، والثاني: لا يرفع لئلا يهوش على الناس، بخلاف المساجد الثلاثة؛
 لأنها محل المناسك، وفي هذا الحديث جوار العمرة في أشهر الحج، وهو مجمع عليه، وفيه: حجة للشافعي
 وموافقيه: أن المستحب للمتمتع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة عند إرادته
 التوجه إلى منى، وقد سبقَت المسألة مرات.

قوله: **أَوَّلُ النَّهَارِ** من معناه: أردنا الرواح، وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى متى يوم التروية من أول النهار أو بعد الزوال، والله أعلم.

* قوله: حنيفة في متعين إلى قوله: ثم كان عزمه عليه عزمه هذا على حسب ما رعم جابر رضي الله عنه وإلا فمتعة =

الْمُتَعَتِّينَ، فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلْنَا هُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ، فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا.

- النساء مما يقتضي القرآن حرمة، وثبت أن النبي ﷺ نهي عنها أيضاً، كيف وقد قال تعالى: لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُجَّةَ (المؤمنون: ٦) فما أحل إلا الزوجة والمملوكة، والموطوعة بالمتعة ليست شيئاً منهما بالاتفاق، فلا تحل لهذا النص، وأما متعة الحج فكان نهي عمر عنها اجتهداً منه، بناء على رعيه أن الإمام المأمور به في البصر، وهو قوله تعالى: وَاسْمُوا حَجَّجًا وَاعْمُرُوا بَيْتَ اللَّهِ (البقرة: ١٩٦) لا يحصل فيها لزعمه أن الإمام يقتضي إتيانها في سفرين لا بسفر واحد، وقد علم بالدلائل أن الحق بخلافه، والله تعالى أعلم.

.....

٣٥ - باب أهلال النبي ﷺ وهدية

٣٠٢٤ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ الْأَصْغَرِ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "يَمَ أَهَلَّتْ؟" فَقَالَ: أَهَلَّتْ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "لَوْلَا أَن مَعِيَ الْهَدْيُ، لَأَخَلَّتْ".

٣٠٢٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بِهِزٍ "لَحَلَّتْ".

٣٠٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٌ أَنَّهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بِهِمَا جَمِيعًا "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا، لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا".

٣٠٢٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ "لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا"، وَقَالَ حُمَيْدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ "لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ".

٣٠٢٨ - (٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَيُهْلَنَ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيُثْبِتَنَّهْمَا".

٣٥ - باب أهلال النبي ﷺ وهدية

قوله: "حدثني سليم بن حيّان" هو بفتح السين وكسر اللام.

قوله: رضي الله عنه: أي من أصحابه الذين سمعوا منه حديثاً صحيحاً.

قوله: رضي الله عنه: أي هو بفتح الياء في أوله معناه: يقرن بينهما، وهذا يكون بعد رسول عيسى عليه السلام من السماء في آخر الزمان، وأما "فج الروحاء" فبفتح الفاء وتشديد الجيم. قال الحافظ أبو بكر الحارثي: هو بين مكة والمدينة، =

٣٠٢٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، قَالَ "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ!".

٣٠٣٠ - (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

- قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع.

• • • •

[۳۶ - باب بیان عدد عمر النبی ﷺ و زمانہن]

٣٠٣١ - (١) وَحَسَبًا هَذَا بَنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا الَّتِي * مَعَ حَجَّتِهِ: عُمَرَةٌ مِنَ الْحُدَيْيَةِ، أَوْ زَمَنَ الْحُدَيْيَةِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمَرَةٌ مَعَ حَجَّتِهِ.

٣٦ - باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه

قوله: عمر سبب تتركب من أربع عمر، يعني في ذي القعدة ثلاث مع حجة محمد من خمسة . من خمسة في ذي القعدة وعمر من عام يقضى في ذي القعدة وعمر من حجة . حسب قسم علم حديث في ذي القعدة وعمر مع حجه وفي الرواية الأخرى: حج حجة . حجة . حجة . مع عمر هذه رواية أنس. وفي رواية ابن عمر: أربع عمر إحداها في حب وأنكرت ذلك عائشة وقالت: لم يعتمر النبي قط في رجب.

فالحاصل من رواية أنس وابن عمر اتفاقهما على أربع عمر، وكانت إحداها في ذي القعدة عام الحديبية سنة ست من الهجرة، وصدوا فيها، فتحلوا وحسبت لهم عمرة. والثانية: في ذي القعدة وهي سنة سبع وهي عمرة القضاء. والثالثة: في ذي القعدة سنة ثمان وهي عام الفتح. والرابعة: مع حجه وكان إحرامها في ذي القعدة وأعمالها في ذي الحجة.

وأما قول ابن عمر: إن إحداهن في رحب، فقد أنكرته عائشة، وسكت ابن عمر حين أنكرته، قال العلماء: هذا يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها بالكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين المصير إليه.

وأما القاضي عياض فقال: ذكر أسد أن العمرة الرابعة كانت مع حجته، فيدل على أنه كان قارئاً، قال: وقد رده كثير من الصحابة، قال: وقد قلنا إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مفرداً، وهذا يرد قول أسد وردت عائشة قول ابن عمر، قال: فحصل أن الصحيح ثلاث عمر، قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه، قال: واعتمد مالك في "الموطأ" على أنه ثلاث عمر، هذا آخر كلام القاضي، وهو قول ضعيف بل باطل. والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر، كما صرح به ابن عمر وأنس، وجزما الرواية به فلا يخور رد روايتهما بعير جارم.

وأما قوله: **أَنْ النَّبِيَّ** ^{جاء} **كَانَ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ مَفْرَدًا لَا قَارَنًا**، فليس كما قال، بل الصواب **أَنْ النَّبِيَّ** ^{جاء} **كَانَ مَفْرَدًا فِي أَوَّلِ إِحْرَامِهِ**، ثم أحرم بالعمرة فصار قارنًا، ولا بد من هذا التأويل، والله أعلم.

* قوله: 'إلا أنتي مع حجتك' أي انتهاء وإلا فهي بالنظر إلى الابتداء كانت في دي القعدة أيضاً.

٣٠٣٢ - (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هَدَّابٍ.

٣٠٣٣ - (٣) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ، وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً، حَجَّةَ الْوَدَاعِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمَكَّةَ أُخْرَى.

٣٠٣٤ - (٤) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَنْدِينَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِنَّا لَنَسْمَعُ ضَرْبَهَا بِالسَّوَاكِ تَسْتَنُ، * قَالَ فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ أُمَّتَاهُ، أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، لَعَمْرِي! مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ، وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَهُ.

- **وجه اعتمار النبي ﷺ في ذي القعدة** قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذي القعدة لفضيلة هذا الشهر ولتحالفة الجاهلية في ذلك، فإهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق، فعلمه ﷺ مرات في هذه الأشهر؛ ليكون أبغ في بيان جوازه فيها، وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه، والله أعلم.

وأما قوله: **أَلَيْسَ ﷺ حَجَّ حَجَّةٍ وَاحِدَةً** فمعناه: بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة، وهي حجة الوداع ستة عشر من الهجرة. وقوله: قال أبو إسحاق: وبمكة أخرى، يعني قبل الهجرة، وقد روي في غير مسلم "قبل الهجرة حجتان".

قوله: **عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ مَرَّةً** معناه: أنه غزا تسع عشرة وأنا معه، أو أعلم له تسع عشرة غزوة، وكانت غزواته ﷺ خمساً وعشرين، وقيل: سبعاً وعشرين، وقيل: غير ذلك وهو مشهور في "كتب المغازي" وغيرها.

قوله: **عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَعَمْرِي مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ** هذا دليل على جوار قول الإنسان لعمرى وكرهه مالك؛ لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالحلف بغيره.

قَالَ: وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ.

٣٠٣٥ - (٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ، أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، الْمَسْجِدَ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّحَى فِي الْمَسْجِدِ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ: بِدْعَةٍ، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَيْفَ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَرْبَعِ عُمَرِ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ وَتَرُدَّ عَلَيْهِ، وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ* فِي الْحُجْرَةِ، فَقَالَ عُرْوَةُ: أَلَا تَسْمَعِينَ، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قَالَ يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعِ عُمَرِ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ، فَقَالَتْ: يَرْحِمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ.

- الاحتماء لصلاة الصبح وإظهارها في المسجد بدعة قوله: روى عن عبد الله بن مسعود عن عائشة رضي الله عنها - هذا قد حمله القاضي وغيره على أن مراده أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة لا أن أصل صلاة الصبح بدعة، وقد سبقت المسألة في "كتاب الصلاة" والله أعلم.

* قوله: "وسمعا استنانه عائشة" أي سمعناه حين مرور السواك.

• • • •

[٣٧ - باب فضل العمرة في رمضان]

٣٠٣٦ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُنَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - سَمَّاها ابْنُ عَبَّاسٍ فَتَسَمَّيْتُ اسْمَهَا - "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَحُجِّي مَعَنَا؟" قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَّا نَاضِحَانِ فَحَجَّ أَبُو وَلَدِهَا وَابْنُهَا عَلَى نَاضِحٍ، وَتَرَكَ لَنَا نَاضِحًا نَنْضِجُ عَلَيْهِ، قَالَ: "فَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَاعْتَمِرِي، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ تَعْدِلُ حَجَّةً".

٣٠٣٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمُعَلَّمِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِامْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ سَيَّانٍ: "مَا مَنَعَكَ أَنْ تَكُونِي حَاجَّةً مَعَنَا؟" قَالَتْ: نَاضِحَانِ كَانَا لِأَبِي فَلَانٍ - زَوْجِهَا - حَجَّ هُوَ وَابْنُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَكَانَ الْآخَرُ يَنْسُقِي عَلَيْهِ غَلَامًا، قَالَ: "فَعُمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي * حَجَّةً، أَوْ حَجَّةً مَعِي".

[٣٧ - باب فضل العمرة في رمضان]

قوله: * حَجَّةً، أي بعمران ينسقي بهما. قولها: نسحق به بكسر الصاد. قوله: * حَجَّةً، أي في رمضان على حجة وفي الرواية الأخرى: نسقي حجة أي تقوم مقامها في الثواب، لا أنها تعدلها في كل شيء، فإنه لو كان عليه حجة، فاعتمر في رمضان لا تحرره عن الحجة. قولها: نسحق به، أي فلان زوج حجة هو نسحق به. وكان الآخر ينسقي غلاماً هكذا هو في نسخ بلادنا، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية عبد العافر الفارسي وغيره. قال: وفي رواية ابن مهران: "ينسقي عليه غلامنا". قال القاضي عياض: وأرى هذا كله تغييراً، وصوابه: "نسقي عليه غلاماً"، فتحذف منه: "غلاماً"، وكذا جاء في البخاري على الصواب، وبدل على صحته قوله في الرواية الأولى: "نسحق عليه" وهو بمعنى نسقي عليه، هذا كلام القاضي، والمحتار أن الرواية صحيحة وتكون الريادة التي ذكرها القاضي مخدوفة مقدرة، وهذا كثير في الكلام، والله أعلم.

* قوله: نسقي حجة أي من فاته الحج فله هذه العمرة مقامه لا بالنظر إلى سقوط التكليف عن الزمة بل باعتبار حصول الثواب والأجر.

٣٨ - باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها

٣٨٠٣٨ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ، وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمُعَرَّسِ، وَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ الْعُلْيَا، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى.

٣٨٠٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ: الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبُطْحَاءِ.

٣٨٠٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ، دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا، وَخَرَجَ مِنْ أَسْفَلِهَا.

٣٨ باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى ودخول

بلده من طريق غير التي خرج منها

قوله: من من هذا الطريق إلى مكة من غير أن يخرج من طريق مكة ودخل من طريق مكة من الثنية السفلى.

حكى تذييل الطريق في دخول مكة والخروج منها قيل: إما فعل النبي ﷺ هذه المحالفة في طريقه داخلًا وخارجًا تفاؤلاً بتغير الحال إلى أكمل منه، كما فعل في العيد، وليشهد له الطريقان، وليترك به أهلها، ومذهبنا أنه يستحب دخول مكة من الثنية العليا، والخروج منها من السفلى لهذا الحديث، ولا فرق بين أن تكون هذه الثنية على طريقه كالمذني والشامي، أو لا تكون كاليممي، فيستحب لليممي وغيره أن يستدير ويدخل مكة من الثنية العليا، وقال بعض أصحابنا: إنما فعلها النبي ﷺ لأنها كانت على طريقه، ولا يستحب لمن ليست على طريقه كاليممي، وهذا ضعيف والصواب الأول، وهكذا يستحب له أن يخرج من بلد من بلد من طريق، ويرجع من أخرى لهذا الحديث.

وسط أسماء الأمكة وشرحها وقوله: هو بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة، وهو موضع معروف بقرب المدينة على ستة أميال منها.

قوله: من من هذا الطريق إلى مكة من غير أن يخرج من طريق مكة ودخل من طريق مكة من الثنية السفلى. ويقال لها: البطحاء والأبطح، وهي بحسب الحصب، وهذه الثنية ينحدر منها إلى مقابر مكة.

٣٠٤١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ مِنْ كَدَاءٍ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ.
 قَالَ هِشَامٌ: فَكَانَ أَبِي يَدْخُلُ مِنْهُمَا كِلَيْهِمَا، وَكَانَ أَبِي أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ مِنْ كَدَاءٍ.

قوله: 'في حديث عائشة أن رسول الله ﷺ دخل مكة من كداء' هكذا ضبطاه بفتح الكاف وبالد، وهكذا هو في نسخ بلادنا، وهذا نقله القاضي عياض عن رواية الجمهور، قال: وضطه السمرقندي بفتح الكاف والقصر.

قوله: 'قال هشام عني عن عروة: فكان أبي يدخل منهما كسهما وكان أبي أكثر ما يدخل من كداء' اختلفوا في ضبط "كداء" هذه. قال جمهور العلماء بهذا الصواب: كداء بفتح الكاف وبالد هي الثنية التي بأعلى مكة، و"كدا" بضم الكاف وبالقصر هي التي بأسفل مكة، وكان عروة يدخل من كليهما وأكثر دخوله من كداء بفتح الكاف، فهذا أشهر وقيل: بالضم، ولم يذكر القاضي عياض غيره، وأما "كدي" بضم الكاف وتشديد الياء فهو في طريق الخارج إلى اليمن، وليس من هذين الطريقين في شيء، هذا قول الجمهور، والله أعلم.

• • • •

[٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة...]

٣٠٤٢ - (١) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى أَصْبَحَ، ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ.**

قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعِيدٍ: حَتَّى صَلَّى الصُّبْحَ، قَالَ يَحْيَى: أَوْ قَالَ: حَتَّى أَصْبَحَ.

٣٠٤٣ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى، حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَهُ.**

٣٠٤٤ - (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ.**

[٣٩ - باب استحباب المبيت بذي طوى عند إرادة دخول مكة...]

والاغتسال لدخولها، ودخولها نهاراً

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ عِيَّاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِذِي طَوًى، وَيَبِيتُ بِهِ حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ، حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، وَمُصَلِّي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ، لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ، وَلَكِنْ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ.**

فوائد حديث الباب في هذه الروايات فوائد منها: الاغتسال لدخول مكة، وأنه يكون بذي طوى لمن كانت في طريقه، ويكون بقدر بعدها لمن لم تكن في طريقه، قال أصحابنا: وهذا العسل سنة، فإن عجز عنه تيمم، ومنها: المبيت بذي طوى، وهو مستحب لمن هو على طريقه، وهو موضع معروف بقرب مكة، يقال بفتح الطاء وضمها وكسرهما، والفتح أفصح وأشهر، ويصرف ولا يصرف. ومنها: استحباب دخول مكة نهاراً، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثر من أصحابنا وغيرهم أن دخولها نهاراً أفضل من الليل، وقال بعض أصحابنا وجماعة =

٣٠٤٥ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ** حَدَّثَنِي **أَنَسُ بْنُ يَعْنِي** ابْنُ **عِيَّاضٍ**، عَنْ **مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ**، عَنْ **نَافِعٍ** أَنَّ **عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** **اسْتَقْبَلَ** **فُرُضَتَيِ الْجَبَلِ** **الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ**، **نَحْوَ الْكَعْبَةِ**، **يَجْعَلُ الْمَسْجِدَ**، **الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ**، **يَسَارَ الْمَسْجِدِ** **الَّذِي بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ**، **وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** **أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ السَّودَاءِ**، **يَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا**، **ثُمَّ يُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرُضَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ**، **الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْكَعْبَةِ ﷺ**.

- من السلف: الليل والنهار في ذلك سواء، ولا فصيلة لأحدهما على الآخر، وقد ثبت أن النبي ﷺ دخلها محرماً بعمرة الجعرانة ليلاً، ومن قال بالأول حمله على بيان الجواز، والله أعلم.

شرح العريب قوله: **سبع وسبعين** هو بقاء مصمومة ثم راء ساكنة ثم ضاد معجمة مفتوحة، وهما تشبة فرضة وهي الثانية المرتفعة من الجبل.

قوله: **سبع وسبعين** كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: "عشر" بحذف الهاء. وهما لغتان في الدراع التذكير والتأنيث، وهو الأفصح الأشهر، والله أعلم.

[٤٠ - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة. وفي الطواف الأول في الحج]

٣٠٤٦ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ، حَبَّ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، وَكَانَ يَسْعَى بِيْظُنِّ الْمَسِيلِ إِذَا طَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٠٤٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُوسَى بْنِ

[٤٠ - باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة. وفي الطواف الأول في الحج]

قوله: "السنن" في هذا الباب من طرق متعددة، وهي:

شرح العرب وحكم الرمل ومواضعه قوله: "ح" هو الرمل بفتح الراء والميم، فالرمل والحب بمعنى واحد، وهو إسراع المشي مع تقارب الخطأ، ولا يثبت وثناً، والرمل مستحب في الطوافات الثلاث الأولى من السبع، ولا يسد ذلك إلا في طواف العمرة، وفي طواف واحد في الحج، واحتسبوا في ذلك الطواف وهما قولان شافعي أصحهما: أنه إما يشرع في طواف يعقده سعي، ويتصور ذلك في صواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع؛ لأن شرط طواف الوداع أن يكون قد صاف للإفاضة، فعلى هذا القول إذا طاف ليقدم وفي نيته أنه يسعى بعده استحباب الرمل فيه، وإن لم يكن هذا في بيته لم يرمل فيه، بل يرمل في طواف الإفاضة. والقول الثاني: أنه يرمل في طواف القدوم سواء أراد السعي بعده أم لا، والله أعلم.

قال أصحابنا: فلو أحل بالرمل في الثلاث الأولى من السبع لم يأت به في الأربع الأواخر؛ لأن السنة في الأربع الأخيرة المشي على العادة، فلا يعبره. ولو لم يمكنه رمل لرحمة أشار في هيئة مشيه إلى صفة الرمل، ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة للرحمة وأمكنه إذا تاعد عنها، فالأولى أن يساعد ويرمل؛ لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها، والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لا في نفسها، فكان تقدم ما تعنى نفسها أولى، والله أعلم. واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع من شدة السعي بين الصفا والمروة، ولو ترك الرجل الرمل حيث شرع له، فهو تارك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبنا، واحتج أصحابنا ما نقله فقال بعضهم: عليه دم. وقال بعضهم: لا دم كمنهنا.

قوله: "وكان يسعى بين الصفا والمروة" في هذا الباب من طرق متعددة، وهي: هذا مجمع على استحبابه، وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحباب أن يكون سعيه شديداً في بطن المسيل، وهو قدر معروف، وهو من قبل وصوله إلى الميل الأحمر المعلق بفناء المسجد إلى أن يحاذي الميدين الأخضرين المتقامين بالدين بفناء المسجد ودار العباس، والله أعلم.

عُقْبَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا طَافَ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ، فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَمْشِي أَرْبَعَةً، ثُمَّ يُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٤٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَقْدُمُ مَكَّةَ، إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، أَوَّلَ مَا يَطُوفُ حِينَ يَقْدُمُ، يَحْبُ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ السَّبْعِ.

٣٠٤٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي النَّجُفِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى

قوله: إن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في حج و عمرة أو ما يقدم فيه سعى ثلاثة أطواف بالبيت، ثم يمشي أربعة ثم يصلي سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة أما قوله: من ما يقدم فتصريح بأن الرمل أول ما يشرع في طواف العمرة أو في طواف القدوم في الحج.

وأما قوله: سعى ثلاثة أطواف فمراده يرمل، وسماه سعياً محاراً؛ لكونه يشارك السعي في أصل الإسراع، وإن احتفت صفتيهما. وأما قوله: ثلاثة وأربعة فمجمع عليه، وهو أن الرمل لا يكون إلا في الثلاثة الأولى من السبع. وأما قوله: ثم يصلي سجدتين فالمراد ركعتين. وهما سنة على المشهور من مذهبن. وفي قول: واجبتان، وسماهما سجدتين مجازاً، كما سبق تقريره في كتاب الصلاة.

وأما قوله: ثم يطوف بين الصفا والمروة ففيه: دليل على وجوب الترتيب بين الطواف والسعي، وأنه يشترط تقدم الطواف على السعي، فلو قدم السعي لم يصح السعي، وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، وفيه: خلاف ضعيف لبعض السلف، والله أعلم.

قوله: رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم بركن الأسود أو ما يطوف إلى آخره، فيه: استحباب استلام الحجر الأسود في ابتداء الطواف، وهو سنة من سنن الطواف بلا خلاف، وقد استدله القاضي أبو الطيب من أصحابنا في قوله: أنه يستحب أن يستلم الحجر الأسود، وأن يستلم معه الركن الذي هو فيه فيجمع في استلامه بين الحجر والركن جميعاً، واقتصر جمهور أصحابنا على أنه يستلم الحجر، وأما الاستلام فهو المسح باليد عليه، وهو مأخوذ من "السلام" بكسر السين وهي الحجارة، وقيل: من "السلام" بفتح السين الذي هو التحية.

قوله: "رمل رسول الله ﷺ من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً".

الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا.

- ٣٠٥٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَهُ.
- ٣٠٥١ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ حَتَّى اتَّهَى إِلَيْهِ، ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ.
- ٣٠٥٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ، مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ.

- ٣٠٥٣ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَافٍ،

= **بوجه حديث ابن عباس ناه مسوح** فيه بيان أن الرمل يشرع في جميع المطاف من الحجر إلى الحجر، وأما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل قال: وأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا ثلاثة أشواط ويمشوا ما بين الركنين، فمسنوح بالحديث الأول؛ لأن حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة، وكان في المسلمين ضعف في أبدانهم، وإنما رملوا إظهاراً للقوة واحتجاجاً إلى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين؛ لأن المشركين كانوا جلوساً في الحجر. وكانوا لا يروهم بين هذين الركنين، ويروهم فيما سوى ذلك، فلما حج النبي ﷺ حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر، فوجب الأخذ بهذا المتأخر.

قوله: **حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ** هو بضم السين، و"أحضر" بالخاء والضاد المعجمتين.

قوله في رواية أبي الطاهر بإسناده عن جابر: **رَمَلَ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ** هكذا هو في معظم النسخ المعتمدة وفي نادر منها: "الثلاثة الأطواف"، وفي أندر منه: "ثلاثة أطواف"، فأما ثلاثة أطواف، فلا شك في جوازه وفصاحته، وأما الثلاثة الأطواف بالألف واللام فيهما، ففيه خلاف مشهور بين النحويين منعه البصريون وجوزه الكوفيون، وأما الثلاثة أطواف بتعريف الأول وتكرار الثاني، كما وقع في معظم النسخ، فمعه جمهور النحويين، وهذا الحديث يدل لمن جوزه، وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة منبر النبي ﷺ قال: فعمل هذه الثلاث درجات، وقد رواه مسلم هكذا في كتاب الصلاة، وقد سبق التنبيه عليه.

قوله: **قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ هَذَا الرَّمْلَ بِالثَّلَاثَةِ أَطْوَافٍ وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ أَسَنَ هُوَ؟ فَإِنْ قَوْمُكَ =**

وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَافٍ، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: فَقَالَ: صَدَقُوا، وَكَذَّبُوا، قَالَ: قُلْتُ: مَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِيمٌ مَكَّةَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّ مُحَمَّدًا وَأَصْحَابَهُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ مِنَ الْهَزْلِ، وَكَانُوا يَحْسُدُونَهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثًا، وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الطَّوَافِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ رَاكِبًا، أَسَنَّةٌ هُوَ؟ فَإِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا قَوْلُكَ: صَدَقُوا وَكَذَّبُوا؟ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ، يَقُولُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ، هَذَا

سنة مقصودة مؤكدة؛ لأن النبي ﷺ لم يجعله سنة مطبوعة دائماً على تكرار السير، وإنما أمر به تلك السنة لإظهار القوة عند الكفار وقد زال ذلك المعنى، هذا معنى كلام ابن عباس.

نقود ابن عباس في حكم الرمل وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهبه، وحالفه جميع العلماء من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم، فقالوا: هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع، فإن تركه فقد ترك سنة، وفاته فضيلة، ويصح طوافه ولا دم عليه. وقال عبد الله بن الزبير: يسن في الطوافات السبع. وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماحشون المالكي: إذا ترك الرمل لرمه دم، وكان مالك يقول به ثم رجع عنه. دليل الجمهور أن النبي ﷺ رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الأول ومشى في الأربع، ثم قال ﷺ بعد ذلك: "لتأخذوا مناسككم عني"، والله أعلم.

قوله "فإن أحسن من صواب" فصح ما رواه الشيخان في مسندهما عن حماد بن عمار أنه سئل عن صواب
الركوب إلى آخره، يعني صدقوا في أنه طاف راكباً، وكذبوا في أن الركوب أفضل بل المشي أفضل،** وإنما
ركب النبي ﷺ للعذر الذي ذكره، وهذا الذي قاله ابن عباس يجمع عليه، أجمعوا على أن الركوب في السعي بين
الصفا والمروة جائز، وأن المشي أفضل منه إلا لعذر، والله أعلم.

قوله: "لا تسبقوه" - "سب" - "سبق" هكذا هو في معظم النسخ "الزل" بضم الهاء وإسكان الراء، =

قوله: **فصل حاد**، يريد أن قولهم: سنة يتضمن شيئين أحدهما أن النبي **ﷺ** فعله، وهم في ذلك صادقون، والثاني أنه فعله تشريعاً للناس وقصداً لاقتدائهم به فيه، وهم في ذلك كاذبون، وذلك؛ لأنه ما فعله إلا ضرورة ودفعاً لطعن المشركين، وما هذا سبيله لا يكون سنة، والله تعالى أعلم.

* قال في فتح الملهم: قال الأبي: "وقوله: "كذبوا" تشديد في الإنكار، وإلا كان يكفي أن يقول أعطوهم". (فتح الملهم ١٣٠/٦ بيروت)

مُحَمَّدٌ، حَتَّى خَرَجَ الْعَوَاتِقُ مِنَ الْبُيُوتِ قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُضْرَبُ النَّاسُ تَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَّا كَثُرَ عَلَيْهِ رَكِبَ، وَالْمَشْيُ وَالسَّغْيُ أَفْضَلُ.

٣٠٥٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا الْحَرِيرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ قَوْمًا حُسَدَاءَ، وَلَمْ يَقُلْ: يَحْسُدُونَهُ.

٣٠٥٥ - (١٠) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ * قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَلَ بِالْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَهِيَ سَنَةٌ، قَالَ: صَدَقُوا وَكَذَبُوا.

٣٠٥٦ - (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْأَبْحَرِ، عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَرَأَيْتَ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَصِفْهُ لِي، قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ عَلَى نَاقَةٍ، وَقَدْ كَثُرَ النَّاسُ عَلَيْهِ قَالَ:

- وهكذا حكاه القاضي في "المشارك" وصاحب "المطالع" عن رواية بعضهم. قالوا: وهو وهم. والصواب 'الهزال' بضم هاء وريادة الألف، قلت: وللأول وجه، وهو أن يكون بفتح هاء؛ لأن الهزل بالفتح مصدر هزلته هزلاً كضربته ضرباً، وتقديره: لا يستطيعون يطوفون؛ لأن الله تعالى هزلهم، والله أعلم.

شرح العريب. قوله: **أَحْيَ حَرَجَ حَرَجٍ** من سبب هو جمع عاتق، وهي الكمر الباعة أو المقارة للبلوغ، وقيل: التي تتروح، سميت بذلك؛ لأنها عتقت من استخدام أبويها وابتدأها في الخروج والتصرف التي تمنعه الطفلة الصغيرة، وقد سبق بيان هذا في صلاة العيد.

**** قال في فتح الملهم** قوله: **عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** قلت: لا بأس أن يخبرنا أبو الطفيل هو عامر بن واثلة الليثي وقد عام أحد. قال مسلم: مات أبو الطفيل سنة مائة، وهو آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ. وقال خيفة: مات بعد سنة مائة، ويقال: مات سنة سبع، وقال وهب بن جرير بن حارم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومئة، فرأيت جنازة، فسألت عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل.

قلت: وقال ابن الرقي: مات سنة ١٠٣ هـ، وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا كثير بن أعين، سمعت أبا الطفيل بمكة سنة سبع ومائة، يقول: ضحك رسول الله ﷺ فذكر قصة. وقال ابن السكن: روي عنه رؤيته لرسول الله ﷺ من وجوه ثابتة، ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه من رسول الله ﷺ.

فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ.

٣٠٥٧- (١٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ، وَقَدْ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ، قَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ عَلَيْكُمْ غَدًا قَوْمٌ قَدْ وَهَنَتْهُمْ الْحُمَى، وَلَقُوا مِنْهَا شِدَّةً، فَجَلَسُوا مِمَّا بَلَى الْحِجَرَ، وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا مَا بَيْنَ الرَّكْنَيْنِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ جَلَدَهُمْ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ الْحُمَى قَدْ وَهَنَتْهُمْ، هَؤُلَاءِ أَجْلَدُ مِنْ كَذَا وَكَذَا.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا، إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ. ٣٠٥٨- (١٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَمَلَ بِالْبَيْتِ، لِيُرِيَ الْمُشْرِكِينَ قُوَّتَهُ.

قوله: إِنْهُمْ كَانُوا لَا يُدْعُونَ عَنْهُ وَلَا يُكْهَرُونَ، أما "يدعون" فضم الباء وفتح الدال وضم العين المشددة، أي يدفعون، ومعه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُدْعَوْنَ إِلَى دَعْوَاهُمْ دَعْوَاهُ﴾ (الطور: ١٣) وقوله تعالى: ﴿وَدُعُّ الْقُرُونِ﴾ (الماعون: ٢). وأما قوله: يكرهون، ففي بعض الأصول من صحيح مسلم "يكرهون" كما ذكرناه من الإكراه، وفي بعضها: "يكرهون" بتقديم الهاء من الكهر، وهو الانتهاز قال القاضي: هذا أصوب، وقال: وهو رواية الفارسي، والأول رواية ابن ماهان والعذري.

قوله: "وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ" هو تحفيف الهاء أي أضعفتهم، قال الفراء وغيره: يقال: "وهنت الحمى" وغيرها وأوهنت لعتان، وأما "يثرِبَ" فهو الاسم الذي كان للمدينة في الجاهلية، وسميت في الإسلام المدينة فطية فطاة، قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٢٠) ﴿وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ﴾ (التوبة: ١٠١) ﴿يَقُولُونَ لَنْ يَرَجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ (المافقون: ٨) وسيأتي بسط ذلك في آخر كتاب الحج، حيث ذكر مسلم أحاديث المدينة، وتسميتها إن شاء الله تعالى.

قوله: "وَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ" هذا تصريح بخوار تسمية الرمل شوطاً، وقد نقل أصحابنا أن مجاهدًا والشافعي كرها تسميته شوطاً أو دوراً، بل يسمى طوفة، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا كراهة في تسميته شوطاً، فالصحيح أنه لا كراهة فيه.

قوله: "وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ" بكسر الهمزة وبالياء الموحدة والمد، أي الرفق بهم.

[٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين]

٣٠٥٩ - (١) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مِنَ النَّبَيْتِ، إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ.

٣٠٦٠ - (٢) . وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنْ أَرْكَانِ النَّبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ وَالَّذِي يَلِيهِ، مِنْ نَحْوِ دُورِ الْجُمَحِيِّينَ.

٣٠٦١ - (٣) . وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْتَلِمُ إِلَّا الْحَجَرَ وَالرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ.

[٤١ - باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف، دون الركنين الآخرين]

قوله: "عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لم أرى رسول الله ﷺ يمسح من النبئت، إلا الركنين اليمانيين." وفي الرواية الأخرى: قوله: "عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لم يكن رسول الله ﷺ يستلم من أركان النبئت إلا الركن الأسود والذي يليه، من نحو دور الجمحيين." هذه الروايات متفقة، فالركنان اليمانيان هما الركن الأسود والركن اليماني. وإنما قيل هما: اليمانيان لتعليب، كما قيل: في "الأب" و"الأم" الأبوان، وفي الشمس والقمر: القمران، وفي أبي بكر وعمر: العمران، وفي الماء والتمر: الأسودان، وبظائره مشهورة، و"اليمانيان" بتحفيف الياء هذه اللغة المصيحة المشهورة، وحكى سيويه والحوهري وغيرهما فيها لغة أخرى بالتشديد، فمس خفف قال: هذه نسبة إلى اليمن، فالألف عوض من إحدى ياءي السبب، فتقى الياء الأخرى مخففة، ولو شددناها لكان جمعاً بين العوص والمعوص، وذلك ممتنع، ومن شدد قال: الألف في اليماني رائدة، وأصله اليمني، فتبقى الياء مشددة، وتكون الألف زائدة، كما زيدت النون في صنعاني ورقباني ونظائر ذلك، والله أعلم.

وأما قوله: "مسح فمراده يستلم، وسبق بيان الاستلام، وأعلم أن للبيت أربعة أركان: الركن الأسود، والركن اليماني، ويقال لهما: اليمانيان كما سبق، وأما الركنان الآخران فيقال لهما: الشاميان. فالركن الأسود فيه فضيلتان. إحداهما: كونه على قواعد إبراهيم ﷺ، والثانية: كونه فيه الحجر الأسود، وأما اليماني ففيه فضيلة واحدة، وهي كونه على قواعد إبراهيم، وأما الركنان الآخران فليس فيهما شيء من هاتين الفضيلتين، فهذا خص الحجر الأسود بشيئين: الاستلام والتفصيل للفضيلتين، وأما اليماني فيستلمه ولا يقله؛ لأن فيه فضيلة واحدة، وأما الركنان الآخران فلا يقبلان ولا يستلمان، والله أعلم.

٣٠٦٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُبيدِ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَا تَرَكْتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ، الْيَمَانِيِّ وَالْحَجَرِ، مَذَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا، فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ.**

٣٠٦٣ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي خَالِدٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ - عَنْ عُبيدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَبَلَ يَدَهُ، وَقَالَ: مَا تَرَكْتُهُ مِثْلَ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ.**

٣٠٦٤ - (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ قَتَادَةَ ابْنَ دِعَامَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا الطَّفِيلِ الْبَكْرِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.**

= وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين، واتفق الحماهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين واستحبه بعض السلف، ومن كان يقول باستلامهما: الحسن والحسين أما علي وابن الزبير وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وأبو الشعثاء جابر بن زيد ، قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والمفتاء على أنهما لا يستلman قال: وإنما كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف وأجمعوا على أنهما لا يستلman، والله أعلم.

قوله: **ابن عمر يستلم الحجر الأسود** لا يحتج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

قوله: **ابن عمر يستلم الحجر الأسود** لا يحتج به الجمهور في أنه يقتصر بالاستلام في الحجر الأسود عليه دون الركن الذي هو فيه، وقد سبق قريباً فيه خلاف القاضي أبي الطيب.

أقوال أهل العلم في استحباب تقبيل الحجر الأسود فيه: استحباب تقبيل اليد بعد استلام الحجر الأسود إذا عجز عن تقبيل الحجر، وهذا الحديث محمول على من عجز عن تقبيل الحجر وإلا فالقادر يقل الحجر، ولا يقتصر في اليد على الاستلام بها، وهذا الذي ذكرناه من استحباب تقبيل اليد بعد الاستلام للعاجز هو مذهبه ومذهب الجمهور، وقال القاسم بن محمد التابعي المشهور: لا يستحب التقبيل، وبه قال مالك في أحد أقواله، والله أعلم.

[٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

٣٠٦٥ - (١) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَعَمْرُو، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ قَالَ: قَبَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَجَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ.

زَادَ هَارُونُ فِي رَوَاتِهِ: قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ عَنْ أَبِيهِ أَسْلَمَ. ٣٠٦٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَبَلَ الْحَجَرَ، وَقَالَ: إِنِّي لَأَقْبَلُكَ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَبِّلُكَ.

٣٠٦٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَالْمُقَدَّمِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَثِقِيَّةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسَ

[٤٢ - باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف]

قوله: "قبل عمر بن الخطاب الحجر ثم قال: أَمْ وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ حَجَرٌ" لا يأتى أن رسول الله ﷺ فعل ذلك. فاستدل في الرواية الأخرى: "وإنى لأعلم أنك حجر" لا بأس ولا منع.

فوائد الحديث أقوال العلماء في وضع الجهة على الحجر بعد التقبيل هذا الحديث فيه فوائد منها: استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف بعد استلامه، وكذا يستحب السجود على الحجر أيضاً بأن يضع جهته عليه، فيستحب أن يستلمه ثم يقبله ثم يضع جهته عليه، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وحكاية ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابن عباس وداود والشافعي وأحمد، قال: "وهو أقرب"، قال: "وقد رويما فيه عن النبي ﷺ"، وانهمد مالك عن العلماء فقال: السجود عليه بدعة، واعترف القاضي عياض المالكي بشذوذ مالك في هذه المسألة عن العلماء. **أقوال الأئمة في استلام الركب اليماني وتقبيل اليد بعده** وأما الركب اليماني فيستلمه ولا يقبله، بل يقبل اليد بعد استلامه هذا مذهبنا، وبه قال حازم بن عبد الله وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة، وقال أبو حنيفة: لا يستلمه، وقال مالك وأحمد: يستلمه ولا يقبل اليد بعده، وعن مالك رواية أنه يقبله، وعن أحمد رواية أنه يقبله، والله أعلم.

مسب قول عمر "لقد علمت" وأما قول عمر ﷺ: "لقد علمت أنك حجر" لا بأس ولا منع. فأراد به بيان الخشوع على الإقتداء برسول الله ﷺ في تقبيله، وأنه عسى أنه لو لا الاقتداء به لما فعله، =

قَالَ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ يَعْنِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يُقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأُقْبِلُكَ، وَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَأَنَّكَ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُقَدِّمِيِّ وَأَبِي كَامِلٍ: رَأَيْتُ الْأَصْلَعَ.

٤٠٦٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ: يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ رِبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يُقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَقُولُ: إِنِّي لَأُقْبِلُكَ، وَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُكَ لَمْ أَقْبِلُكَ.

٣٠٦٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَةَ. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا. ٣٠٧٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ قَالَ: وَلَكِنِّي رَأَيْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ بِكَ حَفِيًّا، وَلَمْ يَقُلْ: وَالتَّرَمَةَ.

= وإنما قال: 'وإنك لا تضر ولا تنفع' لئلا يعتر بعض قريبي العهد بالإسلام الدين كانوا ألفوا عبادة الأبحار وتعظيمها ورجاء نفعها، وخوف الضرر بالتقصير في تعظيمها، وكان العهد قرياً بذلك، فبحاف عمر ﷺ أن يراه بعضهم يقبله، ويعتني به، فيشبهه عليه، فيبين أنه لا يضر ولا ينفع بذاته، وإن كان امثال ما شرع فيه ينفع بالجزاء والثواب، فمعناه: أنه لا قدرة له على نفع ولا ضرر، وأنه حجر مخلوق كفاقي المخلوقات التي لا تضر ولا تنفع، وأشاع عمر هذا في الموسم ليشتهر عنه في البدان ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفو الأوطان، والله أعلم. قوله: 'رأيت الأصبع' وفي رواية: 'الأصبع' يعني عمر ﷺ. فيه: أنه لا بأس بذكر الإنسان بقبه ووصفه الذي لا يكرهه، وإن كان قد يكره غيره مثله.

قوله: 'رأيت عمر ﷺ من الحجر وجرمه وفاء'. رأيت رسول الله ﷺ من حباً يعني معنياً وجمعه: أحفياء. قوله: 'وترمه' فيه إشارة إلى ما قدمنا من استحباب السجود عليه، والله أعلم.

[٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب]

٣٠٧١ - (١) . **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ.**

٣٠٧٢ - (٢) . **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْبَيْتِ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِمُحَجَّنِهِ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ النَّاسُ، وَلِيُشْرِفَ، وَلِيَسْأَلُوهُ، فَإِنَّ النَّاسَ غَشُّوهُ.**

٣٠٧٣ - (٣) . **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ بَكْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَافَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ،**

٤٣ - باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام الحجر بمحجن ونحوه للراكب

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَعِيرٍ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمُحَجَّنٍ".

شرح العريب "المحجن" بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الجيم، وهو عصا معققة، يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشي. وفي هذا الحديث: جواز الطواف راكباً، واستحباب استلام الحجر، وأنه إذا عجز عن استلامه بيده استلمه بعوده، وفيه جواز قول: حجة الوداع، وقد قدما أن بعض العلماء كره أن يقال: حجة الوداع، وهو غلط، والصواب جواز قول: حجة الوداع، والله أعلم.

الجواب عن استدلال مالك وأحمد على طهارة بول ما سئل عنه واستدل به أصحاب مالك وأحمد على صهارة بول ما يؤكل لحمه وروثه؛ لأنه لا يؤمن ذلك من البعير، فلو كان نجساً لما عرض المسجد له، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحرش نخاسة ذلك، وهذا الحديث لا دلالة فيه؛ لأنه ليس من ضرورته أن يبول أو يروث في حال الطواف، وإنما هو محتمل، وعلى تقدير حصوله ينطفئ المسجد منه، كما أنه **أقر إدخال الصبيان** الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم، بل قد وجد ذلك ولأنه لو كان ذلك محققاً لره المسجد منه، سواء كان نجساً أو طاهراً؛ لأنه مستقدر.

قوله في طوافه **راكباً**: **هذا بيان لعله ركوبه**، وقيل أيضاً: **ليبان** الجوار، وجاء في سنن أبي داود أنه كان **في طوافه هذا مريضاً**، وإلى هذا المعنى أشار البخاري وترجم عليه "باب المريض يطوف راكباً" فيحتمل أنه **طاف راكباً لهذا كله**.

[٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به]

٣٠٧٧- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ غَائِثَةَ قَالَ قُلْتُ لَهَا: إِنِّي لِأَطْنَّ رَجُلًا، لَوْ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، مَا ضَرَّهُ، قَالَتْ: لَمْ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿إِنْ نَصَّافَا وَتَمَرَوْا مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٥٨) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، فَقَالَتْ: مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطْفُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا

[٤٤ - باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به]

مذاهب الاسماء في حكم السعي بين الصفا والمروة مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم: أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج، لا يصح إلا به، ولا يغير بدم ولا غيره، ومن قال بهذا مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال بعض السلف: هو تصوع، وقال أبو حنيفة: هو واجب، فإن تركه عصى وجيره بالدم وضح حجه، دليل الجمهور: أن السعي سعى وفان: "حدوا عني ماسككم" والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ونحو تأخيرها إلى ما بعد طواف الإفاضة. قوله: "حدوا عني ماسككم" دليل الجمهور: أن السعي سعى وفان: "حدوا عني ماسككم" والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ونحو تأخيرها إلى ما بعد طواف الإفاضة. قوله: "حدوا عني ماسككم" دليل الجمهور: أن السعي سعى وفان: "حدوا عني ماسككم" والمشروع سعي واحد، والأفضل أن يكون بعد طواف القدوم، ونحو تأخيرها إلى ما بعد طواف الإفاضة.

"قال في فتح الملهم واحتلف أهل العلم في هذا، فالجمهور قالوا: هو ركن لا يتم الحج بدونه، وعن أبي حنيفة: واجب يعبر بالدم، وبه قال الثوري في الناسي، لا في العائد. وبه قال عطاء، وعنه: أنه سنة لا يجب تركه شيء، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر. واحتلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي، كما هو عندهم في الطواف بالبيت...

وما احتاره الحنفية من وجوبه وإحارته بالدم - وهو رواية عن أحمد - قال ابن قدامة: وهو أقرب إلى الحق. قال الشيخ ابن الممام: "إنا قد قمنا بحجبه (أي موجب حديث حنيفة ست أي نحواه المتقدم ذكره) إذ مثله لا يزيد على إعادة الوجوب، وقد قمنا به. أما الركن فلإنما يشت عندنا بدليل مقطوع به، فأثبتناه بهذا الحديث إثبات بغير دليل، فحقيقة الخلاف في أن مفاد هذا الدليل ماذا؟ والحق فيه ما قلنا؛ لأن نفس الشيء ليس إلا ركنه وحده، أو مع شيء آخر، فإذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعاً لزم في ثبوت أركانه القطع؛ لأن ثبوتها هو ثبوتها، فإذا فرض القطع به كان ذلك للقطع به، وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة العائنة في الصلاة..." (فتح الملهم ١٤٠/٦ - ١٤١ بيروت)

تَقُولُ* لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، وَهَلْ تَذَرِي فِيْمَا كَانَ ذَلِكَ؟ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ أَنْ الْأَنْصَارَ كَانُوا يُهْلُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لِصَنَمَيْنِ عَلَى شَطِّ الْبَحْرِ، يُقَالُ لَهُمَا إِسَافٌ وَنَائِلَةٌ، ثُمَّ يَجِئُونَ فَيَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلِقُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، لِلَّذِي كَانُوا يَصْنَعُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾. إِلَى آخِرِهَا، قَالَتْ: فَطَافُوا.

= ولا عني وجوبه، فأحترته عائشة . أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه، وببيت السب في روثها، والحكمة في نظمها، وأما برئت في الأنصار حين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة في الإسلام، وأما لو كانت كما يقول عروة لكأن فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وقد يكون الفعل واجباً، ويعتقد إنسان أنه يمنع إيقاعه على صفة محصورة، وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس، فسأل عن ذلك فيقال في جوابه: لا جناح عليك إن صليت في هذا الوقت، فيكون جواباً صحيحاً، ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر.

قولها: وهل يدعي فيها... أن الآية ليست فيها دلالة للوجوب ولا لعدمه، وببيت السب في روثها، والحكمة في نظمها، وأما برئت في الأنصار حين تخرجوا من السعي بين الصفا والمروة في الإسلام، وأما لو كانت كما يقول عروة لكأن فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وقد يكون الفعل واجباً، ويعتقد إنسان أنه يمنع إيقاعه على صفة محصورة، وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس، فسأل عن ذلك فيقال في جوابه: لا جناح عليك إن صليت في هذا الوقت، فيكون جواباً صحيحاً، ولا يقتضي نفي وجوب صلاة الظهر.

كلام القاصي حول هذه الرواية وشرح كلمة "إساف ونائلة" قال القاصي عياض: هكذا وقع في هذه الرواية، قال: وهو غلط، والصواب ما جاء في الروايات الأخرى في الباب "يهلون ساة". وفي الرواية الأخرى... قديداً، وكذا جاء مفسراً في هذا الحديث في "الموطأ" وكانت الأرد وغسان قل له بالحج.

"قوله: ... كان كما... أي لو كان المقصود والمراد بالنص ما تقول وترغم من عدم الوجوب لكان 'فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما' تريد أن الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب تعيماً، هو رفع الإثم عن الترك، وأما رفع الإثم فقد يستعمل في المدبب أو الواجب أيضاً، بناء على أن المحاطب يتوهم فيه الإثم فيخاطب على وفق زعمه بنفي الإثم، وإن كان واجباً وفيما نحن فيه كذلك، فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب تعيماً لكان الكلام اللائق بهذه الدلالة هو أن يقال: فلا جناح عليه أن يطوف، قال الأبي: احتج عروة لعدم الوجوب بالآية؛ لأنها دلت على رفع الحرج عن الفعل، ورأى أن رفع الحرج عنه يحمل على عدم الوجوب فعارضته عائشة بأن رفع الحرج أعم من الوجوب والمدبب والإباحة والكراهة، والأعم لا يدل على الأحص على التعيين، وإنما يتم الاستدلال بالآية لو كان التلاوة أن لا يطوف بهما؛ لأنه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحرج عن الترك وخاصة عدم الوجوب.

٣٠٧٨ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا أَرَى عَلَيَّ جُنَاحًا أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، قَالَتْ: لِمَ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿لَا تَصِفْ وَأَنْتَ مُرَوِّدٌ مِنْ سَعَابِرِ آتِهِ﴾ الْآيَةَ. فَقَالَتْ: لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا، إِنَّمَا أَنْزَلَ هَذَا فِي أَنْاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَانُوا إِذَا أَهْلُوا، أَهَلُّوا لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَا يَجِلُّ لَهُمْ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا قَدِمُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَجِّ، ذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ، فَلَعَمْرِي مَا آتَمَ اللَّهُ حَجَّ مَنْ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ.

٣٠٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - قَالَ: سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ، لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، شَيْئًا، وَمَا أَبَالِي أَنْ لَا أَطُوفَ بَيْنَهُمَا، قَالَتْ: بِئْسَ مَا قُلْتَ، يَا ابْنَ أُخْتِي! طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ، فَكَانَتْ سُنَّةً، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَهْلِ لِمَنَاةَ الطَّاعِيَةِ، الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ، لَا يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَصِفْ وَأَنْتَ مُرَوِّدٌ مِنْ سَعَابِرِ آتِهِ﴾ فَمَنْ حَجَّ آتَمَ أَوْ عَمَرَ فَلَا خُدُوحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا. وَلَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ، لَكَانَتْ: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا. قَالَ الزَّهْرِيُّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

- وقال ابن الكلبي: "مناة" صخرة لهديل بـ "قديد"، وأما "إساف وبائلة" فلم يكونا قط في ناحية البحر، وإنما كانا فيما يقال رجالاً وامرأة، فالرجل اسمه إساف بن بقاء، ويقال: ابن عمرو. والمرأة اسمها بائلة بنت دث. ويقال: بنت سهل، قيل: كانا من حرمهم فربما داخل الكعبة، فمسحهما الله حجرتين، فصا عبد الكعبة. وقيل: عنى الصفا والمروة ليعتبر الناس بهما ويتعظوا، ثم حولهما قصي بن كلاب، فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر بزمزم، وقيل: جعلهما بزمزم، وغر عندهما وأمر بعبادتهما، فلما فتح النبي ﷺ مكة كسرها، هذا آخر كلام القاضي عياض.

قوله في حديث عمرو الناقد واس أبي عمر: **سَمِعْتُ** **الزَّهْرِيَّ** **يُحَدِّثُ** **عَنْ** **عُرْوَةَ** **بْنِ** **الزُّبَيْرِ** **قَالَ:** **قُلْتُ** **لِعَائِشَةَ** **زَوْجَ** **النَّبِيِّ** **ﷺ:** **مَا** **أَرَى** **عَلَى** **أَحَدٍ،** **لَمْ** **يَطُوفْ** **بَيْنَ** **الصَّفا** **وَالْمَرْوَةِ،** **شَيْئًا،** **وَمَا** **أَبَالِي** **أَنْ** **لَا** **أَطُوفَ** **بَيْنَهُمَا،** **قَالَتْ:** **بِئْسَ** **مَا** **قُلْتَ،** **يَا** **ابْنَ** **أُخْتِي!** **طَافَ** **رَسُولُ** **اللَّهِ** **ﷺ،** **وَطَافَ** **الْمُسْلِمُونَ،** **فَكَانَتْ** **سُنَّةً،** **وَإِنَّمَا** **كَانَ** **مِنْ** **أَهْلِ** **لِمَنَاةَ** **الطَّاعِيَةِ،** **الَّتِي** **بِالْمُشَلَّلِ،** **لَا** **يَطُوفُونَ** **بَيْنَ** **الصَّفا** **وَالْمَرْوَةِ،** **فَلَمَّا** **كَانَ** **الْإِسْلَامُ** **سَأَلْنَا** **النَّبِيَّ** **ﷺ** **عَنْ** **ذَلِكَ؟** **فَأَنْزَلَ** **اللَّهُ** **عَزَّ** **وَجَلَّ:** **﴿لَا** **تَصِفْ** **وَأَنْتَ** **مُرَوِّدٌ** **مِنْ** **سَعَابِرِ** **آتِهِ﴾** **فَمَنْ** **حَجَّ** **آتَمَ** **أَوْ** **عَمَرَ** **فَلَا** **خُدُوحَ** **عَلَيْهِ** **أَنْ** **يَطُوفَ** **بِهِمَا.** **وَلَوْ** **كَانَتْ** **كََمَا** **تَقُولُ،** **لَكَانَتْ:** **فَلَا** **جُنَاحَ** **عَلَيْهِ** **أَنْ** **لَا** **يَطُوفَ** **بِهِمَا.** **قَالَ** **الزَّهْرِيُّ:** **فَذَكَرْتُ** **ذَلِكَ** **لِأَبِي** **بَكْرٍ** **بْنِ** **عَبْدِ** **الرَّحْمَنِ**

ابْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَأَعَجَبَهُ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ. وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا كَانَ مَنْ لَا يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ مِنَ الْعَرَبِ، يَقُولُونَ: إِنَّ طَوَافَنَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَجَرَيْنِ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَقَالَ آخَرُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ: إِنَّمَا أَمَرْنَا بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ نُؤْمَرْ بِهِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ﴾

قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَأَرَاهَا قَدْ نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ.

٣٠٨ - (٤) وَحَسَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ: فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ﴾ فَمِنْ حَجِّ الْبَيْتِ أَوْ عَمَرِ فَلَا خِصَاصَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُوفَ بِهِمَا.

قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الطَّوَافَ بَيْنَهُمَا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوَافَ بِهِمَا. ٣٠٨١ - (٥) وَحَسَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ كَانُوا قَبْلُ أَنْ يُسَلِّمُوا، هُمْ وَغَسَّانُ، يُهْلُونَ لِمَنَاةَ، فَتَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَكَانَ ذَلِكَ سُنَّةً فِي آبَائِهِمْ، مَنْ أَحْرَمَ لِمَنَاةَ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَإِنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ

قوله: **لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ** هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، قال القاضي: وروي "إن هذا لعلم" بالتثنية، وكلاهما صحيح، ومعنى الأول: أن هذا هو العلم المتفق، ومعناه استحسان قول عائشة **لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ** في تفسير الآية الكريمة.

قوله: **لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ** في هذا. ضطوه بضم اهمزة من "أراها" وفتحها والضم أحسن وأشهر.

قوله: **لِصَّفَا وَلمَرْوَةِ مِنْ شَعْبِ اللَّهِ** يعني شرعه، وجعله ركناً، والله أعلم.

"قوله: "أبو بكر بن عبد الرحمن فأراها قد نزلت في هؤلاء وهؤلاء".

ولعل مثل هذا يكون وجهاً لتوفيق بين رواة حديث عائشة أيضاً بأن يقال تحرج طوائف من السعي بين الصفا والمروة لأسباب متعددة فنزلت الآية في الكل، والله تعالى أعلم.

عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ۞ نَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ سَعْيِ رَجُلٍ ۖ فَمَنْ حَجَّ لَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا
 حَاجَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا وَمَنْ صَوَّعَ حَيْثُ فَرَسَ اللَّهَ شَاكِرٌ عَظِيمٌ ۝ .
 ٣٠٨٢ - (٦) ۖ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ:
 كَانَتْ الْأَنْصَارُ يَكْرَهُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ۞ نَ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ
 سَعْيِ رَجُلٍ ۖ فَمَنْ حَجَّ لَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا حَاجَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ۝ .

♦ ♦ ♦ ♦

[٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر]

٣٠٨٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْتَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمْ يَطْفِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ، بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، * إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

٣٠٨٤- (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَقَالَ: إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا، طَوَافَهُ الْأَوَّلَ.

[٤٥ - باب بيان أن السعي لا يكرر]

قوله: * لا يطفئ النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة: طوافه الأول فيه دليل على أن السعي في الحج أو العمرة لا يكرر، بل يقتصر منه على مرة واحدة ويكره تكراره؛ لأنه بدعة، وفيه دليل لما قدمناه أن النبي ﷺ كان قارباً، وأن القارن يكفيه طواف واحد، وسعي واحد، وقد سبق خلاف أبي حنيفة وغيره في المسألة، والله أعلم.

* قوله: "لم يطفئ النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة".

لعل المراد بذلك الأصحاب الموافقون إياه في السك، وهو القرائن إلا أن يقال بعدم تعدد السعي في حق المتمتع أيضاً، والله تعالى أعلم.

.....

[٤٦- باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جرة العقبة يوم النحر]

٣٠٨٥- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْمَلَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَدِفْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّعْبَ الْأَيْسَرَ، الَّذِي دُونَ الْمُزْدَلِفَةِ، أَتَاخَ فَبَالَ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ الْوُضُوءَ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءاً خَفِيفاً، ثُمَّ قُلْتُ: الصَّلَاةُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ:

[٤٦- باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جرة العقبة يوم النحر]

قوله في حديث أسامة: "ردفت رسول الله ﷺ من عرفات".

فوائد الحديث هذا دليل على استحباب الركوب في الدفع من عرفات، وعلى جواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وعلى جواز الارتداف مع أهل الفضل، ولا يكون ذلك خلاف الأدب. قوله: **فصل في الوضوء** ففعله: "فصببت عليه الوضوء". "الوضوء" هنا بفتح الواو، وهو الماء الذي يتوضأ به، وسبق فيه لغة أنه يقال بالضم، وليست بشيء. وقوله: "فتوضأ وضوءاً خفيفاً" يعني توضأ وضوء الصلاة وحفقه بأن توضأ مرة مرة، أو حفف استعمال الماء بالنسبة إلى غالب عاداته **ف**، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: "فلم يسبع الوضوء" أي لم يجعله على العادة.

فقه الحديث وأقسام الاستعانة في الوضوء وحكمها على الفصل وفيه دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، قال أصحابنا: الاستعانة فيه ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين في إحضار الماء من البئر والبيت ونحوهما، وتقديمه إليه، وهذا جائز، ولا يقال: إنه خلاف الأولى. والثاني: أن يستعين بمن يغسل الأعضاء، فهذا مكروه كراهة تنزيه، إلا أن يكون معذوراً بمرض أو غيره. والثالث: أن يستعين بمن يصب عليه، فإن كان لعدو فلا بأس، وإلا فهو خلاف الأولى، وهل يسمى مكروهاً فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما ليس بمكروه؛ لأنه لم يثبت فيه شيء، ****** وأما استعانة النبي ﷺ بأسامه والمعيرة بن شعبة في "عزوة ثوك" وبالربيع بن معوذ فليان الجوار، ويكون أفصل في =

**** قال في فتح الملهم** وأما الفرق بين المكروه تنزيهاً وخلاف الأولى فقال العلامة ابن عابدين **ف** بعد ذكر الأقوال المختلفة: والظاهر أن خلاف الأولى أعم، فكل مكروه تنزيهاً خلاف الأولى، ولا عكس؛ لأن خلاف الأولى قد لا يكون مكروهاً؛ حيث لا دليل خاص، كترك صلاة الضحى، وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً إلى خلاف الأولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً إلا بنهي خاص؛ لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل. والله تعالى أعلم. (فتح الملهم ١٤٥/٦ بيروت)

"الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَكَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ رَدِفَ الْفَضْلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ جَمْعٍ.

قَالَ كُرَيْبٌ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى بَلَغَ الْحُمْرَةَ.

٣٠٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَ الْفَضْلَ مِنْ جَمْعٍ. قَالَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ الْفَضْلَ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى حُمْرَةَ الْعَقْبَةِ.

= حقه حينئذ؛ لأنه مأمور بالبيان، والله أعلم.

قوله: **فَكَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ** معناه: أن أسامة ذكره بصلاة المغرب، وظن أن النبي ﷺ سبها حيث أحرها عن العادة المعروفة في غير هذه الليلة، فقال له النبي ﷺ: الصلاة أمامك، أي إن الصلاة في هذه الليلة مشروعة فيما بين يديك، أي في المردلفة. ففيه استحباب تذكير التابع المتبوع بما تركه خلاف العادة ليفعله أو يتعذر عنه أو يبين له وجه صوابه، وأن مخالفته للعادة سبها كذا وكذا، وأما قوله ﷺ: **فَكَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ** ففيه أن السنة في هذا الموضع في هذه الليلة تأخير المغرب إلى العشاء والجمع بينهما في المردلفة، وهو كذلك بإجماع المسلمين، وليس هو بواجب، بل سنة، فهو صلاحها في طريقه أو صلى كل واحدة في وقتها جاز. وقال بعض أصحاب مالك: إن صلى المغرب في وقتها لرمه بإعادتها، وهذا شاذ ضعيف.

أقوال أهل العلم في تعيين وقت قطع التلبية قوله: **حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ** دليل على أنه يستند التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة عادة يوم النحر، وهذا مذهب الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي ثور وجماعة العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ومن بعدهم، وقال الحسن البصري: يلبي حتى يصلي الصبح يوم عرفة، ثم يقطع. وحكي عن علي وابن عمر وعائشة ومالك وجمهور فقهاء المدينة أنه يلبي حتى تزول الشمس يوم عرفة، ولا يلبي بعد الشروع في الوقوف. وقال أحمد وإسحاق وبعض السلف: يبي حتى يفرغ من رمي جمرة العقبة، ودليل الشافعي والجمهور هذا الحديث الصحيح مع الأحاديث بعده، ولا حجة للأحرار في مخالفتها، فيتعين اتباع السنة. وأما قوله في الرواية الأخرى: **حَتَّى رَمَى حُمْرَةَ الْعَقْبَةِ** فقد يحتاج به أحمد وإسحاق لمذهبهما، ويوجب الجمهور عنه بأن المراد: حتى شرع في الرمي ليجمع بين الروايتين.

قوله: **أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ** هي بفتح الحيم وإسكان الميم وهي المردلفة، وسبق بيانها.

٣٠٨٧ - (٣) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَسَّاسٍ وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ، فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ، لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا "عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ" وَهُوَ كَافٌ نَاقَتُهُ، حَتَّى دَخَلَ مُحَسَّرًا - وَهُوَ مِنْ مَنَى - قَالَ: "عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْخَذْفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ الْحُمْرَةُ".**

وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ.

٣٠٨٨ - (٤) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الرَّبِيعِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْحُمْرَةَ، وَزَادَ فِي حَدِيثِهِ: وَالَّتِي يُشِيرُ بِيَدِهِ كَمَا يَحْدِفُ الْإِنْسَانُ.**

٣٠٨٩ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ، وَنَحْنُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَقَامِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ".**

٣٠٩٠ - (٦) **وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَبَّى حِينَ أَقَاضَ مِنْ جَمْعٍ، فَقِيلَ: أَغْرَابِيُّ هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أُنْسِي النَّاسُ أَمْ ضَلُّوا؟ سَمِعْتُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، يَقُولُ فِي هَذَا الْمَكَانِ: "لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ".**

قوله: **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** هذا إرشاد إلى الأدب والسمة في السير تلك الهيئة، ويحق لها سائر مواضع الزحام.
قوله: **"وَهُوَ كَافٌ نَاقَتُهُ" أي يمنعها الإسراع.**

قوله: **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ** أما "محسر" فسبق صطبه وبيانه في حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ.
بَنَ مَقْدَارَ حِمَارٍ لِي يَرْمِيَ بِهَا وأما قوله: **حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ** قال العلماء: هو نحو حجة الناقلا، قال أصحابنا: ولو رمى بأكثر منها أو أصغر جاز وكان مكروها. وأما قوله: **وَحَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ** فالمراد به الإيضاح وزيادة البيان لحصى الخذف، وليس المراد أن الرمي يكون على هيئة الخذف، وإن كان بعض أصحابنا قد قال باستحباب ذلك، لكنه عبط، والصواب أنه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف، فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي ﷺ في الهي عن الخذف، وإنما معنى هذه الإشارة ما قدمناه، والله أعلم.

٣٠٩١- (٧) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حُصَيْنٍ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٠٩٢- (٨) وَحَدَّثَنِيهِ يُوسُفُ بْنُ حَمَادٍ الْمَعْنِيُّ: حَدَّثَنَا زِيَادُ يَعْنِي الْبُكَائِيُّ، عَنْ حُصَيْنٍ،
عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُدْرِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَا: سَمِعْنَا
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ بِجَمْعٍ: سَمِعْتُ الَّذِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، هَهُنَا يَقُولُ: "لَبَّيْكَ،
اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ" ثُمَّ لَبَّى وَلَبَّيْنَا مَعَهُ.

قوله: "فإن عبد الله بن مسعود سمع من أبي عبد الله سورة البقرة في هذا المسجد" جمع حديثه
فقاه الحديث فيه دليل على استحباب إدامة التلبية بعد الوقوف بعرفات، وهو مذهب الجمهور كما سبق، وفيه
دليل على جوار قول: سورة البقرة، وسورة النساء وشبه ذلك، وكره ذلك بعض الأوائل وقال: إنما يقال السورة
التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك، والصواب جوار قول: سورة البقرة، وسورة
النساء، وسورة المائدة وغيرها، وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وتظاهرت به
الأحاديث الصحيحة من كلام النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم كحديث: "من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة
كفتاه"، والله أعلم.

وأما قول عبد الله بن مسعود: سمعت النبي ﷺ يقول: "لا بد من أن يقرأ سورة البقرة" فأما حص البقرة؛ لأن معظم أحكام
المناسك فيها، فكأنه قال: هذا مقام من أنزلت عليه المناسك وأخذ عنه الشرع، وبين الأحكام فاعتمده، وأراد
بذلك الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات، وهذا معنى قوله في الرواية الثانية: "أل عبد الله لي
حين أفاص من جمع فقيل أعراي هذا" فقال ابن مسعود ما قال إنكاراً على المعارض ورداً عليه، والله أعلم.

[٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

٣٠٩٣- (١) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ:** حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: **غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ. مِمَّا الْمُلَبِّي، وَمِمَّا الْمُكَبِّرُ.**

٣٠٩٤- (٢) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَيَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ قَالُوا:** أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: **كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَدَاةِ عَرَفَةَ، فَمِمَّا الْمُكَبِّرُ وَمِمَّا الْمُهَلِّلُ، فَأَمَّا نَحْنُ فَتُكَبِّرُ، قَالَ: قُلْتُ: وَاللَّهِ! لَعَجَبًا مِنْكُمْ، كَيْفَ لَمْ تَقُولُوا لَهُ: مَاذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟**

٣٠٩٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ:** قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُمَا غَادِيَانِ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَةَ: **كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟** فَقَالَ: **كَانَ يُهَلُّ الْمُهَلُّ مَنَا، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ مَنَا، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.**

٣٠٩٦- (٤) **وَحَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: **قُلْتُ لَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، غَدَاةَ عَرَفَةَ: مَا تَقُولُ فِي التَّلْبِيَةِ هَذَا الْيَوْمَ؟** قَالَ: **سِرْتُ هَذَا الْمَسِيرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَمِمَّا الْمُكَبِّرُ وَمِمَّا الْمُهَلِّلُ، وَلَا يَعْيبُ أَحَدُنَا عَلَى صَاحِبِهِ.**

[٤٧ - باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى إلى عرفات في يوم عرفة]

قوله: **غَدَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ مِمَّا الْمُلَبِّي، وَمِمَّا الْمُكَبِّرُ.** وفي الرواية الأخرى: **يَهْلُ مِهْلًا وَلَا يَكْبِرُ حَتَّى يَكْبُرَ** فيه دليل على استحبابهما في الذهاب من منى إلى عرفات يوم عرفة، والتلبية أفضل، وفيه رد على من قال: **يقطع التلبية بعد صبح يوم عرفة، والله أعلم.**

[٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب ...]

٣٠٩٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قِبَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ. فَقُلْتُ لَهُ: الصَّلَاةُ قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَرَكِبَ، فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

[٤٨ - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعاً]

بالمزدلفة في هذه الليلة

فيه حديث أسامة وسبق بيان شرحه في الباب الذي قبل هذا، وفيه الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء في هذه الليلة في المزدلفة، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في حكمه، فمذهبنا أنه على الاستحباب فلو صلاهما في وقت المغرب أو في الطريق أو كل واحدة في وقتها جاز وفاتته الفصيلة، وقد سبق بيان المسألة في الباب المذكور. قوله: "أُقِيمَتِ صَلَاةُ مَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا". وفي الرواية الأخرى في آخر الباب: "أَنَّهُ صَلَّاهُمَا بِإِحَادَةٍ وَحِدَةٍ"، وقد سبق في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ أنه أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين، وهذه الرواية مقدمة على الروايتين الأولىين؛ لأن مع جابر زيادة علم، وزيادة الثقة مقبولة، ولأن جابراً اعتنى الحديث ونقل حجة النبي ﷺ مستقصاة، فهو أولى بالإعتماد، وهذا هو الصحيح من مذهبنا أنه يستحب الأذان للأولى منهما، ويقيم لكل واحدة إقامة، فيصليهما بأذان وإقامتين، ويتأول حديث "إقامة واحدة" أن كل صلاة لها إقامة، ولا بد من هذا ليجمع بينه وبين الرواية الأولى، وبه أيضاً وبين رواية جابر، وقد سبق إيضاح المسألة في حديث جابر، والله أعلم. قوله: "فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ، فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ صَلَاةُ مَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّاهَا، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا".

فوائد الحديث فيه دليل على استحباب المبادرة بصلاتي المغرب والعشاء أول قدومه المزدلفة، ويجوز تأخيرهما إلى قبيل طلوع الفجر، وفيه أنه لا يضر الفصل بين الصلاتين المجموعتين إذا كان الجمع في وقت الثانية لقلوله: "ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ" وأما إذا جمع بينهما في وقت الأولى، فلا يجوز الفصل بينهما، فإن فصل بطل الجمع، ولم تصح الصلاة الثانية إلا في وقتها الأصلي.

وأما قوله: "وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا" ففيه أنه لا يصلي بين المجموعتين شيئاً، ومذهبنا استحباب السنن الراضية، لكن يفعلها بعدهما لا بينهما، ويفعل سنة الظهر التي قبلها قبل الصلاتين، والله أعلم.

٣٠٩٨ - (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ**: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ مَوْلَى الزَّيْبِرِ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الدَّفْعَةِ مِنْ عَرَفَاتٍ إِلَى بَعْضِ تِلْكَ الشَّعَابِ لِحَاجَتِهِ، فَصَبَّتُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ، فَقُلْتُ: أَتُصَلِّي؟ فَقَالَ: "الْمُصَلِّي أَمَامَكَ".

٣٠٩٩ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -**: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَاتٍ، فَلَمَّا انْتَهَى إِلَى الشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ أُسَامَةُ: أَرَأَى الْمَاءَ - قَالَ: فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ. قَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" قَالَ: ثُمَّ سَارَ حَتَّى بَلَغَ جَمْعًا، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ.

٣١٠٠ - (٤) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَيْثَمَةَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ أَنَّهُ سَأَلَ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: كَيْفَ صَنَعْتُمْ حِينَ رَدِفَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةَ عَرَفَةَ؟ فَقَالَ: جِئْنَا الشَّعْبَ الَّذِي يُبْنِخُ النَّاسُ فِيهِ لِلْمَغْرِبِ، فَأَنَاخَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَاقَتَهُ وَبَالَ - وَمَا قَالَ: أَهْرَاقَ الْمَاءَ - ثُمَّ دَعَا بِالْوُضُوءِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءًا لَيْسَ بِبَالِغٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامَكَ" فَرَكِبَ حَتَّى جِئْنَا الْمُزْدَلِفَةَ، فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَنَاخَ النَّاسُ فِي مَنَازِلِهِمْ، وَلَمْ يَحُلُّوا حَتَّى أَقَامَ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَصَلَّى، ثُمَّ حَلُّوا، قُلْتُ: فَكَيْفَ فَعَلْتُمْ حِينَ أَصَبَحْتُمْ؟ قَالَ: رَدِفَهُ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنْطَلَقْتُ أَنَا فِي سَبَاقِ قُرَيْشٍ عَلَى رَجُلَيْنِ.

قوله: **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**، ولم يقل أسامة: أَرَأَى الْمَاءَ، فيه: أداء الرواية بحروفها، وفيه: استعمال صرائح الألفاظ التي قد تستبشع، ولا يكتفى عنها إذا دعت الحاجة إلى التصريح بأن حيف لبس المعنى أو اشتباه الألفاظ أو غير ذلك. قوله: **وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ**، حتى **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ أَبُو حَيْثَمَةَ**، فيه دليل لصحة إطلاق العشاء الآخرة، وأما إنكار الأصمعي وغيره ذلك وقولهم: إنه من لحن العوام، ومحال كلامهم، وأن صوابه العشاء فقط ولا يجوز وصفها بالآخرة فغبط منهم، بل الصواب جوازه، وهذا الحديث صريح فيه، وقد تظاهرت به أحاديث كثيرة، وقد سبق بيانه واضحاً في مواضع كثيرة من كتاب الصلاة.

٣١٠١ - (٥) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى النَّقْبَ الَّذِي يَنْزِلُهُ الْأَمْرَاءُ نَزَلَ قِبَالَ - وَلَمْ يَقُلْ: أَهْرَاقَ - ثُمَّ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ وَوُضِئَ خَفِيفًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الصَّلَاةُ، فَقَالَ: "الصَّلَاةُ أَمَامُكَ".**

٣١٠٢ - (٦) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ مَوْلَى سِبَاعٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ كَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الشَّعْبَ أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا رَجَعَ صَبَبْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَكِبَ، ثُمَّ أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ، فَجَمَعَ بِهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.**

٣١٠٣ - (٧) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ، وَأُسَامَةُ رَدَفُهُ، قَالَ أُسَامَةُ: فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى أَتَى جَمْعًا.**

٣١٠٤ - (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ -**

قوله: **هو بفتح النون وإسكان القاف، وهو الطريق في الحبل، وقيل: الفرجة بين حبلين.**

صط الاسم قوله: **عن عطاء بن سباع عن أسامة بن زيد** هكذا وقع في معظم النسخ "عطاء مولى سباع"، وفي بعض النسخ مولى أم سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه، وإنما المشهور "عطاء مولى بني سباع"، هكذا ذكره البخاري في "تاريخه" واسم أبي حاتم في كتابه "الخرج والتعديل"، وخلف الواسطي في "الأطراف" والحميدي في "الجمع بين الصحيحين" والسماعي في "الأسباب" وغيرهم، وهو عطاء بن يعقوب، وقيل: عطاء بن نافع، ومن ذكر الوجهين في اسم أبيه البخاري وحلف والحميدي، واقتصر ابن أبي حاتم والسماعي وغيرهما على أنه عطاء بن يعقوب.

قالوا كلهم: وهو عطاء الكيخاراني، بفتح الكاف وإسكان المثناة من تحت وبالحاء المعجمة، ويقال فيه أيضاً: الكوخاراني، واتفقوا على أنها نسبة إلى موضع باليمن، هكذا قاله الجمهور، قال أبو سعد السمعاني: هي قرية باليمن يقال لها: كيخران، قال يحيى بن معين: عطاء هذا ثقة، والله أعلم.

قوله: **هو بكسر الهمزة وبالنون، وكلاهما صحيح المعنى.**

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - : حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُئِلَ أُسَامَةُ، وَأَنَا شَاهِدٌ - أَوْ قَالَ: سَأَلْتُ أُسَامَةَ بْنَ رَيْدٍ - وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْدَفَهُ مِنْ عَرَفَاتٍ، قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَسِيرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةَ؟ قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعَنَقَ، فَإِذَا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَرَ.

٣١٠٥ - (٩) . حَسَنٌ . أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ حُمَيْدٍ: قَالَ هِشَامٌ: وَالتَّصُّ فَوْقَ الْعَنَقِ.

٣١٠٦ - (١٠) . حَسَنٌ . يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ أبا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوُذَاعِ، الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ.

٣١٠٧ - (١١) . حَسَنٌ . قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمُحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخَطْمِيَّ، وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْكُوفَةِ عَلَى عَهْدِ ابْنِ الزَّيْبَرِ.

٣١٠٨ - (١٢) . حَسَنٌ . يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمُزْدَلِفَةِ، جَمِيعًا.

٣١٠٩ - (١٣) . حَسَنٌ . حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ

شرح العريب قوله: جمع بين المغرب والعشاء. وفي الرواية الأخرى: وفي العشاء. وهو جمع بين العشاء والمغرب. أما 'العنق' ففتح العين والنون، 'والنص' بفتح النون وتشديد الصاد المهملة، وهما نوعان من إسراع السير، وفي العنق نوع من الرفق، و'الفجوة' بفتح الفاء المكأن المتسع، ورواه بعض الرواة في 'الموطأ' 'فرجة' بضم الفاء وفتحها، وهي بمعنى الفجوة، وفيه من الفقه استحباب الرفق في السير في حال الزحام، فإذا وجد فرجة استحباب الإسراع؛ ليمادر إلى المساك، وليتسع له الوقت ليمككه الرفق في حال الرحمة، والله أعلم.

قوله: جمع بين المغرب والعشاء. جمع بين السجدة يعني بالسجدة: صلاة النافلة، أي لم يصل بينهما نافلة، وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة، ومعنى الصلاة.

وَالْعِشَاءَ بِجَمْعٍ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا سَجْدَةٌ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ.
فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي بِجَمْعٍ كَذَلِكَ، حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

٣١١٠ - (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
عَنِ الْحَكَمِ وَسَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ صَلَّى الْمَغْرِبَ بِجَمْعٍ، وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ،
ثُمَّ حَدَّثَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ صَلَّى مِثْلَ ذَلِكَ، وَحَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ.
٣١١١ - (١٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
وَقَالَ: صَلَّاهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

٣١١٢ - (١٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ
كَهِيلٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
بِجَمْعٍ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا، وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.
٣١١٣ - (١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: أَفْضَنَّا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا،
فَصَلَّى بِنَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي هَذَا الْمَكَانِ.

قوله: «صلى المغرب ثلاث ركعات» صلى عند ركعتين فيه دليل على أن المغرب لا يقصر، بل يصلى ثلاثاً
أبداً، وكذلك أجمع عليه المسلمون، وفيه أن القصر في العشاء وغيرها من الرعايات أفضل، والله أعلم.
قوله: «حدث أبو بكر بن أبي شيبة» حدث عبد الله بن نعيم وحدثنا محمد بن أبي حنيفة عن أبي إسحاق
قال: قال سعيد بن جبير: «أفطنا مع ابن عمر إلى آخره».

الجواب عن استدراك الدارقطني هذا من الأحاديث التي استدرکها الدارقطني، فقال: هذا عندي وهم من
إسماعيل، وقد حالفه جماعة منهم شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، فرووه عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك
عن ابن عمر قال: وإسماعيل وإن كان ثقة، فهو لاء أقوم بحديث أبي إسحاق منه هذا كلامه، وجوانه ما سبق بيانه
مرات في نظائره، أنه يجوز أن أبا إسحاق سمعه بالطريقين، فرواه بالوجهين، وكيف كان فالمتن صحيح لا مقدح
فيه، والله أعلم.

[٤٩ - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة....]

٣١١٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا لِمِيقَاتِهَا، إِلَّا صَلَاتَيْنِ: صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.

٣١١٥ - (٢) . حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: قَبْلَ وَقْتِهَا بِغُلَسٍ.

[٤٩ - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة.]

والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

قوله: عن عبد الله بن مسعود: أنه صلى المغرب في وقت العشاء بجمع، التي هي المزدلفة، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها المعتاد، ولكن بعد تحقق طلوع الفجر. فقوله: المراد قبل وقتها المعتاد، لا قبل طلوع الفجر؛ لأن ذلك ليس بجائز لإجماع المسلمين، فيتعين تأويله على ما ذكرته، وقد ثبت في صحيح البخاري في هذا الحديث في بعض رواياته أن ابن مسعود صلى الفجر حين طلع الفجر بالمزدلفة ثم قال: إن رسول الله ﷺ صلى الفجر هذه الساعة. وفي رواية: قال: إن رسول الله ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم، والله أعلم.

وقد حذف وفي هذه الروايات كلها حجة لأبي حنيفة في استحباب الصلاة في آخر الوقت في غير هذا اليوم، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الصلاة في أول الوقت في كل الأيام، ولكن في هذا اليوم أشد استحباباً، وقد سبق في "كتاب الصلاة" إيصاح المسألة بدلائلها، وتسري زيادة التبكير في هذا اليوم، وأجاب أصحابنا عن هذه الروايات بأن معناها: أنه كان في غير هذا اليوم يتأخر عن أول طلوع الفجر لحظة إلى أن يأتيه بلال، وفي هذا اليوم لم يتأخر؛ لكثرة المساك فيهِ، فيحتاج إلى المبالغة في التبكير؛ ليتسع الوقت لفعل المناسك، والله أعلم.

وقد يحتج أصحاب أبي حنيفة بهذا الحديث على منع الجمع بين الصلاتين في السفر؛ لأن ابن مسعود من ملازمي النبي ﷺ، وقد أحر ما رآه يجمع إلا في هذه المسألة، ومذهبنا ومذهب الجمهور جواز الجمع في جميع الأسفار المباحة التي يجوز فيها القصر، وقد سبق المسألة في كتاب الصلاة بأدلتها، والجواب عن هذا الحديث أنه مفهوم. =

« وهم لا يقولون به، ونحن نقول بالمفهوم، ولكن إذا عارضه مطوق قدمناه على المفهوم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بخوار الجمع،^{٢٢} ثم هو متروك الظاهر بالإجماع في صلاتي الظهر والعصر بعرفات، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم وقال العيني: وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلاتين في السمر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً. كما ذكره القسطلاني. (فتح الملهم: ١٥٤/٦ بيروت)

[٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة]

٣١١٦ - (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْنَحُ يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمُزْدَلِفَةِ، تَدْفَعُ قَبْلَهُ، وَقَبْلَ حَظْمَةِ النَّاسِ وَكَانَتْ امْرَأَةً ثَبُطَةً، - يَقُولُ الْقَاسِمُ: وَالثَّبُطَةُ الثَّقِيلَةُ - قَالَ: فَأَذِنَ لَهَا، فَخَرَجَتْ قَبْلَ دَفْعِهِ، وَحَبَسْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا فَدَفَعْنَا بِدَفْعِهِ.

وَلَا أَنْ أَكُونَ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ، فَأَكُونُ أَدْفَعُ بِإِذْنِهِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ.

٥٠ - باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة أي في الواحر

اللباني قبل رحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة

قوله: ... هي بفتح الثاء المثناة وكسر الاء الموحدة وإسكانها، ومسرره في الكتاب بأنها الثقيلة، أي ثقيلة الحركة بطيئة من التشبُّط، وهو التعويق. قوله: ... بفتح الخاء، أي رحمتهم.

قوله: ... إلى قوله: ... أي من شيء يفرح به الإنسان عادة، قال الأبي: المفروح به كل شيء معجب له نال بحيث يفرح به كما جاء في غير هذا، أحب إلي من حمر النعم. وقال الأبي قبل ذلك: قال الأصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة، وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة؛ لأنه لو أشعر به ما أرادت ذلك لاحتصاص سودة بذلك الوصف إلا أن يقال: إن عائشة رأت أن العلة هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم، ويحتمل أنها قالت لأنها شركتها في الوصف كما روي في بعض الروايات.

وذكر شيخنا نقلاً عن ما جرى في درس شيعه ابن عبد السلام أنه كان يحكمها فطمعت في الإذن لذلك، ولا يباي ذلك تلك القاعدة، ولا يعنى عليك ضعف هذا الجواب انتهى. هذا غير ظاهر، فإن الثقل كان علة لاستئذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث، وأما إذن النبي ﷺ إياها فكان بسبب استئذائها، فهو استأذنت عائشة لأذن لها أيضاً، على أن ما ذكره أهل الأصول، هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعبية لا بحصر العلية في -

** قال في فتح الملهم: قوله: ... إلخ: بفتح اللام، فهو مبتدأ، وحرره أحب، وقولها: مفروح به، أي ما يفرح به من كل شيء. (فتح الملهم: ١٥٥/٦ بيروت)

٣١١٧- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ سَوْدَةَ امْرَأَةً ضَخْمَةً ثَبُطَةً، فَاسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُفَيْضَ مِنْ جَمْعٍ بَلِيلٍ، فَأَذِنَ لَهَا.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَيْتَنِي كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَمَا اسْتَأْذَنْتُهُ سَوْدَةُ. وَكَانَتْ عَائِشَةُ لَا تُفَيْضُ إِلَّا مَعَ الْإِمَامِ.

قوله: سَوْدَةُ امْرَأَةٌ ضَخْمَةٌ ثَبُطَةٌ - مصدر من جمع ثَبُطٌ فيه: دليل لخوار الدفع من مزدلفة قبل الفجر، قال الشافعي وأصحابه: يجوز قبل نصف الليل ويجوز رمي جمرة العقبة بعد نصف الليل، واستدلوا بهذا الحديث. أقوال أهل العلم في حكم الميت ليلة الحر بالمزدلفة واختلف العلماء في ميت الحاج بالمزدلفة ليلة النحر، والصحيح من مذهب الشافعي أنه واجب، من تركه لرمه دم وصح حجه، وبه قال فقهاء الكوفة* وأصحاب الحديث، وقالت طائفة: هو سنة إن تركه فاتته الفضيلة، ولا إثم عليه ولا دم ولا غيره، وهو قول للشافعي، وبه قال جماعة، وقالت طائفة: لا يصح حجه، وهو محكي عن النخعي وغيره، وبه قال إمامان كبيران من أصحابنا، وهما أبو عبد الرحمن بن بت الشافعي، وأبو بكر بن حزيمة، وحكي عن عطاء والأوراعي أن الميت بالمزدلفة في هذه الليلة ليس بركن ولا واجب ولا سنة ولا فضيلة فيه، بل هو مبرئ كسائر المنازل إن شاء تركه، وإن شاء لم يتركه، ولا فضيلة فيه، وهذا قول باطل. واختلفوا في قدر الميت الواجب، فالصحيح عند الشافعي أنه ساعة في النصف الثاني من الليل، وفي قول له: ساعة من النصف الثاني أو ما بعده إلى طلوع الشمس، وفي قول ثالث له: أنه معظم الليل. وعن مالك ثلاث روايات: إحداها: كل الليل، والثاني: معظمه، والثالث: أقل زمان.

- ذلك الوصف، فيجوز أن يكون علة أخرى يقتضي الإذن لعائشة، وهذا طاهر فافهم، ثم حاصل كلام عائشة أنها دامت على ما فعلت في وقت النبي ﷺ، وقد نفل عليها الدفع مع الإمام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعتت مع النبي ﷺ وأحست أن تفعل ما فعلت معه ﷺ فتمنت لذلك أنها لو استأذنت النبي ﷺ في الدفع حتى دفعت قلبه ﷺ لكانت فعلت كذلك بعده أيضاً، فصار ذلك سبباً للراحة في حقها، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم. وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري: من لم يقف بها فقد صبح نسكاً، وعليه دم، وهو قول أبي حنيفة وأحمد، وإسحاق وأبي ثور.....

قال في الهداية: "ثم هذا الوقوف واجب عندنا، وليس بركن حتى لو تركه بغير عُذر يلزمه الدم.... قال ابن عابدين: وهذا الوقوف واجب عندنا لا سنة، والبيتوتة بمزدلفة سنة مؤكدة إلى الفجر، لا واجبة، خلافاً للشافعي فيهما، كما في الباب وشرحه. (فتح الملهم: ١٥٨/٦-١٥٩ بيروت)

٣١١٨ - (٣) . **حدثنا** ابنُ نميرٍ: **حدثنا** أبي: **حدثنا** عبيدُ الله بنُ عمرَ عن عبدِ الرحمنِ ابنِ القاسمِ عن القاسمِ، عن عائشةَ قالت: وددتُ أني كنتُ استأذنتُ رسولَ الله ﷺ، كما استأذنته سودةُ. فأصلي الصبحَ بمني، فأرمني الحُمْرةَ، قبلَ أن يأتني الناسُ. فقليلٌ لعائشةَ: فكأنتِ سودةُ استأذنته؟ قالت: نعم، إنها كانت امرأةً ثقيلةً ثبطةً، فاستأذنت رسولَ الله ﷺ فأذنَ لها.

٣١١٩ - (٤) . **حدثنا** أبو بكر بنُ أبي شيبة: **حدثنا** وكيعٌ، ح **وحدثني** زهيرُ بنُ حَرْبٍ: **حدثنا** عبدُ الرحمنِ، كلاهما عن سُفيانَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ بهذا الإسنادِ، نحوه. ٣١٢٠ - (٥) . **حدثنا** محمد بنُ أبي بكرٍ المَقْدِمِيُّ: **حدثنا** يحيى وهو القطانُ، عن ابنِ جُرَيْجٍ: **حدثني** عبدُ الله مولى أسماءَ قال: قالتُ لبي أسماءُ، وهي عندَ دارِ المزدلفةَ: هل غابَ القمرُ؟ قلتُ: لا، فصلتُ ساعةً، ثم قالتُ: يا بُنَيَّ هل غابَ القمرُ؟ قلتُ: نعم، قالتُ: ارجلُ بي، فارتحلنا حتى رَمَتِ الحُمْرةَ، ثم صلتُ في منزلِها، فقلتُ لها: أي هتاءُ! لقد غلَسنا، قالتُ: كلا، أي بُنَيَّ! إن النبيَّ ﷺ أذنَ لِلظُّعُنِ.

٣١٢١ - (٦) . **حدثنا** علي بنُ خَشْرَمٍ: **أخبرنا** عيسى بنُ يونسَ عن ابنِ جُرَيْجٍ بهذا الإسنادِ، وفي روايته: قالتُ: لا، أي بُنَيَّ! إن النبيَّ ﷺ أذنَ لِلظُّعُنِ.

٣١٢٢ - (٧) . **حدثنا** محمد بنُ حَاتِمٍ: **حدثنا** يحيى بنُ سَعِيدٍ، ح **وحدثني** علي بنُ خَشْرَمٍ: **أخبرنا** عيسى، جميعاً عن ابنِ جُرَيْجٍ: **أخبرني** عطاءُ أن ابنَ شَوالٍ **أخبره**، أنه دخلَ على أمِّ حَبِيبَةَ فَأخبرتهُ أن النبيَّ ﷺ **بعثَ** بها من جَمْعٍ بِلَيْلٍ.

شرح العرب قوله: أي يا هده، هو يفتح الهاء ويعدّها نون ساكنة ومفتوحة وإسكانها أشهر، ثم تاء مثناة من فوق، قال ابن الأثير: وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم، وفي التثنية "يا هتاء"، وفي الجمع "يا هيات" و"هنوات"، وفي المذكر "هن وهنان وهنون".

قوله: أي لقد تقدما على الوقت المشروع قالت لا.

قوله: هو بضم الطاء والعين ويأسكان العين أيضاً، وهن النساء، الواحدة: ظعية، كسفينة وسفن، وأصل الظعية الهودج الذي تكون فيه المرأة على البعر فسميت المرأة به محاراً، واشتهر هذا المحار حتى غلب، وخفيت الحقيقة، وظعية الرجل: امرأته.

٣١٢٣- (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ شَوَّالٍ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، نُغَلَّسُ مِنْ جَمْعٍ إِلَى مَنَى. وَفِي رَوَايَةِ النَّاقِدِ: نُغَلَّسُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ.

٣١٢٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ حَمَّادٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ - عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الثَّقَلِ - أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ - مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ.

٣١٢٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ
ابْنُ أَبِي يَزِيدَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَنَا مِمَّنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣١٢٦- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ
عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ فِيمَنْ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ضَعْفَةِ أَهْلِهِ.

٣١٢٧- (١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَحَرٍ مِنْ جَمْعٍ فِي ثَقَلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: أَبْلَعُكَ أَنْ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: بَعَثَ بِي بَلِيلٌ طَوِيلٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ، بِسَحَرٍ، قُلْتُ لَهُ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رَمَيْنَا الْحُمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَأَيْنَ صَلَّى الْفَجْرُ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كَذَلِكَ.

٣١٢٨ - (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي
يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَدِّمُ ضَعْفَةَ أَهْلِهِ،

فَيَقْفُونَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ بِالْمُزْدَلِفَةِ بِالنَّيْلِ، فَيَذْكُرُونَ اللَّهَ مَا بَدَأَ لَهُمْ، ثُمَّ يَدْفَعُونَ قَبْلَ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ، وَقَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ مِنِّي لِصَلَاةِ الْفَجْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِذَا قَدِمُوا رَمَوْا الْحِمْرَةَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: أَرَخَصَ فِي أَوْلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وقوله: "ما بدا هم" هو بلا همز، أي ما أرادوا.

.....

٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي. وتكون مكة عن يساره،]

٣١٢٩ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ، مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ. يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

قَالَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ أَنَسًا يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: هَذَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ

٥١ - باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي. وتكون مكة عن يساره، ويكبر مع كل حصاة

قوله: رمى عبد الله بن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي سبع حصيات يكبر مع كل حصاة، قال فقيل له: إن أنسًا يرمونها من فوقها، فقال عبد الله بن مسعود: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة.

فوائد الحديث: فيه فوائد منها: إثبات رمي جمرة العقبة يوم الحرة، وهو مجمع عليه، وهو واجب، وهو أحد أسباب التحلل، وهي ثلاثة: رمي جمرة العقبة يوم الحرة، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى، والثالث: الحلق عند من يقول: إنه نسك وهو الصحيح، فلو ترك رمي جمرة العقبة حتى فاتت أيام التشريق، فحجه صحيح، وعبد الله بن مسعود قال: هذا قول الشافعي والجمهور، وقال بعض أصحاب مالك: الرمي ركز لا يصح الخج إلا به، وحكى ابن جرير عن بعض الناس أن رمي الحمار إما شرع حفظاً للتكبير، ولو تركه وكبر أجره، ونحوه عن عائشة رضي الله عنها، والصحيح المشهور ما قدمناه، ومنها: كون الرمي بسبع حصيات، وهو مجمع عليه، ومنها: استحباب التكبير مع كل حصاة، وهو مذهبنا ومذهب مالك والعلماء كافة.

قال القاضي: وأجمعوا على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه، ومنها: استحباب كون الرمي من بطن الوادي فيستحب أن يقف تحتها في بطن الوادي فيجعل مكة عن يساره، ومضى عن يمينه، ويستقبل العقبة والحجرة ويرميها بالحصيات السبع، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، وبه قال جمهور العلماء، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الجمرة مستديراً مكة، وقال بعض أصحابنا: يستحب أن يقف مستقبل الكعبة، وتكون الجمرة عن يمينه، والصحيح الأول، وأجمعوا على أنه من حيث رماها جار، سواء استقلها أو جعلها عن يمينه أو عن يساره، أو رماها من فوقها أو أسفلها، أو وقف في وسطها ورماها، وأما رمي باقي الجمرات في أيام التشريق، فيستحب من فوقها، وأما قوله: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة" فسبق شرحه قريباً، والله أعلم.

قوله: عن الأعمش سمعت جرجس بن يوسف يقول: وهو حصيات على سبع أعشار كعبه حجريين، =

قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ، وَهُوَ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَلْفُوا الْقُرْآنَ كَمَا أَلَفَهُ جَبْرِيلُ، السُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا الْبَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا النِّسَاءُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ.

قَالَ: فَلَقِيتُ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِقَوْلِهِ، فَسَبَّهَ* ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَأَتَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الْوَادِي، فَاسْتَعْرَضَهَا، فَرَمَاهَا مِنْ بَطْنِ الْوَادِي بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّ النَّاسَ يَرْمُونَهَا مِنْ فَوْقِهَا، فَقَالَ: هَذَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

٣١٣١ - (٣) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ يَقُولُ: لَا تَقُولُوا: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَاقْتَصَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ.

٣١٣٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ حَجَّ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: فَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَمِنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

= السورة التي يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران، فلقيت إبراهيم
وقال القاضي عياض: إن كان الحجاج أراد بقوله: "كما ألفه جبريل" تأليف الآي في كل سورة ونظمها على ما هي عليه الآن في المصحف، فهو إجماع المسلمين. وأجمعوا أن ذلك تأليف النبي ﷺ، وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في إثر بعض، فهو قول بعض الفقهاء والقراء، وحالفهم المحققون وقالوا: بل هو اجتهد من الأئمة، وليس بتوقيف، قال القاضي: وتقديعه ها النساء على آل عمران دليل على أنه لم يرد إلا نظم الآي؛ لأن الحجاج إما كان يتبع مصحف عثمان ولا يخالفه، والظاهر أنه أراد ترتيب الآي لا ترتيب السور.
قوله: وجعل البيت عن يساره، ومنى عن يمينه، هذا دليل للمذهب الصحيح الذي قدمناه في الموقف المستحب للرمي.

* قال في فتح الملهم قوله: إلخ: قال الأبي بعد كلام: يحتمل أنه إنما سبه حينئذ؛ لأنه تذكر بالقصة أفعاله الخبيثة. (فتح الملهم: ١٦١/٦ بيروت)

٣١٣٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا أَتَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

٣١٣٤- (٦) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُحَيَّاةِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى أَبُو الْمُحَيَّاةِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ قَالَ: قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّ نَاسًا يَرْمُونَ الْجَمْرَةَ مِنْ فَوْقِ الْعَقَبَةِ قَالَ: فَرَمَاهَا عَبْدُ اللَّهِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ قَالَ: مِنْ هَهُنَا، وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ! رَمَاهَا الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

قوله: **وَحَدَّثَنَا** 'نور الحماة' هو بصم الميم، وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المشاة تحت، والله أعلم.

.....

٥٢ - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله ...

٣١٣٥ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، فَإِنِّي لَا أَدْرِي

٥٢ - باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، وبيان قوله "لتأخذوا مناسلكم"

قوله: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ - قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْمِي عَلَى رَاحِلَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَقُولُ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ"، فَإِنِّي لَا أَدْرِي. فيه دلالة لما قاله الشافعي وموافقه أنه يستحب لمن وصل مي راكناً أن يرمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً، ولو رماها ماشياً جاراً، وأما من وصلها ماشياً فيرميها ماشياً، وهذا في يوم النحر، وأما اليومان الأولان من أيام التشريق، فالسنة أن يرمي فيهما جميع الجمرات ماشياً، وفي اليوم الثالث يرمي راكباً ويفر، هذا كله مذهب مالك والشافعي وغيرهما، وقال أحمد وإسحاق: يستحب يوم النحر أن يرمي ماشياً، قال ابن المنذر: وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون مشاة، قال: وأجمعوا على أن الرمي يجزئه على أي حال رماه، إذا وقع في الرمي.*

وأما قوله ﷺ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ" فهذه اللام لام الأمر، ومعناه: خذوا مناسلكم، وهكذا وقع في رواية غير مسلم، وتقديره: هذه الأمور التي أتيت بها في حجتك من الأقوال والأفعال والهيئات، هي أمور الحج وصفته، وهي مناسلككم، فخذوها عني واقلوها واحفظوها واعملوها واعلموها الناس، وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج، وهو نحو قوله ﷺ في الصلاة: "صلوا كما رأيتموني أصلي".

* وقوله ﷺ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ" أي تعلموا وتحفظوا، فهذا أمر يأخذ الناسك وتعلمها وحفظها، ولا دلالة فيه على وجوب المناسك أصلاً، بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستلال كثير من الفقهاء هذا الحديث على الوجوب غير ظاهر؛ إذ وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء؛ إذ جميع المدونات والنسب يجب أخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية، وهي غير واجبة عملاً فافهم، والله تعالى أعلم.

** قال في فتح الملهم ورجح الشيخ كمال الدين بن الهمام ما في الطهيرية بأن أدائها ماشياً أقرب إلى التواضع والخشوع، وخصوصاً في هذا الزمان، فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي، فلا يؤمن من الأدى بالركوب بينهم بالرحمة، ورميه عليه الصلاة والسلام راكباً إنما هو ليظهر فعله؛ ليقنطد به كطوافه راكباً....

وفي المرقاة: وروى البيهقي وابن عبد البر أنه عليه الصلاة والسلام رمى أيام التشريق ماشياً.

راد البيهقي: فإن صح هذا كان أولى بالاتباع. (فتح الملهم: ١٦٢/٦ بيروت)

لَعَلِّي لَا أَحْجُ بَعْدَ حَاجَتِي هَذِهِ.

٣١٣٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ جَدِّهِ أُمِّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوُدَّاعِ، فَرَأَيْتُهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَانْصَرَفَ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ وَأَسَامَةُ، أَحَدُهُمَا يَقُودُ بِهِ رَاحِلَتَهُ، وَالْآخَرُ يَرْفَعُ ثَوْبَهُ عَلَى رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ الشَّمْسِ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أَمَرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُجَدِّعٌ - حَسِبْتُهَا قَالَتْ - أَسْوَدٌ، يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

وقوله ﷺ: "لعلي لا أحج بعد حجاجي هذه".

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في حوار تطليل الغرر على رأسه ثوب وعيرد فيه إشارة إلى توديعهم، وإعلامهم بقرب وفاته رحمه الله وحثهم على الاعتناء بالأحد عنه، واشتغال الفرصة من ملازمته، وتعلم أمور الدين، وبهذا سميت حجة الوداع، والله أعلم.

قوله: **حججنا مع رسول الله** حجة الوداع، و**رسول الله** من محمد - عليه السلام - وهو على حجة الوداع، لأنهم سموا به **حججنا**، و**لا** حرف رفع لأنه على أن **رسول الله** خبر **حججنا** فيه جواز تسميتها **حجة الوداع**، وقد سبق أن من الناس من أنكر ذلك وكرهه وهو غلط، وسبق بيان إبطاله.

وفيه الرمي راكباً كما سبق، وفيه جوار تظليل المحرم على رأسه ثوب وغيره، وهو مذهب جماهير العلماء، سواء كان راكباً أو نازلاً، وقال مالك وأحمد: لا يجوز، وإن فعل لزمته الفدية. وعن أحمد رواية أنه لا فدية، وأجمعوا على أنه لو قعد تحت حيمة أو سقف جار، ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيراً في المحمل لا فدية، وكذا لو استظل بيده، وقد يحتجون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال: "صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيته مضرباً فسطاطاً حتى رجع"، رواه الشافعي والبيهقي بإسناد حسن. وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه أبصر رجلاً على بعيره وهو محرم قد استظل بينه وبين الشمس فقال: اصح لمن أحرمت له، رواه البيهقي بإسناد صحيح. وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من محرم يضحي للشمس حتى تغرب إلا غربت بذنوبه حتى يعود كما ولدته أمه"، رواه البيهقي وضعفه، واحتج الجمهور بحديث "أم الحصين" وهذا المذكور في مسلم، ولأنه لا يسمى لباساً، وأما حديث جابر فضعيف، كما ذكرنا مع أنه ليس فيه شيء، وكذا فعل عمر، وقول ابن عمر ليس فيه شيء، ولو كان فحديث أم الحصين مقدم عليه، والله أعلم.

قوله: "فمنهم من يقول: لم نجد في الكتاب شيئا من هذا" .

شرح العريب. "المجدع" بفتح الحيم والذال المهملة المشدد، و"الجدع" القطع من أصل العضو، ومقصوده: التسيه =

٣١٣٧- (٣) . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أُمِّ الْحُصَيْنِ جَدَّتِهِ قَالَتْ: حَجَّجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَدَاعِ، فَرَأَيْتُ أَسَامَةَ وَبِلَالَ، وَأَحَدَهُمَا أَحَدٌ بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ ثَوْبُهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ.

قَالَ مُسْلِمٌ: وَاسْمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ خَالِدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، وَهُوَ خَالُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ، رَوَى عَنْهُ وَكِيعٌ وَحَجَّاجُ الْأَعْمُورِ.

- على هاية حسنة، فإن العبد خسيسٌ في العادة، ثم سواده نقص آخر، وجدعه نقص آخر، وفي الحديث الآخر: "كأن رأسه ربيبة"، ومن هذه الصفات مجموعة فيه، فهو في هاية الحسنة، والعادة أن يكون ممتحناً في أردل الأعمال، فأمره بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الحماسة، ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى، قال العلماء: معناه ما داموا متمسكين بالإسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في أنفسهم وأديانهم وأحلافهم، ولا يشق عليهم العصا، بل إذا ظهرت منهم المكورات وعظوا وذكروا، فإن قيل: كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع أن شرط الخليفة كونه قرشياً؟

فالجواب من وجهين: أحدهما: أن المراد بعض الولاة الذين يوليهم الخليفة ونوابه، لا أن الخليفة يكون عبداً. والثاني: أن المراد لو فهر عبد مسلم، واستولى بالقهر نفذت أحكامه، ووجبت طاعته، ولم يخرق شق العصا عليه، والله أعلم.

[٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف]

٣١٣٨ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْحُمْرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ.

٥٣ - باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي الخذف

قوله: **رَمَى الْحُمْرَةَ بِمِثْلِ حَصَى الْخَذْفِ** أي حمرة من حصي خذف فيه دليل على استحباب كون الحصى في هذا القدر، وهو كقدر حبة الباقلا، ولو رمى بأكبر أو أصغر جاز مع الكراهة، وقد سبقَت المسألة مستوفاة قريباً في "باب استحباب إدامة التلبية إلى رمي الجمرة".

.....

[٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي]

٣١٣٩- (١) **حدث** أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا أبو خالد الأحمر وابن إدريس عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: رمى رسول الله ﷺ الحجرة يوم النحر ضحى، وأما بعد، فإذا زالت الشمس.

٣١٤٠- (٢) **وحدثه** علي بن خشرم: أخبرنا عيسى. أخبرنا ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: كان النبي ﷺ بمثله.

٥٤ - باب بيان وقت استحباب الرمي

مذهب الامة في حوار الرمي في ايام التشريق قبل الزوال او بعده قوله: **حدثنا** **ابو بكر بن أبي شيبة** **حدثنا** **ابو خالد الأحمر** **ابن إدريس** **ابن جريج** **عن أبي الزبير** **عن جابر** **قال** **رمى رسول الله ﷺ الحجرة يوم النحر ضحى** **وأما بعد** **فإذا زالت الشمس**.
وأما أيام التشريق الثلاثة، فرمي كل يوم منها بعد الزوال، وهذا المذكور في حمة يوم الحر سنة باتفاقهم، وعندنا يجوز تقديمه من نصف ليلة الحر، وأما أيام التشريق، فمذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجهاه العشاء أنه لا يجوز الرمي في الأيام الثلاثة إلا بعد الزوال لهذا الحديث الصحيح، وقال طاووس وعطاء: يحتره في الأيام الثلاثة قبل الزوال، وقال أبو حيفة وإسحاق بن راهويه: يجوز في اليوم الثالث قبل الزوال. دليلنا أنه رمى كما ذكرنا، وقال ﷺ: "لتأخذوا مناسككم".

واعلم أن رمي حمار أيام التشريق يشترط فيه الترتيب، وهو أن يبدأ بالحجرة الأولى التي تلي مسجد الحيف، ثم الوسطى ثم حجرة العقبة، ويستحب أن يقف عقب رمي الأولى عندها مستقبل القلعة رماً طويلاً يدعو ويذكر الله، ويقف كذلك عند الثانية، ولا يقف عند الثالثة، ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي ﷺ، ويستحب هذا في كل يوم من الأيام الثلاثة، والله أعلم.

قال في فتح الملهم قال ابن عابدين: أي: صح عند الإمام أبي حيفة استحساناً مع الكراهة التنزيهية. وقالوا: لا يصح اعتباراً بسائر الأيام. ومذهبه مروى عن ابن عباس.

قال ابن الهمام: أخرج البيهقي عنه: "إذا انتفخ النهار من يوم العر فقد حل الرمي والصدر والانتفاخ: الارتفاع. وفي سنده طلحة بن عمر وضعفه البيهقي. (فتح الملهم: ١٦٥/٦ بيروت)

ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندنا، وبه قال جمهور العلماء، وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قدمناه، واختلف قول مالك في ذلك، وأجمعوا على أنه لو ترك هذا الوقوف للدعاء، فلا شيء عليه إلا ما حكى عن الثوري أنه قال: يطعم شيئاً أو يهريق دماً.

[٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع]

٣١٤١- (١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ الْحَزْرِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الاستحجارُ* ثَوٌّ، وَرَمْيُ الْجِمَارِ ثَوٌّ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثَوٌّ، وَالطَّوَافُ ثَوٌّ، فَإِذَا اسْتَحْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلَيْسَتْ حِمْرٌ يَتَوُّ".

٥٥ - باب بيان أن حصى الجمار سبع سبع

قوله ﷺ: "الاستحجار ثَوٌّ" وفي الجمار ثَوٌّ، والسعي بين الصفا والمروة ثَوٌّ، والطواف ثَوٌّ، وسحمر أحدكم فيستحمر ثَوٌّ، الثَوُّ "بفتح التاء المثناة فوق وتشديد الواو وهو الوتر، والمراد بالاستحجار الاستحشاء. قال القاضي: وقوله في آخر الحديث: "إِذَا سَحِمَ أَحَدُكُمْ فَيَسَحِمُ سَحٌّ" ليس للتكرار، بل المراد بالأول الفعل، وبالثاني: عدد الأحجار، والمراد بالتو في الجمار سبع سبع، وفي الطواف سبع، وفي السعي سبع، وفي الاستحشاء ثلاث، فإن لم يحصل الإنقاء بثلاث وجبت الزيادة حتى يقى، فإن حصل الإنقاء بوتر، فلا زيادة، وإن حصل بشفع استحب زيادة مسحه للإيتار، وفيه وجه: أنه واجب، قاله بعض أصحابنا، وقال به جماعة من العلماء، والمشهور الاستحباب، والله أعلم.

* قوله: "الاستحجار" يحتمل عندي في وجوه التكرير أن يحمل الاستحجار في هذا الحديث في أحد الموضعين على الاستحشاء، وفي الموضع الآخر على التخر كتبخر أكفان الميت ونحوه، والله تعالى أعلم.

٥٦ - باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير

٣١٤٢ - (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَقَ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ.**

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".

٥٦ - باب تفضيل الخلق على التقصير وجواز التقصير

قوله: **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَلَقَ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَصَرَ بَعْضُهُمْ.** وذكر الأحاديث في دعائه **ﷺ** للمحقيقين ثلاث مرات، وللمقصرين مرة بعد ذلك، هذا كله نصريح بجواز الاقتصار على أحد الأمرين إن شاء اقتصر على الحق، وإن شاء على التقصير، وتصريح بتفضيل الخلق، وقد أجمع العلماء على أن الخلق أفضل من التقصير، وعلى أن التقصير يجزئ، إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الخلق في أول حجة ولا يجزئه التقصير، وهذا إن صح عنه مردود بالصصوص وإجماع من قبله، ومذهبنا المشهور أن الخلق أو التقصير يسك من مناسك الحج والعمرة، وركن من أركانها لا يحصل واحد منهما إلا به، وهذا قال العلماء كافة، ولشافعي قول شاذ ضعيف أنه استباحة محظور كالطيب واللباس، وليس يسك، والصواب الأول.

أقوال أهل العلم في أقل ما يجزي من الخلق والتقصير وأقل ما يجزي من الخلق والتقصير عند الشافعي ثلاث شعرات، وعند أبي حنيفة ربع الرأس، وعند أبي يوسف نصف الرأس، وعند مالك وأحمد أكثر الرأس، وعن مالك رواية أنه كل الرأس، وأجمعوا أن الأفضل خلق جميعه أو تقصير جميعه، **"ويستحب أن لا يقص في التقصير عن قدر الأثمة من أطراف الشعر، فإن قصر دونها جاز لحصول اسم التقصير، والمشروع في حق النساء التقصير، ويكره من الخلق، فلو حلقن حصل النسك، ويقوم مقام الخلق والتقصير التفت والإحراق والقص، وغير ذلك من أنواع إزالة الشعر.**

واعلم أن قوله: **خلق رسول الله ﷺ طائفة من أصحابه وقصر بعضهم، ودعاؤه ﷺ للمحلقين ثلاثاً ثم للمقصرين مرة كل هذا كان في حجة الوداع هذا هو الصحيح المشهور.**

"قال في فتح الملهم قلت: وفي الدر المختار: "وحلقه الكل أفضل". قال ابن عابدين **رحمهم الله**: "أي: هو مسنون، وهذا في حق الرجل، ويكره للمرأة؛ لأنه مثله في حقها، كحلق الرجل لحيته، وأشار إلى أنه لو اقتصر على خلق الربع جاز كما في التقصير، لكن مع الكراهة؛ لتركه السنة، فإن السنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه. كما في شرح الباب". (فتح الملهم: ١٦٨/٦ بيروت)

٣١٤٣- (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ "اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".**

٣١٤٤- (٣) **أَحْمَدُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سُفْيَانَ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "رَحِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ" - كَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثًا - قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".**

٣١٤٥- (٤) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا كَانَتْ الرَّابِعَةُ، قَالَ: "وَالْمُقَصِّرِينَ".**

٣١٤٦- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ فَضِيلٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ -: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُحَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟**

التوفيق بين الروايات: وحكى القاضي عياض عن بعضهم أن هذا كان يوم الحديبية حين أمرهم بالخلق، فما فعله أحد لطمعهم بدخول مكة في ذلك الوقت، وذكر عن ابن عباس **رضي الله عنه** قال: خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون، فقال رسول الله ﷺ: 'اللهم ارحم المحلقين' ثلاثاً، قيل: يا رسول الله! ما مال المحلقين ظهرت هم بالترحم؟ قال: لأنهم لم يشكوا. قال ابن عبد البر: وكونه في الحديبية هو المحفوظ.

قال القاضي: قد ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوه، وإن كانت أحداثه جاءت بمحملة غير مفسرة موطن ذلك؛ لأنه ذكر من رواية ابن أبي شبة ووكيع في حديث يحيى بن الحصين عن جدته أنها سمعت النبي ﷺ دعا في حجة الوداع للمحلقين "ثلاثاً" وللمقصرين "مرة واحدة" إلا أن وكيعاً لم يذكر حجة الوداع، وقد ذكر مسلم قبل هذا في رمي جمرة العقبة يوم الحرة حديث يحيى بن الحصين عن جدته هذه أم الحصين، قالت: حججت مع النبي ﷺ حجة الوداع، وقد جاء الأمر في حديثها مفسراً أنه في حجة الوداع، فلا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين، ووجه فضيلة الخلق على التقصير أنه أبلغ في العادة، وأدل على صدق النبوة في التذلل لله تعالى، ولأن المقصر مُنق على نفسه الشعر الذي هو رينته، والحاج مأمور بترك الرينة، بل هو أشعث أعبر، والله أعلم.

قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُخَلِّقِينَ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِلْمُقَصِّرِينَ؟ قَالَ: "وَلِلْمُقَصِّرِينَ".

٣١٤٧- (٦) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣١٤٨- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ حَدِيثِ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، دَعَا لِلْمُخَلِّقِينَ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقَصِّرِينَ مَرَّةً، وَلَمْ يَقُلْ وَكِيعٌ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

٣١٤٩- (٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي -، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَلَقَ رَأْسَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

اتفاق أهل العلم على أفصل الوقت في الخلق والتقصير واتفق العلماء على أن الأفصل في الخلق والتقصير أن يكون بعد رمي جمرة العقبة، وبعد دبح الهدي إن كان معه، وقيل طواف الإفاضة، وسواء كان قارناً أو مفرداً. وقال ابن الجهم المالكي: لا يخلق القارن حتى يطوف ويسعى، وهذا باطل مردود بالصواب وإجماع من قبله، وقد ثبت الأحاديث بأن النبي ﷺ خلق قبل طواف الإفاضة، وقد قدمنا أنه ﷺ كان قارناً في آخر أمره، ولو لدن آخره رأسه، فالصحيح المشهور من مذهبه أنه يستحب له خلقه في وقت الخلق ولا يلزمه ذلك، وقال جمهور العلماء يلزمه خلقه.

فصل: قدما في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم فاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع: أولها في كتاب الحج، وهذا موضع، وقد سبق التنبيه على أوله وآخره هناك، وأن إبراهيم يقول من هنا: عن مسلم، ولا يقول: أحرياً، كما يقول في باقي الكتاب، وأول هذا قول الجودي: حدثنا إبراهيم عن مسلم حدثنا ابن عمر: حدثنا أبي: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: رحم الله المخلقين، قالوا: والمقصرين يا رسول الله؟ إلى آخره.

٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء.....]

٣١٥٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى، فَأَتَى الْجَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ قَالَ لِلْحَلَاقِ: "خُذْ" وَأَشَارَ إِلَى حَنْبِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ.

٥٧ - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المخلوق

قوله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى مِنًى فَأَتَى جَمْرَةَ فَرَمَاهَا، ثُمَّ أَتَى مَنْزِلَهُ بِمِنًى وَنَحَرَ، ثُمَّ جَعَلَ يُعْطِيهِ النَّاسَ.

فوائد الحديث هذا الحديث فيه فوائد كثيرة: منها: بيان السنة في أعمال الحج يوم النحر بعد الدفع من مزدلفة، وهي أربعة أعمال: رمي جمرة العقبة، ثم نحر اهدي أو دبجه، ثم الحلق أو التقصير، ثم دخوله إلى مكة فيطوف طواف الإفاضة، ويسعى بعده إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم، فإن كان سعى بعده كرهت إعادته، والسنة في هذه الأعمال الأربعة أن تكون مرتبة، كما ذكرنا لهذا الحديث الصحيح، فإن حالف ترتيبها فقدم مؤخراً أو آخر مقدماً جار للأحاديث الصحيحة التي ذكرها مسلم بعد هذا "افعل ولا حرج".

ومنها: أنه يستحب إذا قدم منى أن لا يعرج على شيء قبل الرمي، بل يأتي الجمرة راكباً كما هو، فيرميها، ثم يذهب فيرسل حيث شاء من منى. ومنها: استحباب نحر اهدي، وأنه يكون منى، ويجوز حيث شاء من بقاع الحرم. ومنها: أن الحلق نسك، وأنه أفضل من التقصير، وأنه يستحب فيه البداءة بالجانب الأيمن من رأس المخلوق، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة: يبدأ بجانبه الأيسر. **

**** قال في فتح الملهم.** قال ابن عابدين رحمه الله: قالوا (أي الحنفية): يبدؤا البداءة بيمين الخالق لا المخلوق، إلا أن ما في الصحيحين بعيد العكس، وذلك أنه ﷺ قال للحلاق: خُذْ، وأشار إلى الجانب الأيمن ثم الأيسر. ثم جعل يعطيه الناس. قال في الفتح: وهو الصواب، وإن كان خلاف المذهب.... وأقول: يوافقه ما في الملتقط عن الإمام: "حُتَّتْ رَأْسِي فَحَطَّأَتْنِي الْخَلَّاقُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: لَمَّا أَنْ جَلَسْتُ قَالَ: اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَنَاولْتُهُ الْجَانِبَ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: ائِدْ بِالْأَيْمَنِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَذْهَبَ قَالَ: ادْفَعْ شَعْرَكَ فَرَجَعْتُ، فَدَفَعْتَهُ...." (فهو) أي: فهذا يفيد رجوع الإمام إلى قول الحجام، ولذا قال في الباب: هو المختار. قال شارحه كما في مسك ابن العجمي والبحر. قال في النجدة: وهو الصحيح. وقد روي رجوع الإمام عما نقل عنه الأصحاب، فصح تصحيح قوله الأخير، واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ. وقال السروجي: وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق، وذكر كذلك بعض أصحابنا، =

٣١٥١- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا:** أَخْبَرَنَا حَفْصُ ابْنِ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: لِلْحَلَّاقِ "هَأ"، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْحَانِبِ الْأَيْمَنِ هَكَذَا، فَقَسَمَ شَعْرَهُ بَيْنَ مَنْ يَلِيهِ، قَالَ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَلَّاقِ وَإِلَى الْحَانِبِ الْأَيْسَرِ، فَحَلَقَهُ فَأَعْطَاهُ أُمَّ سُلَيْمٍ.

وَأَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ قَالَ: فَبَدَأَ بِالشَّقِّ الْأَيْمَنِ، فَوَرَعَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ بَيْنَ النَّاسِ، ثُمَّ قَالَ بِالْأَيْسَرِ، فَصَنَعَ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: "هَهُنَا أَبُو طَلْحَةَ؟" فَدَفَعَهُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ.

٣١٥٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَمَى حُمْرَةَ الْعَقَبَةِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْبُذْنِ فَنَحَرَهَا، وَالْحَجَّامُ جَالِسٌ، وَقَالَ بِيَدِهِ عَنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ، فَقَسَمَهُ فِيمَنْ يَلِيهِ، ثُمَّ قَالَ: "اخْلِقِ الشَّقَّ الْآخَرَ" فَقَالَ: "أَيْنَ أَبُو طَلْحَةَ؟" فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

٣١٥٣- (٤) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَسَّانٍ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَةَ، وَنَحَرَ نُسْكَهُ وَحَلَقَ، نَاولَ الْحَالِقَ شَقَّهُ الْأَيْمَنِ فَحَلَقَهُ، ثُمَّ دَعَا أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ، ثُمَّ نَاولَهُ الشَّقَّ الْأَيْسَرَ، فَقَالَ: "اخْلِقِ"، فَحَلَقَهُ، فَأَعْطَاهُ أَبَا طَلْحَةَ، فَقَالَ: "اقْسِمَهُ بَيْنَ النَّاسِ".

= ومنها طهارة شعر الأدمي، وهو الصحيح من مذهبا، وانه قال جماهير العلماء.

ومنها: التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتناؤه للترك.

ومنها: مواساة الإمام والكبير بين أصحابه وأتباعه فيما يفرقه عنهم من عطاء وهدية ونحوها، والله أعلم.

اسم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع: واحتفلوا في اسم هذا الرجل الذي حلق رأسه رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فالصحيح المشهور أنه معمر بن عبد الله العدوي، وفي "صحيح البخاري" قال: رعموا أنه معمر ابن عبد الله، وقيل: اسمه غراش بن أمية بن ربيعة الكنبي بضم الكاف، مسوب إلى كليب بن حشبة، والله أعلم.

= ولم يعره إلى أحد، والسنة أولى. وقد صبح بداءة رسول الله ﷺ شق رأسه الكريم من الجانب الأيمن، وليس لأحد بعده كلام، وقد أخذ الإمام بقول الحجام، ولم يكرهه، ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه.... ملخصاً.

ومثله في المعراج وغاية البيان. (فتح الملهم: ١٧٠/٦ بيروت)

[٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي]

٣١٥٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِئَى، وَالنَّاسُ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ، فَقَالَ: "ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ"، ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَشْعُرْ فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ"، قَالَ: فَمَا سِئَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قُدَّمَ وَلَا أُخِّرَ إِلَّا قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".

٣١٥٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ التَّيْمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَقُولُ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَطَفِقَ نَاسٌ يَسْأَلُونَهُ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ مِنْهُمْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَمْ أَكُنْ أَشْعُرُ أَنَّ الرَّمْيَ قَبْلَ النَّحْرِ، فَتَنَحَرْتُ قَبْلَ الرَّمْيِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَارْمِ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: وَطَفِقَ آخَرُ يَقُولُ: إِنِّي لَمْ أَشْعُرُ أَنَّ النَّحْرَ قَبْلَ الْحَلْقِ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ، فَيَقُولُ: "انْحَرَ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: فَمَا سَمِعْتُهُ يُسْأَلُ يَوْمَئِذٍ عَنْ أَمْرٍ، مِمَّا يَنْسَى الْمَرْءُ وَيَجْهَلُ، مِنْ تَقْلِيدِ بَعْضِ الْأُمُورِ قَبْلَ بَعْضٍ وَأَشْبَاهِهَا، إِلَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "افْعَلُوا ذَلِكَ وَلَا حَرَجَ".

٥٨ - باب من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمي

قوله: "يا رسول الله! لم أشعر، فحلقت قبل أن أنحر فقال: "ادبح ولا حرج"، ثم جاءه رجل أنحر فقال: يا رسول الله! لم أشعر، فتنحرت قبل أن أرمي فقال: "ارم ولا حرج"، فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: "افعل ولا حرج" وفي رواية: "فما سمعته سئل يومئذ عن أمر مما ينسى المرء ويجهل من تقليد بعض الأمور قبل بعض وأشباهها إلا قال رسول الله ﷺ: "افعلوا ذلك ولا حرج" وفي رواية: "حلقت قبل أن أرمي قال: 'ارم ولا حرج' وفي رواية: 'فيل له: في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال: 'لا حرج'".

أقوال الأئمة في حكم من خالف الترتيب في الرمي والذبح والحلق وطواف الإفاضة: قد سبق في الباب قبله أن أفعاله يوم النحر أربعة: رمي جرة العقبة، ثم الذبح، ثم الحلق، ثم طواف الإفاضة. وأن السنة ترتبها هكذا، فلو حالف وقدم بعضها على بعض جاز، ولا فدية عليه لهذه الأحاديث، وبهذا قال جماعة من السلف وهو مذهبنا، =

٣١٥٦ - (٣) **حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ إِلَى آخِرِهِ.**

٣١٥٧ - (٤) **وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَبَا هُوَ وَاقِفٌ يَخْطُبُ يَوْمَ التَّحْرِ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسِبُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنْتُ أَحْسِبُ أَنْ كَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، لِهَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ، قَالَ: "افْعَلْ وَلَا حَرَجَ".**

= ونشافعي قول ضعيف أنه إذا قدم الحلق على الرمي والطواف لرمه الدم بناء على قوله الضعيف: إن أحق يس بسك، وهذا القول هنا قال أبو حنيفة ومالك،** وعن سعيد بن جبير والحسن البصري والبخاري وقتادة، ورواية شاذة عن ابن عباس أنه من قدم بعضها على بعض لرمه دم، وهم محجوجون بهذه الأحاديث، فإن تأوّلوها على أن المراد نفي الإثم، وادّعوا أن تأخير بيان الدم بخور، فما ظاهر قوله ﷺ لا حرج أنه لا شيء عليك مصقفاً، وقد صرح في بعضها بتقديم الحلق على الرمي، كما قدمناه،** وأنجعوا على أنه لو نحر قبل الرمي لا شيء عليه، واتفقوا على أنه لا فرق بين العائد والساهي في ذلك في وجوب الفدية وعدمها، وإنما يختلفان في الإثم عند من يمنع التقدم، والله أعلم.

** **قال في فتح الملهم** فذكر أصحابنا الحنفية ما حاصله: أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة، وإنما يجب ترتيب الثلاثة: الرمي، ثم الدبح، ثم الحلق، لكن المفرد لا دبح عليه، فيجب عليه الترتيب بين الرمي وأحق فقط، فهو حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم، وكذا لو حلق القارن أو المتمتع دون المفرد قبل الدبح، أو دخا قبل الرمي: فعليه دم أيضاً، ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه، ولكن يكره؛ لترك الستة. وهذا كله عند أبي حنيفة، (فتح الملهم: ١٧٢/٦ بيروت)

** **قال في فتح الملهم** وأجاب الشيخ ابن الهمام عن حديث الباب أن نفي الحرج يتحقق بنفي الإثم والفساد، فيحمل عليه دون نفي الحرج، فإن في قول القائل: لم أشعر ففعلت ما يفيد أنه طهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك، فلذا قدم اعتذاره على سؤاله وإلا لم يسأل، أو لم يعتذر، لكن قد يقال: يحتمل أن الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله ﷺ، فقل أن ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار، وسأل عما يرميه به، فبين عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعيينه عليه بنفي الحرج، وأن ذلك الترتيب مستنون لا واجب.

والحق أنه يحتمل أن يكون كذلك، وأن يكون الذي ظهر له كان هو الواقع، إلا أنه **عذرهم للجهل، وأمرهم =**

٣١٥٨ - (٥) **وَحَدَّثَنَا عَنْهُ بَنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ بَكْرٍ فَكِرَوَايَةُ عَيْسَى، إِلَّا قَوْلَهُ: لَهُوَ لَاءُ الثَّلَاثِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ، وَأَمَّا يَحْيَى الْأُمَوِيُّ فَفِي رِوَايَتِهِ: حَقَّقْتُ قَبْلَ أَنْ أُنْحَرَ، تَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.**

٣١٥٩ - (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ، قَالَ: "فَاذْبَحْ وَلَا حَرَجَ" قَالَ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ".**

٣١٦٠ - (٧) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَةٍ بِمَنَى، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.**

٣١٦١ - (٨) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْزَادٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَوْمَ النَّحْرِ، وَهُوَ وَقِفٌ عِنْدَ الْجَمْرَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَقَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ" وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ:**

قَوْلُهُ ﷺ: دَحْ لَا حَرَجَ رَمَ لَا حَرَجَ مَعْنَاهُ: افْعَلْ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ، وَقَدْ أَجْرَأَكَ مَا فَعَلْتَهُ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ فِي التَّقْلِيدِ وَالتَّأْخِيرِ. قَوْلُهُ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَحِمِهِ فَضَمَّ يَدَيْهِ بِأُذُنِهِ هَذَا دَلِيلُ جَوَارِ الْقُعُودِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلْحَاجَةِ. قَوْلُهُ: فَمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيِّ، فَدَعَاهُ حَرَجٌ يَعْنِي مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ.

= أن يتعلموا ماسكهم، وإنما عذرهم بالجهل؛ لأن الحال كان إذ ذاك في ابتدائه، وإذا احتمل كلاهما فلاحتمياط اعتسار اتعيين، والأخذ به واجب في مقام الاضطراب، فيتم الوجه لأبي حنيفة..... (١٧٣/٦) وأما قول نفاة وجوب الفدية أنه لو كان واجباً لبيته ﷺ؛ لأنه وقت الحاجة، ولا يجوز تأخيرها، ففيه أنه قد يترك البيان في مثل تلك الحالة اعتماداً على القواعد العامة المعلومة من الشرع، ويحسب أن فيها عيباً عن بيان المسألة في ذلك الوقت بخصوصه. (فتح الملهم: ١٧٥/٦ بيروت)

إِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ" وَأَتَاهُ آخَرُ فَقَالَ: إِنِّي أَفَضْتُ إِلَى الْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، قَالَ: "ارْمِ وَلَا حَرَجَ".

قَالَ: فَمَا رَأَيْتُهُ سِئَلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ، إِلَّا قَالَ: "افْعَلُوا وَلَا حَرَجَ".

٣١٦٢ - (٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ فِي الذَّبْحِ، وَالْحَلْقِ، وَالرَّمْيِ، وَالتَّقْدِيمِ، وَالتَّأَخِيرِ، فَقَالَ: "لَا حَرَجَ".

قوله: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ** صحب يوم سحر ففاه به رجل وفي رواية: **وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** في حجة وراح على سائر سائرهم، ففاه به رجل وفي رواية: **وَقَفَ عَلَى رَحْلِهِ، فَصَفَّ سَائِرَ سَائِرِهِ** وفي رواية: **وَقَفَ عَلَى رَحْلِهِ** الجمرة".

التوفيق بين الروايات في حطته **ﷺ** **بِمَعْنَى** قال القاضي عياض: قال بعضهم: الجمع بين هذه الروايات أنه موقف واحد، ومعنى "حطب" علمهم، قال القاضي. ويحتمل أن ذلك في موضعين: أحدهما: وقف على راحته عند احمره، ولم يقل في هذا: حطب، وإنما فيه أنه وقف وسئل. والثاني: بعد صلاة الظهر يوم الحر وقف للحطة فحطب، وهي إحدى خطب الحج المشروعة، يعنهم فيها ما بين أيديهم من المناسك، هذا كلام القاضي، وهذا الاحتمال الثاني هو الصواب، وحطب الحج المشروعة عددا أربع: أوفاء: مكة عند الكعبة في اليوم السابع من ذي الحجة، والثانية: بنمرة يوم عرفة. والثالثة: بمنى يوم الحر. والرابعة: بمنى في الثاني من أيام التشريق، وكلها حطة فردة وبعد صلاة الظهر، إلا لني سمره فلها حطتان، وقبل صلاة الظهر وبعد الروان، وقد ذكرت أدلتها كلها من الأحاديث الصحيحة في "شرح المذهب"، والله أعلم.

[٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر]

٣١٦٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى. قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُفِيضُ يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَصَلَّى الظُّهْرَ بِمِنَى، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ.

٣١٦٤- (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَرَّاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ شَيْءٍ عَقَلْتَهُ** عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَيْنَ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ التَّوْبَةِ؟ قَالَ: بِمِنَى، قُلْتُ: فَأَيْنَ صَلَّى الْعَصْرَ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قَالَ: بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَ: افْعَلْ مَا يَفْعَلُ أَمْرَاؤُكَ.

٥٩ - باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر

قوله: أن رسول الله ﷺ أفاض يوم النحر، ثم رجع فصلى الظهر منى " هكذا صح هذا من رواية ابن عمر رضيهما الله عنهما، وقد سبق في باب صفة حجة النبي ﷺ في حديث جابر الطويل، أنه ﷺ أفاض إلى البيت يوم النحر، فصلى بمكة الظهر، وذكرنا هناك الجمع بين الروايات، والله أعلم.

وفي هذا الحديث إثبات طواف الإفاضة، وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار، وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف، وهو طواف الإفاضة ركن من أركان الحج، لا يصح الحج إلا به، واتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد الرمي والنحر والحلق، فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزأه، ولا دم عليه بالإجماع.

أقوال الأئمة في من آخر طواف الإفاضة إلى ما بعد أيام التشريق فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق، وأتى به بعدها أجزأه ولا شيء عليه عندها، وبه قال جمهور العلماء، وقال مالك وأبو حنيفة: إذا تناول لزمه معه دم، والله أعلم.

** قال في فتح الميم: قوله: 'عقلته' إلخ: بفتح القاف، أي: علمته وحفظته.

قوله: 'بالأبطح' إلخ: أي: البطحاء التي بين مكة ومنى، وهي ما انبطح من الوادي واتسع، وهي التي يقال لها المحصب والمعرس، وحدها ما بين الجبلين إلى المقبرة، قاله الحافظ.

قال بعض العلماء: المتأخر من هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أول صلاة صلاها في الأبطح هو العصر، وحديث أنس في البخاري صريح في أنه الظهر، فيقدم الصريح على الطاهر. قال الحافظ: ولا ينافي حديث البخاري أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال: لأنه رمى فنحر، فنزل المحصب، فصلى الظهر به. (فتح الميم: ١٧٩/٦ بيروت)

[٦٠ - باب استحباب النزول بالغصب يوم النفر، والصلاة به]

- ٣١٦٥- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.
- ٣١٦٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا صَحْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفْرِ بِالْحَصْبَةِ. قَالَ نَافِعٌ: قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ.
- ٣١٦٧- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَزُولُ الْأَبْطَحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ، إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ لِيُخْرُجَ إِذَا خَرَجَ.
- ٣١٦٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ -، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ الْمَعْلَمِ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
- ٣١٦٩- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ الْأَبْطَحَ.

[٦٠ - باب استحباب النزول بالغصب يوم النفر، والصلاة به]

ذكر مسلم في هذا الباب الأحاديث في نزول النبي ﷺ بالأبطح يوم النفر، وهو الغصب، وأن أبا بكر وعمر وابن عمر والخلفاء كانوا يفعلونه، وأن عائشة وابن عباس كانا لا يزلان به ويقولان هو منبر اتفاقي لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة، ومذهب الشافعي ومالك والجمهور استحبابه اقتداء برسول الله ﷺ واحفاء الراشدين وغيرهم، وأجمعوا على أن من تركه لا شيء عليه، ويستحب أن يصلي به الظهر والعصر والمعرب والعشاء، ويبيت به بعض الليل أو كله اقتداء برسول الله ﷺ.

صط كلمة (المغصب) - والمغصب "بفتح الحاء والصاد المهملتين، و"الحصبة" بفتح الحاء وإسكان الصاد، و"الأبطح" والبطحاء وخيف بي كناية اسم لشيء واحد، وأصل الخيف كل ما انحدر عن الحبل وارتفع عن الميل. قوله: يوم التروية" هو الثامن من ذي الحجة، وسبق بيانه مرات. قوله: أسمع حرمه حد أي: أسهل لخروجه راجعاً إلى المدينة.

قَالَ الزَّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ، وَقَالَتْ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنَزِلًا أَسْمَحَ لِيُخْرُوجَ.

٣١٧٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَأَحْمَدُ ابْنُ عَبْدِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَيْسَ التَّخْصِيبُ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣١٧١ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ أَبُو رَافِعٍ: * لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَلَكِنِّي جِئْتُ فَضَرَبْتُ فِيهِ قَبْضَةً، فَجَاءَ، فَتَزَلَّ. *

قَالَ أَبُو بَكْرٍ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ: قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ. وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةَ قَالَ: عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَكَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، كَذَا هُوَ فِي مَعْظَمِ السَّحْجِ، وَمَعَاهُ أَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى وَهِيَ رِوَايَةُ قُتَيْبَةَ وَزُهَيْرٍ قَالَا فِيهَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، وَأَمَّا رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ فَفِيهَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَكْمَلُ مِنْ رِوَايَةِ "عَنْ"؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يَحْتَجُّ بِهِ بِالْإِحْمَاعِ، وَفِي الْعِنْتَةِ خِلَافٌ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ قَائِلُهَا غَيْرَ مُدْلِسٍ، وَقَدْ سَبَقَتِ الْمَسْأَلَةُ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ السَّحْجِ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ، وَفِي بَعْضِهَا: قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَةِ عَنْ صَالِحٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ، وَالصُّوَابُ الرِّوَايَةُ الْأُولَى، وَكَذَا يُقَالُ الْقَاضِي عَنْ رِوَايَةِ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ هِيَ الصُّوَابُ. مَعْنَى كَلِمَةِ (ثَقُلَ) قَوْلُهُ: * لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْزِلَ الْأَبْطَحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ مَنَى، وَهُوَ مَتَاعُ الْمَسَافِرِ وَمَا يَحْمِلُهُ عَلَى -

* قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ. قَوْلُهُ: * لَمْ يَأْمُرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، اسْمُهُ أَسْلَمٌ، فِي أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ الْعَشْرَةِ. (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

* قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ وَفِي الدَّرِ الْمُخْتَارِ: "وَإِذَا نَفَرَ إِلَى مَكَّةَ نَزَلَ اسْتِنَاءًا وَلَوْ سَاعَةً بِالْغَصْبِ.... قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: "قَوْلُهُ: "لَوْ سَاعَةً": يَقِفُ فِيهِ عَلَى رَاحِلَتِهِ يَدْعُو، فَيَحْصِلُ بِذَلِكَ أَصْلُ السَّعَةِ، وَأَمَّا الْكَمَالُ فَمَا ذَكَرَهُ الْكَمَالُ مِنْ أَنَّهُ يُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَيَهْجَعُ هَجْعَةً، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ (بِحَرِّ). (فتح الملهم: ١٨١/٦ بيروت)

- ٣١٧٢ - (٨) **حَدَّثَنِي** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "نَزَلَ غَدَاً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".
- ٣١٧٣ - (٩) **حَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ بِمِنَى: "نَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ، حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".
- وَذَلِكَ إِنْ قُرِيشًا وَبَنِي كِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، أَوْ لَا يُنَاجِيَهُمْ، وَلَا يُبَايِعُهُمْ، حَتَّى يُسَلِّمُوا إِلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُحَصَّبَ.
- ٣١٧٤ - (١٠) **وَحَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَرَّلْنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ، ** حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ".

= دوايه، ومنه قوله تعالى: **﴿وَحَمَلْنَا نُفُوسَهُ﴾** (الحل: ٧)

قوله ﷺ: "نزل إن شاء الله غداً بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر" أما "الخيف" فسبق بيانه وضبطه. وإما قال النبي ﷺ: "إن شاء الله" امثالاً لقوله تعالى: **﴿وَلَا تُفَوِّسْ لِسَاءَةِ بَنِي قَاعٍ ذَلِكَ عَدُوٌّ - لَا أَلْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾**

شرح قوله "تقاسموا على الكفر" ومعنى تقاسموا على الكفر: تعالفا وتعاهدوا عليه، وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ وبني هاشم وبني المطلب من مكة إلى هذا الشعب، وهو خيف بني كنانة، وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة، وكتبوا فيها أوصافاً من الباطل وقطعة الرحم والكفر، فأرسل الله تعالى عليها الأرضة، فأكلت كل ما فيها من كفر وقطعة رحم وباطل، وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى، فأحمر حبريل النبي ﷺ بذلك، فأحمر به النبي ﷺ عمه أبا طالب، فجاء إليهم أبو طالب فأحمرهم عن النبي ﷺ بذلك، فوجدوه كما أخبره، والقصة مشهورة. قال بعض العلماء: وكان نزوله ﷺ هنا شكرياً لله تعالى على الظهور بعد الاحتفاء وعلى إظهار دين الله تعالى، والله أعلم.

** **قد في فتح منبه:** قوله: **﴿إِذَا فَتَحَ اللَّهُ الْخَيْفَ﴾** إلخ: هو بالرفع، وهو مبتدأ خبره: مرلنا، وليس هو مفعول "فتح" يعني: مرلنا الخيف إذا فتح الله مكة. والله أعلم. (فتح الملهم: ١٨٤/٦ بيروت)

[٦١ - باب وجوب الميت عن ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه...]

٣١٧٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى مِنْ أَجْلِ سِقَايَتِهِ، فَأُذِنَ لَهُ.

٣١٧٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٦١ - باب وجوب الميت عن ليالي أيام التشريق، والترخيص في تركه لأهل السقاية

الرد على ما في بعض السج التي ذكر فيها رهيرا بدل ابن عمر: قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن عمر وأبو أسامة قالا: حدثنا عبد الله بن نافع هكذا هو في معظم السج سلاسا أو كنهها، ووقع في بعض سج المعارضة: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا رهير وأبو أسامة" فجعل رهيرا بدل ابن عمر، قال أبو علي الفسائي والقاسمي: وقع في رواية ابن ماهد عن ابن سميان عن مسلم، قال: ووقع في رواية أبي أحمد الجلودي عن ابن سميان عن رهير قالا، وهذا وهم، والصواب "ابن عمر قالا" وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، هذا كلامهما، وإنما ذكر خلف الواسطي في كتابه "الأطراف": حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا ابن عمر وأبو أسامة، ولم يذكر زهيراً.

قوله: "استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت مكة بين منى من أجل سقائه فأذن له".

مذاهب الأئمة في حكم الميت عن ليالي أيام التشريق هذا يدل على المسألتين: إحداهما: أن الميت عن ليالي أيام التشريق مأمور به، وهذا متفق عليه، لكن اختلفوا هل هو واجب أم سنة؟ ولشافعي فيه قولان: أصحهما واجب، وبه قال مالك وأحمد. والثاني: سنة، وبه قال ابن عباس والحسن وأبو حنيفة، فمن أوجه أوجب الدم في تركه، وإن قلنا: سنة، لم يجب الدم بتركه لكن يستحب، وفي قدر الواجب من هذا الميت قولان للشافعي: أصحهما: الواجب معظم الليل، والثاني: ساعة. المسألة الثانية: يجوز لأهل السقاية أن يتركوا هذا الميت، ويذهبوا إلى مكة ليستقوا بالليل الماء من زمزم، ويتجوه في الخياض مسللاً للشاربين وغيرهم، ولا يختص ذلك عند الشافعي بآل العباس ﷺ بل كان من تولى السقاية كان له هذا، وكذا لو أحدثت سقاية أخرى كان للقائم بشأنها ترك الميت، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: تختص الرحمة بسقاية العباس.

وقال بعضهم: تختص بآل عباس. وقال بعضهم: تختص بنى هاشم من آل العباس وغيرهم، فهذه أربعة أوجه لأصحابنا، أصحهما الأول، والله أعلم.

واعلم أن سقاية العباس حق لآل العباس كانت للعباس في الحاهبة، وأقرها الهى ﷺ، فهى لآل العباس أبداً.

.....

[٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والشاء على أهلها واستحباب الشرب منها]

٣١٧٧- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْهَالِ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَأَتَاهُ أَعْرَابِي فَقَالَ: مَا لِي أَرَى بَنِي عَمِّكُمْ يَسْقُونَ الْعَسَلَ وَاللَّبَنَ وَأَنْتُمْ تَسْقُونَ النَّبِيذَ؟ أَمِنْ حَاجَةٍ بِكُمْ أَمْ مِنْ بُخْلِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا بَيْنَا مِنْ حَاجَةٍ وَلَا بُخْلِ، قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ، فَاسْتَسْقَى فَأَتَيْنَاهُ بِإِنَاءٍ مِنْ بَيْدٍ* فَشَرِبَ، وَسَقَى فَضْلَهُ أُسَامَةَ، وَقَالَ: "أَحْسَنْتُمْ وَأَجْمَلْتُمْ، كَذَا فَاصْنَعُوا" فَلَا تُرِيدُ تَغْيِيرَ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٦٢ - باب فضل القيام بالسقاية والشاء على أهلها واستحباب الشرب منها

قوله: **قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ وَخَلْفَهُ أُسَامَةُ**، فاستسقى. فأتاه بئذ من بئذ. فشرب وسقى فضله أسامة، ومن أسامة وأحمسه، **كَذَا فَاصْنَعُوا** هذا الحديث فيه دليل للمسائل التي ترحمت عليها، وقد اتفق أصحابنا على أنه يستحب أن يشرب الحاج وغيره من سيد سقاية العباس لهذا الحديث، وهذا السبذ ماء محلي بزبيب أو غيره بحيث يطيب طعمه، ولا يكون مسكراً، فأما إذا طال رمه وصار مسكراً، فهو حرام. وقوله **قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ**: أحسنه وأحمسه معناه: فعنهم الحس الحميل، فيؤخذ منه استحباب الشاء على أصحاب السقاية، وكل صانع جميل، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم.** قوله: **قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ** إلخ: قال الأبي: تقدم في حديث جابر أنه وجد بني عبد المطلب يسقون على رمزم، فناولوه دلواً، فشرب، فظاھر أنه ليس ببئذ، ولكن كان ذلك في حجة الوداع، ففعل هذا البئذ كان في قضية أخرى:..... قلت: والأظهر أن يجمع بينهما بأنه ﷺ شرب البئذ من السقاية أولاً، ثم ذهب إلى رمز زمزم فناولوه دلواً فشرب منه. (فتح الملهم: ١٨٥/٦ بيروت)

[٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها]

٣١٧٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ، وَأَنْ أَتَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجُلُودِهَا وَأَجَلَّتْهَا، وَأَنْ لَا أُعْطِيَ الْجَزَارَ مِنْهَا، قَالَ: "نَحْنُ نُعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا".
 ٣١٧٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزَرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣١٨٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ - وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا أَجْرُ الْجَزَارِ.

[٦٣ - باب في الصدقة بلحوم الهدى وجلودها وجلالها]

قوله: عن عليٍّ عليه السلام قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أقوم على بدني، وأن أتصدق بلحمها وجلودها وأجلتها، وأن لا أعطي جزار منها شيئاً، وقد حن عصبة من عبده قال أهل اللغة: سميت البدية لعظمها، ويطلق على الذكر والأنثى، ويطلق على الإبل والقر والغنم، هذا قول أكثر أهل اللغة، ولكن معظم استعمالها في الأحاديث وكتب الفقه في الإبل خاصة.

فوائد الحديث. وفي هذا الحديث فوائد كثيرة منها: استحباب سوق الهدى، وحوار البينة في نحره، والقيام عليه وتفرقة، وأنه يتصدق بلحومها وجلودها وجلالها، وأنها تخلل، واستحبوا أن يكون جلاً حسناً، وأن لا يعطي الجزار منها؛ لأن عطيته عوض عن عمله، فيكون في معنى بيع جزء منها، وذلك لا يجوز، وفيه حوار الاستبحار على النحر ونحوه، ومذهبنا أنه لا يجوز بيع جلد الهدى ولا الأضحية ولا شيء من أجزائهما لا ينتفع به في البيت ولا بعيره، سواء كانا تطوعاً أو واجبتين، لكن إن كانا تطوعاً، فله الإلتفاع بالجلد وبغيره باللبس وغيره، ولا يجوز إعطاء الجزار منها شيئاً بسبب جزارته، هذا مذهبنا وبه قال عطاء والنخعي ومالك وأحمد وإسحاق، وحكى ابن المنذر عن ابن عمر وأحمد وإسحاق أنه لا بأس ببيع جلد هديه، ويتصدق شحمه، قال: ورحص في بيعه أبو ثور، وقال النخعي والأوراعي: لا بأس أن يشتري به الغربال والمخل والفأس وأميران ونحوها. وقال الحسن البصري: يجوز أن يعصى الجزار جلدها، وهذا مانذ للسنة، والله أعلم.

قال القاضي: التحليل ستة، وهو عند العلماء مختص بالإبل، وهو مما اشتهر من عمل السلف، قال: ومن رآه =

٣١٨١- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ** - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقْسِمَ بُذْنَهُ كُلَّهَا، لُحُومَهَا وَحُلُودَهَا وَجِلَالَهَا، فِي الْمَسَاكِينِ، وَلَا يُعْطَى فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئًا.

٣١٨٢- (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ:** أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مَالِكٍ الْحَزْرِيُّ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ، بِمِثْلِهِ.

- مالك والشافعي وأبو ثور وإسحاق، قالوا: ويكون بعد الإشعار لثلا ينلطح بالدم، قالوا: ويستحب أن تكون قيمتها ونفاستها بحسب حال المهدي، وكان بعض السلف يحلل بالوشي وبعضهم بالخيرة، وبعضهم بالقباطي والملاحف والأزر، قال مالك: وتشق على الأسمعة إن كانت قليلة الثمن لثلا تسقط. قال مالك: وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استقاء للثياب؛ لأنه كان يحلل الجلال المرتفعة من الأعماط والبرود والخير، قال: وكان لا يحلل حتى يعدو من منى إلى عرفات، قال: وروي عنه أنه كان يحلل من دي الخليفة، وكان يعقد أطراف الجلال على أديانها، فإذا مشى ليلة نزعها، فإذا كان يوم عرفة جللها، فإذا كان عند النحر نزعها؛ لثلا يصيبها الدم، قال مالك: أما الحل: فينزع في الليل؛ لثلا يحرقها الشوك، قال: واستحب إن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شقها، وأن لا يجملها حتى يعدو إلى عرفات، فإن كانت بثمن يسير فمس حين يحرم يشق ويجمل.

قال القاضي: وفي شق الجلال على الأسمعة فائدة أخرى، وهي إظهار الإشعار؛ لثلا يستتر نحتها، وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال، وهكذا قاله العلماء، وكان ابن عمر أو لا يكسوها الكعبة، فلما كسيت الكعبة تصدق بها، والله أعلم.

[٦٤ - باب جواز الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

٣١٨٣ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - اللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَثِيمَةَ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيَّيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ، كُلَّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَدَنَةٍ.

٣١٨٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَجَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَحَرْنَا الْبَعِيرَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ.

٣١٨٦ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيَّيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: اشْتَرَكْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ، فَقَالَ رَجُلٌ لَجَابِرٍ: أَيَشْتَرِكُ فِي الْبَدَنَةِ مَا يُشْتَرَكُ فِي الْحِزْوَرِ؟ قَالَ: مَا هِيَ إِلَّا مِنَ الْبَدَنِ.

وَحَضَرَ جَابِرَ الْحُدَيْبِيَّةَ قَالَ: نَحَرْنَا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ بَدَنَةً، اشْتَرَكْنَا كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنَةٍ.

[٦٤ - باب حوار الاشتراك في الهدى، وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة]

قوله: "عن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع رسول الله ﷺ البقرة عن سبعة، والبدنة عن سبعة" وفي الرواية الأخرى: "نحرنا مع رسول الله ﷺ البقرة عن سبعة، والبدنة عن سبعة" وفي الرواية الأخرى: "نحرنا مع النبي ﷺ في الحج عن سبعة في البدنة".

في هذه الأحاديث دلالة لحوار الاشتراك في الهدى، وفي المسألة خلاف بين العلماء، فمذهب الشافعي حوار الاشتراك في الهدى، سواء كان تطوعاً أو واحداً، وسواء كانوا كلهم متقربين، أو بعضهم يريد القرية وبعضهم يريد اللحم، ودليله هذه الأحاديث، وهذا قال أحمد وجمهور العلماء، وقال داود وبعض المالكية: يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب، وقال مالك: لا يجوز مطلقاً، وقال أبو حنيفة: يجوز إن كانوا كلهم متقربين وإلا فلا، وأجمعوا على أن الشاة لا يجوز الاشتراك فيها، وفي هذه الأحاديث أن البدنة أخرى عن سبعة، والبقرة عن سبعة، وتقوم كل واحدة مقام سبع شياه، حتى لو كان على المحرم سبعة دماء بعير حراء الصيد، ودبح عنها بدنة أو بقرة أجزأه عن الجميع.

قوله: "فقال رجل لجابر: أيشتترك في البدنة ما يشتترك في الحيزور؟ قال: ما هي إلا من البدن".

- ٣١٨٧- (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فَأَمَرْنَا إِذَا أَحْلَلْنَا أَنْ نُهْدِيَ، وَيَجْتَمِعَ التَّقَرُّ مَتَا فِي الْهَدْيَةِ، وَذَلِكَ حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَحْلُوا مِنْ حَجَّتِهِمْ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.
- ٣١٨٨- (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَتَمَتَّعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ، فَذَبَحُ الْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، نَشْتَرِكُ فِيهَا.
- ٣١٨٩- (٧) **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ يَوْمِ التَّحْرِ.
- ٣١٩٠- (٨) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: تَحَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ بَكْرٍ: عَنْ عَائِشَةَ بَقْرَةَ فِي حَجَّتِهِ.

- **الفرق بين الجزور والبدنة** قال العلماء: "الجزور" بفتح الحيم وهي العير، قال القاضي: وفرق هنا بين البدنة والجزور؛ لأن البدنة والهدي ما ابتدئ إهداؤه عند الإحرام، والجزور ما اشترى بعد ذلك ليحرم مكانها، فتوهم السائل أن هذا أحق في الاشتراك، فقال في جوابه: الجزور لما اشترت للسك صار حكمها كالبدن. وقوله: **ما يشترى في حرم** هكذا في السح "ما يشترى" وهو صحيح ويكون "ما" بمعنى "من" وقد جار ذلك في القرآن وغيره، ويجوز أن تكون مصدرية، أي: اشتراكاً كالاشتراك في الجزور. قوله: **فأمر به حساباً هدياً وحسم به** ما في هديه وذبح حين أمره أن يحسم من حجته.

فوائد الحديث في هذا فوائد، منها: وجوب الهدي على المتمتع، وجوار الاشتراك في البدنة الواجبة؛ لأن دم التمتع واجب، وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب خلاف ما قاله مالك، كما قدمناه عنه قريباً، وفيه دليل لجواز ذبح هدي التمتع بعد التحلل من العمرة، وقل الإحرام بالحج، وفي المسألة خلاف وتفصيل، فمدهينا: أن دم التمتع إما يجب إذا فرع من العمرة ثم أحرم بالحج، فإحرام الحج يعب الدم، وفي وقت حوارته ثلاثة أوجه: الصحيح الذي عليه الجمهور أنه يجوز بعد فراع العمرة وقل الإحرام بالحج. والثاني: لا يجوز حتى يحرم بالحج. والثالث: يجوز بعد الإحرام بالعمرة، والله أعلم.

قوله: **عن جابر بن عبد الله قال: كنت سمع مع رسول الله ﷺ بالعمرة، فذبح بقره عن سبعة** هذا فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين أن لفظ "كان" لا يقتضي التكرار؛ لأن إحرامهم بالتمتع بالعمرة إلى الحج مع النبي ﷺ إنما وجد مرة واحدة، وهي حجة الوداع، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة]

٣١٩١ - (١) **حدثنا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُنَيْدٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَتَى عَلَى رَجُلٍ، وَهُوَ يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ بَارَكَةً، فَقَالَ: ابْعَثْهَا قِيَاماً مُقَيَّدَةً، سَنَةَ نَبِيِّكُمْ ﷺ.

٦٥ - باب نحر البدن قياماً مقيدة

قوله: **حدثنا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أي: المقيدة المعقولة، فيستحب نحر الإبل، وهي قائمة معقولة اليد اليسرى، صح في "سأبى داود" عن جابر: "أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى، قائمة على ما بقي من قوائمها" إسناده على شرط مسلم. أما البقر والعم فليستحب أن تدبج مضجعة على جنبها الأيسر، وتترك رجلها اليمنى، وتشد قوائمها الثلاث، وهذا الذي ذكرنا من استحباب نحرها قياماً معقولة هو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة والثوري: يستوي نحرها قائمة وباركة في المفضيلة. وحكى القاضي عن طاوس أن نحرها باركة أفضل، وهذا مخالف لسنة، والله أعلم.

قال في فتح ملهم وعن أبي حنيفة: نحررت بدنة قائمة، فكدت أهلك قياماً من الناس؛ لأنها نفرت، فاعتقدت أن لا أنحر بعد ذلك إلا باركة معقولة. الحاصل: أن القيام أفضل فلا بد من تسهيل فالقعود أفضل من الاضطجاع، نعم! دبج نحو الإبل خلاف الأولى. (فتح الملهم: ١٩١/٦ بيروت)

[٦٦ - باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهب بنفسه....]

٣١٩٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيَّيرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ فَلَائِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ.

٣١٩٣- (٢) وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣١٩٤- (٣) . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، أَقْبَلُ فَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَنْحُوهُ.

٣١٩٥- (٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

٦٦ - باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهب بنفسه، واستحباب

تقليده وفتل القلائد، وأن ناعته لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بذلك

قوله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهْدِي مِنَ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلُ فَلَائِدَ هَدِيهِ، ثُمَّ لَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ

ففيه هذه الأحاديث فيه دليل على استحباب الهدى إلى الحرم، وأن من لم يذهب إليه يستحب له بعثه مع غيره، واستحباب تقليده وإشعاره، كما جاء في الرواية الأخرى بعد هذه، وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الإشعار، ومذهبنا ومذهب الجمهور استحباب الإشعار والتقليد في الإبل والبقر، وأما "الغنم" فيستحب فيها التقليد وحده، وفيه استحباب فتل القلائد.

أقوال الأئمة في من يبعث الهدى يدرمه الاحتساب عما يحبس عنه الحرم أولاً وفيه: أن من بعث هديه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على الحرم، وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا حكاية رويت عن ابن عباس وابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير، وحكاها الخطابي عن أهل الرأي أيضاً أنه إذا فعله لزمه اجتناب ما يحنه الحرم، ولا يصير محرماً من غير نية الإحرام، والصحيح ما قاله الجمهور لهذه الأحاديث الصحيحة.

أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثُمَّ لَا يَعْتَزِلُ شَيْئًا وَلَا يَتَرُكُهُ.

٣١٩٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا عَنْهُ اللَّهُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ، وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلًّا.

٣١٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ الْقَاسِمِ وَأَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ، أَقْبِلُ قَلَائِدَهَا بِيَدَيَّ، ثُمَّ لَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ، لَا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْحَلَالُ.

٣١٩٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: أَنَا فَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدَنَا، فَأَصْبَحَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا، يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالُ مِنْ أَهْلِهِ، أَوْ يَأْتِي مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ.

٣١٩٩ - (٨) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي أَقْبِلُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَنَمِ، فَيَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ فِينَا حَلَالًا.

٣٢٠٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَبَّمَا فَتَلْتُ الْقَلَائِدَ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَقْلُدُ هَدِيَّةً ثُمَّ يَبْعَثُ بِهِ، ثُمَّ يُقِيمُ، لَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَنِبُ الْمُحَرَّمُ.

قوله: فَتَلْتُ قَلَائِدَ بُدْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدَيَّ هَاتَيْنِ، ثم بعثت بها إلى البيت، وقدمت بالهدية فما حرم عليه شيء، كان له حلالاً فيه دليل على استحباب الجمع بين الإشعار والتقليد في البدن وكذلك البقر، وفيه أنه إذا أرسل هديه أشعره وقلده من بلده، ولو أحده معه أحر التقليد والإشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره.

قوله: فَتَلْتُ تِلْكَ الْقَلَائِدَ مِنْ عِهْنٍ كَانَ عِنْدَنَا، وقيل: الصوف المصبوغ ألواناً.

٣٢٠١ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّةً إِلَى الْبَيْتِ غَنَمًا، فَقَلَّدَهَا.**

٣٢٠٢ - (١١) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نُقَلِّدُ الشَّاءَ فَنُرْسِلُ بِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالٌ، لَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ.**

٣٢٠٣ - (١٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ ابْنَ زِيَادٍ كَتَبَ إِلَى عَائِشَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: مَنْ أَهْدَى هَدِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْحَرَ الْهَدْيُ، وَقَدْ بَعَثْتُ بِهِدْيِي،**

قولها: 'أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى بيت عمده' فيه دلالة لمذهبنا ومذهب الكثيرين أنه يستحب تقديد الغنم، وقال مالك وأبو حنيفة: لا يستحب، بل حصا التقليد بالإبل والبقر، وهذا الحديث صريح في الدلالة عليهما. ** قوله: 'حدثنا محمد بن جحادة' هو نجيم مضمومة ثم حاء مهملة مخففة.

قوله: 'عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج'.

تصحیح الاسم هكذا وقع في جميع نسخ صحيح مسلم "أن ابن زياد" قال: أبو علي العسائي والمازري والقاضي وجميع المتكلمين على صحيح مسلم: هذا غلط، وصوابه "أن زياد بن أبي سفيان" وهو المعروف بزياد بن أبيه، وهكذا وقع على الصواب في "صحيح البخاري" و"الموطأ" و"سنن أبي داود" وغيرها من الكتب المعتمدة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم:** قوله: **هدي رسول الله ﷺ من الغنم** إلخ: تفرد الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيرهم.....

وادعى صاحب الميسوط أنه أثر شاذ. فإن قلت: كيف يقال: تركوها؟ وقد ذكر ابن أبي شيبة في مصنفه أن ابن عباس قال: لقد رأيت الغنم يؤتى بها مقلدة. وعن أبي جعفر: رأيت الكباش مقلدة. وعن عبد الله بن عبيد بن عمير: أن الشاة كانت تقلد. وعن عطاء: رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلدة. قلت: ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سقت في الإحرام، وأن أصحابها كانوا محرمين، على أنا نقول: إهم ما منعوا الجوار، وبما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة. (فتح الملهم: ١٩٣/٦ بيروت)

فَاكْتُبِي إِلَيَّ بِأَمْرِكَ، قَالَتْ عَمْرَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَا قَتَلْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، * فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ، حَتَّى تُجَرَ الْهَدْيُ.

٣٢٠٤ - (١٣) . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَهِيَ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ تُصَفِّقُ وَتَقُولُ: كُنْتُ أَقْبِلُ قَلَانِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي، ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا، وَمَا يُمَسِّكُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا يُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُحْرِمُ، حَتَّى يُنْحَرَ هَدْيُهُ.

٣٢٠٥ - (١٤) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا رَكَرِيَاءُ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

* قوله: * * * * * عاية لقوله: فلم يحرم لا لبيان أنه حرم عليه شيء بعد الححر، بل لبيان أنه لم يحرم عليه شيء أصلاً، لا قبل الححر ولا بعده، أما بعده فظاهر، لا يقول أحد بخلافه، وأما قبله فما حرم أصلاً؛ إذ لو كان شيء حراماً لكان إلى هذا الحد، فإذا لم يكن إلى هذا الحد فلا حرمة أصلاً، وهو المطلوب، فالغاية في مثل هذا لإفادة الدوام.

[٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها]

٣٢٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا، وَبَلَّكَ". فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ.

٣٢٠٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً.

٣٢٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا - وَقَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَسُوقُ بَدَنَةً مُقْلَدَةً، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَبَلَّكَ ارْكَبْهَا" * فَقَالَ: بَدَنَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ﷺ قَالَ: "وَبَلَّكَ ارْكَبْهَا، وَبَلَّكَ ارْكَبْهَا".

[٦٧ - باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها]

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا، وَبَلَّكَ". فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ" وفي الرواية الأخرى: "وَبَلَّكَ ارْكَبْهَا" وفي رواية جابر: "ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِقَتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا".

مذاهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة. هذا دليل على ركوب البدنة المهداة. وفيه مذاهب: مذهب الشافعي: أنه يركبها إذا احتاج إليها، ولا يركبها من غير حاجة، وإنما يركبها بالمعروف من غير إضرار، وهذا قال ابن المنذر وجماعة، وهو رواية عن مالك، وقال عروة ابن الزبير ومالك في الرواية الأخرى وأحمد وإسحاق: له ركوبها من غير حاجة بحيث لا يضرها، وبه قال أهل الظاهر، وقال أبو حنيفة: لا يركبها إلا أن لا يجد منه بدًا. **

* قوله: "وَبَلَّكَ ارْكَبْهَا" الظاهر أن المراد به مجرد النحر لا الدعاء عليه.

** **قال في فتح الملهم:** وفي المسألة مذهب حاسم: وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة، وشع عليه، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة.... قال ابن الهمام: "وقد وجد من المعنى ما يفيد، وهو أنه جعلها كلها لله تعالى، فلا ينبغي أن يصرف منها شيئاً لمنفعة نفسه، ثم رأينا اشتراط الحاجة ثانياً بالسيئة، وهو ما في صحيح مسلم عن أبي الزبير، فالمنع يهيد منع الركوب مطلقاً، والسمع ورد بإطلاقه بشرط الحاجة رخصة، فيبقى فيما وراءه على المنع الأصلي الذي هو مقتضى المعنى لا بمفهوم الشرط".... (فتح الملهم: ١٩٦/٦ بيروت)

٣٢٠٩ - (٤) **وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ قَالَا:** حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَسُوقُ بَدَنَةً، فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" فَقَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ، قَالَ: "ارْكَبْهَا". مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

٣٢١٠ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَنَةٍ أَوْ هَدِيَّةٍ فَقَالَ: "ارْكَبْهَا" قَالَ: إِنَّهَا بَدَنَةٌ أَوْ هَدِيَّةٌ، فَقَالَ: "وَأَيْنَ".

٣٢١١ - (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:** حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ عَنْ مِسْعَرٍ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَخْنَسِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِيَدَنَةٍ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

٣٢١٢ - (٧) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيَّيرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، سُئِلَ عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أُلْحِجَتْ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا".

٣٢١٣ - (٨) **وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ:** حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا عَنْ رُكُوبِ الْهَدْيِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "ارْكَبْهَا بِالْمَعْرُوفِ حَتَّى تَجِدَ ظَهْرًا".

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه أوجب ركوبها لمطلق الأمر ولمخالفة ما كانت الجاهلية عليه من إكرام السحرة والسائبة والوصيلة والحامي، وإهمالها بلا ركوب. دليل الجمهور أن رسول الله ﷺ أهدى وم يركب هديه، وم يأمر الناس بركوب الهدايا، ودليلا على عروة وموافقيه رواية جابر المذكورة، والله أعلم.

معنى كلمة (ويلك): وأما قوله ﷺ: **وَيْلَكَ**، فكأنها: فهذه الكلمة أصلها لم وقع في هلكة فقير: لأنه كان محتاجا قد وقع في تعب وجهد، وقيل: هي كلمة تجري على اللسان، وتستعمل من غير قصد إلى ما وضعت له أولا، بل تدغم بها العرب كلامها، كقولهم: لا أم له، لا أب له، تربت يداه، قاتله الله ما أشجع، وعقري حلقي وما أشبه ذلك، وقد سبقت هذه اللفظة مستوفاة في كتاب الطهارة في 'تربت يداك'.

قوله: **"حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: وَأُظُنِّي قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ"** القائل: "وأظنني قد سمعته من أنس" هو حميد، ووقع في أكثر السج: "وأظنني" بـ"وين"، وفي بعضها: "وأظنني" سون واحدة، وهي لغة. قوله: **"فَرَّ بِهَا بَدَنَةً أَوْ هَدِيَّةً فَقَالَ: "وَأَيْنَ" هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ السَّج: "وَأَيْنَ" فَقَطْ، أَي: وَإِنْ كَانَتْ بَدَنَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.**

[٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق]

٣٢١٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ سَلَمَةَ الْهَذَلِيُّ قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَسِنَانُ بْنُ سَلَمَةَ مُعْتَمِرَيْنِ قَالَ: وَانْطَلَقَ سِنَانٌ مَعَهُ بَيْدَنَةٌ يَسُوقُهَا، فَأَرْحَفْتُ عَلَيْهِ بِالطَّرِيقِ، فَعَبِي بِشَأْنِهَا، إِنَّ هِيَ أَبْدَعْتُ كَيْفَ يَأْتِي بِهَا، فَقَالَ: لَئِنْ قَدِمْتُ الْبَلَدَ لَأَسْتَحْفِيزَنَّ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: فَأَصْحَيْتُ، فَلَمَّا نَزَلْنَا الْبُطْحَاءَ قَالَ:

[٦٨ - باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق]

صط الاسم. قوله: **عن أبي التياح الضبعي** التياح بمثناة فوق ثم مشاة تحت وبهاء مهملة، والصبعي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة مفتوحة اسمه: يزيد بن حميد البصري مسوب إلى بني صبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن رعي ابن جديلة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان. قال السمعاني: نزل أكثر هذه القبيلة البصرة، وكانت بها محلة تنسب إليهم.

شرح الغريب. قوله: **"وانطلق سنان معه ببدنة يسوقها فأرحف عليه"** هو بفتح الهمزة وإسكان الزاي وفتح الحاء المهملة، هذا رواية المحدثين لا خلاف بينهم فيه، قال الخطابي: كذا يقوله المحدثون، قال: وصوابه والأجود "فأرحفت" بضم الهمزة يقال: رحف البعير إذا قام، وأرحفه، وقال الهروي وغيره: يقال: أرحف البعير وأرحفه السير بالألف فيهما، وكذا قال الجوهري وغيره، يقال: زحف البعير وأزحف لعتان، وأرحفه السير، وأرحف الرجل: وقف بعيره، فحصل أن إنكار الخطابي ليس بمقبول، بل الجميع جائز، ومعنى "أرحف": وقف من الكلال والإعياء.

قوله: **"فعبي سناناً ما هي أبعدت كيف تأتيها"** أما قوله: **"فعبي"** فذكر صاحب "المشارك والمطالع": أنه روي على ثلاثة أوجه: أحدها: وهي رواية الجمهور **"فعبي"** بياءين من الإعياء وهو العجز، ومعناه: عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق، كيف يعمل بها، والوجه الثاني: **"فعبي"** بياء واحدة مشددة، وهي لغة بمعنى الأولى. والوجه الثالث: **"فعبي"** بضم العين وكسر النون من العناية بالشئ والاهتمام به.

وأما قوله: **"أبدعت"** فبضم الهمزة وكسر الدال وفتح العين وإسكان التاء، ومعناه: كلت وأعيت ووقفت، قال أبو عبيد: قال بعض الأعراب: لا يكون الإبداع إلا بظلم.

وأما قوله: **"كيف يأتيها"** ففي بعض الأصول: **"لها"**، وفي بعضها: **"ها"** وكلاهما صحيح.

قوله: **"لئن قدمت البلد لأسحفين عن ذلك وقع في معظم النسخ"** **"قدمت البلد"** وفي بعضها: **"قدمت اللبنة"** وكلاهما صحيح، وفي بعض النسخ: **"عن ذلك"**، وفي بعضها: **"عن داك"** بغير لام. وقوله: **"لأستحفين"** بالحاء المهملة وبالفاء ومعناه: لأسألن سؤالاً بليغاً عن ذلك، يقال: أحفى في المسألة إذا ألح فيها وأكثر منها.

قوله: **"فأضحيت"** هو بالضاد المعجمة وبعد الحاء ياء مشاة تحت، قال صاحب "المطالع": معناه: صرت في وقت الضحى.

انْطَلِقْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ تَتَحَدَّثُ إِلَيْهِ، قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ شَأْنَ بَدَنَتِهِ، فَقَالَ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ، بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَسْتِ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ وَأَمْرُهُ فِيهَا، قَالَ: فَمَضَى ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ أَصْنَعُ بِمَا أُبَدِعَ عَلَيَّ مِنْهَا؟ قَالَ: "انْحَرَهَا، ثُمَّ اصْبِغْ نَعْلَيْهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اجْعَلْهُ عَلَى صَفْحَتَيْهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ".

قوله: أن ابن عباس حين سأله من من حيث هو فيه دليل لجوار ذكر الإنسان بعض مما دحته للحاجة، وإما ذكر ابن عباس ذلك ترعياً للسامع في الاعتناء بغيره، وحثاً له على الاستماع له، وأنه علم محقق.

قوله: "صفتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من أهل رفقك"

فوائد الحديث فيه فوائد منها: أنه إذا عطب الهدي وجب دبحه وتغليته للمساكين، ويحرم الأكل منها عليه، وعلى رفقته الذين معه في الركب، سواء كان الرفيق محالطاً له، أو في حملة الناس من غير محالطة، والسبب في

غلبهم قطع الدريعة لئلا يتوصل بعض الناس إلى غره أو تعيبه قبل أوانه.

كلام أهل العلم في الأكل من الهدي المعطوب واحتلف العلماء في الأكل من الهدي إذا عطب فنحره فقال الشافعي: إن كان هدي تطوع كان له أن يفعل فيه ما شاء من بيع ودبح وأكل وإطعام وغير ذلك، وله تركه، ولا شيء عليه في كل ذلك؛ لأنه ملكه، وإن كان هدياً مندوراً لزمه دبحه، فإن تركه حتى هلك لزمه ضمانه، كما لو فرط في حفظ الوديعة حتى تلفت، فإذا دبحه غمس بعله التي قلده إياها في دمه، وضرب بها صفحة سنانه وتركه موضعه ليعلم من مر به أنه هدي فبأكله، ولا يجوز للمهدي ولا لسائق هذا الهدي وقائده الأكل منه، ولا يجوز للأغنياء الأكل منه مطلقاً؛ لأن الهدي مستحق للمساكين فلا يجوز لغيرهم، ويجوز للفقراء من غير أهل هذه الرفقة ولا يجوز للفقراء الرفقة، وفي المراد بالرفقة وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنهم الذين يخالطون المهدي في الأكل وغيره دون باقي القافلة. والثاني: وهو الأصح، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث، وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور أصحابنا - أن المراد بالرفقة جميع القافلة؛ لأن السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيبيهم إياه، وهذا موجود في جميع القافلة، فإن قيل: إذا لم تجزوا لأهل القافلة أكله، وترك في البرية كان طعمة للسباع وهذا إضاعة مال، قلنا: ليس فيه إضاعة، بل العادة الغالبة أن سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لالتقاط ساقطة ونحوه، وقد تأتي قافلة في إثر قافلة، والله أعلم. و"الرفقة" بضم الراء وكسرهما لعتان مشهورتان.

قال في فتح مبهمة وفي الدر المختار: "ويقيم بدل هدي واجب عطب أو تعيب بما يمنع الأضحية، وصنع به ما شاء، ولو تطوعاً غره وصبغ فلالته بدمه وضرب به صفحة سنانه؛ ليعلم أنه هدي للفقراء ولا يطعم لا يطعم منه عياً لعدم بلوغه محله". بتعير يسر، فحديث الباب محمول على التطوع عند أصحابنا. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ١٩٩/٦ بيروت)

٣٢١٥- (٢) وَحَدَّثَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ مُوسَى بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِثَمَانِ عَشْرَةَ بَدَنَةً مَعَ رَجُلٍ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ.

٣٢١٦- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ذُو عَيْنَيَّا أَبَا قَبِيصَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ مَعَهُ بِالْبَدَنِ ثُمَّ يَقُولُ: "إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَيْءٌ فَخَشِيتُ عَلَيْهِ مَوْتًا فَأَنْحَرَهَا، ثُمَّ اغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، ثُمَّ اضْرِبْ بِهِ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَطْعَمْنَهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ رُفْقَتِكَ".

التوفيق بين الروايتين قوله في حديث ابن عباس: **فإن عطبت من بدنتي شئاً فأنحرها** وفي الرواية الأخرى: **فإن عطبت من بدنتي شئاً فأنحرها** يجوز أن تكون قصبة واحدة، والمراد: ثمان عشرة، وليس في قوله: "ست عشرة" نفي الزيادة؛ لأنه مفهوم عدد، ولا عمل عليه، والله أعلم.

[٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

٣٢١٧- (١) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ فِي كُلِّ وَجْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْفِرَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ".**

قَالَ زُهَيْرٌ: يَنْصَرِفُونَ كُلِّ وَجْهِ، وَلَمْ يَقُلْ: فِيهِ.

٣٢١٨- (٢) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ.**

٣٢١٩- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِذْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: تُفْتِي أَنْ تُصَدَّرَ الْحَائِضُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لَا، فَسَلْ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَارْجِعْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَضْحَكُ. وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ.**

[٦٩ - باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

قوله ﷺ: "لا ينفرون أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت".

أقوال الأسانيد في وجوب طواف الوداع فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه لزمه دم، وهو الصحيح في مذهبنا، وبه قال أكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك وداود وابن المنذر: هو سنة لا شيء في تركه، وعن مجاهد روايتان كالمذهبيين.

قوله: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت إلا أنه خفف عن المرأة الحائض" هذا دليل لوجوب طواف الوداع على غير الحائض وسقوطه عنها، ولا يلزمها دم بتركه، هذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة، إلا ما حكاه ابن المنذر عن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت **رضي الله عنهم**: أنهم أمروها بالمقام لطواف الوداع، دليل الجمهور هذا الحديث وحديث صفية المذكور بعده.

شرح كلمته (إمّا لا) قوله: **فمن لا يتركه، فمن لا يتركه** - هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالإمالة الخفيفة، هذا هو الصواب المشهور، وقال القاسمي: ضبطه الطبري والأصيلي: "أما لا" بكسر اللام قال: والمعروف في =

٣٢٢٠- (٤) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَذَكَرْتُ حِيضَتَهَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَحَابِسْتُنَا هِيَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ كَانَتْ أَفَاضَتْ وَطَافَتْ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ حَاضَتْ بَعْدَ الْإِفَاضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلْتَنْفِرْ".

٣٢٢١- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى** - قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَتْ: طَمِئْتُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيٍّ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَعْدَمَا أَفَاضَتْ طَاهِرًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٣٢٢٢- (٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ -**: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، كُلُّهُمْ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ صَفِيَّةَ قَدْ حَاضَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ الزَّهْرِيِّ.

٣٢٢٣- (٧) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ**: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ،

= كلام العرب فتحها إلا أن تكون على لغة من يميل، قال المارري: قال ابن الأباري: قولهم: افعل هذا أما لا، فمعناه: أفعله إن كنت لا تفعل غيره، فدخلت "ما" رائدة لأن، كما قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا رَسٌّ مِنْ أَشْرٍ أَحَدٌ﴾ (مريم: ٢٦) فاكتفوا بلا عن الفعل، كما تقول العرب: إن رارك فزره، وإلا فلا، هذا ما ذكره القاضي. وقال ابن الأثير في "نهاية العريب": أصل هذه الكلمة "إن" و"ما" فأدغمت الـ"و" في الميم، و"ما" زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب "لا" إمالة خفيفة، قال: والعوام يشبعون إمالتها فتصير ألفها ياء، وهو خطأ، ومعناه: إن لم تفعل هذا فليكن هذا، والله أعلم.

قوله: **بضم الحاء وكسرها الضم أشهر**، وفي حديثها دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض، وأن طواف الإفاضة ركن لا بد منه، وأنه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها، وأن الحائض تقيم له حتى تطهر، فإن ذهبت إلى وطنها قبل طواف الإفاضة بقيت محرمة، وقد سبق حديث صفة هذا، وبيان إحرامه وضبطه ومعناه وفقهه في أوائل "كتاب الحج" في باب بيان وجوه الإحرام بالحج.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنَّا نَتَخَوَّفُ أَنْ تَحِيضَ صَفِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تُفِيضَ، قَالَتْ: فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَحَابِسْتُنَا صَفِيَّةُ؟" قُلْنَا: قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: "فَلَا إِذْنَ".

٣٢٢٤ - (٨) حَسَنُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُجَيٍّ قَدْ حَاضَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَعَلَّهَا تَحْبِسُنَا، أَلَمْ تَكُنْ قَدْ طَافَتْ مَعَكُنَّ بِالْبَيْتِ؟" قَالُوا: بَلَى، قَالَ: "فَاخْرُجْنَ".

٣٢٢٥ - (٩) حَسَنُ الْحَكَمِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ - لَعَلَّه قَالَ: - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ مِنْ صَفِيَّةَ بَعْضَ مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالُوا: إِنَّهَا حَائِضٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "وَإِنَّهَا لَحَابِسْتُنَا؟" فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا قَدْ زَارَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: "فَلْتَنْفِرْ مَعَكُمْ".

٣٢٢٦ - (١٠) حَسَنُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ إِذَا صَفِيَّةٌ عَلَى بَابِ خَبَائِثِهَا كَكَيْبَةَ حَزِينَةَ، فَقَالَ: "عَقَرَى خَلْقِي إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا" ثُمَّ قَالَ لَهَا: "أَكُنْتِ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَانْفِرِي".

٣٢٢٧ - (١١) وَحَسَنُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ الْحَكَمِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا يَذْكُرَانِ: كَكَيْبَةَ حَزِينَةَ.

بَابُ فَادِدُهُ ذَكَرَ (لَعَلَّه) فِي هَذَا الْأَسَدِ فِي قَوْلِهِ (لَعَلَّه قَالَ عَنْ يَحْيَى) قَوْلُهُ: حَسَنُ الْحَكَمِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا
حَسَنُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفِرَ إِذَا صَفِيَّةٌ عَلَى بَابِ خَبَائِثِهَا كَكَيْبَةَ حَزِينَةَ، فَقَالَ: "عَقَرَى خَلْقِي إِنَّكَ لَحَابِسْتُنَا" ثُمَّ قَالَ لَهَا: "أَكُنْتِ أَفْضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: "فَانْفِرِي".

= قوله: "لعله قال عن أبي كثير" قال: وسقط "لعله قال" فقط لأن الحذاء، قال القاضي: وأظهر أن الاسم كله سقط من كتب بعضهم أو شك فيه، فألحقه على المحفوظ الصواب، ونبه على إلحاقه بقوله "لعله".
 قوله: "فأما ما رواه رسول الله" فقد روت به البحر فيه دليل لمذهب الشافعي وأبي حنيفة وأهل العراق أنه لا يكره أن يقال لطواف الإفاضة: طواف الزيارة، وقال مالك: يكره، وليس للكره حجة تعتمد.
 قولها: "نفس بكسر الفاء وضمها الكسر أفصح وبه جاء القرآن، والله أعلم.

• • • •

[٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره. والصلاة فيها. والدعاء...]

٣٢٢٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكُعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ الْحَضْرِيُّ، فَأَغْلَقَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ مَكَثَ فِيهَا، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَسَأَلْتُ بِلَالَاً حِينَ خَرَجَ: مَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: جَعَلَ عُمُودَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ، وَعُمُوداً عَنْ يَمِينِهِ، وَثَلَاثَةَ أَعْمِدَةٍ وَرَاءَهُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُؤَمِّدُ عَلَى سِتَّةِ أَعْمِدَةٍ، ثُمَّ صَلَّى.

٧٠ - باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره. والصلاة فيها. والدعاء في بواحيها كلها
ذكر مسلم في الباب بأسانيده عن بلال عليه السلام: "أن أبا بكر دخل الكعبة وصلى فيها بين العمودين" وبإسناده عن أسامة بن زيد: "أنه دعا في بواحيها ولم يصل".

أما أهل العلم على الواحد برواية بلال ويوجب في الكعبة في الصلاة وأما أهل الحديث على الأخذ برواية بلال، لأنه مثبت، فمعهم زيادة علم، فواجب ترحيبه، والمراد الصلاة المعهودة ذات الركوع والسجود، وهذا قال ابن عمر: وسيت أن أسأله كم صلى؟ وأما في أسامة، فمسه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب، واشتعلوا بالدعاء، فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو، ثم اشتعل أسامة بالدعاء في ناحية من بواحي البيت، والنبي ﷺ في ناحية أخرى، وبلال قريب منه، ثم صلى النبي ﷺ فراه بلال لقربه، وراه أسامة لبعده واشتغاله، وكانت صلاة حيفة فلم يرها أسامة لإغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء، وجار له نعيها عملاً بظنه، وأما بلال فحققها فأخبر بها، والله أعلم.

فإن العبد في حوز الصلاة في الكعبة ندباً وحرصاً واحتلف العلماء في الصلاة في الكعبة إذا صلى متوجهاً إلى حدارها، أو إلى الباب، وهو مردود، فقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد والجمهور: تصح فيها صلاة النفل وصلاة الفجر ولا يصح فيها صلاة النفل المطلق، ولا يصح الفرض ولا الوتر، ولا ركعتا الفجر ولا ركعتا الطواف.

وقال محمد بن جرير وأصبغ المالكي وبعض أهل الظاهر: لا تصح فيها صلاة أبدأ لا فريضة ولا نافلة، وحكاها القاضي عن ابن عباس أيضاً، ودليل الجمهور حديث بلال، وإذا صحت النافلة صحت الفريضة، لأكما في الموضع سواء في الاستقبال في حال السجود، وإنما يختلفان في الاستقبال في حال السير في السجود، والله أعلم.

صلى الاسم وترجمه عثمان بن طلحة قوله: "صلى في بواحيها" هو بفتح الحاء وإخيم مسوب إلى حجابة الكعبة، وهي ولايتها وفتحها وإغلاقها وخدمتها، ويقال له ولأقاربه: الححيون، وهو عثمان بن طلحة ابن أبي طلحة، واسم أبي طلحة: عبد الله بن عبد العزى بن عثمان ابن عبد المدار بن قصي القرشي العدري، =

٣٢٢٩ - (٢) **حسن** أبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري، كلهم عن حماد بن زيد - قال أبو كامل: حدثنا حماد - : حدثنا أيوب عن نافع، عن ابن عمر قال: قديم رسول الله ﷺ يوم الفتح فنزل بفناء الكعبة، وأرسل إلى عثمان بن أبي طلحة، فجاء بالمفتاح، ففتح الباب، قال: ثم دخل النبي ﷺ وبلال وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة، وأمر بالباب فأغلق، فلبثوا فيه ملياً، ثم فتح الباب، فقال عبد الله: فبادرت الناس، فتلقيت رسول الله ﷺ خارجاً، وبلال على إثره، فقلت لبلال: هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قلت: أين؟ قال: بين العمودين تلقاء وجهه، قال: ونسيت أن أسأله كم صلى.

= أسلم مع خالد بن الوليد، وعمرو بن العاص في هدية الحديبية، وشهد فتح مكة، ودفع اليه مفتاح الكعبة إليه، وأبي شيبة بن عثمان بن أبي طلحة، وقال: حذوها يا بني طلحة حادثة تالدة لا ينزعها منكم إلا ظالم، ثم نزل المدينة فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ، ثم تحول إلى مكة فأقام بها حتى توفي سنة اثنين وأربعين. وقيل: إنه استشهد يوم "أجنادين" بفتح الدال وكسرها، وهي موضع بقرب بيت المقدس كانت عزوته في أوائل خلافة عمر بن الخطاب ، وثبت في الصحيح قوله : "كل مأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي إلا سقاية الحاج وسدانة البيت". قال القاضي عياض: قال العلماء: لا يجوز لأحد أن يرفعها منهم، قال: وهي ولاية لهم عليها من رسول الله ﷺ ، فتبقى دائمة ولديهم أئداً، ولا يارعون فيها، ولا يشاركون ما داموا موجودين صالحين لذلك، والله أعلم.

قوله: **حسن** إنما أعنيها عليه أن يكون أسكن لقمة، وأجمع لخشوعه، ولثلا يجتمع الناس ويدخلوا ويردحوا، فيناهم ضرر، ويتهوش عليه الحال بسبب لعظهم، والله أعلم. قوله: **حسن** هكذا هو هنا، وفي رواية للبخاري: "عمودين عن يمينه وعموداً عن يساره" وهكذا هو في "الموطأ"، وفي "سنن أبي داود" وكنه من رواية مالك، وفي رواية للبخاري: "عموداً عن يمينه وعموداً عن يساره".

قوله: **حسن** هذا دليل على أن هذا المذكور في أحاديث الباب من دخوله الكعبة، وصلاته فيها كان يوم الفتح، وهذا لا خلاف فيه، ولم يكن يوم حجة الوداع، و"قاء الكعبة" بكسر القاء وبالمد: جانبها وحرمتها، والله أعلم.

قوله: **حسن** هو بكسر الميم، وفي الرواية الأخرى: **حسن** وهما لعتان. قوله: **حسن** أي طويلاً. قوله: **حسن** هكذا ثبت في الصحيحين من رواية ابن عمر، وجاء في "سنن أبي داود" بإسناد فيه ضعف عن عبد الرحمن بن صفوان، قال: قلت لعمر بن الخطاب : كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخول الكعبة؟ قال: صلى ركعتين.

٣٢٣٣- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ فَأَغْلَقُوا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ فِي أَوَّلِ مَنْ وَلَجَ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ: هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، صَلَّى بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

٣٢٣٤- (٧) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ هُوَ وَأَسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مَعَهُمْ أَحَدٌ، ثُمَّ أُغْلِقَتْ عَلَيْهِمْ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَخْبَرَنِي بِلَالٌ - أَوْ عُثْمَانُ بْنُ طَلْحَةَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

٣٢٣٥- (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ بَكْرٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أُمِرْتُمْ بِالطَّوَافِ وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْهَى عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قَبْلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ". قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟ أَفِي زَوَايَاهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

= غيره، فأسندوه عن بلال وحده، قال القاضي: وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق، فسألت بلالاً فقال: إلا أنه وقع في رواية حرملة عن ابن وهب، فأخبرني بلال وعثمان بن طلحة أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة. هكذا هو عند عامة شيوخنا، وفي بعض النسخ: "وعثمان بن أبي طلحة"، قال: وهذا يعضد رواية ابن عون، والمشهور انفراد بلال برواية ذلك، والله أعلم.

قوله: "فلم يخرج رَكَعَ في قبل البيت" هذا نفسه قوله: "قبل البيت" هو بضم القاف والباء، ويجوز إسكان الباء، كما في نظائره، قيل: معناه: ما استقبلك منها، وقيل: مقابلها، وفي رواية في الصحيح: "فصلى رَكَعَتَيْنِ في وجه الكعبة" وهذا هو المراد بقبلها، ومعناه: عند بابها. وأما قوله: "رَكَعَ في قبل البيت"، فمعناه: صلى، وقوله: "رَكَعَتَيْنِ" دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن تطوع النهار يستحب أن يكون مثنى، وقال أبو حنيفة: أربعاً، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

- ٣٢٣٦- (٩) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتٌّ سَوَارٍ فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَا وَلَمْ يُصَلِّ.**
- ٣٢٣٧- (١٠) **حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنِي هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ فِي عُمْرَتِهِ؟ قَالَ: لَا.**

= **توجيه قوله ﷺ: هذه لمسلم** وأما قوله ﷺ: فقال الخطابي: معناه: أن أمر القبلة قد استقر على استقبال هذا البيت، فلا ينسح بعد اليوم، فصلوا إليه أبداً. قال. ويحتمل أنه علمهم سعة موقف الإمام، وأنه يقف في وجهها دون أركانها وجوانبها، وإن كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة، هذا كلام الخطابي، ويحتمل معنى ثانياً، وهو أن معناه: هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لا كل الحرم، ولا مكة ولا كل المسجد الذي حول الكعبة، بل هي الكعبة نفسها فقط، والله أعلم.

قوله: **دخل النبي ﷺ بيت في عمرته** . هذا مما اتفقوا عليه، قال العلماء: والمراد به عمره القصاء التي كانت سنة سبع من الهجرة قبل فتح مكة.

سبب عدم دخوله ﷺ البيت في عمره القصاء قال العلماء: وسبب عدم دخوله ﷺ ما كان في البيت من الأصنام والصور، ولم يكن المشركون يتركونه لتغييرها، فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه، وأزال الصور قبل دخوله، والله أعلم.

[٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها]

٣٢٣٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا".

٣٢٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمِيرٍ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٧١ - باب نقض الكعبة وبنائها

قوله ﷺ: "لَوْلَا حَدَاثَةُ عَهْدِ قَوْمِكِ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا". وفي الرواية الأخرى: "فَقَصَرْتُ عَنْ قَصْرِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْأَرْضِ: فِي بَنَاءِ الْبَيْتِ وَفِي الْقِيَامَةِ". وفي الأخرى: "فَقَصَرْتُ عَنْ قَصْرِ إِبْرَاهِيمَ فِي بَنَاءِ الْبَيْتِ وَفِي الْقِيَامَةِ". قال العلماء: هذه الروايات كلها بمعنى واحد، ومعنى استقصرت: قصرت عن تمام بنائها، واقتصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث دليل لقواعد من الأحكام: منها: إذا تعارضت المصالح، أو تعارضت مصلحة ومفسدة وتعذر الجمع بين فعل المصلحة وترك المفسدة بدئ بالأهم؛ لأن النبي ﷺ أخبر أن نقض الكعبة وردها إلى ما كانت عليه من قواعد إبراهيم ﷺ مصلحة، ولكن تعارضه مفسدة أعظم منه، وهي خوف فتنة بعض من أسلم قريبا، وذلك لما كانوا يعتقدونه من فضل الكعبة، فيرون تغييرها عظيما، فتركها ﷺ. ومنها: فكر ولي الأمر في مصالح رعيته، واجتنابه ما يخاف منه تولد ضرر عليهم في دين أو دنيا إلا الأمور الشرعية، كأخذ الزكاة وإقامة الحدود ونحو ذلك. ومنها: تألف قلوب الرعية وحسن حياتهم، وأن لا ينفروا ولا يتعرض لما يخاف تفريقهم بسببه ما لم يكن فيه ترك أمر شرعي، كما سبق، قال العلماء: بني البيت خمس مرات: بته الملائكة، ثم إبراهيم ﷺ، ثم قريش في الجاهلية، وحضر النبي ﷺ هذا البناء، وله خمس وثلاثون سنة، وقيل: خمس وعشرون، وفيه سقط على الأرض حين وقع إزاره، ثم به ابن الزبير، ثم الحجاج بن يوسف، واستمر إلى الآن على ساء الحجاج، وقيل: بني مرتين آخرين أو ثلاثا، وقد أوضحته في كتاب إصباح المناسك الكبير.

قال العلماء: ولا يعبر عن هذا البناء، وقد ذكروا أن هارون الرشيد سأل مالك بن أنس عن هدمها وردها إلى بناء ابن الزبير للأحاديث المذكورة في الباب، فقال مالك: ناشدتك الله يا أمير المؤمنين! أن تجعل هذا البيت لعة للملوك لا يشاء أحد إلا نقضه وبنائه، فنذهب هيئته من صدور الناس، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: "وَجَعَلْتُهَا عَلَى أَسَاسِ إِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قُرَيْشًا حِينَ بَنَتِ الْبَيْتَ اسْتَقْصَرْتُ، وَلَجَعَلْتُ لَهَا خَلْفًا". ووجه حذف حرف هو بفتح الحاء المعجمة وإسكان اللام وبالفاء، هذا هو الصحيح المشهور، والمراد به =

٣٢٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَمْ تَرَيَا أَنْ قَوْمَكَ حِينَ بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تُرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ".

٣٢٤١ - (٤) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ، يُحَدِّثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ - أَوْ قَالَ بِكُفْرٍ - لَأَنْفَقْتُ كَنْزَ الْكَعْبَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَجَعَلْتُ بَابَهَا بِالْأَرْضِ،

= باب من حنفها، وقد جاء مفسراً في الرواية الأخرى: **ولجعلت لها خلفاً**، وفي صحيح البخاري قال هشام: "خلفاً" يعني باباً، وفي الرواية الأخرى لمسلم: "بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه"، وفي رواية البخاري: "ولجعلت لها خلفين"، قال القاضي: وقد ذكر الحربي هذا الحديث هكذا، وصبطه: "حلفين" بكسر الخاء، وقال: الخالعة عمود في مؤخر البيت، وقال المروزي: حلفين بفتح الخاء.

قال القاضي: وكذا ضبطناه عن شيخنا أبي الحسين، قال: وذكر الهروي عن ابن الأعرابي: أن الخلف الطهر، وهذا يفسر أن المراد الباب، كما فسرته الأحاديث الباقية، والله أعلم.

قوله ﴿١٠﴾: «لا حياء في الموت» هو بكسر الحاء وإسكان الدال، أي: قرب عهدهم بالكفر، والله أعلم. قوله:
«فقال عبد الله بن عمر: لئن كانت عاتثة سمعت هذا» قال القاضي: ليس هذا اللفظ من ابن عمر على سبيل
التضعيف لروايتها، والتشكيك في صدقها وحفظها، فقد كانت من الحفظ والضبط بحيث لا يستراب في حديثها،
ولا فيما نقله، ولكن كثيراً ما يقع في كلام العرب صورة التشكيك والتقرير، والمراد به اليقين كقوله تعالى:
﴿وَلَا تَدْرِي هَلْ يَأْتِيكَ مِنْهُ نَجْدٌ﴾ (الأنبياء: ١١١) وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَأَيْتَ مُنْقِضِينَ أَصْلَهُمْ فَأْمُرُهُمْ بِالْحَيَاءِ وَالْعِلَّةِ﴾ (النساء: ٥٠). الآية.

قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ حَتَّى تَعِدَّ حَتْمَهُ» - «وَلَا تَكُنْ» - «وَأَعْتَبْ كُنْزَ كَعْبَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِيهِ دَلِيلٌ لِلتَّقْدِيمِ أَهَمُّ الْمَصَالِحِ عِنْدَ تَعَذُّرِ جَمِيعِهَا، كَمَا سَبَقَ إِضَاحُهُ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ لَجَوَازِ إِنْفَاقِ كُنْزِ الْكَعْبَةِ، وَنَذِيرٌ لَهَا الْفَاضِلَةُ عَنْ مَصَالِحِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، لَكِنْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: «لَا تَنْفَقُ كُنْزَ الْكَعْبَةِ فِي بَائِثِهَا» وَسَاوَاهَا مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ، فَلَعَلَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى: «فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ: وَدِدْتُ أَنِّي تَرَكْتُهُ وَمَا تَحْمِلَ.

٣٢٤٥ - (٨) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَبَلَةَ**: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ بَكْرِ.

٣٢٤٦ - (٩) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيُّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ ابْنِ أَبِي صَغِيرَةَ عَنْ أَبِي قَرْعَةَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ بَيْنَمَا هُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهِ ابْنَ الزَّبِيرِ! حَيْثُ يَكْذِبُ عَلَى أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا عَائِشَةُ! لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ حَتَّى أُرِيدَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ، فَإِنَّ قَوْمَكَ قَصَرُوا فِي الْبِنَاءِ" فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ: لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَأَنَا سَمِعْتُ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ تُحَدِّثُ هَذَا.

قَالَ: لَوْ كُنْتُ سَمِعْتُهُ قَبْلَ أَنْ أَهْدِمَهُ، لَتَرَكْتُهُ عَلَى مَا بَنَى ابْنُ الزَّيَّيرِ.

قوله: ليس حارس عبد الله في نفسه لا خير فيه - في موضعين أو اثنين من موضعين.

قاعدة اخذت هذا فيه الانتصار للمظلوم، ورد العبة وتصديق الصادق إذا كذبه إسان، والحريث هذا تابعي، وهو الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة.

[٧٢- باب جذر الكعبة وبها]

٣٢٤٧- (١) سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَذْرِ؟ أَمِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ: "نَعَمْ"، قُلْتُ: فَلِمَ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قَالَ: "إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ التَّفَقُّةُ" قُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا؟ قَالَ: "فَعَلَ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مَنْ شَاؤُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاؤُوا، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُنْكِرَ قُلُوبُهُمْ، لَنَظَرْتُ أَنْ أُدْخِلَ الْجَذَرَ فِي الْبَيْتِ، وَأَنْ أَلْزِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ".

٣٢٤٨- (٢) أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مُوسَى -: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ، وَقَالَ فِيهِ: فَقُلْتُ: فَمَا شَأْنُ بَابِهِ مُرْتَفِعًا لَا يُصْعَدُ إِلَيْهِ إِلَّا بِسُلْمٍ؟ وَقَالَ: "مَخَافَةٌ أَنْ تُنْفِرَ قُلُوبُهُمْ".

٧- باب جذر الكعبة وبها

قوها: وفي آخر الحديث: هو بفتح الجيم

وإسكان الدال المهملة وهو الحجر، وسبق بيان حكمه.

قوله ﷺ في حديث سعيد بن منصور: "ولولا أن قومك حديث عهدهم في الجاهلية" هكذا هو في جميع النسخ: "في الجاهلية" وهو معنى بـ "الجاهلية" كما في سائر الروايات، والله أعلم.

[٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت]

٣٢٤٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَنَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ فَرِيضَةً * اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبِتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ". وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

[٧٣ - باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ونحوهما، أو للموت]

فوائد الحديث هذا الحديث فيه فوائد منها: حوار الإراداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وحوار سماع صوت الأحبية عند الحاجة في الاستفتاء والمعاملة وغير ذلك. ومنها: تحريم النظر إلى الأحبية. ومنها: إرالة المكر باليد من أمكه. ومنها: حوار البينة في الحج عن العاجز المأبوس منه لهرم أو زمانة أو موت. ومنها: حوار حج المرأة عن الرجل. ومنها: بر الوالدين بالقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة وبفقة وحج عنهما وغير ذلك. ومنها: وجوب الحج على من هو عاجز بنفسه مستطيع بغيره كولد، وهذا مذهبا؛ لأنها قالت: "أدركته فريضة الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة". ومنها: حوار قول: حجة الوداع، وأنه لا يكره ذلك، وسق بيان هذا مرات.

أقوال الأئمة في حوار الحج عن العاجز ومنها: حوار حج المرأة بلا محرم إذا أمت على نفسها، وهو مذهبنا، ومذهب الجمهور حوار الحج عن العاجز بموت أو عصب، وهو الزمانة والهرم ونحوهما. وقال مالك والليث والحنس بن صالح: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام. قال القاضي: وحكي عن الشعبي وبعض السلف: لا يصح الحج عن ميت ولا غيره، وهي رواية عن مالك، وإن أوصى به. وقال الشافعي والجمهور: يجوز الحج عن الميت عن مرضه وبدنه، سواء أوصى به أم لا ويجزى عنه، ومذهب الشافعي وغيره أن ذلك واجب في تركته، وعندنا يجوز للعاجز الاستئانة في حج التطوع على أصح القولين، واتفق العلماء على حوار =

* قوله: "أدركته فريضة الحج" لا يثبت على حجة الوداع، ولا يستطیع أن یثبت علی الراحلة، ولا یحج عنه غیره، والله تعالی أعلم.

هذا الحديث يقتضي أنها زعمت أن الحج فرض على أبيها، وهو في تلك الحالة، وأن النبي ﷺ قررها على زعمها ذلك، والمخالف في ذلك يقول: إن الاستطاعة شرط للحج بالكتاب، فلا بد من تأويل الحديث، ولا يخفى أن الاستطاعة قد فسرت في الحديث بالراد والراحلة، فاشتراط استطاعة رائدة على ذلك يحتاج إلى دليل، نعم من لا يقدر يجب عليه الحج لا ليحج بنفسه بل ليوصي غيره أو يحج عنه غيره، والله تعالى أعلم.

٣٢٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "فَحُجِّي عَنْهُ".

= حج المرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح فمعه، وكذا يجمعه من مع أصل الاستنابة مطلقاً، والله أعلم.*

** قال في فتح الملهم واستدل بعموم حديث الباب على حوار صحة حج من لم يحج بياة عن غيره، ويقال له: حج الصرورة - بالصاد المهملة - وهذا مذهب الحنفية ح، فصرح في الدر المختار بخواره، ولكن قال: إن غيره أولى؛ لعدم الخلاف. (فتح الملهم: ٢٢٣/٦ بيروت)

.....

[٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به]

٣٢٥١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ، فَقَالَ: "مَنْ الْقَوْمُ؟" قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: "رَسُولُ اللَّهِ" فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ".

٣٢٥٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ".

٧٤ - باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به

قوله: لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ فعل من نفى ركب بالروحاء، فقام مسموماً، فقام من أن؟ قال رسول الله. "الركب" أصحاب الإبل خاصة، وأصله أن يستعمل في عشرة فما دونها، وسق في مسلم في الأدان أن الروحاء مكان على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة، قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا اللقاء كان ليلاً، فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونه نهاراً لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك؛ لعدم محرقهم، فأسسموا في بلداهم، ولم يهاجروا قبل ذلك.

أقوال الأئمة في انعقاد حج الصبي وترتب أحكام الحج عليه من لحرمات الإحرام قوله: 'رفعت امرأة صبياً' ما فقالت 'هذه حج' قال نعم وبئس أجر فيه حجة للشافعي ومالك وأحمد، وجهها العناء أن حج الصبي منعقد صحيح يثاب عليه، وإن كان لا يجزئ عن حجة الإسلام، بل يقع تطوعاً، وهذا الحديث صريح فيه، وقال أبو حنيفة: لا يصح حجه، قال أصحابه: وإنما فعلوه تمرياً له ليعتاده فيفعله إذا بلغ، وهذا الحديث يرد عليهم.

قال القاضي: لا خلاف بين العلماء في جوار الحج بالصبيان، وإنما معه طائفة من أهل البدع، ولا يلتفت إلى قولهم، بل هو مردود بفعل النبي ﷺ وأصحابه وإجماع الأمة، وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعقد حجه، وتجزي عليه أحكام الحج، وتجب فيه الفدية ودم الجبران وسائر أحكام البالغ؟ فأبو حنيفة يمنع ذلك كله ويقول: إنما يجب ذلك تمرياً على التعيم، والجمهور يقولون: تجزي عليه أحكام الحج في ذلك، ويقولون: حجه منعقد يقع بطلاً؛ لأن النبي ﷺ جعل له حجاً، قال القاضي: وأجمعوا على أنه لا يجزئه إذا بلغ عن فريضة الإسلام إلا فرقة شذت، فقالت: يجزئه، ولم تلتفت العلماء إلى قولها.

٣٢٥٣ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ".

٣٢٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِمِثْلِهِ.

قوله **أجر**: معناه: بسبب حملها وتغيبها إياه ما يختصه المحرم، وفعل ما يفعله المحرم، والله أعلم. وأما الوي الذي يحرم عن الصبي، فالصحيح عند أصحابنا أنه الذي يبي مائه، وهو أبوه أو جده، أو الوصي أو القيم من جهة القاضي، أو القاضي أو الإمام، وأما الأم، فلا يصح إحرامها عنه إلا أن تكون وصية أو قيمة من جهة القاضي، وقيل: به يصح إحرامها وإحرام العصاة، وإن لم يكن لهم ولاية المار، هذا كله إذا كان صغيراً لا يميز، فإن كان مميزاً أدن به الوي فأحرم، فهو أحرم بغير إذن الوي، أو أحرم الوي عنه به يعقد على الأصح، وصحة إحرام الوي عن غير المميز أن يقول بقلبه: جعلته محرماً، والله أعلم.

= فإذا عجز عن بعض أركانها أو بعض شروطها أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل غسل الممكن، وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته أو لغسل الجاسة فعل الممكن، وإذا وجبت إزالة مسكرات أو فطرة جماعة من ترمه نفقتهم أو نحو ذلك، وأمكنه العيص فعل الممكن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته أو حفظ بعض الفاتحة أتى بالممكن، وأشبه هذا غير محصورة، وهي مشهورة في كتب الفقه، والمقصود التنبيه على أصل ذلك، وهذا الحديث موافق لقول الله تعالى: ﴿وَتَقُوا اللَّهَ مَنِيعًا﴾ (التعاس: ١٦) وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ (ال عمران: ١٠٢)

رفع التعارض عن مفهوم الايتين فيها مذهبان: أحدهما: أنها مسوغة بقوله تعالى: ﴿وَتَقُوا اللَّهَ مَنِيعًا﴾ والثاني: وهو الصحيح أو الصواب، وبه جرم المخفقون أنها ليست مسوغة، بل قوله تعالى: ﴿وَتَقُوا اللَّهَ مَنِيعًا﴾ مفسرة لها ومبينة للمراد بها، قالوا: "وحق تقاته" هو امتثال أمره واجتناب غيبه، ولم يأمر سبحانه وتعالى إلا بالمستطاع، قال الله تعالى: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ شَيْئًا وَلَا نُنْعِجُ﴾ (البقرة: ٢٨٦). وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَيْنُكَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَرْجٍ﴾ (الحج: ٧٨) والله أعلم.

وأما قوله ﴿وَلَا يَكْفِيكَ اللَّهُ شَيْئًا وَلَا نُنْعِجُ﴾ فهو على إطلاقه، فإن وجد عذر يبيحه، كأكل الميتة عند الضرورة، أو شرب الخمر عند الإكراه، أو التمتع بكلمة الكفر إذا أكره، ونحوه ذلك، فهذا ليس مهيأً عنه في هذا الحال، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الحج لا يجب في العمر إلا مرة واحدة بأصل الشرع، وقد تعب زيادة بالنذر، وكذا إذا أراد دخول الحرم حاجة لا تكرر، كزيارة وتجارة على مذهب من أوجب الإحرام لذلك حج أو عمرة، وقد سقت المسألة في أول كتاب الحج، والله أعلم.

[٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره]

٣٢٥٦ - (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

٧٦ - باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

قوله ﷺ: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ"، وفي رواية: "فَوْقَ ثَلَاثٍ" وفي رواية: "ثَلَاثَةٌ" وفي رواية: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَسُّمُ نَفْسَهَا الْيَوْمَ الْآخَرَ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ بَيَاطٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" وفي رواية: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِمَّا أَوْ رُوحَهَا" وفي رواية: "كُلُّ مَنْ سَافَرَ مَرْأَةً مَسِيرَةَ يَوْمٍ فِي يَوْمٍ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" وفي رواية: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَسُّمُ نَفْسَهَا الْيَوْمَ الْآخَرَ تَسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" وفي رواية: "مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَبَنَةً" وفي رواية: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ". هذه روايات مسلم. وفي رواية لأبي داود: "وَلَا تُسَافِرُ بَرِيدًا".

معنى البريد والتوفيق بين الروايات و"البريد": مسيرة نصف يوم قال العلماء: اختلاف هذه الألفاظ لاختلاف السائلين، واختلاف المواطن، وليس في الهي عن الثلاثة تصريح بإباحة اليوم واللييلة أو البريد، قال البيهقي: كأنه ﷺ سئل عن المرأة تسافر ثلاثاً بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يومين بغير محرم، فقال: لا، وسئل عن سفرها يوماً فقال: لا، وكذلك البريد فأدى كل منهم ما سمعه، وما جاء منها مختلفاً عن رواية واحد، فسمعه في مواطن، فروى تارة هذا وتارة هذا، وكله صحيح، وليس في هذا كله تحديد لأقل ما يقع عليه اسم السفر، ولم يرد ﷺ تحديد أقل ما يسمى سفراً، فالخلاص أن كل ما يسمى سفراً انتهى عنه المرأة بغير روح أو محرم، سواء كان ثلاثة أيام أو يومين أو يوماً أو بريداً أو غير ذلك لرواية ابن عباس المطلقة، وهي آخر روايات مسلم السابقة: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ" وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن المرأة يلزمها حجة الإسلام إذا استطاعت لعموم قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ٩٧) وقوله ﷺ: "بَنِي الْإِسْلَامَ عَلَى خَمْسٍ" الحديث.

مذاهب الأئمة في اشتراط المحرم لوجوب الحج على المرأة واستطاعتها كاستطاعة الرجل، لكن اختلفوا في اشتراط المحرم لها، فأبو حنيفة يشترطه لوجوب الحج عليها إلا أن يكون بينها وبين مكة دون ثلاث مراحل، ووافقه جماعة من أصحاب الحديث وأصحاب الرأي، وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري والنخعي، وقال عطاء وسعيد بن جبير وابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي في المشهور عنه: لا يشترط المحرم، بل يشترط الأمن على نفسها، قال أصحابنا: يحصل الأمن بزواج أو محرم أو نسوة ثقات، ولا يلزمها الحج عندما إلا بأحد =

٣٢٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
 فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَقَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِيهِ: "ثَلَاثَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".
 ٣٢٥٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَافُّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ".

= هذه الأشياء، فهو وحدث امرأة واحدة ثقة م بمرمها، لكن يجوز لها الحج معها، هذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: يرمها بوجود سوة أو امرأة واحدة، وقد يكسر الأمن ولا يحتاج إلى أحد، بل تسير وحدها في حملة القافلة وتكون آمنة، ومشهور منصوص مشافعي وحماهير أصحابنا هو الأول.
 واحتنف أصحابنا في خروجها حج انتطوع وسفر الزيارة والنجارة، وهو ذلك من الأسفار التي ليست واحدة، فقال بعضهم: يجوز لها الخروج فيها مع سوة ثقات كحجة الإسلام، وقال الجمهور: لا يجوز إلا مع روح أو محرم، وهذا هو الصحيح للأحاديث الصحيحة، وقد قال القاضي: وافق العلماء على أنه ليس لها أن تخرج في غير الحج والعمرة إلا مع ذي محرم إلا الفجرة من دار الحرب، فاتفقوا على أن عبها أن تهاجر معها إلى دار الإسلام وإن لم يكن معها محرم، والفرق بينهما أن إقامتها في دار الكفر حرام إذا لم تستطع إظهار الدين، وتخشى على دينها ونفسها، وليس كذلك اتأخر عن الحج، فإليه احتنفوا في الحج، هل هو على الفور أم على التراخي؟
 قال القاضي عياض: قال المأحي: هذا عدي في الشاة، وأما الكيرة غير اشتهاة، فتسافر كيف شاءت في كل الأسفار بلا روح ولا محرم، وهذا الذي قاله المأحي لا يوافق عبه: لأن امرأة مطية الطمع فيها، ومطية الشهوة ولو كانت كيرة، وقد قالوا: لكن ساقطة لاقطة، ويختم في الأسفار من سفهاء الناس وسفقتهم من لا يرتفع عن الفاحشة بالمعجور وغيرها غلة شهوته، وقلة ديه ومروءته وحياته، ونحو ذلك، والله أعلم.
 واستدل أصحاب أبي حنيفة برواية ثلاثة أيام مذهبهم أن قصر الصلاة في السفر لا يجوز إلا في سفر يبيع ثلاثة أيام، وهذا استدلال فاسد، وقد جاءت الأحاديث بروايات مختلفة كما سبق، ويبا مقصودها، وأن السفر يصدق على يوم وعلى يرد وعلى دون ذلك، وقد أوضحت الخواب عن شهرتهم إيصاحا بليغا في باب صلاة المسافر من "شرح المذهب"، والله أعلم.**

** قال في فتح الملهم وفي رد المختار: وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد، ويسعى أن يكون الفتوى عليه، لفساد الرمان (شرح اللباب) ويؤيده حديث الصحيحين: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها، وفي لفظ لمسلم: "مسيرة ليلة"، وفي لفظ: "يوم"... (فتح الملهم: ٢٣١/٦ بيروت)

٣٢٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ - وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ - عَنْ قَرَعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثاً فَأَعَجَبَنِي، فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، مَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى"، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا، أَوْ زَوْجُهَا".

قوله ﷺ: لا تسافر المرأة مع محرم فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن جميع المحارم سواء في ذلك، فيحوزها المسافرة مع محرمها بالنسب، كاسها وأخيها وابن أخيها وابن أختها وحالتها وعمها، ومع محرمها بالرضاع كأخيها من الرضاع، وابن أخيها وابن أختها منه ونحوهم، ومع محرمها من المصاهرة كأبي زوجها وابن زوجها، ولا كراهة في شيء من ذلك، وكذا يجوز لكل هؤلاء الحلولة بها والنظر إليها من غير حاجة، ولكن لا يخلو البطر بشهوة لأحد منهم، وهذا مذهب الشافعي والجمهور، ووافق مالك على ذلك كنه إلا ابن زوجها، فكره سفرها معه؛ لفساد أساس بعد العصر الأول، ولأن كثيراً من الناس لا يتفرون من روعة الأب نفرها من محارم النسب، قال: وامرأة فتنة إلا فيما حبل الله تعالى النفوس عليه من الفرة عن محارم النسب، وعموم هذا الحديث يرد على مالك، والله أعلم.

بيان معنى المحرم في الشرع وأعلم أن حقيقة المحرم من النساء التي يجوز النظر إليها والحلوة بها، والمسافرة بها كل من حرم بكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها، فقولنا: "على التأييد" احتراز من أخت المرأة وعمتها وحالتها ونحوهن، وقولنا: "نسب مباح" احتراز من أم الموطوءة بشبهة وبنتها، فإهما تحرمان على التأييد وليستا محرمين؛ لأن وطء الشبهة لا يوصف بالإباحة؛ لأنه ليس بفعل مكلف، وقولنا: "لحرمتها" احتراز من الملاعة، فإها محرمة على التأييد بسبب مباح، وليست محرماً؛ لأن تحرمتها ليس لحرمتها بل عقوبة وتعليطاً، والله أعلم.

حكم نذر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي والأقصى وحكم شد الرحال إلى ما سوى هذه المساجد قوله ﷺ: لا تسافر الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، فيه بيان عظيم فضيلة هذه المساجد الثلاثة ومريتها على غيرها؛ لكونها مساجد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولفضل الصلاة فيها، ولو نذر الذهاب إلى المسجد الحرام لزمه قصده لحج أو عمرة، ولو نذر الذهاب إلى المسجدين الآخرين فقولنا لشافعي: أصحهما عند أصحابه: يستحب قصدهما، ولا يجب، والثاني: يجب، وبه قال كثيرون من العلماء، وأما باقي المساجد سوى الثلاثة، فلا يجب قصدها بالندر، ولا يتعقد نذر قصدها، هذا مذهب ومذهب العلماء كافة إلا محمد بن مسلمة المالكي فقال: إذا نذر قصد مسجد قباء لزمه قصده؛ لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل ست راکباً وماشياً، وقال الليث بن سعد: يلزمه قصد ذلك المسجد أي مسجد كان، وعلى مذهب الجماهير لا يتعقد نذره، ولا يلزمه شيء، وقال أحمد: يلزمه كفارة يمين.

٣٢٦٠ - (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَزْعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، فَأَعَجِبَنِي وَأَنْقَنِي، نَهَى أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحَرَمٍ، وَاقْتَصَرَ بَاقِي الْحَدِيثِ.

٣٢٦١ - (٦) **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَهْمِ بْنِ مِنْجَابٍ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ".

٣٢٦٢ - (٧) **وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**، جَمِيعًا عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ -: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُسَافِرِ امْرَأَةٌ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ".

٣٢٦٣ - (٨) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحَرَمٍ".

= واحتشف العلماء في شد الرحال، وأعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة كالذهاب إلى قبور الصالحين وإلى المواضع الفاضلة ونحو ذلك فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابها: هو حرام، وهو الذي أشار القاضي عياض إلى احتيائه، والصحيح عند أصحابها، وهو الذي اختاره إمام الحرمين، والمحققون: أنه لا يجرم ولا يكره، قالوا: والمراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه الثلاثة خاصة، والله أعلم. **

قوله: **فَأَعَجِبَنِي وَأَنْقَنِي** قال القاضي: معنى "أنقني" أعجبني، وإنما كرر المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيراً؛ للبيان والتوكيد، قال الله تعالى: **﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِ صَوْتُ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾** (البقرة: ١٥٧) والصلاة من الله الرحمة، وقال تعالى: **﴿فَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾** (الأفقال: ٦٩) والطيب هو الحلال، ومنه قول الخطبة: ألا حبذا هند وأرض ما هـد وهـد أتى من دونها الثأني والبُعد والنأي: هو البعد.

**** قال في فتح الملهم** مشد الرحال كناية عن السفر، ولهذا قال ابن عابدين: وما سبب إلى الحافظ ابن تيمية الحنسلي من أنه يقول بالنهي عن زيارة قبره الشريف فقد قال بعض العلماء: إنه لا أصل له، وإنما يقول بالنهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاث، أما نفس الزيارة فلا يخالف فيها كزيارة سائر القبور، ومع هذا، فقد ردّ كلامه كثير من العلماء. (فتح الملهم: ٢٣٣/٦ بيروت)

٣٢٦٤ - (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ مُسْلِمَةٍ تُسَافِرُ مَسِيرَةَ لَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا رَجُلٌ ذُو حُرْمَةٍ مِنْهَا".

٣٢٦٥ - (١٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَلْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ".

٣٢٦٦ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا".

قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عنها".

استدراك الدارقطني والجواب عنه. هكذا وقع هذا الحديث في نسخ بلادنا عن سعيد عن أبيه، قال القاضي عياض: وكذا وقع في النسخ عن الجلودي وأبي العلاء والكسائي، وكذا رواه مسلم في الإسناد السابق قبل هذا: عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن أبيه، وكذا رواه البخاري ومسلم من رواية ابن أبي ذئب: عن سعيد عن أبيه قال: واستدرك الدارقطني عليهما إخراجهما هذا عن ابن ذئب، وعلى مسلم إخراجهما إياه عن الليث عن سعيد عن أبيه، وقال: الصواب عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر "أبيه"، واحتج بأن مالكاً ويحيى بن أبي كثير وسهلاً قالوا: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، ولم يذكرها: "عن أبيه"، قال: والصحيح عن مسلم في حديثه هذا: عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة من غير ذكر أبيه، وكذا ذكره أبو مسعود الدمشقي، وكذا رواه معظم رواة الموطأ عن مالك.

قال الدارقطني: ورواه الزهراني والقروي عن مالك فقالا: عن سعيد عن أبيه، هذا كلام القاضي. قلت: وذكر خلف الواسطي في "الأطراف": أن مسلماً رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا رواه أبو داود في كتاب الحج من سننه والترمذي في الكاح عن الحسن بن علي عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ورواه أبو داود في الحج أيضاً عن القعني والعلاء عن مالك عن يوسف ابن موسى عن جرير كلاهما عن سهيل عن سعيد عن أبي هريرة، فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر أبيه، فلعله سمعه من أبيه عن أبي هريرة، ثم سمعه من أبي هريرة نفسه، فرواه تارة كذا وتارة كذا، وسماعه من أبي هريرة صحيح معروف، والله أعلم.

٣٢٦٧- (١٢) **حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا بَشَرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".**

٣٢٦٨- (١٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا أَوْ ابْنُهَا أَوْ زَوْجُهَا أَوْ أَحْوَاهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا".**

٣٢٦٩- (١٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدٌ الْأَشَجُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**

٣٢٧٠- (١٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرَهْوَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: "لَا يَخْلُو رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ،**

قوله ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُسَافِرَ ثَلَاثًا إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا" لأنه متى كان معها محرم لم تنق حبوته، فتقدير الحديث: لا يقعدن رجل مع امرأة إلا ومعه محرم.

وقوله ﷺ: "وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ" يتحمل أن يريد محرماً لها، ويتحمل أن يريد محرماً لها أولاً، وهذا الاحتمال الثاني هو الجاري على قواعد الفقهاء؛ فإنه لا فرق بين أن يكون معها محرم لها كاسنها وأحبها وأُمها وأختها، أو يكون محرماً له كأخته وستة وعمته وحالته، فيجوز القعود معها في هذه الأحوال، ثم إن الحديث مخصوص أيضاً بالزوج، فإنه لو كان معها زوجها كان كالمحرم وأولى بالجواز.

بيان حرمة الخلوة بالأجنبية والأمرد الأجنبي حسب الصورة وأما إذا حلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهما، فهو حرام باتفاق العلماء، وكذا لو كان معهما من لا يستحي منه لصغره كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك، فإن وجوده كالعدم، وكذا لو اجتمع رجال بامرأة أجنبية، فهو حرام بخلاف ما لو اجتمع رجل بسوسة أجنبية، فإن الصحيح حواره، وقد أوضحت المسألة في "شرح المهدب" في باب صفة الأئمة في أوائل كتاب الحج، واحتار أن الخلوة بالأمرد الأجنبي الحسن كالمرأة، فتحرم الخلوة به حيث حرمت بالمرأة، إلا إذا كان في جمع من الرجال المصونين، قال أصحابنا: ولا فرق في تحريم الخلوة حيث حرماها بين اخوة في صلاة أو غيرها، ويستثنى من هذا كله مواضع الضرورة بأن يجد امرأة أجنبية منقطعة في الطريق أو نحو ذلك، فيباح له استصحابها، =

[٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره]

٣٢٧٣ - (١) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّ عَلِيًّا الْأَزْدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَّمَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ. وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ، اللَّهُمَّ! إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى، اللَّهُمَّ! هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ! أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ". وَإِذَا رَجَعَ قَالَهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: "آيُونَ، تَائِبُونَ، عَابِدُونَ، لِرَبَّنَا حَامِدُونَ".

٣٢٧٤ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجِسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ، يَتَعَوَّذُ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُونِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ.

[٧٧ - باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره]

شرح العريب قوله: 'كان إذا استوى على بَعِيرِهِ خَارِجًا إِلَى سَفَرٍ كَبَّرَ ثَلَاثًا' من سحر ما هذا وما كنا به مقربين" إلى آخره معنى مقربين: مطبقين أي ما كنا نطبق قهره واستعماله لولا تسخير الله تعالى إياه لنا، وفي هذا الحديث استحباب هذا الذكر عند ابتداء الأسفار كلها، وقد جاءت فيه أذكار كثيرة جمعتها في كتاب الأذكار.

قوله ﷺ: 'اللهم! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ'. "الوعثاء" بفتح الواو وإسكان العين المهملة وبالطاء المثلثة وبالمد، وهي: المشقة والشدة، و"الكآبة" بفتح الكاف وبالمد، وهي: تغير النفس من حزن ونحوه، و"المنقلب" بفتح اللام: المرجع.

قوله: 'وَالْحَوْرِ بَعْدَ الْكُونِ' هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم "بعد الكون" بالنون، بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا إلا بالنون، وكذا ضبطه الحفاظ المتقنون في صحيح مسلم، قال القاضي: وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواة صحيح مسلم، قال: ورواه العذري: "بعد الكور" بالراء، قال: والمعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون.

٣٢٧٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ: فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ، وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ خَازِمٍ قَالَ: يَبْدَأُ بِالْأَهْلِ إِذَا رَجَعَ، وَفِي رِوَايَتِهِمَا جَمِيعاً: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ".**

الرد على نسبة الوهم إلى عاصم في ذكر (الكون) بدل (الكور). قال القاضي: قال إبراهيم الحربي: يقال: إن عاصماً وهم فيه، وأن صوابه "الكور" بالراء. قلت: وليس كما قال الحربي، بل كلاهما روايتان، ومن ذكر الروائين جميعاً الترمذي في "جامعه" وحلائق من المحدثين، وذكرهما أبو عبيد وحلائق من أهل اللغة وغريب الحديث، قال الترمذي بعد أن رواه بالون: ويروي بالراء أيضاً، ثم قال: وكلاهما له وجه، قال: ويقال: هو الرجوع من الإيمان إلى الكفر، أو من الطاعة إلى المعصية، ومعناه: الرجوع من شيء إلى شيء من الشر، هذا كلام الترمذي، وكذا قال غيره من العلماء معناه: بالراء والون جميعاً: الرجوع من الاستقامة أو الزيادة إلى النقص، قالوا: ورواية الراء مأخوذة من تكوير العمامة وهو لفها وجمعها، ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً إذا وجد واستقر، قال المارري في رواية الراء: قيل أيضاً: إن معناه: أعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد أن كما فيها، يقال: كار عمامته إذا لفها، وحارها إذا نقضها، وقيل: نعود بك من أن تفسد أموراً بعد صلاحها، كفساد العمامة بعد استقامتها على الرأس، وعلى رواية النون قال أبو عبيد: سئل عاصم عن معناه فقال: ألم تسمع قوله حار بعد ما كان، أي: أنه كان على حالة جميلة، فرجع عنها، والله أعلم.

قوله **﴿اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الظُّلُمِ﴾** أي: أعود بك من الظلم، فإنه يترتب عليه دعاء المظلوم، ودعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب، ففيه التحذير من الظلم ومن التعرض لأسبابه.

[٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره]

٣٢٧٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ -وَالْقَظُّ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَفَلَ مِنَ الْجُبُوشِ أَوْ السَّرَايَا أَوْ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، إِذَا أَوْفَى عَلَى ثَنِيَّةٍ أَوْ فَدْفِدٍ كَبَرِ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ سَاجِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ. وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ".

٣٢٧٧- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ إِلَّا حَدِيثَ أَيُّوبَ، فَإِنَّ فِيهِ التَّكْبِيرَ مَرَّتَيْنِ.

٣٢٧٨- (٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي اسْحَاقَ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَقْبَلْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَأَبُو طَلْحَةَ وَصَفِيَّةُ رَدِيفَتُهُ عَلَى نَاقَتِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ قَالَ: "آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ، لِرَبِّنَا حَامِدُونَ" فَلَمْ يَرَلْ يَقُولُ ذَلِكَ حَتَّى قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ.

[٧٨ - باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره]

شرح العرب والكلمات. قوله: **فلس من حبوس**، أي: رجع من الغزو.

وقوله: **بَدَأَ فِي عَسَى سَهْوَهُ كَذِبًا**، معنى "أو في": ارتفع وعلا، و"المدفد" نفائين مفتوحتين بينهما دال مهملة ساكنة، وهو: الموضع الذي فيه غلظ وارتفاع، وقيل: هو الفلاة التي لا شيء فيها، وقيل: عبط الأرض ذات الحصى، وقيل: الجلد من الأرض في ارتفاع، وجمعه فدافد. قوله ﷺ: **سَوْى** أي راجعون.

قوله ﷺ: **صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ** أي: صدق وعده في إظهار الدين، وكونه عاقبة للمتقين، وغير ذلك من وعده سبحانه. **لَهُ لَا نُخَفِّئُ أَمْرَهُ** (آل عمران: ٩) وهزم الأحزاب وحده أي: من غير قتال من الأدميين، والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الحندق، وتحربوا على رسول الله ﷺ فأرسل-

٣٢٧٩ - (٤) **وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.**

= الله عليهم ربحاً وجنوداً لم تروها، وهذا يرتبط قوله ﷺ: "صدق الله" تكديماً لقول الماسفين، والدين في قلوبهم مرض: **«وَعَدَ اللَّهُ رَسُولَهُ لَا غَزْوَ»** (الأحزاب: ١٢) هذا هو المشهور أن المراد: أحزاب يوم الخندق، قال القاضي: وقيل: يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، والله أعلم.

• • • • •

[٧٩ - باب التعريس بذى الحليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة]

٣٢٨٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ، فَصَلَّى بِهَا، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

٣٢٨١ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنِيخُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنِيخُ بِهَا وَيُصَلِّي بِهَا.

٣٢٨٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ - يَعْنِي أَبَا ضَمْرَةَ - عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا صَدَرَ مِنَ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بِذِي الْحَلِيفَةِ الَّتِي كَانَ يُنِيخُ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٢٨٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ مُوسَى - وَهُوَ ابْنُ عُقْبَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى فِي مُعْرَسِهِ بِذِي الْحَلِيفَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ.

٣٢٨٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ الرِّيَّانِ وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ - وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجَ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى وَهُوَ فِي مُعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي، فَقِيلَ: إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ.

٧٩ - باب التعريس بذى الحليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة

قوله ﷺ: "أتاخ بالبطحاء التي بذى الحليفة فصلى"، وكان ابن عمر يفعل ذلك. وفي الرواية الأخرى: "أن النبي ﷺ أتى في معمره بذى الحليفة فقيل له: إنك بيطحاء مباركة".

شرح الغريب: قال القاضي: "المعرس" موضع النزول، قال أبو ريد: عرس القوم في المنزل إذا نزلوا به أي: وقت كان من ليل أو همار. وقال الحليل والأصمعي: التعريس: النزول في آخر الليل. قال القاضي: والنزول بالبطحاء بذى الحليفة في رجوع الحاج ليس من ماسك الحج، وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركاً بأثار النبي ﷺ =

قَالَ مُوسَى: وَقَدْ أَنَاخَ سَالِمٌ بِالْمُنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنِيخُ بِهِ، يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطُنُ الْوَادِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، وَسَطًا مِنْ ذَلِكَ.

= ولأما بطحاء مباركة، قال: واستحب مالك النزول والصلاة فيه، وأن لا يجاوز حتى يصلي فيه، وإن كان في غير وقت صلاة مكث حتى يدخل وقت الصلاة فيصلي، قال: وقيل إنما نزل به ﷺ في رجوعه حتى يصبح لثلاث يمحاً الناس أهاليهم ليلاً، كما فهمي عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة، والله أعلم.

• • • • •

[٨١ - باب فضل يوم عرفة]

٣٢٨٦- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ يُونُسَ يَقُولُ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْتُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟".

٨١ - باب فضل يوم عرفة

قوله ﷺ: "مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَقَ اللَّهُ فِيهِ عَبْدًا مِنَ النَّارِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّهُ لَيَدْتُو ثُمَّ يُبَاهِي بِهِمُ الْمَلَائِكَةَ، فَيَقُولُ: مَا أَرَادَ هَؤُلَاءِ؟" هذا الحديث ظاهر الدلالة في فضل يوم عرفة، وهو كذلك، المكتبة الغريبة: ولو قال رجل: امرأتى طالق في أفضل الأيام فلا أصحابنا وجهان: أحدهما: تطلق يوم الجمعة؛ لقوله ﷺ: "آخر يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة". كما سبق في صحيح مسلم، وأصحهما: يوم عرفة؛ للحديث المذكور في هذا الباب، ويتأول حديث يوم الجمعة على أنه أفضل أيام الأسبوع، قال القاضي عياض: قال المارري: معنى "يدنو" في هذا الحديث، أي: تدنو رحمته وكرامته، لا دنو مسافة ومماسة، قال القاضي: يتأول فيه ما سبق في حديث النور إلى السماء الدنيا، كما جاء في الحديث الآخر من عيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة. قال القاضي: وقد يريد دنو الملائكة إلى الأرض أو إلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن أمره سبحانه وتعالى، قال: وقد وقع الحديث في صحيح مسلم مختصراً، وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال: "إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول: هؤلاء عبادي جاؤوني شعثاً غبراً يرجون رحمتي، ويحافون عذابي، ولم يروني، فكيف لو رأوني". وذكر باقي الحديث.

٨٢ - باب فضل الحج والعمرة

٣٢٨٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجَّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ". *

٨٢ - باب فضل الحج والعمرة

قوله ﷺ: "الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا": هذا ظاهر في فضيلة العمرة، وأما مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين، وسبق في كتاب الطهارة بيان هذه الخطايا وبيان الجمع بين هذا الحديث، وأحاديث تكفير الوضوء للخطايا، وتكفير الصلوات وصوم عرفة وعاشوراء.

أقوال الأئمة في حوار تكرار العمرة وعدم حوار في السنة الواحدة واحتج بعضهم في بصره مذهب الشافعي والجمهور في استحباب تكرار العمرة في السنة الواحدة مراراً، وقال مالك وأكثر أصحابه: يكره أن يعتمر في السنة أكثر من عمرة، قال القاضي: وقال آخرون: لا يعتمر في شهر أكثر من عمرة، وأعم أن جميع السنة وقت للعمرة، فتصح في كل وقت منها إلا في حق من هو متلبس بالحج، فلا يصح اعتنائه حتى يفرغ من الحج، ولا تكره عندما لغير الحاج في يوم عرفة والأضحية والتشريق وسائر السنة، وبهذا قال مالك وأحمد وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة: تكره في خمسة أيام: يوم عرفة والنحر وأيام التشريق. وقال أبو يوسف: تكره في أربعة أيام وهي: عرفة والتشريق.

أقوال العلماء في حكم العمرة. واحتلف العلماء في وجوب العمرة: فمذهب الشافعي والجمهور أنها واجبة، ومن قال به عمر، وابن عمر، وابن عباس، وطاؤوس، وعطاء، وابن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، ومسروق، وابن سيرين، والشعبي، وأبو بردة ابن أبي موسى، وعبد الله بن شداد، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وداود، وقال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور: هي سنة وليست واجبة، وحكي أيضاً عن النخعي.

تفسير الحج المبرور قوله ﷺ: "الْحَجَّ الْمَبْرُورُ": الحج المبرور هو الذي لا يخالطه إثم، مأخوذ من البر، وهو الطاعة، وقيل: هو المقبول، ومن علامة القبول أن يرجع خيراً مما كان، ولا يعاود المعاصي، وقيل: هو الذي لا رياء فيه، وقيل: الذي لا يعقبه معصية، وهما داخلان فيما قلناه، ومعنى "ليس له جزاء إلا الجنة": أنه لا يقتصر لصاحبه من الجزاء على تكفيره بعض ذنوبه، بل لا بد أن يدخل الجنة، والله أعلم.

* قوله: "ليس له جزاء إلا الجنة أي: دخولها دخولاً أولياً إذ مطلق المدحول يكفي فيها الإيمان، وعلى هذا فهذا الحديث يفيد أن الحج يعفر به الصغائر والكبائر كحديث رجع كما ولدته أمه، والله تعالى أعلم.

٣٢٨٨ - (٢) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ عَنْ سَهْلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.**

٣٢٨٩ - (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ".**

٣٢٩٠ - (٤) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ وَابْنِ الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ".**

٣٢٩١ - (٥) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُهُ.**

قوله ﷺ: "مَنْ أَتَى هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ".

تفسير الرفث: قال القاضي: هذا من قوله تعالى: **﴿وَلَا رَفَثَ﴾** (البقرة: ١٩٧) و"الرَّفَثُ" اسم للفحش من القول. وقيل: هو الجماع، وهذا قول الجمهور في الآية، قال الله تعالى: **﴿أَحِلَّ لَكُمُ اللَّحْمُ الَّذِي تَرْتَفُونَ﴾** (البقرة: ١٨٧) يقال: رَفَثَ وَرَفَثَ بفتح الفاء وكسرها يَرْفُثُ وَيَرْفُثُ وَيَرْفُثُ نِصْبُ الْفَاءِ وَكسرها وفتحها، ويقال أيضاً: أَرَفَثَ بِالْأَلْفِ، وقيل: الرفث: التصريح بذكر الجماع، قال الأزهري: هي كلمة جامعة لكل ما يريده الرجل من المرأة، وكان ابن عباس يخصه بما خوطب به النساء، قال: ومعنى "كيوم ولدته أمه" أي: بغير ذنب، وأما "الفسوق" فالمعصية، والله أعلم.

٣٢٩٤- (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:** حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَزَمَعَةُ بْنُ صَالِحٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْنَ تَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ؟ وَذَلِكَ زَمَنَ الْفَتْحِ قَالَ: "وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٌ مِنْ مَنْزِلٍ؟".

- فتحت صلحاء، وأن دورها مملوكة لأهلها، لها حكم سائر اللدا في ذلك فتورث عنهم، ويجوز لهم بيعها ورهنها وإيجارها وهبتها والوصية بها، وسائر التصرفات. وقال مالك وأبو حنيفة والأوراعي وآخرون: فتحت عتوة، ولا يجوز شيء من هذه التصرفات. ****** وفيه أن المسلم لا يرث الكافر، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما روي عن إسحاق بن راهويه وبعض السلف أن المسلم يرث الكافر، وأجمعوا أن الكافر لا يرث المسلم، وستأتي المسألة في موضعها مبسطة - إن شاء الله تعالى -، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم** وأما ما كتبه أصحابا الحنفية فقال العلامة الألوسي البعادي في روح المعاني: وفي النهاية: لا بأس ببيع بناء مكة، ويكره بيع أرضها، وهذا عند أبي حنيفة **-** وقالوا: لا بأس ببيع أرضها، وهو رواية عنه أيضاً، وهو مذهب الشافعي عليه الرحمة، وعليه الفتوى. (فتح الملهم: ٢٥١/٦ بيروت)

• • • • •

[٨٤ - باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة]

٣٢٩٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: هَلْ سَمِعْتَ فِي الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا؟ فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لِلْمُهَاجِرِ إِقَامَةٌ ثَلَاثَ بَعْدِ الصَّدْرِ" * بِمَكَّةَ. كَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا.

٣٢٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ لِحُلَسَائِهِ: مَا سَمِعْتُمْ فِي سُكْنَى مَكَّةَ؟ فَقَالَ السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ - أَوْ قَالَ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقِيمُ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، فَقَالَ السَّائِبُ: سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "ثَلَاثُ لَيَالٍ يُمْكِنُ لَهُنَّ الْمُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الصَّدْرِ".

٨٤ - باب حوار الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة

قوله ﷺ: **ثلاثة أيام** بعد قضاء نكته **بلا زيادة** وفي الرواية الأخرى: **ثلاثة أيام** بعد قضاء نكته **بلا زيادة** مع الحديث: أن الذين هاجروا من مكة قبل الفتح إلى رسول الله ﷺ حرم عليهم استيطان مكة والإقامة بها، ثم أبيع لهم إذا وصلوها حج أو عمرة أو غيرها أن يقيموا بعد فراغهم ثلاثة أيام، ولا يزيدوا على الثلاثة، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن إقامة ثلاثة ليس ها حكم الإقامة، بل صاحبها في حكم المسافر، قالوا: فإذا بوى المسافر الإقامة في بلد ثلاثة أيام غير يوم الدحول ويوم الخروج، جاز له الترحص برحس السفر من القصر والظفر وغيرهما من رخصة، ولا يصير له حكم المقيم، والمراد بقوله ﷺ: "يقيم المهاجر بعد قضاء نكته ثلاثة" =

** قال في فتح الملهم. قوله: **بعد قضاء** إلخ: بفتح المهمتين أي: بعد طواف الصدر. قاله العيني. وقال الحافظ رحمه الله: أي بعد الرجوع من منى. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

٣٢٩٨ - (٤) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَأَمْلَأَهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً، أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضْرَمِيِّ أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَكَتُ الْمُهَاجِرَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا".

٣٢٩٩ - (٥) **وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ**: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

- أي: بعد رجوعه من منى، كما قال في الرواية الأخرى: "بعد الصدر" أي: الصدر من منى، وهذا كله قبل طواف الوداع، وفي هذا دلالة لأصح الوجهين عند أصحابنا أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج، بل هو عادة مستقلة، أمر بها من أراد الخروج من مكة، لا أنه نسك من مناسك الحج، ولهذا لا يؤمر به المكّي ومن يقيم بها، وموضع الدلالة قوله ﷺ: "بعد قضاء نسكه". والمراد: قبل طواف الوداع كما ذكرنا، فإن طواف الوداع لا إقامة بعده، ومن أقام بعده خرج عن كونه طواف الوداع فسماه قبله قاضياً لمناسكه،* والله أعلم. قال القاضي عياض ﷺ: في هذا الحديث حجة لمن منع المهاجر قبل الفتح من المقام بمكة بعد الفتح، قال: وهو قول الجمهور، وأجاز لهم جماعة بعد الفتح مع الاتفاق على وجوب المحرة عليهم قبل الفتح، ووجوب سكنى المدينة لنصرة النبي ﷺ ومواسيهم له بأنفسهم، وأما غير المهاجر ومن آمن بعد ذلك، فيحوز له سكنى أي بلد أراد، سواء مكة وغيرها بالاتفاق، هذا كلام القاضي.

قوله ﷺ: "مَكَتُ الْمُهَاجِرَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ ثَلَاثًا" هكذا هو في أكثر النسخ: "ثلاثاً" وفي بعضها: "ثلاث"، ووجه المصوب أن يقدر فيه محذوف، أي: مكته المباح أن يمكث ثلاثاً، والله أعلم.

** **قال في فتح الملهم**: قلت: وهذا مبني على أن يفسر قوله: "بعد الصدر" في الرواية الأولى بما فسره به الحافظ، يعني - الرجوع من منى، ولو فُسِّرَ بما فسَّرَ به العيني أعني طواف الصدر - وهو طواف الوداع، فلا يتم الاستدلال، بل يكون دليلاً على ما قال الحنفية من أن أول وقته بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر، حتى لو طاف كذلك، ثم أطلال الإقامة بمكة، ولم يتخذها داراً: جاز طوافه، والمستحب إيقاعه عند إرادة السفر. (فتح الملهم: ٢٥٣/٦ بيروت)

٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها. إلا لمنشد، على الدوام

٣٣٠٠ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: "لَا هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَفِرَّثُمْ فَأَنْفِرُوا"**، وَقَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ: **"إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحُرْمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ**

٨٥ - باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها. إلا لمنشد، على الدوام

قوله ﷺ: **"يوم الفتح فتح مكة لا هجرة ولكن جهاد ونية"**.

تأويل قوله (لا هجرة): قال العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام نافية إلى يوم القيامة، وفي تأويل هذا الحديث قولان: أحدهما: لا هجرة بعد الفتح من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، وإنما تكون الهجرة من دار الحرب، وهذا يتضمن معجزة لرسول الله ﷺ بأنها تبقى دار الإسلام لا يتصور منها الهجرة. والثاني: معناه لا هجرة بعد الفتح فضلها كفضلها قبل الفتح، كما قال الله تعالى: **"لَا سُوَى مَكَّةَ مِنْ نَفْسٍ مِمَّنْ يَفْتَحُ وَقَتْلَ" (الحديد: ١٠) الآية.**

وأما قوله ﷺ: **"ولكن جهاد ونية"** فمعناه: ولكن لكم طريق إلى تحصيل الفضائل التي في معنى الهجرة، وذلك بالجهاد ونية الخير في كل شيء.

قوله ﷺ: **"ورد مسجده ودمه"** معناه: إذا دعاكم السلطان إلى غزو فادعوا، وسيأتي سطر أحكام الجهاد، وبيان الواجب منه في بابهِ - إن شاء الله تعالى -.

قوله ﷺ: **"إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض"**.

بيان وقت تحريم مكة والتوفيق بين الروايتين وفي الأحاديث التي ذكرها مسلم بعد هذا أن إبراهيم حرم مكة، فظاهرها الاختلاف، وفي المسألة خلاف مشهور ذكره الماوردي في "الأحكام السلطانية" وغيره من العلماء في وقت تحريم مكة. فقيل: إنها ما رالت محرمه من يوم خلق الله السماوات والأرض، وقيل: ما رالت حلالاً كغيرها إلى زمن إبراهيم ﷺ، ثم ثبت لها التحريم من زمن إبراهيم، وهذا القول يوافق الحديث الثاني، والقول الأول يوافق الحديث الأول، وله قال الأكثرون، وأجابوا عن الحديث الثاني بأن تحريمها كان ثابتاً من يوم خلق الله السماوات والأرض، ثم خفي تحريمها واستمر خفاؤه إلى زمن إبراهيم فأظهره وأشاعه، لا أنه ابتدأه، ومن قال بالقول الثاني أجاب عن الحديث الأول بأنه معناه: أن الله كتب في اللوح المحفوظ، أو في غيره يوم خلق الله تعالى السماوات والأرض أن إبراهيم سيحرم مكة بأمر الله تعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: **"فهي حرم حرمه الله يوم خلقه"** معناه: وأنه لم يحل فيه لأحد من قبل ولا بعده من بعده.

قَبْلِي، وَلَمْ يَجَلْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يُقْضَدُ شَوْكُهُ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ، وَلَا يَنْقَطُ إِلَّا مِنْ عَرْفِهَا، وَلَا يُخْتَلَى غَلَاهَا" فَقَالَ الْعَبَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَلْيُوتِيَهُمْ، فَقَالَ: "إِلَّا الْإِذْخِرَ".

= فهم حرام حرمة الله في يوم القيامة. وفي رواية: نفس بدل "القتال"، وفي الرواية الأخرى: لا حل لأحد باسم الله ويوم الآخر أن يسقط له دم. ولا يقصد شجره. وفي أحد روايات حسن بن علي بن فضال: فيها فقهاء. قال ابن الله أد برسونه. وما أدرك في فيها ساعد من هـ. وفي عادت حرمة يوم التحريمها بالأمس، وبلغ الشاهد الغائب.

الكلام على حرمة قتال أهل الحرم في الحرم وعلى حوار قتال البعثة منهم هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم القتال بمكة، قال الإمام أبو الحسن الماوردي المصري صاحب "الخواص" من أصحابنا في كتابه "الأحكام السلطانية": من خصائص الحرم أن لا يحارب أهله، فإن بغوا على أهل العدل، فقد قال بعض الفقهاء: يحرم قتالهم، بل يضيق عليهم حتى يرجعوا إلى الطاعة، ويدخلوا في أحكام أهل العدل، قال: وقال جمهور الفقهاء: يقاتلون على بيعهم إذا لم يمكن ردهم عن البغي إلا بالقتال؛ لأن قتال البعثة من حقوق الله التي لا يجوز إضاعته، فحفظها أولى في الحرم من إضاعته، هذا كلام الماوردي، وهذا الذي نقله عن جمهور الفقهاء هو الصواب، وقد نص عليه الشافعي في كتاب "اختلاف الحديث" من كتب الإمام، ونص عليه الشافعي أيضاً في آخر كتابه المسمى "سير الواقدي" من كتب الأم.

حوار قتال الكفار في الحرم إن ابتدؤوا وقال القفال المروزي من أصحابنا في كتابه "شرح التلخيص" في أول كتاب النكاح في ذكر الخصائص: لا يجوز القتال بمكة، قال: حتى لو تحصن جماعة من الكفار فيها لم يجوز لنا قتالهم فيها، وهذا الذي قاله القفال غلط، انتهت عليه حتى لا يغتر به.

وأما الجواب عن الأحاديث المذكورة ههنا، فهو ما أجاب به الشافعي في كتاب "سير الواقدي" أن معناها: تحريم نصب القتال عليهم، وقاتلهم بما يعم كالمسيح وغيره إذا أمكن إصلاح الحال بدون ذلك، بخلاف ما إذا تحصن الكفار في بلد آخر، فإنه يجوز قتالهم على كل وجه وبكل شيء، والله أعلم.

شرح الغريب قوله ﷺ: "لا يقصد شوكه ولا حتى غلاها" وفي رواية: لا يقصد شجره وفي رواية: لا يختل شوكها وفي رواية: لا يحبس شوكها قال أهل اللغة: "العضد": القطع، و"الخلا": بفتح الخاء المعجمة مقصور، هو: الرطب من الكلال، قالوا: الخلا والعشب اسم للرطب منه، والحشيش، والحشيم اسم لليابس منه، والكلأ مهموز يقع على الرطب واليابس، وعد ابن مكّي وغيره من لحن العوام إطلاقهم اسم الحشيش على الرطب، بل هو مختص باليابس، ومعنى "يختلّ": يوحّد ويقطع، ومعنى "يحبط": يضرب بالعصا ويحوها ليسقط ورقه، واتفق العلماء على تحريم قطع أشجارها التي لا يستنبتها آدميون في العادة، وعلى تحريم قطع غلاها، واختلفوا فيما ينبت الآدميون.

اختلاف العلماء في صمان قطع شجر الحرم وفي تفصيل صماها واحتلوا في صمان الشجر إذا قطعه. فقال مالك: يأثم ولا فدية عليه، وقال الشافعي وأبو حنيفة: عليه الفدية واحتلما فيها. فقال الشافعي: في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وكذا جاء عن ابن عباس وابن الزبير، وبه قال أحمد، وقال أبو حنيفة: الواجب في الجميع القيمة، قال الشافعي: ويضمن الحلال بالقيمة، ويجوز عند الشافعي ومن وافقه رعي البهائم في كلأ الحرم، وقال أبو حنيفة وأحمد ومحمد: لا يجوز.*

وأما صيد الحرم: فحرام بالإجماع على الحلال والمحرم، فإن قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة إلا داود فقال: يأثم ولا جزاء عليه، ولو دخل صيد من الحل إلى الحرم، منه دخه وأكله وسائر أنواع التصرف فيه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وداود، وقال أبو حنيفة وأحمد: لا يجوز دخه ولا التصرف فيه، بل يلزمه إرساله، قال: فإن أدخله مذبحاً جاز أكله، وقاسوه على الحرم، واحتج أصحابنا والجمهور بخديث: "يا أبا عمير! ما فعل الثعير" وبالقياس على ما إذا دخل من الحل شجرة أو كلأ، ولأنه ليس بصيد حرم.

قوله **لا يبعد شاة**: فيه دلالة لمن يقول بتحريم جميع نبات الحرم من الشجر والكلأ، سواء الشوك المؤدي وغيره، وهو الذي احتاره المتولي من أصحابنا، وقال جمهور أصحابنا: لا يحرم الشوك؛ لأنه مؤذ، فأشبهه الفواسق الخفس، ويحصى الحديث بالقياس، والصحيح ما احتاره المتولي، والله أعلم.

دليل الجمهور على فتح مكة عبوة قوله **لا يبعد شاة**: لا يبعد شاة من الحرم من فدية أو جزاء. وهذا مما يحتج به من يقول: إن مكة فتحت عبوة، وهو مذهب أبي حنيفة وكثيرين أو الأكثرين، وقال الشافعي وغيره: فتحت صلحاً، وتأولوا هذا الحديث على أن القتال كان حائراً له **لا** في مكة، ولو احتاج إليه لفعله، ولكن ما احتاج إليه، والله أعلم.

قوله **لا يبعد شاة**: لا يبعد صيد تصريح بتحريم التنفير، وهو الإزعاج وتحجته من موضعه، فإن نمره عصي، سواء تلف أم لا، لكن إن تلف في نفاذه قبل سكون نفاذه ضمنه المنقر، وإلا فلا صمان، قال العلماء: وبه **لا** بالتنفير على الإلتلاف ونحوه؛ لأنه إذا حرم التنفير فالإلتلاف أولى.

قال في فتح الملهم. وقال ابن عابدين **لا**: "اعلم أن النبات في الحرم إما جاف أو مكسر أو إدحر أو غيرها، والثلاثة الأول مستثناة من الصمان كما يأتي، وغيرها إما أن يكون أسته الناس أو لا، الأول لا شيء فيه سواء كان من جنس ما يبتته الناس، كالزرع أو لا، كآثم عيلان. والثاني: إن كان من جنس ما ينتونه فكذلك، وإلا ففيه الجزاء، فما فيه الجزاء هو النبات بنفسه، وليس مما يستتبت، ولا مكسراً ولا جافاً، ولا إذخراً. كما قدره في البحر"..... (فتح الملهم ٢٥٩/٦ بيروت)

٣٣٠١- (٢) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ" وَقَالَ بَدَلَ الْقِتَالِ: "الْقَتْلَ" وَقَالَ: "لَا يَلْتَقِطُ لِقَطْعَهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا".

٣٣٠٢- (٣) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَنْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْذَنْ لِي أَيُّهَا الْأَمِيرُ! أَحَدْتُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَدَنُ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا، وَوَعَاهُ قَلْبِي، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمْتُ بِهِ، أَنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ،

شرح العريب قوله ﷺ: 'ولا سقط فصته' لا من عرفها' وفي رواية: 'لا تحل فصتها' لا 'المنشد' هو المعروف، وأما طالها فيقال له: ناشد، وأصل النشد والإنشاد رفع الصوت، ومعنى الحديث: لا تحل لقطتها لمن يريد أن يعرفها سنة، ثم يملكها كما في باقي البلاد، بل لا تحل إلا لمن يعرفها أبداً ولا يملكها، وهذا قال الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيد وغيرهم، وقال مالك: يجوز تملكها بعد تعريفها سنة، كما في سائر البلاد، وبه قال بعض أصحاب الشافعي، ويتأولون الحديث تأويلات ضعيفة، و"اللقطة" بفتح القاف على اللغة المشهورة، وقيل: بإسكانها هي الملقوط.

قوله: 'لا الإدحر' هو ثبت معروف طيب الرائحة، وهو بكسر الهمزة والخاء.

قوله: 'إليه فسهو وبهوهم' وفي رواية: 'أجمعه في قور وبهو'. "قيهم" بفتح القاف هو الحداد والصائغ، ومعناه: يحتاج إليه القير في وقود النار، ويحتاج إليه في القبور؛ لتسد به فرج اللحد المتخللة بين اللبسات، ويحتاج إليه في سقوف البيوت يجعل فوق الخشب.

قوله: "فمن رسول الله ﷺ" لا 'إدحر' هذا محمول على أنه ﷺ أوحى إليه في الحال باستثناء الإدحر وتخصيصه من العموم، أو أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء فاستثته، أو أنه اجتهد في الجمع، والله أعلم. **ضبط الاسم**: قوله: 'عن أبي شريح عدوي' هكذا ثبت في "الصحيحين": العدوي "في هذا الحديث"، ويقال له أيضاً: 'الكعبي' و"الخراعي"، قيل: اسمه خويلد بن عمرو، وقيل: عمرو بن خويلد، وقيل: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: هاني بن عمرو، أسلم قبل فتح مكة، وتوفي بالمدينة سنة ثمان وستين.

قوله: "وهو يعث البعوث إلى مكة" يعني لقتال ابن الزبير.

قوله: 'سمعت أباي ووعاه فني وأبصرته عيني' أراد بهذا كله المبالغة في تحقيق حفظه إياه وتيقنه زمانه ومكانه ولفظه. قوله ﷺ: 'إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس' معناه: أن تحريمها بوحي الله تعالى، لا أنها اصطلاح الناس على تحريمها بغير أمر الله.

فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، * وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ".
فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ: مَا قَالَ لَكَ عَمْرُو؟ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ بِدَلِكِ مِنْكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ! إِنَّ الْحَرَمَ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًّا بِدَمٍ وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ.

٣٣٠٣ - (٤) حَسَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الْوَلِيدِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وَحَلَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ،

قوله ﷺ: وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً. هذا قد يحتج به من يقول الكفار ليسوا بمخاطبين بعروغ الإسلام، والصحيح عندنا وعد آخرين أهم مخاطبون بها، كما هم مخاطبون بأصوله، وإنما قال ﷺ: وَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ: لأن المؤمن هو الذي يقاد لأحكامنا ويرجر عن محرمات شرعنا، ويستثمر أحكامه، فجعل الكلام فيه، وليس فيه أن غير المؤمن ليس بمخاطباً بالعروغ.
قوله: سَفَكَ بِكَسْرِ الْفَاءِ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَكَى ضَمُّهَا، أَيِ يَسِيهِ.

قوله ﷺ: فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَقد سبق في هذا الباب بيان الخلاف فيه، وتأويل الحديث عند من يقول: فتحت صبحاً أن معناه: دخلها متأهباً للقتال لو احتاج إليه، فهو دليل الجواز له تلك الساعة.

قوله ﷺ: * وَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ. هذا اللفظ قد جاءت به أحاديث كثيرة، وفيه التصريح بوجوب نقل العلم وإشاعة السنن والأحكام. قوله: "لَا يُعِيدُ عَاصِيًا" أي لا يعصمه.

شرح الغريب: قوله: * لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً. بضم الحاء أيضاً حكاهما القاضي وصاحب "المطالع" وآخرون، وأصلها بسرقة الإبل، وتطلق على كل حيانة. وفي صحيح البخاري: إنها البلية، وقال الخليل: هي الفساد في الدين من الخارب، وهو اللص المفسد في الأرض، وقيل: هي العيب.

* قوله: وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا سَاعَةً كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ. الظاهر أن المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

وَأَنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلَّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى وَإِمَّا أَنْ يُقْتَلَ" فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِذْخِرَ" فَقَامَ أَبُو شَاهٍ، رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ". قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤-٣٣٠ (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِبَ رَاجِلَتُهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ

قَوْلُهُ ﷺ: 'وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ' وَمَنْ قُتِلَ بِهِ قَتِيلٌ.

أقوال العلماء في اختيار ولي المقتول بين القتل وأحد الدية معناه: ولي المقتول بالخيار إن شاء قتل القاتل، وإن شاء أحد فداءه، وهي الدية، وهذا تصريح بالحجة للشافعي وموافقه أن الولي بالخيار بين أحد الدية وبين القتل، وأن له إجمار الجاني على أي الأمرين شاء ولي القتل، وبه قال سعيد بن المسيب وابن سيرين وأحمد وإسحاق وأبو ثور، وقال مالك: ليس للولي إلا القتل أو العفو، وليس له الدية إلا برضى الجاني، وهذا خلاف نص هذا الحديث، وفيه أيضاً: دلالة لمن يقول: القاتل عمداً يجب عليه أحد الأمرين القصاص أو الدية، وهو أحد القولين للشافعي، والثاني: أن الواجب القصاص لا غير، وإنما تجب الدية بالاختيار، وتظهر فائدة الخلاف في صور منها لو عفا الولي عن القصاص. إن قلنا: الواجب أحد الأمرين سقط القصاص، ووجبت الدية، وإن قلنا: الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاص ولا دية، وهذا الحديث محمول على القتل عمداً، فإنه لا يجب القصاص في غير العمد.

صبط الاسم. قوله: 'فما سمعته' هو بماء تكون هاء في الوقف والدرج، ولا يقال بالتاء، قالوا: ولا يعرف اسم أبي شاه هذا، وإنما يعرف بكنيته.

قوله ﷺ: 'اكتبوا لأبي شاه' هذا تصريح بجواز كتابة العلم غير القرآن، ومثله حديث علي عليه السلام: "ما عنده إلا ما في هذه الصحيفة"، ومثله حديث أبي هريرة: "كان عند الله بن عمر يكتب ولا أكتب"، وجاءت أحاديث بالنهي عن كتاب غير القرآن، فمن السلف من منع كتابة العلم، وقال جمهور السلف بجوازه، ثم أجمعت الأمة بعدهم على استحبابه.

لأَحَدٍ قَبْلِي وَلَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ، لَا يُخْبِطُ شَوْكُهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُلْتَقِطُ سَاقِطَتُهَا إِلَّا مَنْشِدٌ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُعْطَى - يَعْنِي الدِّيَّةَ - وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ" قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شَاهٍ، فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ". فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخِيرَ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِلَّا الْإِذْخِيرَ".

- **الجواب عن أحاديث النبي عن الكتاب** وأجابوا عن أحاديث النبي بنحوين: أحدهما: أنها منسوخة، وكان النهي في أول الأمر قبل اشتهاار القرآن لكل أحد فنهي عن كتابة غيره خوفاً من اختلاطه واشتناهه، فلما اشتهر وأمنت تلك المفسدة أذن فيه. والثاني: أن النهي هي تنزيه لمن وثق بحفظه، وحيف ائكاله على الكتابة، والإذن لمن لم يوثق بحفظه، والله أعلم.

.....

[٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة بلا حاجة]

٣٣٠٥ - (١) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ".

٨٦ - باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة

قوله ﷺ: لَا يَحِلُّ لِأَحَدِكُمْ أَنْ يَحْمِلَ السَّلَاحَ بِمَكَّةَ: هذا النهي إذا لم تكن حاجة، فإن كانت حاجة، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، قال القاضي عياض: هذا معمول عند أهل العلم على حمل السلاح لعدم ضرورة ولا حاجة، فإن كانت حاجة جاز، قال القاضي: وهذا مذهب مالك والشافعي وعطاء قال: وكرهه الحسن البصري ثمسكاً بظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في القرباب، ودخوله ﷺ عام الفتح متأهباً للمقاتل. قال: وشذ عكرمة عن الجماعة فقال: إذا احتاح إليه حمل، وعليه الفدية، ولعله أراد إذا كان محرماً، وليس المعفر والدَرْعُ ونحوهما، فلا يكون مخالفاً للجماعة، والله أعلم.

....

[٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام]

٣٣٠٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَمَّا الْقَعْنَبِيُّ فَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَمَّا قُتَيْبَةُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، وَقَالَ يَحْيَى: - وَاللَّفْظُ لَهُ - قُتْتُ لِمَالِكٍ: أَحَدْتُكَ ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ* وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: "اقتُلوه؟" فَقَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

٨٧ - باب جواز دخول مكة بغير إحرام

قوله: * قال يحيى بن يحيى: دخل مكة عام فتح مكة. وفي رواية: عليه عمامة سوداء. وفي رواية: "خطب الناس وعليه عمامة سوداء".

التوفيق بين الروايتين قال القاسمي: وجه الجمع بينهما أن أول دخوله كان على رأسه المعفر، ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المعفر، بدليل قوله: خطب الناس وعليه عمامة سوداء؛ لأن الخطبة إنما كانت عند باب الكعبة بعد ثناء فتح مكة. وقوله: "دخل مكة بغير إحرام" هذا دليل لمن يقول بجواز دخول مكة بغير إحرام لمن لم يرد سكرًا، سواء كان دخوله لحاجة تكرر، كاحتياط والحشاش والسقاء والصيد وغيرهم، أم لم تكرر كالتاجر والرائد وغيرهما سواء كان آمناً أو حائفاً، وهذا أصح القولين للشافعي وبه يعني أصحابه.

والقول الثاني: لا يجوز دحوها بغير إحرام، إن كانت حاجته لا تكرر إلا أن يكون مقاتلاً أو حائفاً من قتال أو حائفاً من طالم نو طهر، ونقل القاسمي نحو هذا عن أكثر العلماء. قوله: * حدثنا يحيى بن يحيى: دخل مكة عام فتح مكة. فافتنوه.

سب قتل ابن خطل والإشكال الوارد يحدث من دخول المسجد فهو آمن، قال العلماء: إنما قتله؛ لأنه كان قد ارتد عن الإسلام وقتل مسلماً كان يخدمه، وكان يهجو النبي ﷺ وبسبه، وكانت له قيتان تغيبان بهجاء النبي ﷺ والمسلمين، فإن قيل: ففي الحديث الآخر: من دخل المسجد فهو آمن، فكيف قتله وهو متعلق بالأستار؟ فالجواب أنه لم يدخل في الأمان، بل استشاه هو وأبي سرح والقيتين وأمر بقتله، وإن وجد متعلقاً بأستار الكعبة، كما جاء مصرحاً به في أحاديث أخرى. وقيل: لأنه ممن لم يف بالشرط، بل قاتل بعد ذلك. =

* قوله: * دخل مكة عام فتح مكة. وفي رواية الآتية عمامة، فيحمل على أن المعفر كان ابتداء الدخول ولعمامة بعده. وقد استدلل بهذا الحديث على جواز دخول مكة للإحرام لمن يكن مراده أحد النسكين، ولعل من لا يجوز ذلك يحمل أن منشأ الإحرام هو حرمة مكة، وقد أحلت له تلك الساعة، والله تعالى أعلم.

٣٣٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّقَفِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا - مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمَّارٍ الدُّهْنِيُّ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ - وَقَالَ قُتَيْبَةُ: دَخَلَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ - وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ.

- أقوال الأئمة في إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وفي هذا الحديث حجة لمالك والشافعي وموافقيهما في جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة، وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأولوا هذا الحديث على أنه قتله في الساعة التي أبيحت له، وأجاب أصحابنا بما إذا أبيحت ساعة الدخول حتى استولى عليها، وأدعن له أهلها، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك، والله أعلم.

الأقوال في اسم ابن خطل. واسم ابن خطل: عبد العري، وقال محمد بن إسحاق: اسمه: عبد الله، وقال الكشي: اسمه: غالب بن عبد الله بن عبد مناف بن أسعد بن جابر بن كثير بن تيم بن غالب، وخطل: بجاء معجمة وطاء مهمل مفتوحين، قال أهل السير: وقيل: سعد بن حريث، والله أعلم.

قوله: قرأ سبي مالك بن أس. وفي رواية: قلت لمالك: حدثك ابن شهاب عن أس، ثم قال في آخر الحديث: فقال: نعم، يعني فقال مالك: نعم، ومعه: أحدثك ابن شهاب عن أس بكذا؟ فقال مالك: نعم، حدثني به، وقد جاء في "الصحيحين" في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة، ولا يقول في آخره: قال: نعم.

أقوال أهل العلم في اشتراط ذكر كلمة (نعم) إذا قرأ القاري على الشيخ وسأله أحدث وأحرك فلان واختلف العلماء في اشتراط قوله: "نعم" في آخر مثل هذه الصورة، وهي إذا قرأ على الشيخ قائلاً: أخبرك فلان أو نحوه، والشيخ مصغ له فاهم لما يقرأ غير مكر، فقال بعض الشافعيين وبعض أهل الظاهر: لا يصح السماع إلا بها، فإن لم يطق بها لم يصح السماع، وقال جماهير العلماء من محدثين والفقهاء وأصحاب الأصول: يستحب قوله: "نعم"، ولا يشترط نطقه بشيء، بل يصح السماع مع سكوته، والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال، فإنه لا يجوز لمكلف أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة، قال القاضي: هذا مذهب العلماء كافة، ومن قال من السلف: "نعم" إنما قاله تأكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً.

صط الاسم قوله: معاوية بن عمرو دهبي هو بضم الدال المهملة وإسكان الهاء والتون: مسوب إلى دهب، وهم بطن من بجيلة، وهذا الذي ذكرناه من كونه بإسكان الهاء هو المشهور، ويقال بفتحها، ومن حكى الفتح أبو سعيد "السمعاني" في الأنساب والحافظ عبد الغني المقدسي.

قوله: وعليه عمامة سود. فيه جواز لباس الثياب السود. وفي الرواية الأخرى: حصص أس وعليه عمامة سود. فيه جواز لباس الأسود في الخطبة، وإن كان الأبيض أفضل منه، كما ثبت في الحديث الصحيح: أخبر ثيابكم البياض. وأما لباس الخطباء السود في حال الخطبة فجائر، ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا، وإنما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بياناً للجواز، والله أعلم.

وَفِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ.

٣٣٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ: أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ عَمَارِ الدَّهْنِيِّ، عَنْ أَبِي

الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣٠٩ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ

مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ.

٣٣١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ

مُسَاوِرِ الْوَرَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنِي - وَفِي رِوَايَةِ الْحُلَوَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ

- عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى طَرَفَيْهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: عَلَى الْمِنْبَرِ.

قوله: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" عليه عمامة سوداء. "حتى صافها بين كتفيه" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها: "طرفيها" بالثنية، وكذا هو في "الجمع بين الصحيحين" للحميدي، وذكر القاضي عياض أن الصواب المعروف: "طرفها" بالإنفراد، وأن بعضهم رواه: "طرفيها" بالثنية، والله أعلم، وسيأتي بسط حكم إرخاء العمامة في كتاب اللباس، إن شاء الله تعالى.

[٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها...]

٣٣١١- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِي -، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَعِيمٍ، عَنْ عَمْرِو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا" وَمُذَهَا بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ".

٨٨ - باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها

وشجرها، وبيان حدود حرمها

نوحيه تحريم إبراهيم مكة قوله ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ" هذا دليل لمن يقول: إن تحريم مكة إما هو كان في زمن إبراهيم عليه السلام، والصحيح أنه كان يوم خلق الله السموات والأرض، وقد سبقت المسألة مستوفاة قريباً، وذكروا في تحريم إبراهيم احتمالين: أحدهما: أنه حرّمها بأمر الله تعالى له بذلك لا باحتجاده، فلهذا أضاف التحريم إليه تارة، وإلى الله تعالى تارة، والثاني: أنه دعا لها فحرّمها الله تعالى بدعوته، فأضيف التحريم إليه لذلك. قوله ﷺ: "وَبِي حَرَمَتْ مَدِينَهُ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ" وذكر مسلم الأحاديث التي بعده بمعناه.

مذاهب الأئمة في تحريم صيد مدينة وصماها: هذه الأحاديث حجة طاهرة للشافعي ومالك وموافقيهما في تحريم صيد المدينة وشجرها. وأباح أبو حنيفة ذلك، واحتج له بحديث: "يا أبا عمير ما فعل النعير"، وأجاب أصحابنا بجوابين: أحدهما: أنه يحتمل أن حديث النعير كان قبل تحريم المدينة. والثاني: يحتمل أنه صاده من الحل لا من حرم المدينة، وهذا الجواب لا يلزم على أصولهم؛ لأن مذهب الحنيفة أن صيد الحل إذا أدخله الحلال إلى الحرام ثبت له حكم الحرم، ولكن أصلهم هذا ضعيف، فيرد عليهم بدليله، والمشهور من مذهب مالك والشافعي والجمهور أنه -

**** قال في فتح الملهم:** قال الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد: ليس للمدينة حرم كما كان لمكة، فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها، إلا أنه يكره، كما قال القاري في المرقاة. قال في الكافي: لأن حلّ الاصطياد عرف بالنصوص القاطعة، فلا يحرم إلّا بقاطع كذلك، ولم يوجد، وأما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة. قال البدر العيني رحمه الله: وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه ﷺ إنما قال ذلك لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها، بل إنما أراد بذلك بقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها. (فتح الملهم: ٢٧٠/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم:** قوله: "وَبِي دَعَوْتُ فِي صَاعِهَا" إلخ: قال العيني: فيه الدعاء لما ذكر، وهو علم من أعلام نبوته، فما أكثر بركته! وكم يؤكل ويذبح وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى! والمراد بالبركة في المد والصاع: -

٣٣١٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ الْمُخْتَارِ -
ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، ح
وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، كُلُّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى -
هُوَ الْمَازِنِيُّ - بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمَّا حَدِيثُ وَهْبٍ فَكِرَوَايَةُ الدَّرَاوَرْدِيِّ: "بِمِثْلِي مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ"،
وَأَمَّا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ الْمُخْتَارِ، فَفِي رَوَاتِهِمَا "مِثْلٌ" * مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ".

٣٣١٣ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَكْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ - عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي
بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
"إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَأَتَيْهَا" - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ -.

٣٣١٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عُتَّةِ بْنِ
مُسْلِمٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ خَطَبَ النَّاسَ، فَذَكَرَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا،
وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، فَنَادَاهُ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، فَقَالَ: مَا لِي أَسْمَعُكَ ذَكَرْتَ مَكَّةَ وَأَهْلَهَا

= لا صمان في صيد المدينة وشجرها بل هو حرام بلا صمان. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي ليلى: يجب فيه الحرم،
كحرم مكة. وبه قال بعض المالكية، وللشافعي قول قديم أنه يسلب القاتل، لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره
مسلم بعد هذا. قال القاضي عياض: لم يقل هذا القول أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القتل، والله أعلم.

شرح العرب قوله ﷺ: لا يبرهنه حرم مكة من الحرم من لا يبريد المدينة، قال أهل اللغة وعرب
الحديث: "اللاتان": الحرتان، واحدهما "لانة" وهي الأرض الملسة حجارة سوداء، وبمدينة لانتان شرقية وعربية،
وهي بينهما. * ويقال: لانة ولوة ولوة باللون ثلاث لغات مشهورات، وجمع اللانة في القلة لابات، وفي الكثرة
لاب ولوب. وقوله ﷺ: لا يبرهنه حرم مكة من الحرم من لا يبريد المدينة ولا لانتها.

= ما يكال هما، وأضمر ذلك لفهم السامع. وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما قرب منه. كذا قبل.

قلت: هذا من باب ذكر المحل وإرادة الحال، فافهم. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم قال الكرمانى: مثل مصوب بزغ الخافض، أي: مثل ما دعا به، وليست لفظة "به"
زائدة. (فتح الملهم: ٢٧٢/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم فهذا يخالف ما حوَّره الحافظ من كونهما جنوباً وشمالاً. والله أعلم. (فتح الملهم:

وَحُرْمَتَهَا، وَلَمْ تَذْكُرِ الْمَدِينَةَ وَأَهْلَهَا وَحُرْمَتَهَا، وَقَدْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، وَذَلِكَ عِنْدَنَا فِي أَيِّمِ خَوْلَانِي إِنْ شِئْتَ أَقْرَأْتُكَ، قَالَ: فَسَكَتَ مَرْوَانَ ثُمَّ قَالَ: قَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ ذَلِكَ.

٣٣١٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّاقِدُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي أَحْمَدَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا، لَا يَقْطَعُ عِضَاهُهَا وَلَا يُصَادُ صَيْدُهَا".

٣٣١٦ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ، أَنْ يَقْطَعَ عِضَاهُهَا، أَوْ يُقْتَلَ صَيْدُهَا"، وَقَالَ: "الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً** عَنْهَا إِلَّا أَبْدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَثْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَائِهَا وَجَهْدِهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

قوله ﷺ: لا يقطع عِضَاهُهَا ولا يصاد صَيْدُهَا صريح في الدلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها، وسبق خلاف أبي حنيفة، "والبعصاة" بالقصر وكسر العين وتعميف الضاد المعجمة: كل شجر فيه شوك، واحدها عضاهة وعضيهة، والله أعلم.

قوله ﷺ: لا يثب على لآوائها وجهدها لا كتب به سبعة و سبعة يوم عيده قال أهل اللغة: "اللاواء" بالمد: الشدة والجوع، وأما الجهد، فهو المشقة، وهو يفتح الجيم، وفي لغة قينة بصمها، وأما الجهد: بمعنى الطاقة، فبضمها على المشهور، وحكى فتحها.

كلام القاضي في تأويل قوله ﷺ: "إلا كتب له شفعاً أو شهيداً" وأما قوله ﷺ: "إلا كتب له شفعاً أو شهيداً" فقال القاضي عياض رحمه الله: سُئِلْتُ قديمًا عن معنى هذا الحديث، ولم حصّ ساكن المدينة بالشفاعة هنا مع عموم شفاعته وادحاره إياها لأمنته؟ قال: وأجبت عنه بجواب شاف مقع في أوراق، اعترف بصوابه كل واقف عليه، قال: وأذكر منه هنا لمعاً تليق بهذا الموضع، قال بعض شيوخنا: "أو" هنا للشك، والأظهر عندنا أنها ليست للشك؛ لأن هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد وأبو هريرة وأسماء -

** قال في فتح الملهم. قال القرطبي رحمه الله: أي: كراهة لها، من رعت عن الشيء إذا كرهته. (فتح الملهم:

٣٣١٧- (٧) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "وَلَا يُرِيدُ أَحَدُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ ذُوبَ الرِّصَاصِ، أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ".**

= بنت عميس وصفية بنت أبي عبيد عن النبي ﷺ بهذا اللفظ، ويعد اتفاق جميعهم أو رواقم على الشك، وتطابقهم فيه على صيغة واحدة، بل الأظهر أنه قاله ﷺ هكذا، فلما أن يكون أعلم هذه الجملة هكذا، وإما أن يكون "أو" للتقسيم، ويكون شهيداً لبعض أهل المدينة وشقيقاً لقيتهم، إما شقيقاً للعاصين وشهيداً للمطيعين، وإما شهيداً لمن مات في حياته، وشقيقاً لمن مات بعده، أو غير ذلك.

قال القاضي: وهذه خصوصية رائدة على الشفاعة للمدنيين، أو للعالمين في القيامة، وعلى شهادته على جميع الأمة، وقد قال ﷺ في شهداء أحد: "أنا شهيد على هؤلاء"، فيكون لتحصيلهم بهذا كله مزيد أو زيادة مسزلة وحظوة، قال: وقد يكون "أو" بمعنى "الواو"، فيكون لأهل المدينة شقيقاً وشهيداً، قال: وقد روي: 'إلا كت له شهيداً أو له شقيقاً' قال: وإذا جعلنا "أو" لشك كما قاله المشايخ، فإن كانت اللفظة الصحيحة "شهيداً" اندفع الاعتراض؛ لأنها رائدة على الشفاعة المدحرة المحردة لغيرهم، وإن كانت اللفظة الصحيحة "شقيقاً" فاختصاص أهل المدينة بهذا مع ما جاء من عمومها وإدحارها لجميع الأمة أن هذه شفاعة أخرى غير العامة التي هي لإخراج أمتهم من النار، ومعاونة بعضهم منها بشفاعته ﷺ في القيامة، وتكون هذه الشفاعة لأهل المدينة بزيادة الدرجات، أو تخفيف الحساب، أو بما شاء الله من ذلك، أو بإكرامهم يوم القيامة بأنواع من الكرامة، كما يؤاثرهم إلى ظل العرش، أو كونهم في روح وعنى مبار، أو الإسراع بهم إلى الجنة، أو غير ذلك من خصوص الكرامات الواردة لبعضهم دون بعض، والله أعلم.

قوله ﷺ: **لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِشَفَاعَتِي**، قال القاضي: اختفوا في هذا، فقيل: هو مختص بمدة حياته ﷺ، وقال آخرون: هو عام أبدياً، وهذا أصح.

قوله ﷺ: **لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِشَفَاعَتِي**، قال القاضي: اختفوا في هذا، فقيل: هو مختص بمدة حياته ﷺ، وقال آخرون: هو عام أبدياً، وهذا أصح.

بيان الوحوش في تأويل قوله ﷺ: "وَلَا يَرِيدُ أَحَدٌ" قال القاضي: هذه الزيادة وهي قوله: "في النار" تدفع إشكال الأحاديث التي لم تذكر فيها هذه الزيادة، وتبين أن هذا حكمه في الآخرة، قال: وقد يكون المراد به: من أرادها في حياة النبي ﷺ كفى المسلمون أمره واضمححل كيده، كما يضمحل الرصاص في النار، قال: وقد يكون في اللفظ تأخير وتقديم أي: أذابه الله ذوب الرصاص في النار، ويكون ذلك لمن أرادها في الدنيا، فلا يعجزه الله، ولا يمكن له سلطان، بل يدهمه عن قرب، كما انقضى شأن من حاربها أيام بني أمية، مثل مسلم بن عقبة فإنه هلك في منصرفه عنها، ثم هلك يزيد بن معاوية مرسله عن أثر ذلك وغيرهما ممن صنع صنيعهما. قال: وقيل: قد يكون المراد: من كادها اعتيلاً وطلباً لغرقها في غفلة، فلا يتم له أمره بخلاف من أتى ذلك جهراً كأمرأء استباحوها.

٣٣١٨ - (٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنِ الْعَقَدِيِّ - قَالَ** عَبْدُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو -: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ سَعْدًا رَكِبَ إِلَى قَصْرِهِ بِالْعَقِيقِ، * فَوَجَدَ عَبْدًا يَقْطَعُ شَجَرًا أَوْ يَخْبِطُهُ، فَسَلَبَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ سَعْدٌ، جَاءَهُ أَهْلُ الْعَبْدِ فَكَلَّمُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَى غُلَامِهِمْ، أَوْ عَلَيْهِمْ، مَا أَخَذَ مِنْ غُلَامِهِمْ، فَقَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ أَرُدَّ شَيْئًا تَقْلَبِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَى أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ.

٣٣١٩ - (٩) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ**

قوله: أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجرة أو يحطه فسلبه، فلما رجع سعد، جاءه أهل العبد فكلموه على أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم، فقال سعد أنه أن رد شيئاً عليه رسول الله ﷺ، وأبى أن يرد عليهم. هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق، وخالف فيه أبو حنيفة كما قدمناه عنه. وقد ذكر هنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعاً عن النبي ﷺ من رواية علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعبد الله بن زيد، ورافع بن خديج، وسهل بن حنيف، وذكر غيره من رواية غيرهم أيضاً، فلا يلتفت إلى من خالف هذه الأحاديث الصحيحة المستفيضة.

فقه الحديث وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم: أن من صاد في حرم المدينة أو قطع من شجرها أخذ سلبه، وبهذا قال سعد بن أبي وقاص وجماعة من الصحابة، قال القاضي عياض: ولم يقل به أحد بعد الصحابة إلا الشافعي في قوله القديم، وخالفه أئمة الأمصار. قلت: ولا تضر مخالفتهم إذا كانت السنة معه، وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه، ولم يثبت له دافع.

قال أصحابنا: فإذا قلنا بالقديم، ففي كيفية الضمان وجهان: أحدهما: يضمن الصيد والشجر والكلاء، كضمان حرم مكة. وأصحهما: وبه قطع جمهور المفرعين على هذا القديم: أنه يسلب الصائد وقاطع الشجر والكلاء، وعلى هذا فالمراد بالسلب وجهان: أحدهما: أنه ثيابه فقط. وأصحهما: وبه قطع الجمهور: أنه كسلب القتل من الكفار، فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقه وغير ذلك مما يدخل في سلب القتل. وفي مصرف السلب ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحهما أنه للسالب، وهو الموافق لحديث سعد. والثاني: أنه لمساكين المدينة. والثالث: لبيت المال، وإذا سلب أحد جميع ما عليه إلا ساتر العورة، وقيل: يؤخذ ساتر العورة أيضاً، قال أصحابنا: ويسلب بمجرد الاصطياد، سواء أ تلف الصيد أم لا، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: بالعقيق إلخ: اسم موضع قريب من المدينة. (فتح الملهم: ٢٧٤/٦ بيروت)

فِيهَا حَدَّثَنَا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا - قَالَ: ثُمَّ قَالَ** لِي: هَذِهِ شَدِيدَةٌ - فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا" قَالَ: ** فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ: أَوْ آوَى مُحَدِّثًا.

٣٣٢٢ - (١٢) حَسَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: أَحَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، هِيَ حَرَامٌ، لَا يُخْتَلَى خِلَافُهَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

وقوله: **حَبِيبُهُ ﷺ** هذا وعيد شديد لمن ارتكب هذا، قال القاضي: واستدلوا بهذا على أن ذلك من الكبار؛ لأن اللعنة لا تكون إلا في كبيرة، ومعناه: أن الله تعالى يلعنه، وكذا يلعه الملائكة والناس أجمعون، وهذا مبالغة في إبعاده عن رحمة الله تعالى، فإن اللعن في اللغة هو الطرد والإبعاد، قالوا: والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على دسه، والطرد عن الجلة أول الأمر، وليست هي كلجنة الكفار الذين يبعدون من رحمة الله تعالى كل الإبعاد، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في المراد من قوله "صرفاً ولا عدلاً" قوله ﷺ: "لا تقبل الله منه يوم القيامة صَرْفًا وَلَا عَدْلًا" قال القاضي: قال المارري: احتجوا في تفسيرهما، ف قيل: الصرف: الفريضة، والعدل: النافلة. وقال الحسن البصري: الصرف: النافلة، والعدل: الفريضة، عكس قول الجمهور. وقال الأصمعي: الصرف: التوبة، والعدل: الفدية. وروي ذلك عن النبي ﷺ. وقال يونس: الصرف: الاكتساب، والعدل: الفدية. وقال أبو عبيدة: العدل: الحية، وقيل: العدل: المثل، وقيل: الصرف: الفدية، والعدل: الزيادة. قال القاضي: وقيل: المعنى لا تقبل فريضته ولا نافلة قبول رضا، وإن قبلت قبول جزاء، وقيل: يكون القول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما، قال: وقد يكون معنى الفدية هنا أنه لا يجد في القيامة فداء يعتدى به بخلاف غيره من المذنبين الذين يتفضل الله عز وجل على من يشاء منهم بأن يفديه من النار يهودي أو نصراني، كما ثبت في الصحيح.

قوله في آخر هذا الحديث: **فَقَالَ ابْنُ أَنَسٍ أَوْ آوَى مُحَدِّثًا** كذا وقع في أكثر النسخ: "فقال ابن أنس" ووقع في بعضها: "فقال أنس" بحذف لفظ ابن، قال القاضي: ووقع عند عامة شيوخنا: "فقال ابن أنس" بإثبات "ابن"، قال: وهو الصحيح، وكان ابن أنس ذكر أباه هذه الزيادة؛ لأن سياق هذا الحديث من أوله إلى آخره من كلام أنس، فلا وجه لاستدراك أنس بنفسه، مع أن هذه اللفظة قد وقعت في أول الحديث في سياق كلام أنس في أكثر الروايات، قال: وسقطت عند السمرقندي، قال: وسقوطها هناك يشبه أن يكون هو الصحيح، ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي.

** قال في فتح الملهم قال الأكي **رحمه**: فاعل "قال" الثانية أنس. (فتح الملهم ٢٧٧/٦ بيروت)

** قال في فتح الملهم. فاعل **قال** الأولى عاصم. (فتح الملهم: ٢٧٨/٦ بيروت)

٣٣٢٣- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ."

٣٣٢٤- (١٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: قَالَ: سَمِعْتُ يُوسُفَ يُحَدِّثُ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! اجْعَلْ بِالْمَدِينَةِ ضِعْفِي مَا بِمَكَّةَ مِنَ الْبَرَكَةِ".

٣٣٢٥- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرُوهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابِ سَيْفِهِ - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسْنَانُ الْإِبْلِ،

تفسير البركة قوله ﷺ: "لَهُمْ شَيْءٌ فِي مَدِينِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ" قال القاضي: البركة هنا بمعنى النمو والزيادة، وتكون بمعنى الثبات واللزوم، قال: فقليل: يحتمل أن تكون هذه البركة ديمية، وهي ما تتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الركة والكفارات، فتكون بمعنى الثبات والبقاء لها، كبقاء الحكم بها ببقاء الشريعة وثباتها، ويحتمل أن تكون دينوية من تكثير الكيل والقدر بهذه الأكيال حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره في غير المدينة، أو ترجع البركة إلى التصرف بها في التجارة وأرباحها، وإلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها، أو تكون الزيادة فيما يكال بها لاتساع عيشهم، وكثرته بعد صيقه لما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم، وملكهم من بلاد الحصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها، حتى كثر الحمل إلى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه، فراد مدهم وصار هاشمياً مثل مد النبي ﷺ مرتين أو مرة ونصفاً، وفي هذا كله ظهور إحانة دعوته ﷺ وقونها، هذا آخر كلام القاضي، والظاهر من هذا كله أن البركة في نفس المكيل في المدينة، بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها، والله أعلم.

قوله: "إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ" هو بالسَّمين المهملة.

الرد على الرافضة والشيعة: قوله: حصص علي بن أبي طالب ﷺ من رعيته من مدنا شئنا نقرؤه إلا ككتاب الله ﷻ وهذه نصيحة فقد كتب هذا تصريح من علي ﷺ بأنطال ما ترعنه الرافضة والشيعة، ويحتجونه من قولهم: إن علياً رضي الله تعالى عنه أوصى إليه النبي ﷺ بأمر كثيرة من أسرار العلم، وقواعد الدين، وكوز الشريعة، وأنه ﷺ خص أهل البيت عما لم يطلع عليه غيرهم، وهذه دعاوي باطلة، واحتراعات فاسدة لا أصل -

وَأَشْيَاءَ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَمِيرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَخَذَتْ فِيهَا حَدِيثًا، أَوْ آوَى مُحَدِّثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

وَأَنْتَهَى حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ وَزُهَيْرٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: "يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ" وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: مُعَلِّقَةٌ فِي قَرَابِ سَيْفِهِ.

- لها، ويكفي في إبطالها قول علي عليه السلام. وفيه دليل على جوار كتابة العلم، وقد سبق بيانه قريباً.

تحقيق ذكر (ثور) في هذا الحديث وبيان المراد من (جلبها ولائها). قوله ﷺ: "مدنه حرم ما بين عمير إلى ثور" أما "عمير" فبفتح العين المهملة وإسكان المشاة تحت، وهو جبل معروف، قال القاضي عياض: قال مصعب ابن الزبير وغيره: ليس بالمدينة عمير ولا ثور. قالوا وإنما ثور بمكة، قال: وقال الزبير: عمير جبل بناحية المدينة، قال القاضي: أكثر الرواة في كتاب البخاري ذكروا عميراً، وأما ثور فمنهم من كنى عنه بكدا، ومنهم من ترك مكانه بياضاً؛ لأنهم اعتقدوا ذكر ثور هنا خطأ. قال المارزي: قال بعض العلماء: ثور هنا وهم من الراوي، وإنما ثور بمكة، قال: والصحيح إلى "أحد"، قال القاضي: وكذا قال أبو عبيد: أصل الحديث "من عمير إلى أحد" هذا ما حكاه القاضي، وكذا قال أبو بكر الحازمي الحافظ وغيره من الأئمة أن أصله من عمير إلى أحد. قلت: ويحتمل أن ثوراً كان اسماً لجبل هناك، إما أحد وإما غيره، فحفي اسمه، والله أعلم.

واعلم أنه جاء في هذه الرواية "ما بين عمير إلى ثور" أو إلى "أحد" على ما سبق، وفي رواية أنس السابقة: "اللهم إني أحرم ما بين جلبها". وفي الروايات السابقة: "ما بين لائتها"، والمراد باللايتين: الحرتان كما سبق، وهذه الأحاديث كلها متفقة، "فما بين لائتها" بيان لحدها من جهة الشرق والمغرب، و"ما بين جلبها" بيان لحدها من جهة الجنوب والشمال، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ" المراد بالذمة هنا: الأمان، معناه: أن أمان المسلمين للكافر صحيح، فإذا أمانه به أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم، وللأمان شروط معروفة. وقوله ﷺ: "يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ".

فقه الحديث. فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقه أن أمان المرأة والعبد صحيح؛ لأنهما أدنى من الذكور الأحرار. قوله ﷺ: "وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ" هذا صريح في غلظ تحريم انتماء الإنسان إلى غير أبيه، أو انتماء العتيق إلى ولاء غير مواليه، لما فيه من كفر النعمة وتضييع -

٣٣٢٦- (١٦) **وَحَدَّثَنِي** عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ إِلَى آخِرِهِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ" وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: "مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ" وَلَيْسَ فِي رِوَايَةٍ وَكِيعٍ ذِكْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

٣٣٢٧- (١٧) **وَحَدَّثَنِي** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٍ، إِلَّا قَوْلَهُ: "مَنْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ" وَذَكَرَ اللَّعْنَةَ لَهُ.

٣٣٢٨- (١٨) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

٣٣٢٩- (١٩) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنِ أَبِي النَّضْرِ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: "يَوْمَ الْقِيَامَةِ" وَزَادَ: "وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ، يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

٣٣٣٠- (٢٠) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَوْ رَأَيْتُ الطَّبَّاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ".

= حقوق الإرث والولاء والعقل وغير ذلك، مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق.

شرح الكلمات قوله ﷺ: **فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ** معناه: من نقض أمان مسلم فتعرض لكافر آمنه مسلم، قال أهل اللغة: يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وخفرتة إذا أمته.

قوله: **لَا يُقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ** معناه: تسعى وتبسط، ومعنى "دعرتها"، أفزعتها، وقيل: نفرتها.

٣٣٣١- (٢١) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَلَوْ وَجَدْتُ الظَّبَاءَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا مَا دَعَرْتُهَا، وَجَعَلَ اثْنِي عَشَرَ مِيلاً حَوْلَ الْمَدِينَةِ حِمَى.**

٣٣٣٢- (٢٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرئَ عَلَيْهِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَنَّا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ، بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ"، قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدِهِ* لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرُ.**

٣٣٣٣- (٢٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِأَوَّلِ الثَّمَرِ، فَيَقُولُ "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا وَفِي ثَمَارِنَا وَفِي مُدَنَّا وَفِي صَاعِنَا بَرَكَهَ مَعَ بَرَكَهَ"، ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ.**

قوله: "كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَنَّا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيَّكَ، وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ، بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ، وَمِثْلِهِ مَعَهُ"، ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدِهِ* لَهُ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرُ." قال العلماء: كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعاءه ﷺ في الثمر والمدينة والصاع وامن، وإعلاماً له ﷺ بابتداء صلاحها لما يتعلق بها من الزكاة وغيرها، وتوجيه الخارصين.

فائدة الحديث: قوله: "ثُمَّ يُعْطِيهِ أَصْغَرَ مَنْ يَحْضُرُهُ مِنَ الْوِلْدَانِ" فيه بيان ما كان عليه ﷺ من مكارم الأخلاق، وكمال الشفقة والرحمة، وملاطفة الكبار والصغار، وخص هذا الصغير؛ لكونه أرفع فيه، وأكثر تطلعاً إليه، وحرصاً عليه.

**** قال في فتح الملهم:** قلت: وقيل: إنما خصهم بذلك للمناسبة الواقعة بين الولدان وبين الساكورة، لقرعها من الإبداع. (فتح الملهم: ٢٨٣/٦ بيروت)

[٨٩ - باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لاوائها]

٣٣٣٤ - (١) حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْمُهَرِّي أَنَّهُ أَصَابَهُمْ بِالْمَدِينَةِ جَهْدٌ وَشِدَّةٌ، وَأَنَّهُ أَتَى أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَقَالَ لَهُ: إِلَيَّ كَثِيرُ الْعِيَالِ، وَقَدْ أَصَابَتْنا شِدَّةٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَثْقَلَ عِيَالِي إِلَى بَعْضِ الرَّيفِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا تَفْعَلْ، الزَّيْمُ الْمَدِينَةُ، فَإِنَّا خَرَجْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ - أَظُنُّ أَنَّهُ قَالَ - حَتَّى قَدِمْنَا عُسْفَانَ، فَأَقَامَ بِهَا لَيْالِي، فَقَالَ النَّاسُ: وَاللَّهِ مَا نَحْنُ هَهُنَا فِي شَيْءٍ، وَإِنْ عِيَالُنَا لَخُلُوفٌ، مَا نَأْمَنُ عَلَيْهِمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "مَا هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي مِنْ حَدِيثِكُمْ؟ - مَا أَذْرِي كَيْفَ قَالَ - وَالَّذِي أَخْلَفَ بِهِ، أَوْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَوْ إِنْ شِئْتُمْ - لَا أَذْرِي أَيْتَهُمَا قَالَ - لَا أَمُرَنَّ بِنَاقَتِي تُرْحَلُ، ثُمَّ لَا أَحُلُّ لَهَا عُقْدَةً حَتَّى أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ"، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ! إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، فَجَعَلَهَا حَرَامًا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ حَرَامًا مَا بَيْنَ مَازِمِهَا، أَنْ لَا يُهْرَاقَ فِيهَا دَمٌ، وَلَا يُحْمَلَ فِيهَا سِلَاحٌ لِقِتَالٍ، وَلَا تُحْبَطَ فِيهَا شَجَرَةٌ إِلَّا لِعَلْفٍ، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتِنَا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا،

[٨٩ - باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لاوائها]

قوله: "فأردت أن أثقل عيالي ببعض الريف" قال أهل اللغة: الريف بكسر الراء هو الأرض التي فيها زرع وخصب، وجمعه أرياف، ويقال: أريفتنا صرنا إلى الريف، وأرأفت الأرض أخصت، فهي ريفة.
قوله: "وبعض عيالي" هو بضم الخاء أي: ليس عندهم رجال ولا من يحميهم.
قوله: "لا أمرن بناقتي ترحل" هو بإسكان الراء وتخفيف الخاء، أي: يشد عليها رحلها.
قوله: "ثم لا أحل لها عقدة حتى أقدم مكة" معناه: أوصل السير ولا أحل عن راحلتي عقدة من عقد حملها ورحلها حتى أصل المدينة لمباغتي في الإسراع إلى المدينة.
قوله: "والذي حرم مكة حرام ما بين ما بين" "المأزم" همزة بعد الميم وبكسر الزاي، وهو الجبل. وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه، والأول هو الصواب هنا، ومعناه ما بين جبلها كما سبق في حديث أس وغيره. والله أعلم.
قوله: "ولا تحبط فيها شجرة إلا لعلف" هو بإسكان اللام وهو مصدر علفت علفاً. وأما العلف بفتح اللام فاسم للحشيش والثمن والشعير ونحوهما. وفيه جوار أخذ أوراق الشجر لعلف، وهو المراد هنا بخلاف خبط الأغصان وقطعها فإنه حرام.

اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مُدَنَّا، اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، اللَّهُمَّ اجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْ الْمَدِينَةِ شَعْبٌ وَلَا نَقَبٌ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكَانِ يَحْرُسَانَهَا حَتَّى تَقْدُمُوا إِلَيْهَا، - ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ -: "ارْتَحِلُوا" فَارْتَحَلْنَا، فَأَقْبَلْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ، فَوَالَّذِي نَحْلِفُ بِهِ أَوْ يُحْلِفُ بِهِ - الشُّكُّ مِنْ حَمَادٍ - مَا وَضَعْنَا رِحَالَنَا حِينَ دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ حَتَّى أَغَارَ عَلَيْنَا بَنُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطْفَانَ، وَمَا يَهِيحُهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ شَيْءٌ.

٣٣٣٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدَنَّا، وَاجْعَلْ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ".

٣٣٣٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ - يَعْنِي ابْنَ شَدَّادٍ - كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

قوله ﷺ: "أما من مدنه شعب ولا نقب إلا عليه ملكان يحرسانها حتى تقدموا إلى مدنها" فيه بيان فضيلة المدينة وحراستها في زمنه ﷺ، وكثرة الحراس واستيعابهم الشعاب زيادة في الكرامة لرسول الله ﷺ. قال أهل اللغة: "الشعب" بكسر الشين هو العُرْجَةُ النافذة بين الجبلين. وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل، و"النقب" بفتح النون على المشهور، وحكى القاضي ضمها أيضاً، وهو مثل الشعب. وقيل: هو الطريق في الجبل، قال الأحفش: أنقَابُ الْمَدِينَةِ: طَرَقُهَا وَفُجَاجُهَا.

قوله: "فما صبغوا حبالهم حتى دخلوا مدنها حتى أخذ عبيد بن عبد الله بن عصفار، وما يهيجهم من ذلك شيء". معناه: أن المدينة في حال غيبتهم، كانت محمية محروسة، كما أخبر النبي ﷺ، حتى أن بني عبد الله بن عطفان أغاروا عليها حين قدمنا، ولم يكن قبل ذلك يمنعهم من الإغارة عليها مانع ظاهر، ولا كان لهم عدو يهيجهم ويستغلون به، بل سبب منعهم قبل قدومنا حراسة الملائكة، كما أخبر النبي ﷺ. قال أهل اللغة: يقال: هاج الشر، وهاجت الحرب، وهاجها الناس، أي تحركت، وحركوها، وهجت ريداً حركته للأمر، كنه ثلاثي. وأما قوله: "أبو عبد الله" فهكذا وقع في بعض النسخ "عبد الله" بفتح العين مكبر، ووقع في أكثرها "عبيد الله" بضم العين مصغر، والأول هو الصواب بلا خلاف بين أهل هذا الفن.

قال القاضي عياض: حدثنا به مكبراً أبو محمد الخشني عن الطبري عن الفارسي "بنو عبد الله" على الصواب. قال: ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن مهران ومن طريق الجلودي "بنو عبيد الله" مصغر، وهو =

٣٣٤٠ - (٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ وَبِيئةٌ، **فَاشْتَكَى أَبُو بَكْرٍ وَاشْتَكَى بِلَالٌ**، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شُكْوَى أَصْحَابِهِ قَالَ: **اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَمَا حَبَبْتَ مَكَّةَ** أَوْ أَشَدَّ. وَصَحَّحَهَا، وَبَارَكَ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا، وَحَوَّلَ حُمَاهَا إِلَى الْحُحْفَةِ".

٣٣٤١ - (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٣٤٢ - (٩) **حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٣٣٤٣ - (١٠) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ عُومِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتْنَةِ فَأَنْتَه مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا

قوله **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ عُومِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتْنَةِ فَأَنْتَه مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا قوله **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ عُومِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتْنَةِ فَأَنْتَه مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا

قال القاضي: وهذا خلاف قول بعض المتصوفة: إن الدعاء قدح في التوكل والرصا، وأنه ينبغي تركه، خلاف قول المعتزلة أنه لا فائدة في الدعاء مع سبق القدر، ومذهب العلماء كافة أن الدعاء عبادة مستقلة، ولا يستجاب منه إلا ما سبق به القدر، والله أعلم.

وفي هذا الحديث علم من أعلام نبوة نبينا ﷺ، فإن الجحفة من يومئذ محتسة، ولا يشرب أحد من مائها إلا حم. **وسط الاسم** قوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ بْنِ عُومِرِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى الزُّبَيْرِ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِساً عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرٍ فِي الْفِتْنَةِ فَأَنْتَه مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اشْتَدَّ عَلَيْنَا

قال في فتح الملهم وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء؛ لأنه من أفراد، لكن ليس كل وباء طاعوناً. وقال ابن سينا: الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده. (فتح الملهم: ٢٨٦/٦ بيروت)

الرَّزْمَانُ، فَقَالَ لَهَا عَبْدُ اللَّهِ: أَقْعُدِي لَكَاعَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً، أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

٣٣٤٤ - (١١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ قُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ قُطَيْبِ بْنِ الْحَزَاعِيِّ، عَنْ يُحْنَسِ مَوْلَى مُضْعَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ صَبَرَ عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا كُنْتُ لَهُ شَهِيداً أَوْ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ "يعني المدينة".

٣٣٤٥ - (١٢) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي وَثِيكٍ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَصْبِرُ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِّنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ شَهِيداً".

٣٣٤٦ - (١٣) . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنِ أَبِي عَيْسَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ.

شرح العرب قوله **لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا** هي بفتح اللام، وأما العين فمسية على الكسر قال أهل اللغة: يقال: امرأة لكاع ورجل لكع بضم اللام، وفتح الكاف، ويطلق ذلك على الشيم، وعلى العبد، وعلى الغني الذي لا يهتدي لكلام غيره، وعلى الصغير وخاطبها ابن عمر بهذا إنكاراً عليها لا دلالة عليها؛ لكونها ممن ينتمي إليه ويتعلق به، وحثها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل. قال العلماء: وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب مع ما سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة، والصبر على شدائدتها، وصيق العيش فيها، وأن هذا الفضل باقٍ مستمر إلى يوم القيامة.

أقوال العلماء في المجاورة بمكة وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة، فقال أبو حنيفة وطائفة: تكره المجاورة بمكة، ****** وقال أحمد وطائفة: لا تكره المجاورة بمكة بل تستحب، وأما كرهها من كرهها؛ لأمر: منها: خوف الملل وقلة الحرمة للأنس، وخوف ملابسة الدوب، فإن الذئب فيها أفصح منه في غيرها، كما أن الحسنة فيها أعظم منها في غيرها، واحتج من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها، وتضعيف الصلوات والحسنات وغير ذلك، والمختار أن المجاورة بما جميعاً مستحبة إلا أن يعلب على طه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورهما خلافت لا يحصون من سلف الأمة وخلفها ممن يقتدى به، وينبغي للمجاور الاحتراز من المحذورات وأسبابها، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم** وفي رد المختار: قال في المجمع: والمجاورة بمكة مكروهة، أي عند أبي حنيفة، خلافاً لهما، =

٣٣٤٧- (١٤) **وَحَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى**: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَصْبِرُ أَحَدٌ عَلَى لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ بِعَثْلِهِ.

=أي: أبي يوسف ومحمد رحمهما، وبقوله قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في الإحياء. قال: ولا يطرأ أن كراهة القيام تناقض فضل البقعة؛ لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع. قال صاحب البحر: وهو وجهه، فكان ينبغي أن ينص على الكراهة، ويترك التقييد بالوثوق أي: اعتباراً للغالب من حال الناس، لا سيما أهل هذا الزمان، والله المستعان. (فتح الملهم: ٢٨٨/٦ بيروت)

• • • •

[٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها]

٣٣٤٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلَا الدَّجَالُ".

٣٣٤٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي الْمَسِيحُ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ هَمَّتِ الْمَدِينَةُ حَتَّى يَنْزِلَ دُبُرُ أَحَدٍ، ثُمَّ تَصْرِفُ الْمَلَائِكَةُ وَجْهَهُ قَبْلَ الشَّامِ وَهُنَالِكَ يَهْلِكُ".

٩٠ - باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها

قوله ﷺ: "عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلَا الدَّجَالُ" فقد سبق شرحها قريباً، وفي هذا الحديث فصيلة المدينة، وفضيلة سكائها، وحماتها من الطاعون و الدجال.

[٩١ - باب المدينة تنفي شرارها]

- ٣٣٥٠ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَدْعُو الرَّجُلُ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيْبَهُ: هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ! هَلُمَّ إِلَى الرَّخَاءِ! وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا مِنْهُ، إِلَّا إِنْ الْمَدِينَةَ كَالْكَبِيرِ، تُخْرِجُ الْخَبِيثَ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَنْفِيَ الْمَدِينَةُ شِرَارَهَا، كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".
- ٣٣٥١ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ، يَقُولُونَ: يَثْرِبَ وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ".

٩١ - باب المدينة تنفي شرارها

وقوله ﷺ في المدينة: "أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ" وفي الرواية الأخرى: "كما سقى لبر حث لعصا" قال العلماء: حث الحديث والفضة هو وسخهما وقذرهما الذي تخرجه النار منهما، قال القاضي: الأظهر أن هذا مختص بزمن النبي ﷺ؛ لأنه لم يكن يصير على الهجرة، والمقام معه إلا من ثبت إيمانه، وأما المنافقون وجهلة الأعراب، فلا يصيرون على شدة المدينة، ولا يحسبون الأجر في ذلك قال ذلك الأعرابي الذي أصابه الوعك: أقلني بيعتي. هذا كلام القاضي.

الرد على ما احتاره القاضي وهذا الذي ادعى أنه الأظهر ليس بالأظهر؛ لأن هذا الحديث الأول في صحيح مسلم أنه ﷺ قال: "لَا يَفُودُ سَاعَةً حَتَّى يَنْفِيَ مَدِينَةَ شِرَارِهَا كَمَا سَقَى الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ" وهذا والله أعلم في زمن الدجال، كما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم في أواخر الكتاب في أحاديث الدجال: "أنه يقصد المدينة فترجف المدينة ثلاث رجفات يخرج الله بها منها كل كافر ومافق"، فيحتمل أنه مختص بزمن الدجال، ويحتمل أنه في أزمان متفرقة، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ (تأكل القرى) قوله ﷺ: "أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ" معناه: أُمِرْتُ بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهَا وَاسْتِيطَاقِهَا، وَذَكَرُوا فِي مَعْنَى "أَكَلَهَا الْقَرْيَ" وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مَرْكَزُ جِيُوشِ الْإِسْلَامِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَمِنْهَا فَتَحَتِ الْقَرْيَ وَغَسَمَتْ أَمْوَالُهَا وَسَبَايَاها. وَالثَّانِي: مَعْنَاهُ: أَنَّ أَكْلَهَا وَمِيرَاقَهَا تَكُونُ مِنَ الْقَرْيِ الْمَفْتُوحَةِ، وَإِلَيْهَا تَسَاقُ غَنَائِمُهَا.

- ٣٣٥٤ - (٥) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَهُوَ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّهَا طَيِّبَةٌ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - وَإِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْفِضَّةِ".**
- ٣٣٥٥ - (٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ وَابُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى الْمَدِينَةَ طَابَةً".**

- **مدى كذاكم معنى حسنها** قال العلماء: إنما لم يقله النبي ﷺ بيعته؛ لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام، ولا لمن هاجر إلى النبي ﷺ للمقام عنده أن يترك الهجرة ويذهب إلى وطنه أو غيره، قالوا: وهذا الأعرابي كان ممن هاجر وبايع النبي ﷺ على المقام معه، قال القاضي: ويحتمل أن يبيعة هذا الأعرابي كانت بعد فتح مكة وسقوط الهجرة إليه ﷺ، وإنما بايع على الإسلام وطلب الإقامة منه، فلم يقله، والصحيح الأول، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: **فأصبحت كذا في حديث** هو بفتح العين وهو مفتاح الحمى وألمها، ووعك كل شيء معظمه وشدته.

قوله ﷺ: **إن مدى كذاكم معنى حسنها** **نصع حسنها** هو بفتح الياء والصاد المهملة، أي يصفو ويخلص ويتميز، والناصع الصافي الخالص، ومنه قولهم: ناصع اللون أي صافيه وخالصة، ومعنى الحديث: أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه، ويبقى فيها من خلس إيمانه، قال أهل اللغة: يقال: نصع الشيء ينصع بفتح الصاد فيهما نصوعاً إذا خلس ووضح، والناصع: الخالص من كل شيء.

قوله: **وَحَدَّثَنَا فِيهِ بَنُ سَعِيدٍ وَهَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ وَابُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ هَكَذَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِهَا: بِحَذْفِ ذِكْرِ "أبي كريب".**

قوله ﷺ: **إن الله سَمَّى مَدِينَةَ صَفَاً** فيه استحباب تسميتها "طابة" وليس فيه أنها لا تسمى بغيره فقد سماها الله تعالى "المدينة" في مواضع من القرآن، وسماها النبي ﷺ "طيبة" في الحديث الذي قبل هذا من هذا الباب، وقد سبق إيضاح الجميع في هذا الباب، والله أعلم.

٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وأن من أرادهم به أذابه الله

٣٣٥٦- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ يُحَنَسَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطِ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عليه السلام: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ هَذِهِ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ - يَعْنِي الْمَدِينَةَ - أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

٣٣٥٧- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَرَّاطَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - يَرْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَهَا بِسُوءٍ - يُرِيدُ الْمَدِينَةَ - أَذَاهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ، فِي حَدِيثِ ابْنِ يُحَنَسَ، بِذَلِكَ قَوْلُهُ: بِسُوءٍ: شَرًّا.

٣٣٥٨- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي هَارُونَ مُوسَى بْنُ أَبِي عَيْسَى، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، جَمِيعًا سَمِعَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْقَرَّاطَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٥٩- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ عُمَرَ بْنِ نُبَيْهٍ: أَخْبَرَنِي دِينَارُ الْقَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ بِسُوءٍ أَذَابَهُ اللَّهُ، كَمَا يَذُوبُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ".

٩٢ - باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم به أذابه الله

قوله: عن أبي عبد الله محمد بن حاتم هكذا صوابه "أخبرني عبد الله" بفتح العين مكسر، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، ومعظم نسخ المعارضة، ووقع في بعضها "عبد الله" بضم العين مضمر، وهو غلط، ويحس بكسر الهمزة وفتحها، سبق بيانه قريبا في باب التعريب في سكي المدينة، و"القرط" بالطاء المعجمة منسوب إلى القرط الذي يذيق به، قال ابن أبي حاتم: لأنه كان يبيعه، واسم أبي عبد الله القرط هذا "دينار" وقد سماه في الرواية التي بعد هذه في حديثه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

[٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار]

٣٣٦٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تُفْتَحُ الشَّامُ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ تُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ* لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ قَوْمٌ بِأَهْلِيهِمْ، يَسُونُ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

٩٣ - باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار

شرح العرب قوله: "فتح بلاد الشام من بلادهم مسبوحة": فتح بلاد الشام من بلادهم مسبوحة. ويقال أيضاً: بضم قال أهل اللغة: يسون بفتح الياء المشاة من تحت، وبعدها باء موحدة تضم وتكسر. ويقال أيضاً: بضم المشاة مع كسر الموحدة، فتكون اللفظة ثلاثية ورباعية، فحصل في ضبطه ثلاثة أوجه، ومعناه: يتحملون بأهليهم، وقيل: معناه: يدعون الناس إلى بلاد الخصب. وهو قول إبراهيم الحري، وقال أبو عبيد: معناه: يسوقون والبس سوق الإبل. وقال ابن وهب: معناه يزينون لهم البلاد ويحببونها إليهم، ويدعونهم إلى الرحيل إليها، ونحوه في الحديث السابق: "يدعو الرجل ابن عمه وقرية هلم إلى الرخاء".

وقال الداودي: معناه: يزحرون الدواب إلى المدينة، فييسون ما يطوون من الأرض، ويفتوه فيصير غاراً، ويفتنون =

* قوله: "وليس من أهل المدينة": قال ذلك في ناس يتركون المدينة إلى بعض بلاد الرخاء كالشام وغيره، كما سيحيى، وهؤلاء الناس هم المراد بصمير "هم"، أي: المدينة خير لأولئك التاركين لها من تلك البلاد التي يتركون المدينة لأجلها، فلا دليل في الحديث على تفضيل المدينة على مكة، كما لا يخفى، وقوله: "لو كانوا يعلمون" ليس المراد به أنها خير على تقدير العلم؛ إذ المدينة خير لهم علموا أولاً، بل المراد لو علموا بذلك لما فارقوها، وقد يجعل كلمة لو للتمني لكن قد يقال: كثير منهم يبلغهم الخير ويفارقونها، فأولئك قد علموا بذلك لبلوغهم الخير، ومع ذلك فارقوها، فكيف يصح لو علموا بذلك لما فارقوها، قلت: يمكن دفعه بأن المراد: لو علموا بذلك عياناً، وليس المخير كالمعاينة، أو يقال: هو من تنزيل العالم الذي لا يعمل بعلمه بمنزلة الجاهل، كأنه ما علم هذا، وقد يقال: المعنى المدينة خير لهم لو كانوا من أهل العلم؛ إذ البلدة الشريفة لا ينتفع بها إلا أهل الشريف الذي يعملون على مقتضى العلم، وأما من ليس من أهل العلم فلا ينتفع بالبلدة الشريفة، بل ربما يتضرر فخيرية البلدة ليس إلا لأهلها، ومن يليق للإقامة فيها، فافهم.

٣٣٦٣- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْتَرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يُفْتَحُ الْيَمَنُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الشَّامُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، ثُمَّ يُفْتَحُ الْعِرَاقُ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يَسُونُ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ".

- من هنا لما يصعقون لهم من رغد من العيش، وهذا ضعيف أو باطل، بل الصواب الذي عليه المحققون أن معناه: الإخبار بمن خرج من المدينة متحملاً بأهله، بأساً في سيرة مسرعاً إلى الرجاء في الأمصار التي أحبر النبي ﷺ بفتحها. **معجرات النبي ﷺ** قال العلماء: في هذا الحديث معجزات لرسول الله ﷺ؛ لأنه أخبر بفتح هذه الأقاليم، وأن الناس يتحملون بأهليهم إليها ويتركون المدينة، وأن هذه الأقاليم تفتح على هذا الترتيب، ووجد جميع ذلك كذلك بحمد الله وفضله، وفيه فضيلة سكى المدينة، والصبر على شدتها وضيق العيش بها، والله أعلم.

[٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها]

٣٣٦٤- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِلْمَدِينَةِ: "لَيْتُرُكْنَهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ مُذَلَّلَةً لِلْعَوَافِي" يَعْنِي: السَّبَاعَ وَالطَّيْرَ. قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ. يَتِيمُ ابْنِ جُرَيْجٍ عَشْرَ سِنِينَ كَانَ فِي حَجَرِهِ.

٣٣٦٥- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "يَتْرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، لَا يَعْشَاهَا إِلَّا الْعَوَافِي - يُرِيدُ

[٩٤ - باب في المدينة حين يتركها أهلها]

قوله : ... يعني: السباع والطير. وفي الرواية الثانية: لا ... يريد عوافي السباع والطير، ثم حرج عن ...

شرح يعرب ويبال مصداق هذه الاحاديث أما العوافي، فقد فسرها في الحديث بالسباع والطير، وهو صحيح في اللغة، مأخوذ من عفوته إذا أتته تطلب معروفه. وأما معنى الحديث فالظاهر المختار أن هذا الترك للمدينة يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وتوضحه قصة الراعيين من "مُزَيْنَةَ" فإيهما يحران على وجوههما حين تدركهما الساعة، وهما آخر من يحشر كما ثبت في "صحيح البخاري"، فهذا هو الظاهر المختار.

وقال القاضي عياض: هذا مما جرى في العصر الأول وانقضى. قال: وهذا من معجزاته ﷺ، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام والعراق، وذلك الوقت أحسن ما كانت للدين والدنيا، أما الدين فلكثره العلماء بها وكمالهم، وأما الدنيا فلعمارتها وعرسها واتساع حال أهلها. قال: وذكر الأخباريون في بعض الفتن التي حرت بالمدينة وخاف أهلها، أنه رحل عنها أكثر الناس، وبقيت ثمارها أو أكثرها للعوافي، وخذت مدة ثم تراجع الناس إليها، قال: وحالها اليوم قريب من هذا، وقد خربت أطرافها، هذا كلام القاضي، والله أعلم. ومعنى "ينعقان بغنمهما": يصيحان.

عَوَافِي السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - ثُمَّ يَخْرُجُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةَ، يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ، يَنْتَعِمَانِ بِغَنَمِهِمَا، فَيَجِدَانِهَا وَحُشًا، حَتَّى إِذَا بَلَغَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ، خَرَا عَلَى وُجُوهِهِمَا".

قوله **﴿٣١﴾**: 'فجدا' . حشاً' وفي رواية البخاري: "وحوشاً" قيل: معناه يجداها حلاء، أي: خالية ليس بها أحد، قال إبراهيم الحربي: الوحش من الأرض هو الحلاء، والصحيح أن معناه يجداها ذات وحوش، كما في رواية البخاري، وكما قال **﴿٣٢﴾**: 'لا عنده' . لا يعني ويكون وحشاً، بمعنى وحوشاً، وأصل الوحش: كل شيء توحش من الحيوان، وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحدة عن جمعه كما في غيره. وحكى القاضي عن ابن المرباط أن معناه أن غنمهما تصير وحوشاً، إما أن تقلب ذاتها فتصير وحوشاً، وإما أن تتوحش وتفر من أصواتها، وأنكر القاضي هذا، واختار أن الضمير في يجداها عائد إلى المدينة لا إلى العنم، وهذا هو الصواب، وقول ابن المرباط غلط، والله أعلم.

[٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة]

٣٣٦٦- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ - فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٧- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا بَيْنَ مِنْبَرِي وَبَيْتِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ".

٣٣٦٨- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي".

٩٥ - باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة

قوله ﷺ: "ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة" ذكرها في معناه قولان: أحدهما: أن ذلك الموضع بعينه ينقل إلى الجنة، والثاني: أن العبادة فيه تؤدي إلى الجنة. قال الطبري: في المراد بـ"بَيْتِي" هنا قولان: أحدهما: القبر، قاله زيد بن أسلم، كما روي مفسراً: "بين قبري ومنبري". والثاني: المراد بيت سكناه على ظهره، وروي "ما بين حجرتي ومنبري"، قال الطبري: والقولان متفقان؛ لأن قبره في حجرتة، وهي بيته.

قوله ﷺ: "ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة" قال القاضي: قال أكثر العلماء: المراد منبره بعينه الذي كان في الدنيا، قال: وهذا هو الأظهر، قال: وأنكر كثير منهم غيره، قال: وقيل: إن له هناك مبراً على حوضه، وقيل: معناه: أن قصد منبره، والحضور عنده لملازمة الأعمال الصالحة، يورد صاحبه الحوض، ويقتضي شربه منه، والله أعلم.

[٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه]

- ٣٣٦٩- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ سَهْلٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى قَدِمْنَا وَادِيَ الْقُرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي مُسْرِعٌ، فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِيَ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ". فَخَرَجْنَا حَتَّى أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: "هَذِهِ طَابَةُ، وَهَذَا أَحَدٌ، وَهُوَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".
- ٣٣٧٠- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".
- ٣٣٧١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنِي حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ: "إِنَّ أَحَدًا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ".

[٩٦ - باب أحد جبل يحبنا ونحبه]

قوله ﷺ: "أحد جبل يحبنا ونحبه": قيل: معناه: يحبنا أهله، وهم أهل المدينة، ويحبهم، والصحيح أنه على ظاهره، وأن معناه: يحبنا هو نفسه، وقد جعل الله فيه تمييزاً، وقد سبق بيان هذا الحديث قريباً، والله أعلم.

.....

[٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة]

٢٣٧٢- (١) **حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُلْفَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".**

٩٧ - باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة

قوله ﷺ: **صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ**.

أقوال أهل العلم في مراد قوله ﷺ: "إلا المسجد الحرام" اختلف العلماء في المراد بهذا الاستثناء على حسب اختلافهم في مكة والمدينة أيهما أفضل، ومذهب الشافعي وجمهور العلماء: أن مكة أفضل من المدينة، وأن مسجد مكة أفضل من مسجد المدينة، وعكسه مالك وطائفة، فعد الشافعي والجمهور معناه: إلا المسجد الحرام، فإن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في مسجدي. وعد مالك وموافقيه: إلا المسجد الحرام فإن الصلاة في مسجدي تفضيه بدون الألف، قال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره ﷺ أفضل بقاع الأرض، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض، واحتلفوا في أفضلهما ما عدا موضع قبره ﷺ، فقال عمر وبعض الصحابة ومالك وأكثر المدنيين: المدينة أفضل، وقال أهل مكة والكوفة والشافعي واس وهب واس حبيب المالكيان: مكة أفضل.

قلت: ومما احتج به أصحابنا لتفضيل مكة حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء **ﷺ** أنه سمع النبي ﷺ وهو واقف على راحته بمكة يقول: **"والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت"** رواه الترمذي والسنائي، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح.

وعن عبد الله بن الزبير **ﷺ** قال: قال رسول الله ﷺ: **"صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي"** حديث حسن رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن، والله أعلم.

واعلم أن مذهبنا أنه لا يختص هذا التفصيل بالصلاة في هذين المسجدين بالمريضة، بل يعم الفرض والنفل جميعاً، وبه قال مطرف من أصحاب مالك، وقال الطحاوي: يختص بالفرض، وهذا مخالف إطلاق هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

واعلم أن الصلاة في مسجد المدينة تزيد على فضيلة الألف فيما سواه إلا المسجد الحرام لا أنها تعادل الألف، بل هي رائدة على الألف، كما صرحنا به هذه الأحاديث "أفضل من ألف صلاة" و"خير من ألف صلاة" ونحوه. قال العلماء: وهذا فيما يرجع إلى الثواب، فتواب صلاة فيه يريد على ثواب ألف فيما سواه، ولا يتعدى ذلك إلى الأجزاء عن الفوائت، حتى لو كان عليه صلاتان فصلى في مسجد المدينة صلاة لم تجزئه عنهما، وهذا لا خلاف فيه، والله أعلم. =

٣٣٧٣- (٢) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدِ بْنُ حُمَيْدٍ - قَالَ عَبْدُ:** أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٤- (٣) **حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ:** حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ الْمُنْذِرِ الْجَمْصِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الزَّيْلَعِيُّ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجَ مَوْلَى الْأَنْهَارِيِّينَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَّرَ الْأَنْبِيَاءَ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ أَخَّرَ الْمَسَاجِدَ".

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ تَشْكُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَنْعَنَا ذَلِكَ أَنْ نَسْتَبْتِ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، حَتَّى إِذَا تَوَقَّيْ أَبُو هُرَيْرَةَ، تَذَكَّرْنَا ذَلِكَ. وَتَلَاوَمْنَا أَنْ لَا نَكُونَ كَلَمْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ هَلْ رَفَعَهُ أَوْ سَمِعَهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يُسَنِّدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، جَالَسْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ، وَالَّذِي فَرَطْنَا فِيهِ مِنْ نَصِّ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ، فَقَالَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنِّي أَخَّرَ الْأَنْبِيَاءَ، وَإِنَّ مَسْجِدَهُ أَخَّرَ الْمَسَاجِدَ".

٣٣٧٥- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ:** قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أَبَا صَالِحٍ: هَلْ سَمِعْتَ

= واعلم أن هذه الفضيلة مختصة بنفس مسجده ﷺ الذي كان في زمانه دون ما زيد فيه بعده، فيبغى أن يحرص المصلي على ذلك، ويتفطن لما ذكرته، وقد نبهت على هذا في كتاب المناسك، والله أعلم.*

** **قال في فتح الملهم** وقال الشيخ بدر الدين العيني **رحمته** ما حاصله: أنه إذا اجتمع الاسم والإشارة كما في قوله ﷺ: "مسجدي هذا" هل تغلب الإشارة أو الاسم؟ فيه خلاف، فمال النووي إلى تغليب الإشارة، أما مذهنا فالذي يظهر من قولهم أن الاسم يغلب الإشارة. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. (فتح الملهم: ٣٠٠/٦ بيروت)

أَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرُ فَضْلَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ قَارِظٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ - أَوْ كَأَلْفِ صَلَاةٍ - فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ".

٣٣٧٦ - (٥) . حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٧ - (٦) . حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا، أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ".

٣٣٧٨ - (٧) . حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، كُلُّهُمْ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٣٧٩ - (٨) . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، بِمِثْلِهِ.

٣٣٨٠ - (٩) . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٣٨١ - (١٠) . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شِفَائِي اللَّهُ لِأَخْرُجَنَّ فَلَأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأَتْ، ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الْحُرُوجَ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهَا مَيْمُونَةُ: إِحْسِنِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ،

قوله: . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً اشْتَكَتْ شَكْوَى، فَقَالَتْ: إِنَّ شِفَائِي اللَّهُ لِأَخْرُجَنَّ فَلَأُصَلِّيَنَّ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَبَرَأَتْ، ثُمَّ تَجَهَّزَتْ تُرِيدُ الْحُرُوجَ، فَجَاءَتْ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرَتْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ لَهَا مَيْمُونَةُ: إِحْسِنِي فَكُلِّي مَا صَنَعْتُ، وَصَلِّي فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ،

بيان الوهم في الاسناد وتوجيهه هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس =

فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "صَلَاةٌ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِلَّا مَسْجِدَ الْكَعْبَةِ".

= فيه وهم، وصوابه 'عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة' هكذا هو المحفوظ من رواية الليث وابن جريح عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس، وكذلك رواه البخاري في صحيحه عن الليث عن نافع عن إبراهيم عن ميمونة، ولم يذكر ابن عباس.

قال الدارقطني في كتاب "العلل": وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة، وليس يثبت. وقال البخاري في تاريخه "الكبير": إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن أبيه وميمونة، وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريح ولم يذكر فيه ابن عباس، ثم قال: وقال لنا المكي عن ابن جريح: أنه سمع نافعاً قال: إن إبراهيم بن معبد حدث أن ابن عباس حدثه عن ميمونة، قال البخاري: ولا يصح فيه ابن عباس.

قال القاضي عياض: قال بعضهم صوابه إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال: أن امرأة اشكت، قال القاضي: وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله عن نافع عن ابن عمر، وحديث موسى الجهني عن نافع عن ابن عمر، وحديث أيوب عن نافع عن ابن عمر، وهذا مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال ليس بمحفوظ عن أيوب، وعلل الحديث عن نافع بذلك، وقال: قد حالهم الليث وابن جريح فروياه عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وقد ذكر مسلم الروایتين ولم يذكر البخاري في صحيحه رواية نافع بوجه، وقد ذكر البخاري في "تاريخه" رواية عبد الله وموسى عن نافع، قال: والأول أصح، يعني: رواية إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة، كما قال الدارقطني، والله أعلم. قلت: ويحتمل صحة الروایتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور نافعاً من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف، والله أعلم.

قوله: "عن ميمونة" أيها أفنت امرأة بذرت الصلاة في بيت المقدس أن تصلي في مسجد النبي ﷺ واستدلت بالحديث "هذه الدلالة ظاهرة، وهذا حجة لأصح الأقوال في مذهبنا في هذه المسألة، فإنه إذا نذر صلاة في مسجد المدينة أو الأقصى هل تتعين؟ فيه قولان: الأصح: تتعين، فلا تحزنه تلك الصلاة في غيره. والثاني: لا تتعين بل تحزنه تلك الصلاة حيث صلى، فإذا قلنا: تتعين فنذرهما في أحد هذين المسجدين ثم أراد أن يصليها في الآخر، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها: بخور، والثاني: لا يجوز، والثالث وهو الأصح: أن نذرهما في الأقصى حاز العدول إلى مسجد المدينة دون عكسه، والله أعلم.

[٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]

- ٣٣٨٢- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُتْلَعُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِي هَذَا، وَمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى".
- ٣٣٨٣- (٢) وَحَدَّثَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ".
- ٣٣٨٤- (٣) وَحَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ ابْنُ جَعْفَرٍ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ أَبِي أَنْسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ سَلْمَانَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا يُسَافَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ إِبِلَاءَ".

[٩٨ - باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد]

قوله لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد لأقصى. وفي رواية: ومسجد إيلاء. هكذا وقع في صحيح مسلم هنا، ومسجد الحرام ومسجد الأقصى، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجاره الحويون الكوفيون، وتأوله البصريون على أن فيه محدوداً تقديره: مسجد المكان الحرام، والمكان الأقصى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تُشَدُّ رِحَالُ الْبَنِي إِيلَاءَ﴾ (الفصص: ٤٤) أي: المكان الغربي ونظائره، وأما "إيلاء" فهو بيت المقدس، وفيه ثلاث لغات، أفصحهن وأشهرهن هذه الواقعة هنا "إيلاء" بكسر الهمزة واللام وبالمدة، والثانية: كذلك إلا أنه مقصور، والثالثة: إيلاء بحذف الياء وبالمدة، وسمى الأقصى لبعده من المسجد الحرام، وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة، وفضيلة شد الرحال إليها؛ لأن معناه عند جمهور العلماء: لا فضيلة في شد الرحال إلى مسجد غيرها. وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: يحرم شد الرحال إلى غيرها وهو غلط، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرم إلى الحج وغيره.

[٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة]

٣٣٨٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْخَرَّاطِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: مَرَّ بِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: كَيْفَ سَمِعْتَ أَبَاكَ يَذْكُرُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: قَالَ أَبِي: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَتِّبَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْمَسْجِدَيْنِ الَّذِي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى؟ قَالَ: فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصْبَاءَ فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ، ثُمَّ قَالَ: "هُوَ مَسْجِدُكُمْ هَذَا" - لِمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ - قَالَ: فَقُلْتُ: أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ أَبَاكَ هَكَذَا يَذْكُرُهُ.

٣٣٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ - قَالَ سَعِيدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ - عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ فِي الْإِسْنَادِ.

[٩٩ - باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة]

قوله ﷺ: "وقد سئل عن مسجد الذي أسس على تقوى فأخذ كفًّا من حصباء فضرب به الأرض ثم قال هو مسجدكم هذا، لمسجد مدية" هذا نص بأنه المسجد الذي أسس على التقوى المذكور في القرآن، ورد لما يقول بعض المفسرين أنه مسجد قباء، وأما أخذه ﷺ الحصباء وضربه في الأرض فالمراد به المبالغة في الإيضاح لبيان أنه مسجد المدينة، و"الحصباء" بالمد: الحصى الصغير.

[١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته]

- ٣٣٨٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءً، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.
- ٣٣٨٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ.
- قال أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ.
- ٣٣٨٩- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً رَاكِبًا وَمَاشِيًا.
- ٣٣٩٠- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ زَيْدُ بْنُ يَزِيدَ الثَّقَفِيُّ - بَصْرِيٌّ ثِقَةٌ -: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ - عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى الْقَطَّانِ.
- ٣٣٩١- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءً، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

١٠٠ - باب فضل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته

قوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَزُورُ قُبَاءً مَاشِيًا وَرَاكِبًا". وفي رواية: "أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ". وفي رواية: "أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ رَاكِبًا وَمَاشِيًا، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ".

صط كمنه (فاء) وفصيلة مسجده أما قباء فالصحيح المشهور فيه المد والتذكير والصرف، وفي لغة مقصور، وفي لغة مؤنث، وفي لغة مذكر غير مصروف، وهو قريب من المدينة من عواليها، وفي هذه الأحاديث بيان فضله وفضل مسجده والصلاة فيه وفصيلة زيارته، وأنه يجوز زيارته راکباً وماشياً، وهكذا جميع المواضع الفاضلة تجوز زيارتها راکباً وماشياً، وفيه أنه يستحب أن تكون صلاة النفل بالنهار ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهبه ومذهب الجمهور، وفيه خلاف أبي حنيفة، وسبقت المسألة في كتاب الصلاة.

٣٣٩٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ - أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي قُبَاءَ، رَاكِبًا وَمَاشِيًا.

٣٣٩٣ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ، وَكَانَ يَقُولُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْتِيهِ كُلَّ سَبْتٍ.

٣٣٩٤ - (٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي قُبَاءَ، يَعْنِي: كُلَّ سَبْتٍ، كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا. قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

٣٣٩٥ - (٩) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ كُلَّ سَبْتٍ.

وقوله: **دَلَّ سَبْتٌ** فيه جوار تخصيص بعض الأيام بالزيارة، وهذا هو الصواب وقول الجمهور، وكره ابن مسلمة المالكي ذلك، قالوا لعله لم تلبه هذه الأحاديث، والله أعلم. والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة.

[١٧- كتاب النكاح]

[١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال.....]

٣٣٩٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْنٍ، فَلَقِيَهُ عُثْمَانُ، فَقَامَ مَعَهُ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَلَا تُزَوِّجُكَ جَارِيَةً شَابَةً؟ * لَعَلَّهَا تُذَكِّرُكَ بَعْضَ مَا مَضَى مِنْ زَمَانِكَ - قَالَ - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: * "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ!

[كتاب النكاح]

[١ - باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم]

معنى النكاح لغة وإطلاقه في كلام العرب وحقيقته عند الفقهاء هو في اللغة: الضم، ويطلق على العقد وعلى الوطء. قال الإمام أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري: قال الأزهرى: أصل النكاح في كلام العرب الوطء، وقيل للتزويج نكاح؛ لأنه سبب الوطء، يقال: نكح المطر الأرض ونكح النعاس عينه: أصابها. قال الواحدي: وقال أبو القسم الزجاجي: النكاح في كلام العرب: الوطء والعقد جميعاً، قال: وموضع "د ك ح" على هذا الترتيب في كلام العرب للزوم الشيء راكباً عليه، هذا كلام العرب الصحيح. فإذا قالوا: نكح فلان فلانة ينكحها نكحاً ونكاحاً أرادوا تزويجها.

وقال أبو علي الفارسي: فرقت العرب بينهما فرقاً لطيفاً، فإذا قالوا: نكح فلانة بنت فلان أو أخته أرادوا: عقد عليها. وإذا قالوا: نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا إلا الوطء؛ لأن بذكر امرأته وزوجته يستغنى عن ذكر العقد. -

* قوله: "لَوْ حَتَّ جَارِيَةً" قال النووي: وفيه استحباب عرض الرجل مثل هذا على صاحبه، قال الأبي: قلت: جمعه عرضاً، وقيل: إنه تحضيض، والفرق بينهما باعتبار الأحكام الإعرابية مذكور في كتبها، وأما الفرق باعتبار المعنى، فقيل: ما تأكد الطلب فيه تحضيض، وما لم يتأكد عرض، وقيل: ما كان المحدث عليه من عدد المتكلم عرض، وما كان لا من عدد فهو تحضيض، والجارية هنا ليست من عند عثمان في الظاهر فهو تحضيض.

* قوله: "لَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ، لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ" إلخ.

الشباب بفتح الشين، جمع شاب، قال الأبي: قلت: معناه لئن حضضتني على ذلك فقد حضنا رسول الله ﷺ أيضاً، وكان الشيخ يقول: إنما هو رد عليه، والمعنى أنما يحض على ذلك من هو في سن الشاب انتهى.

مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضَى لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ".

٣٣٩٧- (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: إِنِّي لَأُمَشِّي مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْى، إِذْ لَقِيَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: هَلُمَّ! يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! قَالَ: فَاسْتَخْلَاهُ، فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ لَيْسَتْ لَهُ حَاجَةٌ قَالَ: قَالَ لِي: تَعَالَ يَا عَلْقَمَةُ! قَالَ: فَجِئْتُ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَلَا نُزَوِّجُكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! جَارِيَةً بَكْرًا؟ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ مَا كُنْتَ تَعْهَدُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْنَ قُلْتَ ذَلِكَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

= قال الفراء: العرب تقول: نكح المرأة بضم النون: بضعها، وهو كناية عن الفرج، فإذا قالوا: نكحها أرادوا أصاب نكحها، وهو فرجها، وقيل ما يقال: نكحها، كما يقال: باضعها، هذا آخر ما نقله الواحدى. وقال ابن فارس والجوهري وغيرهما من أهل اللغة: النكاح: الوطء، وقد يكون العقد. ويقال: نكحتها ونكحت هي، أي تزوجت، وأنكحته زوجته، وهي ناكح، أي ذات روح، واستكحها: تزوجها، هذا كلام أهل اللغة. وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، حكاهما القاضي حسين من أصحابنا في تعليقه. أصحابنا: أنها حقيقة في العقد، محار في الوطء، وهذا هو الذي صححه القاضي أبو الطيب وأطب في الاستدلال له، وبه قطع المتولى وغيره، وبه جاء القرآن العزيز والأحاديث. والثاني: أنها حقيقة في الوطء مجاز في العقد، وبه قال أبو حنيفة. والثالث: حقيقة فيهما بالاشتراك، والله أعلم.

شرح العريب: قوله **﴿يَا مَعْشَرَ نَسَابٍ مَنَ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلَْيَتَزَوَّجْ﴾** فإنه أغضى للبصر وأخصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء. قال أهل اللغة: "المعشر" هم الطائفة الذين يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والأبياء معشر، والنساء معشر، فكذا ما أشبهه، و"الشباب" جمع شاب، ويجمع على شبان وشبة، والشباب عند أصحابنا هو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة. ****** وأما "الباءة" ففيها أربع لغات حكاهما القاضي عياض الفصيحة المشهورة: "الباءة" بالمد والهاء، والثانية: "الباءة" بلا مد، والثالثة: "الباءة" بالمد بلا هاء، والرابعة: "الباهة" بهاءين بلا مد، وأصلها في اللغة: الجماع، مشتقة من المباءة، وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل، وهي مواطنها، ثم قيل لعقد النكاح: بقاء؛ لأن من تزوج امرأة بوأها منزلاً.

**** قال في فتح الملهم.** وقال القرطبي: يقال له: حدث إلى ست عشرة سنة، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين، ثم كهل، وكذا ذكره الزمخشري، وقال ابن شاس المالكي في الخواهر: إلى أربعين. وإنما خصّ الشباب بالخطاب؛ لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح، بخلاف الشيوخ، وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً. (فتح الملهم: ٣٢٣/٦ بيروت)

٣٣٩٨- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ! مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ". *

٣٣٩٩- (٤) حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَمِّي عَلْقَمَةُ وَالْأَسْوَدُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: وَأَنَا شَابٌّ يَوْمَئِذٍ فَذَكَرَ حَدِيثًا رَأَيْتُ أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ أَهْلِي. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَزَادَ: قَالَ: فَلَمْ أَلْبَثُ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

كلام أهل العلم في المراد من الباءة واحتلف العلماء في المراد "بالباءة" ها على قولين يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما: أن المراد: معناها اللعوي وهو الجماع، فتقديره: من استطاع منكم الجماع لقدترته على مؤنة - وهي مؤن النكاح - فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنة فعله بالصوم؛ ليدفع شهوته ويقطع شر مبه، كما يقطعها الوجاء، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشبان الذين هم مظنة شهوة النساء، ولا يفككون عنها غالباً. والقول الثاني: أن المراد ها بالباءة: مؤن النكاح، سميت باسم ما يلزمها، وتقديره: من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج، ومن لم يستطعها فيصم؛ ليدفع شهوته، والذي حمل القائلين هذا على هذا أنهم قالوه: قوله ﷺ: **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ** قالوا: والعاجر عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم؛ لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤن. وأجاب الأولون عما قدمناه في القول الأول، وهو أن تقديره: من لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه، وهو محتاج إلى الجماع فعليه بالصوم، والله أعلم.

شرح العريب وأما "الوجاء" فكسر الواو والماء، وهو رصُ الخصيتين، والمراد ها: أن الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المني، كما يفعله الوجاء.

فهو الحديث وفي هذا الحديث الأمر بالنكاح لمن استطاعه وتافت إليه نفسه، وهذا مجمع عليه، لكنه عندنا وعند العلماء كافة، أمر بدب لا إيجاب، فلا يلزم التزوج ولا التسري، سواء خاف العنت أم لا، هذا مذهب العلماء كافة، ولا يعلم أحد أوجه إلا داود ومن وافقه من أهل الظاهر، ورواية عن أحمد وإسحاق قالوا: يرمه إذا خاف العنت أن يتزوج أو يتسرى، قالوا: وإنما يلزمه في العمر مرة واحدة، ولم يشترط بعضهم خوف العنت. قال أهل الظاهر: إنما يلزمه الترويج فقط ولا يلزمه الوطء، وتعلقوا بظاهر الأمر في هذا الحديث مع غيره من الأحاديث =

* قوله: **فإنه** - وجاء - فإن الصوم للفرج وجاء بكسر الواو والماء، أي: كسر شديد يذهب بشهوته.

٣٤٠٠ - (٥) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْنَا عَلَيْهِ وَأَنَا أُحَدِّثُ الْقَوْمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَلَمْ أَلْبَثْ حَتَّى تَزَوَّجْتُ.

٣٤٠١ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنْ تَفَرَّأَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ سَأَلُوا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا: كَذَا وَكَذَا؟ لَكِنِّي أَصَلِّي وَأَنَامُ، وَأَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي". *

= مع القرآن، قال الله: ﴿فَكَخَوُ مَا صَابَ لَكُمْ مِنْ نِسَاءٍ﴾ (النساء: ٣) وغيرها من الآيات. واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿فَكَخَوُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنْ نِسَاءٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مَكَّنَّ أَنْفُسُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦) فخيرهُ سبحانه وتعالى بين النكاح والتسري. قال الإمام المارري: هذا حجة للجمهور؛ لأنه سبحانه وتعالى خيرهُ بين النكاح والتسري بالاتفاق، ولو كان النكاح واجباً لما خيرهُ بينهُ وبين التسري؛ لأنه لا يصح عند الأصوليين التخيير بين واجب وغيره؛ لأنه يؤدي إلى إبطال حقيقة الواجب، وأن تاركه لا يكون آمناً.

وأما قوله: ﴿فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي﴾ فمعناه: من رغب عنها إعراضاً عنها غير معتقد على ما هي، والله أعلم. أقوال أهل العلم في إفضلية النكاح وتركه. أما الأفضل من النكاح وتركه، فقال أصحابنا: الناس فيه أربعة أقسام: قسم تنوق إليه نفسه ويحب المون، فيستحب له النكاح، وقسم لا تنوق ولا يجد المون، فيكره له، وقسم تنوق ولا يجد المون، فيكره له، وهذا مأمور بالصوم، لدفع التوقان، وقسم يجد المون ولا تنوق، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابنا: أن ترك النكاح لهذا والتحلي للعبادة أفضل، ولا يقال: النكاح مكروه، بل تركه أفضل، ومذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك أن النكاح له أفضل، والله أعلم.

* قوله: ﴿فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي﴾ أي: أعرض عنها ورأى غيرها خيراً منها كالاشتغال بالعبادة والتحلي لها، كما رأى الصحابة في الواقعة، فهذا الحديث صريح في أن التأهل خير من التحلي للعبادة، ولهذا قال الأبي: دلالة الحديث على أن النكاح أفضل من التحلي للعبادة مسلمة؛ لأن هؤلاء قصدوا ذلك، والنبي ﷺ رد عليهم وأكد ذلك بأن خلافه رغبة عن السنة، قال القرطبي راجحية النكاح حين كان في النساء المعونة على الدين والدنيا وقلة التكلف والشفقة على الأولاد، وأما في هذه الأزمنة فنعود بالله من الشيطان ومن السؤال، هو الله الذي لا إله إلا هو لقد حلت العربة والعرلة وتعين الفرار مهن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، انتهى.

٣٤٠٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ قَالَ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَلَّ، لَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَمْنَا.

قوله: "عَمَّا مَنِ عَصَا فِي عَمَلٍ مِّنْ مَّعْرُوفٍ" لا يوافق حاشية "عَمَّا" في حاشية "عَمَّا" من

المعاني.

قواعد الحديث فيه استحباب عرض الصاحب هذا على صاحبه الذي ليست له راحة بهذه الصفة، وهو صالح لرواجها على ما سبق تفصيله قريباً، وفيه استحباب تكاح الشاة؛ لأنها المحصنة لمقاصد التكاح، فإنها ألد استمتاعاً، وأطيب نُكْهة، وأرغب في الاستمتاع الذي هو مقصود التكاح، وأحسن عشرة وأفكه محادثة، وأجمل منظراً، وألين ملمساً، وأقرب إلى أن يعودها روجها الأخلاق التي يرتضيها. وقوله: **بعض ما مضى من** . **بعض** معناه: تتذكر بها بعض ما مضى من نشاطك وقوة شابتك، فإن ذلك يعش البدن.

قوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ سُبُلَ الَّذِينَ أَدْبَسُوا لَهُ الْفُتُورَ** هذا الكلام دليل على استحباب الإسرار بمثل هذا، فإنه مما يستحب من ذكره بين الناس.

وقوله: "لا... حارة حارة" دليل على استحباب البكر وتفصيلها على الثيب، وكذا قاله أصحابنا؛ لما قدمناه قريباً في قوله: "حارة حارة".

قوله: عيسى عليه السلام من ربه انما نزلني من السماء ماء فاصنع منه خمر .

بان العنط في بعض النسخ هكذا هو في جميع النسخ، وهو الصواب، قال القاضي: ووقع في بعض الروايات: "أنا وعماي علقمة والأسود"، وهو غلط ظاهر؛ لأن الأسود أخو عبيد الرحمن بن يزيد، لا عمه، وعلقمة عمهما جميعاً، وهو علقمة بن قيس. قوله: **فإن حديثه من أبي** هكذا هو في كثير من النسخ، وفي بعضها "رأيت" وهما صحيحان: الأول: من الظن، والثاني: من العلم.

قوله **فمن** **مب** **عن** **سبي** **فيس** **من** سبق تأويله، وأن معناه من تركها إعرافاً عنها غير معتقد لها على ما هي عليه، أما من ترك النكاح على الصفة التي يستحب له تركه كما سبق، أو ترك النوم على الفراش لعجزه عنه، أو لاشتغاله بعبادة مآدون فيها، أو نحو ذلك، فلا يتأوله هذا الدم والهي.

قوله: **سَيُحِبُّ** محمد بن عيسى **وَأَتَى** حقه **فَعَلَّ** **مَنْ** **قَدَّ** **فِي** **أَكْبَدَ** **كَدَ** هو موافق للمعروف من خطبه **عَلَيْهِ** في مثل هذا أنه إذا كره شيئاً، فخطب له ذكر كراهيته، ولا يعين فاعله، وهذا من عظيم حقه **عَلَيْهِ**، فإن المقصود من ذلك الشخص وجميع الحاصرين وغيرهم ممن يبلعه ذلك، ولا يحصل توييح صاحبه في المأث.

شرح العريب قوله: لا ميسر لله في خلقه عيسى بن عبد الله بن مضع بن سنان، وهو أدب به لاختصاصه قال العلماء: "التبيل" =

٣٤٠٣ - (٨) **وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ**: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: رُدَّ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبْتُ، وَلَوْ أَذِنَ لَهُ لَأَخْتَصَيْنَا*.

٣٤٠٤ - (٩) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ: أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ أَنْ يَتَّبَلَ، فَتَهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ لَأَخْتَصَيْنَا.

- هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عادة الله، وأصل "التبتل": القطع، ومنه مريم البتول، وفاطمة البتول؛ لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه صدقة بتلة، أي: منقطعة عن تصرف ماله كلها. قال الطبري: التبتل: هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتمرع لعبادته. وقوله: **دَعَا نَسْلٌ** معناه ماله عنه، وهذا عند أصحابنا محمول على من تافت نفسه إلى النكاح، ووجد مؤنه كما سبق إيضاحه، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة. أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إضرار بنفسه ولا تفويت حق لزوجة ولا غيرها، ففضيلة للمنع منها، بل مأمور به.

وأما قوله: "لو أذن له لاختصينا" فمعناه: لو أذن له في الانقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا لاختصينا؛ لدفع شهوة النساء ليمكنا التبتل، وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاء باجتهادهم، ولم يكن ظنهم هذا موافقاً، فإن الاختصاء في الآدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً، قال البغوي: وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل، وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره، ويحرم في كبره، والله أعلم.

* قوله: **'لَاخْتَصَيْنَا'** الاختصاء من خصيت الفحل إذا سللت خصيته، أي أخرجتها، واختصيت إذا فعلت ذلك بنفسك، وهو ليس بمحرم؛ لأنه محرم وإنما المراد: قطع الشهوة بمعالجة أو المراد لتبتلنا من النساء، وحمله النووي على أنهم ظنوا جواز الاختصاء باجتهادهم، ولم يكن ظنهم موافقاً، ورد بأنه لا حاجة إلى ما ذكر بما ذكرنا من التأويل، وحلاً لظنهم على أحسن الظنون، والله تعالى أعلم.

٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها]

٣٤٠٥ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ، وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً لَهَا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ،* وَتُذْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا أَبْصَرَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ،* فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

٣٤٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حَرْبُ ابْنِ أَبِي الْعَالِيَةِ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَأَتَى امْرَأَتَهُ زَيْنَبَ وَهِيَ تَمْعَسُ مَنِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرْ: تُذْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ.

٣٤٠٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ قَالَ: قَالَ جَابِرٌ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ، فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ، فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ مَا فِي نَفْسِهِ".

٢ - باب ندب من رأى امرأة، فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُذْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ" قد تقدم أحاديثكم مراراً فثبت أنها، وفي حديث آخر، ما في نسخة وفي الرواية الأخرى: "إِذَا أَحَدُكُمْ أَعْجَبَتْهُ الْمَرْأَةُ فَوَقَعَتْ فِي قَلْبِهِ فَمِنْهَا شَهْوَةٌ أَوْ شَهْوَةٌ أَوْ شَهْوَةٌ". هذه الرواية الثانية مبينة للأولى. ومعنى الحديث: أنه يستحب لمن رأى امرأة فتحركت شهوته أن يأتي امرأته أو جاريتها إن كانت له، فيواقعها؛ ليدفع شهوته، وتسكن نفسه، ويجمع قلبه على ما هو بصده.

قوله ﷺ: "فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا" في نسخة: "فَلْيَعْمِدْ إِلَى امْرَأَتِهِ، فَلْيُوَاقِعْهَا" قال العلماء: معناه: الإشارة إلى الهوى والدعاء إلى الفتنة لما جعله الله تعالى في نفوس الرجال من الميل إلى النساء، والالتداذ نظرهن، وما يتعلق بهن، فهي شبيهة بالشيطان في دعائه إلى الشر بوسوسته وتزيينه له.

فقد اختلف في ويستتبط من هذا أنه يغني لها أن لا تخرج بين الرجال إلا للضرورة، وأنه يبغي للرجال العض عن ثيابها، والإعراض عنها مطلقاً.

* قوله: "تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ"، أي: في صفة شيطان في إيقاع الوسوسة في الصدور، وإطلاق الصورة على الصفة شائع.

* قوله: "وَتُذْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ"، أي: بتقدير المعطوف، أي: ووسوست هيات، يفسره الرواية الآتية.

- شرح الغريب قوله: **ثعس منه** قال أهل اللغة: "المعس" بالعين المهملة: الدلك، و"المسيئة" بميم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم همزة ممدودة ثم تاء تكتب هاء، وهي على وزن "صغيرة وكيرة وديحة"، قال أهل اللغة: هي الجلد أول ما يوصع في الدبّاع. وقال الكسائي: يسمى مئة ما دام في الدبّاع. وقال أبو عبيدة: هو في أول الدبّاع مئة، ثم أفيق بفتح الهمزة وكسر الراء، وجمعه أفق كقفيز وقمر، ثم أدم، والله أعلم.

قوله: **أن النبي ﷺ رأى امرأة فأنى من** - **سب وهي ثعس منه** - فقضى حجه، ثم خرج إلى أصحابه **وقال** **إن الله نفس في صلبه** **يشعل** إلى آخره. قال العلماء: إنما فعل هذا بياناً لهم، وإرشاداً لما ينبغي لهم أن يفعلوه، فعلمهم بفعله وقوله.

فقه الحديث وفيه: أنه لا بأس بطلب الرجل امرأته إلى الوقاع في النهار وغيره، وإن كانت مشتتة بما يمكن تركه؛ لأنه رما علت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه أو في قلبه وبصره، والله أعلم.

[٣ - باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيض ثم نسخ. ثم أبيض ثم نسخ. واستقر...]

٣٤٠٨ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي وَوَكَيْعٌ وَابْنُ بَشِيرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: كُنَّا نَعْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَهَئَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوبِ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: «لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ وَلَا عَدُوَّ» - **اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ** ﴿المائدة: ٨٧﴾.**

قوله: **«لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ لَا حُرْمَةَ لَهُمْ وَلَا عَدُوَّ»** هذا مني على عدم بلوغ الناسح إياه كما أن ابن عباس وجابراً ما بينهما الناسح أيضاً، وكذا من فعل المتعة في عهد أبي بكر وعمر، وإلا فمقتضي القرآن والسنة عدم حواز المتعة، أما السنة فما ذكره مسلم، وأما الكتاب فقوله تعالى: **«لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ»** (المومن: ٦) والمتنع بها ليست شيئاً منها بالاتفاق فلا نحل فصلاً عن أن نكون من طيبات الحلال، والله تعالى أعلم.

٣ باب نكاح المتعة وبيان أنه نسخ ثم نسخ. ثم نسخ ثم نسخ. واستقر ختمه إلى يوم القيمة
الكلام في نسخ المتعة واحجوب عن لزوم **باب نسخ** كما اعلم أن القاضي عياضاً بسط شرح هذا الباب بسطاً بليغاً، وأنى فيه بأشياء نفيسة، وأشياء يُخالف فيها، فالوجه أن نقل ما ذكره مختصراً، ثم يذكر ما ينكر عليه ويخالف فيه وسه على المختار. قال المارري: ثبت أن نكاح المتعة كان حائراً في أول الإسلام، ثم ثبت بالأحاديث الصحيحة المذكورة ما أنه نسخ. وانعقد الإجماع على تحريمه، ولم يخالف فيه إلا طائفة من المستندة. وتعلقوا بالأحاديث الواردة في ذلك، وقد ذكرنا أنها مسوغة فلا دلالة لهم فيها، وتعلقوا بقوله تعالى: **«لَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ»** (النساء: ٢٤) وفي قراءة ابن مسعود: **«فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ»**، وقراءة ابن مسعود هذه شاذة لا يحتاج بها قرأناً ولا خيراً، ولا يلزم العمل بها.

قال: وقال زفر: من نكح نكاح متعة تأيد نكاحه، وكأنه جعل ذكر التأجيل من باب الشروط الفاسدة في النكاح، فإنها تلغى، ويصح النكاح. قال المارري: واختلفت الرواية في صحيح مسلم في النهي عن المتعة. ففيه: أنه **«هي عنها يوم حير»** وفيه: أنه **«هي عنها يوم فتح مكة»**، فإن تعلق بهذا من أجاز نكاح المتعة، ورغم أن الأحاديث تعارضت، وأن هذا الاختلاف قادح فيها، قلنا: هذا الزعم خطأ وليس هذا تناقضاً؛ لأنه يصح أن ينهى عنه في زمن، ثم ينهى عنه في زمن آخر تأكيداً، أو ليشتهر النهي ويسمعه من لم يكن سمعه أولاً، فسمع بعض الرواة النهي في زمن، وسمعه آخرون في زمن آخر، فنقل كل منهم ما سمعه، وأضافه إلى زمان سماعه، هذا كلام المارري. قال القاضي عياض: روى حديث إباحة المتعة جماعة من الصحابة، فذكره مسلم من رواية ابن مسعود، وابن -

- ٣٤٠٩- (٢) **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ. وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا هَذِهِ الْآيَةَ. وَلَمْ يَقُلْ: قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ.
- ٣٤١٠- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: كُنَّا، وَلَحْنُ شَبَابٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نَسْتَخْصِي؟ وَلَمْ يَقُلْ: نَعْرُؤ.

= عباس، وجابر، وسلمة بن الأكوع، وسيرة بن معبد الجهني، وليس في هذه الأحاديث كلها أنها كانت في الحضر، وإنما كانت في أسفارهم في العزو عند ضرورتهم وعدم النساء، مع أن بلادهم حارة وصبرهم عنهن قليل. وقد ذكر في حديث ابن أبي عمر أنها كانت رحصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها كالميتة ونحوها. وعن ابن عباس **رحمة** نحوه. وذكر مسلم عن سلمة بن الأكوع إباحتها يوم أوطاس. ومن رواية سيرة إباحتها يوم الفتح، وهما واحد ثم حرمت يومئذ. وفي حديث علي تحريمها يوم خيبر، وهو قبل الفتح. وذكر غير مسلم عن علي أن النبي **ﷺ** هي عنها في عزوة تبوك من رواية إسحاق بن راشد عن الزهري عن عبد الله ابن محمد بن علي عن أبيه عن علي ولم يتابعه أحد على هذا، وهو غلط منه، وهذا الحديث رواه مالك في الموطأ، وسفيان بن عيينة والعمري ويونس وغيرهم عن الزهري، وفيه يوم خيبر، وكذا ذكره مسلم عن جماعة عن الزهري وهذا هو الصحيح. وقد روى أبو داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه الهيثم عنها في حجة الوداع، قال أبو داود: وهذا أصح ما روي في ذلك. وقد روي عن سيرة أيضاً إباحتها في حجة الوداع، ثم هي النبي **ﷺ** عنها حينئذ إلى يوم القيامة. وروي عن الحسن البصري أنها ما حلت قط إلا في عمرة القضاء. وروي هذا عن سيرة الجهني أيضاً.

ولم يذكر مسلم في روايات حديث سيرة تعيين وقت إلا في رواية محمد بن سعيد الدارمي، ورواية إسحاق بن إبراهيم، ورواية يحيى بن يحيى، فإنه ذكر فيها يوم فتح مكة، قالوا: وذكر الرواية بإباحتها يوم حجة الوداع خطأ؛ لأنه لم يكن يومئذ ضرورة ولا عزوة، وأكثرهم حجوا بنسائهم، والصحيح أن الذي جرى في حجة الوداع مجرد النهي كما جاء في غير رواية، ويكون تجديده **ﷺ** الهيثم عنها يومئذ؛ لاجتماع الناس "وليلبلغ الشاهد العائب" ولتتمام الدين، وتقرر الشريعة كما قرر غير شيء، وبين الحلال والحرام يومئذ، وبت تحريم المتعة حينئذ لقوله: "إلى يوم القيامة".

قال القاضي: ويحتمل ما جاء من تحريم المتعة يوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس: أنه جدد الهيثم عنها في هذه المواطن؛ لأن حديث تحريمها يوم خيبر صحيح لا مطعن فيه، بل هو ثابت من رواية الثقات الأثبات، لكن في رواية سفيان أنه نهي عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فقال بعضهم: هذا الكلام فيه انفصال. ومعناه: أنه حرم المتعة ولم يبين زمن تحريمها، ثم قال: ولحوم الحمر الأهلية يوم خيبر، فيكون يوم خيبر لتحريم الحمر خاصة، ولم يبين وقت تحريم المتعة؛ ليجمع بين الروايات، قال هذا القائل: وهذا هو الأشبه أن تحريم المتعة كان "بمكة" وأما لحوم الحمر فبخيبر بلا شك.

= قال القاضي: وهذا أحسن لو ساعده سائر الروايات عن غير سفيان، قال: والأولى ما قلناه أنه قرر التحريم، لكن يبقى بعد هذا ما جاء من ذكر إباحته في عمرة القضاء، ويوم الفتح، ويوم أوطاس، فتحتمل أن النبي ﷺ أباحها لهم؛ للضرورة بعد التحريم، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً، فيكون حرّمها يوم حير وفي عمرة القضاء، ثم أباحها يوم الفتح للضرورة، ثم حرّمها يوم الفتح أيضاً تحريماً مؤبداً، وتسقط رواية إباحتها يوم حجة الوداع؛ لأنها مروية عن سيرة الجهني، وإنما روى الثقات الآثار عنه الإباحة يوم فتح مكة، والذي في حجة الوداع إنما هو التحريم، فيؤخذ من حديثه ما اتفق عليه جمهور الرواة، ووافقه عليه غيره من الصحابة رضي الله عنهم من النهي عنها يوم الفتح، ويكون تحريمها يوم حجة الوداع تأكيداً وإشاعة له كما سبق.

وأما قول الحسن: إنما كانت في عمرة القضاء لا قبلها ولا بعدها، فترده الأحاديث الثابتة في تحريمها يوم 'حير' وهي قبل عمرة القضاء، وما جاء من إباحتها يوم فتح "مكة" ويوم "أوطاس"، مع أن الرواية بهذا إنما جاءت عن سيرة الجهني، وهو راوي الروايات الأخر وهي أصح، فيترك ما خالف الصحيح، وقد قال بعضهم: هذا مما تداوله التحريم والإباحة والسح مرتين، والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

القول المختار في تحريم المتعة وإباحتها والصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين، وكانت حلالاً قبل حير، ثم حرمت يوم حير، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس؛ لاتصالهما، ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة واستمر التحريم. ولا يخور أن يقال: إن الإباحة مختصة بما قبل حير، والتحريم يوم حير لتأييد، وأن الذي كان يوم الفتح مجرد تأكيد التحريم من غير تقدم إباحة يوم الفتح، كما اختاره المازري والقاضي؛ لأن الروايات التي ذكرها مسلم في الإباحة يوم الفتح صريحة في ذلك، فلا يخور إسقاطها، ولا مانع يمنع تكرير الإباحة، والله أعلم.

اجتماع أهل العلم على تحريم المتعة قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق. ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء =

قال في فتح المذهب وبالجملة فالمتعة التي أباحها الشارع في الأوائل، ثم حرّمها تحريماً مؤبداً: كان هو النكاح المؤقت بخضرة الشهود، كما يدل عليه حديث سيمان بن يسار عن أم عبد الله أمة أبي حنيفة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ في قصة له عند ابن جرير، وفيه: "فشارطها، وأشهدوا على ذلك عدولاً" ثم قال في آخره: "فعلته مع رسول الله ﷺ، ثم لم ينهنا عنه" كما في كنز العمال....

فالنكاح المؤقت أو المتعة عندي (أي الخصاص) مرتبة برخصة بين النكاح المطلق والسفاح المحض، وإليه أشير فيما ذكره ابن عبد البر عن عمارة مولى الرشيد: "سألت ابن عباس عن المتعة: أسفاح هي أم نكاح؟ فقال: لا نكاح ولا سفاح. قلت: فما هي؟ قال: المتعة كما قال الله تعالى، قلت: وهل عليه حيصة؟ قال: نعم، قلت: =

= إلا الروافض، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول بإباحتها، وروى عنه أنه رجع عنه. ****** قال: وأجمعوا على أنه متى وقع نكاح المتعة الآن حكم بطلانه سواء كان قبل الدخول أو بعده، إلا ما سبق عن زفر.

واختلف أصحاب مالك هل يحد الواطئ فيه؟ ومذهبنا أنه لا يحد؛ لشبهة العقد وشبهة الخلاف، ومأخذ الخلاف اختلاف الأصوليين في أن الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف ويصير المسألة مجمعة عليها، والأصح عند أصحابنا أنه لا يرفعه، بل يدوم الخلاف ولا يصير المسألة بعد ذلك مجمعة عليها أبداً، وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني. قال القاضي: وأجمعوا على أن من كبح نكاحاً مطلقاً وبنته أن لا يمكث معها إلا مدة نواها، فنكاحه صحيح حلال، وليس نكاح متعة، وإنما نكاح المتعة ما وقع بالشرط المذكور، ولكن قال مالك: ليس هذا من أخلاق الناس، وشد الأوراعي فقال: هو نكاح متعة، ولا حير فيه، والله أعلم.

قوله: **فمما لا يحصى فيها من ذلك** فيه موافقة لما قدمناه في الباب السابق من تحريم الخصى؛ لما فيه من تعيير خلق الله ولما فيه من قطع السبل، وتعذيب الحيوان، والله أعلم.

الحوار عن استدلال ابن مسعود بالآية قوله: **أَحْصِ مَا بَيْنَ يَدَيْكَ مِنْ نِكَاحٍ مَرْءٍ أَوْ امْرَأَةٍ** أي: بالثوب وغيره مما تراضى به. قوله: ثم قرأ عبد الله: **فَالْيَا أَلَيْسَ أَلَمْ تَأْمُرُوا أَنْ تُحْلِلُوا لِقَوْمِكُمْ مَا حَلَّ اللَّهُ لَهُمْ** (المائدة: ٨٧) فيه إشارة إلى أنه كان يعتقد بإباحتها كقول ابن عباس، وأنه لم يبلغه نسخها. ******

= ويتوارثان؟ قال: لا.....

تنبه عليه صاحب البدائع من أصحابنا، حيث قال: "فلا يجوز النكاح المؤقت، وهو نكاح المتعة، وأنه نوعان: أحدهما: أن يكون بلفظ التمتع، والثاني: أن يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوم مقامهما. أما الأول فهو أن يقول: أعطيتك كذا، على أن أتمتع منك يوماً أو شهراً أو سنة ونحو ذلك، وإنه باطل عند عامة العلماء. (فتح الملهم: ٣٣٥-٣٣٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم:** وقال ابن دقيق العيد: ما حكاه بعض الحنفية عن مالك رضي الله عنه من الحواز: خطأ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه؛ فقالوا: لو علق على وقت لا بد من محيئه وقع الطلاق الآن؛ لأنه توقيت للحل، فيكون في معنى نكاح المتعة.

وفي روح المعاني: ونسب القول بحواز المتعة إلى مالك رضي الله عنه وهو افتراء عليه، بل - هو كغيره من الأئمة - قائل بحرمته، بل قيل: إنه - زيادة على القول بالحرمه - يوجب الحد على المستمتع، ولم يوجبه غيره من القائلين بالحرمه؛ لمكان الشبهة.... (فتح الملهم: ٣٤٣/٦، ٣٤٥ بيروت)

**** قال في فتح الملهم:** وقال الحافظ رحمته الله: ظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بحواز المتعة، فقال القرطبي: لعله لم يكن حينئذ بلغه النسخ، ثم بلغه فرجع بعد. قلت: يؤيده ما ذكره الإسماعيلي أنه =

٣٤١١- (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، يَعْني مُتْعَةَ النِّسَاءِ.**

٣٤١٢- (٥) **وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعِيشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ.**

٣٤١٣- (٦) **وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: قَدِمَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مُعْتَمِرًا، فَجِئْنَاهُ فِي مَزِيلِهِ، فَسَأَلَهُ الْقَوْمُ عَنْ أَشْيَاءَ، ثُمَّ ذَكَرُوا الْمُتْعَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، اسْتَمْتَعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ.**

٣٤١٤- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي**

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ بْنَ مُحَمَّدٍ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَا: خَرَجَ عَلَيْنَا مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَذِنَ لَكُمْ أَنْ تَسْتَمْتِعُوا، يَعْني مُتْعَةَ النِّسَاءِ.** هكذا هو في بعض النسخ، وسقط في بعضها ذكر "الحسن ابن محمد" بل قال: عن عمرو بن دينار عن سلمة وجابر، وذكر المارزي أيضاً أن النسخ اختلف فيه، وأنه ثبت ذكر الحسن في رواية ابن ماهد، وسقط في رواية الجلودي، وسقط بيان "أمية بن بسطام"، وأنه يجوز صرف "بسطام" وترك صرفه، وأن الباء تكسر وقد تفتح، و"العيشي" بالشين المعجمة.

قوله: **وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ الْعِيشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ - يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ.** وفي الرواية الثانية عن سلمة وجابر: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا، فَأَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ** فقوله في الثانية: "أتانا" يحتمل أنانا رسوله ومناديه، كما صرح به في الرواية الأولى، ويحتمل أنه مر عليهم، فقال لهم ذلك بلسانه. **وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ** قوله: **وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ** لم يبلغه النسخ.

وقوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي** قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي** قد سبق إيضاح هذا.

- وقع في رواية أبي معاوية عن إسماعيل بن أبي خالد: "ففعله، ثم ترك ذلك" قال: وفي رواية لاس عبيدة عن إسماعيل: "ثم جاء تحريمها بعد" وفي رواية معمر عن إسماعيل: "ثم نسخ" كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٦/٣٣٨ بيروت)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا".

٣٤١٨ - (١١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ -: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ، قَالَ: فَأَقَمْنَا بِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ، - ثَلَاثِينَ بَيْنَ لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ - فَأَذِنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنْ قَوْمِي، وَلِيَ عَلَيْهِ فَضْلٌ فِي الْجَمَالِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الدَّمَامَةِ، مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِثْلُ بُرْدٍ، فَبُرْدِي خَلَقٌ، وَأَمَّا بُرْدُ ابْنِ عَمِّي فَبُرْدٌ جَدِيدٌ غَضٌّ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، أَوْ بِأَعْلَاهَا، فَتَلَقَّيْنَا فَتَاةً مِثْلُ الْبُكْرَةِ الْعَنْطَنِطَةِ. فَقُلْنَا: هَلْ لَكَ أَنْ يَسْتَمْتَعَ مِنْكَ أَحَدُنَا؟ قَالَتْ: وَمَاذَا تَبْذُلَانِ؟ فَشَرَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلَ بُرْدِهِ، فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَى الرَّجُلَيْنِ، وَبَرَاهَا صَاحِبِي يَنْظُرُ إِلَى عِطْفِهَا، فَقَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ، فَتَقُولُ: بُرْدُ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، ثَلَاثَ مِرَارٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَمْتَعْتُ مِنْهَا، فَلَمْ أَخْرُجْ حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٤١٩ - (١٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ بِشْرٍ، وَزَادَ: قَالَتْ: وَهَلْ يَصْلُحُ ذَلِكَ؟ وَفِيهِ: قَالَ: إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ مَح.

قوله ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا" أي: يجمع فصح سبب هكذا هو في جميع السبع "التي يتمتع فليخُل" أي: يتمتع بها، فحذف "بها"؛ لدلالة الكلام عليه، أو أوقع "يتمتع" موقع يابشر، أي: يباشرها وحذف المفعول. قوله: "مَعَ قَرِيبٍ مِنَ الدَّمَامَةِ" هي بفتح الدال المهملة، وهي القبح في الصورة.

قوله: "فَبُرْدِي خَلَقٌ" هو بفتح اللام، أي: قريب من البالي.

قوله: "فَبُرْدُ هَذَا خَلَقٌ وَبُرْدِي جَدِيدٌ غَضٌّ" هي بعين مهملة مفتوحة ونونين الأولى مفتوحة وبطاءين مهمتين، وهي كالعطاء، وسبق بيانها، وقيل: هي الطويلة فقط، والمشهور الأول.

قوله: "فَبُرْدُ هَذَا خَلَقٌ" هو بكسر العين أي جابها، وقيل: من رأسها إلى وركها، وفي هذا الحديث دليل على أنه لم يكن في نكاح المتعة ولي ولا شهود.

قوله: "إِنَّ بُرْدَ هَذَا خَلَقٌ مَح" هو بضم مفتوحة وحاء مهملة مشددة، وهو البالي، ومنه مع الكتاب إذا بلي ودرس.

٣٤٢٠ - (١٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي قَدْ كُنْتُ أُدْنِتُ لَكُمْ فِي الْأَسْتِمَاعِ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْلِلْ سَبِيلَهُ، * وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا".**

٣٤٢١ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا بَيْنَ الرَّكْنِ وَالْبَابِ، وَهُوَ يَقُولُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.**

٣٤٢٢ - (١٥) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُتْعَةِ، عَامَ الْفَتْحِ، حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ، ثُمَّ لَمْ نَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى نَهَانَا عَنْهَا.**

٣٤٢٣ - (١٦) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَبِيعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْمُتْعَةِ مِنَ النِّسَاءِ قَالَ: فَخَرَجْتُ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، حَتَّى وَجَدْنَا جَارِيَةً مِنْ بَنِي عَامِرٍ، كَأَنَّهَا بَكْرَةٌ عَيْطَاءُ، فَخَطَبْنَاهَا إِلَى نَفْسِهَا، وَعَرَضْنَا عَلَيْهَا بُرْدَيْنَا،**

قوله ﷺ: "قد كُنت أدنس لكم في الاستماع من النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلي يوم القيامة، فمن كان عنده منهن شيء فليحل سبيله، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا" وفي هذا الحديث التصريح بالنسخ والتأنيث في حديث واحد من كلام رسول الله ﷺ كحديث: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها" وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبي بكر وعمر، على أنه لم يبلغهم النسخ كما سبق، وفيه أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها، ولا يحل أخذ شيء منه، وإن فارقها قبل الأجل المسمى، كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر المسمى بالوطء، ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعده.

* قوله: 'فمن كان عنده منهن شيء فليحل سبيله' روى بالتذكير على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار أن المراد به المرأة.

فَجَعَلْتُ تَنْظُرُ، فَتَرَانِي أَجْمَلَ مِنْ صَاحِبِي، وَتَرَى بُرْدَ صَاحِبِي أَحْسَنَ مِنْ بُرْدِي، فَأَمَرَتْ نَفْسَهَا سَاعَةً، ثُمَّ اخْتَارَتْنِي عَلَى صَاحِبِي، فَكَفَنَ مَعَنَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِفِرَاقِهِنَّ.

٣٤٢٤ - (١٧) **حسن** عَمَرُو النَّاقِدَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ.

٣٤٢٥ - (١٨) **حسن** أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، يَوْمَ الْفَتْحِ، عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ.

٣٤٢٦ - (١٩) **حسن** حَسَنُ الْخُلَوَانِي وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْمُتْعَةِ زَمَانَ الْفَتْحِ، مُتْعَةِ النِّسَاءِ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ تَمْتَعُ بِرُذَيْنِ أَحْمَرَيْنِ.

٣٤٢٧ - (٢٠) **حسن** حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ قَامَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: إِنَّ نَاسًا، أَعْمَى اللَّهُ قُلُوبَهُمْ، كَمَا أَعْمَى أَبْصَارَهُمْ، يُفْتَنُونَ بِالْمُتْعَةِ، يُعَرِّضُونَ بِرَجُلٍ، فَنَادَاهُ فَقَالَ: إِنَّكَ لَجِلْفٌ جَافٍ، فَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَتْ الْمُتْعَةُ تُفْعَلُ عَلَى عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ - يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: فَحَرِّبْ بِنَفْسِكَ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَهَا لَأَرْجُمَنَّكَ بِأَحْجَارِكَ.

قوله: **حسن** هو همزة ممدودة، أي: شاورت نفسها وأفكرت في ذلك، ومنه قوله تعالى: **أَلَمْ لَا يَأْتَمُرُونَ بِكَ** (القصص: ٢٠).

قوله: **حسن** يعني: يعرض بابين عباس. **شرح العرب** قوله: **حسن** "الحلف" بكسر الجيم، قال ابن السكيت وغيره: الحلف هو الجاهل، وعلى هذا قيل: إنما جمع بينهما توكيداً؛ لاختلاف اللفظ، والجاهل: هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والأدب؛ لبعده عن أهل ذلك.

قوله: **حسن** هذا محمول على أنه أبلغه الناسح لها، وأنه لم يبق شك في تحريمها، فقال: إن فعلتها بعد ذلك ووطئت فيها كنت زانياً ورجمتك بالأحجار التي يرحم بها الزاني.

قوله: **حسن** أي: عرض هو ومن معه عليها المتعة يرذبن أحمرين، على الدلية لا على الاجتماع، فلا ينافي ما سبق، والله تعالى أعلم.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللَّهِ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ رَجُلٍ، جَاءَهُ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَاهُ فِي الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ: مَهْلًا، قَالَ: مَا هِيَ؟ وَاللَّهِ لَقَدْ فَعَلْتُ فِي عَهْدِ إِمَامِ الْمُتَّقِينَ.

قَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ: إِنَّهَا كَانَتْ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لِمَنْ اضْطُرَّ إِلَيْهَا، كَالْمَيْتَةِ وَالْدَمِّ وَلَحْمِ الْخَيْزِيرِ، ثُمَّ أَحْكَمَ اللَّهُ الدِّينَ وَنَهَى عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَأَخْبَرَنِي رِبْعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ كُنْتُ اسْتَمْتَعْتُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنِي غَامِرٍ، بِبُرْذَيْنِ أَحْمَرَيْنِ، ثُمَّ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَسَمِعْتُ رِبْعَ بْنَ سَبْرَةَ يُحَدِّثُ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَنَا جَالِسٌ.

٣٤٢٨ - (٢١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عُبَلَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنِي الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَقَالَ: "أَلَا إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أُعْطِيَ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ".

٣٤٢٩ - (٢٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، "وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ".

قوله: فَأَخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ سَيْفِ اللَّهِ: هو خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمُحْزُومِيُّ، سماه بذلك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لأنه يَنْكأُ فِي أَعْدَاءِ اللَّهِ.

قوله: هِيَ مِنْ مُتْعَةِ نِسَاءٍ، مِمَّا خَيْرٌ. وَمِنْ لُحُومِ حُمُرٍ الْإِنْسِيَّةِ: قوله: "الإنسية" صبطوه بوجهين: أحدهما: كسر الهمزة وإسكان الون، والثاني: فتحهما جميعاً، وصرح القاضي تَرْجِيحَ الْفَتْحِ، وأنه رواية الأكثرين، وفي هذا تحريم لحوم الحمر الإنسية، وهو مذهب العلماء كافة، إلا طائفة يسيرة من السلف، فقد روي عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروي عنهم تحريمه، وروي عن مالك كراهته وتحريمه.

"قوله: نَهَى عَنِ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَا يَبْقَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْهَيَّ كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ؛ لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى تَكَرُّرِ النَّهْيِ وَالْإِذْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣٤٣٠ - (٢٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ**: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةٌ، عَنْ مَالِكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِفُلَانٍ: إِنَّكَ رَجُلٌ تَأْتِيهِ، هُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ.

٣٤٣١ - (٢٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٣٤٣٢ - (٢٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُكَلِّمُ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ: مَهْلًا، يَا ابْنَ عَبَّاسٍ! فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

٣٤٣٣ - (٢٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى** قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

قوله: **رجل تأتيه** هو الخائر الذاهب عن الطريق المستقيم والله أعلم.

٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

٣٤٣٤- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا".

٣٤٣٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُنَّ: الْمَرْأَةُ وَعَمَّتِهَا، وَالْمَرْأَةُ وَخَالَتِهَا.

٤ - باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح

قوله ﷺ: لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها وفي رواية: لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها، وهذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها، سواء كانت عمة وحالة حقيقة، وهي أخت الأب وأخت الأم، أو بحارية، وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن علا، أو أخت أم الأم وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن علت، فكلهن بإجماع العلماء يحرم الجمع بينهما، وقالت طائفة من الخوارج والشيعة: يجوز، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: ٢٤)

حوار نسخ عموم القرآن بالخبر الواحد واحتج الجمهور بهذه الأحاديث، خصوا بها الآية، والصحيح الذي عليه جمهور الأصوليين حواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد؛ لأنه ﷺ مبين للناس ما أنزل إليهم من كتاب الله، وأما الجمع بينهما في الوطاء بملك اليمين كالنكاح فهو حرام عند العلماء كافة، وعند الشيعة مباح، قالوا: ويباح أيضاً الجمع بين الأختين بملك اليمين. قالوا: وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ لِلَّهِ﴾ (النساء: ٢٣) إنما هو في النكاح، قال: وقال العلماء كافة: هو حرام كالنكاح لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ لِلَّهِ﴾ (النساء: ٢٣) وقولهم: إنه مختص بالنكاح لا يقبل، بل جميع المذكورات في الآية محرمات بالنكاح، وبملك اليمين جميعاً، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ لِلَّهِ﴾ (النساء: ٢٤) فإن معناه: أن ملك اليمين يحل وطؤها بملك اليمين لا نكاحها، فإن عقد النكاح عليها لا يجوز لسيدها، والله أعلم.

وأما باقي الأقارب كالجمع بين بنتي العم أو بنتي الخالة أو نحوهما فحائز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف أنه حرمه، دليل الجمهور قوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (النساء: ٢٤) والله أعلم.

أقوال أهل العلم في حوار الجمع بين بنت الرجل وروحته: وأما الجمع بين زوجة الرجل وبنته من غيرها، فحائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة والجمهور. وقال الحسن وعكرمة وابن أبي ليلى: لا يجوز. دليل الجمهور قوله تعالى: -

٣٤٣٦- (٣) **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ: أَنَّ مَسْلَمَةَ مَدَنِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ وَلَدِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ -، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ **ﷺ**: "لَا تُنْكَحُ الْعَمَةُ عَلَى بِنْتِ الْأَخِ، وَلَا ابْنَةُ الْأَخْتِ عَلَى الْخَالَةِ".

٣٤٣٧- (٤) **وَحَدَّثَنِي** حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي قَبِيصَةُ بْنُ ذُوَيْبٍ الْكُفَيْيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى خَالََةَ أَبِيهَا وَعَمَّةَ أَبِيهَا يَتْلُكَ الْمَنْزِلَةَ.

٣٤٣٨- (٥) **وَحَدَّثَنِي** أَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: "لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا".

٣٤٣٩- (٦) **وَحَدَّثَنِي** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**:، بِمِثْلِهِ.

٣٤٤٠- (٧) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ **ﷺ** قَالَ: "لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى

- **وَأَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ**، وقوله **ﷺ**: **لَا يَجْمَعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ** طاهر في أنه لا فرق بين أن ينكح البنتين معاً، أو تقدم هذه أو هذه، فالجمع بينهما حرام كيف كان، وقد جاء في رواية أبي داود وغيره: "لا تنكح الصعري على الكيري ولا الكيري على الصعري" لكن إن عقد عليهما معاً بعقد واحد فكاحهما باطل، وإن عقد على إحدهما ثم الأخرى فنكاح الأولي صحيح، ونكاح الثانية باطل، والله أعلم.

قوله **ﷺ**: **لَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ**، لا يسوم على سومة أخيه هكذا هو في جميع النسخ: "ولا يسوم" بالواو وهكذا "يخطب" مرفوع، وكلاهما لفظة لفظ الخير، والمراد به الهوى، وهو أبلغ في الهوى؛ لأن خير الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والهوى قد تقع مخالفته فكان المعنى: عاملوا هذا الهوى معاملة الخير المحتتم، وأما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريباً إن شاء الله تعالى -، وكذلك السوم في كتاب البيع.

سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ صَحْفَتَيْهَا، وَلِتُنْكِحَ، فَإِنَّمَا لَهَا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهَا".

٣٤٤١- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا، أَوْ أَنْ تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ رَازِقُهَا.

٣٤٤٢- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى وَابْنِ نَافِعٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

٣٤٤٣- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا شَبَّابَةُ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

قوله : "وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي صَحْفَتَيْهَا" يجوز في "تسأل" الرفع والكسر، الأول على الخبر الذي يراد به النهي وهو المناسب لقوله ﷺ قبله: "لا يخطب ولا يسوم"، والثاني: على النهي الحقيقي، ومعنى هذا الحديث: هي المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته، وأن ينكحها، ويصير لها من نفقتها ومعروفه ومعاشرته ونحوها ما كان للمطلقة، فعبّر عن ذلك باكتفاء ما في الصحيفة مجازاً. قال الكسائي: وأكفأت الإباء: كيبته، وكفأته وأكفأته: أملتة، والمراد بأختها: غيرها، سواء كانت أختها من النسب، أو أختها في الإسلام أو كافرة.

[٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكرهه خطبته]

٣٤٤٤ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهَبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ طَلْحَةَ بْنَ عَمْرٍ، بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ جُبَيْرٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ فَحَضَرَ ذَلِكَ وَهُوَ أَمِيرُ الْحَجِّ، فَقَالَ أَبَانٌ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".**

٥ - باب تحريم نكاح المحرم، وكرهه خطبته

قوله **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** لا يصح عنه ولا يصح **حَدَّثَنَا يَحْيَى** ثم ذكر مسم الاحتلاف أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم أو وهو حلال، فاحتلف العلماء بسبب ذلك في نكاح المحرم.

مداهب الأئمة في صحة نكاح المحرم وعده صحته فقال مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم: لا يصح نكاح المحرم، واعتمدوا أحاديث الباب. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يصح نكاحه؛ حديث قصة ميمونة. وأجاب الجمهور عن حديث ميمونة بأجوبة أصحها: أن النبي ﷺ إنما تزوجها حلالاً، هكذا رواه أكثر الصحابة.

قال القاضي وغيره: ولم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده، وروى ميمونة وأبو رافع وغيرهما أنه تزوجها حلالاً، وهم أعرف بالقصة؛ لتعلقهم به، بخلاف ابن عباس؛ ولأنهم أصط من ابن عباس وأكثر. الجواب الثاني: تأويل حديث ابن عباس على أنه تزوجها في الحرم وهو حلال، ويقال لمن هو في الحرم: محرم وإن كان حلالاً وهي لغة شائعة معروفة، ومنه البيت المشهور:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً

أي: في حرم المدينة. **والثالث:** أنه تعارض القول والفعل، والصحيح حينئذ عند الأصوليين ترجيح القول؛ لأنه يتعدى إلى الغير، والفعل قد يكون مقصوراً عليه. والرابع: جواب جماعة من أصحابنا أن النبي ﷺ كان له أن يتزوج في حال الإحرام، وهو مما حص به دول الأمة، وهذا أصح الوجهين عند أصحابنا.

قال في فتح البهي قال الشيخ الأئمة قدس الله روحه: "وفي صحيح مسم عن ابن عباس: 'تزوجها وهو محرم' زاد ابن عمير: فحدثت به الزهري، فقال: أحبري يريد بن الأصم أنه نكحها وهو حلال، فأوقع الراوي المقابلة بين محرم وحلال، ولم يثبت الحلال بمعنى الداخل في الحل.

وأيضاً: روي عن عائشة وأبي هريرة أيضاً بلفظ: "محرم" فكيف اجتمع ابن عباس وعائشة وأبو هريرة على لغة عربية، أي: المحرم بمعنى الداخل في الحرم، أو الشهر الحرام.... وما ألحاهم إلى هذا التأويل البعيد، إلا أن الأحاديث قد تعارضت في تزوجه **ميمونة**. (فتح البهي: ٣٥٧/٦ بيروت)

٣٤٤٥- (٢) **وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ**: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: حَدَّثَنِي ثَبِيهُ بْنُ وَهَبٍ قَالَ: بَعَثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ، وَكَانَ يَخْطُبُ بِنْتَ شَيْبَةَ بْنِ عُثْمَانَ عَلَى ابْنِهِ، فَأَرْسَلَنِي إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهُوَ عَلَى الْمَوْسِمِ، فَقَالَ: أَلَا أَرَاهُ أَعْرَابِيًّا، إِنَّ الْمُحْرَمَ لَا يُنْكَحُ وَلَا يُنْكَحُ، أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ عُثْمَانُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٣٤٤٦- (٣) **وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْنَعِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الْخَطَّابِ زِيَادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ وَيَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ثَبِيهٍ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ".

= والوجه الثاني: أنه حرام في حقه كفره، وليس من الخصائص.**

وأما قوله ﷺ: **لَا يَخْطُبُ** فمعناه: لا يزوج امرأة بولاية ولا وكالة. قال العلماء: سببه أنه لما منع في مدة الإحرام من العقد لنفسه صار كالمرأة فلا يعقد لنفسه ولا لغيره، وظاهر هذا العموم أنه لا فرق بين أن يزوج بولاية خاصة كالأب والأخ والعم ونحوهم، أو بولاية عامة وهو السلطان والقاضي ونائبه، وهذا هو الصحيح عندنا، وبه قال جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز أن يزوج المحرم بالولاية العامة؛ لأنها يستفاد بها ما لا يستفاد بالخاصة، ولهذا يجوز للمسلم ترويج الدمية بالولاية العامة دون الخاصة.

واعلم أن الهي عن النكاح والإنكاح في حال الإحرام هي تحريم، فلو عقد لم يعقد، سواء كان المحرم هو الزوج والزوجة أو العاقد لهما بولاية أو وكالة، فالنكاح باطل في كل ذلك، حتى لو كان الزوجان والولي محلين، ووكل الولي أو الزوج محرماً في العقد لم ينعقد.

وأما قوله ﷺ: **لَا يَخْطُبُ** فهو محرم تزويجه ليس بخرام. وكذلك يكره للمحرم أن يكون شاهداً في نكاح عقده المحلون، وقال بعض أصحابنا: لا يعقد بشهادته؛ لأن الشاهد ركز في عقد النكاح كالولي، والصحيح الذي عليه الجمهور انعقاده.

**** قال في فتح الملهم** وقال الشيخ محمد عابد السدي -: فالخاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي ﷺ بميمونة، فمنها: ما دلّت على أنه ﷺ تزوّجها وهو حلال، وأخرى دلّت على أنه تزوّجها وهو محرم، وقد كثرت الرواة في كل من الجهتين؛ فالشافعية والمالكية والحنابلة حكموا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفّان فيما أخرجهم مسلم وغيره عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يَنْكَحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ" فمضوا من تزويج من المحرمين، وقالوا بطلان عقده، وقد ثبت أن عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين =

٣٤٤٧- (٤) **رواه أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الخطاب وزهير بن حرب، جميعاً عن ابن عيينة، قال زهير: حدثنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى، عن نبيه بن وهب، عن أبيان بن عثمان، عن عثمان يبلغ به النبي ﷺ: "المُحْرَمُ لَا يُنْكَحُ وَلَا يُخْطَبُ".**

٣٤٤٨- (٥) **حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث: حدثني أبي عن جدي: حدثني خالد بن يزيد: حدثني سعيد بن أبي هلال عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبيد الله بن معمر أراد أن يُنْكَحَ ابنته طلحة بنت شيبة بن جبير، في الحج، وأبان بن عثمان يومئذ أمير الحاج، فأرسل إلى أبان: إني قد أردت أن أنكح طلحة بن عمر، فأحب أن تحضر ذلك، فقال له أبان: ألا أراك عراقياً جافياً، إني سمعت عثمان بن عفان يقول: قال رسول الله ﷺ: "لَا يُنْكَحُ الْمُحْرَمُ".**

قوله: "حدثنا يحيى بن عيسى عن مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد أن ينكح ابنته طلحة بنت شيبة بن جبير، في الحج، فأرسل إلى أبان بن عثمان، عن عثمان يبلغ به النبي ﷺ: "المُحْرَمُ لَا يُنْكَحُ وَلَا يُخْطَبُ". ثم ذكره بعد ذلك من رواية حماد بن زيد عن أيوب، عن نافع، عن نبيه قال: بعثني عمر بن عبيد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبة بن عثمان على ابنه.

لوقم بن إسماعيل هكذا قال أحمد عن أيوب في رواية بنت شيبة بن عثمان، وكذا قال محمد بن راشد بن عثمان بن عمرو القرشي، ورعم أبو داود في سنده أنه الصواب وأن مالكاً وهم فيه، وقال الجمهور: بل قول مالك هو الصواب، فإنها بنت شيبة بن جبير بن عثمان الحجازي، كما حكاها الدارقطني عن رواية الأكثرين. قال القاضي: ولعل من قال: شيبة بن عثمان نسه إلى جده، فلا يكون خطأ، بل الروايتان صحيحتان، إحداهما حقيقة، والأخرى محاز. وذكر الربيع بن بكار أن هذه البنت تسمى أمة الحميد. وأعلم أنه وقع في إسناده رواية حماد عن أيوب رواية أربعة تابعين بعضهم على بعض، وهم: أيوب السخيتاني، ونافع، ونبیه، وأبان بن عثمان، وقد نبهت على نظائر كثيرة لهذا، سبقت في هذا الكتاب، وقد أوردتها في جزء مع ربايعيات الصحابة. قوله: "حدثنا يحيى بن عيسى عن مالك، عن نافع، عن نبيه بن وهب أن عمر بن عبيد الله أراد أن ينكح ابنته طلحة بنت شيبة بن جبير، في الحج، فأرسل إلى أبان بن عثمان، عن عثمان يبلغ به النبي ﷺ: "المُحْرَمُ لَا يُنْكَحُ وَلَا يُخْطَبُ". هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "عراقياً"، وذكر القاضي أنه وقع في بعض الروايات: "عراقياً" وفي بعضها: "أعراقياً" قال: وهو الصواب أي: جاهلاً بالسنة، والأعراق: هو ساكن البادية، قال: "وعراقياً" ما خطأ، إلا أن يكون قد عرف من مذهب أهل الكوفة حيث جوار نكاح المحرم، فيصح عراقياً، أي: أحداً مذهبهم في هذا جاهلاً بالسنة، والله أعلم.

- امرأته، وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعليّ وريد بن ثابت، وقالوا: يقدم القول على الفعل؛ لاحتمال الخصوص في الفعل، بخلاف القول؛ فإنه نص في التشريع.

وذلك: لأن الله تعالى قد نهى عن الرفث؛ لكونه من دواعي الجماع. والعقد الجديد من أقوى دواعي الجماع، وكان النبي ﷺ أملاً الناس لأمره، فما كان النكاح في حقه من باب الرفث، بخلاف غيره، وكذلك إذا -

٣٤٤٩- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ الْحَنْظَلِيُّ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ.**

زَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الرَّهْرِي فَقَالَ: أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَهُوَ حَلَالٌ.

٣٤٥٠- (٧) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ.**

٣٤٥١- (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرَاةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، قَالَ: وَكَأَنَّ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ.**

=تعارض المبيح والمحرم، قدم المحرم، حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا يَدْخُلُونَ فِي مَفْضِلِهِمْ مَا كُنُوا فِيهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا يَدْخُلُونَ فِي مَفْضِلِهِمْ مَا كُنُوا فِيهِ** (البقرة: ١٩٧)، والحنفية حكموا القياس بين المتعارضين، وقالوا: لا شك أنه عقد كسائر العقود التي ينفق بها من شراء الأمة للتسري وغيره، كما ذهب إليه أنس فيما أخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر، قال: سألت أنساً عن نكاح المحرم، فقال: لا بأس، وهل هو إلا كالبيع. قال الحافظ: وإساده قوي، ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام. وأما قول من قال: إن هذا قياس في مقابلة النص، وهو باطل، فمدفوع بأن القياس إنما احتج إليه هنا تقوية لأحد المتعارضين من النصوص، فما هو إلا عمل بالنص، لا مصير إلى القياس، ولا الركون إليه. وأما قولهم بأنه من باب الرفث، يقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسري قصداً في حال إحرامه، ولا قائل به. (فتح الملهم: ٣٥٨/٦-٣٥٩ بيروت)

[٦ - باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك]

٣٤٥٢- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ بَعْضٍ".

٣٤٥٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ - : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ".

٦ - باب تحريم الخطبة على حطة أخيه حتى يآذن أو يبرك

قوله : « لا تتركوا ما بين يديكم من عترة » رواه الشيخان في الصحيحين وفي رواية: « لا تسرعوا على حذر
ع . لا تحذفوا من جفنة الله شيء » وفي رواية: « لا تأكلوا مما خلفكم من عترة ولا حتى ينطق الله بها »
على نعم أنعم، ولا يحط على خطية أنه حتى يدرك.

بيان حكم الخطبة على حطة الآخر هذه الأحاديث ظاهرة في تحريم الخطبة على حطة أحبه، وأجمعوا على نهيها إذا كان قد صرح للحاطب بالإحابة، ولم يَأْذَنْ ولم يترك، فلو خطب على خطبته، وتروح والحالة هذه عصي، وصح النكاح ولم يفسح، هذا مذهب الجمهور. وقال داود: يفسح النكاح. وعن مالك روايتان كالمذهبيين. وقال جماعة من أصحاب مالك: يفسح قبل الدخول لا بعده. أما إذا عرس له بالإحابة ولم يصرح، ففي تحريم الخطبة على خطبته قولان لمشافعي. أصحهما: لا يخرم. وقال بعض المالكية: لا يخرم حتى يرضوا بالروح، ويسمى المهر، واستدلوا لما ذكرناه من أن التحريم إما هو إذا حصلت الإحابة بخديث فاطمة بنت قيس، فإنها قالت: خطبني أبو جهم ومعاوية، فلم يكرهني **الخطبة** خطبة بعضهم على بعض، بل خطبها لأسامة. وقد يعترض على هذا الدليل فيقال: لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول، وأما النبي **ﷺ** فأشار بأسامة لا أنه خطب له، واتفقوا على أنه إذا ترك الخطبة رغبة عنها، وأذن فيها جازت الخطبة على خطبته، وقد صرح بذلك في هذه الأحاديث.

والفريقين في بيع سهمه قوله: لا بد من إجماع. لا بد من إجماع أن يكون الاستثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي. ويختص أن يختص بالأخير، ويؤيد الثاني رواية البخاري في النكاح من طريق ابن جريح، عن نافع، بلفظ: "كفى أن يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حتى يترك الخطاطب قلبه أو يأذن له الخطاطب" ومن ثم بدأ خلاف للشافعية: هل يختص ذلك بالنكاح، أو يلتحق به البيع في ذلك. والصحيح عدم الفرق. (فتح الملهم: ٣٦٢/٦-٣٦٣ بيروت)

٣٤٥٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ،
بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٤٥٦ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ
لِبَادٍ، أَوْ يَتَنَاجَشُوا، أَوْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ
الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْائِهَا، أَوْ مَا فِي صَحْفَتِهَا.
زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَلَا يَسُمُّ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ.

٣٤٥٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَنَاجَشُوا، وَلَا
يَبِيعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا يَخْطُبُ الْمَرْءُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلِ
الْمَرْأَةُ طَلَاقَ الْأُخْرَى لِتَكْتَفِيَ مَا فِي إِنْائِهَا".

وقوله ﷺ: 'عَنْ حَصَّةٍ' قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: ظَاهِرُهُ اخْتِصَاصُ التَّحْرِيمِ بِمَا إِذَا كَانَ الْخَاطِبُ مُسْلِمًا، فَإِنْ
كَانَ كَافِرًا فَلَا تَحْرِيمَ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ. وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: تَحْرِمُ الْخُطْبَةُ عَلَى الْكَافِرِ أَيْضًا، وَلَهُمْ أَنْ
يُجِيبُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِأَخِيهِ خَرَجَ عَلَى الْعَالِمِ فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْهُومٌ يَعْمَلُ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَقْتُلُوا نَفْسَكُمْ مِمَّنْ مَلَاحَ﴾ (الأنعام: ١٥١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكُمْ سَيِّئٌ فَخُورَكُمْ مِمَّنْ تَسْبِكُوهُ﴾
(النساء: ٢٣) وَنَظَائِرُهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْأَحَادِيثُ وَعُمُومُهَا، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْخَاطِبِ الْفَاسِقِ
وغيره. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالَكِيُّ: تَجُوزُ الْخُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْفَاسِقِ.

الفرق بين خطبة النكاح وخطبة الجمعة وغيرها. و"الخطبة" في هذا كله بكسر الحاء. وأما "الخطبة" في الجمعة
والعيد والحج وغير ذلك، وبين يدي عقد النكاح، فبضمها.

وأما قوله ﷺ: 'أَوْ لَا يَبِيعُ عَصَمَكُمْ عَلَى بَيْعِ عَصَمٍ'، وَلَا يَسُمُّ عَصَمًا أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ
فَسَمَائِي شَرَحَهَا فِي "كِتَابِ الْبَيْعِ" - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -.

٣٤٥٨ - (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: "وَلَا يَزِدُّ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ".

٣٤٥٩ - (٨) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ**، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ - قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَسُمُّ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ".

٣٤٦٠ - (٩) **وَحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ** عَنْ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْعَلَاءِ وَسُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٣٤٦١ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: "عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، وَخِطْبَةِ أَخِيهِ".

٣٤٦٢ - (١١) **وَحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ** أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ اللَّيْثِ وَغَيْرِهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِمَاسَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَتَتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ".

قوله: **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** هكذا صورته في جميع النسخ، و"أبو العلاء" غير أبي سهيل، فلا يجوز أن يقال: عن أبيهما، قالوا: وصوابه "أبويهما".

قال القاضي وغيره: ويصح أن يقال عن أبيهما بفتح الباء على لغة من قال في تشية الأب: "أبان"، كما قال في تشية اليد: "يدان" فتكون الرواية صحيحة، لكن الباء مفتوحة، والله أعلم.

[٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه]

٣٤٦٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

وَالشَّغَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتُهُ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ.

٣٤٦٤- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا الشَّغَارُ؟

٣٤٦٥- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرَّاجِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ.

٧ - باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه

معنى الشغار قوله: رسول الله ﷺ نهي عن الشغار. والشغار: أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجها ابنته، وليس بينهما صداق. وفي الرواية الأخرى بيان أن تفسير الشغار من كلام نافع. وفي الأخرى "ابنته أو أخته". قال العلماء: الشغار بكسر الشين المعجمة وبالفين المعجمة أصله في اللغة: الرفع، يقال شغل الكلب إذا رفع رجله ليبول، كأنه قال: لا ترفع رجل بني حتى أرفع رجل بنتك. وقيل: هو من شغل البلد إذا خلا؛ لخلوه عن الصداق. ويقال: شغرت المرأة إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشعر عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه، لكن اختلفوا هل هو فحش يقتضي إبطال النكاح أم لا؟ فعند الشافعي يقتضي إبطاله، وحكاها الخطابي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد، وقال مالك: يمسح قبل الدخول وبعده، وفي رواية عنه: قبله لا بعده. وقال جماعة: يصح مهر المثل، وهو مذهب أبي حنيفة. * وحكي عن عطاء والزهري والليث، وهو رواية عن أحمد وإسحاق. وبه قال أبو ثور وابن جرير، وأجمعوا على أن غير البهات من الأخوات، وبنات الأخ والعلمات وبنات الأعمام والإماء كالبنات في هذا، وصورته الواضحة: زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك، ويضع كل واحدة صداقاً للأخرى، فيقول: قلت، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم قال ابن عابدين: "زاد الزيلعي: أو هو - أي: النهي - محمول على الكراهة".... أي: والكراهة لا توجب الفساد، وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شعاراً حقيقة، وإن سلم فالنهي على معنى الكراهة، فيكون الشرع أوجب فيه أمرين: الكراهة، ومهر المثل، فالأول مأخوذ من النهي، والثاني من الأدلة =

٣٤٦٦- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ".

٣٤٦٧- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ.
زَادَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: وَالشِّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّحْلُ لِلرَّحْلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ وَأَزْوَجْكَ ابْنَتِي، أَوْ زَوِّجْنِي أَخْتَكَ وَأَزْوَجْكَ أَخْتِي.

٣٤٦٨- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ عُمرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ زِيَادَةَ ابْنِ ثُمَيْرٍ.

٣٤٦٩- (٧) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشِّغَارِ.

= الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهراً يعقد موجباً لمهر المثل. وهذا الثاني دليل على حمل النهي على الكراهة دون الفساد، وهذا التقرير يدفع ما أورد من أن حمه على الكراهة يفتضي أن الشغار الآن غير مهي عنه لإيجابنا فيه مهر المثل. (فتح الملهم: ٣٦٩/٦ بيروت)

[٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح]

٣٤٧٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُرَيْدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبِزْنِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ". هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ الْمُثَنَّى، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ الْمُثَنَّى قَالَ: "الشَّرْطُ".

٨ - باب الوفاء بالشروط في النكاح

بيان الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافي مقتضى النكاح: إن هذا محمول على شروط لا تنافي مقتضى النكاح، بل تكون من مقتضياته ومقاصده، كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها وكسوتها وسكنائها بالمعروف، وأنه لا يُقَصَّرُ في شيء من حقوقها، ويقسم لها كغيرها، وأنها لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ولا تُنْشَرُ عليه، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه، ولا تأدن في بيته إلا بإذنه، ولا تنصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك. وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها، ولا ينفق عليها ولا يسافر بها ونحو ذلك فلا يحب الوفاء به، بل يلغو الشرط ويصح النكاح معمر المثل؛ لقوله ﷺ: "كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل". وقال أحمد وجماعة: يجب الوفاء بالشروط مطلقاً لحديث: "إن أحق الشروط"، والله أعلم.

[٩ - باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت]

٣٤٧١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: "أَنْ تُسَكَّتَ".

٣٤٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ، ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عَيْسَى - يَعْنِي: ابْنَ يُوْنُسَ - عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِمِثْلِ مَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ وَإِسْنَادِهِ، وَاتَّفَقَ لَفْظُ حَدِيثِ هِشَامٍ وَشَيْبَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ سَلَامٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٤٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ يَقُولُ: قَالَ ذَكْوَانُ مَوْلَى عَائِشَةَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَارِيَةِ يُنْكَحُهَا أَهْلُهَا، أَسْتَأْمَرُ أَمْ لَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ، تُسْتَأْمَرُ" فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّهَا تَسْتَحْيِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَذَلِكَ إِذْنُهَا إِذَا هِيَ سَكَتَتْ".

[٩ - باب استئذان البكر في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت]

شرح لعريب قال العلماء: هذا: "الثيب" كما فسره الرواية الأخرى التي ذكرنا، ولأنهم معان أخر، و"الصُّمَاتُ" بصم الصاد هو: السكوت، قال القاضي: اختلف العلماء في المراد بالأيم هنا مع اتفاق أهل اللغة على أنه تطلق على امرأة لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة، بكراً كانت أو ثيباً، قاله إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما، والأيم في اللغة: العزوبة، ورجل أيم وامرأة أيم، وحكى أبو عبيد: أنه أيمه أيضاً. -

٣٤٧٤- (٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا"، قَالَ: نَعَمْ.

٣٤٧٥- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ سَمِعَ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا".

«أقوال العلماء في المراد بالأيم ها قال القاضي: ثم اختلف العلماء في المراد بها هنا، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة: المراد: الثيب، واستدلوا بأنه جاء معسراً في الرواية الأخرى بالثيب كما ذكرناه، وبأنها جعلت مقابلة للبكر، وبأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب، وقال الكوفيون وزمر: الأيم ها كل امرأة لا روح لها بكراً كانت أو ثيباً، كما هو مقتضاه في النسخة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها، وعقدها على نفسها النكاح صحيح، وبه قال الشعبي والزهري، قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه، وقال الأوزاعي وأبو يوسف ومحمد: تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي.

قال القاضي: واحتلما أيضاً في قوله ﷺ: «أحق من وليها» هل هي أحق بالإذن فقط أو بالإذن والعقد على نفسها؟ فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بما جُمِعَا.

وقوله ﷺ: «أحق من نفسها» يحتمل من حيث اللفظ أن المراد: أحق من وليها في كل شيء من عقد وغيره كما قاله أبو حنيفة وداود، ويحتمل أنها أحق بالرضا، أي: لا تزوج حتى تنطق بالإذن بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﷺ: «لا نكاح إلا بولي» مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعين الاحتمال الثاني. واعم أن لفظة «أحق» هنا للمشاركة، معناه: أن لها في نفسها في النكاح حقاً ولوليها حقاً، وحقها أكد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كمواً وامتنعت لم تجبر، ولو أرادت أن تتزوج كمواً فامتنع الولي أجبر، فإن أصر زوجها القاصي، فدل على تأكيد حقها ورجحانه.

وأما قوله ﷺ في البكر: «ولا نكح بكراً حتى يسأذن» فاحتلما في معناه، فقال الشافعي وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق وغيرهم: الاستئذان في البكر مأمور به، فإن كان الولي أباً أو جدّاً كان الاستئذان مندوباً إليه، ولو زوجها بغير استئذائها صح لكمال شفقتها، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان، ولم يصح إنكاحها قبله، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهما من الكوفيين: يجب الاستئذان في كل بكر بالغة.

٤٣٧٦- (٦) • حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهِذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: "الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صَحَائُهَا"، وَرُبَّمَا قَالَ: "وَصَمَّتْهَا إِقْرَارُهَا".

وأما قوله **في البكر**: **دف** **مسند** فظاهره العموم في كل بكر وكل ولي، وأن سكوتها يكفي مطلقاً، وهذا هو الصحيح، وقال بعض أصحابنا: إن كان الولي أياً أو حداً فاستئذانه مستحب ويكفي فيه سكوتها، وإن كان غيرهما فلا بد من نطقها؛ لأنها تستحي من الأب والجدة أكثر من غيرهما، والصحيح الذي عليه الجمهور: أن السكوت كاف في جميع الأولياء؛ لعموم الحديث؛ لوجود الحياء. وأما الثيب فلا بد فيها من النطق بلا خلاف، سواء كان الولي أباً أو غيره؛ لأنه رآه كمال حياتها بممارسة الرجال، وسواء رآه بكارها بنكاح صحيح أو فاسد أو بوطء شبهة أو برنا، ولو رآه بكارها بوثة أو باصع أو بطول المكث أو وطئت في دبرها، فلها حكم الثيب على الأصح، وقيل: حكم البكر، والله أعلم. ومدها ومذهب الجمهور أنه لا يشترط إعلام البكر بأن سكوتها إذن، وشرطه بعض المالكية، واتفق أصحاب مالك على استحبابه.

اختلاف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح واحتنف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح فقال مالك والشافعي: يشترط، ولا يصح نكاح إلا بولي، وقال أبو حنيفة: لا يشترط في الثيب ولا في البكر البالغة، بل لها أن تزوج نفسها بغير إذن وليها^١ وقال أبو ثور: يجوز أن تزوج نفسها بإذن وليها، ولا يجوز بغير إده، وقال داود: يشترط الولي في تزويج البكر دون الثيب، واحتج مالك والشافعي بالحديث المشهور: "لا نكاح إلا بولي"^٢ وهذا يقتضي نفى الصحة، واحتج داود بأن الحديث المذكور في مسم صريح في الفرق بين البكر والثيب، وأن الثيب أحق بنفسها، والبكر تستأذن.

^١ **قال في فتح الملهم** قال الإمام أبو بكر الرازي الحصاص: "واحتلفت الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي، فقال أبو حنيفة: لها أن تزوج نفسها كموا، وتستوي المهر، ولا اعتراض للولي عليها، وهو قول رفر، وإن زوّجت نفسها غير كمل فالنكاح حائز أيضاً، وللأولياء أن يفرقوا بينهما، وروي عن عائشة أنها زوّجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المذر بن الزبير وعبد الرحمن عاتب، فهذا يدل على أن من مذهبهما جوار النكاح بغير ولي، وهو قول محمد بن سيرين والشافعي والرهري وقتادة..." (فتح الملهم: ٣٧٤/٦-٣٧٥ بيروت)

^٢ **قال في فتح الملهم** قال الحصاص: "وقوله: لا نكاح إلا بولي لا يعترض على موضع الخلاف؛ لأن هذا عندنا نكاح بولي؛ لأن المرأة ولي نفسها، كما أن الرجل ولي نفسه؛ لأن الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه، والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها، فكذلك في بضعها"..... وفي كلام الحصاص: تبينه على أن عموم الحديث على هذا الشرح أريد من عمومته على شرح الشافعية ومن وافقهم، لأن شرحنا يعم الرجال والنساء جميعاً دون شرحهم؛ فإنه يختص بالنساء كما لا يخفى. (فتح الملهم: ٣٨٣/٦ بيروت)

« وأجاب أصحابنا عنه بأنها أحق، أي: شريكة في الحق، بمعنى أنها لا تحجر، وهي أيضاً أحق في تعيين الزوج، واحتج أبو حنيفة بالقياس على البيع وغيره؛ فإنها تستقل فيه بلا ولي، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الأمة والصغيرة وخص عمومها بهذا القياس، وتخصيص العموم بالقياس جائز عند كثيرين من أهل الأصول، واحتج أبو ثور بالحديث المشهور: "إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل".* ولأن الولي إنما يراد: ليختار كفواً لدفع العار، وذلك يحصل بإدبه، قال العلماء: ناقض داود مذهبه في شرط الولي في الكفر دون الثيب؛ لأنه إحداث قول في مسألة مختلف فيها، ولم يسبق إليه، ومذهبه أنه لا يجوز إحداث مثل هذا، والله أعلم.

*** قال في فتح الملهم** وقال بعض الحنفية: يحمل قوله **بطلان** على شرف البطلان وصدده، كما في قول لبيد: "ألا كل شيء ما حلا الله باطل" أي: فإن (ناپاندار) أي: يؤول إلى البطلان غالباً؛ لاعتراض الولي بما يؤجبه من عدم كفاءة أو نقص فاحش عن مهر المثل، أو الباطل بمعنى: ما لا فائدة فيه (بيكار) كما في **ما حقيقت هذا** (فتح الملهم: ٣٨٤/٦ بيروت)

• • • •

[١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة]

٣٤٧٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: وَحَدَّثُ فِي كِتَابِي عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعٍ سِنِينَ.

١٠ - باب جواز تزويج الأب البكر الصغيرة

فيه حديث عائشة - قالت: - زوجني رسول الله ﷺ ، تسع سنين . وفي رواية: بروجها وهي بنت سبع سنين .

أقول أهل العلم للصغيرة التي انكحها أبوها بعد البلوغ . هذا صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بعير إذنها؛ لأنه لا إدر لها، والجد كالأب عندنا، وقد سبق في الباب الماضي بسط الاختلاف في اشتراط الولي، وأجمع المسلمون على جواز تزويج بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث، وإذا بلغت فلا خيار لها في فسحة عند مالك والشافعي وسائر فقهاء الحجاز، وقال أهل العراق: لها الخيار إذا بلغت، أما غير الأب والجد من الأولياء فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي والثوري ومالك وابن أبي ليلى وأحمد وأبي ثور وأبي عبيد، والجمهور قالوا: فإن زوجها لم يصح، وقال الأوزاعي وأبو حنيفة وآخرون من السلف: يجوز لجميع الأولياء، ويصح، ولها الخيار إذا بلغت إلا أنها يوسف فقال: لا خيار لها.

واتفق الجماهير على أن الوصي الأجنبي لا يزوجه، وجوز شريح وعروة وحماد له تزويجها قبل البلوغ، وحكاها الخطابي عن مالك أيضاً، والله أعلم.

واعلم أن الشافعي وأصحابه قالوا: يستحب أن لا يزوج الأب والجد البكر حتى تبغ، ويستأذنها، لتلا يوقعها في أسر الزوج وهي كارهة، وهذا الذي قالوه لا يخالف حديث عائشة؛ لأن مرادهم أنه لا يزوجه قبل البلوغ إذا لم تكن مصلحة ظاهرة أما إذا حصلت مصلحة ظاهرة يخاف فوطها بالتأخير كحديث عائشة، فيستحب تحصيل ذلك الزوج؛ لأن الأب مأمور بمصلحة ولده فلا يفوتها، والله أعلم. وأما وقت زفاف الصغيرة المزوجة والدخول بها فإن اتفق الزوج والولي على شيء لا ضرر فيه على الصغيرة عمل به، وإن اختلفا فقال أحمد وأبو عبيد: تخبر عني ذلك بت تسع سنين دون غيرها، وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة: حد ذلك أن تطيق الجماع، ويختلف ذلك باختلافهم، ولا يضبط بس. وهذا هو الصحيح، وليس في حديث عائشة تحديد ولا المنع من ذلك فيما أطاقته قبل تسع، ولا الإدر فيه لمن لم تطفه وقد بلغت تسعاً. قال الداودي: وكانت عائشة قد شبت شاباً حسناً .

التوفيق بين الروايتين وأما قولها في رواية: "تزوجني وأنا بنت تسع"، وفي أكثر الروايات: "بنت ست"، فالجمع بينهما أنه كان لها ست وكسر، ففي رواية اقتضرت على السنين، وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها، والله أعلم.

قَالَتْ: فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ فَوَعِكَتُ شَهْرًا، فَوَفَّى شَعْرِي جُمُيْمَةً، فَأَتَتْنِي أُمُّ رُومَانَ، وَأَنَا عَلَى أَرْجُوْحَةٍ وَمَعِيَ صَوَاحِبِي، فَصَرَخَتْ بِي فَأَتَيْتُهَا، وَمَا أَذْرِي مَا تُرِيدُ بِي، فَأَخَذَتْ بِيَدِي، فَأَوْفَقْتَنِي عَلَى الْبَابِ فَقُلْتُ: هَذِهِ هِيَ، حَتَّى ذَهَبَ نَفْسِي، فَأَذْخَلْتَنِي بَيْتًا، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ وَالْبِرَكَةِ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ، فَعَسَلْنَ رَأْسِي وَأَصْلَحْتَنِي، فَلَمْ يُرْغِنِي إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَى، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ.

قوله: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، الوعك: ألم الحمى، و"وفى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر البارل إلى الأدين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، أم رومان هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو براجح، و"الأرجوحة" بضم الهمزة، هي: خشبة يلبس عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويحركونها فيرتفع جانب منها ويبرل جانب. قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، هو بفتح الفاء، هذه كلمة بقولها المشهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الفاء الثانية فهي هاء السكت.

قوله: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، الوعك: ألم الحمى، و"وفى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر البارل إلى الأدين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، أم رومان هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو براجح، و"الأرجوحة" بضم الهمزة، هي: خشبة يلبس عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويحركونها فيرتفع جانب منها ويبرل جانب. قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، هو بفتح الفاء، هذه كلمة بقولها المشهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الفاء الثانية فهي هاء السكت.

قوله: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، الوعك: ألم الحمى، و"وفى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر البارل إلى الأدين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، أم رومان هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو براجح، و"الأرجوحة" بضم الهمزة، هي: خشبة يلبس عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويحركونها فيرتفع جانب منها ويبرل جانب. قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، هو بفتح الفاء، هذه كلمة بقولها المشهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الفاء الثانية فهي هاء السكت.

قوله: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، معناه: أنه وجد في كتابه، ولم يذكر أنه سمعه، ومثل هذا يجوز روايته على الصحيح وقول الجمهور، ومع هذا فلم يقتصر مسلم عليه بل ذكره متابعة لغيره. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، الوعك: ألم الحمى، و"وفى" أي كمل، و"جميمة" تصغير "جمعة" وهي: الشعر البارل إلى الأدين ونحوهما، أي: صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض. **شرح العرب** قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، أم رومان هي أم عائشة، وهي بضم الراء وإسكان الواو، وهذا هو المشهور، ولم يذكر الجمهور غيره، وحكى ابن عبد البر في "الاستيعاب" ضم الراء وفتحها، ورجح الفتح وليس هو براجح، و"الأرجوحة" بضم الهمزة، هي: خشبة يلبس عليها الصبيان والحواري الصغار، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها، ويحركونها فيرتفع جانب منها ويبرل جانب. قولها: **فَوَعِكَتُ شَهْرًا**، هو بفتح الفاء، هذه كلمة بقولها المشهور حتى يتراجع إلى حال سكونه، وهي بإسكان الفاء الثانية فهي هاء السكت.

٣٤٧٨ - (٢) **وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُهُ - هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ - عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِي وَأَنَا بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ.

٣٤٧٩ - (٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سَبْعِ سِنِينَ، وَزَفَّتْ إِلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَلَعُبَهَا مَعَهَا، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ.

٣٤٨٠ - (٤) **وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ** - قَالَ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ، وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِ عَشْرَةَ.

شرح العرب قوله: **وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** المراد: هذه اللفظ المسماة بالسات التي تلعب بها الجوارى الصغار، ومعناه: التنبيه على صغر سنها.

قال القاضي: وفيه حوار اتحاد اللعب وإباحة لعب الجوارى هن، وقد جاء في الحديث الآخر أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم يسكره، قالوا: وسببه تدريبهن لتربية الأولاد وإصلاح شأهن وبيوحن، هذا كلام القاضي.

ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النهي عن اتحاد الصور؛ لما ذكره من المصلحة، ويحتمل أن يكون هذا مهياً عنه، وكانت قصة عائشة هذه ولعبها في أول الهجرة قل تحريم الصور، والله أعلم.

- الضمير إليه، وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه شائع، ومنه قوله تعالى: **وَلَا تَقْرَأُ مِنْهُ**، وحديث: لا يزيي الرائي ونحوه، وقولها: **إِلَّا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ** صحي مستثنى من أعم الأحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرنا.

[١١ - باب استحباب الزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه]

٣٤٨١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُهَيْبٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَوَّالٍ، وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ، فَأَيَّ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَحْظَى عِنْدَهُ مِنِّي؟ قَالَ: وَكَأَنَّ عَائِشَةَ تَسْتَجِبُ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاءَهَا فِي شَوَّالٍ.

٣٤٨٢- (٢) وَحَدَّثَهُ ابْنُ لُثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِعْلَ عَائِشَةَ.

١١ - باب استحباب التروح والدخول في شوال، واستحباب الدخول فيه

قوله: **عن عائشة** خير ما كان من زوجي رسول الله ﷺ في شوال، يعني بي في شوال، وفي رواية أخرى: **عن عائشة** خير ما كان من زوجي رسول الله ﷺ في شوال، يعني بي في شوال، وفي رواية أخرى: **عن عائشة** خير ما كان من زوجي رسول الله ﷺ في شوال، يعني بي في شوال.

فقه الحديث فيه استحباب التزويج والتروح والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتحبه بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال، وهذا باطل لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون بذلك؛ لما في اسم شوال من الإشالة والرفع.

[١٢ - باب نذب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها]

٣٤٨٣ - (١) ابن أبي عمير: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "فَاذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا".

١٢ - باب نذب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها

قوله ﷺ للمتزوج امرأة من الأنصار: "أنظرت" - قال لا، قال: وذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار هكذا الرواية "شيئا" بالهمز وهو واحد الأشياء، قيل: المراد صعر، وقيل: رقة، وفي هذا دلالة لجوار ذكر مثل هذا للنصيحة.

فقد اُخْدِت وفيه: استحباب النظر إلى وجه من يريد تزوجها، وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجمهير العلماء، وحكى القاضي عن قوم: كراهته، وهذا خطأ مخالف لصريح هذا الحديث، ومخالف لإجماع الأمة على جوار النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ونحوها، ثم أنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط؛ لأنها ليسا بعورة، ولأنه يستدل بالوجه على الحمل أو صده، وبالكفين على حصوبة البدن أو عدمها هذا مذهبنا ومذهب الأكثرين، وقال الأوراعي: ينظر إلى مواضع اللحم، وقال داود: ينظر إلى جميع بدنها، وهذا خطأ ظاهر متايد لأصول السنة والإجماع.

ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رصاها، بل له ذلك في عمتها، ومن غير تقدم إعلام، لكن قال مالك: أكره نظره في عمتها مخافة من وقوع نظره على عورة، وعن مالك رواية ضعيفة =

قوله: ... كأن المراد أنه خطبها أو أراد تزوجها ونحو ذلك؛ إذ لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق قبل الدخول وذلك بعيد، والله تعالى أعلم. ثم الظاهر أن هذه الرواية والرواية الآتية محمولتان على الواقعتين لرجلين، والله تعالى أعلم.

قال في شرح الملهم قال القاري في المرقاة: "فإنه مندوب؛ لأنه سبب تحصيل النكاح، وهو سنة مؤكدة، والتحصيل المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالربة في المكوحه، والهي أن يكون المقصود الجمال فقط. كذا ذكره ابن المديني. وفيه: أن قصد الجمال مباح، والهي لأنه خلاف الأولى؛ لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة. (فتح الملهم: ٣٩٢/٦ بيروت)

٣٤٨٤ - (٢) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ**: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ فِي عَيْنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا"، قَالَ: قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهَا، قَالَ: "عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا؟" قَالَ: عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "عَلَى أَرْبَعِ أَوَاقٍ؟ كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ، مَا عِنْدَنَا مَا نُعْطِيكَ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ نُبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تَصِيبُ مِنْهُ"، قَالَ: فَبَعَثْتُ بَعْثًا إِلَى بَنِي عَبْسٍ، بَعَثَ ذَلِكَ الرَّجُلُ فِيهِمْ.

= أنه لا يطر إليها إلا بإذنها، وهذا ضعيف؛ لأن النبي ﷺ قد أدن في ذلك مطلقاً، ولم يشترط استدأها، ولأها تستحي غالباً من الإذن، ولأن في ذلك تغريراً، فرمى رآها فلم تعجبه فتركها، فتكسر وتتأدى، ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيداء، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة، والله أعلم. قال أصحابنا: وإذا لم يمكنه النظر استحبه له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره، ويكون ذلك قبل الخطبة لما ذكرناه.

قوله ﷺ: **كَأَنَّمَا تَنْحِتُونَ الْفِصَّةَ مِنْ عُرْضِ هَذَا الْجَبَلِ** "العرض" بضم العين وإسكان الراء هو: الجانب والناحية، "وتنحتون" بكسر الحاء، أي: تقشرون وتقطعون، ومعنى هذا الكلام: كراهة إكثار المهر بالنسبة إلى حال الزوج.

ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَجَدْتُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْظُرْ وَلَوْ خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ" فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَا خَاتِمَ مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي، - قَالَ سَهْلٌ: مَا لَهُ رِذَاءٌ فَلَهَا نِصْفُهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَبِستُهُ

قوله: ... من حد من حد ... هكذا هو في السخ "حاتم من حديد"، وفي بعض النسخ "خاتماً" وهذا واضح والأول صحيح أيضاً، أي: ولو حضر حاتم من حديد، وفيه دليل على أنه يستحب أن لا يعقد النكاح إلا بصداق؛ لأنه أقطع للنزاع وأرفع للمرأة، من حيث أنه لو حصل طلاق قبل الدخول وجب نصف المسمى، فلو لم تكن تسمية لم يجب صداق، بل نحب المتعة، فلو عقد النكاح بلا صداق صح قال الله تعالى: لا جناح عليكم ... من حد من حد ... (القرة: ٢٣٦)، فهذا تصريح بصحة النكاح والطلاق من غير مهر، ثم يجب لها المهر، وهل يجب بالعقد أم بالدخول؟ فيه خلاف مشهور، وهما قولان للشافعي: أصحهما: بالدخول، وهو ظاهر هذه الآية.

أقول أهل العلم في أقل مهر وفي هذا الحديث أنه يجوز أن يكون الصداق قليلاً وكثيراً مما يتمول إذا تراضى به الزوجان؛ لأن حاتم الحديد في نهاية من الفقة، وهذا مذهب الشافعي، وهو مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، وبه قال ربيعة وأبو الرناد وابن أبي ذئب ويحيى بن سعيد والليث بن سعد والثوري والأوراعي ومسلم ابن خالد الزنجي وابن أبي ليلى وداود وفقهاء أهل الحديث وابن وهب من أصحاب مالك، قال القاضي: هو مذهب العلماء كافة من الحجازيين والبصريين والكوفيين والشاميين وغيرهم أنه يجوز ما تراضى به الزوجان من قليل وكثير، كالسوط والعل وحاتم الحديد ونحوه، وقال مالك: أقله ربع دينار، كنصاب السرقة، قال القاضي: هذا مما انفرد به مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه: أقله عشر دراهم، وقال ابن شبرمة: أقله خمسة دراهم اعتباراً بكتاب القطع في السرقة عندهما، وكره الشعبي أن يتزوج بأقل من أربعين درهماً، وقال مرة: عشرة، وهذه المذاهب سوى مذهب الجمهور مخالفة للسنة، وهم محجوجون بهذا الحديث الصحيح الصحيح. وفي هذا الحديث جواز اتحاد حاتم الحديد، وفيه خلاف للسلف حكاه القاضي، ولأصحابنا في كراهته وجهان أصحهما: لا يكره؛ لأن الحديث في النهي عنه ضعيف، وقد أوضحت المسألة في شرح المهذب، وفيه: استحباب تعجيل تسليم المهر إليها. قوله: "لا والله يا رسول الله ولا حاتم من حديد".

"قوله: ... من حد من حد ... يدل على أن المهر غير محدود، بل مطلق المال يصلح أن يكون مهرًا، وهو ظاهر قوله تعالى: **أَنْ تَسْفُوَ مِنْكُمْ** (النساء: ٢٤) ومن يحده يحمل الحديث على المهر المعجل.

قال في فتح الملهم وأما مسألة الصداق فقد ورد في حديث جابر: "ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء، ولا يزوجن إلا من الأكفاء، ولا مهر أقل من عشرة دراهم". رواه الدارقطني والبيهقي. قال المحدثون: إنه حديث ضعيف؛ لأن في سنده مبشر بن عبيد عن الحجاج بن أرطاة، والحجاج مختلف فيه، ومبشر =

لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ"، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلَّيًّا، فَأَمَرَ بِهِ فُدْعِيَ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: "مَاذَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ؟" قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، - عَدَدَهَا - فَقَالَ: "تَقْرَأُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ". هَذَا حَدِيثُ أَبِي حَازِمٍ، وَحَدِيثُ يَعْقُوبَ يُقَارِبُهُ فِي اللَّفْظِ.

فوائد حدث فيه جوار الخلف من غير استحلاف ولا ضرورة، لكن قال أصحابنا: يكره من غير حاجة، وهذا كان محتاجاً ليؤكد قوله، وفيه جواز تزويج المعسر وتزوجه.

قوله: "ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ" - عَدَدَهَا - "تَقْرَأُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟" فيه دليل على نظر كبير القوم في مصالحهم وهدايتهم إياهم إلى ما فيه الرفق بهم، وفيه جوار لبس الرجل ثوب امرأته إذا رصبت، أو علب على طنه رصاها، وهو المراد في هذا الحديث.

قوله: "ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ" هكذا هو في معظم النسخ، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين: "ملكته" بضم الميم وكسر اللام المشددة على ما لم يسم فاعله، وفي بعض النسخ: "ملكته" بكافين، وكذا رواه السجستاني، وفي الرواية الأخرى: "زوجتكها". قال القاضي: قال الدارقطني: رواية من روى: "ملكته" وهم، قال: والصواب رواية من روى "زوجتكها"، قال: وهم أكثر وأحفظ. قلت: ويحتمل صحة اللفظين، ويكون جرى لفظ التزويج أولاً: "فملكها"، ثم قال له: "ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا" بالتزويج السابق، والله أعلم.

قوله: "ادْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ" أي تبعلها كما يدل عليه الرواية الثانية ولا دلالة فيه على صحة عند الكاح بلفظ التملك لما في الرواية الثانية: زوجتكها، والواقعة متحدة فيجب حمل أحد اللفظين على أنه من تصرف الرواة، فلا يتعين أنه عقد بلفظ التملك، ثم من لم يأخذ بظاهر هذا الحديث في المهر يدعي الخصوص بما عن أبي النعمان الصحابي قال: زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن، وقال لا يكون لأحد بعدك، رواه سعيد ابن منصور، والله تعالى أعلم.

= ضعيف متروك، نسبه أحمد إلى الوضع. لكن البيهقي رواه من طرق، وضعفها، والضعيف إذا روي من طرق يصير في عداد ما يحتج به، ذكره النووي رحمه الله في شرح المذهب.

قال الشيخ ابن الصمام: ثم وجدنا في شرح البخاري للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر أن البعوي قال: إنه حسن، وقال فيه: رواه ابن أبي حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودي بسنده، ثم أوجدنا بعض أصحابنا صورة السند عن الحافظ قاضي القضاة العسقلاني الشهير بابن حجر. قال ابن أبي حاتم: حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي، حدثنا وكيع عن عباد بن منصور، قال: حدثنا القاسم بن محمد قال: سمعت جابراً يقول: =

فقد الحديث وفي هذا الحديث دليل لجواز كون الصداق تعليم القرآن، وجواز الاستئجار لتعليم القرآن، وكلاهما جائز عند الشافعي، ونه قال عطاء والحسن بن صالح ومالك وإسحاق وغيرهم، ومنعه جماعة منهم: الرهري وأبو حنيفة، وهذا الحديث مع الحديث الصحيح: "إن أحق ما أحدتم عليه أحرأ كتاب الله" يردان قول من منع ذلك.**

= قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ولا مهر أقل من عشرة" من الحديث الطويل.
قال الحافظ: إنه بهذا الإسناد حسن ولا أقل منه.....
وقد حسنه المحقق ابن أمير الحاج في شرح التحرير، ولعله هو المراد بقوله: "بعض أصحابنا"، والله أعلم.
وقال محمد بن: تبعنا ذلك عن علي، وعبد الله بن عمر، وعامر، وإبراهيم، ورواه بإساده إلى جابر في شرح الصحاوي إلى رسول الله ﷺ، وهذا من المقدرات، فلا يدرك إلا سماعاً.
وأخرج الدارقطني في سننه عن داود الأودي عن الشعبي، عن علي، قال: "لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم". (٣٩٨/٦-٣٩٩)
(إلى أن قال:) وانص بعض العلماء عن هذا الإيراد بأحوة، منها ما تقدم قريباً من أن قوله: "ولو حائماً من حديد" خرج مخرج المبالغة، ولم يرد عين حاتم الحديد، ولا قدر قيمته، ومنها أنه ظن منه ما يعجل بقده قبل الدخول، لا أن ذلك جميع الصداق. (فتح الملهم: ٤٠٠/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم** وأجابوا عن قوله: "قد رَوَّحَّاكها عما معك من القرآن" أنه إن حمل على ظاهره يكون ترويحها على السورة، لا على تعليمها، فالسورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، فحينئذ يكون المعنى: رَوَّحَّاكها سبب ما معك من القرآن، وخرمته وبركته. فتكون الباء للسمية، كما في قوله تعالى: **كَمْ صَبَّأُ لُنُفُسِكُمْ يَٰرَبُّكُمْ** (البقرة: ٥٤)، وقوله تعالى: **فَخَلَا مِنْهُمْ لَبِيبٌ** (العنكبوت: ٤٠)، وهذا لا ينافي تسمية المال.
فإن قلت: جاء في رواية: "عنى ما معك من القرآن"، وفي مسند أسد السدة: "مع ما معك من القرآن".
قلت: أما 'عنى' فإنه ينبغي للتعليل أيضاً كالباء كما في قوله تعالى: **لَا تَصْرُوهَ لَهُ مِنْ مَّا هَدَّكُمْ** (البقرة: ١٨٥)، والمعنى: هدايته إليكم، ويكون المعنى: رَوَّحَّاكها لأجل ما معك من القرآن، يعني: لأجل حرمة وبركته، ولا ينافي هذا أيضاً تسمية المال. وأما "مع" فإنها للمصاحبة، والمعنى: زَوَّحَّاكها لمصاحبتك القرآن، فالكل يعود إلى معنى واحد، وهو أن الترويح إما كان عني حرمة السورة وبركته، لا أنها صارت مهراً؛ لأن السورة من القرآن لا تكون مهراً بالإجماع، كما ذكرنا.....

ولئن سلمنا أن تعليم القرآن كان صداقاً في هذه القصة فقول: إنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للأدلة الدالة على أن الصداق إما يكون مالاً متقوماً، ونظيره قصة أبي طلحة مع أم سليم: وذلك فيما أخرجه السائي، وصححه، من طريق جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس قال: "حط أبو طلحة أم سليم، فقالت: والله! ما =

٣٤٨٨ - (٤) - **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا؟" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".**

٣٤٨٩ - (٥) - **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ تَزَوَّجَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى وَزْنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".**

قوله: **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ** فيه أنه يستحب للإمام والفاصل تفقد أصحابه والسؤال عما يختلف من أحوالهم.

أقوال أهل العلم في استعمال طب العروس وقوله: **وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ** وفي رواية في غير كتاب مسلم قوله: **رَأَى** عليه صفرة، وفي رواية: **"ردع من رعرعان"**، والردع براء ودال وغير مهملات هو: أثر الطيب، والصحيح في معنى هذا الحديث أنه تعلق به أثر من الرعرعان وغيره من صيب العروس، ولم يقصده ولا تعمد الترغفر، فقد ثبت في الصحيح الهبة عن الترغفر للرجال، وكذا هي الرجال عن الخلق؛ لأنه شعار النساء، وقد هي الرجال عن التشبه بالنساء، فهذا هو الصحيح في معنى الحديث، وهو الذي اختاره القاضي والمحققون.

قال القاضي: وقيل: أنه يرحص في ذلك للرجل العروس، وقد جاء ذلك في أثر ذكره أبو عبيد أنهم كانوا يرخصون في ذلك لنشاب أيام عرسه، قال: وقيل: لعنه كان يسيراً، فلم يكره، قال: وقيل: كان في أول الإسلام من تزوج لس ثوباً مصوغاً علامة لسروره ورواجه، قال: وهذا غير معروف، وقيل: يحتمل أنه كان في ثيابه دون بدنه، ومذهب مالك وأصحابه جواز لس الثياب المرعرة، وحكاها مالك عن علماء المدينة، وهذا مذهب ابن عمر وغيره. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يجوز ذلك للرجل.

= تسميته صداقاً، ولم أر من تعرض له، والله الموفق للصواب".....

وفي فتح القدير: "واحتنف الروايات في رعي عمنها وزراعة أرضها؛ للتردد في تمحصها خدمة وعدمه، وكون الأوجح الصحة؛ لقصر الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان فيه في شرعنا، إنما يلزم لو كانت الغنم ملك الست دون شعيب، وهو متنفذ... قلت: وهذا الانتفاء هو مقتضى الطاهر، وإلا فيحتمل أنه إنما أضاف المنافع إلى نفسه في قوله: **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ** (القصص: ٦) لأنه هو المتولي للعقد، ولأن مال الولد مسبوب إلى الوالد، كقوله **يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي وَأَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ**: "أنت ومالك لأبيك" والله أعلم". (فتح الملهم: ٦/٤٠٤-٤٠٥ بيروت)

٣٤٩٠ - (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "أَوَّلِيمَ وَلَوْ بِشَاةٍ".

٣٤٩١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ حَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً.

شرح العريب قوله: **تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب** قال القاضي: قال الخطابي: النواة اسم لقدر معروف عندهم فسروها بخمسة دراهم من ذهب، قال القاضي: كذا فسرها أكثر العلماء، وقال أحمد بن حنبل: هي ثلاثة دراهم وثلاث، وقيل: المراد نواة التمر أي: وزنها من ذهب، والصحيح الأول، وقال بعض المالكية: النواة ربع دينار عند أهل المدينة، وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم قال: ولم يكن هناك ذهب، إنما هي خمسة دراهم تسمى نواة، كما تسمى الأربعون أوقية.**

قوله ﷺ: **فك الله لك فيه استحباب الدعاء للمتزوج وأن يقال: بارك الله لك أو بحوه**، وسبق في الباب قبله إيضاحه.

معنى الوليمة وأسماء أنواع الضيافة قوله ﷺ: **فك الله لك فيه استحباب الدعاء للمتزوج وأن يقال: بارك الله لك أو بحوه** قال العلماء من أهل اللغة والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم، وهو الجمع؛ لأن الروحين يجتمعان قاله الأزهري وغيره. وقال الأنباري: أصلها تمام الشيء واجتماعه، والفعل منها "أولم"، قال أصحابنا وغيرهم: الضيافات ثمانية أنواع: "الوليمة" للعرس، و"الخرس" بضم الحاء المعجمة ويقال: الخرس أيضاً بالصاد المعجمة للولادة، و"الإعذار" بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال المعجمة للحنان، و"الوكيرة" للبناء، و"البقيعة" لقدم المسافر مأخوذة من القع وهو الغبار، ثم قيل: إن المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنعه غيره له، و"العقيقة" يوم سابع الولادة، و"الوضيمة" بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة، الطعام عند المصيبة، و"المأدبة" بضم الدال وفتحها، الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب، والله أعلم.

** **قال في فتح الملهم**: قال الحافظ: واستدل به على استحباب تقليل الصداق؛ لأن عبد الرحمن بن عوف كان من مياسير الصحابة، وقد أقره النبي ﷺ على إصداقه وزن نواة من ذهب، وتعقب بأن ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة، وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة، حتى ظهرت منه من الإعانة في بعض الغزوات ما اشتهر، وذلك بركة دعاء النبي ﷺ له. (فتح الملهم: ٤٠٧/٦ بيروت)

٣٤٩٢ - (٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ قَدَامَةَ قَالَا:** أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى بَشَاشَةُ الْعُرْسِ، فَقُلْتُ: تَزَوَّجَتْ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ "كَمْ أَصْدَقْتُهَا؟" فَقُلْتُ: نَوَافَةٌ، وَفِي حَدِيثِ إِسْحَاقَ: مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٣ - (٩) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافَةٍ مِنْ ذَهَبٍ.

٣٤٩٤ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا وَهْبٌ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: مِنْ ذَهَبٍ.

أقوال العلماء في حكم الوليمة ووقتها. واحتلف العلماء في وليمة العرس هل هي واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند أصحابنا أنها سنة مستحبة، ويحرمون هذا الأمر في هذا الحديث على الدب، وبه قال مالك وغيره، وأوجبها داود وغيره، واحتلف العلماء في وقت فعلها، فحكى القاسمي: أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب فعلها بعد الدحول، وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد، وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد وعند الدحول. وقوله **.....** دليل على أنه يستحب للموسر أن لا يقتص عن شاة، ونقل القاسمي الإجماع على أنه لا حد لقدرها المجزئ، بل بأي شيء أولم من الطعام حصلت الوليمة، وقد ذكر مسلم بعد هذا في وليمة عرس صغية أنها كانت بغير لحم، وفي وليمة ربيب أشعرا حراً وخمناً، وكل هذا جائز تحصل به الوليمة، لكن يستحب أن تكون على قدر حال الروح. قال القاسمي: واحتلف السلف في تكرارها أكثر من يومين، فكرهته طائفة، ولم تكرهه طائفة، قال: واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسوفاً.

[١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها]

٣٤٩٥- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْعُدَاةِ يَغْلَسُ، فَرَكِبَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فِي زُفَاقٍ خَيْرٍ، وَإِنْ رُكِبْتِي لَتَمَسُّ فَخِذَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْحَسَرَ الْإِرَارُ* عَنْ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ خَرِبْتُ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا تَرَكْنَا بِسَاحَةَ قَوْمٍ، فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"

[١٤ - باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها]

فروند الحديث قوله: **ففسأ صباح المندرين** دليل على أنه لا كراهة في تسميتها العداة، وقال بعض أصحابنا: يكره، والصواب الأول.

قوله: **ففسأ صباح المندرين** دليل لجوار الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة بمثله. قوله: **ففسأ صباح المندرين** دليل لحوار ذلك، وأنه لا يسقط المروءة ولا يعمل بمراتب أهل الفضل، لا سيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب الفرس ومعاونة أساب الشجاعة.

قوله: **ففسأ صباح المندرين** دليل على أن الفخذ ليس بعورة، وهذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم ممن يقول: **مدهاب الامة في حكم الفخذ هل هو عورة أم لا** هذا مما يستدل به أصحاب مالك وغيرهم ممن يقول: **الفخذ ليس بعورة، ومدهبا أنه عورة**، ويعمل أصحابنا هذا الحديث على أن انحسار الإرار وغيره كان بغير اختياره **فانحسر** للرحمة وإجراء المركوب، ووقع بطن أنس إليه فجاءه لا نعداً، وكذلك مست ركبته الفخذ من غير اختيارهما، بل للزحمة، ولم يقل: إنه نعد ذلك، ولا أنه حسر الإرار، بل قال انحسر بنفسه.*

* قوله: **ففسأ صباح المندرين** يدل على أنه ما كان منه باختياره لكن رواية البخاري بلفظ حسر وهي تدل على أنه كان بالاختيار، والأقرب رواية مسلم، ولعل رواية البخاري من تصرف بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

** **قل في فتح الملبم** قلت: اللائق نخاله الكريمة أن لا ينسب إليه كشف فخذيه قصداً مع ثبوت قوله: **"الفخذ عورة"**. (إلى أن قال:) وقال في الهداية: "إن الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق، واجتمع المحرم والمسيح، وفي مثله يغلب المحرم، وحكم الحرمية في الركبة أحفُ منه في الفخذ، وفي الفخذ أخفُ منه في السوءة، حتى إن كاشف الركبة يكر عليه يرفق، وكاشف الفخذ يعف عليه، وكاشف السوءة يعزر إن لم يج. (فتح الملبم:

قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ* وَاللَّهِ! - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: مُحَمَّدٌ، وَالْحَمِيسُ - قَالَ: وَأَصْبَحْنَا عَنُودَ، وَجُمِعَ السَّبِيُّ، فَجَاءَهُ دِحْيَةُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ فَقَالَ: "أَذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً" فَأَخَذَ صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيٍّ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أُعْطِيتَ دِحْيَةً صَفِيَّةَ بِنْتُ حُيٍّ، سَيِّدَ قُرَيْظَةَ وَالتَّضْيِيرُ؟ مَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: "ادْعُوهُ بِهَا" قَالَ: فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيِّ غَيْرَهَا" قَالَ: وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا.

قوله: **مَنْ دَخَلَ مَدِينَةً مِنْهَا فَلْيَنْتَهِ عَنِ اخْرَاجِهَا** فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب، وهو موافق لقول الله تعالى: **لَا تَجِدُ أُمَّةً مُدْخِلَةً لِمَدِينَةٍ مُدْخِلَةٌ مِنْهَا آلُكُمْ وَآلُكُمْ مِنْكُمْ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ يَفْعَلُ اللَّهُ بِكُمْ ذُلًّا** (الأنفال: ٤٥) ولهذا قالها ثلاث مرات، ويؤكد منه أن الثلاث كثير. وأما قوله **فَلْيَنْتَهِ عَنِ اخْرَاجِهَا** : "حرب حير"، فذكروا فيه وجهين: أحدهما: أنه دعاء تقديره أسأل الله حراها. والثاني: أنه إخبار بحراها على الكفار وفتحها للمسلمين.

سان أقسام الجيش قوله: محمد، حسن هو الخاء المعجمة ورفع السين المهملة وهو الجيش، قال الأزهري وغيره: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: مقدمة، وساقة، وميمة، وميسرة، وقلب، وقيل لتحميس الغنائم، وأطلقوا هذا القول؛ لأن هذا الاسم كان معروفاً في الجاهلية، ولم يكن لهم تخميس.

قوله: هو بفتح العين أي: قهراً لا صلحاً، وبعض حصون خير أصيب صلحاً، وسنوضحه في باب إن شاء الله تعالى.

صط الاسم قوله: وحيد دحية بن وهب واحد خمسة ست حتى أما "دحية"، ففتح الدال وكسرها. وأما "صفية"، فالصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل: كالاسمها "ريب" فسميت بعد السبي والاصطفاء صفية.

قوله: ففصلت دحيتهم من حنينا ما لم يبق في صدورنا من قومك إلا نسيان. وفي دحيه غدا، وفي فجاء كى فعاد
ظفر إليها النبي ﷺ قال: أخذ جارية من السبي غيرة .

قول العلامة امارى في رد الحاربة وستر حائرها من دجيه قال المارري وغيره: يحتمل ما جرى مع دحية وجهين: =

"قوله: **فَمَنْ يَدْعُ إِلَى شَيْءٍ مُعْتَصِبٌ بِهِ نَفْسُهُ** كأنه **يَدْعُوهُمْ** فهم من كلامه أن الناس ما يعجبهم اختصاص دحية بتلك الحارية، فلعل ذلك يؤدي إلى التماص والتعادي بينهم فأراد رفع ذلك بما فعل، والله تعالى أعلم.

٢٠ قال في فتح الملهم: قوله: فهد محمد. بدأ: إلخ: أي: جاء محمد، وارتفاعه على أنه فاعل لفعل محذوف، ويجوز أن يكون خبر لمتدا محذوف، أي: هذا محمد. (فتح الملهم: ٤١٢/٦ بيروت)

فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَّزَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهْدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا، فَقَالَ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَجِئْ بِهِ" قَالَ: وَبَسَطَ نِطْعًا قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالْأَقِطِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالتَّمْرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِالسَّمْنِ، فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= أحدهما: أن يكون رد الجارية برصاه وأذن له في غيرها، والثاني: أنه إما أدن له في جارية له من حشو السي لا أفضلهن، فلما رأى النبي ﷺ أنه أحد أنفسهن وأجودهن سباً وشرافاً في قومها وجمالاً استرجعها؛ لأنه لم يأذن فيها، ورأى في إبقائها لدحية مفسدة؛ لتميزه بمثلها على باقي الجيش؛ ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها، وكونها بنت سيدهم؛ ولما يخاف من استعلائها على دحية بسبب مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان أخذه ﷺ إيما لنفسه قاطعاً لكل هذه المقاسد المتخوفة، ومع هذا فعوض دحية عنها.

التوفيق بين الروايتين وقوله في الرواية الأخرى: **فدفع في سعة دحية وسد في سعة أبي بكر** **سعة** من يحتمل أن المراد بقوله: "ودفع في سعة" أي: حصلت بالإذن في أخذ جارية ليوافق باقي الروايات. وقوله: "اشتراها" أي: أعطاه بدلها سعة أنفس تطيباً لقلبه لا أنه جرى عقد بيع، وعلى هذا تتفق الروايات. وهذا الإعطاء لدحية محمول على التسهيل، فعلى قول من يقول التسهيل يكون من أصل العنينة لا إشكال فيه، وعلى قول من يقول أن التسهيل من خمس الخمس يكون هذا التسهيل من خمس الخمس بعد أن ميز أو قبله وبحسب منه، فهذا الذي ذكرناه هو الصحيح المختار.

وحكى القاضي معنى بعضه، ثم قال: والأولى عدي أن تكون صفية فيئاً؛ لأنها كانت روجة كنانة بن الربيع، وهو وأهله من بني أبي الحقيق كانوا صالحوا رسول الله ﷺ، وشرط عليهم أن لا يكتموه كنزاً فإن كنتموه فلا ذمة لهم، وسألهم عن كبر حبي س أحطب فكتموه وقالوا: أدهنته العفقات، ثم عثر عليه عندهم فانتقض عهدهم فسيأهم. ذكر ذلك أبو عبيد وغيره، فصعفة من سيهم فهي فيء لا يخمس، بل يفعل فيه الإمام ما رأى، هذا كلام القاضي، وهذا تفريع منه على مذهبه أن الفيء لا يخمس، ومدعنا أنه يخمس كالعنينة، والله أعلم. ****** قوله: **فدفع في سعة دحية وسد في سعة أبي بكر** فيه أنه يستحب أن يعتق الأمة ويتزوجها، كما قال في الحديث الذي بعده: "له أجران".

وقوله: "أصدقها نفسها" اختلف في معناه، فالصحيح الذي اختاره المحققون أنه أعتقها تبرعاً بلا عوض ولا شرط، ثم تزوجها برضاها بلا صداق، وهذا من خصائصه ﷺ أنه يجوز نكاحه بلا مهر، لا في الحال ولا فيما بعد، بخلاف غيره، وقال بعض أصحابنا: معناه أنه شرط عليها أن يعتقها ويتزوجها، فقبلت فلزمها الوفاء به.

**** قال في فتح الملهم** وفي سير الواقدي -: أنه ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق، وكان كنانة زوج صفية، فكأنه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية، بأن أعطاه أخت زوجها. (فتح الملهم: ٤١٤/٦ بيروت)

= وقال بعض أصحابنا: أعتقها وتزوجها على قيمتها وكانت مجهولة، ولا يخور هذا ولا الذي قبله لغيره ١٣٦، بل هما من الخصائص، كما قال أصحاب القول الأول.

افترأ أهل العلم فيس عتق أمه على أن تتزوج به هل يرميها واحتنف العلماء فيمن أعتق أمته على أن تتزوج به، ويكون عتقها صداقها، فقال الجمهور: لا يرميها أن تتزوج به، ولا يصح هذا الشرط، ومن قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر ١٣٧.

قال الشافعي: فإن أعتقها على هذا الشرط فقلت عتقت، ولا يرميها أن تتزوج به، بل له عليها قيمتها؛ لأنه لم يرص عتقها محلاً، فإن رصيت وتزوجها على مهر يتفقان عليه فله عليها القيمة، وها عبية المهر المسمى من قليل أو كثير، وإن تزوجها على قيمتها، فإن كانت القيمة معلومة له وها صح الصداق، ولا تنقئ له عبية قيمة ولا لها عبية صداق، وإن كانت مجهولة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يصح الصداق، كما لو كانت معلومة؛ لأن هذا العقد فيه صرب من المسامحة والتخفيف، وأصحهما أنه قال جمهور أصحابنا: لا يصح الصداق، بل يصح النكاح، ويحب لها مهر المثل. وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والشافعي، والرهري، والثوري، والأوزاعي، وأبو يوسف، وأحمد، وإسحاق: يخور أن يعتقها على أن تتزوج به، ويكون عتقها صداقها، ويرميها ذلك، ويصح الصداق على ظاهر لفظ هذا الحديث، وتأوله الآخرون بما سبق.

قوله: **هل يرد على أمه ما كان عليها من الدين** ١٣٨ من الدين ١٣٩ **هل يرد على أمه ما كان عليها من الدين** وفي الرواية التي بعد هذه: **هل يرد على أمه ما كان عليها من الدين** ١٤٠ قال: وأحسبه قال: "وتعتد في بيتها".

أما قوله: "تعتد" فمعناه: تستري، فإنما كانت مسبية بحسب استراؤها وجعلها في مدة الاستبراء في بيت أم سيم، فلما انقضى الاستبراء جهرتها أم سيم وهياكلها، أي: ربيتها وحننتها على عادة العروس بما ليس منهي عنه من وشم ووصل وغير ذلك من المنهي عنه.

هل في فتح المهر فقال الشيخ ابن الحمام ١٤١: "وقول الراوي: "وجعل عتقها صداقها" كناية عن عدم المهر، يعني أعتقها وتزوجها، ولم يكن شيء غير العتق، والتزوج بلا مهر جائز للمسي ١٤٢ ذون غيره، وعاية ما فيه أن ما ذكرناه محتمل لفظ الراوي، فيجب حمله عليه؛ دفعا للمعارضة بينه وبين الكتاب.....

والألفظ عند العبد الضعيف عفا الله عنه: أن يجعل قوله: "جعل عتقها صداقها" من قبيل قوله ١٤٣ في صلاة الإن: "معها حداؤها وسقاؤها" أراد أنها تقوى على المشي، وقطع الأرض، وعلى قصد المياه، وعلى ورودها، ورعي الشجر، والامتناع عن السماع المفترسة، شئها بما كان معه حياء وسقاء في سفره، وهكذا يسعى أن يفهم هذا المقام أن قوله: "جعل عتقها صداقها" محمول على التشبيه، فكأنه شئ نكاحه ١٤٤ بعد الإحسان إليها بالإعتاق بالنكاح على الصداق العظيم، فإن هذا العتق كان عندها أشرف وأفضل من المال الكثير، والله أعلم.

٣٤٩٦ - (٢) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ وَشُعَيْبِ بْنِ حَبَّابٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ وَعُمَرُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ الْحَبَّابِ، عَنْ أَنَسٍ، كُلَّهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا. وَفِي حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ أَبِيهِ: تَزَوَّجَ صَفِيَّةَ وَأَصْدَقَهَا عَتَقَهَا.**

٣٤٩٧ - (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يُعْتَقُ جَارِيَتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا: "لَهُ أَجْرَانِ".**

- وقوله: "أهدتها" أي: ربتها يقال: أهديت العروس إلى زوجها أي ربتها، والعروس يطلق على الروح والروحة جميعاً، وفي الكلام تقديم وتأخير، ومعناه: اعتدت أي استترأت، ثم هيأتها، ثم أهدتها والواو لا تقتضي نيتها وفيه الزفاف بالليل، وقد سبق في حديث تزوجه ﷺ عائشة ع الزفاف نهاراً، وذكرنا هناك حوار الأمرين، والله أعلم. قوله ﷺ: من أهدى عده سي، **محتج به** وفي بعض النسخ: "فليحي، به" يعر بون فيه دليل لوليمة العرس، وأنها بعد الدحول وقد سبق أنها تجوز قبله وبعده، وفيه إبدال الكسر على أصحابه، وطلب طعامهم في نحو هذا، وفيه أنه يستحب لأصحاب الزوج وحيرانه مساعدته في وليمته بطعام من عندهم.

شرح العريب قوله: **وسبق صد** فيه أربع لغات مشهورات: فتح النون وكسرها مع فتح الطاء وإسكانها، أفصحهن كسر النون مع فتح الطاء، وجمعه نطوع وأنطاع.

قوله: **فجعل - حل يحيى بالألف - وجعل - حل يحيى - جعل - حل يحيى - بالسين - فحاسبه - حيساً** "الحيس" هو الأقط والتمر والسمن يخلط ويعجن، ومعناه: جعلوا ذلك حيساً ثم أكلوه.

قوله ﷺ: **في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها - أحسن** هذا الحديث سبق بيانه وشرحه واضحاً في كتاب الإيمان، حيث ذكره مسلم، وإنما أعاده هنا تبييناً على أن النبي ﷺ فعل ذلك في صفة لهذه المضيلة الظاهرة.

٣٤٩٨- (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ رِذْفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ حَيِّرٍ، وَقَدِمِي تَمَسَّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمَرُورِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرَبْتُ حَيِّرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ". قَالَ: وَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَقَعَتْ فِي سَهْمٍ دَحِيَّةٌ جَارِيَةٌ حَمِيلَةً، فَاشْتَرَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعَةِ أَرْؤُسٍ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّ سُلَيْمٍ تُصَنِّعُهَا لَهُ وَتُهَيِّئُهَا - قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا - وَهِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِيمَتَهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ، فَجَصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاجِيصَ، وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ، فَوُضِعَتْ فِيهَا، وَجِيءَ بِالْأَقِطِ وَالسَّمَنِ فَشَبِعَ النَّاسُ. قَالَ: وَقَالَ النَّاسُ: لَا نَذْرِي أَنْزُوجَهَا أَمْ اتَّخَذَهَا أَمْ وَلَدٍ، قَالُوا: إِنْ حَاجَبَهَا فَهِيَ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُبْهَا فَهِيَ أُمُّ وَلَدٍ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ حَاجِبَهَا، فَقَعَدَتْ عَلَى عَجْزِ الْبَعِيرِ فَعَرَفُوا أَنَّهُ قَدْ تَزَوَّجَهَا، فَلَمَّا دَنَوْا مِنَ الْمَدِينَةِ دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَدَفَعْنَا قَالَ: فَعَثَرَتِ النَّاقَةُ الْعَضْبَاءُ، وَنَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَذَرْتُ، فَقَامَ فَسَتَرَهَا، وَقَدْ أَشْرَفَتِ النِّسَاءُ فَقُلْنَ: أَبْعَدَ اللَّهُ الْيَهُودِيَّةَ!**

قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! أَوَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ! لَقَدْ وَقَعَ.

قوله: **فَجَصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاجِيصَ** هو بفتح الباء والراء ومعناه: عند ابتداء طلوعها.

قوله: **وَجِيءَ بِالْأَنْطَاعِ** أما المقوس فهمزة ممدودة على ورن "فعول" جمع فأس باهمز، وهي معروفة، و"المكاتل" جمع مكمل وهو الققة والزبيل، و"المرور" جمع مر بفتح الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها، يقال لها: المساحي، هذا هو الصحيح في معناه، وحكى القاضي قولين: أحدهما: هذا، والثاني: أن المراد بالمرور هنا الخيال، كانوا يصعدون بها إلى السحيل قال: واحدها "مر" بفتح الميم وكسرها؛ لأنه يمر حين يفتل.

قوله: **فَجَصَّتِ الْأَرْضُ أَفَاجِيصَ** هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المحققة، أي: كشف التراب من أعلاها، وحفرت شيئاً يسيراً ليحعل الانطاع في المحفور، ويصب فيها السمن فيثبت، ولا يخرج من جوانبها، وأصل الفحص: الكشف، وفحص عن الأمر، وفحص الطائر لبيضه، والأفاحيص جمع أفحوص.

قوله: **وَنَذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَذَرْتُ** قوله: "عثر" بفتح الثاء، و"نذر" بالنون أي سقط، وأصل الدور: الخروج والامفراد، ومنه كلمة "نادرة" أي: فردة عن النظائر.

قَالَ أَنَسٌ: وَشَهِدْتُ وَلَيْمَةً زَيْتَبَ، فَأَشْبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَ يَنْعُشِي فَأَذْعُو النَّاسَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَامَ وَتَبِعْتُهُ، فَتَخَلَّفَ رَجُلَانِ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، لَمْ يَخْرُجَا، فَجَعَلَ يَمُرُّ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَسَلُّمُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ: "سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، كَيْفَ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ؟" فَيَقُولُونَ: بِخَيْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ فَيَقُولُ: "بِخَيْرٍ". فَلَمَّا فَرَغَ رَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ إِذَا هُوَ بِالرَّجُلَيْنِ قَدْ اسْتَأْنَسَ بِهِمَا الْحَدِيثُ، فَلَمَّا رَأْيَاهُ قَدْ رَجَعَ قَامَا فَخَرَجَا، فَوَاللَّهِ! مَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ بِأَنْهُمَا قَدْ خَرَجَا، فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي أُسْكُفَةِ الْبَابِ أَرَخَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَأُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥٣) الآية.

٣٤٩٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا بِهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: صَارَتْ صَفِيَّةُ لِدُخِيَّةً فِي مَقْسَمِهِ، وَجَعَلُوا يَمْدَحُونَهَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: مَا رَأَيْنَا فِي السَّبْيِ مِثْلَهَا، قَالَ: فَبَعَثَ إِلَى دُخِيَّةٍ فَأَعْطَاهُ بِهَا مَا أَرَادَ، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَى أُمِّي فَقَالَ: "أَصْلِحِيهَا" قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهَا فِي ظَهْرِهِ نَزَلَ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا الْقَبَّةَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَأْتِنَا بِهِ". قَالَ: فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَجِيءُ بِفَضْلِ التَّمْرِ وَفَضْلِ السَّوِيقِ، حَتَّى جَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ

قوله: 'فجعل ثم على سنامه فسلم على كل واحد منهم' سلام عليكم، كيف سمعتموه؟ هل سمعتموه؟
خير يا رسول الله! كيف وجدت أهلك؟ فيقول خير.

فوائد الحديث: في هذه القطعة فوائد منها: أنه يستحب للإنسان إذا أتى منزله أن يسلم على امرأته وأهله، وهذا مما يتكبر عنه كثير من الجاهلين المترفين. ومنها: أنه إذا سلم على واحد قال: سلام عليكم، أو السلام عليكم بصيغة الجمع، قالوا: ليتأوله وملكه. ومنها: سؤال الرجل أهله عن حالهم، فرمما كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي أن تبتدئ بها، فإذا سألتها انبسطت لذكر حاجتها. ومنها: أنه يستحب أن يقال للرجل عقب دخوله: كيف حالك؟ ونحو هذا. قوله: 'فجعل ثم على سنامه' أي في أسكفة الباب هي بهمة قطع مضمومة وبإسكان السين.

شرح الغريب. قوله: 'فجعل الرجل يجيء بفضله' بفضله أي بفضله حتى جمع من ذلك سود حيس السواد بفتح السين، وأصل السواد: الشحص، ومنه في حديث الإسراء: "رأى آدم عن يمينه أسودة وعن يساره أسودة، =

سَوَادًا حَيْسًا، فَجَعَلُوا يَأْكُلُونَ مِنْ ذَلِكَ الْحَيْسِ، وَيَشْرَبُونَ مِنْ حَيَاضٍ إِلَى جَنْبِهِمْ مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، قَالَ: فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَأَنْتَ تِلْكَ وَلَيْعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا، قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى إِذَا رَأَيْنَا جُدْرَ الْمَدِينَةِ هِشْنَا إِلَيْهَا، فَرَفَعْنَا مَطِيئًا، وَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَطِيئَهُ، قَالَ: وَصَفِيَّةُ خَلْفَهُ قَدْ أَرَدَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَعَثَرْتُ مَطِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصُرِعَ وَصُرِعْتُ، قَالَ: فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَيْهَا، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَتَرَهَا. قَالَ: فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ: "لَمْ تُضَرِّ". قَالَ: فَدَخَلْنَا الْمَدِينَةَ، فَخَرَجَ جَوَارِي نِسَائِهِ يَتَرَاءَيْنَهَا وَيَشْمَتْنَ بِصُرْعَتِهَا.

= أي أشخاصاً، والمراد هنا: حتى جعلوا من ذلك كوماً شاحصاً مرتفعاً فحلطوه وجعلوا حيساً.

قوله: **حتى إذا رأينا جدر المدينة هشنا إليها** هكذا هو في السح "هشنا" بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثم نون، وفي بعضها: "هششنا" بشينين الأولى مكسورة محففة ومعناها: نشطاً وخفياً وانعشت نفوساً إليها، يقال منه: "هششت" بكسر الشين في الماضي، وفتحها في المضارع. وذكر القاضي الروائين السابقتين، قال: والرواية الأولى على الإدغام لالتقاء المثليين، وهي لغة من قال: هرت سيمي، وهي لغة بكر س وائل، قال: ورواه بعضهم: "هشنا" بكسر الهاء وإسكان الشين، وهو من هاش يهيش بمعنى هش.

قوله: **فخرج جوارى نسائه** أي: صغيرات الأسان من نسائه. قوله: **هو بفتح الياء والميم**.

أقوال أهل العلم في صحة النكاح بعد الإعلان بغير التهود قوله: **من شرط النكاح** استدللت به المالكية، ومن وافقهم على أنه يصح النكاح بغير شهود إذا أعلن؛ لأنه لو أشهد لم يخف عليهم، وهذا مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، وهو مذهب الرهري ومالك، وأهل المدينة شرطوا الإعلان دون الشهادة، وقال جماعة من الصحابة ومن بعدهم: تشترط الشهادة دون الإعلان، وهو مذهب الأوراعي والثوري والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وكل هؤلاء يشترطون شهادة عدلين إلا أبا حنيفة فقال: يعقد بشهادة فاسقين، وأجمعت الأمة على أنه لو عقد سرّاً بغير شهادة لم يتعقد، وأما إذا عقد سرّاً بشهادة عدلين فهو صحيح عند الجماهير. وقال مالك: لا يصح، والله أعلم.

٣٥٠٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ بِهِزٌ قَالَ: لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ: "فَاذْكُرْهَا عَلَيَّ" قَالَ: فَأَنْطَلَقَ زَيْدٌ حَتَّى أَتَاهَا وَهِيَ تُخَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتَهَا عَظُمَتْ فِي صَدْرِي، حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي وَنَكَصْتُ عَلَى عَقِي فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ! أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكَ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوَامِرَ رَبِّي، ** فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بَغِيرَ إِذْنٍ، قَالَ: فَقَالَ:

[illegible]

وقوله: **لَا تَسْمَعْ لِلْكَافِرِينَ دَعْوَةً** هو يفتح الهمزة من "أَنْ"، أي: من أجل ذلك، وقوله: **نَكُفْتُ** أي: رجعت وكان جاء إليها؛ ليخطبها وهو ينظر إليها على ما كان من عادتها، وهذا قبل نزول الحجاب، فلما غلب عليه الإحلال تأخر وخطبها وظهره إليها؛ لتلا سبقه النظر إليها.

قوله: "فإن صدقت حتى يؤمر، أي قدمت في مسجدك أي: موضع صلاحنا من بيتها، وفيه استعجاب صلاة الاستشارة لمن هم بأمر، سواء كان ذلك الأمر ظاهر الخير أم لا، وهو موافق لحديث جابر في صحيح البخاري قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستشارة في الأمور كلها يقول: "إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة" إلى آخره، ولعلها استخارت؛ لخوفها من تقصير في حقه ﷺ.

قوله: ﴿وَمِنْ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ رَسِلْنَا﴾، وحسب ما ذهب إليه يعني نزل قوله تعالى: ﴿فَمِنْ قَبْلِهِ رَسَلْنَا مِنْكُمْ رُسُلًا وَاجْتَرَسُوا الْحُبُلَ﴾ (الأنعام: ١٠٦) فدخل عليها بغير إذن؛ لأن الله تعالى زوجها إياها بهذه الآية.

**** قال في فتح الملهم:** قوله: 'أحي'، مبرر: إلخ: بضم الهمزة، وفتح الواو، أو همزتين، مصارع أمر، أي: استخير. (فتح الملهم: ٤٢١/٦ بيروت)

وَلَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَطْعَمَنَا الْخُبْزَ وَاللَّحْمَ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ، فَخَرَجَ النَّاسُ وَبَقِيَ رِجَالٌ يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ بَعْدَ الطَّعَامِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاتَّبَعْتُهُ، فَجَعَلَ يَتَّبِعُ حُجْرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ، وَيَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ؟ قَالَ: فَمَا أَذْرِي أَنَا أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الْقَوْمَ قَدْ خَرَجُوا أَوْ أَخْبَرَنِي، قَالَ: فَانْطَلَقَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ مَعَهُ فَالْقَى السَّتْرَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَنَزَلَ الْحِجَابُ، قَالَ: وَوَعِظَ الْقَوْمَ بِمَا وَعَظُوا بِهِ.

زَادَ ابْنُ رَافِعٍ فِي حَدِيثِهِ: **«لَا يَدْخُلُوْنَ بَيْتَ نِسَائِي إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ لَكُمْ لِي صَعْمٌ غَيْرَ سَطْرِينَ سَهْ»** (الأحزاب: ٥٣) إِلَى قَوْلِهِ: **«وَلَنْتَهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ الْحَقِّ»** (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، - وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ: سَمِعْتُ أَنَسًا - قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ - وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ: عَلَى شَيْءٍ - مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً.

٣٥٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: مَا أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ أَوْ أَفْضَلَ مِمَّا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ فَقَالَ ثَابِتُ الْبُنَانِيِّ: بِمَا أَوْلَمَ؟ قَالَ: أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ.

قَوْلُهُ: **«لَا يَدْخُلُوْنَ بَيْتَ نِسَائِي إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ لَكُمْ لِي صَعْمٌ غَيْرَ سَطْرِينَ سَهْ»** هو يفتح اهمرة من "أن"، وقوله: "حين امتد النهار" أي: ارتفع هكذا هو في النسخ "حين" بالنون.

قَوْلُهُ: "يَتَّبِعُ حُجْرَ نِسَائِهِ يُسَلِّمُ عَلَيْهِنَّ" إِلَى آخِرِهِ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

قَوْلُهُ: "أَطْعَمَهُمْ خُبْزًا وَلَحْمًا حَتَّى تَرَكَوهُ" يَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا وَتَرَكَوهُ لَشَبْعِهِمْ.

قَوْلُهُ: **«وَلَنْتَهُ لَا يَسْتَحْيِي مِنْ الْحَقِّ»** سَبَقَ مِنْ تَرْجُمَتِهِ أَنَّ لَيْسَ يَحْتَمِلُ أَنْ سَبَّ ذَلِكَ الشُّكْرَ لِعَمَةِ اللَّهِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رُوحَهُ إِيَّاهَا بِالْوَحْيِ لَا بُولِي وَشُهُودٌ خِلَافَ عِيَرِهَا. وَمَدَّهِنَا الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا: صَحَّةُ نِكَاحِهِ ﷺ بِلَا بُولِي وَلَا شُهُودٍ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي حَقِّهِ ﷺ، وَهَذَا الْخِلَافُ فِي عَمْرِ زَيْنَبَ، وَأَمَّا زَيْنَبُ فَمِنْصُوصٌ عَلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٥٠٣ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَ عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التِّمِّيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، كُلُّهُمَّ عَنْ مُعْتَمِرٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ حَبِيبٍ -: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو مِحْلَزٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، دَعَا الْقَوْمَ فَطَعِمُوهُ، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ، قَالَ: فَأَخَذَ كَأَنَّهُ يَتَهَيَّأُ لِلْقِيَامِ فَلَمْ يَقُمْوْا، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامٍ مِنَ الْقَوْمِ.

زَادَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى فِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: فَقَعَدَ ثَلَاثَةَ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ لِيَدْخُلَ فَإِذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ، ثُمَّ إِنَّهُمْ قَامُوا فَأَنْطَلَقُوا، قَالَ: فَجِئْتُ فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا، قَالَ: فَجَاءَ حَتَّى دَخَلَ، فَذَهَبْتُ أَدْخُلُ فَأَلْقَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، قَالَ: وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعِيَ لَكُمْ إِلَى طَعَمٍ غَيْرِ سَطْرِينَ إِنَّهُ عَنِ الْأَحْزَابِ: ٥٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿رَ دَلِكُمْ كَر عَدَ اللَّهُ عَطِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٣).

٣٥٠٤ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْحِجَابِ، لَقَدْ كَانَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ أَنَسٌ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَرُوسًا بِزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَ: وَكَانَ تَزَوُّجُهَا بِالْمَدِينَةِ، فَدَعَا النَّاسَ لِلطَّعَامِ بَعْدَ ارْتِفَاعِ التَّهَارِ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَلَسَ مَعَهُ رِجَالٌ بَعْدَ مَا قَامَ الْقَوْمُ، حَتَّى قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَشَى فَمَشِيتُ مَعَهُ حَتَّى بَلَغَ بَابَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، ثُمَّ ظَنَّ أَنَّهُمْ قَدْ خَرَجُوا فَرَجَعَ وَرَجَعْتُ مَعَهُ، فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ مَكَانَهُمْ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ الثَّانِيَةَ، حَتَّى بَلَغَ حُجْرَةَ عَائِشَةَ، فَرَجَعَ فَرَجَعْتُ، فَإِذَا هُمْ قَدْ قَامُوا، فَضَرَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالسَّيْرِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

٣٥٠٥ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ،

ضبط الاسم قوله: 'حدثنا أبو جعفر' هو بكسر الميم وإسكان الجيم وفتح اللام وبعدها راي، وحكي بفتح الميم، والمشهور الأول واسمه: "لاحق بن حميد" قيل: وليس في الصحيحين من أول اسمه لام ألف غيره.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي * أُمَّ سَلِيمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ! اذْهَبْ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْ بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعْنَاهُ". ثُمَّ قَالَ: "اذْهَبْ فَادْعُ لِي فُلَانًا وَفُلَانًا وَفُلَانًا، وَمَنْ لَقِيتَ" وَسَمَى رَجُلًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى وَمَنْ لَقِيتُ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ.

قوله: **عَلَيْكُمْ فِيهِ نَسِيحٌ** أي: نهي عن الجور والظلم، **وَعَلَيْكُمْ فِيهِ نَذِيرٌ** أي: تحذير من عذاب الله، **وَأَنَّ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ كَيْدَكُمْ فَهَيَّؤْا لَهُمْ فِي يَوْمِئِذٍ كَيْدًا** أي: أعدوا لهم في يومئذٍ عذاباً، **وَأَنَّ الَّذِينَ يُدْخِلُونَ فِيهِ مَنَاسِكَ اللَّهِ وَمَنْ أَعْلَنَ مِنْهُمْ كَيْدَهُمْ فِي سُوءِ عُقَدِهِمْ** أي: الذين يدخلون في هذه المصائب من أجل ما أعلنوا من كيدهم في سوء عقدهم، **وَأَنَّ أُولَئِكَ هُمُ السَّاجِدُونَ لِمَلَكِ اللَّهِ** أي: الذين هم الساجدون لملك الله، **وَأَنَّ أُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ كَيْدَكُمْ فَهَيَّؤْا لَهُمْ فِي يَوْمِئِذٍ كَيْدًا** أي: أعدوا لهم في يومئذٍ عذاباً، **وَأَنَّ الَّذِينَ يُدْخِلُونَ فِيهِ مَنَاسِكَ اللَّهِ وَمَنْ أَعْلَنَ مِنْهُمْ كَيْدَهُمْ فِي سُوءِ عُقَدِهِمْ** أي: الذين يدخلون في هذه المصائب من أجل ما أعلنوا من كيدهم في سوء عقدهم، **وَأَنَّ أُولَئِكَ هُمُ السَّاجِدُونَ لِمَلَكِ اللَّهِ** أي: الذين هم الساجدون لملك الله.

قوله: ذهب ودرخ و لؤلؤ و موت و منی و حب و تنبی جزا و دروغ و ستمی و من عیب و قس و کذب
لأنس: عدد کم كانوا؟ قال: زهاء ثلثمائة.

شرح العريب قوله: "رهاء" بضم الراء وفتح الهاء وبالمد، ومعناه: نحو ثلاثمائة، وفيه أنه يجوز في الدعوة أن يأذن =

* قوله: **فصعب** أي **سليم** **حسب** **رج** لا يخفى ما بين هذه الرواية والروايات السابقة من التدافع، ولا يمكن حمل ذلك على تعدد الواقعة، أما أولاً فلأنه لا يمكن صدور مثل هذا الفعل من للصحابه مرتين، ونزول القرآن مرتين لذلك، وإما ثانياً؛ فلما سيحيى في الرواية الآتية من التصريح بأن هذه الوقعة هي واقعة رواح زيب. ولهذا قيل: كانت في رواح زيب وليمتان: وليمة الطعام الخير واللحم، والثانية: إطعام الخيس الذي أهده أم سليم. وفيها ظهرت معجزة تكثير القليل، وفيها برل الحجاب على ما هو أشبه سياق الأحاديث، وما جرى في وليمة الخير واللحم من ذكر الحجاب واستئناس الحديث، وهم من بعض الرواة وتركيب قصة على أخرى.

قال القرطبي: وأولى من التوهيم أن يقال: القصة واحدة وليس فيها وهم؛ لأنه يمكن أن يجتمع في تلك الولاية أمران. أكل القوم الحزب والمحم حتى شعوا وانصرفوا، ثم أنه لما جاء الحيس استدعي الناس ووقع ما ذكر. وهذا كله، والمتحدثون في بيته جنوس لم يبرحوا حتى خرج النبي ﷺ ودار على بيوت أزواجه على ما تقدم، وفي هذا بعد ولا تناقض، وإذا أمكن هذا حملناه عليه وهو أولى من توهيم الإثبات.

وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَنَسُ! هَاتِ التَّوْرَ"، قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةَ وَلْيَأْكُلْ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ". قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجَتْ طَائِفَةٌ وَدَخَلَتْ طَائِفَةٌ حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ فَقَالَ لِي: "يَا أَنَسُ! ارْفَعْ"، قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَذْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ طَوَائِفٌ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، وَزَوْجَتُهُ مُوَلِّيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَثَقَلُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ رَجَعَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقَلُوا عَلَيْهِ. قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرَحَى السِّتْرَ وَدَخَلَ، وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُدْعِيَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ بَطَرٍ بِهِ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا إِذَا صَعِمْتُمْ فَاسْتَرُوا وَلَا مُسْتَفْسِسِينَ** **لِحَدِيثِ إِنْ دَلَّكُمْ كَانَ يُؤْدَى لَنَبِيِّهِ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ.**

قَالَ الْجَعْدُ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَخَذْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحُجِّبْنَ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ. ٣٥٠٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْبَ أَهَدَتْ لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ فَقَالَ أَنَسٌ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اذْهَبْ فَادْعُ لِي مَنْ لَقِيتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ". فَدَعَوْتُ لَهُ مَنْ لَقِيتُ، فَجَعَلُوا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ فَيَأْكُلُونَ وَيَخْرُجُونَ، وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ.....

٥ - المرسل في ناس معينين وفي مهمين كقوله: "من لقيت" "من أردت". وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ بتكثير الطعام، كما أوضحه في الكتاب.

قوله ﷺ: **يَا أَنَسُ! هَاتِ التَّوْرَ** هو بكسر التاء من "هات" كسرت للأمر كما تكسر الطاء من أعط. قوله: **وَزَوْجَتُهُ مُوَلِّيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ** هكذا هو في جميع النسخ: "وزوجته" بالتاء، وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر، والمشهور حذفها.

قوله: **"ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ ثَقَلُوا عَلَيْهِ"** هو بضم القاف المخففة.

فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَلَمْ أَدْعُ أَحَدًا لِقِيَّتِهِ إِلَّا دَعَوْتُهُ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، وَخَرَجُوا، وَبَقِيَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَطَالُوا عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَحْيِي مِنْهُمْ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ شَيْئًا، فَخَرَجَ وَتَرَكَهُمْ فِي الْبَيْتِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَسَ أَمْنًا إِلَّا تَدْخُلُوا بُيُوتَ نِسَائِكُمْ إِلَّا أَنْ يَخْرُجُوا فَمَا يَكُنْ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ أَنْ تُدْخِلُوا بُيُوتَ نِسَائِكُمْ وَلَا أَنْ تَخْرُجُوا مِنْهَا لَكُمْ فِيهَا حَرَجٌ وَلَا عِلْمٌ بِمَا يُدْخِلُكُمْ فِيهَا بِلَابٍ مِنْهُنَّ فَإِذَا تَخَلَّفُوا عَنْكُمْ وَاتْلُكُنَّ مِنْ أَجْلِنَا عَلَى الْبَابِ وَقَدْ خَلَفْنَا عَنْ آبَائِكُمُ وَنِسَاءِ آبَائِكُمُ فَزَيَّرُوا آبَاءَكُمْ وَأُولَئِكَ أَتَوْا آبَاءَكُمْ وَنِسَاءَهُمْ فَلَا ذَنْبَ عَلَيْهِمْ أَمَّا زِينَةُ الْمَرْءِ فَأُولَئِكَ يَرْجُونَ أَمْوَالَهُمْ وَالَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ فَلَا ضَرَرَ وَلَا فَتَادَةَ: غَيْرَ مُتَحَيِّينَ طَعَامًا - وَلَكِنْ إِذَا دُعِيَمْ فَادْخُلُوا - حَتَّى بَلَغَ: دَلَّكُمْ أَظْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾.

.....

[١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة]

- ٣٥٠٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَأْتِهَا".**
- ٣٥٠٨- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيمَةِ فَلْيَجِبْ".

[١٦ - باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة]

الفرق بين الدعوة (بفتح الدال) والدعوة (بكسرها) دعوة الطعام بفتح الدال ودعوة السب بكسرهما هذا قول جمهور العرب، وعكسه تيم الرباب بكسر الراء فقالوا: الطعام بالكسر، والسب بالفتح، وأما قول قطرب في المثلث: إن دعوة الطعام بالضم، فغلطوه فيه.

قوله ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى الوليمة فليأتها".

حكم إجابة الدعوة فيه الأمر بحضورها، ولا خلاف في أنه مأمور به، ولكن هل هو أمر إيجاب أو نذير؟ فيه خلاف، الأصح في مذهبنا أنه فرض عين على كل من دعي، لكن يسقط بأعذار سنذكرها - إن شاء الله تعالى -. والثاني: أنه فرض كفاية، والثالث: مندوب، هذا مذهبنا في وليمة العرس. وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنها كوليمة العرس، والثاني: أن الإجابة إليها نذير وإن كانت في العرس واجبة. ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس، قال: واختلفوا فيما سواها، فقال مالك والجمهور: لا تجب الإجابة إليها، وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة من عرس وغيره، وبه قال بعض السلف.

بيان الأعذار التي تمنع إجابة الدعوة وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة أو ندها، فمبها: أن يكون في الطعام شهية، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا تليق به مجالسته، أو يدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك مسكر من خمر أو هو، أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة، أو آنية ذهب أو فضة، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة، ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي فيتركه، ولو دعاه دمي لم تجب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام، فالأول: تجب الإجابة فيه، والثاني: تستحب، والثالث: تكره.

قوله ﷺ: "إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليأتها" قد يحتج به من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ويتعلق =

** قال في فتح الملهم: قوله: **فليأتها** إلخ: أي: فليأت مكاهها، والتقدير: إذا دعي إلى مكان وليمة فليأتها، ولا يضّر إعادة الضمير مؤنثاً. (فتح الملهم: ٤٢٨/٦ بيروت)

٣٥١٥- (٩) . **حَدَّثَنِي** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى كُرَاعٍ فَأَجِيبُوا".

٣٥١٦- (١٠) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ". وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنُ الْمُثَنَّى: "إِلَى طَعَامٍ".

٣٥١٧- (١١) **وَحَدَّثَنَا** ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

٣٥١٨- (١٢) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا

فَقُلْ: **سَعِدَ لِي يَوْمِي** والمراد به عند جماهير العلماء: كُرَاعُ الشَّاةِ، وعلطوا من حملة على كُرَاعِ الغنم، وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة.

قوله **سَعِدَ لِي يَوْمِي**: **سَعِدَ** من **سَعَى**، **سَعَى** من **سَعَى**، **سَعَى** من **سَعَى**، وفي الرواية الأخرى: **سَعِدَ لِي يَوْمِي** صَائِمًا فَلْيُجِبْ وَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلْيُطْعِمَ".

أَقْوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَعْنَى "فَلْيُجِبْ" اختلفوا في معنى "فليجيب" قال الجمهور: معناه: فليدع لأهل الطعام بالمعفرة والبركة ونحو ذلك، وأصل الصلاة في اللغة: الدعاء، ومنه قوله تعالى: **وَلْيُحْمَلْ لَكَ الْكُلُّ** (التوبة: ١٠٣) وقيل: المراد: الصلاة الشرعية بالركوع والسجود، أي: يشتغل بالصلاة؛ ليحصل له فضلها، ولترك أهل المكان والحاضرين.

اختلف أهل العلم في وجوب الأكل من وليمة العرس وأما المفطر في الرواية الثانية أمره بالأكل، وفي الأولى بخير، واختلف العلماء في ذلك، والأصح في مذهبا أنه لا يجب الأكل في وليمة العرس ولا في غيرها، فمن أوجه اعتمد الرواية الثانية، وتناول الأولى على من كان صائماً، ومن لم يوجبه اعتمد التصريح بالتخيير في الرواية الأولى، وحمل الأمر في الثانية على الندب، وإذا قيل بوجوب الأكل فأقله لقمة، ولا تلزمه الريادة؛ لأنه يسمى أكلاً، ولهذا لو حلف لا يأكل حث بلقمة، ولأنه قد يتخيل صاحب الطعام أن امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام، فإذا أكل لقمة زال ذلك التخيل، هكذا صرح باللقمة جماعة من أصحابنا، وأما الصائم، فلا خلاف أنه لا يجب عليه الأكل، لكن إن كان صومه فرضاً لم يجز له الأكل؛ لأن الفرض لا يجوز الخروج منه، وإن كان نعلماً جاز الفطر وتركه، فإن كان يشق على صاحب الطعام صومه، فالأفضل الفطر وإلا فإتمام الصوم، والله أعلم.

فَلْيُصَلِّ، * وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ".

٣٥١٩- (١٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بَشَسَ الطَّعَامُ طَعَامَ الْوَلِيمَةِ* يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٣٥٢٠- (١٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ: يَا أَبَا بَكْرٍ! كَيْفَ هَذَا الْحَدِيثُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ؟ فَضَحِكَ فَقَالَ: لَيْسَ هُوَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْأَغْنِيَاءِ. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ أَبِي غَنِيًّا، فَأَفْرَعَنِي هَذَا الْحَدِيثُ حِينَ سَمِعْتُ بِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ الزَّهْرِيُّ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢١- (١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرَّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

٣٥٢٢- (١٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، نَحْوَ ذَلِكَ.

فائدة إجابة الصائم الدعوة قوله قبل هذا: "... من دعاه في صومه فاجابته فليصم يومه". فيه أن الصوم ليس بعذر في الإجابة وكذا قاله أصحابنا قالوا: إذا دعى وهو صائم لزمه الإجابة، كما يلزم المفطر ويحصل المقصود بحصوره، وإن لم يأكل فقد يترك به أهل الطعام والخاصرون، وقد يتحملون به، وقد يتفعول بدعائه أو بإشارته، أو يصانون عما لا يصانون عنه في عيبته، والله أعلم. قوله: ... من دعاه فاجابه فليصم يومه ذكره مسلم موقوفاً على أبي هريرة، ومرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح؛ لأنها زيادة ثقة.

* قوله: ... من دعاه فاجابه فليصم يومه قيل: أي: ركعتين ليدعوهم بعد ذلك أو ليحصل لهم بذلك بركة الصلاة في بيتهم، ويكون ذلك جبراً لكسر خاطرهم، وقيل معنى "فليصم" أي: فليدع حملاً للصلاة على معاها للمعوى.

* قوله: ... من دعاه فاجابه فليصم يومه دم باعتبار ما كان الناس يعتادون في الوليمة حيث يتركون للمفراء، وهو لا ينافي حسن الوليمة في نفسها فلا ينافي الحديث ما سبق من الأمر بها.

٣٥٢٣- (١٧) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتَ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مِنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ".

بيان وجه كون طعام الوليمة شر الطعام ومعنى هذا الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإيثارهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم، والله المستعان.

قوله: **سَمِعْتُ ثَابِتَ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** هو ثابت بن عياض الأعرج الأحنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: مولى عمر بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، وقيل: اسمه ثابت بن الأحنف ابن عياض، والله أعلم.

• • • • •

[١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجها غيره ويطأها، ...]

٣٥٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةً* رِفَاعَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي قَبْتَ طَلَّاقِي، فَتَرَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ، وَإِنْ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَتُرِيدِينَ أَنْ تُرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ؟ لَا،*" حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ".

قَالَتْ: وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَهُ، وَخَالِدٌ بِالنَّبَابِ يَنْتَظِرُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَتَادَى: يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَا تَسْمَعُ هَذِهِ مَا تَحْهَرُّ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٧ - باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجها غيره ويطأها،

ثم يفارقها، وتنقضي عدتها

صَطَّ الْأَسْمُ قَوْلُهَا: ... هُوَ يَفْتَحُ الرَّايَ وَكَسَرَ الْبَاءَ بِلَا حِلَافٍ، وَهُوَ الزَّبِيرُ بْنُ بَاطَاءٍ، وَيُقَالُ: بَاطَاءٌ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ صَحَابِيًّا، وَالزَّبِيرُ قَتْلُ يَهُودِيٍّ فِي عُرْوَةَ بِنِي قَرِيظَةَ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ بْنُ بَاطَاءٍ الْقُرْطِيُّ، هُوَ الَّذِي تَرَوَّجَ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْطِيَّ، هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو مِنْ عَبْدِ الْمِرِّ وَالْمُحَقِّقُونَ، وَقَالَ ابْنُ مِدْدَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ الْأَصْهَارِيُّ فِي كِتَابَيْهِمَا فِي "مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ": (إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ بْنُ رَيْدِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ رَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ. قَوْلُهَا: "قَبْتَ طَلَّاقِي" أَي: طَلَّقَنِي ثَلَاثًا.

سَرَّحَ الْعَرَبُ قَوْلُهَا: ... هُوَ بَضْمُ الْهَاءِ وَإِسْكَالُ الدَّالِ، وَهِيَ: طَرَفَةُ الَّذِي لَمْ يَسْجَحْ، شَهْوَاهَا بِهَذَبِ الْعَيْنِ، وَهُوَ شَعْرُ حَفْنِهَا.

قَوْلُهُ: ... فِي عُسَيْلَتِهِ ... هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ السِّينِ تَصْغِيرُ عُسَيْلَةٍ، وَهِيَ كَيَاةٌ عَنْ =

** قَالَ فِي فَحِّ الْمَلْهَمِ قَوْلُهُ: ... إِخ: سَمَّاها مَالِكٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّبِيرِ نَفْسَهُ: نَمِيمَةٌ

بِت وَهَبٌ، وَهِيَ عَثْنَاءٌ، وَاخْتَلَفَ هَلْ هِيَ يَفْتَحُهَا أَوْ بِالتَّصْغِيرِ؟ وَالثَّانِي أَرْجَحُ. (فتح الملهم: ٤٣٢/٦ بيروت)

** قَالَ فِي فَحِّ مَنَّهُمْ وَجْهَ الْحَمْعِ بَيْنَ قَوْلِهَا: "مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ" وَبَيْنَ قَوْلِهِ ﷺ: "حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ" وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ رَدَّ عَلَيْهَا دَعْوَاهَا، أَمَّا أَوَّلًا فَعَلَى طَرِيقِ صَدَقَ رُوحُهَا فِيمَا رَعِمَ أَنَّهُ يَفْضُضُهَا نَفْضَ الْأَدِيمِ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِلْاِسْتِدْلَالِ عَلَى صَدَقِهِ بَوْلَدِيهِ اللَّذِينَ كَانَا مَعَهُ" ... (فتح الملهم: ٤٣٣/٦ بيروت)

٣٥٢٥- (٢) **حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ:** حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ -: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَبَتَّ طَلَاقَهَا، فَتَزَوَّجَتْ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَتَزَوَّجْتُ بَعْدَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ الْهُدْبَةِ، وَأَخَذْتُ بِهَدْبَةٍ مِنْ جِلْبَابِهَا، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا. فَقَالَ: "لَعَلَّكَ تُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةَ، لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتُكَ وَتَذُوقِي عُسَيْلَتِهِ". وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ جَالِسٌ بِيَابِ الْحُجْرَةِ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، قَالَ: فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنَادِي أَبَا بَكْرٍ: أَلَا تَرْجُرُ هَذِهِ عَمَّا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟.

الجماع، شبه لدته بلذة العسل وحلاوته، قالوا: وأنت العسيلة؛ لأن في العسل نعتين التذكير والتأنيث، وقيل: أنشأ على إرادة النطعة، وهذا ضعيف؛ لأن الإبرال لا يشترط.

فقه الحديث وفي هذا الحديث أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها ثم يمارقها، وتقضي علقها، فأما مجرد عقده عليها فلا يبيحها للأول، وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وانفرد سعيد بن المسيب فقال: إذا عقد الثاني عليها ثم فارقها حلت للأول، ولا يشترط وطء الثاني؛ لقول الله تعالى: **حَتَّى نَكُحَ وَحَا عَزْدُ** (البقرة: ٢٣٠) والنكاح حقيقة في العقد على الصحيح. وأجاب الجمهور: بأن هذا الحديث محصص لعموم الآية ومبين للمراد بها.

بيان العذر من حاشي سعيد في عدم اشتراطه وطء الثاني قال العلماء: ولعل سعيداً لم يبلعه هذا الحديث. قال القاضي عياض: لم يقل أحد بقول سعيد في هذا إلا طائفة من الخوارج،^{**} واتفق العلماء على أن تغيب الحشفة في قبلها كاف في ذلك من غير إبرال المني، وشذ الحسب الصري فشرط إنزال المني، وجعله حقيقة العسيلة، قال الجمهور: بدخول الذكر تحصل البدة والعسيلة، ولو وطئها في نكاح فاسد لم تحل للأول على الصحيح؛ لأنه ليس بزواج.

**** قال في فتح الملهم:** قلت: سياق كلامه يشعر بذلك، وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند السائي، وقد به عليه السائي **رحمته**، كما في الفتح، وحكى ابن الجوزي عن داود: أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك. قال العيني **رحمته**، وذكر في كتاب القية لأبي الرجاء مختار بن محمود الرازي أن سعيد بن المسيب رجع عن مذهبه هذا، فلو قضى به قاص لا يفد قضاؤه، وإن أفق به أحد عرره..... (فتح الملهم: ٤٣٤/٦ بيروت)

٣٥٢٦- (٣) **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَتَزَوَّجَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزَّبِيرِ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ رِفَاعَةَ طَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يُونُسَ.

٣٥٢٧- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ يَتَزَوَّجُهَا الرَّجُلُ فَيُطْلِقُهَا فَتَتَزَوَّجُ رَجُلًا، فَيُطْلِقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، أَتَحِلُّ لِرِزْوَجِهَا الْأَوَّلِ؟ قَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا".

٣٥٢٨- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٥٢٩- (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ** طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: "لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ".

قوله: **إِنْ سَأَلَ** **سَمِعَ** قال العلماء: إن التسميع للتعجب من جهرها وتصريحها بهذا الذي تستحيي النساء منه في العادة، أو لرعتها في زوجها الأول وكراهة الثاني، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم** قوله: **سَمِعَ** **حَدَّثَنَا** **إِنْ كَانَ** مختصراً من قصة رفاة فقد ذكرت توجيه المراد بقوله: "ثلاثاً" أنها كانت مفرقة، وإن كان في قصة أخرى فهو طاهر في كونها مجموعة، وقد ثبت في الأحاديث أن غير رفاة وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة، فليس التعدد في ذلك ببعيد. (فتح الملهم: ٤٤١/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم** الكاح المحلل: قال في الدر المختار: ذكره الترواح للثاني تحريماً، لحديث "نفس المحلل ومحلل له"، (كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كتزوجت عني أن أحلتك، وإن حلت للأول؛ لصحة الكاح وطلان الشرط... أي: لأن الكاح لا يطل بالشروط الفاسدة، بل يطل الشرط ويصح بخلاف البيع. (إلى أن قال:): وفي فتح القدير: "قال الريعي في التحريح: "المصنف (أي: صاحب الفدية) استدلل بهذا الحديث (أي: حديث اللعن) على كراهة الكاح المشروط به التحليل، وظاهره التحريم، كما هو مذهب أحمد، لكن يقال: لما ستمه محلاً دل على صحة الكاح؛ لأن المحلل هو المشت للمحل، فلو كان فاسداً لما ستمه باطلاً"....

٣٥٣- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - جَمِيعاً، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ.

= (إلى أن قال) ثم قال في الدر المختار: "أما إذا أضمرنا ذلك: لا يكره، وكان الرجل مأحوراً لقصد الإصلاح".... أي: إذا كان قصده ذلك، لا بمجرد قضاء الشهوة ونحوها، وأورد السروجي أن الثابت عادة كالثابت نصاً، أي: فيصير شرط التحليل، كآته مخصوص عيه في العقد فيكره، وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم من قصد الزوج ذلك أن يكون معروفاً به بين الناس، إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك، وصار مشتهراً به".... كذا في رد المحتار. قلت: والفرق بين شرط التحليل في العقد وبين إصماره عند العقد يشبه الفرق بين التعريض بخطبة المعتدة أو الإكسان في النفس، وبين المواعدة سراً أو عزم عقدة النكاح قبل بلوغ الأجل، فإن الأول مباح، والثاني حرام، كما نص عليه في القرآن الكريم، والله أعلم. (فتح الملهم: ٤٣٤/٦-٤٣٥ بيروت)

[١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع]

٣٥٣١- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَا:** أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ، إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ، قَالَ: بِاسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ! جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، ** فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ، لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا".

٣٥٣٢- (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ تُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: "بِاسْمِ اللَّهِ".

[١٨ - باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع]

قوله: **وَحَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا** عن الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ تُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: "بِاسْمِ اللَّهِ".

** **قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قوله: **وَحَدَّثَنَا ابْنُ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا** عن الثَّوْرِيِّ كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، غَيْرَ أَنَّ شُعْبَةَ لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ ذِكْرُ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنِ الثَّوْرِيِّ: "بِاسْمِ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ تُمَيْرٍ: قَالَ مَنْصُورٌ: أَرَاهُ قَالَ: "بِاسْمِ اللَّهِ".

** **قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ** وقيل: لم يصره في بدنه.... يعني أن الشيطان لا يتحبطه ولا يداخله بما يضر عقله أو بدنه. قال العيني: وهو الأقرب. (فتح الملهم: ٤٤٣/٦ بيروت)

[١٩ - باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر]

٣٥٣٣- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا، كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، فَتَزَلَّتْ: **هَذَا وَكَمْ حَزَنٌ لَكُمْ قَالُوا** حَزَنُكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ ﴿البقرة: ٢٢٣﴾.

٣٥٣٤- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ يَهُودَ كَانَتْ تَقُولُ: إِذَا أُتِيتِ الْمَرْأَةُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا، ثُمَّ حَمَلَتْ كَانَ وَلَدُهَا أَحْوَلَ، قَالَ: فَأُتِيتُ: **هَذَا وَكَمْ حَزَنٌ لَكُمْ قَالُوا** حَزَنُكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ ﴿البقرة: ٢٢٣﴾.

٣٥٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ التَّعْمَانَ بْنَ رَاشِدٍ يُحَدِّثُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ ابْنُ الْمُخْتَارِ - عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ التَّعْمَانَ عَنْ الزَّهْرِيِّ: وَإِنْ شَاءَ مُحَبِّبَةٌ، وَإِنْ شَاءَ غَيْرُ مُحَبِّبَةٍ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ فِي صِمَامٍ وَاحِدٍ.

[١٩ - باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر]

قول جابر: كتاب يهود تقول: أي: من امرأة من دبرها في فمها كان الولد أحول فزت **هَذَا وَكَمْ حَزَنٌ لَكُمْ قَالُوا** حَزَنُكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ ﴿البقرة: ٢٢٣﴾. وفي رواية: **هَذَا وَكَمْ حَزَنٌ لَكُمْ قَالُوا** حَزَنُكُمْ أَنِّي شَفَعْتُ ﴿البقرة: ٢٢٣﴾. شرح الغريب "المحبة" ميم مضمومة، ثم جيم مفتوحة، ثم باء موحدة مشددة مكسورة، ثم ياء مشاة من تحت، أي: مكبوبة على وجهها. و"الصمام" بكسر الصاد أي: ثقب واحد، والمراد به: القبل. قال العلماء: وقوله تعالى: =

«وَمِنْ حُرْمَتِكُمْ أَيْ: موضع الررع من المرأة، وهو قبلها الذي يررع فيه المحي لانتعاء الولد، ففيه إباحة وطئها في قبلها إن شاء من بين يديها، وإن شاء من ورائها، وإن شاء مكشوفة. وأما "الدبر"، فليس هو بحرث، ولا موضع زرع.

ومعنى قوله: «فِي دَرِّهِ» أي: كيف شئتكم، واتفق العلماء الذين يعتد بهم على تحريم وطء المرأة في دبرها، حائضاً كانت أو طاهرأ؛ لأحاديث كثيرة مشهورة كحديث: "منعوا من أتى امرأة في دبرها". قال أصحابنا: لا يحل الوطء في الدبر في شيء من الآدميين ولا غيرهم من الحيوان في حال من الأحوال، والله أعلم.

قوله: «سَجْدَتَهُ» هكذا هو في النسخ: "يهود" غير مصروف؛ لأن المراد قبيلة اليهود، فامتنع صرفه للتأنيث والعلمية.

.....

[٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها]

٣٥٣٦ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ زُرَّارَةَ بِنْتِ أَوْفَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

٣٥٣٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "حَتَّى تَرْجِعَ".

٣٥٣٨ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ عَنْ يَزِيدَ - يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهَا* فَتَأْبَى عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا، حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا".

٣٥٣٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ، قَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ".

[٢٠ - باب تحريم امتناعها من فراش زوجها]

قوله ﷺ: "إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ، قَبَاتَ غَضَبَانِ عَلَيْهَا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ": وفي رواية: حتى جمع هذا دليل على تحريم امتناعها من فراشه لغير عذر شرعي، وليس الحيض بعدد في الامتناع؛ لأن له حقاً في الاستمتاع بها فوق الإزار، ومعنى الحديث: أن اللعنة تستمر عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر، والاستغناء عنها أو توبتها، ورجوعها إلى الفراش. قوله ﷺ: "قَبَاتَ غَضَبَانِ" وفي بعض النسخ: "غَضَبَانِ".

* قوله: "إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاسِهِ": أي إلى موضع اضطجاعها معه أو إلى ما هو موضع اضطجاعها من فراشه فسمي ذلك فراشها، وقوله: "إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطًا عَلَيْهَا": كناية عن الملائكة كما هو مقتضى الروايات الأخرى، والافراد والتذكير بإرادة النوع، أي: إلا كان النوع الذي في السماء من المخلوقات ساخطاً، ويحتمل أنه كناية عن الله تعالى فالمراد أي: الذي في العلو والجلال والرفعة والكمال، وهذا كما سأل جارية فقال: أين الله؟ فأشارت إلى السماء، والله تعالى أعلم.

٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة

٣٥٤٠ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

٣٥٤١ - (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا**: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْأَمَانَةِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا" وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: "إِنَّ أَعْظَمَ".

٢١ - باب تحريم إفشاء سر المرأة

قوله **حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: **حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ**، **عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ**، **عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ**، **قَالَ**: **سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي**، **يَقُولُ**: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**: "إِنَّ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

نُوت (أشْر) في كلام **أفصح لغوي** **عَنْ رِجَالِهِ** قال القاضي: هكذا وقعت الرواية "أشْر" بالألف، وأهل النحو يقولون: لا يجوز "أشْر" و"أشِر" وإنما يقال: هو حير منه، وشر منه، قال: وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعاً، وهي حجة في جوارها جميعاً، وأما لعتان.

فهو أحدث وفي هذا الحديث تحريم إفشاء الرجل ما يخري به وبين امرأته من أمور الاستمتاع، ووصف تفاصيل ذلك، وما يخري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه. فأما مجرد ذكر الجماع، فإن لم تكن فيه فائدة ولا إليه حاجة فمكروه؛ لأنه خلاف المروءة، وقد قال **ع**: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت". وإن كان إليه حاجة أو ترتب عليه فائدة بأن ينكر عليه إغراضه عنها، أو تدعي عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره، كما قال **ع**: "إني لأفعله أنا وهذه". وقال **ع**: لأبي طلحة: "أعرستم الليلة؟" وقال الجابر: "الكيس الكيس". والله أعلم.

* قوله: **عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ**، **عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ**، **قَالَ**: **سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي**، **يَقُولُ**: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**: "إِنَّ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

فهو في حكم الكثرة فذلك وصف بالجملة المصدرية بالمصارع، ومثله قوله تعالى: **ع** **عَمَّا نَحْنُ حَمَلُ خَمَلٍ** **نَشْفَرُ** **ع** (الجمعة: ٥) وقول الشاعر: "ولقد أمر عني اللثيم يسبي"، والله تعالى أعلم.

* قوله: **عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ الْعُمَرِيِّ**، **عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ**، **قَالَ**: **سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي**، **يَقُولُ**: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**: "إِنَّ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا".

أمانة الرجل، والله تعالى أعلم.

[٢٢ - باب حكم العزل]

٣٥٤٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَفَتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ ** أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو صِرْمَةَ ** عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَسَأَلَهُ أَبُو صِرْمَةَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ بَالْمُصْطَلِقِ، فَسَيَّئْنَا كَرَائِمَ الْعَرَبِ، فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعُرْبَةُ وَرَغِبْنَا فِي الْفِدَاءِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتِعَ وَنَعْزِلَ فَقُلْنَا: تَفْعَلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهَرِنَا * لَا نَسْأَلُهُ، فَسَأَلْنَا، رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا

٢٢ - باب حكم العزل

معنى العزل وحكمه: العزل: هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع، وأنزل خارج الفرج، وهو مكروه عندنا في كل حال وكل امرأة سواء رصيت أم لا؛ لأنه طريق إلى قطع النسل، ولهذا جاء في الحديث الآخر: "تسميته الواد الخفي"، لأنه قطع طريق الولادة، كما يقتل المولود بالواد. ** وأما التحريم فقال أصحابنا: لا يحرم في مملوكته ولا في زوجته الأمة، سواء رصيت أم لا؛ لأن عليه ضرراً في مملوكته، بمصيرها أم ولد، وامتناع بيعها، وعليه ضرر في زوجته الرقيقة، بمصير ولدته رقيقاً تبعاً لأمه، وأما زوجته الحرة فإن أدنت فيه لم يحرم، وإلا فوجهان: أحدهما: لا يحرم.

**** قال في فتح الملهم:** قوله: عن ابن محيريز إلخ: بجاء مهملة، ثم راء، ثم زاي، مصغر اسمه عبد الله، أي: الجمحي. وهو مدني سكن الشام، ومحيريز أبوه، هو ابن جنادة بن وهب، وهم من رهط أبي مخذومة المؤذن، وكان يتيماً في حجره. (فتح الملهم: ٤٤٩/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم:** قوله: 'أبو صرمة' إلخ: بكسر المهملة وسكون الراء، اسمه مالك. وقيل: قيس، صحابي مشهور من الأنصار. قاله الحافظ رحمه الله في "النكاح"، ثم قال في القدر: يختلف في صحبته. (فتح الملهم: ٤٥٠/٦ بيروت)

**** قال في فتح الملهم:** واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها، وأن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، واختلفوا في المروجة، فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والراجح عن أحمد رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: الإذن لها، وهي رواية عن أحمد، وعنه: بإذنها، وعنه: يباح العزل مطلقاً، وعنه: المنع مطلقاً. (فتح الملهم: ٤٥٢/٦ بيروت)

*** قوله:** فقنا. مع رسول الله ﷺ بين أظهرنا " هذا بتقدير حرف الاستفهام أي: أنفعل، ولعل هذا كان بعد أن فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية، والله تعالى أعلم.

عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، * مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، إِلَّا سَتَكُونُ.

٣٥٤٣- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الزَّبْرِقَانِ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي مَعْنَى حَدِيثِ رَبِيعَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٣٥٤٤- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضَّبَّعِيِّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا فَكُنَّا نَعْزِلُ،

التوفيق بين الروايات المختلفة في العزل ثم هذه الأحاديث مع غيرها يجمع بينها بأن ما ورد في السهي محمول على كراهة التنزيه، وما ورد في الإذن في ذلك محمول على أنه ليس بخرام، وليس معناه نفي الكراهة، هذا مختصر ما يتعلق بالباب من الأحكام، والجمع بين الأحاديث، وللسلف خلاف كسحو ما ذكرناه من مدهسا، ومن حرمه بغير إذن الزوجة الحرة قال: عليها ضرر في العزل فيشترط؛ لجوازه إذفا.

قوله: عزوه المصطفي أي: بني المصطلق، وهي عزوة المريسيع، قال القاضي: قال أهل الحديث: هذا أولى من رواية موسى بن عقبة أنه كان في غزوة أوطاس. قوله: أي: القيسات منهم.

قوله: فصارت عبيد حرة في سبب معناه: احتجنا إلى الوطاء، وخفنا من الحبل فتصير أم ولد يمتنع عليها بيعها، وأخذ الفداء فيها، فيستنتظ منه مع بيع أم الولد، وأن هذا كان مشهوراً عندهم.

قوله: لا عليكم إلا ما فعلتم، ما كتب الله عليكم من حرمه لا سكون معناه: ما عليكم صرر في ترك العزل؛ لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها، لا بد أن يحققها سواء عزلتم أم لا، وما لم يقدر خلقها لا يقع سواء عزلتم أم لا، فلا فائدة في عزلكم؛ فإنه إن كان الله تعالى قدر خلقها سبقكم إماء فلا ينفع حرصكم في منع الخلق.

أقوال أهل العلم في إحصاء الرق على العرب وفي هذا الحديث دلالة لمذهب جماهير العلماء أن العرب يحري عليهم الرق كما يحري على العجم، وأنهم إذا كانوا مشركين وسبوا جاز استرقاقهم؛ لأن بني المصطلق عرب صسية من حراة، وقد استرقوهم، ووطنوا سبائهم، واستباحوا بيعهن، وأخذ فدانهن، وهذا قال مالك والشافعي في قوله الصحيح الجديد، وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله القلتم: لا يحري عليهم الرق؛ لشرفهم، والله أعلم.

* قوله: لا عليكم إلا ما فعلتم لا ضرر عليكم في الترك، وقوله: هي كائنة إلى يوم القيامة أي تقديرًا، وقوله: لا سكون أي: وجودًا ومثله ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة، أي: كل نسمة كائنة تقديرًا كائنة وجودًا فلا إشكال.

ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَنَا: "وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَأَنْتُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ".

٣٥٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا نُصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

٣٥٤٦ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزٌ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي الْعَزْلِ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

وَفِي رِوَايَةٍ بَهْزٍ قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٣٥٤٧ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْخُدْرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ -: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ". قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَوْلُهُ: "لَا عَلَيْكُمْ" أَقْرَبُ إِلَى التَّهْمِ.

٣٥٤٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ، * عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: فَرَدَّ الْحَدِيثَ حَتَّى رَدَّهُ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "وَمَا ذَاكُمْ؟" قَالُوا: الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ تُرْضِعُ فَيُصِيبُ مِنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ، وَالرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْأَمَةُ فَيُصِيبُ مِنْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ مِنْهُ قَالَ: "فَلَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَاكُمْ، فَإِنَّمَا هُوَ الْقَدَرُ".

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ الْحَسَنَ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَكَأَنَّ هَذَا رَجَزٌ.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ. قَوْلُهُ: عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرِ: إِنْخ: قَالَ عِيَّاض: مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، وَفِي بَعْضِ الْحَوَاشِي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، هُوَ خَطَأً. (فَتْحُ الْمُلْهِمِ: ٤٥٣/٦ بيروت)

٣٥٤٩- (٨) **وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: حَدَّثْتُ مُحَمَّدًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ - يَعْنِي حَدِيثَ الْعَزْلِ - فَقَالَ: إِنِّي أَيْ حَدَّثْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشِيرٍ.

٣٥٥٠- (٩) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: قُلْنَا لَأَبِي سَعِيدٍ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ فِي الْعَزْلِ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ، إِلَى قَوْلِهِ: "الْقَدَرُ".

٣٥٥١- (١٠) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ** - قَالَ ابْنُ عَبْدِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ -، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ قَزْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: ذَكَرَ الْعَزْلُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟ - وَلَمْ يَقُلْ: فَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ - فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ * مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا".

٣٥٥٢- (١١) **حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ صَالِحٍ - عَنْ عَيَّيْنِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: "مَا مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ، * وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ خَلْقَ شَيْءٍ لَمْ يَمْنَعْهُ شَيْءٌ".

٣٥٥٣- (١٢) **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْبَصْرِيُّ**: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْهَاشِمِيُّ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

٣٥٥٤- (١٣) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ**: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَحْلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارِيَةً هِيَ خَادِمُنَا وَسَانِئُنَا، وَأَنَا أَطُوفُ عَلَيْهَا

قوله: * أي: أي: التي تسمى لنا، شهها بالعبير في ذلك.

* قوله: * أي: أي: مراد خلقها إلا الله خالقها.

* قوله: * أي: أي: بل من بعض الماء، ففعل ذلك البعض من الماء يبرل في أثناء الجماع فلا يفيد العزل شيئاً، والله تعالى أعلم.

وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، فَقَالَ: "اغْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ، فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا" فَلَبِثَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنَّ الْحَارِثَةَ قَدْ حَبِلَتْ فَقَالَ: "قَدْ أَخْبَرْتُكَ أَنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قُدِّرَ لَهَا".

٣٥٥٥- (١٤) **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً لِي، وَأَنَا أَغْزِلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ ذَلِكَ لَنْ يَمْنَعَ شَيْئًا أَرَادَهُ اللَّهُ". قَالَ: فَجَاءَ الرَّجُلُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْحَارِثَةَ الَّتِي كُنْتُ ذَكَرْتُهَا لَكَ حَمَلَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ".

٣٥٥٦- (١٥) **وَحَدَّثَنَا** حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ - قَاصُّ أَهْلِ مَكَّةَ -: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ الْحِجَارِ التَّوْفَلِيِّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٥٥٧- (١٦) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، زَادَ إِسْحَاقُ: قَالَ سُفْيَانُ: لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ، لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ. *

قوله ﷺ: "لدي أحبره بأن له جارية يعزل عنها: **ب شئت** ثم أحبره أنها حلت" إلى آخره، فيه دلالة على إلحاق السب مع العزل؛ لأن الماء قد سقى، وفيه أنه إذا اعترف بوطء أمته صارت فراشاً له، وتلحقه أولادها إلا أن يدعى الاستبراء، وهو مذهبنا ومذهب مالك.

قوله ﷺ: "أنا عبد لله ورسوله" معناه هذا: أن ما أقول لكم حق فاعتمدوه، واستيقوه، فإنه يأتي مثل فلق الصبح.

**** قال في فتح الملهم.** قوله: **سهاه عنه** إلخ: قال الحافظ: هذا ظاهر في أن سُفْيَانَ قاله استنباطاً، وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها، وليس الأمر كذلك؛ فإني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سُفْيَانَ لا يذكرون هذه الزيادة. وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة، فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول، لكنه مشروط بعلمه بذلك.... (فتح الملهم: ٤٥٦/٦ بيروت)

- ٣٥٥٨ - (١٧) . **حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ**: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: لَقَدْ كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
- ٣٥٥٩ - (١٨) . **وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ**: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ - يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ - : حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا.

....

٣٥٦١ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

= يحل نوارثه ومزاحمته لباقي الورثة، وقد يستخدمه استخدام العبيد ويجعله عدداً يملكه مع أنه لا يحل له ذلك؛ لكونه منه إذا وصعته لمدة محتملة كونه من كل واحد منهما، فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفاً من هذا المخطور، فهذا هو الظاهر في معنى الحديث.

وقال القاضي عياض: معناه: الإشارة إلى أنه قد ينمي هذا الجنين بسطمة هذا السابي، فيصير مشاركاً فيه، فيمتنع الاستخدام، قال: وهو نظير الحديث الآخر: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره". هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله ضعيف أو باطل، وكيف ينظم التورث مع هذا التأويل، بل الصواب ما قدمناه، والله أعلم.

....

[٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل]

٣٥٦٢- (١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَالْفُظُّ لَهُ- قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهْبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ". قَالَ مُسْلِمٌ: وَأَمَّا خَلْفٌ فَقَالَ: عَنْ جُدَامَةَ الْأَسَدِيَّةِ، وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ يَحْيَى: بِالذَّالِ.

[٢٤ - باب جواز الغيلة وهي وطء الموضع، وكراهة العزل]

صط الاسم: قوله: **عن جدامة بنت وهب** ذكر مسم احتلاف الرواية فيها، هل هي بالذال المهملة أم بالذال المعجمة؟ قال: والصحيح أنها بالذال، يعني المهملة، وهكذا قال جمهور العلماء: أن الصحيح أنها بالمهملة والجيم مضمومة بلا خلاف.

وقوله: **جدامة بنت وهب**، وفي الرواية الأخرى: **جدمة بنت وهب** تحت **عكاشة** قال القاضي عياض: قال بعضهم: إنما أخت عكاشة، على قول من قال: أنها جدامة بنت وهب بن محص، وقال آخرون: هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب، ليس بعكاشة بن محص المشهور، وقال الطبري: هي جدامة بنت جندل هاجرت، قال: والمحدثون قالوا فيها: جدامة بنت وهب، هذا ما ذكره القاضي، والمختار أنها جدامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن محص المشهور الأسدي، وتكون أخته من أمه، وفي "عكاشة" لعنان سبقتا في "كتاب الإيمان": تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر.

قوله ﷺ: **لقد هممت أن أنهي عن غيلة حتى ذكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم**.

شرح الغريب: قال أهل اللغة: "الغيلة" هنا بكسر الغين، ويقال لها: العيل بفتح العين مع حذفها الهاء، و"الغيال" بكسر الغين، كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة، وقال جماعة من أهل اللغة: "الغيلة" بالفتح المرة الواحدة، وأما بالكسر فهي الاسم من العيل، وقيل: إن أريد بها وطء الموضع جار العينة، والعينة بالكسر والفتح. واحتلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي العيل: فقال مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مريض، يقال منه: أعال الرجل، وأعيل إذا فعل ذلك، وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل، يقال منه: غالت وأعيلت. قال العلماء: سبب هذه **الغيلة** بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع، قالوا: والأطباء يقولون إن ذلك اللين داء، والعرب تكرهه وتنقيه.

فقه الحديث: وفي الحديث جواز الغيلة فإنه **ﷺ** لم ينه عنها، وبين سب ترك النهي، وفيه جواز الاجتهاد -

٣٥٦٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ أَخْتِ عُكَّاشَةَ قَالَتْ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ وَهُوَ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَتَاهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ،* فَنَظَرْتُ فِي الرُّومِ وَفَارِسَ، فَإِذَا هُمْ يُعِيلُونَ أَوْلَادَهُمْ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ ذَلِكَ شَيْئًا". ثُمَّ سَأَلُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ".**

رَأَى عَبْدُ اللَّهِ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمُقَرَّرِ وَهِيَ: «وَدَا لَمَوْءَدَهُ سُبَيْتٌ» (التكوير: ٨).

٣٥٦٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
 أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْقَلٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ جَدَامَةَ بِنْتِ
 وَهْبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ
 فِي الْعَزْلِ وَالْغِيلَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "الْغِيَالُ".

٣٥٦٥ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ -

- لرسول الله ﷺ، وبه قال جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز؛ لتمككه من الوحي، والصواب الأول.

قوله: "فإِذَا هُمْ يَعْمَلُونَ" هو بضم الياء؛ لأنه من أفعال يفعل كما سبق.

قوله: **مَمْسُودٌ** من **عَرَبٍ** **فَضْلٌ** **مَنْ** **يَدُورُ** **دَائِرَةً** **حَقِي** **وَهِيَ** **دَهْرٌ** **تَمُوتُ** **دُهُ** **سُيَّبٌ** **وَالْوَادُ** **وَالْمَوْوُودَةُ** **بِالْهَمْزَةِ** **وَالْوَادُ** **دَهْرُ** **السَّيِّئِ** **وَهِيَ** **حَيَّةٌ** **وَكَانَتِ** **العَرَبُ** **تَفْعَلُهُ** **حَشِيَّةَ** **الإِمْلَاقِ** **وَرَمَّا** **فَعَلُوهُ** **خَوْفَ** **العَارِ** **وَالْمَوْوُودَةُ** **السَّيِّئَةُ** **الْمُدْفُونَةُ** **حَيَّةٌ** **وَيُقَالُ** **وَأَدَّتِ** **الْمَرْأَةُ** **وَلَدَهَا** **وَأَدَّى** **قَبِيلٌ** **سَمِيَتْ** **مَوْوُودَةً** **لَأَنَّهَا** **تَثْقُلُ** **بِالتَّرَابِ** **وَقَدْ** **سَقَى** **فِي** **'بَابِ** **الْعَزْلِ** **وَجْهَهُ** **تَسْمِيَةً** **هَذَا** **وَأَدَّى** **وَهُوَ** **مَشَاهِجَةُ** **الْوَادِ** **فِي** **تَفْوِيتِ** **الحَيَاةِ** **وَقَوْلُهُ** **فِي** **هَذَا** **الْحَدِيثِ** **وَالْوَادُ** **تَمُوتُ** **دُهُ** **سُيَّبٌ** **مَعَهَا** **أَنَّ** **العَرَبَ** **يُسَمُّونَ** **الْوَادَ** **الْمَذْكُورَ** **فِي** **هَذِهِ** **الْآيَةِ**.

* قوله: "قد همّ أنْ يغيّر الله كآته ما على أنه فرص إليه الهى عن ما يراه بصرًا، والحاصل أنه مهي على جواز الاجتهاد له، والله تعالى أعلم.

* قال في فتح الملهم وإنما سماه وأدأ حفيّاً في حديث جدامة؛ لأن الرجل إما يعزل هرباً من الحمل، فأجرى قصده لذلك محرّى الوأد، لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمشارة، اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد صرفاً، فلذلك وصّيه بكونه حفيّاً. (فتح الملهم: ٤٥٩/٦ بيروت)

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ الْمُقْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ: حَدَّثَنِي عَيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَحْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أُعْزِلُ عَنِ امْرَأَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَشْفِقُ عَلَى وَلَدِهَا، أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا، ضَرًّا فَارِسَ وَالرُّومَ".

وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: "إِنْ كَانَ لِدَلِّكَ فَلَا، مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ".

صبط الاسم: قوله: **حدثني عيَّاش بن عباس** الأول بالشين المعجمة، وأبوه بالسين المهملة، وهو عيَّاش بن عباس القناني بكسر القاف منسوب إلى قنّان، بطن من رعين.

قوله: **"أشفق على ولدها"** هو بضم الهمزة وكسر الفاء أي أخاف.

قوله: **ما صار ذلك في روم ولا فارس** هو بتحفيف الراء، أي ما صرهم، يقال: صارَه يصيره صيرًا، وصره يضره ضرًا وضرًا، والله أعلم.

.....

[١٨- كتاب الرضاع]

[١- باب يحرم من الرضاعة** ما يحرم من الولادة]

٣٥٦٦- (١) حَتَّى يَحْتَمِيَ بَنُ يَحْتَمِيَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَإِنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرَأَيْتَ فُلَانًا" - لَعَمَّ حَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ - فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فُلَانٌ حَيًّا - لَعَمَّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ - دَخَلَ عَلَيَّ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ".

كتاب الرضاع

باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

شرح كلمة الرضاعة هو يفتح الراء وكسرهما، والرضاعة: يفتح الراء وكسرهما، وقد رضع الصبي أمه بكسر الصاد يرصعها يفتحها رضاعاً، قال الجوهري: ويقول أهل نجد: رضع يرصع يفتح الصاد في الماضي، وكسرهما في المضارع رصعاً، كضرب يصرب صرباً، وأرضعته أمه، وامرأة مرصع، أي لها ولد ترضعه، فإن وصفتها بإرضاعه، قلت: مرضعة بالهاء، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة" وفي رواية: "يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة" وفي حديث قصة حفصة وحديث قصة عائشة: "الإدخال لدخول العم من الرضاعة عليها" وفي الحديث الآخر: "فبيح عليك عمك" قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، قال: "إنه عمك فبيح عليك" هذه الأحاديث متفقة على ثبوت حرمة الرضاع، وأجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة، وأنه يصير أبها يحرم عليه نكاحها أبداً، ويحل له النظر إليها، والخلوة بها والمسافرة.

استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه، فلا يتوارثان ولا يحب على واحد منهما بقعة الآخر، ولا يعتق عليه بالملك، ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها، ولا يسقط عنها فصاص =

** قال في **تكملة فتح الملهم** فالرضاع في الشرع: مص الرضيع اللبن من ثدي الأمومة في وقت مخصوص، أي مدة الرضاع، كذا عرفه ابن الهمام في فتح القدير (٣-٢). وفسره ابن نجيم بقوله: "أي وصول اللبن من ثدي المرأة إلى جوف الصغير من فمه أو أنفه في مدة الرضاع". (تكملة فتح الملهم: ٩/١ - ١٠)

٣٥٦٧- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْهَذَلِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ الْبَرِيدِ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ".**

٣٥٦٨- (٣) **وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.**

- بقلته، فهما كالأحبيين في هذه الأحكام، وأجمعوا أيضاً على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع، وبين الرضيع وأولاد المرضعة، وأنه في ذلك كولدها من النسب؛ لهذه الأحاديث، وأما الرجل المسبوب ذلك اللبس إليه؛ لكونه زوج المرأة أو وطنها بمك أو شهة، فمدهسا ومذهب العماء كافة ثبوت حرمة الرضاع بيه وبين الرضيع وبصير ولدأ له، وأولاد الرجل إخوة الرضيع وأحواته، وتكون إخوة الرجل أعمام الرضيع وأحواته عماته، وتكون أولاد الرضيع أولاد الرجل، ولم يخالف في هذا إلا أهل الظاهر وابن عليه فقالوا: لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع، ونقله المارري عن ابن عمر وعائشة واحتجوا بقوله تعالى: **﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ لَكُمْ رَضِيعَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾** (النساء: ٢٣) ولم يذكر البنت والعمة، كما ذكرهما في النسب، واحتج الجمهور بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة في عم عائشة وعم حفصة، وقوله **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذَا نَسَبَ آبَائِكُمُ النَّبِيِّينَ فَإِنَّ الْإِثْمَ بِالْأَبْنَاءِ الَّذِينَ آمَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا بِهِ مِنَ الْكِتَابِ إِنَّهُمْ فِي عِلْمِ اللَّهِ خِلَاقٌ سَوَاءٌ﴾** (سورة التوبة: ١٠٦) مع إذهبه فيه: **﴿لَهُ حَرَمٌ مِثْلُ حَرَمِ آبَائِكُمُ النَّبِيِّينَ﴾** (سورة التوبة: ١٠٦) لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه لو لم يعارضه دليل آخر، كيف وقد جاءت هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

قوله **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذَا نَسَبَ آبَائِكُمُ النَّبِيِّينَ﴾** هو بضم الميم، أي أطمه.

قوله: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذَا نَسَبَ آبَائِكُمُ النَّبِيِّينَ﴾** هو بياء موحدة مفتوحة، ثم راء مكسورة، ثم ياء مشاة تحت.

[٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل]

٣٥٦٩ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّيْبَرِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحَبَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيَّ.**

٣٥٧٠ - (٢) **• حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قُعَيْسٍ، فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ. وَزَادَ: قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ: "تَرَبَّتْ يَدَاكِ، أَوْ يَمِينُكَ".**

٣٥٧١ - (٣) **• حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهُ جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، بَعْدَ مَا نَزَلَ.....**

٢ - باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل

قوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّيْبَرِ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أَفْلَحَ، أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أَنْزَلَ الْحَبَابُ، قَالَتْ: فَأَيُّتُ أَنْ آذَنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آذَنَ لَهُ عَلَيَّ.** وذكر الحديث السابق في أول الباب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله لو كان فلاناً حياً، 'لعمها من الرضاعة' دخل علي، قال رسول الله ﷺ: "نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة".

أقوال أهل العلم في نعيم عم عائشة اختلف العلماء في عم عائشة المذكور. فقال أبو الحسن القاسمي: هما عمان لعائشة من الرضاعة أحدهما: أخو أبيها أبي بكر من الرضاعة، ارتضع هو وأبو بكر ﷺ من امرأة واحدة. والثاني: أخو أبيها من الرضاعة الذي هو أبو القعيس، وأبو القعيس أباها من الرضاعة، وأخوه أفلح عمها، وقيل: هو عم واحد، وهذا عصب، فإن عمها في الحديث الأول ميت، وفي الثاني حي جاء يستأذن، فالصواب ما قاله القاسمي. وذكر القاسمي القولين ثم قال: قول القاسمي أشبه؛ لأنه لو كان واحداً لفهمت حكمه من المرة الأولى ولم تحتج منه بعد ذلك، فإن قيل: فإذا كانا عمين كيف سألت عمي الميت وأعمها النبي ﷺ أنه عمها يدخل عليها، واحتججت عن عمها الآخر أخي أبي القعيس حتى أعلمها النبي ﷺ بأنه عمها ينج عبيها، فهلا اكتفت بأحد السؤالين؟

فالجواب: أنه يحتمل أن أحدهما كان عمّاً من أحد الأبوين، والآخر منهما أو عمّاً أعلى والآخر أدنى أو نحو ذلك من الاختلاف، فحافت أن تكون الإباحة محتصة بصاحب الوصف المسؤول عنه أولاً، والله أعلم.

الْحِجَابُ، وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ أَبَا عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لَا أَذِنُ لِأَفْلَحَ، حَتَّى اسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ أَبَا الْقُعَيْسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ جَاءَنِي يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَكَرِهْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذِنَكَ، قَالَتْ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الَّذِي لَهُ".

قَالَ عُرْوَةُ: فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: حَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا تُحَرِّمُونَ مِنَ النَّسَبِ.

٣٥٧٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، جَاءَ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي الْقُعَيْسِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، يَنْخُو حَدِيثَهُمْ، وَفِيهِ "فَإِنَّهُ عَمَّكَ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ". وَكَانَ أَبُو الْقُعَيْسِ زَوْجَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ.

٣٥٧٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَأَيَّتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: إِنْ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ فَأَيَّتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمَّكَ" قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، قَالَ "إِنَّهُ عَمَّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ".

٣٥٧٤ - (٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ أَخَا أَبِي قُعَيْسٍ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٣٥٧٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقُعَيْسِ.

- قوله: عن عائشة أن أفصح أحب أبي قعيس جاء استأذن عني وفي رواية: أفصح بن أبي قعيس وفي رواية: استأذن عني عمي من الرضاعة ثم بعد ذلك قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس، وفي رواية: "أفصح بن قعيس"، قال الحفاظ: الصواب الرواية الأولى، وهي التي كررها مسلم في أحاديث الباب، وهي المعروفة في كتب الحديث وغيرها أن عمها من الرضاعة هو أفصح أخو أبي القعيس، وكنية أفصح أبو الجعد، "والقعيس" بضم القاف وفتح العين وبالسكون المهملة.

٣٥٧٦ - (٨) **وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَبُو الْحَجَّادِ، فَرَدَدْتُهُ - قَالَ لِي هِشَامٌ: إِنَّمَا هُوَ أَبُو الْقُعَيْسِ - فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، قَالَ "فَهَلَّا أَذْنَتْ لَهُ؟ تَرَبَّتْ بِمِمْكٍ أَوْ يَدُكِ".

٣٥٧٧ - (٩) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عِرَّالِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ عَمَّاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ يُسَمَّى أَفْلَحَ، اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا فَحَجَبَتْهُ، فَأَخْبَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهَا: "لَا تَحْتَجِجِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ".

٣٥٧٨ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ:** حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عِرَّالِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْنَحُ بْنُ قُعَيْسٍ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ، فَأَرْسَلَ: إِنِّي عَمُّكَ، أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أَخِي، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذْنَ لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ "لِيَدْخُلْ عَلَيْكَ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ".

قوله ﷺ: "تربت يدك أو ميمك" سبق شرحه في كتاب الغسل.

•••••

٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

٣٥٧٩- (١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ تَنَوَّقُ فِي قُرَيْشٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ: "وَعِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، بِنْتُ حَمْزَةَ. ** فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ".**

٣٥٨٠- (٢) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.**

٣٥٨١- (٣) **وَحَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ فَقَالَ: "إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الرَّحِمِ".**

٣٥٨٢- (٤) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ**

٣ - باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

شرح الغريب وضبط الاسم قوله: 'ما لك تنوق في قريش' هو بناء مشناة فوق مفتوحة، ثم نون مفتوحة، ثم واو مفتوحة مشددة، ثم قاف أي تختار وتبالغ في الاختيار، قال القاضي: وضبطه بعضهم ببناءين مشناتين الثانية مضمومة أي ثميل.

قوله: **وَحَدَّثَنَا هَذَابُ** هو بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة، ويقال له "هذبة" بضم الهاء وسبق بيانه مرات.

قوله: **أُرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ** هو بضم الحَمْزة وكسر الراء، ومعناه قيل له يتزوجها.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: 'است حمزة' اختلفوا في تسميتها على سبعة أقوال: أمانة، وعمارة، وسلمى، وعائشة، وفاطمة، وأمة الله، ويعلى؛ وحكى المزي في أسمائها: أم الفضل، لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية، كذا في الفتح. وذكر الحافظ في باب عمرة القضاء من مغازي الفتح (٧-٣٨٨) أن المشهورة أن اسمها عمارة. وكانت مع أمها بمكة، فخرجت مع النبي ﷺ عند العودة من عمرة القضاء، فاختصم في حضانتها علي وريد وجعفر، كما في صحيح البخاري من حديث البراء ؓ. (تكملة فتح الملهم: ٢٧/١)

يَحْيَى بْنُ مِهْرَانَ الْقُطَيْبِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، كِلَيْهِمَا، عَنْ قَتَادَةَ بِإِسْنَادٍ هَمَامٍ سَوَاءٍ غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ شُعْبَةَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ "ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ". وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ "وَلِأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ". وَفِي رِوَايَةِ بِشْرِ بْنِ عُمَرَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ.

٣٥٨٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ أَنْتِ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَنْ ابْنَةِ حَمْزَةَ؟ أَوْ قِيلَ: أَلَا تَخْطُبُ بِنْتَ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قَالَ: "إِنَّ حَمْزَةَ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ".

قوله: محمد بن يحيى بن مهران قصصى هو بضم القاف وفتح الطاء مسوب إلى قطعة، فنية معروفة، وهو قطعة بن عباس بن بعض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بالعين المهملة.

قوله: كليهما عن قتادة كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها "كلاهما" وهو اجازي على المشهور والأول صحيح أيضاً، وقد سبق بيان وجهه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله: وفي نسخة سمعت جابر بن زيد يعني في رواية بشر أن قتادة قال: سمعت جابر بن زيد، وهذا مما يحتاج إلى بياض؛ لأن قتادة مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: قتادة عن جابر، وقد علم أن المدلس لا يحتاج بعنقته حتى يثبت سماعه لذلك الحديث، فنبه مسلم على ثبوته.

قوله: أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مسلم بن عيسى سمعت محمد بن مسلم يقول سمعت محمد بن عبد الرحمن يقول سمعت أم سلمة هذا الإسناد فيه أربعة تابعين، أولهم: بكير بن عبد الله بن الأشج، روي عن جماعة من الصحابة. والثاني: عبد الله بن مسلم الزهري أخو الزهري المشهور، وهو تابعي سمع ابن عمر وآخرين من الصحابة، وهو أكبر من أخيه الزهري المشهور. والثالث: محمد بن مسلم الزهري المشهور، وهو أخو عبد الله الراوي عنه كما ذكرنا. والرابع: حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو والزهري تابعي مشهور.

لطائف الإسناد: ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الإسناد: أحدها: كونه جمع أربعة تابعيين بعضهم عن بعض. الثانية: أن فيه رواية الكبير عن الصغير؛ لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق. الثالثة: أن فيه رواية الأخ عن أخيه.

[٤ - باب تحريم الريبة وأخت المرأة]

٣٥٨٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ زَيْنَبَ* بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ لَكَ فِي أُخْتِي بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: "أَفْعُلُ مَاذَا؟" قُلْتُ: تَنْكِحُهَا. قَالَ: "أَوْ تُحِبِّينَ ذَلِكَ؟" قُلْتُ: لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيةٍ* وَأَحَبُّ مِنْ شَرَكْنِي فِي الْخَيْرِ أُخْتِي. قَالَ: "فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي" قُلْتُ: فَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّكَ تَخْطُبُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: "بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي جِجْرِي، مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي* وَأَبَاهَا ثَوَيْتَةُ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتُكَ وَلَا أَخَوَاتُكَ".

٤ - باب تحريم الريبة وأخت المرأة

ضبط الكلمات وشرحها قوله: **لست بك محبة** هو بضم الميم وإسكان الخاء المعجمة، أي لست أخلي لك بغير ضرورة.

قولها: "وأحب من شركتي في جبر أخي" هو بفتح الشين وكسر الراء، أي أحب من شاركتني فيك وفي صحبتك، والانتفاع منك بخيرات الآخرة والدنيا.

قولها: **حب درة** أي سمة هي بضم الدال وتشديد الراء، وهذا لا خلاف فيه. وأما ما حكاه القاضي عياض عن بعض رواة كتاب مسلم أنه ضبطه "ذرة" بفتح الذال المعجمة فتصحيف لا شك فيه.

قولها: **قل سمة أم سمة** فتعم هذا سؤال استنباط، وفي احتمال إرادة غيرها.

قوله ﷺ: **لست بك محبة** أي لست بك محبة في جبري، أي لست بك محبة في جبري من رضاعة معاه: أي حرام علي بسببين: -

* قوله: **لست بك محبة** اسم فاعل من الإخلا، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرورة.

** **قال في تكملة فتح الملهم**: قوله: **أرسل سمة أم سمة** هي بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيعة رسول الله ﷺ، وكان اسمها "برة"، فسمها النبي ﷺ "زيب". ولدت بأرض الحبشة، وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي ترضعها. (تكملة فتح الملهم: ٢٩/١)

** قوله: **"أرضعتني وأبأها ثوية"** وأخرج ابن سعد أن أول من أرضع رسول الله ﷺ ثوية بلبن ابن لها يقال له مسروح، أياماً قبل أن تقدم حليلة، وأرضعت قلبه حمزة، وبعده أبا سلمة بن عبد الأسد. كذا في نذل اليهود. (تكملة فتح الملهم: ٣٣/١)

٣٥٨٥- (٢) **وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ، كِلَاهُمَا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.**

٣٥٨٦- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ شِهَابٍ كَتَبَ يَذْكُرُ أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَتْهُ: أَنَّ رَيْتَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انكِحْ أُخْتِي عَرَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَحِبِّينَ ذَلِكَ؟" فَقَالَتْ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَسْتُ لَكَ بِمُحَلِّيةٍ، وَأَحَبُّ مِنْ شَرِكْنِي فِي خَيْرٍ، أُخْتِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي"، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ "بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ؟" قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَيْتَبِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا أَبَا سَلَمَةَ ثَوِيَّةُ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ".**

= كوكها ربية، وكوكها بنت أخي، فلو فقد أحد السبيين حرمت بالآخر.

معنى الربية وأما محرمة على روح أمها والربية: بنت الزوجة، مشتقة من الرب وهو الإصلاح؛ لأنه يقوم بأمورها، ويصلح أحوالها، ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة من التربية، وهذا غلط فاحش. فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية، ولأم الكلمة وهو الحرف الأخير مختلف، فإن آخر 'رب' باء موحدة، وفي آخر 'ربي' باء مشاة من تحت، والله أعلم. والحجر بفتح الحاء وكسرها.

وأما قوله ﷺ: **ربي في حجري** ففيه حجة لداود الظاهري أن الربية لا تحرم إلا إذا كانت في حجر روح أمها، فإن لم تكن في حجره، فهي حلال له، وهو موافق لظاهر قوله تعالى: **﴿وَسَبِّحْ لِلَّهِ فِي حُجُورِكُمْ﴾** (النساء: ٢٣) ومذهب العماء كافة سوى داود: أنها حرام سواء كانت في حجره أم لا، قالوا: والتقييد إذا حرج على سبب لكونه الغالب لم يكن له مفهوم يعمل به، فلا يقصر الحكم عليه، ونظيره قوله تعالى: **﴿وَلَا تَقْلُوبُوا وَدَكُم مِّنْ إِمْنِي﴾** (الأعام: ١٥١) ومعلوم أنه يحرم قتلهم بغير ذلك أيضاً، لكن حرج التقييد بالإملاق؛ لأنه الغالب. وقوله تعالى: **﴿وَلَا تُكْرَهُوا فسبكتهم على آلعاء﴾** (النور: ٣٣) ونظائره في القرآن كثيرة.

قوله ﷺ: **أرضعتني وأبها بالباء الموحدة**، أي ارتضعت أنا وأبوها أبو سلمة من ثوية بناءً مثلثة مضمومة ثم واو مفتوحة ثم ياء التصغير ثم باء موحدة ثم هاء، وهي مولاة لأبي هب، ارتضع منها ﷺ قبل حليلة السعدية ﷺ. قوله ﷺ: **فلا تعرضنني عني ساتكن ولا أخواتكن** إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة، واسم أخت أم حبيبة =

٣٥٨٧ - (٤) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، كِلَاهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْهُ، نَحْوَ حَدِيثِهِ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدًا مِنْهُمْ فِي حَدِيثِهِ، عَزَّةَ، غَيْرُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ.

= هذه "عرة" بفتح العين المهملة وقد سماها في الرواية الأخرى وهذا محمول على أنها لم تعلم حيثئذ تحريم الجمع بين الأختين، وكذا لم تعلم من عرص بنت أم سلمة تحريم الريبة، وكذا لم تعلم من عرص بنت حمزة تحريم بنت الأخ من الرضاعة، أو لم تعلم أن حمزة أح له من الرضاع، والله أعلم.

• • • •

٥ - باب في المصّة والمصتان والتحريم بخمس رضعات

٣٥٨٨ - (١) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، ح وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: - وَقَالَ سُؤَيْدٌ وَزُهَيْرٌ: إِنْ تَبَيَّ ﷺ قَالَ: - "لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصْتَانِ".***

٣٥٨٩ - (٢) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ كُلُّهُمْ، عَنْ الْمُعْتَمِرِ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ قَالَتْ: دَخَلَ أَعْرَابِي عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِي. فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي كَانَتْ لِي امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتُ عَلَيْهَا أُخْرَى، فَرَعَمَتِ امْرَأَتِي الْأُولَى أَنَّهَا أَرْضَعَتِ امْرَأَتِي الْحَدَّثَى رَضْعَةً أَوْ رَضْعَتَيْنِ. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَانِ" قَالَ عَمَرُو فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نُوفَلٍ.**

٣٥٩٠ - (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعَصَعَةَ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هَلْ تُحَرِّمُ الرَضْعَةَ الْوَاحِدَةَ؟ قَالَ: "لَا".**

٥ - باب في المصّة والمصتان والتحريم بخمس رضعات

قوله ﷺ: لَا حَرَمَ مَصَّةٍ وَمَصْتَانٍ. وفي رواية أخرى: لَا حَرَمَ إِمْلَاجَةٍ وَإِمْلَاجَتَانٍ. وفي رواية: أَوْ نَبِيَّ اللَّهِ هَلْ حَرَمَ رَضْعَةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: لَا. وفي رواية عائشة قالت: كَانَ فِيمَا بَيْنَ مِثْلَيْنِ مِنْ ثَمَرٍ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْبُودَاتٍ يَحْرِمُ مِنْ تَمَرٍ سِتْرَ حَمَلٍ مَعْدُونٍ فَقَبِلَ سِتْرَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِيمَا بَيْنَ مِثْلَيْنِ مِنْ ثَمَرٍ. **شرح العريب** أما "الإملاجة" فبكسر الهمزة والجيم المخففة وهي المصّة، يقال: مَلَحَ الصبي أمه وأملجته.

* قوله: لَا حَرَمَ مَصَّةٍ وَمَصْتَانٍ. تخصيص المصّة والمصتين يجوز أن يكون لموافقة السؤال كما يقتضيه روايات الحديث، فلا يدل أن الثلاث محرمة ثم هذا الحديث يجوز أن يكون حين كان المحرم العشر أو الخمس، فلا يباي كون الحكم بعد النسخ، وهو الإطلاق الموافق لظاهر القرآن والله تعالى أعلم.

٣٥٩١ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْ: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ، أَوْ الْمَصَّةَ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ".

٣٥٩٢ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا إِسْحَاقُ فَقَالَ كَرَوَايَةِ ابْنِ بَشِيرٍ: "أَوْ الرُّضْعَتَيْنِ أَوْ الْمَصَّتَيْنِ" وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ: "وَالرُّضْعَتَيْنِ وَالْمَصَّتَيْنِ".

٣٥٩٣ - (٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ ثَوْبَلٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا تُحَرِّمُ الْإِمْلَاجَةَ وَالْإِمْلَاجَتَيْنِ".

٣٥٩٤ - (٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ: أَلَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ؟ فَقَالَ: "لَا".

٣٥٩٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَغْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ: * بِخَمْسٍ مَغْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ.

وقولها: تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يُقْرَأُ: هو بصم الياء من "يقرأ" ومعناه: أن النسخ بخمس رضعات، تأخر إزاله جداً حتى أنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويعملها قرأناً متلوّاً؛ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بعهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى.

* قوله: نسخ خمس معومات فتوفي رسول الله ﷺ وهي مم بقرأ بخ. كناية عن قرب نسخ الخمس تلاوة من زمان وفاته ﷺ بحيث إنه ما بيع السبع إلى بعض الناس وقت الوفاة، فكانوا يقرؤونه ثم تركوه بعد بلوغ النسخ لهم. فالخلاص أن كلا من العشر والخمس منسوخ تلاوة، بقي الخلاف في بقاء الخمس حكماً، والجمهور على عدمه؛ إذ لا استدلال بالمنسوخ تلاوة؛ لأنه ليس بقرآن بعد السبع، ولا سمة ولا إجماع ولا قياس، ولا استدلال بما وراء المذكورات فلا يصح الاستدلال بالمنسوخ تلاوة مطلقاً فضلاً عن مقابلة إطلاق النص ويكفي -

٣٥٩٦ - (٩) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ**: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ - وَهِيَ تَذْكُرُ الَّذِي يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ - قَالَتْ عَمْرَةُ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَزَلَ فِي الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ، ثُمَّ نَزَلَ أَيْضًا: خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ.

أقسام النسخ والنسخ ثلاثة أنواع: أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته، كعشر رضعات. والثاني: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات، ****** وكالشيخ والشيخة إذا رنيا فارجهما. والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: **﴿وَتُدَسُّنَّ بِثَوْبٍ مَكْنُونٍ﴾** ويدرون رَوْحًا وَصِيَّةً **لَأَزْوَاجِهِمْ** (البقرة: ٢٤٠) الآية، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع، فقالت عائشة والشافعي وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برصعة واحدة. حكاه ابن المنذر عن علي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وعطاء، وطلوس، وابن المسيب، والحسن، ومكحول والزهري، وقتادة، والحكم، وحماد، ومالك، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة ******. وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداود: يثبت ثلاث رضعات، ولا يثبت بأقل. فأما الشافعي وموافقه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات، وأخذ مالك بقوله تعالى: **﴿وَمِنْكُمْ نَسِيْرُضَعَكُمْ﴾** (النساء: ٢٣) ولم يذكر عدداً. وأخذ داود بمفهوم حديث: "لا تحرم المصة والمصتان" وقال: هو مبين للقرآن، واعترض أصحاب الشافعي على المالكية فقالوا: إنما كانت تحصل الدلالة لكم لو كانت الآية: واللاتي أرضعنكم -

= لنجمهور أن يقول لا نترك إطلاق النص إلا بدليل، ولا نسلم أن المنسوخ تلاوة دليل، فلا بد لمن يدعي خلاف الإطلاق من إثبات أنه دليل ودونه حرط القتاد، ولا يخفى أن المنسوخ تلاوة لو كان دليلاً لوجب نقله، ولم يقل أحد بذلك، وأما في ما بقي فيه الحكم بعد النسخ فإن ثبت فقهاء الحكم دليل آخر لا أن المنسوخ دليل فافهم.

**** قال في تكملة فتح الملهم** ثم إن الشافعية يعترفون بأن آية خمس رضعات منسوخة، ولكنهم يزعمون أنها مما قد نسخت تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم، ولكنك تعرف أن الأصل في نسخ التلاوة أن ينسخ معها الحكم أيضاً، وبقاء الحكم بعد نسخ التلاوة يحتاج إلى دليل، ولا دليل ههنا. ولا يقاس ذلك على آية الرجم، لأن بقاء حكمها قد ثبت بالأحاديث المتواترة القطعية. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم**. والجواب عن هذه الأحاديث أن جميع التقييدات الواردة في مقدار الرضاع منسوخة، واستقر الأمر على أن مطلق الرضاع محرم. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

٣٥٩٧- (١٠) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَحْبَبْتُ عَمْرَةً؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ بِمِثْلِهِ.

= أمهاتكم، واعترض أصحاب مالك على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتاج به عندكم، وعند محققى الأصوليين؛ لأن القرآن لا يثبت بخير الواحد، وإذا لم يثبت قرآناً لم يثبت بخير الواحد عن النبي ﷺ؛ لأن خير الواحد إذا توجه إليه قادم يوقف عن العمل به، وهذا إذا لم يحى إلا بأحاد، مع أن العادة بحيته متواترا توجب ريبة، والله أعلم.

واعترضت الشافعية على المالكية بحديث "المصّة والمصتان" وأجابوا عنه بأجوبة باطلة لا يبعي ذكرها، لكن نبه عليها خوفاً من الاغترار بها، منها: أن بعضهم ادعى أنها منسوخة، وهذا باطل لا يثبت بمجرد الدعوى. ** ومنها: أن بعضهم رعم أنه موقوف على عائشة، وهذا خطأ فاحش، بل قد ذكره مسدود وغيره من طرق صحاح مرفوعاً من رواية عائشة ومن رواية أم الفضل. ومنها: أن بعضهم رعم أنه مضطرب، وهذا غلط ظاهر وجسارة على رد المسدود بمجرد الهوى، وتوهين صحيحها؛ لنصرة المذاهب، وقد جاء في اشتراط العدد أحاديث كثيرة مشهورة والصواب اشتراطه، قال القاضي عياض: وقد شد بعض الناس فقال: لا يثبت الرضاع إلا بعشر رضعات، وهذا باطل مردود، والله أعلم.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قلنا: ليست هذه الدعوى مجردة عن الدليل، وإنما دلت على ذلك حجة قوية، وإليك بعضها:

١- قد أسلفنا حديث علي عليه السلام، ورواه أبو حنيفة عن رجال كلهم فقهاء أثبات، وقد نص فيه النبي ﷺ على أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم، وقد عرفت من حديث عائشة أن التقييدات في مقدار الرضاعة قد انتقلت من الكثرة إلى القلة، فكانت في مبداء الأمر عشر رضعات، ثم انتقلت إلى خمس، ثم يدل حديث الباب على تقييد الثلاث، كما أخذ به أهل الظاهر، فالظاهر أن حديث علي عليه السلام آحر ما ورد في هذا الباب، ولذلك خفي على بعض الصحابة رضي الله عنهم.

٢- ثم قد صرح ابن عباس عليه السلام بهذا السح، فقد روى طاووس عنه أنه سئل عن الرضاع، فقلت: إن الناس يقولون: لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان، قال: "قد كان ذاك، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم" أخرجه الإمام أبو بكر الحفاص في أحكام القرآن (٢-١٥١) بسنده عن أبي الحسن الكرخي، قال حدثنا الحضرمي، قال حدثنا عبد الله بن سعيد، قال حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاووس إلخ، وذكره ابن الهمام أيضاً في الفتح ولم يبين مأخذه، وذكر عن ابن مسعود أيضاً قال: "أل أمر الرضاع إلى أن قليله وكثيره يحرم (فتح القدير ٣-٤) ولم أقف على مأخذه، غير أن ابن الهمام عليه السلام من المشتتين في القل. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/١)

= قوله: "امرأئي الحديثي" هو بضم الحاء وإسكان الدال أي الجديدة.

قوله: **حيثما حدثت مماء** هو حيوان من هلال وهو يفتح الحاء وبالناء الموحدة، وذكر مسند سهمة بنت سهيل امرأة أبي حذيفة وإرضاعها سالماً وهو رجل.

أقوال أهل العلم في المدة التي تثبت الحرمة في الإرضاع فيها واحتنف العلماء في هذه المسألة، فقالت عائشة ودأود: تثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ، كما تثبت برضاع الطفل هذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعمماء الأمصار إلى الآن: لا يشت إلا بإرضاع من له دون ستين إلا أبا حنيفة، فقال ستين ونصف، ****** وقال رفر: ثلاث سنين، وعن مالك رواية ستين وأيام، ****** واحتج الجمهور بقوله تعالى: **﴿وَأُولَئِكَ يُرَضَعْنَ عَنْهُنَّ حَوْلَئِكَ مَا مِمَّنْ لَبَسَ لَبَاسَ زِينَةٍ وَمَوَازِينَ كَبِيرَةٍ﴾** (البقرة: ٢٣٣) وبالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا إنما الرضاعة من المجاعة وبأحاديث مشهورة، وحنوا حديث سهلة على أنه مختص بها وبسالم، وقد روى مسلم عن أم سلمة وسائر أرواح رسول الله **ﷺ** أنهم حالس عائشة في هذا، والله أعلم. ******

**** قال في تكملة فتح الملهم** فالصحيح من وجه استدلال أبي حنيفة بهذه الآية أنه فسر الحمل في قوله تعالى: **﴿وَحَمْلُهُ وَوَصْنُهُ﴾** (الأحقاف: ١٥) بالحمل على الأكف، حكاه السمي في مدارك التزيل (٤-١٤٣) عن أبي حنيفة (وعراه في فيص ابباري إلى الرعشري، ولم أحده في الكشاف). والمراد أن الأم تحمل طفلها على يديها وفي حجرها مدة ثلاثين شهرا، وأيده شيخنا العثماني في أحكام القرآن له (١-٣٩١) بكلام منين، فراجع.

(إلى أن قال:) وأما لو رجعا إلى قوة الدليل فالراجح مذهب الجمهور، ومهم أبو يوسف ومحمد، ولذلك أفق المتأخرون من الحنفية في هذه المسئلة على قولهم. (تكملة فتح الملهم: ٥٣/١-٥٤)

**** قال في تكملة فتح الملهم** قال العبد الضعيف: الصحيح المختار في مذهب المالكية زيادة شهرين بعد الحولين، كما في المدونة الكبرى (٥-٨٩) وهو الذي أقره الخليل والدردير، راجع حاشية الصاوي على شرح الدردير (٢-٧٢١). (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** وراجع لبقية الأحوة وردها فتح الباري "باب من قال لا رضاع بعد الحولين" (٩-١٢٦) (تكملة فتح الملهم: ٥٢/١)

٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة

٣٥٩٨ - (١) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ - وَهُوَ حَلِيفُهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ" قَالَتْ: وَكَيْفَ أَرْضِعُهُ؟ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ. فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ".

زَادَ عَمْرُو فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٥٩٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ - عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَالِمًا مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ كَانَ مَعَ أَبِي حَذِيفَةَ وَأَهْلِهِ فِي بَيْتِهِمْ، فَأَتَتْ يَغْنِي بِنْتُ سُهَيْلٍ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنَّ سَالِمًا قَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، وَعَقَلَ مَا عَقَلُوا، وَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْنَا، وَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ وَيَذْهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ"، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُهُ، فَذَهَبَ الَّذِي فِي نَفْسِ أَبِي حَذِيفَةَ.

٣٦٠٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ بِنْتُ عَمْرٍو جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

٦ - باب رضاعة الكبير وإنما الرضاعة من الجماعة

تأويل قوله ﷺ: (أرضعيه) وبيان الاختلاف في (وهته) وشرح العريب: قوله ﷺ: "أرضعيه" قال القاضي: لعلمها حليته ثم شره من غير أن يمسه نديها، ولا التقت بشرتهما، وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفى عن مسه؛ للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبير، والله أعلم.

إِنْ سَالِمًا - لِسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ - مَعَنَا فِي بَيْتِنَا، وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ وَعَلِمَ مَا يَعْلَمُ الرِّجَالُ. قَالَ "أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ" قَالَ: فَمَكَثْتُ سَنَةً أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا لَا أَحْدَثُ بِهِ وَهَيْبَتُهُ، ثُمَّ لَقِيتُ الْقَاسِمَ فَقُلْتُ لَهُ: لَقَدْ حَدَّثْتَنِي حَدِيثًا مَا حَدَّثْتُهُ بَعْدُ. قَالَ: فَمَا هُوَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ عَنِّي أَنْ عَائِشَةَ أَخْبَرْتَنِيهِ.

٣٦٠١ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ: إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ. قَالَ: فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ؟ قَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُدَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ".

٣٦٠٢ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ - قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ نَافِعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تَقُولُ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا تَطِيبُ نَفْسِي أَنْ يَرَانِي الْعَلَامُ قَدْ اسْتَعْنَى عَنِ الرِّضَاعَةِ. فَقَالَتْ: لِمَ؟ قَدْ جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ". فَقَالَتْ: إِنَّهُ ذُو لِحْيَةٍ، * فَقَالَ: "أَرْضِعِيهِ".

قوله: "مَكَثْتُ سَنَةً" وَيَأْمُرُ بِهَا حَدِيثُهُ وَهْنُهُ هَكَذَا هُوَ فِي بَعْضِ النُّسخِ "وَهْنُهُ" مِنَ الْهَيْبَةِ، وَهِيَ الْإِجْلَالُ، وَفِي بَعْضِهَا "رَهْبَتُهُ" بِالرَّاءِ مِنَ الرُّهْبَةِ وَهِيَ الْخَوْفُ، وَهِيَ بَكْسَرُ الْهَاءِ وَإِسْكَانُ الْبَاءِ وَضَمُّ التَّاءِ، وَصَطْهُ الْقَاضِي، وَبَعْضُهُمْ "رَهْنُهُ" بِإِسْكَانِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْبَاءِ وَنَصْبِ التَّاءِ. قَالَ الْقَاضِي: هُوَ مَنْصُوبٌ بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالصَّبْطُ الْأَوَّلُ أَحْسَنُ، وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلنَّسْخِ الْآخَرِ "وَهْنُهُ" بِالْوَاوِ. وَقَوْلُهَا: "يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْعَلَامُ الْأَيْفَعُ" هُوَ بِالْبَاءِ الْمُتَنَاءِ مِنَ تَحْتِ وَبِالْقَاءِ، وَهُوَ الَّذِي قَارِبَ النَّوْعَ وَلَمْ يَبْلُغْ، وَجَمْعُهُ "أَيْفَاعٌ" وَقَدْ أَيْفَعَ الْعَلَامُ وَيَمُوعُ وَهُوَ يَافِعٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

** قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمَلِمْ: قَوْلُهُ: بِهِ ذُو لِحْيَةٍ قَالَ الْخَافِطُ فِي الْفَتْحِ (٩-١٢٨): هَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْرِفُ أَنَّ الصَّعْرَ مَعْتَبَرٌ فِي الرِّضَاعِ الْحَرَمِ، فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ أَجَابَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ رِضَاعَ الْكَبِيرِ كَانَ مَحْرُومًا حِينَئِذٍ ثُمَّ نَسَخَ هَذَا الْحُكْمَ، قَالَ الْعَدَدُ الضَّعِيفُ: لَيْسَ فِي هَذَا اللَّفْظِ مَا يَرُدُّ الْقَوْلَ بِالنَّسْخِ، لِأَنَّ قَوْلَهَا: "إِنَّهُ -

يَذْهَبَ مَا فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ"، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ مَا عَرَفْتُهُ فِي وَجْهِ أَبِي حُدَيْفَةَ.

٣٦٠٣- (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَمْعَةَ؛ أَنَّ أُمَّهُ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: أَيْ سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلْنَ عَلَيْهِنَّ أَحَدًا بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ، وَقُلْنَ لِعَائِشَةَ: وَاللَّهِ! مَا نَرَى هَذَا إِلَّا رُخْصَةً أَرْخَصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَالِمٍ خَاصَّةً، ** فَمَا هُوَ بِدَاخِلٍ عَلَيْنَا أَحَدٌ بِهَذِهِ الرِّضَاعَةِ، وَلَا رَأَيْنَا.

٣٦٠٤- (٧) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ: "انْظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرِّضَاعَةِ فَقَالَ: فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ". *

٣٦٠٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، جَمِيعًا عَنْ

* قوله: وإنما الرضاعة من المجاعة أي الرضاعة المحرمة في الصغر حين يسد اللبن الجوع، فإن الكبير لا يشبعه إلا الحز، وهو لوجوب النظر والتأمل، وقيل: يريد أن المصّة والمصتين لا تسد الجوع، فلا تثبت بذلك الحرمة، والمجاعة مفعلة من الجوع، قلت: فإن كان كناية عن كون الرضاعة المحرمة لا تثبت بالمصّة والمصتين، فلا مخالفة بينه وبين ما كان عليه عائشة من ثبوت الرضاعة في الكبير، وإن كان كناية عن كون الرضاعة المحرمة لا تثبت في الكبير، فلا بد من القول بأن عائشة كانت عالمة بالتاريخ فرأت أن هذا الحديث منسوح بحديث سهلة، والله تعالى أعلم.

= دو لحية" يمكن أن يكون منشؤه الحياء والاستعجاب من فعل الإرضاع، لا إنكار كونه محرماً، والله أعلم.
(تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فما هو بدخل" إلخ: الصمير ههنا ضمير الشأن، و"رائياً" اسم فاعل من الرؤية. (تكملة فتح الملهم: ٥٧/١)

سُفْيَان، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيِّ، عَنْ زَائِدَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ بِإِسْنَادٍ أَبِي الْأَخْوَصِ، كَمَعْنَى حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ قَالُوا "مِنَ الْمَجَاعَةِ"**.

** قال في تكملة فتح الملهم واستدل الجمهور بهذا الحديث أيضا على أن التعدية بلل المرصعة يحرم، سواء كان بشرب أو أكل، أو بأي صفة كان، حتى الوجور والسعوط والشرذ والطبخ وغير ذلك، وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور، وخالفهم في ذلك الليث بن سعد وأهل الظاهر كما في فتح الباري (٩-١٢٧) (تكملة فتح الملهم: ٥٩/١)

• • • •

[٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسي]

٣٦٠٦ - (١) **وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ الْقَوَارِيرِيُّ**: حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ**: حَدَّثَنَا **سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ**، عَنْ **قَتَادَةَ**، عَنْ **صَالِحٍ**، **أَبِي الْخَلِيلِ**، عَنْ **أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ**، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ**، **يَوْمَ حُنَيْنٍ**، **بَعَثَ حَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ**، **فَلَقُوا عَدُوًّا**، **فَقَاتَلُوهُمْ**، **فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ**، **وَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا**، **فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، **تَخَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**، **فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ**: **﴿وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَكَتْ أُيْمُنُكُمْ﴾** (النساء: ٢٤). **أَيُّ فَهِنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ**.

٧ - باب جواز وطء المسبية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسي

التوفيق بين أساد الروايات التي ذكر في بعضها أبو علقمة ولم يذكر في بعضها قوله: **حدثنا يزيد بن زريع**، **حدث سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة هاشمي عن أبي سعيد الخدري** وفي الطريق الثاني: **عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة عن أبي سعيد الخدري**، وفي الطريق الآخر: **عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد الخدري عن غير ذكر أبي علقمة**، هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أبو عني العسائي عن رواية الخلودي وابن ماهان، قال: وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقي، قال: **ووقع في نسخة ابن الخذاء إثبات "أبي علقمة" بين أبي الخليل وأبي سعيد**، قال العسائي: **ولا أدري ما صوابه؟ قال القاضي عياض: قال غير العسائي: إثبات أبي علقمة هو الصواب**. قلت: **ويجتمل أن إثباته وحده كلاهما صواب**، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين فرواه تارة كذا، وتارة كذا، وقد سبق في أول الكتاب بيان أمثال هذا.

قوله: **بَعَثَ حَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ مَوْضِعَ عَدِ الطَّائِفِ**، **يَصْرَفُ وَلَا يَصْرَفُ**، سبق بيانه قريباً.
قوله: **فَأَصَابُوا لَهُمْ سَبَايَا**، **فَكَانَ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**، **تَخَرَّجُوا مِنْ غُشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَرْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**، **وَأَبْرَأَ اللَّهُ عَنْ ذُنُوبِهِمْ**. **﴿وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَكَتْ أُيْمُنُكُمْ﴾** أي **فهن لكم حلال إذا انقضت عدهن**، معنى "تخرجوا" **حافوا الحرج**، وهو الإثم من عشيقهن، أي من وطئنهن من أجل أهل أزواجهن، والمزوجة لا تحل لغير زوجها، **فأنزل الله تعالى بإباحتهن بقوله تعالى: ﴿وَالْمُخْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَكَتْ أُيْمُنُكُمْ﴾** والمراد بالمحصنات هنا: **المزوجات**، ومعناه **المزوجات حرام على غير أزواجهن إلا ما ملككم بالسي**، فإنه ينفسخ نكاح زوجها الكافر، وتحل لكم إذا انقضت استبرأوها.

٣٦٠٧- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ** قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ؛ أَنَّ أَبَا عَلْقَمَةَ الْهَاشِمِيَّ حَدَّثَ؛ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُمْ؛ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ يَوْمَ حُنَيْنٍ سَرِيَّةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْهُمْ فَحَلَالٌ لَكُمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُمْ.

٣٦٠٨- (٣) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ**: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٦٠٩- (٤) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ**: حَدَّثَنَا خَالِدٌ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَابُوا سَبِيًّا يَوْمَ أُوطَاسٍ، لَهُنَّ أَزْوَاجٌ، فَتَخَوَّفُوا، فَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: **﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾**.

= **بيان عدة المسبية** والمراد بقوله: إذا انقضت عدتهن، أي استبراؤهن، وهي بوضع الحمل عن الحامل، وبحيضة من الحائض كما جاءت به الأحاديث الصحيحة. واعلم أن مذهب الشافعي ومن قال بقوله من العلماء: أن المسبية من عدة الأوثان، وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم، لا يحل وطؤها بمكك اليمين حتى تسلم، فما دامت على دينها فهي محرمة، وهؤلاء المسبيات كن من مشركي العرب عدة الأوثان، فيؤول هذا الحديث وشبهه على أنهن أسلمن، وهذا التأويل لا بد منه، والله أعلم.

الأمة إذا بيعت وهي تحت مسلم لا تحل لمشتريها ولا يفسخ النكاح واحتلف العلماء في الأمة إذا بيعت، وهي مروجة مسلماً هل يفسخ النكاح وتحل لمشتريها أم لا؟ فقال ابن عباس: يفسخ لعموم قوله تعالى: **﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾** وقال سائر العلماء: لا يفسخ، وخصوا الآية بالملوكة بالسبي، قال المارري: هذا الخلاف مبني على أن العموم إذا خرج على سب هل يقصر على سبه أم لا؟ فمن قال: يقصر على سبه لم يكن فيه هنا حجة للمملوكة بالشراء؛ لأن التقدير: إلا ما ملكت أيمانكم بالسبي، ومن قال: لا يقصر بل يحمل على عمومها قال: يفسخ نكاح المملوكة بالشراء، لكن ثبت في حديث شراء عائشة بيرة أن النبي ﷺ حير بيرة في زوجها فدل على أنه لا يفسخ بالشراء، لكن هذا تخصيص عموم القرآن بحيز الواحد، وفي جوازه خلاف، ** والله أعلم.

** **قال في تكملة فتح المهيم** وما أورد عليه الووي وغيره من أنه تخصيص للكتاب بخير الواحد، وهو لا يجوز عند الحنفية، فقد أجاب عنه الجصاص بقوله: "الدلالة ظاهرة في الآية على خصوصها في السبايا، وذلك لأنه قال: =

٣٦١٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

- ﴿وَلَمْ تُخَصَّصْ مِنْ نِسَاءِ إِلَّا مَا مَكَتْ بِمَنْكُمُ﴾، فلو كان حدوث الملك موجبا لإيقاع الفرقة لوجب أن تقع الفرقة بينها وبين زوجها إذا اشترقا امرأة أو أخوها من الرضاعة، لحدوث الملك. (تكملة فتح الملهم: ٦٥/١)

• • • •

٨ - باب الولد للفراش، وتوقى الشبهات

٣٦١١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا
اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ
وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي، عْتَبَةَ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ
إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَيَّ شَبِيهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَحْيَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلِدَ عَنَى فِرَاشٍ
أَبِي، مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى شَبِيهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيْنَا بَعْتَبَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ،
الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجَّيْ مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ". قَالَتْ: فَلَمْ يَرَ سَوْدَةَ قَطُّ،
وَلَمْ يَذْكُرْ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَوْلَهُ: "يَا عَبْدُ".

٨ - باب الولد للفراش، وتوقي الشبهات

شرح الغريب قوله **عنه**: **جاءه من بعده** قال العلماء: العاهر: الرائي، وعهر: رى، وعهرت: زنت، والعهر: الزنا، ومعنى له الحجر، أي له الخيبة ولا حق له في الولد، وعادة العرب أن تقول: له الحجر، وفيه الألب - وهو التراب - ونحو ذلك، يريدون ليس له إلا الخيبة، وقيل: المراد بالحجر هنا أنه يرحم بالحجارة، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس كل راح يرحم، وإنما يرحم المحصن خاصة؛ ولأنه لا يلزم من رحمة نفي الولد عنه، والحديث إنما ورد في نفي الولد عنه.

أقوال أهل العلم في اشتراط مدة إمكان إتيان الولد. والوطء لإحراق الولد لصاحب الفرائض وأما قوله **الولد** لبقراش فمعناه: أنه إذا كان للرجل روجة أو مملوكة صارت فراشاً له فأنت بولد لمدة الإمكان منه حقه الولد وصار ولداً يحري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقاً له في الشبه أم مخالفاً، ومدة إمكان كونه منه ستة أشهر من حين اجتماعهما، أما ما تصير به المرأة فراشاً فإن كانت روجة صارت فراشاً، بمجرد عقد النكاح، ونقبوا في هذا الإجماع وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفرائض، فإن لم يمكن بأن يكبح العربي مشرقية، ولم يفارق واحد منهما وطئه، ثم أتت بولد لستة أشهر أو أكثر، لم يحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعي والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فلم يشترط الإمكان، بل اكتفى بمجرد العقد، قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر من العقد لحقه الولد، وهذا ضعيف ظاهر الفساد، ولا حجة له في إطلاق الحديث ****** لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، هذا حكم الروجة =

**** قال في تكملة فتح الملهم** "وبعبارة أخرى: إن السبب في الصورة المذكورة لا يثبت عندنا أيضا، إلا أن نفيه =

= أقوال الأئمة في الأمة بأي شيء تصير فراشاً بالوطء أو باتيان الولد؟ وأما الأمة: فعند الشافعي ومالك تصير فراشاً بالوطء، ولا تصير فراشاً بمجرد الملك حتى لو بقيت في ملكه سين، وأتت بأولاد ولم يطأها ولم يقر بوطئها، لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشاً، فإذا أتت بعد الوطء بولد أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه، وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشاً إلا إذا ولدت ولداً واستلحقه، فما تأتى به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه، قال: لأنها لو صارت فراشاً بالوطء لصارت بعقد الملك كالزوجة، قال أصحابنا: الفرق أن الزوجة تتراد للوطء خاصة، فجعل الشرع العقد عليها كالوطء لما كان هو المقصود، وأما الأمة فتراد للملك الرقة، وأنواع من المنافع غير الوطء، وهذا يجوز أن يملك أختين وأماً وبناتها، ولا يجوز جمعهما بعقد النكاح فلم تصر بنفس العقد فراشاً، فإذا حصل الوطء صارت كالحرّة وصارت فراشاً.

واعلم أن حديث عبد بن رمة المذكور هنا محمول على أنه ثبت مصير أمة أبيه ذمعة فراشاً لزمعة فلهذا ألحق النبي ﷺ به الولد، ** وثبت فراشه إما بنية على إقراره بذلك في حياته، وإما بعلم النبي ﷺ ذلك، وفي هذا دلالة للشافعي ومالك على أبي حنيفة، فإنه لم يكن لزمعة ولد آخر من هذه الأمة قبل هذا، فدل على أنه ليس =

= عند الشافعية لانتفاء شرط الإمكان، وعندنا لوجوب اللعان، فينتفي منه بعد لعانه، وإذا ترك الزوج ما أوجب عليه الشرع بنفسه، فما للقاضي أن لا يلحق نسبه منه، فإنه رضي بالضرر، فأولى أن يقطع عنه النظر، وقد شغب الناس في تلك المسئلة ولم يفهموا حقيقة الحال، وكيف يجلبون عليها، مع أن إطلاق الحديث للحنفية، كما أقر به النووي^٢ كذا في فيض الباري (٣-١٩٠) باب تفسير المشبهات من البيوع.

(إلى أن قال:) قال السرخسي رحمه الله: وهذا لأن ثبوت النسب حقيقة كونه مخلوقاً من مائه، وذلك خفي لا طريق إلى معرفته، وكذلك حقيقة الوطء تكون سرا على غير الواطئين، ولكن التمكن منه (شرعاً) سبب ظاهر.... ولأنها جاءت به على فراشه في حال يصلح أن يكون مسوباً إليه، فيثبت النسب منه كما لو تمكن من وطئها وتصادقاً أنه لم يطأها، وهذا لأن النكاح ما شرع إلا للاستفراش ومقصود النسل، فيثبت الفراش بنفسه.... وهو أصل كبير في المسائل كما أقيم السفر مقام حقيقة المشقة في إثبات الرحصة، وأقيم تحدد الملك في الأمة مقام اشتغال رحمها بماء الغير في تحدد وجوب الاستبراء" كذا في المبسوط (١٧-١٥٦) باب دعوة الولد من الزنا في كتاب الدعوى، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٧٩/١-٨٠)

** قال في تكملة فتح الملهم: فالأحسن في الجواب ما اختاره كثير من الحنفية، وهو أن النبي ﷺ لم يلحق النسب في حديث الباب بأحد، وإنما المراد من قوله عليه السلام: "هو لك يا عبد" أنه يشاركك في الميراث، فإن الوارث إذا أقر بأخ لزمه دفع نصف ما في يده من الميراث، ولا يثبت نسبه من الميت لأن المرء يؤخذ بإقراره فيما يتعلق به وحده. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/١)

٣٦١٢- (٢) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلَاهُمَا، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنْ مَعْمَرًا وَابْنَ عُيَيْنَةَ، فِي حَدِيثِهِمَا "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ" وَلَمْ يَذْكُرَا "لِلْعَايِرِ الْحَجَرِ".**

٣٦١٣- (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَايِرِ الْحَجَرُ".**

= بشرط، خلاف ما قاله أبو حنيفة. وفي هذا الحديث دلالة للشافعي وموافقه على مالك وموافقه في استلحاق النسب؛ لأن الشافعي يقول: يجوز أن يستلحق الوارث بسأ لمورثه بشرط أن يكون حائراً للإرث أو يستلحقه كل الورثة، وبشرط أن يمكن كون المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروف النسب من غيره، وبشرط أن يصدق المستلحق إن كان عاقلاً بالغا. وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النبي ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد بن زمعة، ويتأول أصحابنا هذا تأويلين: أحدهما: أن سودة بنت زمعة أخت عبد استلحقته معه ووافقت في ذلك، حتى تكون كل الورثة مستلحقين. والتأويل الثاني: أن زمعة مات كافراً فلم ترث سودة؛ لكونها مسلمة وورثه عبد بن زمعة.

وأما قوله ﷺ: **"وَأَحْتَجِي بِهِ بِسُودَةَ"** فأمرها به بدأ واحتياطاً؛ لأنه في ظاهر الشرع أحوها؛ لأنه ألحق بأبيها، لكن لما رأى الشبه البين بعتبة بن أبي وقاص، خشى أن يكون من مائه فيكون أحسباً منها، فأمرها بالاحتجاب منه احتياطاً. قال المازري: وزعم بعض الحنفية أنه إما أمرها بالاحتجاب؛ لأنه جاء في رواية: **"أَحْتَجِي بِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ"**، وقوله: **"لَيْسَ بِأَخٍ لَكَ"** لا يعرف في هذا الحديث، بل هي زيادة باطلة مردودة، **** والله أعلم.**

فائدة إحقاق الولد بالفراش الشرعي: قال القاضي عياض **رحمه الله**: كانت عادة الجاهلية إحقاق النسب بالزنا، وكانوا يستأجرون الإماء للزنا، فمن اعترفت الأم بأنه له أحقوه به، فحاء الإسلام بإبطال ذلك، وإحقاق الولد بالفراش الشرعي، فلما تخاصم عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص، وقام سعد بما عهد إليه أخوه عترة من سيرة =

**** قال في تكملة فتح الملهم:** ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (١٢-١٣) بأن إساد النسائي حسن، ورجاه رجال الصحيح إلا يوسف مولى آل الربيع، وهو معروف مقبول، قلت: وقد ساق الذهبي هذا الحديث، ثم قال: 'هذا حديث صحيح الإسناد' راجع ميزان الاعتدال (٤-٤٦٥ رقمه ٩٨٦٧) في ترجمة يوسف بن الربيع القرشي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/١-٧٥)

٣٦١٤ - (٤) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَمَّا ابْنُ مَنْصُورٍ فَقَالَ: عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَمَّا عَبْدُ الْأَعْلَى فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَوْ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنْ سَعِيدٍ أَوْ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ مَرَّةً، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ أَوْ أَبِي سَلَمَةَ، وَمَرَّةً عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَعْمَرٍ.**

= الجاهلية، ولم يعلم سعد بطلان ذلك في الإسلام، ولم يكن حصل إلحاقه في الجاهلية، إما لعدم الدعوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعنة، واحتج عبد بن ربيعة بأنه ولد على فراش أبيه، فحكم له به النبي ﷺ. قوله: **رَأَى شَهَابٌ عَنْهُ ثَمَرٌ** **فَرَأَى** **عَلَى** **أَنَ الشَّيْبَةِ** **وَحَكَمَ الْقَاعَةَ** **إِنَّمَا يَعْتَمِدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَقْوَى مِنْهُ كَالْفَرَّاشِ، كَمَا لَمْ يَحْكَمْ** **بِالشَّيْبَةِ** **فِي قِصَّةِ الْمُتَلَاعِيَيْنِ، مَعَ أَنَّهُ جَاءَ عَلَى الشَّيْبَةِ الْمَكْرُوهَ.**

مذاهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرام: واحتج بعض الخنمية وموافقيهم بهذا الحديث على أن الوطء بالزنا له حكم الوطء بالنكاح في حرمة المصاهرة، وهذا قال أبو حنيفة والأوراعي والثوري وأحمد. وقال مالك والشافعي وأبو ثور وغيرهم: لا أثر لوطء الزنا بل للزاني أن يتزوج أم المزني بها وبنتها، بل راد الشافعي فحوز نكاح الست المتولدة من مائه بالزنا، قالوا: ووجه الاحتجاج به أن سودة أمرت بالاحتجاب، وهذا احتجاج باطل، ****** والعجب ممن ذكره؛ لأن هذا على تقدير كونه من الزنا، وهو أجبي من سودة لا يحل لها الظهور له، سواء ألحق بالزاني أم لا، فلا تعلق له بالمسألة المذكورة.

فقه الحديث. وفي هذا الحديث أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن، فإذا حكم بشهادة شاهدي زور أو نحو ذلك لم يحل المحكوم به للمحكوم له، وموضع الدلالة أنه **حكم** **به** **لعبد بن ربيعة، وأنه أح له ولسودة، واحتمل =**

**** قال في تكملة فتح الملهم** قال العبد الضعيف: لعنه يريد أن هذا الاستدلال إنما يتم على مذهب من يعترف بأن النبي ﷺ ألحق الولد بربيعة، ووجه الدلالة أنه **ألحق** **الولد** **بربيعة** **بحكم** **الفراش، مع أنه كان مخلوقاً من الزنا في نفس الأمر، مراعى رسول الله ﷺ الجاهلين، ففضى بالولد لعبد رعاية لجانب الفراش، وأمر سودة بالاحتجاب؛ لأنه كان من ماء عتبة في نفس الأمر، فدل ذلك على أن ماء الزنا مؤثر في أحكام الحجاب، وليس ذلك إلا لأنه يحدث صهراً. وأما على تقدير ما حققنا من أنه **لم يلحق** **الولد** **بربيعة، فلا حجة فيه لأحد في مسألة المصاهرة، وراجع لقية أدلة الخنمية في هذه المسألة إعلاء السنن (١١-٢٠) باب من زنى بامرأة حُرمت** **عليه أمها وبنتها. (تكملة فتح الملهم: ٨٣/١)****

= بسبب الشبه أن يكون من عتبة، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاب، والله أعلم. **

**** قال في تكملة فتح الملهم** وأما الخفية فينفذ عندهم حكم الحاكم طاهرا وباطنا، والجواب من قبهم أن الأمر بالاحتجاب لم يكن للاحتياط، ولا لعدم نفاذ القضاء باطنا، وإنما كان لعدم ثبوت نسب ذلك الولد من زمعة، كما حققناه فيما سبق، وقد وقع التصريح بذلك في حديث ابن الزبير عند النسائي والطحاوي وأحمد، فإنه **سنة** قال لها: "وأما أنت فاحتجي منه، فإنه ليس لك بأح" كما مر، فالأمر بالاحتجاب ههنا ليس بالنظر إلى الباطن فحسب، وإنما هو مقتضى الظاهر والباطن جميعا، فلا علاقة لهذا الحديث بمسألة نفاذ القضاء باطنا. (تكملة فتح الملهم: ٨٢/١)

• • • •

[٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد]

٣٦١٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا، تَبْرُقُ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ. فَقَالَ: "أَلَمْ تَرَيَ أَنَّ مُحْزَرًا نَظَرَ آتِفًا إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. فَقَالَ: إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْأَقْدَامِ لَمِنْ بَعْضٍ".

٩ - باب العمل بإلحاق القائف الولد

قوله: عن عائشة لما قالت: إن رسول الله ﷺ دخل علي مسروراً، تبرق أسارير وجهه فقال: ألم تري أن محزراً نصر آتفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: إن بعض هذه الأقدام من بعض.

شرح الكلمات: قال أهل اللغة: قوله: "تبرق" بفتح التاء وضم الراء، أي تصيء وتستشير من السرور والفرح، 'والأسارير' هي الخطوط التي في الجبهة، واحدها: سر وسرور، وجمعه أسرار، وجمع الجمع "أسارير".

ضبط الاسم: وأما "محزراً" فميم مضمومة ثم جيم مفتوحة ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى هذا هو الصحيح المشهور. وحكي القاضي عن الدارقطني وعبد العتي: أنهما حكيا عن ابن جريج أنه بفتح الزاي الأولى. وعن ابن عبد البر وأبي علي الغساني أن ابن جريج قال: إنه "محزر" بإسكان الحاء المهملة وبعدها راء، والصواب الأول، وهو من بني مدلج بضم الميم وإسكان الدال وكسر اللام، قال العلماء: وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد تعترف لهم العرب بذلك، ومعنى نظر آتفاً، أي قريباً وهو بعد الهمة على المشهور، وبقصرها، وقرئ بهما في السبع. قال القاضي.

سبب سرور النبي بقول القائف: قال المازري: وكانت الجاهلية تقدح في نسب أسامة؛ لكونه أسود شديد السواد، وكان زيد أبيض، كذا قاله أبو داود عن أحمد بن صالح، فلما قضى هذا القائف بإلحاق نسبه مع اختلاف اللون، وكانت الجاهلية تعتمد قول القائف، فرح النبي ﷺ لكونه راجحاً لهم عن الطعن في النسب. قال القاضي: قال غير أحمد بن صالح كان زيد أزهر اللون، وأم أسامة هي أم أيمن، واسمها "بركة" وكانت حبشية سوداء، قال القاضي: هي بركة بنت محص بن ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في العمل بقول القائف: واختلف العلماء في العمل بقول القائف، فنفاه أبو حنيفة وأصحابه، والثوري وإسحاق، وأثبتته الشافعي وجمهور العلماء، والمشهور عن مالك إثبات في الإماء، ونفيه في الحرائر، وفي رواية عنه: إثباته فيهما، ودليل الشافعي: حديث محزر؛ لأن النبي ﷺ فرح لكونه وجد في أمته من =

٣٦١٦ - (٢) **وَحَدَّثَنِي** عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: - وَاللَّفْظُ لِعَمْرُو - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُورًا، فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! أَلَمْ تَرَيِ أَنْ مُحْزَرًّا الْمُدْلِجِيَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُؤُوسَهُمَا، وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ".

٣٦١٧ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** مَنصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ قَائِفٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاهِدٌ، وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارَّةٍ مُضْطَجِعَانِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَسَرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ، وَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ.

٣٦١٨ - (٤) **وَحَدَّثَنِي** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمَا، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ: وَكَانَ مُحْزَرًّا قَائِفًا.

= بمير أسامها عند اشتباهها، ولو كانت القيافة باطلة لم يحصل بذلك سرور، * واتفق القائلون بالقائف على أنه يشترط فيه العدالة، واختلفوا في أنه هل يكتفي بواحد، والأصح عند أصحابنا الاكتفاء بواحد، وبه قال ابن القاسم المالكي، وقال مالك: يشترط اثنان، وبه قال بعض أصحابنا، وهذا الحديث يدل للاكتفاء بواحد. واختلف أصحابنا في اختصاصه بيني مدج، والأصح أنه لا يختص، واتفقوا على أنه يشترط أن يكون خيراً بهذا =

** **قال في تكملة فتح الملهم** وأجاب عنه الخنفية بأن أسامة كان نسبه قد ثبت من زيد من قبل، ولم يحتاج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما نسب أسامة إلى زيد، وإما سر النبي ﷺ فنقول القائف ههنا لكونه كافاً لأهل الجاهلية عن الطعن فيه، لا لأنه كان حجة في الشرع. وهذا كما أن الهلال يثبت بالرؤية أو الشهادة، فلو حكم الحاكم بثبوت الهلال على قواعد الشرع، ثم وافقه قول أحد الفلكيين، فإنما يسر به الحاكم المسلم، لا لأن قوله حجة في الدين، بل لأنه يكف الألسنة، ويقطع الأوهام.

(إلى أن قال:) ويدل على مذهب الخنفية أيضاً ما مر في الباب السابق من حديث وليدة زمعة، فإنه ﷺ قد وجد في الابس شبهاً بينا نعتة، ولكنه لم يلحقه به، مع أنه لم يكن يعارصه فراش قوي، فهذه حجة ظاهرة على إلقاء الشبه مطلقاً. (تكملة فتح الملهم: ٨٦/١ - ٨٧)

- مجرباً، واتفق القائلون بالقائف على أنه إنما يكون فيما أشكل من وطئ محترمين، كالمشتري والبائع يطآن الجارية المبيعة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأتي بولد لسته أشهر فصاعداً من وطء الثاني، ولدون أربع سنين من وطء الأول، وإذا رجعا إلى القائف فألحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنهما ترك الولد حتى يبلغ فينتسب إلى من يميل إليه منهما، وإن ألحقه بهما فمذهب عمر بن الخطاب ومالك والشافعي أنه يتركه يبلغ فينتسب إلى من يميل إليه منهما. وقال أبو ثور وسحنون: يكون اتناً لهما. وقال الماحشون ومحمد بن مسلمة المالكيان: يلحق بأكثرهما له شبة، قال ابن مسلمة: إلا أن يعلم الأول فيلحق به. واحتلف النافون للقائف في الولد المتنازع فيه فقال أبو حنيفة: يلحق بالرجلين المتنازعين فيه، ولو تنازع فيه امرأتان لحق بهما. وقال أبو يوسف ومحمد: يلحق بالرجلين، ولا يلحق إلا بامرأة واحدة، وقال إسحاق: يقرع بينهما.

.....

[١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف]

٣٦١٩- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**
وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ
 عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ،
 إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي".

٣٦٢٠- (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ،**

١٠ - باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

قوله: **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ** بن محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هاشم بن
 أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبد الله بن هاشم بن
 أبي بكر، عن رواية سليمان بن بلال مرسلًا، ورواه بعد هذا من رواية حفص بن غياث متصلًا كرواية سفيان.
الحوار عن استدراك الدارقطني قال الدارقطني: قد أرسنه عبد الله بن أبي بكر وعبد الرحمن بن حميد، كما
 ذكره مسلم، وهذا الذي ذكره الدارقطني من استدراكه هذا على مسلم فاسد؛ لأن مسلمًا قد بين اختلاف
 الرواية في وصله وإرساله، ومذهبه ومذهب الفقهاء والأصوليين ومحققي الحديث أن الحديث إدر روي متصلًا
 ومرسلًا حكم بالاتصال ووجب العمل به؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقولة عبد الحماهيم، فلا يصح استدراك
 الدارقطني، والله أعلم.

قوله **لَمَّا تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ** لما تزوجها وأقام عندها ثلاثًا: **عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** هي أم سلمة بنت أبي بكر
 سبعة ث سبعة سبعة وفي رواية: **عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** بن عبد الله بن هاشم بن أبي بكر، عن
 حديث أنس: **عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** أما قوله **عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** بن عبد الله بن هاشم بن أبي بكر، عن
 ولا يضيع من حقت شيء، بل تأخذه كاملاً. ثم بين **عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ** وأما بخيرة بين ثلاث بلا قضاء، وبين سبع
 ويقضي لباقي نساءه؛ لأن في الثلاث مزية بعدم القضاء، وفي السبع مزية لها بتواليها، وكمال الأس فيها،
 فاحتارت الثلاث لكونها لا تقضي، وليقر عوده إليها فإنه يطوف عيها ليلة ليلة، ثم يأتيها، ولو أحدث سبعاً
 طاف بعد ذلك عليهن سبعاً سبعاً فضالت عيته عنها. قال القاضي: المراد بأهلكها نفسها، أي لا أفعل فعلاً
 به هوانك علي.

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَصْبَحَتْ عِنْدَهُ قَالَ لَهَا: "لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ عِنْدَكَ، وَإِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ ثُمَّ ذُرْتُ" قَالَتْ: ثَلَاثُ.

٣٦٢١- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جِئَ تَزْوِجَ أُمِّ سَلَمَةَ فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَأَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ يَثْوِيَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ شِئْتَ زِدْتُكَ وَخَاسَبْتُكَ بِهِ، لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَيْبِ ثَلَاثُ".

٣٦٢٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

فوائد الحديث ومذاهب الأئمة في القسم بين الروحات النكرات والنيات الحديدات: وفي هذا الحديث: استحباب ملاطفة أهل العيال وغيرهم، وتقريب الحق من فهم المحاط ليرجع إليه، وفيه: العدل بين الزوجات، وفيه: أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن كانت نكراً كان لها سبع ليال بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيباً كان لها الخيار إن شاءت سبعا، ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شاءت ثلاثاً ولا يقضي، هذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، ومن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة والحكم وحماد: يجب قضاء الجميع في الثيب والبكر، واستدلوا بالطواهر الواردة بالعدل بين الزوجات، وحجة الشافعي هذه الأحاديث، وهي محصاة للطواهر العامة. ** =

** قال في تكملة فتح الملهم. وأما قوله ﷺ في حديث أنس: "يُدْرَجُ رُوحُ اسْكِرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا" إجماعاً. فمعناه عند الحنفية أن يعبر طريق التناوب لا أن يترك القسم، فيقيم عند الحديدة سبعا ثم يقسم للقديمة سبعا، وليس معناه أن لا يحاسب بهذه الأيام السبعة. ويدل عليه قوله ﷺ: "لَأُمِّ سَلَمَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: "إِنْ شِئْتَ سَبَعْتُ لَكَ، وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي" فإنه لو كانت الأيام الثلاثة حقا خالصا للثيب الحديدة لكان إذا أقام عندها سبعا، كانت ثلاث منهم غير محسوبة عليها، ولوجب أن يكون لسائر النساء أربع أربع؛ لأنه لم يزد على حق أم سلمة إلا أربعة أيام. وأما قوله ﷺ في الحديث الآتي: "وإن شئت ثلثت ثم ذرت" فإن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع الروايات، ويمكن أن تكون مدرجة من أحد الرواة، كما أشار إليه الإمام محمد في كتاب الحجج (٣-٢٤٩)، ولو صحت هذه الزيادة لكان معناها عندها: إن شئت ثلثت لك وثلثت لنسائي، لا أن تكون الثلاث خالصة لأم سلمة. (تكملة فتح الملهم: ٩١/١)

٣٦٢٣- (٥) **حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ:** حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، ذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ، هَذَا فِيهِ. قَالَ "إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَبِّحَ لَكَ وَأُسَبِّحَ لَيْسَائِي، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبَعْتُ لَيْسَائِي".

٣٦٢٤- (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى الثَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيْبَ عَلَى الْبِكْرِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ قُلْتُ: إِنَّهُ رَفَعَهُ لَصَدَقْتُ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: السَّنَةُ كَذَلِكَ.

٣٦٢٥- (٧) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ وَخَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مِنَ السَّنَةِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْبِكْرِ سَبْعًا. قَالَ خَالِدٌ: وَلَوْ شِئْتُ قُلْتُ: رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

= واختلف العلماء في أن هذا الحق للزوج أو للروحة الجديدة، ومذهبها ومذهب الجمهور أنه حق لها، وقال بعض المالكية: حق له على بقية نسائه، واختلفوا في احتصاصه بمن له زوجات غير الجديدة. قال ابن عبد البر: جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الرفاف، سواء كان عنده روجة أم لا لعموم الحديث: "إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا"، لم يخص من لم يكن له روجة. وقالت طائفة: الحديث فيمن له روجة أو زوجات غير هذه؛ لأن من لا روجة له فهو مقيم مع هذه كل دهره، مؤسس لها متمتع بها مستمتعة به بلا قاطع، بخلاف من له زوجات، فإنه جعلت هذه الأيام للمجددة تأسيساً لها متصلاً لتستقر عشرين عاماً، وتذهب حشمتها ووحشتها منه، ويقضي كل واحد منهما لدته من صاحبه، ولا ينقطع بالدوران على غيرها.

ورجح القاصي عياص هذا القول، وبه جرم العوي من أصحابها في "فتاويه" فقال: "إنما ثبت هذا الحق للمجددة إذا كان عنده أخرى يبيت عندها، فإن لم تكن أخرى أو كان لا يبيت عندها لم يثبت للمجددة حق الرفاف، كما لا يلزمه أن يبيت عند روجاته ابتداءً، والأول أقوى، وهو المختار لعموم الحديث، واختلفوا في أن هذا المقام عند البكر والثيب إذا كان له زوجة أخرى واجب أم مستحب؟ فمذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم أنه واجب، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، وروى عنه ابن عبد الحكم أنه على الاستحباب.

قوله: **حَسَّ أَنَسُ** من **سَبَّحَ** أو **سَبَّحَ** أو **سَبَّحَ** هذا اللفظ يقتضي رفعه إلى النبي ﷺ فإذا قال الصحابي: في السنة كذا أو من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، هذا مذهبنا ومذهب المحدثين وجهاب السلف والخلف، وجعله بعضهم موقوفاً وليس بشيء.

= قوله: 'وقل حاكم' ثم قلت: 'رفعته صدوق' وفي الرواية الأخرى: 'لم كنت قد رفعته بن أبي شيبة' معناه أن هذه اللفظة وهي قوله: "من السنة كذا" صريحة في رفعه، ولو شئت أن أقولها بقاء على الرواية بالمعنى لقلتها ولو قلتها كنت صادقاً، والله أعلم.

.....

١١ - باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٣٦٢٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ لَا يَنْتَهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكَرَنَ يَحْتَمِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتٍ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، * فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَحَبَبْنَا، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ: اخْرُجْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْثٌ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَابُ، فَخَرَحَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ لِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ. فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا. وَقَالَ: أَتُضَنِّعِينَ هَذَا؟.

١١ - باب القسم بين الزوجات، وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

مدهسا: أنه لا يرمه أن يقسم لسانه، بل له اجتناهن كلهن، لكن يكره تعطيلهن مخافة من الفتنة عبيهن والإضرار بهن، فإن أراد القسم لم يجز له أن يندئ بواحدة منهن إلا بقرعة، ويجوز أن يقسم ليلة ليلة، وليلتين ليلتين، وثلاثاً ثلاثاً، ولا يجوز أقل من ليلة، ولا يجوز الريادة على الثلاثة إلا برضاهن، هذا هو الصحيح في مدهسا، وفيه أوجه ضعيفة في هذه المسائل غير ما ذكرته، واتفقوا على أنه يجوز أن يطوف عليهن كلهن، ويطأهن في الساعة الواحدة برضاهن، ولا يجوز ذلك بغير رضاهن، وإذا قسم كان لها اليوم الذي بعد ليلتها، ويقسم للمريضة والحائض والنفساء؛ لأنه يحصل لها الإيسر به، ولأنه يستمتع بها بغير الوطء من قبله ونظر ولمس وغير ذلك، قال أصحابنا: وإذا قسم لا يرمه الوطء ولا التسوية فيه، بل له أن يبيت عدهن ولا يطأ واحدة منهن، وله أن يطأ بعضهن في نوبتها دون بعض، لكن يستحب أن لا يعظهن وأن يسوي بهن في ذلك، كما قدمناه، والله أعلم. -

* قال في نكمة فتح المههم قوله: مدهسا: هذا يحتمل معنيين: الأول أن يكون ضمير الموث لعائشة، فالملعى حينئذ أنه ﷺ لم يشعر بقدم ريس، فمد يده إليها طنا منه بأنه معها في حلوة، فلما أحبرته عائشة بقدم ريس كف يده عنها، وعلى هذا يستبطن منه أن الرجل لا يبغي له الاستمتاع بروجته محض من صرفها. والاحتمال الثاني: أن يكون الضمير لريس، والمعنى حينئذ أنه ﷺ لم يعرف ريس لظلام البيت، وظنها عائشة، فمد يده إليها، فلما أحبرته عائشة بأنها ريس، كف يده عنها؛ لأن البينة كانت لعائشة، والبيوت يومئذ لم تكن فيها مصابيح، وعلى هذا يؤخذ منه أن الزوج لا يستمتع بالمرأة في غير ليلتها. (نكمة فتح المههم: ٩٨/١)

= قوله: **كان سبي** **سبع** **سعد** إلى قوله: **حب في أمهم** **سرب** أما قوله: "تسع نسوة" فهن اللاتي توفي عنهن **سك** وهن: عائشة، وحفصة، وسودة، وزينب، وأم سلمة، وأم حبيبة، وميمونة، وجويرية، وصفية **سك**. ويقال: نسوة ونُسوة بكسر النون وضمها لعتان الكسر أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن العزيز. وأما قوله: **فقد دسسه من لا سبي** **بلا** **في** **سبع** فمعناه بعد انقضاء التسع، وفيه أنه يستحب أن لا يزيد في القسم على ليلة ليلة؛ لأن فيه مخاطرة بحقوقهن.

وأما قوله: **دس جميع كل سنة** **بلا** **سنة** ففيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها، ولا يدعوها إلى بيته، لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل، ولو دعاها إلى بيت ضرائرها لم تلمها الإحابة، ولا تكون بالامتناع ناشزة بخلاف ما إذا امتنعت من الإتيان إلى بيته؛ لأن عليها ضرراً في الإتيان إلى ضررها، وهذا الاجتماع كان برضاها وفيه: أنه لا يأتي عمر صاحبة النوبة في بيتها في الليل، بل ذلك حرام عندنا إلا لضرورة، بأن حضرها الموت أو نحوه من الضرورات، وأما مد يده إلى ريب وقول عائشة 'هذه ريب' فقيل: إنه لم يكن عمداً، بل ظننها عائشة صاحبة النوبة؛ لأنه كان في الليل وليس في البيوت مصابيح، وقيل: كان مثل هذا برضاها.

شرح العرب وأما قوله: "حتى استخبتنا"؛ فهو نداء معجمة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم تاء مثناة فوق من السحب، وهو احتلاط الأصوات وارتفاعها، ويقال أيضاً: سحب بالصاد، هكذا هو في معظم الأصول، وكذا نقله القاضي عن رواية الجمهور، وفي بعض السبع "استخبتنا" بشاء مثناة أي قالتا: الكلام الرديء، وفي بعضها: استخيتنا من الاستحياء، ونقل القاضي عن رواية بعضهم "استخبتنا" بمثلثة ثم مثناة قال: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي **ص** من حسن الخلق وملاطفة الجميع، وقد يحتاج الحنفية بقوله: "مدبّدة" ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوصاً "ولا حجة فيه، فإنه لم يذكر أنه لمس بلا حائل، ولا يحصل مقصودهم حتى يثبت أنه لمس بشرتها بلا حائل، ثم صلى ولم يتوصاً، وليس في الحديث شيء من هذا، وأما قوله: **حب في أمهم** **سرب** فمبالغة في زجرهن وقطع خصامهن، وفيه: فضيلة لأبي بكر **ص** وشفقته ونظره في المصالح، وفيه: إشارة المفضل على صاحبه الفاضل بمصلحته، والله أعلم.

[١٢ - باب جواز هبتها نوبتها لضررها]

٣٦٢٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِجِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حِدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرَتْ جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ: يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

٣٦٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، كُلُّهُمْ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ سَوْدَةَ لَمَّا كَبُرَتْ، بِمَعْنَى حَدِيثِ جَرِيرٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ شَرِيكٍ قَالَتْ: وَكَانَتْ أَوَّلَ امْرَأَةٍ تَزَوَّجَهَا بَعْدِي.

[١٢ - باب جواز هبتها نوبتها لضررها]

شرح العرب قوله: عن عائشة رضي الله عنها: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون أناهي، و"زمعة" بفتح الميم وإسكانها، وقوها: "من امرأة". قال القاضي: "من" هنا للبيان واستفتاح الكلام، ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القرينة، وهي الحدة بكسر الحاء.

قولها: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون أناهي، فيه جواز هبتها نوبتها لضررها؛ لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك؛ لأن له حقاً في الواهة، فلا يفوته إلا برضاها، ولا يجوز أن تأخذه على هذه الهبة عوضاً ويجوز أن تقب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء، وقيل: يلزمه توزيعها على الباقيات، ويجعل الواهة كالمعدومة، والأول أصح، وللواهة الرجوع متى شئت فترجع في المستقبل دون الماضي؛ لأن اهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض. وقولها: "جعلت يومها" أي نوبتها وهي يوم وليلة. وقولها: "كان يقسم لعائشة يومين: يومها، ويوم سودة" معناها: أنه كان يكون عند عائشة في يومها، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة لا أنه يوالي لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضا الباقيات، وجوره بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف.

أقوال أهل العلم في تزوج عائشة قبل سودة قولها: ما رأيت امرأة أحب إلي أن أكون أناهي، كذا ذكره مسلم من رواية يونس عن شريك أنه ﷺ تزوج عائشة قبل سودة، وكذا ذكره يونس أيضاً عن الزهري وعن عبد الله بن محمد بن عقيل، وروي عقيل بن خالد عن الزهري أنه تزوج سودة قبل عائشة، قال ابن عبد البر: وهذا قول =

٣٦٢٩- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغَارُ* عَلَى اللَّائِي* وَهَبَنَ أَنْفُسَهُنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَقُولُ: أَوْتَهَبُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا؟ فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿نَزَّحِي مِنْ نَسَاءِ مَنْهَنَ وَتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَسَاءِ وَمَنْ أَنْتَفَيْتِ مِنْ عَزَلْتَ﴾ (الأحزاب: ٥١) قَالَتْ قُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَرَى رُبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ لَكَ فِي هَوَاكَ.**

٣٦٣٠- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: أَمَا تَسْتَحْيِي امْرَأَةً تَهَبُ نَفْسَهَا لِرَجُلٍ؟ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:**

= قتادة وأبي عبيدة، قلت: وقاله أيضاً محمد بن إسحاق، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي وابن قتيبة وآخرون. قولها: **أما أرى ربك إلا يسارع في هواك** هو بفتح الهمزة من "أرى"، ومعناه: يخفف عليك ويوسع عليك في الأمور، ولهذا خورك.

قوله: **عن عائشة قال كنت أغار على اللائي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: وهبت المرأة نفسها، فما أنزل الله تعالى ﴿نَزَّحِي مِنْ نَسَاءِ مَنْهَنَ وَتَوَى إِلَيْكَ مِنْ نَسَاءِ﴾ إلى آخره** هذا من خصائص رسول الله ﷺ، وهو زواج من وهبت نفسها له بلا مهر. قال الله تعالى: **﴿حَالِصَةُ نِكَاحٍ ذَوْرُ الْمُؤْمِنِ﴾** (الأحزاب: ٥٠)

* قوله: **كنت أغار على اللائي** قال الطيبي: أي أعيب عليهن؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها: أما تستحيني أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقبيح وتنفير لئلا تهب النساء أنفسهن له ﷺ فيكثر النساء عنده، قال القرطبي: وسبب ذلك القول الغيرة وإلا فقد علمت أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة، وإن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ، وأي منزلة أشرف من القرب منه لاسيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء انتهى.

* وقولها: **قلت والله ما أرى ربك إلا يسارع في هواك** ذلك التنفير والتقبيح لما رأت من مسارعة الله تعالى في مرضات النبي ﷺ، أي كنت أغار النساء عن ذلك، فلما رأيت الله جل ذكره أنه يسارع في مرضات النبي ﷺ تركت ذلك لما فيه من الإخلال بمرضاته ﷺ والله تعالى أعلم، وقيل: قولها المذكور أبرزته الغيرة والدلال وإلا فإفضاء الهوى إلى رسول الله ﷺ غير مناسب، فإنه ﷺ منزّه عن الهوى؛ لقوله تعالى: **﴿وَمَا يَصُقُّ عَنْ هَوَى﴾** (النجم: ٣) وهو من هي النفس عن الهوى، ولو قالت في مرضاتك كان أولى.

** **قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: **كنت أغار** قال الطيبي: معناه أعيب؛ لأن من غار عاب، ويدل عليه قولها في الآخر: **أما تستحيني أن تهب المرأة نفسها للرجل، وهو هنا تقبيح وتنفير؛ لئلا تهب النساء أنفسهن فتكثر النساء عنده، كذا في شرح الأبي والسنوسي.** (تكملة فتح الملهم: ١٠٣/١)

« تزجي من تشاء منهن وتؤوي إليهن من تشاء » (الأحزاب: ٥١) فقلت: إن ربك ليسارِع لك في هوائك.

٣٦٣١- (٥) حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم - قال محمد بن حاتم: حدثنا - محمد بن بكر: أخبرنا ابن جريج: أخبرني عطاء قال: حضرنا، مع ابن عباس، جنازة ميمونة، زوج النبي ﷺ، بسرف، فقال ابن عباس: هذه زوج النبي ﷺ فإذا رفعتم نعشها فلا تزعزعوا، ولا تزلزلوا، وأرفقوا، فإنه كان عند رسول الله ﷺ تسع، فكان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة، قال عطاء: التي لا يقسم لها صفيّة بنت حيى بن أخطب.

٣٦٣٢- (٦) حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد، جميعاً عن عبد الرزاق عن ابن جريج بهذا الإسناد. وزاد: قال عطاء: كانت آخرهن موتاً. ماتت بالمدينة.

أقول العلماء في كون آية « تزجي من تشاء منهن وتؤوي إليهن من تشاء » ناسخة لقوله تعالى « لا حل لهن النساء » أو مسوغة لها واحتلف العلماء في هذه الآية، وهي قوله تعالى: « تزجي من تشاء » وهي ناسخة لقوله تعالى: « لا حل لهن النساء » من هذه (الأحزاب: ٥٢) ومبيحة له أن يتزوج ما شاء. وقيل: بل سحّت تلك الآية بالنسبة، قال زيد ابن أرقم: تزوج رسول الله ﷺ بعد نزول هذه الآية ميمونة ومليكة وصفية وجويرية. وقالت عائشة: ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء، وقيل: عكس هذا، وأن قوله تعالى: « لا حل لهن النساء » ناسخة لقوله تعالى: « تزجي من تشاء » والأول أصح. قال أصحابنا: الأصح أنه: ما توفي حتى أبح له النساء مع أزواجه. قوله: « أحل له جريح » أي جريح من المشركين. مع أن جريحاً من المشركين لا يحل له النساء. بسرف اتفق العلماء على أنها توفيت بسرف بفتح السين وكسر الراء وبالفاء، وهو مكان بقرب مكة بينه وبينها ستة أميال، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: اثنا عشر.

قوله: « كان عند رسول الله ﷺ تسع نسوة » لا يقسم لهن عطاء: التي لا يقسم لها صفيّة بنت حيى بن أخطب. أما قوله: « تسع » فصحيح، وهن معروفات سبق بيان أسمائهن قريباً. وقوله: « يقسم لثمان » مشهور. الرد على قول عطاء في التي لا يقسم لها وأما قول عطاء: التي لا يقسم لها صفيّة. فقال العلماء: هو وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء، وإنما الصواب سودة، كما سبق في الأحاديث. واحتلفوا في التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فقال الزهري: هي ميمونة، وقيل: أم شريك، وقيل: زينب بنت خزيمة.

قوله: « من تشاء منهن » أي من تشاء منهن. قال القاضي: ظاهر كلام عطاء، أنه أراد بأجرهن موتاً ميمونة، وقد ذكر في الحديث أنها ماتت بسرف وهي بقرب مكة. فقوله بالمدينة وهم. قوله: آخرهن موتاً قيل: =

.....

=ماتت ميمونة سنة ثلاث وستين، وقيل ست وستين، وقيل: إحدى وخمسين قبل عائشة؛ لأن عائشة توفيت سنة سبع، وقيل: ثمان وخمسين. وأما صفية فتوفيت سنة خمسين بالمدينة، هذا كلام القاضي، ويحتمل أن قوله: 'ماتت بالمدينة' عائد على صفية، ولفظه فيه صحيح يحتمله أو ظاهر فيه، والله أعلم.

• • • •

[١٤ - باب استحباب نكاح البكر]

٣٦٣٥ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "هَلْ تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: "فَأَيْنَ أَثْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِإِعَابِهَا؟".
 قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا قَالَ "فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟".

٣٦٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ قَالَ سَبْعَ - فَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً ثَيِّبًا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَا جَابِرُ! تَزَوَّجْتَ؟" قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "فَبِكْرٌ أَمْ ثَيِّبٌ؟" قَالَ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ" - أَوْ

[١٤ - باب استحباب نكاح البكر]

قوله ﷺ لجابر: تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: نَعَمْ، قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "هَلْ تَزَوَّجْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: "أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قُلْتُ: ثَيِّبًا، قَالَ: "فَأَيْنَ أَثْتَ مِنَ الْعَذَارَى وَلِإِعَابِهَا؟". وفي رواية: فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟

شرح الكلمات أما قوله ﷺ: "ولعابها" فهو بكسر اللام ووقع لبعض رواة البخاري بضمها، قال القاضي: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير، وهو من الملاعبة مصدر لالعب ملاعبة، كقاتل مقاتلة، قال: وقد حمل جمهور المتكلمين في شرح هذا الحديث قوله ﷺ: "تلعبها" على اللعب المعروف، ويؤيده "تضاحكها وتضاحكك"، قال بعضهم: يحتمل أن يكون من اللعب وهو الريق.

فوائد الحديث وفيه: فضيلة تزوج الأكار وشواهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته، وملاطفته لها، ومضاحكتها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم، وإرشادهم إلى مصالحهم، وتنبيههم على وجه المصلحة فيها.

قوله: "فأحب أن أحيا امرأة تقوم عيشتي وتصحبني" قال: فذكر الله لك أو قال لي خير في فضيلة لجابر وإيثاره مصلحة أخواته على حظ نفسه، وفيه الدعاء لمثل فعل خيراً وطاعة، سواء تعلقت بالداعي أم لا، وفيه: جواز خدمة المرأة زوجها وأولاده وقيامه برضاها، وأما من غير رضاها فلا.

قَالَ: تُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ - قَالَ قُلْتُ لَهُ: إِنْ عَبْدَ اللَّهِ هَلَكَ وَتَرَكَ تِسْعَ بَنَاتٍ - أَوْ سَبْعَ - وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ آتِيَهُنَّ أَوْ أُجِئَهُنَّ بِمِثْلِهِنَّ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجِيءَ بِامْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتُضْلِحُهُنَّ. قَالَ: "فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ" أَوْ قَالَ لِي خَيْرًا.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ "تَلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ وَتُضَاحِكُهَا وَتُضَاحِكُكَ".

٣٦٣٧- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ نَكَحْتَ يَا جَابِرُ؟" وَسَأَلَ الْحَدِيثَ إِلَيَّ قَوْلُهُ: امْرَأَةٌ تَقُومُ عَلَيْهِنَّ وَتَمُشْطُهُنَّ. قَالَ "أَصَبْتُ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٦٣٨- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا أَقْبَلْنَا تَعَجَّلْتُ عَلَى بَعِيرٍ لِي قَطُوفٍ، فَلَحِقَنِي رَاكِبٌ خَلْفِي، فَتَخَسَّ بَعِيرِي بِعَنْزَةٍ كَأَنَّ مَعَهُ، فَأَنْطَلَقَ بَعِيرِي كَأَجُودٍ مَا أَتَتْ رَأْيَ مِنَ الْإِبِلِ، فَالْتَفَتَ فَإِذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ "مَا يُعْجِلُكَ يَا جَابِرُ؟" قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَقَالَ: "أَبْكَرًا تَزَوَّجَتْهَا أَمْ ثَيِّبًا؟" قَالَ قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا. قَالَ: "هَلَّا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟".

قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ: فَقَالَ "أَمْهَلُوا حَتَّى نَدْخُلَ لَيْلًا - أَيُّ عِشَاءٍ - كَيْ

قوله: "تمشطهن" هو بفتح التاء وضم الشين.

قوله: "فبما أحببت" هكذا هو في نسخ بلادنا "أقبلنا"، وكذا نقله القاضي عن رواية ابن سفيان عن مسلم، قال: وفي رواية ابن مهران "أقبلنا" بالفاء، قال: ووجه الكلام "قبلنا" أي رجعنا، ويصح "أقبلنا" بفتح اللام أي أقبلنا النبي ﷺ، وأقبلنا بضم الحززة لما لم يسم فاعله.

شرح الغريب: قوله: "أعجبت عني بعير" هو بفتح القاف، أي بطيء المشي.

قوله: "فحس بعير عمة" هي بفتح الون، وهي عصا نحو نصف الرمح في أسفلها زج.

قوله: "فصنع بعيري كأجود ما رأيت من الإبل" هذا فيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وأثر بركته.

قوله ﷺ: "مهم حتى ندخل" أي عشاء كي تمتشط الشعنة، وتستحد المغيبة، الاستحداد: استعمال الحديدية في شعر العانة، وهو إزالته بالموسى، والمراد ههنا إزالته كيف كانت، والمغيبة، بضم الميم وكسر الغين وإسكان الياء، وهي التي غاب عنها زوجها، وإن حضر زوجها فهي "مشهد" بلا هاء.

تَمْتَشِطُ الشَّعْثَةَ وَتَسْتَحِدُّ الْمُغِيَّةَ، قَالَ: وَقَالَ "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!"*

٣٦٣٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ. فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي، فَأَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: "يَا جَابِرُ" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" قُلْتُ: أَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا فَتَخَلَّفْتُ، فَتَزَلَّ فَحَجَّهٖ بِمَحْجَنِهِ. ثُمَّ قَالَ: "ارْكَبْ" فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "أَتَزَوَّجْتُ؟" فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: "أَبْكَرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" فَقُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ. قَالَ: "فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟" قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ وَتَمْشُطُهُنَّ وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ. قَالَ: "أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ! الْكَيْسُ!". ثُمَّ قَالَ "أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْتُ الْمَسْجِدَ فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ. فَقَالَ "الآنَ حِينَ قَدِمْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ "فَدَعْ جَمَلَكَ وَادْخُلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ" قَالَ: فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ

فوائد الحديث وشرح العريب: وفي هذا الحديث: استعمال مكارم الأخلاق، والشفقة على المسلمين، والاحترار من تتبع العورات، واجتلاب ما يقتضي دوام الصحة.

رفع وهم التعارض. وليس في هذا الحديث معارضة للأحاديث الصحيحة في النهي عن الطروق ليلاً؛ لأن ذلك فيمن جاء بغتة، وأما ما فقد تقدم خبر مجيئهم، وعلم الناس وصولهم، وأنهم سيدخلون عشاءً، فتستعد لذلك المغيبة والشعثة وتصلح حالها وتأهب للقاء زوجها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ" قال ابن الأعرابي: الكيس: الجماع، والكيس: العقل، والمراد حثه على ابتغاء الولد. ** قوله: "فَحَجَّهٖ بِمَحْجَنِهِ" هو بكسر الميم، وهو عصا فيها تعقف يلتقط بها الراكب ما سقط منه. قوله ﷺ: "دَخِلْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ" فيه استحباب ركعتين عند القدوم من السفر.

* قوله: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ". قال الأبي: الكيس: الجماع، وهو أيضاً العقل، طلب الولد عقلاً، يريد أن الحظ على الجماع إنما هو لطلب الولد، وكان طلب الولد عقلاً.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إِذَا قَدِمْتَ فَالْكَيْسُ الْكَيْسُ" منصوب على الإغراء. (تكملة فتح الملهم: ١١٦/١)

ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، قَالَ فَأَنْطَلَقْتُ، فَلَمَّا وَلَّيْتُ قَالَ: "اذْغُ لِي جَابِرًا" فَدَعَيْتُ. فَقُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْحَمْلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغُضَ إِلَيَّ مِنْهُ. فَقَالَ: "خُذْ حَمْلَكَ، وَلَكَ ثَمْنُهُ".

٣٦٤٠ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو نُضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا فِي مَسِيرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى نَاضِحٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي أَخْرِيَاتِ النَّاسِ. قَالَ: فَضَرَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَوْ قَالَ: نَحَسَّهُ، أَرَاهُ قَالَ، بِشَيْءٍ كَانَ مَعَهُ. قَالَ: فَحَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَدَّمُ النَّاسَ يُنَازِعُنِي حَتَّى إِنِّي لَأَكْفُهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ" قَالَ قُلْتُ: هُوَ لَكَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: "أَتَبِيعُنِي بِكَذَا وَكَذَا؟ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَكَ". قَالَ: قُلْتُ: هُوَ لَكَ. يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: وَقَالَ لِي: "أَتَزَوَّجْتَ بَعْدَ أَبِيكَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ "تَبِيًّا أَمْ بَكْرًا؟" قَالَ: قُلْتُ: تَبِيًّا. قَالَ: "فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكْرًا تُضَاحِكُكَ وَتُضَاحِكُهَا، وَتُلَاعِبُكَ وَتُلَاعِبُهَا؟".

قَالَ أَبُو نُضْرَةَ: فَكَانَتْ كَلِمَةً يَقُولُهَا الْمُسْلِمُونَ، أَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَكَ.

قوله: **فأمر بِلَالًا أن يزِنَ لي أَوْقِيَّةً** فيه استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الديون ونحوها. وسيأتي الكلام في حديث جابر وبيعه الحمل في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى.

قوله: **"وأنا على ناضح"** هو البعير الذي يستقى عليه.

قوله: **هو بضم الهمزة وفتح الراء**، والله أعلم.

* قوله: **الظاهر أنهما مبتدأ وخبر**، ونصبيهما لإجرائهما مجرى الظروف، بناء على أن أصلهما الظرفية، والله تعالى أعلم.

[١٥ - باب الوصية بالنساء]

٣٦٤١- (١) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا".

٣٦٤٢- (٢) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا **حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ**، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَإِذَا شَهِدَ أَمْرًا فَلْيَتَكَلَّمْ بِخَيْرٍ أَوْ لِيَسْكُتْ، وَاسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنْ

١٥ - باب الوصية بالنساء

قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا، وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا".

الفرق بين العوج (بالفتح) والعوج (بالكسر) العوج، ضبطه بعضهم بفتح العين وضبطه بعضهم بكسرها، ولعل الفتح أكثر، وضبطه الحافظ أبو القاسم بن عساكر وآخرون بالكسر، وهو الأرجح على مقتضى ما سبقه عن أهل اللغة إن شاء الله تعالى. قال أهل اللغة: العوج "بالفتح" في كل منتصب، كالحائط والعود وشبهه، "وبالكسر" ما كان في ساط أو أرض أو معاش أو دين، ويقال: فلان في ديه عوج بالكسر، هذا كلام أهل اللغة. قال صاحب المطالع: قال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل شخص، وبالكسر فيما ليس عمرئي كالرأي والكلام، قال: وانفرد عنهم أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح، و"الضنع" بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم أن حواء خلقت من ضلع آدم، قال الله تعالى: ﴿**خُلِقَ مِنْ نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخُلِقَ مِنْ رُوحِهَا**﴾ (النساء: ١) وبين النبي ﷺ أنها خلقت من ضلع.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث ملاطفة النساء والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن وكرهه طلاقهن بلا سبب، وأنه لا يطمع باستقامتها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا شَهِدَ أَمْرًا فليتكلم بخير أو يسكت" مستوفى. فيه الحث على الرفق بالنساء واحتمالهن، =

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **حسين بن علي** هو أبو عبد الله حسين بن علي بن الوليد الجعفي، ورائدة: هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفي وميسرة: هو ابن عمار الأشجعي. (تكملة فتح الملهم: ١/١٢٣)

أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضَّلَعِ أَعْلَاهُ، إِنْ ذَهَبَتْ تَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، اسْتَوْصُوا
بِالنِّسَاءِ خَيْرًا".

٣٦٤٣- (٣) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَفْرَكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ" أَوْ قَالَ: "غَيْرُهُ".

٣٦٤٤- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٦٤٥- (٥) وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضَّلَعِ،
إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا، وَإِنْ تَرَكْتَهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ".

٣٦٤٦- (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: كِلَاهُمَا، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ أَخِي الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ سِوَاهُ.

= كما قدمناه وأنه يسعي للإسكان أن لا ينكله إلا خير، فأما الكلام المباح الذي لا فائدة فيه فيمسك عنه مخافة
من انجراره إلى حرام أو مكروه.

شرح العرب والرد على توحجه القاضي قوله ﷺ: لا يفرق مؤمن من مؤمنة - كره معها حلف نسي معها حر
أو ف - يفرق بفتح الياء والراء وإسكان الياء بينهما، قال أهل اللغة: فرقه بكسر الراء يفرقه بفتحها إذا
أبغضه، "والفرق" بفتح الفاء وإسكان الراء البغض.

قال القاضي عياض: هذا ليس على النهي، قال: هو حر، أي لا يقع منه بعض تام لها، قال: وبعض الرجال
للنساء خلاف بعضهم لهم، قال: ولهذا قال: "إن كره معها خلقاً رضى معها آخر"، هذا كلام القاضي، وهو
ضعيف أو غلط، بل الصواب أنه نهي، أي يسعي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يكره وجد فيها خلقاً
مرصياً بأن تكون شرسة الخلق، لكنها دينة أو جميلة أو عفيفة أو رفيقة به أو نحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه
نهي يتعين لوجهين: أحدهما: أن المعروف في الروايات "لا يفرق" بإسكان الكاف لا يرفعها، وهذا يتعين فيه
النهي، ولو روي مرفوعاً؛ لكان هيباً بلفظ الحر. والثاني: أنه قد وقع خلافه فعرض الناس ببغض زوجته بغضاً
شديداً، ولو كان حراماً لم يقع خلافه، وهذا واقع وما أدري ما حمل القاضي على هذا التفسير.

[١٦- باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة]

٣٦٤٧- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا حَيْوَةُ: أَخْبَرَنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ".

.....

[١٧ - باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر]

٣٦٤٨- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: أَنَّ أَبَا يُوسُفَ، مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا حَوَاءُ، ** لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ".

٣٦٤٩- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِهٍ قَالَ: هَذَا ** مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَلَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ، لَمْ يَخْبُثِ الطَّعَامُ، وَلَمْ يَخْتَنِرِ اللَّحْمُ، ** وَلَوْلَا حَوَاءُ، لَمْ تَكُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا الدَّهْرُ".

١٧ - باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر

صط الاسم قوله ﷺ: ... من ... حواء، أي لم تكنه أبداً، وحواء: بالمد. روي عن ابن عباس قال: سميت حواء؛ لأنها أم كل حي، قيل: إنها ولدت لآدم أربعين ولداً في عشرين بطناً، في كل بطن ذكر وأنثى، واحتفلوا متى خلقت من ضلع آدم فقيل: قبل دخوله الجنة، فدخلها، وقيل: في الجنة. قال القاضي: ومعنى هذا الحديث أنها أم بنات آدم، فأشبهها، ونزع العرق لما جرى لها في قصة الشجرة مع إبليس، فبين لها أكل الشجرة فأغواها فأحبرت آدم بالشجرة فأكل منها.

** قال في تكملة فتح الملهم وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب المواحش، حاشا وكلا! ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك حياة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث "جحد آدم فحدثت ذريته". (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: ... حدث أبو هريرة ... إشارة إلى أن هذا الحديث مأخوذ من الصحيفة الصادقة التي أملاها أبو هريرة عليه السلام على تلميذه همام بن منبه، وقد بشرها وقدم لها الأستاذ الدكتور محمد حميد الله، وهذا الحديث هو الحديث السابع والخمسون من تلك الصحيفة (ص- ٩٩) بهذا النبط بعينه، وهذه الصحيفة موجودة أيضاً بتمامها في مسند أحمد (٢- ٣١٢، ٣١٨). (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: ... هو من باب ضرب وسمع، أي لم يمتن، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ١٢٧/١)

= شرح العريب: قوله عنه: "لولا سر إسرائيل لم يمت الصعامة" بحر النجم هو بفتح الباء والنون، وبكسر النون والماضي منه "خنز" بكسر النون وفتحها، ومصدره "الخنز والخنوز" وهو إذا تغير وأنثن. قال العلماء: معناه أن بني إسرائيل لما أرسل الله عليهم المن والمبوى، هوى عن ادخارهما فادخروا ففسد وأنثن واستمر من ذلك الوقت، والله أعلم.

.....

[١٩ - كتاب الطلاق]

[١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها. وأنه لو حالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها]

٣٦٥٠ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ ****** امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لْيَتْرُكْهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهَرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فِتْلَتُكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ".

[١٨ - كتاب الطلاق]

١ - باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها. وأنه لو حالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها

معنى الطلاق وإجماع الأمة على وقوع الطلاق على الحائض مع كونه حراماً هو مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك، ومنه: طلقت البلاد، أي تركتها، ويقال: طلقت المرأة وطلفت بفتح اللام وصمها والفتح أفصح، تطلق بصمها فيهما.

أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها، من صنفها ثم وقع طلاقه، ويؤمر بالرجعة لحديث ابن عمر المذكور في الباب، وشد بعض أهل الظاهر فقال: لا يقع طلاقه؛ لأنه غير مأدود له فيه فأشبه طلاق الأجنبية، والصواب الأول وبه قال العلماء كافة؛ ودليلهم أمره برجعتها ولو لم يقع لم تكن رجعة، فإن قيل: المراد بالرجعة: الرجعة اللعوية، وهي الرد إلى حالها الأول، لا أنه تحسب عليه طلاقه.

فنا: هذا غلط لوجهين: أحدهما: أن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية يقدم على حمله على الحقيقة اللعوية، كما تقرر في أصول الفقه. الثاني: أن ابن عمر صرح في روايات مسلم وغيره بأنه حسبها عليه طلاقاً، والله أعلم. واجمعوا على أنه إذا طلقها يؤمر برجعتها، كما ذكرنا.

**** قال في تكملة فتح المبهمة** قوله: **ذكر النووي في تهذيب الأسماء** أن اسمها آمنة بنت عفار، بكسر الغين وتخفيف الفاء، وقيل: آمنة بنت عمار، ووقع في مسند أحمد بسند على شرط الشيخين أن عبد الله صق امرأته النوار، وبمعك الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة ولقبا النوار. هذا ملخص ما في فتح الباري (٩: ٣٠٢)، وتلخيص الخبر (٣: ٢٠٦). (تكملة فتح الملهم: ١/١٣٥)

أقوال الأئمة في حكم الرجعة في طلاق الحائض وبيان حكمة الأمر بالرجعة وهذه الرجعة مستحبة لا واجبة، هذا مذهبنا، وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وسائر الكوفيين** وأحمد وفقهاء المحدثين وأحرون، وقال مالك وأصحابه: هي واجبة، فإن قيل: ففي حديث ابن عمر هذا أنه أمر بالرجعة ثم بتأخير الطلاق إلى طهر بعد الطهر الذي يلي هذا الحيض، فما فائدة التأخير؟ فالجواب من أربعة أوجه: أحدها: لئلا تصير الرجعة لغرض الطلاق فوجب أن يمسكها زماناً كان يحل له فيه الطلاق، وإما أمسكها لتظهر فائدة الرجعة، وهذا جواب أصحابنا. والثاني: عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته. والثالث: أن الطهر الأول مع الحيض الذي يليه وهو الذي طبق فيه كُفْرٌ واحد، فلو طلقها في أول طهر لكان كس طلق في الحيض. والرابع: أنه نهي عن طلاقها في الطهر؛ ليطول مقامه معها، فلعله يجامعها، فيذهب ما فيه نفسه من سبب طلاقها فيمسكها، والله أعلم.

قوله **﴿٣٣﴾**: 'أمره فبرحمة ثم به كرها حتى يصير ثم تحيض ثم نصهر ثم إن شاء أمسكت بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلقها النساء' يعني قبل أن يمس، أي قبل أن يطأها، ففيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه، قال أصحابنا: يحرم طلاقها في طهر جامعها فيه حتى يتبين حملها؛ لئلا تكون حاملاً فيدم، فإذا بان الحمل دخل بعد ذلك في طلاقها على بصيرة، فلا يدم، فلا تحرم، ولو كانت الحائض حاملاً فالصحيح عندنا وهو نص الشافعي أنه لا يحرم طلاقها؛ لأن تحريم الطلاق في الحيض إما كان لتطويل العدة؛ لكونه لا يحسب قُرْءاً، وأما الحامل الحائض فعدتها بوضع الحمل، فلا يحصل في حقها تطويل.

التوفيق بين الرويتين وفي قوله **﴿٣٣﴾**: 'إن شاء أمسكت' دليل على أنه لا إثم في الطلاق بغير سبب، لكن يكره للحديث المشهور في سنن أبي داود وغيره أن رسول الله **﴿٣٤﴾** قال: "أبعض أحلال إلى الله الطلاق" فيكون حديث ابن عمر لبيان أنه ليس بحرام، وهذا الحديث لبيان كراهة التنزيه.

أقسام الطلاق: قال أصحابنا: الطلاق أربعة أقسام: حرام، ومكروه، وواجب، ومندوب، ولا يكون مباحاً مستوى الطرفين. فأما الواجب ففي صورتين وهما في الحكمين إذا بعثهما القاضي عند الشقاق بين الزوجين، ورأيا المصلحة في الطلاق وجب عليهما الطلاق، وفي المولي إذا مضت عليه أربعة أشهر وطالبت المرأة بحقوقها فامتنع من الفيتة والطلاق، فالأصح عندنا أنه يجب على القاضي أن يطلق عليه طلاق رجعية. وأما المكروه: فأن يكون الحال بينهما مستقيماً فيطلق بلا سبب، وعليه يحمل حديث: "أنقض الحلال إلى الله -

**** قال في تكملة فتح الملهم**: أما الحنفية فقد نقل القدوري أن الرجعة مستحبة عندهم أيضاً، لقول محمد في الأصل 'وينبغي له أن يراجعها' فإنه لا يستعمل في الوجوب، ولكن صحح مشايخ الحنفية الوجوب، كما في البحر الرائق (٣: ٢٤٢) ورد المختار (٣: ٢٢٣)، فما نقله النووي من استحباب الرجعة عند الحنفية مبني على ما ذكره القدوري، والأصح خلافه. (تكملة فتح الملهم: ١٣٦/١)

٣٦٥١- (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى -** قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ: وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِيقًا وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْسِكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقَهَا حِينَ تَطْهُرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُحَامِعَهَا، فَبَلَغَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ.

= الطلاق" وأما الحرام: ففي ثلاث صور: أحدها: في الحيض بلا عوض منها ولا سواها. والثاني: في طهر جامعها فيه قبل بيان الحمل. والثالث: إذا كان عنده زوجات يقسم لهن وطلق واحدة قبل أن يوفيهما قسمها. وأما المندوب: فهو أن لا تكون المرأة عفيفة أو يحافا أو أحدهما أن لا يقيما حدود الله أو نحو ذلك، والله أعلم. **أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة** وأما جمع الطلقات الثلاث دفعة فليس بحرام عندنا، لكن الأولى تفرقها، وبه قال أحمد وأبو ثور، وقال مالك والأوراعي وأبو حنيفة والليث: هو بدعة. قال الخطابي: وفي قوله ﷺ: "مره فيراجعها" دليل على أن الرجعة لا تقتصر إلى رضا المرأة ولا وليها ولا تحديد عقد، والله أعلم. قوله ﷺ: "فتنت بعده" أي: "ماتت بعده" فيه دليل لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما أن الأقراء في العدة هي الأطهار؛ لأنه ﷺ قال: "ليطلقها في الطهر إن شاء فتلك العدة التي أمر الله أن يطلقها النساء"، أي فيها، ومعلوم أن الله لم يأمر بطلاقهن في الحيض، بل حرمه.

(فتلك) إشارة إلى حالة الطهر أو العدة فإن قيل: الضمير في قوله: "فتلك" يعود إلى الحيضة. قس: هذا علط؛ لأن الطلاق في الحيض غير مأمور به بل محرم، وإنما الضمير عائد إلى الحالة المذكورة، وهي حالة الطهر أو إلى العدة، وأجمع العلماء من أهل الفقه والأصول واللغة على أن "القرء" يطلق في اللغة على الحيض وعلى الطهر. **اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى ﷻ: "ثنته قرء"** واحتلّفوا في الأقراء المذكورة في قوله تعالى: **وَالْمُصَلِّتُ يَرْتَضِيْ أَنْفُسَهُ ثَنَتَهُ قُرْءٌ** (البقرة: ٢٣٨) وفيما تنقضي به العدة فقال مالك والشافعي وآخرون: هي الأطهار.

وقال أبو حنيفة والأوراعي وآخرون: هي الحيض، وهو مروى عن عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم، وبه قال الثوري وزفر وإسحاق وآخرون من السلف، وهو أصح الروايتين عن أحمد، قالوا: لأن من قال بالأطهار يجمعها قرءين وبعض الثالث، وظاهر القرآن أنها ثلاثة، والقائل بالحيض يشترط ثلاث حيضات كوامل، فهو أقرب إلى موافقة القرآن، ولهذا الاعتراض صار ابن شهاب الزهري إلى أن الأقراء هي الأطهار، قال: ولكن لا تنقضي العدة إلا بثلاثة أطهار كاملة، ولا تنقضي بطهرين وبعض الثالث، وهذا مذهب انفرد به، بن اتفق القائلون بالأطهار على أنها تنقضي بقرءين وبعض الثالث، حتى لو طلقها، وقد بقي من الطهر لحظة يسيرة حسب ذلك قرءاً، ويكفيها طهران بعده، وأجابوا عن الاعتراض بأن الشيتين وبعض الثالث يطلق عليها اسم =

وزاد ابن رُمح في روايته: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ لِأَحَدِهِمْ: *أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا، وَإِنْ كُنْتُ طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْكَ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ وَعَصَيْتَ اللَّهَ فِيمَا أَمَرَكَ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ. قَالَ مُسْلِمٌ: جَوَدَ اللَّيْثُ فِي قَوْلِهِ: تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً.

٣٦٥٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيَدْعَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا قَبْلَ أَنْ يُحَامِعَهَا، أَوْ يُمَسِّكَهَا، فَإِنَّهَا الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النَّسَاءُ". قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَا صَنَعْتَ التَّطْلِيقَةَ؟ قَالَ: وَاحِدَةً اعْتَدَ بِهَا.

٣٦٥٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُثَنَّى: قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نُحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ عُبَيْدِ اللَّهِ لِنَافِعٍ.

- الجميع، قال الله تعالى: **فَلَا تَحْجُجْ شَهْرًا مَعْنُومًا** (البقرة: ١٩٧) ومعلوم أنه شهران وبعض الثالث. وكذا قوله تعالى: **فَمَنْ عَجَلْ فِي نَوْمِهِ** (البقرة: ٢٠٣) المراد في يوم وبعض الثاني. واختلف القائلون بالأطهار متى تقضي عدتها، فالأصح عندها أنه بمجرد رؤية الدم بعد الطهر الثالث، وفي قول: لا تقضي حتى يمضي يوم وليلة، والخلاف في مذهب مالك كهُوَ عندها، واختلف القائلون بالحيض أيضاً فقال أبو حنيفة وأصحابه: حتى تغتسل من الحيضة الثالثة أو يذهب وقت صلاة. وقال عمر، وعلي، وابن مسعود، والثوري، وزفر، وإسحاق، وأبو عبيد: حتى تغتسل من الثالثة. وقال الأوراعي وآخرون: تنقضي بنفس انقطاع الدم. وعن إسحاق رواية أنه إذا انقطع الدم انقطعت الرجعة، ولكن لا تحل للأرواح حتى تغتسل احتياطاً وخروجاً من الخلاف، والله أعلم. قوله: **أَنَّ مَسْمَةَ جَوْدَ لَيْثٍ فِي هَذِهِ صَبِيغَةٍ وَاحِدَةٍ** يعني أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذي لم يتقنه غيره ولم يهمله، كما أهمله غيره ولا غلط فيه، وجعله ثلاثاً، كما غلط فيه غيره، وقد تظاهرت روايات مسلم بأنها طليقة واحدة.

** **قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قوله: **أَمَّا أَنْتَ صِفْ مَرَّتَيْنِ مَرَّةً**، تقديره: "إِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ"، فحذف "كنت" وعوض منها "ما" وفتح همزة "أَنْ" وأدغم نونها في "ما" وأتى "بانت" مكان العلامة في "كنت"، ويشهد لهذا قوله في الأخرى: "فَإِنْ كُنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا إلخ" كذا قال الأبي في شرحه. (تكملة فتح الملهم: ١٣٩/١ - ١٤٠)

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي رِوَايَتِهِ: فَلْيَرَجِعْهَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَلْيَرَجِعْهَا.

٣٦٥٤ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَنِكَاحُ الْعِدَّةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ قَالَ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ يَقُولُ: أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، إِنْ رَسُولَ اللَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمَهِّلَهَا حَتَّى تَطْهَرَ، ثُمَّ يُطَلِّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، وَأَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا، فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ، وَبَآثَتْ مِنْكَ.

٣٦٥٥ - (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ. أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: "مَرَّةً فَلْيَرَجِعْهَا، حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى مُسْتَقْبَلَةً، سِوَى حَيْضَتِهَا الَّتِي طَلَّقَهَا فِيهَا، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَلْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا مِنْ حَيْضَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَمَسَّهَا، فَذَلِكَ الطَّلَاقُ لِبَعْدَةِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ" وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَحَسِبْتُ مِنْ طَلَاقِهَا، وَرَاجِعَهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٦٥٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ رَبَّهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنِي الزَّيْدِيُّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَرَاغَتْهَا، وَحَسِبْتُ لَهَا التَّطْلِيقَ الَّتِي طَلَّقْتُهَا.

٣٦٥٧ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، - مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ - عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "مَرَّةً فَلْيَرَجِعْهَا، ثُمَّ لْيُطَلِّقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا".

٣٦٥٨ - (٩) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ:** حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانٌ وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَسَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مُرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ تَطْهُرَ ثُمَّ يُطَلِّقُ بَعْدُ، أَوْ يُمَسِّكُ".

٣٦٥٩ - (١٠) **وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ:** حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: مَكُنْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي مَنْ لَا أَتُهُمْ أَنْ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لَا أَتُهُمْ، وَلَا أَعْرِفُ الْحَدِيثَ، حَتَّى لَقِيتُ أَبَا غَلَابٍ يُوسُفَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ، وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ، فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، قَالَ قُلْتُ: أَفَحَسِبْتَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَهْ. * أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ؟.

= التي تبيح حملها، وهو مذهب الشافعي، قال ابن المنذر: وبه قال أكثر العلماء منهم: طاوس، والحسن، وابن سيرين، وربيع، وحماد بن أبي سليمان، ومالك، وأحمد، وإسحاق وأبو ثور، وأبو عبيد. قال ابن المنذر: وبه أقول، وبه قال بعض المالكية، وقال بعضهم: هو حرام. وحكى ابن المنذر رواية أخرى عن الحسن أنه قال: طلاق الحامل مكروه، ثم مذهب الشافعي ومن وافقه أن له أن يطلق الحامل ثلاثاً بنفط واحد وبالفاظ متصلة، وفي أوقات متفرقة، وكل ذلك جائز لا بدعة فيه. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يجعل بين الطلقتين شهراً. وقال مالك وزفر ومحمد بن الحسن: لا يوقع عليها أكثر من واحدة حتى تضع.

قوله: **أَمَّا أَنْتَ صَبَغْتَ مَاءً مَرَّةً مَرَّةً فِي مَاءٍ مَرَّةً مَرَّةً**... **وَبِأَنَّ كُنْتَ صَبَغْتَ ثَلَاثًا فَقَدْ حَرَمْتَ عَيْشَ** أما قوله: **أَمْرِي بِهَذَا فَمَعْنَاهُ:** أمرني بالرجعة، وأما قوله: **أَمَّا أَنْتَ فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَضِيَ:** هذا مشكل قال: قيل: إنه بفتح الهمزة من "أَمَّا" أي أما إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي "أَنْ" وجعلوا "ما" عوضاً من الفعل، وفتحوا "أَنْ" وأدغموا النون في "ما" وحاووا بأن مكان العلامة في "كنت"، ويدل عليه قوله "بعده: وإن كنت طلقته ثلاثاً، فقد حرمت عليك".

صَطَّ الْأَسْمُ قوله: **غَلَبَ أَبُو غَلَابٍ** هو بفتح العين المعجمة وتشديد اللام وآخره باء موحدة =

* قوله: **فَمَهْ** استفهام معناه التقرير، أي فما يكون إن لم تحسب بتلك التولية، وقوله: **أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحْمَقَ**، قال الأبي قلت: ظاهره أن فاعل عجز واستحقم ابن عمر، أي أريت إن عجز ارتجاعها واستحقم فلم يفعل ذلك حتى انقضت العدة أسقط عنه ذلك الطلاق، والمقصود أنه لا بد من احتساب الطلقة كما في صورة عدم الرجعة، إما عجزاً عن الرجعة أو عمداً وارتكاباً لفعل الجاهل الأحمق، والله تعالى أعلم.

٣٦٦٠- (١١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَمَرَهُ.**

٣٦٦١- (١٢) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: عَنْ جَدِّي، عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ، وَقَالَ: "يُطَلِّقُهَا فِي قُبُلِ عِدَّتِهَا".**

٣٦٦٢- (١٣) **وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ؟ فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ تَسْتَقْبِلَ عِدَّتَهَا. قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، أَيْعَتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ فَقَالَ: فَمَهْ أَوْ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟**

= هكذا ضبطناه، وكذا ذكره اس ماکولا والجمهور، وذكر القاضي عن بعض الرواة تخفيف اللام.

قوله: "وَكَانَ ذَا ثَبَتٍ" هو بفتح الثاء والباء، أي مثبتاً.

تأويل قول ابن عمر (فمه أو إن عجز واستحقم): قوله: **فمت** أحسن منه من **فمه**، لأن **فمت**

، سحمت معناه: أفرغ عنه الطلاق وإن عجز واستحقم؟ وهو استفهام إنكار وتقديره: نعم تحسب، ولا يمنع احتسابها لعجزه وحماقته، قال القاضي: أي إن عجز عن الرجعة وفعل فعل الأحق، والقاتل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة، وأعاد الضمير بلفظ العيبة، وقد بينه بعد هذه في رواية أنس بن سيرين قال: قمت يعني لابن عمر فاعتددت بتلك التطليقة التي طلقت وهي حائض، قال: مالي لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت، وجاء في غير مسلم أن ابن عمر قال: رأيت إن كان ابن عمر عجز واستحقم، فما يمه أن يكون طلاقاً. وأما قوله: **فمه** فيحتمل أن يكون للكف والزجر عن هذا القول، أي لا تشك في وقوع الطلاق واجرم بوقوعه. وقال القاضي: المراد **فمه** "أما" فيكون استفهاماً، أي فما يكون إن لم أحسب بها، ومعناه لا يكون إلا الاحتساب بما فأبدل من الألف "هاء" كما قالوا في "مهما" أن أصلها "ماما" أي، أي شيء.

قوله **نصفها في قس عدها** هو بضم القاف والياء أي في وقت تستقبل فيه العدة وتشرع فيها، وهذا يدل على أن الأقراء هي الأطهار، وأما إذا طلقت في الطهر شرعت في الخال في الأقراء؛ لأن الطلاق المأمور به إما هو في الطهر؛ لأنها إذا طلقت في الحيض لا يحسب ذلك الحيض قرءاً بالإجماع، فلا تستقبل فيه العدة وإما تستقبلها إذا طلقت في الطهر، والله أعلم.

٣٦٦٣ - (١٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "لِيَرَا جَعْفَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ، فَإِنْ شَاءَ فَلْيُطَلِّقْهَا" قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: مَا يَمْنَعُهُ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَقَ؟

٣٦٦٤ - (١٥) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ امْرَأَتِهِ الَّتِي طَلَّقَ؟ فَقَالَ: طَلَّقْتُهَا وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "مُرْهُ فَلْيَرَا جَعْفَهَا، فَإِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا لِيُطَهِّرَهَا" قَالَ: فَارَا جَعْفَهَا ثُمَّ طَلَّقْتُهَا لِيُطَهِّرَهَا، قُلْتُ: فَاعْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ الَّتِي طَلَّقْتَ وَهِيَ حَائِضٌ؟ قَالَ: مَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا؟ وَإِنْ كُنْتُ عَجَزْتُ وَاسْتَحَمَقْتُ.

٣٦٦٥ - (١٦) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: طَلَّقْتُ امْرَأَتِي وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَتَى عُمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: "مُرْهُ فَلْيَرَا جَعْفَهَا، ثُمَّ إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْهَا" قُلْتُ لِابْنِ عُمَرَ: أَفَحَسِبْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ؟ قَالَ: فَمَهْ.

٣٦٦٦ - (١٧) **وَحَدَّثَنِي** يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا "لِيَرَا جَعْفَهَا"، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ قُلْتُ لَهُ: أَتَحْتَسِبُ بِهَا؟ قَالَ: فَمَهْ.

٣٦٦٧ - (١٨) **وَحَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُوسٍ: عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يُسْأَلُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: أَتَعْرِفُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا، فَذَهَبَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

قوله: 'عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته في آخره' وقال في آخره: لم أسمع يزيده على ذلك لأبيه، فقوله: لأبيه بالباء الموحدة ثم الباء المشاة من تحت، ومعناه أن ابن طاووس =

فَأَخْبَرَهُ الزَّيْبَرِيُّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا قَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ - لِأَبِيهِ - .

٣٦٦٨ - (١٩) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ - مَوْلَى عَزَّةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِيِّ يَسْمَعُ ذَلِكَ، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ حَائِضًا؟ فَقَالَ: طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "لِيُرَاجِعَهَا" فَرَدَّهَا، وَقَالَ "إِذَا طَهَرَتْ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُمْسِكْ".

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ. ٣٦٦٩ - (٢٠) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ أَبِي الزَّيْبَرِيِّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

٣٦٧٠ - (٢١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيْبَرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَيْمَنَ مَوْلَى عُرْوَةَ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ؟ وَأَبُو الزَّيْبَرِيِّ يَسْمَعُ بِمِثْلِ حَدِيثِ حَجَّاجٍ، وَفِيهِ بَعْضُ الزِّيَادَةِ. قَالَ مُسْلِمٌ: أَخْطَأَ حَيْثُ قَالَ: مَوْلَى عُرْوَةَ، إِنَّمَا هُوَ مَوْلَى عَزَّةَ.

- قال: لم أسمع، أي لم أسمع أبي طاوساً يزيد على هذا القدر من الحديث، والقائل لأبيه هو ابن جريج، وأراد تفسير الضمير في قول ابن طاوس: "لم أسمع" واللام رائدة بمعنى أبيه، ولو قال: يعني أبيه لكان أوضح. قوله: 'وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ' قصدهم في من حذف هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرأاً بالإجماع، ولا يكون لها حكم خبر الواحد عندنا وعند محققي الأصوليين، والله أعلم.*

**** قال في تكملة فتح الملهم.** قال الأبي: وفي قراءة ابن مسعود: "لقبل طهرهن"، قال القشيري وغيره: وهي قراءة تفسير، قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وكان بعض الصحابة يريدون في ألفاظ القرآن شيئاً لتفسيرها، ولما كان القرآن محفوظاً في الربر والصدور لم يكن يخاف من ذلك أي تحريف في القرآن، فمثل هذه الريادات يقال لها قراءة تفسير، والصحيح أنها ليست من القرآن ولا من قراءاتها، وإنما هي تفسير من الصحابة للقرآن، وإطلاق لفظ القراءة عليها تجوز، راجع لتحقيقه "النشر في القراءات العشر" لابن الحرري (١-٣١ و٣٢) وشرح الموطأ للزرقاني (١-٢٥٥) والإتقان (١-٧٩). (تكملة فتح الملهم: ١٥٠/١)

[٢ - باب طلاق الثلاث]

٣٦٧١ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ، ** فَقَالَ * عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ آثَاءٌ، ** فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ.

٢ - باب طلاق الثلاث

قوله: عن ابن عباس قال: كان طلاق ثلاث في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر صلاط ثلاث، وحده فقال عمر من خصص ابن عباس قد سمعته في أمر كانت فيه آثاء قد أمضاه عليهم فأمضاه عليهم وفي رواية عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس: "لعمري أن كتاب الله جعل وحده على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاث من بعد عمر فقال ابن عباس نعم. وفي رواية: أن ابن الصهباء قال لابن عباس هات من هبات ثم بكى صلاط ثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وحده فقال قد كان ذلك مما كان في عهد عمر. تابع ابن عباس في الخصام فاحده عليهم وفي مسأله داود عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا إلا أنه قال: "كان رجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة".

* فقال: "فقد عمر عمر ﷺ ابن عباس قد سمعته في أمر كانت فيه آثاء. إلخ.

قال المحقق في فتح القدير: لم يقل عن أحد منهم أنه خالف عمر حين أمضى الثلاث، وهو يكمي في الإجماع، إلا أنه يرد أنهم كيف خالفوا ما تركهم عليه النبي ﷺ، والحواب أنه لا يتأتى ذلك إلا وقد اطلعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم علموا بانتهاء الحكم بانتهاء علته، قلت: لكن كلام عمر ﷺ المذكور في حديث ابن عباس، وهو أن الناس قد استعجلوا في أمر لا يقتضي أنه كان لاطلاعه على الناسخ أو على انتهاء -

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: صلاط ثلاث وحده: قوله: "طلاق الثلاث" بدل من قوله "كان الطلاق"، وقوله: "واحدة" مصوب على أنه حبر كان، يعني: كانت الطلقات الثلاثة تعد واحدة في هذه العصور المباركة إذا نطق بها الرجل في مجلس واحدة بية التأكيد. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: قد أمضاه عليهم يعني: لكان حسناً، فالجاء محذوف، أو يقال: "لو" وهنا للتمييز لا للشرط، فلا حاجة إلى تقدير جراء. (تكملة فتح الملهم: ١٥١/١)

- أقوال أهل العلم في من قال لامرأته أنت طالق ثلاث هل يقع الثلاث هذه ألفاظ هذا الحديث، وهو معدود من الأحاديث المشككة. وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجهاهير العلماء من السلف والخلف: يقع الثلاث. وقال طاووس وبعض أهل الظاهر: ** لا يقع بذلك إلا واحدة، وهو رواية عن الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق، والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق، ** واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به، وبأنه وقع في حديث رُكابة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله ﷺ برجعته، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ٥٨ من بعد حدود الله فهذا صلب نفسه لا يدرى لعن الله من تحدث بعد ذلك أمر : ٥ قالوا: معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البيونة، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعيّاً فلا يدم. واحتجوا أيضاً بحديث رُكابة أنه طلق امرأته البتة. فقال له النبي ﷺ: "الله ما أردت إلا واحدة؟ قال: الله ما أردت إلا واحدة". فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن، وإلا فلم يكن لتحليفه معنى.

الحوادث عن حديث رُكابة وأما الرواية التي رواها المخالفون أن رُكابة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة، مرواية ضعيفة عن قوم مجهولين، وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة، ولفظ "البتة" محتمل للواحدة وللثلاث، ولعل -

- الحكم، بل ظاهره أنه كان رأي منه، وهو مشكل جداً إلا أن يقال أنه كان في الواقع أحد الأمرين من الناسخ أو انتهاء الحكم بانتفاء علته بأن علموا من الشارع بأنه ينتهي بانتفاء عته، ولم يكن ذلك معلوماً لعمر : ٥٨ ابتداء إلا أنه لكونه موافقاً للصواب ومؤيداً من الله تعالى بإلهامه كما هو معلوم من حاله رأى في الباب ما هو الصواب، وأهم به من الله تعالى، فقال رأياً ما روى عنه ابن عباس من غير أمضاء ذلك، ثم لعله شاور الصحابة في ذلك كما كان رأيهم : ٥٨ في المشكلات، فظهر عليه في أثناءه الناسخ أو انتهاء الحكم بانتفاء العلة أو اطع عليه من بعض بدون مشاوره فامضى عليهم الحكم على وفق ذلك، وأما ابن عباس فلعله ما اطلع على المشاورة أو على إطلاع عمر : ٥٨ على ما اطلع عليه على أنه ما نفى ذلك صريحاً أيضاً، فهذا سر إمضاء عمر : ٥٨ ذلك الحكم، وموافقة الصحابة لعمر : ٥٨ على الإمضاء إن شاء الله تعالى، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: وابن تيمية وابن القيم : (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/١)

** قال في تكملة فتح الملهم. وهو مذهب الشيعة الجعفرية كما حزم به الحلي الشيعي في شرائع الإسلام

(٥٧-٢). (تكملة فتح الملهم: ١٥٣/١)

=صاحب هذه الرواية الضعيفة اعتقد أن لفظ "الثلة" يقتضي الثلاث، فرواه بالمعنى الذي فهمه وعلط في ذلك،** وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة.

الحوار عن حديث ابن عباس وأما حديث ابن عباس فاحتلف العلماء في جوابه وتأويله، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، ولم يبو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طليقة؛ لقلة إرادتهم الاستئناف بذلك، فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وعلب منهم إرادة الاستئناف بها حمت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر.

وقيل: المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طليقة واحدة، وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فمذه عمر، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس لا عن تغير حكم في مسألة واحدة.

الرد على من يقول سح عند الثلاث واحدة قال المارري: وقد رعم من لا حيرة له بالحقائق: أن ذلك كان ثم نسخ، قال: وهذا غلط فاحش؛ لأن عمر رضي الله عنه لا يسح ولو سح وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره، وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فذلك غير ممتنع، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث؛ لأنه لو كان كذلك لم يمر للراوي أن يحير بقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر. فإن قيل: فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم. قلنا: إنما ذلك؛ لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ، وأما أنهم يسسخون من تلقاء أنفسهم فمعاد الله؛ لأنه إجماع على الخطأ، وهم معصومون من ذلك. فإن قيل: فعل السح إنما ظهر لهم في زمن عمر. قلنا: هذا غلط؛ لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر، والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع، والله أعلم.

وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا: لا يقع الثلاث على غير المدحول بها؛ لأنها تبين نواحدة بقوله: أنت طالق، فيكون قوله: ثلاثاً حاصل بعد البيئونة فلا يقع به شيء، وقال الجمهور: هذا غلط بل يقع عليها الثلاث؛ لأن قوله: أنت طالق معناه ذات طلاق، وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد وقوله بعده: ثلاثاً تفسير له.

الحوار عن رواية سنن أبي داود وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضيفة رواها أيوب السخيتاني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتاج بها، والله أعلم.**

** قال في تكملة فتح الملهم. قال العد الضعيف عفا الله عنه: والحاصل أن ركاة سبح إنما طلق امرأته بقوله: "أنت طالق الثلة" ولم يبو بذلك إلا طلاقاً واحداً، فصدقه النبي صلى الله عليه وسلم وأذن له بأن يكحها مرة أخرى، وهو المراد بالارتجاع في الحديث، وزعم بعض الرواة أن المراد بـ "الثلة" ثلث تطبيقات مروى الحديث بلفظ الثلاث. (١٥٩/١)

٣٦٧٢- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَتَعْلَمُ أَنَّكَ كَانَتْ الثَّلَاثُ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَثَلَاثًا مِنْ إِمَارَةِ عُمَرَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: نَعَمْ،

٣٦٧٣- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: هَاتِ مِنْ هَنَاتِكَ! أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ، فَأَجَازَهُ عَلَيْهِمْ.

تلخيص الكلام قوله: **كأن من يد** هو بفتح ا همزة، أي مهمة وقية استمناع لانتظار المراجعة.

شرح العريب قوله: **سبع سنين في طلاق** هو بياء مشاة من تحت بين الألف والعين، هذه رواية احمهون، وضطه بعضهم بالوحدة وهما معني، ومعناه. أكثروا منه وأسرعوا إليه، لكن بالمشاة إنما يستعمل في الشر وبالوحدة يستعمل في الخير والشر، فالمشاة هنا أجود.

وقوله: **هات من هناتك** هو بكسر التاء من "هات" والمراد بهناتك، أحبارك وأمورك المستعربة، والله أعلم.

- **** قال في تكملة فتح المبهم** قال الخافض: "وفي الحملة فالدي وقع في هذه المسألة بطير ما وقع في مسألة المتعة سواء، أعني قول جابر: إما كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر، قال: ثم لما عا عمر عنها فانهيها، فالراجع في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث، للإجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر حاله في واحدة منهما، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر، فالمحال بعد هذا الإجماع ما بد له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١٦٠/١-١٦١)

٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

٣٦٧٤ - (١) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ يَعْنِي الدَّسْتَوَائِيَّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: **أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فِي الْحَرَامِ: يَمِينٌ يُكْفَرُهَا.** وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: **لَقَدْ كَانَ لَكُنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُتُوهُ حَسَةً** (الأحزاب: ٢١).

٣ - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله: "عن ابن عباس أنه كان يقول في الحرام يمين يكفرها" وقال ابن عباس: **عند الله حرم في رسول الله اسمه حسه.** وفي رواية عن ابن عباس قال: **د حرم من امرأته في يمين حسه.** وذكر مسلم حديث عائشة في سبب نزول قوله: **﴿لَوْ عَزَمْتَ مَا أَخَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾.**

أقوال أهل العلم في حكم قول القائل لزوجته أنت علي حرام وقد اختلف العلماء فيما إذا قال لزوجته: أنت علي حرام، فمذهب الشافعي أنه إن نوى طلاقها كان طلاقاً، وإن نوى الطهار كان طهاراً، وإن نوى تحريم عيها بعير طلاق ولا طهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين، ولا يكون ذلك يميناً، وإن لم ينو شيئاً ففيه قولان للشافعي: أصحهما يلزمه كفارة يمين، والثاني: أنه لغو لا شيء فيه، ولا يترتب عليه شيء من الأحكام، هذا مذهبنا، وحكى القاضي عياض في المسألة أربعة عشر مذهباً:

أحدها: المشهور من مذهب مالك، أنه يقع به ثلاث طلاقات، سواء كانت مدخولاً بها أم لا، لكن لو نوى أقل من الثلاث قبل في غير المدخول بها خاصة قال: وهذا المذهب قال أيضاً علي بن أبي طالب، وريد والحسن وأحكام. والثاني: أنه يقع به ثلاث طلاقات، ولا تقبل بيته في المدخول بها ولا غيرها، قاله ابن أبي ليلى وعبد الملك بن الماجشون المالكي.

والثالث: أنه يقع به على المدخول بها ثلاث وعلى غيرها واحدة، قاله أبو مصعب ومحمد بن عبد الحكم المالكيان. والرابع: أنه يقع به طلبة واحدة نائة سواء المدخول بها وغيرها، وهو رواية عن مالك. والخامس: أنها طلبة رجعية، قاله عبد العزيز بن أبي مسلمة المالكي.

والسادس: أنه يقع ما نوى ولا يكون أقل من طلبة واحدة، قاله الزهري.

والسابع: أنه إن نوى واحدة أو عدداً أو يميناً، فهو ما نوى وإلا فلعو قاله سفيان الثوري.

والثامن: مثل السابع إلا أنه إذا لم ينو شيئاً لزمه كفارة يمين، قاله الأوراعي وأبو ثور.

**** قال في تكملة فتح الملهم.** وأثر ابن عباس عندنا - الأحناف - محمول على الصور التي ذكرنا أنها إيلاء.

(تكملة فتح الملهم: ١/١٦٢)

٣٦٧٥- (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ: عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَكِيمٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَبَيِّنَ يُكْفَرُهَا وَقَالَ: ۞ نَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءُ حَسَنَةٍ ۝.**

٣٦٧٦- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ عُثَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يُخْبِرُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تُخْبِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ**

= والتاسع: مذهب الشافعي وسبق إيصاحه، وه قال أبو بكر وعمر وغيرهما من الصحابة والتابعين .
والعاشر: إن نوى الطلاق وقعت طقة نائة، وإن نوى ثلاثاً وقع الثلاث، وإن نوى اثنين وقعت واحدة، وإن لم ينو شيئاً فيمين، وإن نوى اكذب فلعو، قاله أبو حنيفة وأصحابه.
والحادي عشر: مثل العاشر إلا أنه إذا نوى اثنين وقعت، قاله زفر.
والثاني عشر: أنه يجب به كفارة الظهار، قاله إسحاق بن راهويه.
والثالث عشر: هي يمين فيها كفارة اليمين، قاله ابن عباس وبعض التابعين.
الرابع عشر: أنه كتحريم الماء والطعام، فلا يجب فيه شيء أصلاً ولا يقع به شيء بل هو لعو، قاله مسروق والشعبي وأبو سلمة وأصعب المالكي، هذا كله إذا قال لزوجته الحرة.
أقوال الاسمه نفس حرم امرأته أو الطعام أو شيء على نفسه أما إذا قاله لأمة فمذهب الشافعي أنه إن نوى عققها عتقت، وإن نوى تحريم عيها لزمه كفارة يمين ولا يكون يميناً، وإن لم ينو شيئاً وجب كفارة يمين على الصحيح من المذهب. وقال مالك: هذا في الأمة لعو لا يترتب عليه شيء، قال القاضي: وقال عامة العلماء عليه كفارة يمين نفس التحريم. وقال أبو حنيفة: يجرم عليه ما حرمه من أمة وطعام وغيره، ولا شيء عليه حتى يتناوه، فيلزمه حينئذ كفارة يمين. ومذهب مالك والشافعي والجمهور أنه إن قال: هذا الطعام حرام عني، أو هذا إماء وهذا اثوب، أو دحول البيت، أو كلام ريد وسائر ما يجرمه غير الروحة والأمة يكون هذا لعو لا شيء فيه، ولا يجرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة فيما ذكرناه، والله أعلم.

قال في تكملة فتح الملهم وحكمه عند الحنفية أن المتكلم بذلك يسأل عن نيته، فإن نوى به الإيلاء أو الظهار أو الصلح الواحد البائن أو الطلقات الثلاثة قلت نيته، وإن لم ينو شيئاً فهو إيلاء عند المتقدمين من مشايخ الحنفية، وطلاق نائ عند المتأخرين، وعليه الفتوى لعلة العرف، وفي صورتين لا يقبل دعواه في البينة الأولى أن يدعى أنه تكلم بذلك كدبا، فيرد قوله، ويجعل إيلاء عند المتقدمين، وطلاقاً نائاً عند المتأخرين، والثانية: أن ينوي بذلك طلاقين اثنين، فإنما تقع واحدة نائة؛ لأن الاثنين عدد محص لا عرة نيته. هذا محصل ما في رد المختار من باب الإيلاء (٣-٤٣٤). (تكملة فتح الملهم: ١٦٢/١)

زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، قَالَتْ: فَتَوَاطَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ أَنْ آيْتَنَا مَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرٍ، ** أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: "بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ" فَتَزَلَّ: * لَمْ تَحْزَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ (التحریم: ١) إِلَى قَوْلِهِ: * نَبَوِيَّ (لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ) (التحریم: ٤) * وَإِذَا أَسْرَأَ الشَّيْءُ إِلَى غَصَصِ زَوْجِهِ حَدِيثًا * لِقَوْلِهِ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا (التحریم: ٣).

٣٦٧٧- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ: عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ الْحُلُوءَ وَالْعَسَلَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ، دَارَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَذْنُو مِنْهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَاحْتَبَسَ عِنْدَهَا أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ! لَتَحْتَالَنَّ لَهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُودَةَ، وَقُلْتُ:

قَوْلُهَا: * وَهِيَ * حَفْصَةُ هَكَذَا هُوَ فِي السَّحْ "فَتَوَاطَيْتُ" وَأَصْلُهُ "فَتَوَاطَأْتُ" نَظِيرُ أَيِ اتَّفَقْتُ. **شرح العريب** قَوْلُهَا: * بَلْ جَدَّدْتُ لَكَ مَعْدِنَ * هِيَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَيَعْنِي مَعْجَمَةً وَفَاءً وَبَعْدَ الْفَاءِ يَاءٌ، هَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ النُّسخ. وَأَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْأُخْرَانِ: فَوَقَعَ فِيهِمَا فِي بَعْضِ النُّسخ بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا خُذْفُهَا. قَالَ الْقَاصِي: الصَّوَابُ إِسْقَافًا: لِأَنَّهَا عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي فِي الْمَعْدِنِ، وَإِنَّمَا حُدِثَتْ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهُوَ جَمْعٌ مَغْفُورٌ، وَهُوَ صَمَغٌ حَبُّو كَالنَّاطِفِ، وَلَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ يَضْحَكُ شَجَرٌ يَقَالُ لَهُ: الْعَرْفُطُ بِصَمِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ يَكُونُ بِالْحِجَارِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْعَرْفُطَ سَاتَ لَهُ وَرَقَةٌ عَرَبِيَّةٌ تَقْرَشُ عَلَى الْأَرْضِ لَهُ شَوْكَةٌ حَجَاءٌ، وَثَمَرَةٌ بِيضَاءٌ كَالْقَطْرِ مِثْلُ رَرِ الْقَمِيصِ حَيْثُ الرَّائِحَةُ، قَالَ الْقَاصِي: وَزَعَمَ الْمُهَبِّ أَنْ رَائِحَةَ الْمَغَافِيرِ وَالْعَرْفُطِ حَسَنَةٌ، وَهُوَ خِلَافُ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ وَخِلَافُ مَا قَالَهُ النَّاسُ، قَالَ أَهْلُ اللَّعَةِ: الْعَرْفُطُ مِنْ شَجَرِ الْبُضَاءِ، وَهُوَ كُلُّ شَجَرٍ لَهُ شَوْكٌ، وَقِيلَ: رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةُ السَّيْدِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ تَوْجَدَ مِنْهُ رَائِحَةُ كَرِيهَةٍ.

** **قال في تكملة فتح المهيم**. ثم لا يظن بمثل عائشة رضي الله عنها أنها احتالت بالكذب، وإنما كان نوعاً من التورية، وذلك أن نساء رسول الله ﷺ "أكلت مغافير؟" بما يفهم منه أنها وجدت منه ريح مغافير، لا أن تصرح بالكذب، وهذا ظاهر في الرواية الآتية حيث قالت فيها عائشة: "فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: "مَا هَذِهِ الرِّيحُ؟" فَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِفْهَامٌ، وَأَمَّا التَّصْرِيحُ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّهَا وَجَدَتْ مِنْهُ رِيحَ مَغَافِيرٍ، فَلَعَلَّهُ تَصَرَّفَ مِنْ أَحَدِ الرِّوَاةِ، وَاللَّهُ سَبِيحَانَهُ أَعْلَمُ. (تكملة فتح المهيم: ١/١٦٣)

إِذَا دَخَلَ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ، فَقُولِي لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: لَا، فَقُولِي لَهُ: مَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ "وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ أَنْ يُوجَدَ مِنْهُ الرَّيْحُ" فَإِنَّهُ سَيَقُولُ لَكَ: سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ، فَقُولِي لَهُ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ،* وَسَأَقُولُ ذَلِكَ لَهُ، وَقُولِيهِ أَنْتِ يَا صَفِيَّةُ! فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى سَوْدَةَ، قَالَتْ: تَقُولُ سَوْدَةُ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَقَدْ كِدْتُ أَنْ أَبَادِنَهُ بِالَّذِي قُتِلَ لِي، وَإِنَّهُ لَعَلَى الْبَابِ، فَرَفَأَ مِنْكَ، فَلَمَّا دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَلْتُ مَغَافِيرَ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَتْ: فَمَا هَذِهِ الرَّيْحُ؟ قَالَ: "سَقَتْنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلٍ"، قَالَتْ: جَرَسَتْ نَحْلُهُ الْعُرْفُطُ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيَّ قُلْتُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى صَفِيَّةَ فَقَالَتْ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ** قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ؟ قَالَ: "لَا حَاجَةَ لِي بِهِ".

قَالَتْ تَقُولُ سَوْدَةُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ حَرَمْنَاهُ، قَالَتْ: قُلْتُ لَهَا: اسْكُتِي.

قوله: **جَرَسَتْ حَبَّةُ عُرْفُطٍ** هو بالجيم والراء والسين المهملة، أي أكلت العُرْفُطَ ليصير منه العسل.

قوله: **فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** أي دنا رسول الله ﷺ من حَفْصَةَ فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا صَاحِرٌ فِي أَنْ الْآيَةَ بَرَلَتْ فِي سَبَبِ تَرْكِ الْعَسَلِ، وَفِي كِتَابِ الْعَقَّةِ أَمَا بَرَلَتْ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَةٍ.

قَالَ الْقَاضِي: احْتَنَفَ فِي سَبَبِ بَرَوَهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ فِي قِصَّةِ الْعَسَلِ، وَعَنْ رِيْدٍ بِنِ اسْلَمَ أَمَا بَرَلَتْ فِي تَحْرِيمِ مَارِيَةٍ حَارِبَتِهِ وَحَلَمَهُ أَنْ لَا يَطْأَهَا، قَالَ: وَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِمَنْ أَوْجَبَ بِالتَّحْرِيمِ كَفَّارَةً مُحْتَجًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ هَذِهِ الْأُمَّمَ** (التَّحْرِيمُ: ٢) مَا رَوَى أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "وَاللَّهِ لَا أَطْأُهَا" ثُمَّ قَالَ: "هِيَ عِنِّي حَرَامٌ"، وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ مَنْ حَلَفَ عَلَى شَرْبِهِ الْعَسَلِ وَتَحَرَّمَ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِ، وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: "لَنْ أَعُودَ لَهُ وَقَدْ حَلَفْتُ أَنْ لَا تَخْتَرِي بِذَلِكَ أَحَدًا".

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي شَرْبِ الْعَسَلِ: "لَنْ أَعُودَ إِلَيْهِ أَبَدًا" وَلَمْ يَذْكُرْ عَمِيًّا، لَكِنْ قَوْلُهُ ﷺ: **وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ هَذِهِ الْأُمَّمَ** يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَانَ هُنَاكَ عَمِيٌّ. قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعِيَ الْآيَةُ: قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي التَّحْرِيمِ كَفَّارَةً عَمِيًّا، وَهَكَذَا يَقْدِرُهُ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَمُوافِقُوهُمْ.

قوله: **فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** وفي الرواية التي بعدها: **فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** حَفْصَةَ.

**** قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قوله: **جَرَسَتْ** أي رعت، وقال الخليل: جَرَسَتْ الْحَلَّالُ الْعَسَلُ تَجْرُسُهُ (مَنْ نَابَ نَصَرَ) جَرَسًا، إِذَا لَحَسْتَهُ، وَقَالَ الْحَافِظُ: لَا يُقَالُ جَرَسَ مَعْنَى رَعَى إِلَّا لِلْحَلَّالِ، كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. (تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ١/١٦٧)

**** قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قوله: **فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** على حَفْصَةَ يَعْنِي فِي الْيَوْمِ الثَّانِي. (تَكْمَلَةُ فَتْحِ الْمُلْهِمِ: ١/١٦٨)

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، بِهَذَا سَوَاءً.
 ٣٦٧٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ،
 بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الصحيح أن المتظاهرتين حفصة وعائشة وأنه شرب العسل عند ريب قال القاضي: ذكر مسلم في حديث حجاج عن ابن جريج أن النبي شرب عندها العسل زينب، وأن المتظاهرتين عليه عائشة وحفصة، وكذلك ثبت في حديث عمر بن الخطاب وابن عباس أن المتظاهرتين عائشة وحفصة، وذكر مسلم أيضاً من رواية أبي أسامة عن هشام أن حفصة هي التي شرب العسل عندها، وأن عائشة وسودة وصفية من اللواتي تظاهرن عليه، قال: والأول أصح. قال النسائي: إسناده حديث حجاج صحيح جيد غاية.

وقال الأصبلي: حديث حجاج أصح، وهو أولى بظاهر كتاب الله تعالى وأكمل فائدة يريد قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَصْهَرَا عَلَيْهِ﴾ (التحریم: ٤) فهما ثمان لا ثلاث، وأتت عائشة وحفصة، كما قال فيه، وكما اعترف به عمر رضي الله عنه، وقد انقبت الأسماء على الراوي في الرواية الأخرى: كما أن الصحيح في سب نزول الآية أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح، قال النسائي: إسناده حديث عائشة في العسل جيد صحيح غاية. هذا آخر كلام القاضي. ثم قال القاضي بعد هذا: الصواب أن شرب العسل كان عند زينب.

قوله تعالى: ﴿وَأَنْ يَصْهَرَا عَلَيْهِ﴾ إلى غصن أزواجه. حديثه لقوله: **ليس شرب عسل** هكذا ذكره مسلم قال القاضي: فيه احتصار، وعامه، ولن أعود إليه، وقد حلفت أن لا تخبري بذلك أحداً، كما رواه البخاري، وهذا أحد الأقوال في معنى السر، وقيل: بل ذلك في قصة مارية، وقيل: غير ذلك.
 قولها: "كان رسول الله ﷺ يحب الخلوة والعسل".

المراد بالخلوة في هذا الحديث قال العلماء: المراد بالخلوة هنا كل شيء حلوا، وذكر العسل بعدها تنبيهاً على شرافته ومزيتته، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام، الخلوة بالمد. وفيه جوار أكل لذيق الأطعمة والطيبات من الرزق، وأن ذلك لا يناقض الزهد والمراقبة، لاسيما إذا حصل اتفاقاً.

قولها: **فكأنني أرى النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حلوا** فيه دليل لما يقوله أصحابنا: أنه يجوز لمن قسم بين سائته أن يدخل في النهار إلى بيت غير المقسوم لها؛ الحاجة ولا يجوز الوطء.

قولها: **والله لقد حرمناه** هو بتخفيف الراء، أي منعناه منه، يقال منه حرمت وأحرمته، والأول أفصح.
 قوله: **قال إبراهيم حدث الحسن بن بشر، حدثنا أبو أسامة هدا** معناه: أن إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم ساوى مسلماً في إسناده هذا الحديث، فرواه عن واحد عن أبي أسامة، كما رواه مسلم عن واحد عن أبي أسامة فعلاً برجل، والله أعلم.

[٤ - باب بيان أن تخييرهُ امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية]

٣٦٧٩ - (١) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**
التَّجِيبِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،
 أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ
 أَزْوَاجِهِ بَدَأَ بِي. فَقَالَ: "إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَفْعَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبُوكَ"
 قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبِي لَمْ يَكُنَّا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ. قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: **لَا يَأْتِي**
السُّبْحُ فِي الْأَرْوَاحِ إِلَّا كُنُسٌ يُرْزَقُ لَهُ حَيَوَاتُهُ وَمَوْتُهُ وَمَا يُلْقِي أَلْقَانُهَا فِي كُفْرٍ
سَاحَا حَمِيلًا - وَكَانَ كُنُسٌ يُرْزَقُ لَهُ وَرَسُولُهُ. وَتَدَارَى الْأَحْرَةُ وَرَأَتْهُ أَعْدَاءُ الْمُخْسِتِ
مَنْكَرٍ خَرَا عَصِيمًا * (الأحزاب: ٢٨، ٢٩) قَالَتْ فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ
 اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

٣٦٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُوْنُسَ: حَدَّثَنَا عَبدُ بْنُ عَبدِ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ
الْعَدَوِيَّةِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَأْذِنُنَا إِذَا كَانَ فِي يَوْمِ الْمَرْأَةِ مِنَّا، بَعْدَ
مَا نُزِلَتْ: ﴿نُزِحِي مِنْ نِسَاءِ مَنْهَلٍ وَتَوَيَّيْ نِسَاءَ مَنْ نِسَاءُ﴾ (الأحراب: ٥١) فَقَالَتْ لَهَا
مُعَاذَةُ: فَمَا كُنْتَ تَقُولِينَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَأْذَنَ؟ قَالَتْ كُنْتُ أَقُولُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَيَّ
لَمْ أُؤَيِّرْ أَحَدًا عَلَى نَفْسِي.

٤ - باب بيان أن تحييره امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية

وقوله: **فما زلت أرى** أي ما زلت أرى في فضاء الدنيا من غيبات الله ولا عشت إلا بحسبي حتى يسامحني الله عز وجل فقد علم أن الله لا يرحم عبداً من عباده إنما بدأ بها لفصلتها.

وقوله **عشت إلا بحسبي** معناه: ما يضرك أن لا تعجلي وإما قال لها هذا شفقة عليها، وعسى أبويها ونصيحة لهم في بقائها عنده **فلا** فإنه خاف أن يحملها صعر سهواً، وقلة تحارفاً على اختيار الفراق، فيجب فراقها، فتضر هي وأبواها وبأقي النسوة بالاعتداء بها.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث مقصود طاهرة لعائشة ثم لسائر أمهات المؤمنين **رضي**، وفيه المادرة إلى الخير وإثارة أمور الآخرة على الدنيا، وفيه نصيحة الإنسان صاحبه وتقديمه في ذلك ما هو أنفع في الآخرة.

٣٦٨١- (٣) **وَحَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٦٨٢- (٤) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبَثَرٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ نَعُدَّهُ طَلَقًا.

٣٦٨٣- (٥) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: مَا أَبَالِي خَيْرْتُ أَمْرًا وَاحِدَةً أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا، بَعْدَ أَنْ تَخْتَارَنِي، وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَفَكَانَ طَلَقًا؟!

٣٦٨٤- (٦) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ، فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا.

٣٦٨٥- (٧) **وَحَدَّثَنِي** إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَعُدَّهُ طَلَقًا.

قوله: **إِنْ كَانَ ذَلِكَ إِلَى مَا نَزَلَ عَلَى عِيسَى أَحَدٌ** هذه المنافسة فيه ليست لمجرد الاستمتاع ولمطلق العشرة وشهوات النفوس وحظوظها التي تكون من بعض الناس، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين والرغبة فيه، وفي خدمته ومعاشرته، والاستفادة منه، وفي قضاء حقوقه وحوالجه، وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك، ومثل هذا حديث ابن عباس، وقوله في القدح: "لا أوثر بصيصي منك أحداً" ونظائر ذلك كثيرة.

قوله: **حَدَّثَنَا** **ابن** **شعبة** **عن** **عائشة** **قالت** **قد** **خيرنا** **رسول** **الله** **ﷺ** **فلم** **نعده** **طلاقاً** وفي رواية: **قوله** **بكر** **صلاه** وفي رواية: **فحرياه**، وفي نسخة **طلاقاً** وفي رواية: **فحرياه**، وفي نسخة **عند** **سيد** وفي بعض النسخ: **"فلم** **يعدها** **علينا** **شيئاً"**.

فقد **الحديث**: في هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد وجمهور العلماء أن من خير زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة. وروي عن علي، وزيد بن ثابت، والحسن، والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاق نائمة سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاها الخطابي والنقاش عن مالك، قال القاضي: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف مردود بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، ولعل القائلين به لم تبلغهم هذه الأحاديث، والله أعلم.

٣٦٨٦- (٨) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرْنَاهُ. فَلَمْ يَعُدْهَا عَلَيْنَا شَيْئًا.

٣٦٨٧- (٩) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ - وَعَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ.

٣٦٨٨- (١٠) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَ النَّاسَ جُلُوسًا بِيَابِهِ، لَمْ يُؤْذَنَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ. قَالَ: فَأُذِنَ لِأَبِي بَكْرٍ فَدَخَلَ ثُمَّ أَقْبَلَ * عُمَرُ فَاسْتَأْذَنَ فَأُذِنَ لَهُ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ جَالِسًا، حَوْلَهُ نِسَاؤُهُ، وَاجِمًا سَاكِئًا. قَالَ: فَقَالَ: لَأَقُولَنَّ شَيْئًا أَضْحِكُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ رَأَيْتَ بِنْتَ خَارِجَةَ * سَأَلْتَنِي التَّفَقُّةَ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَوَجَّأْتُ عُقْفَهَا، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: "هَنَّ حَوْلِي كَمَا تَرَى، يَسْأَلْنِي التَّفَقُّةَ، فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى

شرح العريب. قوله: "هـ" هو الجليم، قال أهل اللغة: هو الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام، يقال: وجم بفتح الجيم وجماً.

قوله: "لأفـسـتـ بـصـحـتـ مـيـ" وفي بعض النسخ: "أصحت النبي ﷺ"، فيه استحباب مثل هذا، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً حزياً يستحب له أن يحدثه بما يصحكه أو يشعبه ويطيب نفسه، وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق عليه السلام.

قوله: "فوجَّأت عقفها" وقوله: "نحاً عقفها" وهو بالجيم وبالهمزة: يقال: وجَّأ نجاً إذا طعن.

* قوله: "هـ" فـسـ حـمـ وـسـأـذـنـ فـأـذـن هذا معترض وقوله فوجد النبي ﷺ جالساً حوله نساءه عطف على قوله فأذن لأبي بكر فدخل وضمير وجد راجع إلى أبي بكر وكذا فقال لا قولن إلخ ولعل هذا القول منه في النفس، والله تعالى أعلم.

** **قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: "هـ" وفي رواية أحمد (٣: ٣٢٨) "بت ريد"، وهي امرأة أبي بكر عليه السلام، اسمها حبيبة بنت خارجة بن ريد، أو بت ريد بن الخارجة، كما في الإصانة (٤: ٢٦١) =

عائشة يَحاً عُنُقَهَا، فَقَامَ عُمَرُ إِلَى حَفْصَةَ يَحاً عُنُقَهَا، كِلَاهُمَا يَقُولُ: تَسْأَلُنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. قُلْنَ: وَاللَّهِ! لَا تَسْأَلُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً أَبَداً لَيْسَ عِنْدَهُ، ثُمَّ اعْتَزَلَهُنَّ شَهْراً أَوْ تِسْعاً وَعِشْرِينَ، ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكُمْ كَمَا بَلَغَ لَكُمْخُصَّتْ مَكْرَ أَخْرًا عَظِيماً﴾ ٢٠ قَالَ: فَبَدَأَ بِعَائِشَةَ فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَعْرِضَ عَلَيْكَ أَمراً أَحِبُّ أَنْ لَا تَعْجَلِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَشِيرِي أَبَوَيْكَ" قَالَتْ: وَمَا هُوَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَتَلَا عَلَيْهَا الْآيَةَ. قَالَتْ: أَفِيكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَشِيرُ أَبَوَيَّ؟ بَلْ أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ لَا تُخَبِّرَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِكَ بِالَّذِي قُلْتُ. قَالَ: "لَا تَسْأَلِنِي امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا، إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعْتَنّاً وَلَا مُتَعْتَنّاً، وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً".

* قوله: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي مُعْتَنّاً وَلَا مُعْتَنّاً، قال الأبي: يحتمل أن يقال المعتن: هو المجبول على ذلك، والمتعنت: هو الذي يتعاطى ذلك وليس في جبلته.

- فنسخت في بعض الروايات إلى أبيها وفي بعضها إلى جدها، ومن هنا يتبين أن قائل هذا القول أبو بكر ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ١٧٥/١-١٧٦)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: معناه وفي رواية أحمد: "معفاً" والمعاني متقاربة، فأما المعتن فهو من عتته، إذا شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أداؤه، والمتعنت هو الذي يطلب رلة غيره، كما في القاموس، وأما التعيف فهو التشديد والتوبيخ كما في مجمع البحار وغيره. والمراد أنني لا أريد أن أشق على نسائي أو أطلب زلائقهن، فلا أمسك عن إخبارهن باختيارك. (تكملة فتح الملهم: ١٧٧/١)

[٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن، وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه]

٣٦٨٩- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ: عَنْ سِمَاكِ أَبِي زَمِيلٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا اعْتَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا النَّاسُ يَنْكُتُونَ بِالْحَصَى وَيَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤْمَرَ بِالْحَجَابِ - فَقَالَ * عُمَرُ - فَقُلْتُ: لِأَعْلَمَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ! أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: مَا لِي وَمَا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ عَلَيْكَ بِعَيْنَيْكَ. قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَقُلْتُ لَهَا: يَا حَفْصَةُ أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ أَنْ تُؤْذِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ وَاللَّهِ! لَقَدْ عِدِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا يُحِبُّكَ، وَلَوْ لَا أَنَا لَطَلَّقْتُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَكَتْ أَشَدَّ الْبُكَاءِ، فَقُلْتُ لَهَا: أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: هُوَ فِي حِزَانَتِهِ فِي الْمَشْرِبَةِ. * فَدَخَلْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَبَاحٍ

٥ - باب في الإيلاء واعتزال النساء وتخيرهن، وقوله تعالى: وإن تظاهرا عليه

صط الاسم وشرح العرب قوله: عن سمك بن ميسل هو بضم الراء وفتح الميم.
قوله: أَقَدْ بَلَغَ مِنْ شَأْنِكَ بضم الشين هو شاء مشاة بعد الكاف، أي يصرون الأرض كفعل المهموم المفكر.
قولها: سِتُّ عَيْشَتِ هِيَ بالعين المهملة ثم ياء مشاة تحت ثم باء موحدة، والمراد عليك بوعظ بنتك حفصة، قال أهل اللغة: العيبة في كلام العرب وعاء يجعل الإنسان فيه أفضل ثيابه ونفيس متاعه فشبهت ابنته بها.

* قوله: قال عمر فمست رأسك بنت سمك، أي كنت أعظم هذا اليوم وأنه سيقع، وأن النبي ﷺ سيطلق وإعما قال ذلك، ولم يقل هذا للتبهي على أن مثل هذا اليوم يستحق أن يكون بعيداً عن الإنسان والله تعالى أعلم.
وقوله: فدفع من سمك بن ميسل، هو سكون الياء خطاط المرأة ثم الحديث المتقدم فيه ذكر بعض مقدمات الاعتزال، وما كان قبله، وفي هذا الحديث ما جرى في أول يوم من أيام الاعتزال، وأما قوله في آخر هذا الحديث فقلت: يا رسول الله! إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين، فكان هذا القول بعد رواه من العرفة عند تمام مدة الاعتزال ووقع في الحديث سهواً من بعض الرواة في غير موضعه، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم. قوله: في مشاة هو بفتح الراء وبضمها بمعنى الغرفة العلية، وقال ابن قتيبة: هي =

غُلَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى أُسْكُفَّةِ الْمَشْرُبَةِ، مُدَلِّ رِجْلَيْهِ عَلَى نَقِيرٍ مِنْ خَشَبٍ، وَهُوَ جِدْعٌ يَرْقَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَحْدِرُ، فَنَادَيْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ قُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَظَرَ رَبَّاحٌ إِلَى الْغُرْفَةِ، ثُمَّ نَظَرَ إِلَيَّ فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا، ثُمَّ رَفَعْتُ صَوْتِي.

فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ! اسْتَأْذِنْ لِي عِنْدَكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ظَنَّ أَنِّي جِئْتُ مِنْ أَجْلِ حَفْصَةَ، وَاللَّهِ! لَئِنْ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِضَرْبِ عُنُقِهَا لِأَضْرِبَنَّ عُنُقَهَا، وَرَفَعْتُ صَوْتِي، فَأَوْمَأَ إِلَيَّ أَنْ ارْقُ، ** فَدَحَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى حَصِيرٍ فَجَلَسْتُ، فَأَدْنَى إِلَيْهِ إِزَارَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَإِذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ، فَتَظَرْتُ بِبَصَرِي فِي خِزَانَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَنَا بِقَبْضَةٍ مِنْ شَعِيرِ نَحْوِ الصَّاعِ، وَمِثْلَهَا قَرَضًا ** فِي نَاحِيَةِ الْغُرْفَةِ، وَإِذَا أَفِيقٌ مُعَلَّقٌ، قَالَ: فَابْتَدَرْتُ عَيْنَايَ، قَالَ: "مَا يُنْكِيكَ؟ يَا ابْنَ الْخَطَابِ!" قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَا لِي لَا أَبْكِي؟ وَهَذَا الْحَصِيرُ قَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِكَ، وَهَذِهِ خِزَانَتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا

قوله: **هو في مشربة** هي بفتح الراء وضمها. قوله: **وبدل النون** هو بفتح الراء وبالباء الموحدة.

قوله: **قاعدا على أسكفة مشربة** هي بضم الهمزة والكاف وتشديد الميم وهي عتبة الباب السفلى.

قوله: **على نقير من خشب** هو بوزن مفتوحة، ثم قاف مكسورة، وهذا هو الصحيح الموجود في جميع النسخ، وذكر القاضي أنه بالفاء بدل النون، وهو فقير بمعنى مفقور، مأخوذ من فقار الظهر، وهو جدع فيه درج.

قوله: **وبدا أفق معني** هو بفتح الهمزة وكسر الفاء، وهو الجلد الذي لم يتم دباعه، وجمعه "أفق" بفتحها كأديم وأدم، وقد أفق أديمه بفتحها يأفقه بكسر الفاء.

= كالصمة بين يدي الغرفة، وقال الداودي: هي الغرفة الصغيرة، وقال ابن بطال: المشربة الخزانة التي يكون فيها طعامه وشرابه، وقيل لها مشربة فيما أرى؛ لأنها كانوا يخزنون فيها شراهم، كذا في عمدة القاري (٦: ١٣٧) وذكر في مجمع البحار أن المشربة بمعنى الخزانة مفتوحة الراء فقط، وأما بمعنى الغرفة فتفتح راءها وتضم. (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٨٠) **** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: **أن رقه** أمر من الرقي بمعنى الصعود، وإساءة إما للوقوف وإما للضمير العائد إلى الجدع. (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٨١)

**** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: **ورق** القرض بفتح الحاء وضم الراء يقال له السلم، قال أبو حنيفة: القرض أجود ما يدبغ به الألب (يعني الخلود) في أرض العرب، وهي تدبغ بورقه وثمره. (تكملة فتح الملهم: ١/ ١٨٢)

أَرَى، وَذَلِكَ قَيْصَرٌ وَكَسْرَى فِي الثَّمَارِ وَالْأَنْهَارِ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفْوَتُهُ، وَهَذِهِ خِرَاتُكَ.
فَقَالَ: "يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَنَا الْآخِرَةُ وَلَهُمُ الدُّنْيَا؟" قُلْتُ: بَلَى، قَالَ:
وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ حِينَ دَخَلْتُ وَأَنَا أَرَى فِي وَجْهِهِ الْغَضَبَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا يَشُقُّ عَلَيْكَ
مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ؟ فَإِنْ كُنْتُ طَلَقْتُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَكَ وَمَلَائِكَتُهُ وَجِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، وَأَنَا وَأَبُو بَكْرٍ
وَالْمُؤْمِنُونَ مَعَكَ، وَقَلَمًا تَكَلَّمْتُ - وَأَحْمَدُ اللَّهِ - بِكَلَامٍ إِلَّا رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُصَدِّقُ قَوْلِي
الَّذِي أَقُولُ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، آيَةُ التَّخْيِيرِ: ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ يَصْفِيَكُمْ أَوْ يَنْدِلَهُمْ أَرْوَاحًا حَيْرًا
مَبْكُورًا﴾ (التحریم: ٥) ﴿وَأَنْ تَصْهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَخَبْرُهُ وَصَلَحُ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحریم: ٤) وَكَانَتْ عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَحَفْصَةُ تَظَاهَرَانِ
عَلَى سَائِرِ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَطَلَقْتُهُنَّ؟ قَالَ: "لَا"، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ
وَالْمُسْلِمُونَ يَنْتَكِبُونَ بِالْحَصَى، يَقُولُونَ: طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، أَفَأَنْزِلُ فَأُخْبِرَهُمْ أَنَّكَ
لَمْ تُطَلِّقْهُنَّ؟ قَالَ: "نَعَمْ، إِنْ شِئْتَ" فَلَمْ أَزَلْ أَحْدِثُهُ حَتَّى تَحَسَّرَ الْغَضَبُ عَنْ وَجْهِهِ، وَحَتَّى
كَشَرَ فَضْحِكُ، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ ثَعْرًا، ثُمَّ نَزَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، فَتَرَلْتُ أَتَشَبَّثُ بِالْجِدْعِ
وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَأَنَّمَا يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ مَا يَمْسُهُ بِيَدِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا
كُنْتُ فِي الْغُرْفَةِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ" فَقُمْتُ عَلَى بَابِ
الْمَسْجِدِ، فَتَادَيْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: لَمْ يُطَلِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأَمَّا
حَاءُ هُةِ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْرِ وَ الْحَوْفُ أَدْعُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ
مِنْهُمْ لَعَلَّهُمُ الَّذِينَ يَسْتَسْطِوْنَ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ٨٣) فَكُنْتُ أَنَا اسْتَنْبَطْتُ * ذَلِكَ الْأَمْرَ، وَأَنْزَلَ

قوله: حتى حسم عصب من وجهه أي رال وانكشف. قوله: وحتى كش فصححت هو بفتح الشين المعجمة
المخففة، أي أundy سنانه تسمأ، ويقال أيضاً في الغضب، وقال ابن السكيت: كشر وسم واتسم وافتتر كله بمعنى
واحد، فإن زاد قيل: قهقهه وزهدق وكركر. قوله: استنبطت أحد - هو بالثاء المثناة في آخره أي أستمسكت.

* قوله: استنبطت ذلك الأمر استخرجت علمه الخفي بما فعلت حتى علمت أنه لم يطلق، والله تعالى أعلم.

الله عزَّ وجلَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ. **

٣٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى: أَخْبَرَنِي عُبيدُ بْنُ حُنَيْنٍ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُ قَالَ: مَكَثْتُ سَنَةً وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ آيَةِ: فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَسْأَلَهُ هَيِّئْ لَهُ، حَتَّى خَرَجَ حَاجًّا فَخَرَجْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ، فَكُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ، عَدَلُ* إِلَى الْأَرَاكِ لِحَاجَةٍ لَهُ، فَوَقَفْتُ لَهُ حَتَّى فَرَّغَ ثُمَّ سِرْتُ مَعَهُ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ اللَّتَانِ تَظَاهَرَتَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَرْوَاجِهِ؟ فَقَالَ: تِلْكَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ - قَالَ - فَقُلْتُ لَهُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ لِأُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا مِنْذُ سَنَةٍ فَمَا أَسْتَطِيعُ هَيِّئْ لَكَ. قَالَ: فَلَا تَفْعَلْ، مَا ظَنَنْتُ* أَنْ عِنْدِي مِنْ عِلْمٍ فَسَلْنِي عَنْهُ، فَإِنْ كُنْتُ أَعْلَمُهُ أَخْبَرْتُكَ.

قَالَ: وَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ إِنْ كُنَّا فِي الْحَاثِلِيَّةِ مَا نَعُدُّ لِلنِّسَاءِ أَمْرًا، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِنَّ مَا أَنْزَلَ، وَقَسَمَ لَهُنَّ مَا قَسَمَ. قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا فِي أَمْرِ الْأْتِمْرَةِ، إِذْ قَالَتْ لِي امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، فَقُلْتُ لَهَا: وَمَا لَكَ أَنْتِ وَلِمَا هَهُنَا؟ وَمَا تَكَلَّفُكِ فِي أَمْرِ أُرِيدُهُ؟ فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ، يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجِعَ أَنْتَ، وَإِنْ ابْتَنَتْكَ لَتُرَاجِعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظْلَ يَوْمُهُ غَضْبَانَ، قَالَ عُمَرُ: فَأَخَذْتُ* رِدَائِي ثُمَّ أَخْرَجْتُ مَكَانِي، حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ لَهَا

قوله: 'فَمَا أَنْتِ فِي أَمْرِ الْأْتِمْرَةِ' معناه أشاور فيه نفسي وأفكر، ومعنى يسما وبسا، أي بين أوقات التماري، وكذا ما أشبهه وسق بيانه. قوله: 'حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى حَفْصَةَ' هو بفتح اللام.

* قوله: "عدل إلى الأراك" بفتح الألف شجر معروف.

* قوله: 'مَا صُنْتُ' هو بالخطاب، وقوله: 'مَسَلَنِي' بصيغة الأمر. * قوله: 'فَأَخَذَ رِدَائِي' ثم 'أَخْرَجَ' هو بمعنى الماضي وصيغة المصارع لاستحصار الحال الماضية، وكذا الحال فيما سيحيي، من قوله ثم أخذ ثوبي وأخرج.

** قَالَ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ. لما تقرر في موضعه أنه لا تراحم في أسباب النزول، فيمكن أن يكون لهذه الآية سببان، والذي يظهر لهذا العدد الضعيف أن الله تعالى ذكر في الآية أمرين: أمرا من الأمن، وأمرا من الخوف، فلعل الأول سببه ما ذكره عمر رضي الله عنه في حديث الباب، فإن خير الطلاق كان في حالة الأمن، والثاني سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما. (تكملة فتح الملهم: ١٨٤/١ - ١٨٥)

يَا بُنَيَّةُ! إِنَّكَ لَتَرَا جِعِينَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَ يَوْمَهُ غَضَبَانِ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ: وَاللَّهِ! إِنَّا لَنَرَا جِعُهُ، فَقُلْتُ: تَعْلَمِينَ أَنِّي أُحَذِّرُكَ عِقُوبَةَ اللَّهِ وَغَضَبَ رَسُولِهِ، يَا بُنَيَّةُ! لَا يَغُرَّتْكَ هَذِهِ الَّتِي قَدْ أَعْجَبَهَا حُسْنُهَا، وَحُبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، لِقَرَابَتِي مِنْهَا، فَكَلَّمْتُهَا، فَقَالَتْ لِي أُمُّ سَلَمَةَ: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ! قَدْ دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ أَزْوَاجِهِ.

قَالَ: فَأَخَذْتَنِي أَخْذًا كَسَرْتَنِي ** عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أَجِدُ، فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهَا، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالْخَبَرِ، وَنَحْنُ حِينِيذٍ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانَ، ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا، فَقَدْ امْتَلَأْتُ صُدُورُنَا مِنْهُ فَأَتَى صَاحِبِي الْأَنْصَارِيَّ يَذُقُ الْبَابَ، وَقَالَ: افْتَحْ، افْتَحْ. فَقُلْتُ جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ ** فَقَالَ: أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ. فَقُلْتُ: رَغِمَ أَلْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ، ثُمَّ أَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرَجْتُ، حَتَّى جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُوعَةٍ لَهُ يُرْتَقَى إِلَيْهَا بِعَجَلِهَا، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ

قوله: «... في محبة من رتبته» أي في محبة من رتبته في هذا انتخاب حضور مجالس العلم واستحباب التناوب في حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه.

قوله: **وَمَنْ يَصْرِفْ** "عسما"، وقيل: يصرف، وسبق إيصاله في أول الكتاب.

قوله: **فَقَبِلَ** **حَدَّثَ** **عَلَى** **فَضْلٍ** **بِهِ** **مِنْ** **أَمْرِ** **رَسُولِ** **لِلَّهِ** **ﷺ** ، **حَدَّثَ** فيه ما كانت الصحابة **ﷺ** عليه من الاهتمام بأحوال رسول الله **ﷺ** ، والقلق التام لما يقلقه أو يعصه.

قوله: **حكمة** هو يفتح العين وكسرهما، يقال: رعم يرعم رَعْماً ورِعْماً ورُعْماً يفتح الراء وضمها وكسرهما، أي لصق بالرغاء وهو التراب، هذا هو الأصل، ثم استعمل في كل من عجز عن الانتصاف، وفي الدل والانقياد كرهاً. قوله: **وحدة** و**جرح** **حسب** فيه استحيات التحمل بالثوب والعمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم.

* قال في تكملة فتح السهم قوله: نسبي عن بعض محدثي أي أخذتني بلسانها أحياناً دفعني عن مقصدي وكلامي. (تكملة فتح الملهم: ١٨٧/١)

٢٢ **قُلْ فِي تَكْمِلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** قوله: **حَدَّثَنَا** وقد سماه في رواية ابن سعد: الخارث بن أبي شمر. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٨)

وَكَانَ آلَى مِنْهُنَّ شَهْرًا، فَلَمَّا كَانَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ نَزَلَ إِلَيْهِنَّ.

معنى الإيلاء لغة وشرعا قوله: **كان آلى** من شهر **شهر** هو تمدد الهمة وفتح اللام ومعناه: حلف لا يدخل عليهن شهرا، وليس هو من الإيلاء المعروف في اصطلاح الفقهاء، ولا له حكمه، وأصل الإيلاء في اللغة: الحلف على الشيء، يقال منه: آلى يؤي إيلاء وتآلى تآليا وتآلى آتلاء، وصار في عرف الفقهاء مختصا بالحلف على الامتناع من وطء الزوجة، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن سيرين أنه قال: الإيلاء الشرعي محمول على ما يتعلق بالزوجة من ترك جماع، أو كلام أو إنفاق.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين العلماء أن مجرد الإيلاء لا يوجب في الحال طلاقا ولا كفارة ولا مطالبة، ثم احتلفوا في تقدير مدته. فقال علماء الحجاز ومعظم الصحابة والتابعين ومن بعدهم: المؤي من حلف على أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة فليس بمؤل. وقال الكوفيون: هو من حلف على أربعة أشهر فأكثر، وشد ابن أبي ليلى والحسن وابن شبرمة في آخرين فقالوا: إذا حلف لا يجامعها يوما أو أقل ثم تركها حتى مضت أربعة أشهر فهو مؤل. وعن ابن عمر أن كل من وقت في عيبه وقتا، وإن طالبت مدته فليس بمؤل، وإنما المؤي من حلف على الأبد.

بيان حكم الإيلاء عند أهل العلم قال: ولا خلاف بينهم أنه لا يقع عليه طلاق قبل أربعة أشهر، ولا خلاف أنه لو جامع قبل انقضاء المدة سقط الإيلاء، فأما إذا لم يجامع حتى انقضت أربعة أشهر، فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وقال علماء الحجاز ومصر وفقهاء أصحاب الحديث وأهل الظاهر كلهم يقال للزوج: إما أن تجامع، وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه، وهو المشهور من مذهب مالك، وروى قال الشافعي وأصحابه. ****** وعن مالك رواية كقول الكوفيين، وللشافعي قول أنه لا يطلق القاضي عليه، بل يخرج على الجماع أو الطلاق، ويعبر على ذلك إن امتنع. واحتلف الكوفيون: هل يقع طلاق رجعي أم ناسئ؟ فأما الآخرون فاتفقوا على أن الطلاق الذي يوقعه هو أو القاضي يكون رجعيا، إلا أن مالكا يقول: لا تصح فيها الرجعة حتى يجامع الزوج في العدة. قال القاضي عياض: ولم يحفظ هذا الشرط عن أحد سوى مالك، ولو مضت ثلاثة أقراء في الأشهر الأربعة فقال جابر بن ريد: إذا طلق انقضت عدتها تلك الأقراء، وقال الجمهور: يجب استئناف العدة، واحتلفوا =

**** قال في تكملة فتح الملهم** واستدلوا بقوله تعالى: **# لَمَنْ يُؤْمَرْ مِنَ نِسَاءٍ رَضِيَ رَجْعُهُنَّ فِي شَهْرٍ فَإِنْ فُتِيَ** **أَنَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ - وَإِنْ عَرِمُوا نَصَحُوا لَكُمْ أَنَّهُمْ فُتِيَ عَنِمْ #** (البقرة: ٢٢٧، ٢٢٦) فإنه قد ذكر عزم الطلاق بعد التبرص، فدل على أن التبرص لا يقع بمجرد طلاق. ولما ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو حنيفة من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: "إن المني الجماع وعزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر" راجع جامع مسابيد الإمام (٢: ١٤٦) وروى مثله عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وريد بن ثابت **#**. راجع للتفصيل إعلاء السنن (١١: ١٥١). (تكملة فتح الملهم: ١٩٠/١)

٣٦٩٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ -** قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، سَمِعَ عُيَيْنَةَ بْنَ حُنَيْنٍ وَهُوَ مَوْلَى * **الْعَبَّاسِ** قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَبِثْتُ سَنَةً مَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا، حَتَّى صَحِبْتُهُ إِلَى مَكَّةَ، فَلَمَّا كَانَ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ ذَهَبَ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَقَالَ: أَذْرِكْنِي بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ وَرَجَعَ ذَهَبْتُ أَصْبَ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مِنَ الْمَرْأَتَانِ؟ فَمَا قَضَيْتُ كَلَامِي حَتَّى قَالَ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ.

٣٦٩٣ - (٥) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْطَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ** الْحَدِيثِ - قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ * **بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ**

- في أنه هل يشترط للإيلاء أن تكون يمينه في حال العضب ومع قصد الضرر؟ فقال جمهورهم: لا يشترط بل يكون مولى في كل حال، وقال مالك والأوراعي: لا يكون مولى إذا حلف لمصلحة ولده لفظاً. وعن علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يكون مولى إلا إذا حلف على وجه العصب.

قوله: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ** من حديث مولى عباس.

الرد على سفیان في قوله (مولى العباس). هكذا هو في جميع النسخ مولى العباس قالوا: وهذا قول سفیان بن عیسیة. قال البخاري: لا يصح قول ابن عیسیة هذا. وقال مالك: هو مولى آل ريد بن الخطاب. وقال محمد بن جعفر بن أبي كثير: هو مولى بني رريق. قال القاضي وغيره: الصحيح عند الحفاظ وغيرهم في هذا قول مالك. قوله في هذه الرواية: **كُنْتُ أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَظَاهَرَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** هكذا هو في جميع النسخ "على عهد" قال القاضي: إنما قال: "على عهده" توقيفاً لهما، والمراد: تظاهرتا عليه في عهده كما قال الله تعالى: **فَوَرَنَصْهَرُ عَلَيْهِ** وقد صرح في سائر الروايات بأنهما تظاهرتا على رسول الله ﷺ.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **أَوْ هُوَ مَوْلَى الْعَبَّاسِ** هكذا في جميع النسخ: "مولى العباس"! والصحيح أنه مولى لزيد بن الخطاب، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥: ٤٤٦ رقم: ١٤٥١): "وقال ابن عیسیة: مولى آل عباس، ولا يصح حديثه في أهل المدينة". (تكملة فتح الملهم: ١٩٠/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **عَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ** هو القرشي البجلي التابعي الثقة روى له الجماعة، وليس له عن ابن عباس غير هذا الحديث، كما في عمدة القاري (١-٤٩٦). (تكملة فتح الملهم: ١٩١/١)

عُمَرَ عَنِ الْمَرَاتَيْنِ مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ أَرْوَاجِنَّ﴾ (التحریم: ٤)، حَتَّى حَجَّ عُمَرُ وَحَاجَّحَتْ مَعَهُ، فَلَمَّا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ عَدَلَ عُمَرُ وَعَدَلَتْ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّزَ، ثُمَّ أَتَانِي فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ، فَتَوَضَّأَ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَنْ الْمَرَاتَانِ مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ أَرْوَاجِنَّ﴾؟ قَالَ عُمَرُ: وَاعْجَبًا لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ - قَالَ الزَّهْرِيُّ: كَرِهَ، وَاللَّهُ! مَا سَأَلَهُ عَنْهُ وَلَمْ يَكْتُمَهُ - قَالَ: هِيَ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ، ثُمَّ أَخَذَ يَسُوقُ الْحَدِيثَ.

قَالَ: كُنَّا، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، قَالَ: وَكَانَ مَنَزَلِي فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، بِالْعَوَالِي، ** فَتَغَضَّبْتُ يَوْمًا عَلَى امْرَأَتِي، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنَّ أَرْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لِيُرَاجِعُنِي، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَأُطْلِقْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: أَتُرَاجِعِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقُلْتُ: أَتَهْجُرُهُ إِحْدَاكُمُ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَحَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاكُمُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِيَغْضَبَ رَسُولُهُ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَلَكَتْ، لَا تُرَاجِعِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَسْأَلِيهِ شَيْئًا، وَسَلِّبِي مَا بَدَا لَكَ وَلَا يُعْرَتِكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمُ وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ - يُرِيدُ عَائِشَةَ -، قَالَ: وَكَانَ لِي جَارٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَكُنَّا نَتَنَاقَبُ التَّزْوُلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا، فَيَأْتِينِي بِخَبَرِ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَآتِيهِ

قوله: **وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ** فيه جوار الاستعانة في الوضوء، وقد سبق إيصالها في أوائل الكتاب، وهو أنها إن كانت بعد فلا بأس بها، وإن كانت بعده فهي خلاف الأولى، ولا يقال: مكروهة على الصحيح.
شرح العرب قوله: **وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ** هي أوسم قوله: "أَن كَانَتْ" بفتح الهمزة، والمراد بالجارحة هنا: الضررة، وأوسم: أحسن وأجمل، والوسامة الحمل. قوله: **وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** هو بضم التاء.

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: **وَأَحَبُّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق، وكانت منازل الأوس. (تكملة فتح الملهم: ١/١٩٢)

بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ غَسَّانَ تُنْعِلُ* الْخَيْلَ لِتَغْزُونََا.

فَنَزَلَ صَاحِبِي، ثُمَّ أَتَانِي عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي، ثُمَّ نَادَانِي، فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ، قُلْتُ: مَاذَا؟ أَجَاءَتْ عَسَّانُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ وَأَطْوَلُ، طَلَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَتْ حَفْصَةُ وَخَسِرَتْ، قَدْ كُنْتُ أَظُنُّ هَذَا كَائِنًا، حَتَّى إِذَا صَلَّيْتُ الصُّبْحَ شَدَّدْتُ عَلَى يَتَابِي، ثُمَّ نَزَلْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ وَهِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ: أَطَلَقَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: لَا أَدْرِي، هَا هُوَ ذَا مُعْتَرِلٌ فِي هَذِهِ الْمَشْرُبَةِ، فَأَتَيْتُ غُلَامًا لَهُ أَسْوَدَ. فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ. فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى اتَّهَيْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا عِنْدَهُ رَهْطٌ جُلُوسٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْذِنْ لِعُمَرَ، فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَيَّ.

فَقَالَ: قَدْ ذَكَرْتُكَ* لَهُ فَصَمْتُ، فَوَلَّيْتُ مُذْبِرًا، فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي، فَقَالَ: ادْخُلْ، فَقَدْ أَذِنَ لَكَ، فَدَخَلْتُ فَسَلَّمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلٍ حَصِيرٍ قَدْ أَثَّرَ فِي حَنْبِهِ. فَقُلْتُ: أَطَلَقْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: "لَا" فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَوْ رَأَيْتَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكُنَّا، مَعَشَرَ قُرَيْشٍ، قَوْمًا نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا قَوْمًا تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَتَعَلَّمْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ، فَتَغَضَّبْتُ عَلَى امْرَأَتِي يَوْمًا، فَإِذَا هِيَ تُرَاجِعُنِي، فَأُكْرِتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: مَا تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ! إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَتَهْجُرُهُ إِحْدَاهُنَّ الْيَوْمَ إِلَى اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: قَدْ خَابَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ وَخَسِرَ، أَفَتَأْمَنُ إِحْدَاهُنَّ

قوله: مكئ على رمل حصير هو بفتح الراء وإسكان الميم، وفي غير هذه الرواية "رمل" بكسر الراء يقال: رملت الحصير وأرملته إذا نسخته.

* قوله: فقال قد ذكرت لك بأنه أخذ ذلك من دلالة الحال حيث سكت الغلام فصار سكوته دليلاً على أنه ﷺ ما أذن لعمر فلا يناي ما تقدم أن الغلام لم يقل شيئاً، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: من حل هو بضم التاء، يعنى يجعلون لخيولهم بعالا لتغزونا، والمراد التهيؤ للقتال. (تكملة فتح الملهم: ١/١٩٢)

أَنْ يَعْضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِعَضَبِ رَسُولِهِ ﷺ، فَإِذَا هِيَ قَدْ هَنَكَتْ؟ فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ: لَا يَغُرَّتْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْسَمَ مِنْكَ وَأَحَبَّ إِلَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ فَتَبَسَّمَ أُخْرَى فَقُلْتُ: أَسْتَأْنِسُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "نَعَمْ" فَجَلَسْتُ. فَرَفَعْتُ رَأْسِي فِي الْبَيْتِ فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ، إِلَّا أَهْبَاءَ ثَلَاثَةٍ. فَقُلْتُ: ادْعُ اللَّهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْ يُوسِّعَ عَلَيَّ أَمْتِكَ، فَقَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ فَارِسَ وَالرُّومَ، وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، فَاسْتَوَى جَالِسًا ثُمَّ قَالَ "أَفِي شَكِّ أَنتِ؟ يَا ابْنُ الْخَطَّابِ! أَوَلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" فَقُلْتُ: اسْتَغْفِرْ لِي، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَانَ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَيْهِنَ شَهْرًا مِنْ شِدَّةِ مُوجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حَتَّى عَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

٣٦٩٤ - (٦) في الزهري: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بَدَأَ بِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، ** وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعَ وَعِشْرِينَ، أَعْدَهْنِ. قَالَ: "إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ" ** ثُمَّ قَالَ: "يَا عَائِشَةُ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَبِي فِيهِ حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ"، ثُمَّ قرأَ عَلَيَّ الْآيَةَ: **إِنِّي أَنبِئُكَ قُلْ لَأَرْوَحَكَ** (الأحزاب: ٢٨) حَتَّى بَلَغَ **أُخْرًا عَصَمَهُ** (الأحزاب: ٢٩). قَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ عَلِمْتُ، وَاللَّهِ أَنْ أَبُوءِي لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: أَوْ فِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيْ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ.

قوله ﷺ: **إِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعَ وَعِشْرِينَ** قال القاضي عياض: هذا مما يحتج به من يفضل الفقير عبي العنى، لما في مفهومه أن مقدار ما يتعجل من طيبات الدنيا، يموت من الآخرة مما كان مدحراً له لو لم يتعجبه. قال: وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا ولا حظ لهم في الآخرة، والله أعلم. قوله: من شدة ما حده أي العضب. قوله ﷺ: **أُسْتَأْمِرُ أَبَوَيْكَ** أي هذا الشهر.

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: **أُسْتَأْمِرُ أَبَوَيْكَ** تقدم رواية سماك أن عمر بن الخطاب ذكره ﷺ بذلك، ولا مفاة بينهما؛ لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند بركله من العرفة، وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عبيها، فكأنهما تواردا على ذلك. (تكملة فتح الملهم: ١٩٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: **أُسْتَأْمِرُ أَبَوَيْكَ** قال الحافظ: "وفيه تقوية لقول من قال: إن -

قَالَ مَعْمَرٌ: فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَا تُخْبِرُ بِسَاءِكَ أَتَيْ احْتَرْتُكَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَنِي مُبَلِّغًا وَلَمْ يُرْسِلْنِي مُتَعَنِّتًا".
قَالَ قَتَادَةُ: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ قال: مَالَتْ قُلُوبُكُمَا.

فوائد أحاديث الباب وفي هذه الأحاديث جواز احتجاب الإمام والقاضي ونحوهما في بعض الأوقات لحاجتهم المهمة، وفيها: أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكون المحجوب لم يأذن، والغالب من عادة النبي ﷺ أنه كان لا يتخذ حاجباً، واتخذه في هذا اليوم للحاجة، وفيه: وجوب الاستئذان على الإنسان في منزله، وإن علم أنه وحده؛ لأنه قد يكون على حالة يكره الاطلاع عليه فيها، وفيه: تكرار الاستئذان إذا لم يؤذن، وفيه: أنه لا فرق بين الرجل الجليل وغيره في أنه يحتاج إلى الاستئذان، وفيه: تأديب الرجل ولده صغيراً كان أو كبيراً أو بنتاً مزوجة؛ لأن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أديبا بتيهما ووجهاً كل واحد منهما بته، وفيه: ما كان عليه النبي ﷺ من التقليل من الدنيا، والرهادة فيها، وفيه: حوار سكتي العرفة ذات الدرج، واتحاد الحرانة لأثاث البيت.
وفيه: ما كانوا عليه من حرصهم على طلب العلم، وتناوبهم فيه، وفيه: حوار قبول حير الواحد؛ لأن عمر رضي الله عنه كان يأخذ عن صاحبه الأنصاري، ويأخذ الأنصاري عنه، وفيه: أخذ العلم عن من كان عنده، وإن كان الآخذ أفضل من المأخوذ منه كما أخذ عمر عن هذا الأنصاري، وفيه: أن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموماً، وأراد إزالة همه ومؤانسته بما يشرح صدره، ويكشف همه، ينبغي له أن يستأذنه في ذلك، كما قال عمر رضي الله عنه: استأنس يا رسول الله، ولأنه قد يأتي من الكلام ما لا يوافق صاحبه فيريده همماً، وربما أخرج، وربما تكلم بما لا يرتضيه، وهذا من الآداب المهمة، وفيه: توقير الكبار وخدمتهم وهيتهم، كما فعل ابن عباس مع عمر.
وفيه: احتطاب بالألفاظ الجميلة كقوله: أن كانت جارتك ولم يقل صرتك والعرب تستعمل هذا لما في لفظ الضرة من الكراهة، وفيه: حوار قرع باب غيره للاستئذان، وشدة الفزع للأمور المهمة، وفيه: حوار نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه، وما فيه إذا علم عدم كراهة صاحبه لذلك، وقد كره السلف فضول النظر، وهو محمول على ما إذا علم كراهته لذلك، وشك فيها، وفيه: أن اللروج هجران زوجته واعتزاله في بيت آخر إذا جرى منها سب يقتضيه، وفيه: جواز قوله لغيره: رغم أنفه، إذا أساء كقول عمر: "رغم أنف حفصة" وبه قال عمر بن عبد العزيز وآخرون، وكرهه مالك، وفيه: فضيلة عائشة للابتداء بها في التحجير، وفي الدحول بعد انقضاء الشهر، وفيه غير ذلك، والله أعلم.

= يحينه ﷺ اتفق أهما كانت في أول الشهر، ولذا اقتصر على تسعة وعشرين، وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين" قلت: وهو مذهب الحنفية كما في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨٤)

٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

٣٦٩٥ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ** بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ"، فَأَمَرَهَا**

٦ - باب المطلقة البائن لا نفقة لها

صَصْرَ الْكَبِيرَةِ وَالْأَسْمَاءِ فِيهِ حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، وَهُوَ غَائِبٌ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ** بِشَعِيرٍ، فَسَخِطَتْهُ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ"، فَأَمَرَهَا****

وقوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** هذا هو الصحيح المشهور الذي رواه الحفافظ، واتفق على روايته الثقات على اختلاف ألفاظهم في أنه طلقها ثلاثاً أو البتة أو آخر ثلاث تطبيقات. وحاء في آخر صحيح مسلم في حديث اجساسة ما يوهم أنه مات عنها. قال العلماء: وليست هذه الرواية على ظاهرها، بل هي وهم أو مؤولة، وسوضحها في موضعها، إن شاء الله تعالى. وأما قوله في رواية: "أنه طلقها ثلاثاً"، وفي رواية: "أنه طلقها البتة"، وفي رواية: "طلقها آخر ثلاث تطبيقات"، وفي رواية: "طلقها طليقة كانت بقيت من طلاقها"، وفي رواية: "طلقها" ولم يذكر عدداً ولا غيره.

التوفيق بين الروايات فالجمع بين هذه الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طليقتين، ثم طلقها هذه المرة الطليقة الثالثة، فمن روي أنه طلقها مطلقاً، أو طلقها واحدة، أو طلقها آخر ثلاث تطبيقات فهو ظاهر، ومن روي أنه طلقها طلاقاً صار به متوتة بالثلاث، ومن روي ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وهو الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة. (تكملة فتح الملهم: ١٩٧/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** هي القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق ليريد بن معاوية، يقال: إنها كانت أكبر منه بعشر سنين، وكانت من المهاجرات الأول، وكانت ذات جمال وعقل وكمال، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن الخطاب **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** وخطبوا حطتهم المأثورة، وقال الزبير: وكانت امرأة نخودا، يعني نبيلة، قال أبو عمر: روى عنها الشعبي وأبو سلمة، كذا في عمدة القاري (٩: ٦١٨). (تكملة فتح الملهم: ١٩٧، ١٩٦/١)

أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: "تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي، اعْتَدِي عِنْدَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَضَعِينَ يَتَابِكَ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي". قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ، أَنْ مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ حَظَبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ، انْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ" فَكَرِهَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: "انْكِحِي أُسَامَةَ" فَتَكَحَّتْهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطَتْ. **

قوله ﷺ: "ليس لك عليه نفقة" وفي رواية: "لا نفقة لك ولا سكنى" وفي رواية: "لا نفقة من غير ذكر السكنى".
مذاهب أهل العلم في وجوب سكنى ونفقة المطلقة البائن الحائل على الزوج: واختلف العلماء في المطلقة البائن الحائل هل لها النفقة والسكنى أم لا؟ ** فقال عمر بن الخطاب وأبو حنيفة وآخرون: لها السكنى والنفقة. وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة. وقال مالك والشافعي وآخرون: تجب لها السكنى ولا نفقة لها. واحتج من أوجبها جميعاً بقوله تعالى: ﴿سُكُونٌ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وَحْدِكُمْ﴾ (الطلاق: ٦) فهذا أمر بالسكنى، وأما النفقة فلائها محبوسة عليه، وقد قال عمر رضي الله عنه: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ يقول امرأة جهلت أو نسيت. قال العلماء: الذي في كتاب ربنا إنما هو إثبات السكنى، قال الدارقطني: قوله "وسنة نبينا" هذه زيادة غير محفوظة لم يذكرها جماعة من الثقات، ** واحتج من لم يوجب نفقة ولا سكنى بحديث فاطمة بنت قيس، واحتج من -

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "اعتبطت به" على البناء للمفعول، يعني صارت مغبوبة تغتبطها النساء لحظ كان ها من أسامة رضي الله عنه، وقيل: هو بالبناء للمعروف بمعنى المسرة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)
** قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأصحابه: لها النفقة والسكنى على كل حال، سواء كانت حاملاً أو غير حامل، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وبه قال حماد وشريح والنخعي والثوري وابن شبرمة والحسن بن صالح وعثمان البتي، وهو رواية عن ابن أبي ليلى. (تكملة فتح الملهم: ٢٠١/١)
** قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في حديث الباب من طريق أبي أحمد (وهو الزبير) عن عمار بن رريق عن أبي إسحاق أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بعد سماع حديث فاطمة: "لا تترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة" فقد صرح فيه عمر رضي الله عنه بأن قصة فاطمة معارضة بالكتاب والسنة جميعاً، وحكم الكتاب والسنة في المبتوتة أن لها السكنى والنفقة، وقد تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي "السنة كذا" في قوة الحديث المرفوع، فلو لم تكن عند عمر سنة مرفوعة في هذا الباب لما رد حديث فاطمة.

واعترض عليه البيهقي بأن يحيى بن آدم قد رواه عن عمار بن رزيق ولم يقل فيه "وسنة نبينا" وإنما هو تفرد من أبي أحمد الزبير، ويحيى بن آدم أحفظ منه، وأجاب عنه المارديني بأنه لا تعارض بين رواية يحيى بن آدم والزبير، -

= أوجب السكى دون النفقة لوجوب السكى بظاهر قوله تعالى: **سَكَنَهُ مِنْ حَيْثُ سَكَنَهُ** ولعدم وجوب النفقة بحديث فاطمة مع ظاهر قول الله تعالى: **وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّى يَضَعُوا حَيْثُ يَضَعُونَ** مفهوماً: أنه إذا لم يكن حواصلاً لا يقع عليها، وأجاب هؤلاء عن حديث فاطمة في سقوط النفقة بما قاله سعيد بن المسيب وغيره أنها كانت امرأة لسه واستطالت على أحمائها فأمرها بالانتقال عند ابن أم مكتوم، وقيل: لأنها خافت في ذلك المنزل بدليل ما رواه مسلم من قولها: أخاف أن يقتحم علي ولا يمكن شيء من هذا التأويل في سقوط نفقتها، والله أعلم.

وأما البائن الخامس: فتحبها السكى والنفقة. وأما الرجعية: فتحبها لها بالإجماع. وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح عدداً وجوب السكى لها، فهو كانت حاملاً، فمشهور أنه لا نفقة، كما لو كانت حائلاً، وقال بعض أصحابنا: تحب وهو غلط، والله أعلم.

قوله: "طلقها أئمة، وهو غالب فأرسل إليها وكيهه بشعر فسخطته".

فقه الحديث فيه أن الطلاق يقع في عيبة المرأة وحوار الوكالة في أداء الحقوق، وقد أجمع العلماء على هذين الحكمين، وقوله "وكيله" مرفوع، هو المرسل.

قوله: **وَمِنْهُنَّ مَنْ نَكَحَ أَبْنَاهُ مِنْ حَيْثُ نَكَحَ أَبُوهُ**، قال العلماء: أم شريك هذه قرشية عامرية، وقيل: إنها أنصارية، وقد ذكر مسلم في آخر الكتاب في حديث الحساسة أنها أنصارية واسمها غربة، وقيل غربة بعين معجمة مصمومة، ثم زاي فيهما وهي بنت دودان بن عوف بن عمرو بن عامر بن رباح بن حجر بن عبد الله بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، وقيل: في نسبها غير هذا، قيل: إنها التي وهت نفسها لسي، وقيل: غيرها.

= فإن الزبيري لم يخالفه، وإنما أراد زيادة لم يذكرها يحيى، والزبيري إمام حافظ قال فيه محمد بن بشر: ما رأيت رجلاً أحفظ من الزبيري، فهذه زيادة من ثقة فوجب أن تقبل.

ثم إن الزبيري لم يتفرد بهذه الريادة، فإن له شواهد ومتانعات تالية. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٥/١-٢٠٦)

قال في تكملة فتح الملهم وأما الشافعي ومالك **ح** فاستدلوا بقول الله عز وجل: **سَكَنَهُ مِنْ حَيْثُ سَكَنَهُ** من أخذتكم ولا تضربوهن أنفسكم **ح** **وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ حَتَّى يَضَعُوا حَيْثُ يَضَعُونَ** (الطلاق: ٦) فإنه سبحانه وتعالى جعل لها السكى مطلقاً، وقيد وجوب النفقة بأن تكون حاملاً، والمفهوم حجة عند الشافعي، فظهر أنه لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٢/١)

قال في تكملة فتح الملهم وأما فاطمة بنت قيس **ح** فالذي يظهر من مجموع الروايات أنها طلست النقلة من بيت زوجها لكونه في مكان وحش، وكانت تبدو وتصيل لساها على أحمائها، فأخرجها النبي **ح** عملاً بقوله تعالى **وَلَا تَخْرُجَنَّ** لأن **سَكَنَهُ مِنْ حَيْثُ سَكَنَهُ** وقد روي عن ابن عباس في تفسير الفاحشة أنه قال: =

وجه أمر النبي ﷺ فاطمة بالخروج من بيت أم شريك والاعتداد في بيت ابن أم مكتوم. ومعنى هذا الحديث أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يزورون أم شريك، ويكثر التردد إليها لصلاحها، فرأى النبي ﷺ أن على فاطمة من الاعتداد عندها حرجاً من حيث إنه يلزمها التحفظ من نظرهم إليها ونظرها إليهم واكتشاف شيء منها، وفي التحفظ من هذا مع كثرة دخولهم وترددهم مشقة ظاهرة، فأمرها بالاعتداد عند ابن أم مكتوم؛ لأنه لا يبصرها ولا يتردد إلى بيته من يتردد إلى بيت أم شريك.

الرد على من يقول بخوار نظر الأحيى إلى الأحيى وقد احتج بعض الناس بهذا على حوار نظر المرأة إلى الأحيى، بخلاف نظره إليها، وهذا قول ضعيف، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأحيى، كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى: ﴿قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَعْصُونَ مِنْ أَنْصَرِهِمْ﴾ (النور: ٣٠) ﴿وَقُلِ الْمُؤْمِنَاتُ يَعْصِينَ مِنْ أَنْصَرِهِنَّ﴾ (النور: ٣١) ولأن الفضة مشتركة، وكما يخاف الافتتان بها تخاف الافتتان به، ويدل عليه من السنة حديث بهاء مولى أم سلمة عن أم سلمة: "أما كانت هي وميمونة عند النبي ﷺ فدخل ابن أم مكتوم فقال النبي ﷺ: احتجبا منه"، فقالتا: إنه أعمى لا يبصر، فقال النبي ﷺ: أفعمياوان أتما فليس تبصرانه؟ وهذا الحديث حديث حسن، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، قال الترمذي: هو حديث حسن، ولا يلتفت إلى قدح من قدح فيه بغير حجة معتمدة.

وأما حديث فاصمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إدن لها في النظر إليه، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها، وهي مأمورة بعض بصرها فيمكنها الاحترار عن النظر بلا مشقة، بخلاف مكثها في بيت أم شريك. قوله ﷺ: «أود حسن ودسي» هو كمد الهمزة، أي أعينني، وفيه حوار التعريض بخطئة الناس، وهو الصحيح عندنا. قوله ﷺ: «أما أم جهم فلا يصح إحصاء عن عتمة» فيه تأويلان مشهوران: أحدهما: أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير الصرب للنساء، وهذا أصح، بدليل الرواية التي ذكرها مسلم بعد هذه أنه ضراب للنساء.

= هو أن تدو على أمه، كما أخرجه عنه عبد الرزاق (كتاب الكاح باب إلا أن يأتين بفاحشة ٦: ٣٢٣ رقم: ١١٠٢٢)

وأما النفقة فقد ورد في حديث الباب أن وكيل زوجها أرسل إليها بنفقة شعر، ولكنها تقالته، فيمكن أن يكون رسول الله ﷺ معها من الزيادة عليها، فزعمت أن المتوتة لا تستحق النفقة، وإما أنكر عمر عليها هذا الزعم، ويحتمل أيضاً أنها لما انتقلت من بيت زوجها منعت من النفقة أيضاً؛ لأن النفقة جراء الاحتباس وقد فات. والله سبحانه أعلم، ثم رأيت الجصاص رحمه الله قد أول حديث فاطمة بعين ما ذكرت، فقال: "فلما كان سبب النقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة، فسقطت نفقتها وسكنها جميعاً" راجع أحكام القرآن (٣: ٥٦٨) من سورة الطلاق. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٧/١)

معنى الغبطة: قال أهل اللغة: الغبطة أن يتمي مثل حال المعبوط من غير إرادة رواها عنه، وليس هو بخسود، أقول منه غبطته بما نال أغبطه بكسر الميم غبطاً وعطية فاعتبط هو كسبته فامتنع، وحبيته فاحتس، وأما إشارته بنكاح أسامة فلما علمه من ديه وفصله، وحسن طرائقه، وكرم شائئه، فصحبها بذلك، فكرهته لكونه مولى ولكونه كان أسود جداً، فكرر عليها النبي ﷺ الحث على زواجه لما علم من مصلحتها في ذلك، وكان كدبك ولهذا قالت: فجعل الله لي فيه خيراً، واعتبطت، ولهذا قال رسول الله ﷺ في الرواية التي بعد هذا: "طاعة الله وطاعة رسوله خير لك".

٣٦٩٦- (٢) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ.**
وَقَالَ قُتَيْبَةُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ كِلَيْهِمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ
أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ أَنَّهُ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا نَفَقَةً
دُونِ، * فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَعْلَمَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ كَانَ لِي نَفَقَةٌ أَخَذْتُ الَّذِي
يُضِلُّحِينِي، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ لِي نَفَقَةٌ لَمْ أَخْذْ مِنْهُ شَيْئًا، قَالَتْ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
"لَا نَفَقَةَ لَكَ، وَلَا سَكْنَى".

٣٦٩٧- (٣) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**
أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، فَأَخْبَرْتَنِي، أَنَّ زَوْجَهَا الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا، فَأَبَى أَنْ يُنْفِقَ
عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا نَفَقَةَ لَكَ، فَاذْهَبِي
فَادْهَبِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُونِي عِنْدَهُ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى، تَصْعِقِينَ بَيْتَكَ عِنْدَهُ".

٣٦٩٨- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ**
يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَبِيرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أُخْتُ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ
أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بْنُ الْمُعِيرَةِ الْمَخْزُومِيَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ انْطَلَقَ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُهُ:
لَيْسَ لَكَ عَلَيْنَا نَفَقَةٌ، فَانْطَلَقَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي نَفَرٍ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ،
فَقَالُوا: إِنَّ أَبَا حَفْصٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، فَهَلْ لَهَا مِنْ نَفَقَةٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ،

قوله: 'حدث يعقوب بن سعد - حم القاري' كليهما هو القاري بتشديد الياء، سبق بيانه مرات، وهكذا وقع في
النسخ كليهما، وهو صحيح، وقد سبق وجهه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح.

قوله: 'وكان أبو عيسى بن عيسى بن عيسى' هكذا هو في النسخ "نفقة دون" بإضافة نفقة إلى دون، قال أهل اللغة: الدون:
الردىء الحقير، قال الجوهري: ولا يشتق منه فعل، قال: وبعضهم يقول منه: دان يدون دونًا، وأدين إدانة.

قوله ﷺ: 'تصعين بيتك عنده' وفي الرواية الأخرى: 'بيتك يدان وصعت حمرك' * ترك هذه الرواية معسرة
للأولى، ومعناه لا تحافين من رؤية رجل إليك.

* قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'نفقة دون' كذا روي بالإضافة، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة،
والدون: الردىء الحقير. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٨/١)

وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ"، وَأَرْسَلَ إِلَيْهَا: "أَنْ لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ"، وَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهَا "أَنْ أُمِّ شَرِيكِ بِأَيِّهَا الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ، فَانْطَلِقِي إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَإِنَّكَ إِذَا وَضَعْتَ خِمَارَكَ، لَمْ يَرِكَ" فَانْطَلَقَتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا مَضَتْ عِدَّتُهَا أَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَمَةَ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

٣٦٩٩ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَ: كَتَبْتُ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا. قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ فَطَلَّقَنِي الْبَتَّةَ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى أَهْلِهِ أَتُبْغِيَ التَّفَقَّةَ، وَاقْتَصَوُا الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو "لَا تَفُوتِينَا بِنَفْسِكَ".

٣٧٠٠ - (٦) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَطَلَّقَهَا آخِرَ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ، فَرَعِمَتْ أَنَّهَا جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْتَفْتِيهِ فِي خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا، فَأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى ابْنِ أُمِّ مَكْتُومِ الْأَعْمَى، فَأَبَى مَرْوَانُ أَنْ يُصَدِّقَهُ فِي خُرُوجِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ بَيْتِهَا، وَقَالَ عُرْوَةُ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ.

٣٧٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، مَعَ قَوْلِ عُرْوَةَ: إِنَّ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ عَلَى فَاطِمَةَ.

٣٧٠٢ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصِ

قوله ﷺ: "لَا تَسْبِقَنِي بِنَفْسِكَ" هو من التعريض بالحطية، وهو جائز في عدة الوفاة، وكذا عدة البائن بالثلاث، وفيه قول ضعيف في عدة البائن، والصواب الأول لهذا الحديث.
قوله: "كُتِبَ ذَلِكَ مِنْ فِيهَا كِتَابًا" الكتاب هنا مصدر لكُتِبَ.

ابن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقها كانت بقيت من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة فقالا لها: والله! ما لك نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأنت النبي ﷺ فذكرت له قولهما، فقال "لا نفقة لك" فاستأذنته في الانتقال فأذن لها، فقالت: أين؟ يا رسول الله! قال: "إلى ابن أم مكتوم" وكان أعمى، تضع يابها عنده ولا يراها، فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ أسامة بن زيد. فأرسل إليها مروان قيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث، فحدثته به، فقال مروان: إن لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها،* فقالت فاطمة، حين بلغها قول مروان: فبني وبيتكم القرآن. قال الله عز وجل: ﴿لَا تَحْرُوهِنَّ﴾ من يوتهن (الطلاق: ١) الآية. قالت: هذا لمن كانت له مراجعة، فأمر أن يحدث بعد الثلاث فكيف تقولون: لا نفقة لها إذا لم تكن حاملاً؟ فعلام تحبسونها؟

٣٧٠٣ - (٩) وحديثي زهير بن حرب: حدثنا هشيم: أخبرنا سيار وحصين ومغيرة وأشعث ومجالد وإسماعيل بن أبي خالد وداود، قال داود: حدثنا كلهم عن الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس، فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها، فقالت: طلقها زوجها

قوله: 'وسأله في لسانه فأن ما' هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر وهو الداء على أحمائها، أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في أوائل هذا الباب، وأما لغير حاجة فلا يجوز لها الخروج والانتقال، ولا يجوز نقلها، قال الله تعالى: ﴿لَا تَحْرُوهِنَّ﴾ ولا تخرجن، **أن يأتين بفحشة مبينة**

تفسير الفاحشة في هذه الآية قال ابن عباس وعائشة: المراد بالفاحشة هنا النشور وسوء الخلق، وقيل: هو البذاءة على أهل زوجها، وقيل: معناه إلا أن يأتين بفاحشة الزنا فيخرجن لإقامة الحد ثم ترجع إلى المسكن. قوله: **سأحد بالعصمة التي وجدنا الناس عليها** هكذا هو في معظم النسخ "بالعصمة" بكسر العين وفي بعضها 'بالقضية' بالقاف والصاد، وهذا واضح، ومعنى الأول بالثقة والأمر القوي الصحيح. قوله: 'ومحمد' هو بالجيم وهو ضعيف، وإنما ذكره مسلم هنا متابعة، والمتابعة يدخل فيها بعض الضعفاء.

**** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: 'سأحد بالعصمة التي وجدنا الناس عليها' العصمة هنا: الثقة والأمر القوي الصحيح الذي اعتصم به الناس وعموا عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢١٠/١)

الْبَتَّةَ، فَقَالَتْ: فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ، قَالَتْ: فَلَمْ يَجْعَلْ لِي سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ.

٣٧٠٤ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ وَدَاوُدَ وَمُغِيرَةَ وَإِسْمَاعِيلَ وَأَشْعَثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ عَنْ هُشَيْمٍ.

٣٧٠٥ - (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ الْهَجَمِيُّ، حَدَّثَنَا قُرَّةٌ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَأَتَتْهُمَا بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ، وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلَيْمٍ، فَسَأَلْتُهَا عَنِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدِينَ؟ قَالَتْ: طَلَّقَنِي بَعْلِي ثَلَاثًا، فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي أَهْلِي.

٣٧٠٦ - (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا. قَالَ: "لَيْسَ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ".

٣٧٠٧ - (١٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَأَرَدْتُ

قولها: أَنَّهُ صَفَّهَا رَوْحَهَا لِسَةً قَالَتْ فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّ خَاصَمْتُ وَكَيْلَهُ.

شرح الغريب. قوله: 'فَأَخَصَمْتُ بِرُطَبِ ابْنِ طَابٍ وَسَقَتْنَا سَوِيقَ سُلَيْمٍ' معني 'أَتَتْهُمَا' صَيْفَتَا، وَرُطَبُ ابْنِ طَابٍ نَوْعٌ مِنَ الرُّطَبِ الَّذِي بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَنْوَاعَ ثَمَرِ الْمَدِينَةِ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ نَوْعًا، وَأَمَّا السُّلَيْمُ: فَبَسِينٌ مَهْمَلَةٌ مَضْمُومَةٌ، ثُمَّ لَامٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ مَشَاءُ فَوْقَ، وَهُوَ حَبٌّ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الشَّعِيرِ وَالْحَنْظَلَةِ. قِيلَ: طَعْمُهُ طَعْمُ الشَّعِيرِ فِي الْبُرُودَةِ وَلَوْنُهُ قَرِيبٌ مِنْ لَوْنِ الْحَنْظَلَةِ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي حُكْمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ مَشْهُورَةٍ: الصَّحِيحُ: أَنَّهُ جَنْسٌ مِنَ الْحُوبِ لَيْسَ هُوَ حَنْظَلَةٌ وَلَا شَعِيرًا. وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَنْظَلَةٌ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ شَعِيرٌ. وَتُظْهِرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي بَيْعِهِ بِالْحَنْظَلَةِ أَوْ بِالشَّعِيرِ مُتَفَاضِلًا، وَفِي ضَمِّهِ إِلَيْهِمَا فِي إِتْمَامِ نَصَابِ الرِّكَازَةِ وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ الضِّيَافَةِ، وَاسْتِحْبَابُهَا مِنَ النِّسَاءِ لَزَوَارِهِنَّ مِنْ فَضْلَاءِ الرِّجَالِ، وَإِكْرَامُ الزَّائِرِ وَإِطْعَامُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: 'سَأَلْتُهَا عَنْ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا أَيْنَ تَعْتَدِينَ؟' صَفَّيْتُ بَعْلِي ثَلَاثًا فَأَذِنَ لِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَعْتَدَ فِي هَيْئِي هَذَا عَمُولٍ عَلَى أَنَّهُ أَجَازَ لَهَا ذَلِكَ لِعَدْرِهَا فِي الْإِتِّقَالِ مِنْ مَسْكَنِ الطَّلَاقِ، كَمَا سَبَقَ إِضْرَاحُهُ قَرِيبًا.

الثَّقَلَةُ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ "انْتَقِلِي إِلَى بَيْتِ ابْنِ عَمَرَ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَأَعْتَدِي عِنْدَهُ".
 ٣٧٠٨ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَبَلَةَ:** أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا عَمَارُ بْنُ
 رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ الْأَعْظَمِ، وَمَعَنَا
 الشَّعْبِيُّ، فَحَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى
 وَلَا نَفَقَةً، ثُمَّ أَخَذَ الْأَسْوَدُ كَفًّا مِنْ حَصَى فَحَصَبَهُ بِهِ، فَقَالَ: وَيْلَكَ! تُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا، قَالَ
 عُمَرُ: لَا تَتْرُكُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنَا ﷺ لِقَوْلِ امْرَأَةٍ، لَا تَذَرِي لَعَلَّهَا حَفِظَتْ أَوْ نَسِيَتْ لَهَا
 السُّكْنَى وَالنَّفَقَةَ، وَتَلَا آيَةَ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ
 إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِحُكْمٍ مُبِينٍ﴾** (الطلاق: ١). **

٣٧٠٩ - (١٥) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ:** حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ،
 عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ عَمَارِ بْنِ رُزَيْقٍ، بِقِصَّتِهِ.
 ٣٧١٠ - (١٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ
 ابْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صُخَيْرٍ الْعَدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ تَقُولُ: إِنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا
 ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا
 حَلَلْتَ فَأَذِينِي" فَأَذَنَتْهُ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "أَمَّا

قوله: 'فقال انتقلي إلى بيت ابن عمر بن أم مكتوم' هكذا وقع هنا، وكذا جاء في "صحيح مسلم" في
 آخر الكتاب، وزاد فقال: هو رجل من بني فهر من البطل الذي هي منه. قال القاضي: والمشهور خلاف هذا،
 وليس هما من بطن واحد، هي من بني محارب بن فهر، وهو من بني عامر بن لؤي، قلت: وهو ابن عمها بحاراً
 يجتمعان في فهر، واختلفت الرواية في اسم ابن أم مكتوم، فقيل: عمرو، وقيل: عبد الله، وقيل: غير ذلك.
ضبط الاسم. قوله: عن أبي بكر بن أبي جهم بن صخير هكذا هو في نسخ بلادنا "صخير" بضم الصاد على
 التصغير، وحكي القاضي عن بعض رواقم أنه "صحر" بفتحها على التكبير، والصواب المشهور هو الأول.

** قال في نكملة فتح الملهم وحاصله أن خيرها ظني لا تقو به حجة خلاف كتاب الله وخلاف السنن
 المشهورة، فقول عمر ﷺ من أكبر دلائل الحفية على أن خير الواحد لا يحور به تخصيص الكتاب ولا تقييده ولا
 الزيادة عليه. (نكملة فتح الملهم: ٢١٣/١)

مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبَّ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ ضَرَابُ النِّسَاءِ، وَلَكِنْ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا: **** أَسَامَةُ! أَسَامَةُ!** فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ" قَالَتْ: فَتَرَوُجَّتُهُ فَأَعْتَبْتُ.

٣٧١١ - (١٧) **وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ: أُرْسِلَ إِلَيَّ زَوْجِي، أَبُو عَمْرٍو بْنُ حَفْصِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عِيَّاشُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ بِطَلَّاقِي: وَأُرْسِلَ مَعَهُ بِخُمْسَةِ أَصْعِ ثَعْرٍ، وَخُمْسَةِ أَصْعِ شَعِيرٍ، فَقُلْتُ: أَمَا لِي نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا؟ وَلَا أَعْتَدُ فِي مَنْزِلِكُمْ؟ قَالَ: لَا، قَالَتْ: فَشَدَّدْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ "كَمْ طَلَّقَكَ؟" قُلْتُ: ثَلَاثًا. قَالَ "صَدَقَ، لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ، اعْتَدِي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمَلِكٍ عَمْرٍو بْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ، فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، تُلْقِي ثَوْبَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ فَأَذِنِيَنِي" قَالَتْ: فَخَطَبَنِي خُطَابٌ، مِنْهُمْ مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ مُعَاوِيَةَ تَرَبَّ خَفِيفُ الْحَالِ، وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ، - أَوْ يَضْرِبُ النِّسَاءَ، أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَلَكِنْ عَلَيْكَ بِأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ."

٣٧١٢ - (١٨) **وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ:** أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى

قوله ﷺ: **أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَرَجُلٌ تَرَبَّ لَا مَالَ لَهُ** هو بفتح التاء وكسر الراء، وهو الفقير، فأكدته بأنه لا مال له؛ لأن الفقير قد يطلق على من له شيء يسير لا يقع موقعاً من كفايته.

قوله ﷺ: **فِيهِ صَدَقٌ لَيْسَ لَكَ نَفَقَةٌ إِلَّا هَذَا** هو في جميع السبع "تلقي" وهي لغة صحيحة، والمشهور في اللغة "تلقين" بالنون.

المشهور أنه أبو الجهم مكرراً قوله ﷺ: **وَأَبُو الْجَهْمِ مِنْهُ شِدَّةٌ عَلَى النِّسَاءِ** هكذا هو في السبع في هذا الموضع "أبو الجهم" بضم الجيم مصغر، والمشهور أنه يفتحها مكرراً، وهو المعروف في باقي الروايات، وفي كتب الأنساب وغيرها.

**** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: **فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا** يعني أشارت بيدها كراهية لها لأسامة. (تكملة فتح الملهم: ٢١٤/١)

فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ، فَسَأَلَتْهَا فَقَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حَفْصٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ، فَخَرَجَ فِي عَزْوَةٍ نَجْرَانٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَزَادَ: قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُهُ فَشَرَّفَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ، وَكَرَّمَنِي اللَّهُ بِأَبِي زَيْدٍ.

٣٧١٣- (١٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، زَمَنَ ابْنِ الزَّيْبَرِ، فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَاطِلًا، بِنَحْوِ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٣٧١٤- (٢٠) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ ابْنِ صَالِحٍ، عَنِ السَّيِّدِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَكْنًى وَلَا نَفَقَةً.

٣٧١٥- (٢١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: تَزَوَّجَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنُ الْعَاصِ * بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ، فَطَلَّقَهَا فَأَخْرَجَهَا مِنْ عِنْدِهِ، فَعَابَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عُرْوَةُ، فَقَالُوا: إِنَّ فَاطِمَةَ قَدْ حَرَجَتْ. قَالَ عُرْوَةُ: فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتُهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: مَا لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ خَيْرٌ فِي أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قوها: فشرّفني الله بأبي زيد وكرّمني بأبي زيد هكذا هو في بعض النسخ "أبي زيد" في الموضعين على أنه كنية، وفي بعضها "ابن زيد" بالون في الموضعين، وادعى القاضي أنها رواية الأكثرين، وكلاهما صحيح هو أسامة بن زيد، وكنيته أبو زيد، ويقال: أبو محمد.

فوائد الحديث: واعلم أن في حديث فاطمة ست قيس فوائد كثيرة: إحداها: حوار طلاق العائب.

الثانية: حوار التوكيل في الحقوق في القرض والدفع. الثالثة: لا نفقة لئس، وقالت طائفة: لا نفقة ولا سكي.

الرابعة: حوار سماع كلام الأحمية والأحبي في الاستفتاء ونحوه. الخامسة: حوار الخروح من منزل العدة للحاجة. السادسة: استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث لا تقع حلوة محرمة لقوله ﷺ في أم شريك "تلك امرأة يفشاها أصحابي". السابعة: جواز التعريض لحطبة المعتدة البائن بالثلاث.

**** قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **أنت عبد الرحمن بن الحكم** اسمها عمرة، على ما يظهر من شروح البحاري، وعبد الرحمن هذا هو أخو مروان بن الحكم، ويحيى بن سعيد بن العاص كان أبوه أمير المدينة لمعاوية، وهو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشدق، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ٢١٥/١)

٣٧١٦- (٢٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوْجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثًا، وَأَخَافُ أَنْ يُقْتَحَمَ عَلَيَّ. قَالَ: فَأَمَرَهَا فَتَحَوَّلَتْ.**

٣٧١٧- (٢٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: ** مَا لِفَاطِمَةَ خَيْرٌ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا. قَالَ: تَعْنِي قَوْلَهَا: لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ.**

٣٧١٨- (٢٤) **وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ لِعَائِشَةَ: أَلَمْ تَرَي إِلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ الْحَكَمِ؟ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ، فَقَالَتْ: بِسْمَا صَنَعْتُ، فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعِي إِلَى قَوْلِ فَاطِمَةَ؟ فَقَالَتْ: أَمَا إِنَّهُ لَا خَيْرَ لَهَا فِي ذِكْرِ ذَلِكَ.**

= الثامنة: جوار الحطمة على خطية غيره إذا لم يحصل للأول إجابة؛ لأنها أحرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما حطبوها.
التاسعة: جوار ذكر العائب بما فيه من العيوب التي يكرهها إذا كان للصبيحة، ولا يكون حيث عيبه محرمة.
العاشرة: جوار استعمال الجاز لقوله **﴿٣٦﴾**: "لا يضع العصا عن عاتقه ولا مال له".

الحادية عشرة: استحباب إرشاد الإنسان إلى مصحته وإن كرهها، وتكرار ذلك عليه لقولها قال: انكحي أسامة فكرهته، ثم قال: انكحي أسامة فكحته. الثانية عشرة: قول بصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم، وأن عاقبتها محمودة. الثالثة عشر: جوار نكاح غير الكفء إذا رضيت به الروجة والولي؛ لأن فاطمة قرشية، وأسامة مولى. الرابعة عشر: الحرص على مصاحبة أهل التقوى والفضل وإن دلت أسامهم. الخامسة عشر: جوار إنكار المفتي على مقتب آخر حالف النص أو عمم ما هو حاصر؛ لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس نعيمها أن لا سكنى للمبتوتة، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر من خوف اقتحامه عليها، أو لبداءها أو نحو ذلك. السادسة عشر: استحباب ضيافة الزائر، وإكرامه بطيب الطعام والشراب، سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة، والله أعم.

**** قال في تكملة فتح الملهم قوله: * فاطمة بنت قيس حين طلقها زوجها، أعادها له، وتذكر هذا الحديث بما يوهم أن حكم عدم النفقة والسكنى عام لسائر المستوتات، مع أنه كان خاصاً بها؛ لأنها انفقت من بين زوجها لعذر الوحشة أو لاستطالة لسامها، وإنما منعت من النفقة لعدم الاحتساس، ولكنها لا تذكر هذه الأعداد وتعمم الحديث. (تكملة فتح الملهم: ٢١٦/١)**

[٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها]

٣٧١٩ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ،
ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ - . حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ . قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّيَّيرِ أَنَّهُ
سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ** نَخْلَهَا، فَزَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ
تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: "بَلَى. فَجُدِّي نَخْلِكَ، فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا".

٧ - باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها زوجها، في النهار، لحاجتها

فيه حديث جابر: قال طلق خالتي فأرادت أن تجد خنجرها رجل أن يخرج فأبى لي ﷺ فقال سي
فجدي نخلك فإنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفًا.

أقوال الأئمة في خروج المعتدة في عدة الطلاق والوفاة من بيتها للحاجة هذا الحديث دليل لخروج المعتدة
بالبائن للحاجة، ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة،
وكذلك عند هؤلاء يجوز لها الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة وقال في البائن: لا تخرج
ليلاً ولا هاراً،** وفي استحباب الصدقة من التمر عند جداده والهدية واستحباب التعريض لصاحب التمر بفعل
ذلك، وتذكير المعروف والبر، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم. قوله: أن جد حنجرها جد الرجل يحدها بضم الحيم في المضارع جداً وجداداً إذا
قطع لمرتها، قاله ابن الأثير في جامع الأصول. (تكملة فتح الملهم: ٢١٧/١)

** قال في تكملة فتح الملهم. وأما أبو حنيفة رحمه الله فتمسك بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْرُجْنَ﴾، لا أن يأسين
بفسحة مبيحة وهذا الهي القطعي صريح في عدم جواز خروج المطلقات حتى تقضي عدتهن، ولم يرد مثل ذلك
في المتوفى عنها زوجها، والقياس أنما لا تستحق النفقة في عدتها، فيباح لها الخروج في النهار لمعيشتها، وأما المطلقة
فإن النفقة دارة عليها من قبل زوجها، فلا تحتاج إلى الخروج. وأما حديث الباب فخبر واحد لا يصح به تخصيص
الكتاب أو تقييده، ويحتمل أن تكون حالة جابر رحمه الله محتاجة إلى الخروج لفقتها بأن كانت قد احتلعت من زوجها
على نفقة عدتها، وفي أمثالها يجوز لها الخروج كما صرح به في الهداية وفتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ٢١٨/١)

٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها وغيرها، بوضع الحمل

٣٧٢٠ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزَّهْرِيِّ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سَبِيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، فَيَسْأَلَهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَمَّا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حِينَ اسْتَفْتَتْهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سَبِيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَهُوَ فِي بَنِي غَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، فَتَوَفَّى

٨ - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها، بوضع الحمل

صبط الاسم فيه حديث سبيعة بضم السين المهملة، وفتح الباء الموحدة، أما وضعت بعد وفاة زوجها بيبال، فقال النبي ﷺ: "إن عدتها انقضت وأما حلت للأزواج".
أقول أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل فأخذ بهذا جماهير العلماء من السلف والخلف فقالوا: عدة المتوفى عنها بوضع الحمل، حتى لو وضعت بعد موت زوجها للحظة قبل غسبه، انقضت عدتها، وحث في الحار للأرواح، هذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا رواية عن عبي وابن عباس وسحبون المالكي أن عدتها بأقصى الأجلين، وهي أربعة أشهر وعشرًا، ووضع الحمل، وإلا ما روي عن الشعبي وأحسن وإبراهيم النخعي وحماد أنها لا يصح رواجها حتى تظهر من نفاسها، وحجة الجمهور حديث سبيعة المذكور، وهو محصص لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ سَوَافُونَ مَكْنُوعُونَ وَيَدْرُوسُ أَرْوَاحَهُنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) ومبين أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَهْلُهُنَّ لَا يَصِفُ خَمْنَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤) عام في المطلقة والمتوفى عنها وأنه على عمومه.

الجواب عن تعارض الآيتين في الطاهر وقال الجمهور: وقد تعارض عموم هاتين الآيتين، وإذا تعارض العمومان وجب الرجوع إلى مرجح لتخصيص أحدهما، وقد وجد هنا حديث سبيعة المحصص لأربعة أشهر وعشرًا، وأما محمولة على غير الحامل. ** وأما الدليل على الشعبي وموافقيه فهو ما رواه مسم في الباب أنها قالت: فأفتاني النبي ﷺ بأنني قد حسنت حين وضعت حملي، وهذا تصريح بانقضاء العدة بنفس الوضع، فإن احتجوا بقوله: فيما تلت من نفاسها، أي ظهرت منه. فالجواب: أن هذا إخبار عن وقت سؤالها، ولا حجة فيه، وإنما الحجة في قول النبي ﷺ =

** قال في تكملة فتح الملهم وذكر الحافظ في الفتح عن ابن مسعود أن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة، يعني أنها محصورة لها فإنما أخرجت منها بعض متناولاتها. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٢/١)

عَنْهَا فِي حَاجَةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ** أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا تَحَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكُكٍ* - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَحَمِّلَةً؟ لَعَلَّكَ تَرْجِينَ النِّكَاحَ، إِنَّكَ، وَاللَّهِ! مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ، جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حَيْرَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوِجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنْ لَا يَقْرُبَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهُرَ.

= أما حلت حين وضعت، ولم يعلل بالطهر من النفاس.

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان حملها ولداً أو أكثر كامل الحلقة أو ناقصها، أو علقه أو مضعة، فتقضي العدة بوضعها إذا كان فيه صورة خلق آدمي، سواء كانت صورة حفية تختص النساء بمعرفتها، أم حية يعرفها كل أحد، ودليله إطلاق سبيعة من غير سؤال عن صفة حملها.

قوله: 'كانت حب سعد بن حبة وهو في بني عامر بن لؤي' هكذا هو في السح 'في بني عامر' بالفاء وهو صحيح، ومعناه ونسبه في بني عامر، أي هو منهم. قوله: 'لم تنشب أي لم تمكث.

صط الاسم قوله: 'لم تنشب' السائل بفتح السين، ويعكث بموحدة مفتوحة ثم عين ساكنة ثم كافين الأولى مفتوحة، واسم أبي السنايل: عمرو، وقيل: حبة بالناء الموحدة، وقيل: بالنون، حكاهما ابن ماكولا، وهو أبو السنايل بن بعكث بن الحجاج بن الحارث بن الساق بن عبد الدار، كذا نسبه ابن الكلبي وابن عبد البر، وقيل: في نسبه غير هذا.

* قوله: 'والله ما أنت بناكح' كان التدكير بتقدير الموصوف مذكراً أي بشخص بناكح، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'لم تنشب' ضم التاء من باب الإفعال أي لم تمكث كثيراً حتى وضعت حملها. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٠/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: 'أبو سنايل بن بعكث' بكافين على وزن جعفر، اسمه حبة، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقيل: أصرم، كما في الإصابة، وذكر ابن الأثير في أسد الغابة أنه من مسلمة الفتح وكان شاعراً، وقيل: إنه عاش بعد النبي ﷺ ربما. والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٢١/١)

٣٧٢١ - (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى**
ابْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ
أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عِدَّتُهَا آخِرُ
الْأَجَلَيْنِ، * وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَدْ حَلَّتْ، فَجَعَلَا يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا مَعَ
ابْنِ أَخِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ فَبَعَثُوا كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ؟ فَجَاءَهُمْ
فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: إِنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ
ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ.

٣٧٢٢ - (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**
وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ
أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَلَمْ يُسَمَّ كُرَيْبًا.

قوله: **سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ** هو بضم الون على المشهور، وفي لغة بفتحها، وهما لعتان في الولادة، وقوته: بعد وفاته بليال قيل: إنما شهر، وقيل: خمس وعشرون ليلة، وقيل: دون ذلك، والله أعلم.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **فأرسلوا إلى أم سلمة** قال الحافظ: "ويقال: إنه رجع عنه، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٢/١)

٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

٣٧٢٣- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ قَالَ: قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوْفِي أَبُوَهَا أَبُو سُفْيَانَ، فَدَعَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ، خَلَقَ أَوْ غَيْرُهُ، فَذَهَنَتْ مِنْهُ جَارِيَةً، ثُمَّ مَسَّتْ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمِنْبَرِ: "لَا يَحِلُّ* لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٩ - باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك، إلا ثلاثة أيام

بيان أخذ الإحداد ومعناه في اللغة والشرع: قال أهل اللغة: الإحداد والحداد مشتق من الحد، وهو المنع؛ لأنها تمنع الزينة والطيب، يقال: أهدت المرأة تحد إحداداً، وهدت تحد بضم الحاء وتحد بكسرهما حداً، كذا قال الجمهور أنه يقال أهدت وهدت، وقال الأصمعي: لا يقال إلا أهدت رباعياً، ويقال: امرأة حاد، ولا يقال: حادة، وأما الإحداد في الشرع: فهو ترك الطيب والريئة وله تفاصيل مشهورة في كتب الفقه.

قوله ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا". أقوال الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة الكتابية والصغيرة والروحة الأمة، والمطلقة ثلاثاً، فيه دليل على وجوب الإحداد على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مجمع عليه في الجملة، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة والبكر والثيب، والحرّة والأمة، والمسلمة والكافرة، هذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين وأبو ثور وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكتابية، بل يختص بالمسلمة لقوله ﷺ: "لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ" فخصه بالمؤمنة،* ودليل الجمهور أن المؤمن هو -

* قوله: "لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" تحد على ميت هو بتقدير أن تحد فاعل لا يحل، ومثله في تقدير أن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ آيَتْهُ يُرِيكُمُ﴾ (الروم: ٢٤) ثم مقتضى أنها لا تترك الزينة والطيب فوق ثلاث ليالٍ للإحداد ولا يلزم منه أن تستعمل الطيب والزينة بعد ثلاث ليالٍ، فكان مراد الأزواج المطهرات من استعمال الطيب دفع الشبهة ظاهراً لا أن الحديث يقتضي استعمال الطيب أو الزينة، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح الملهم: الإحداد للمرأة على زوجها يجب عند الحنفية إذا كانت بالغة مسلمة، فأما الصغيرة والذمية فلا حداد عليها، وهو قول مالك وأبي ثور، وقال الشافعي: يجب على كل زوج وصغيرة أو كبيرة، مسلمة -

= الذي يستمر خطاب الشارع، ويتنفع به، ويتقاد له، فلهذا قيد به.

وقال أبو حنيفة أيضاً: لا إحداد على الصغيرة، ولا على الزوجة الأمة، وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد ولا على الأمة إذا توفى عنهما سيدهما، ولا على الزوجة الرجعية، واحتلما في المطلقة ثلاثاً فقال عصاء، وربيعه، ومالك، والبيث، والشافعي، وابن المنذر: لا إحداد عليها. وقال الحكم، وأبو حنيفة، والكوفيون. وأبو ثور، وأبو عبيد: عليها الإحداد، وهو قول ضعيف للشافعي. وحكى القاضي قولاً عن الحسن البصري أنه لا يجب الإحداد على المطلقة، ولا على المتوفى عنها، وهذا شاذ عريب، ودليل من قال: لا إحداد على المطلقة ثلاثاً قوله **عليه السلام**: "إلا على الميت" فخص الإحداد بالميت بعد تحريره في غيره.

قال القاضي: واستفيد وجوب الإحداد في المتوفى عنها من اتفاق العلماء على حمل الحديث على ذلك، مع أنه ليس في لفظه ما يدل على الوجوب، ولكن اتفقوا على حمله على الوجوب مع قوله **عليه السلام** في الحديث الآخر حديث أم سلمة وحديث أم عطية في الكحل والطيب واللباس ومنعها منه، والله أعلم.

وأما قوله **عليه السلام**: أربعة أشهر وعشراً، فالمراد به عشرة أيام ليلاتها، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن يحيى بن أبي كثير والأوزاعي أنها أربعة أشهر وعشراً ليال، وأنها تحل في اليوم العاشر، وعددا وعند الجمهور لا تحل حتى تدخل ليلة الحادي عشر، وأعلم أن التقيد عددا بأربعة أشهر وعشراً حرج على غالب المعتدات أنها تعتد بالأشهر، أما إذا كانت حاملاً فعدتها بالحمل، ويلزمها الإحداد في جميع العدة حتى تضع، سواء قصرت مدة أم طالت، فإذا وضعت فلا إحداد بعده، وقال بعض العلماء: لا يلزمها الإحداد بعد أربعة أشهر وعشراً، وإن لم تضع الحمل، والله أعلم.

بيان حكمه وجوب الإحداد في عدة الوفاة. قال العلماء: والحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة دون الصلح؛ لأن الرية والطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فهبت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجراً عن النكاح؛ لكون الزوج ميتاً لا يمنع معتدته من النكاح، ولا يراعيه ناكحها، ولا يخاف منه، بخلاف المطلق الحي، فإنه يستغني بوجوده عن راجر آخر، ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولاً بها، =

= أو دمية، وفي حديث الباب حجة لتحقية فإنه أوجب الإحداد على المرأة دون الصغيرة، وعلى المؤمنة دون الكافرة، وزعم الحافظ في الفتح أن استدلال الحنفية هذا استدلال بالفقهاء، ولكنه لا يصح؛ لكون المفهوم لا حجة فيه عند الحنفية، وإنما حصل دليلاً أن هذا الحديث مشتمل على جرئ، الأول حرمة الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام، والثاني إيجاب الإحداد على الزوج، والخطاب في كلا الأمرين من الحرمة والإيجاب إنما وقع للمرأة المؤمنة، فأما الصغيرة والدمية فقد سكت الحديث عن خطاهما، فترجعان إلى أصلهما، وهو عدم حرمة وعدم الإيجاب، فإن الأصل في الأشياء الإباحة، ولا سيما لغير المكلفين. وإنما استثنى الحنفية الصغيرة والدمية من أحكام الحداد؛ لأنه لم يرد لهما حكم، لا لأهم استدلالاً بالفقهاء. هذا ما ظهر لي، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٥/١)

٣٧٢٤ - (٢) **قالت زَيْتَبُ:** ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْتَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوفِّيَ أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، عَلَى الْمَنِيَرِ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٢٥ - (٣) **قالت زَيْتَبُ:** سَمِعْتُ أُمِّي، أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ ابْتَنَيْتِي تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا" - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا -، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةٌ

= خلاف الطلاق فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً؛ لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولد إن كان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن، قالوا: ولم يوكل ذلك إلى أمانة النساء، ويجعل بالأقراء كالطلاق لما ذكرناه من الاحتياط للميت، ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغالب في حكم وجوب العدة والإحداد، والله أعلم.

قوله: **فدعت أم حنبله بطيب فمسته** فيه بصره حي أو غيره هو برفع "حلق" ويرفع غيره، أي دعت بصفرة وهي حلق أو غيره، والحلق بفتح الحاء هو طيب مخلوط.

قوله: **مسست عارضتها** هما جابا الوجه فوق الدق إلى ما دون الأذن، وإما فعلت هذا لدفع صورة الإحداد، وفي هذا الذي فعلته أم حنبله وريبت مع الحديث المذكور دلالة لجواز الإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام فما دونهما.

قوله: **وقد اشتكت عيناها** هو برفع النون، ووقع في بعض الأصول عيناها بالالف.

قوله: **"أفَنَكْحُهَا فقال لا"** هو بضم الحاء.

فقه الحديث والتوفيق بين الروايات. وفي هذا الحديث وحديث أم عطية المذكور بعده في قوله ﷺ: "لا تكتحل" دليل على تحريم الاكتحال على الحادة، سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء في الحديث الآخر في "الموطأ" وغيره في حديث أم سلمة: "أجعليه بالليل وامسحيه بالنهار" ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يعمل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار، ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسحته بالنهار، وحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهي محمول على عدم الحاجة، وحديث التي اشتكت عيناها فنهاها محمول على أنه هي تنزيهه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها. -

**** قال في تكملة فتح الملهم:** وأما فيه ﷺ عن الاكتحال في حديث الباب فيحتمل أن تكون الضرورة لم تتحقق عنده ﷺ، إما لحفة مرضها أو لأنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١)

أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ".

٣٧٢٦- (٤) قال حميد: فَقُلْتُ لِرَيْبٍ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ، إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبَسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا، حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابَّةٍ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ، فَتَقْتَضُ بِهِ، فَقَلَمًا تَقْتَضُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ ** فَتُعْطَى بَعْرَةً فَتَرْمِي بِهَا، ثُمَّ تَرَاجِعُ، بَعْدُ، مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ.

= وقد اختلف العلماء في استحالة المحلة. فقال سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار ومالك في رواية عنه: يجوز إذا خافت على عينها بكحل لا طيب فيه، وجوزه بعضهم عند الحاجة وإن كان فيه طيب، ومذهبا جوازه ليلاً عند الحاجة بما لا طيب فيه.

قوله **عشر**: أي هي أربعة أشهر وعشر. وقد كتب أحد كثر في حديثه روي بالبعرة على رأس الحول معناه: لا تستكثرن العدة ومع الاحتحال فيها، فإنها مدة قليلة، وقد خفت عنكن وصارت أربعة أشهر وعشرا بعد أن كانت سنة.

دليل سح آية متاعا إلى الحول وفي هذا تصريح بنسخ الاعتداد سنة المذكور في سورة البقرة في الآية الثانية. وأما رميها بالبعرة على رأس الحول فقد فسره في الحديث. قال بعض العلماء: معناه أنها رمت بالعدة، وحرقت منها كافضلها من هذه البعرة، ورميها بها. وقال بعضهم: هو إشارة إلى أن الذي فعلته وصيرت عليه من الاعتداد سنة، ولبسها شر ثيابها ولزومها بيتاً صغيراً حين بالنسبة إلى حق الزوج وما يستحقه من المراجعة، كما بهون الرمي بالبعرة.

شرح العرب قوله: **دحت حفشاً** هو بكسر الحاء المهملة وإسكان الفاء وبالشين المعجمة أي بيتاً صغيراً حقيراً قريب السمك.

قوله: **ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طائر** معناه فتقتض به. هكذا هو في جميع النسخ "فتقتض" بالفاء والضاد، قال ابن قتيبة: سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل، ولا تمس ماء، ولا تقلم ظمراً ثم تخرج بعد الحول بأفصح منظر، ثم تقتض، أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها، وتنبه فلا يكاد يعيش ما تقتض به، وقال مالك: معناه تمسح به جلدها، وقال ابن وهب: معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره، =

**** قال في تكملة فتح الملهم**. قوله: **فمعضى بعة فترمي** هـ قال الحافظ: اختلف في المراد برمي البعرة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها، وقيل: بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٢٨/١-٢٢٩)

٣٧٢٧- (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ، فَدَعَتْ بِصُفْرَةٍ فَمَسَحَتْهُ بِذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنَّمَا أَصْنَعُ هَذَا لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوُفِّيَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجَدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".**

٣٧٢٨- (٦) **وَحَدَّثَنِي زَيْنَبُ عَنْ أُمِّهَا، وَعَنْ زَيْنَبَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.**

٣٧٢٩- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّهَا أَنَّ امْرَأَةً تُوُفِّيَ زَوْجُهَا، فَخَافُوا عَلَى عَيْنِهَا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ تَكُونُ فِي شَرِّ بَيْتِهَا فِي أَحْلَاسِهَا - أَوْ فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا فِي بَيْتِهَا - حَوْلًا، فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ فَخَرَجَتْ أَفْلًا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؟".**

٣٧٣٠- (٨) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ بِالْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا: حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْكُحْلِ، وَحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُخْرَى مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ تُسَمَّهَا زَيْنَبَ، نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ.**

٣٧٣١- (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ:**

- وقيل: معناه مسح به ثم تفتض، أي تغتسل، والافتضاض: الاغتسال بالماء العذب للإبقاء، وإزالة الوسخ حتى تصبح بيضاء نقية كالفضة، وقال الأخفش معناه تنظف وتنقي من الدرن تشبيهاً لها بالفضة في نقائها وبياضها، وذكر الهروي أن الأزهرى قال: رواه الشافعي "تَقْبِصُ" بالقاف والصاد المهملة والباء الموحدة مأخوذ من القبص وهو القبض بأطراف الأصابع. قوله: "تُوُفِّيَ حَمِيمٌ لَأُمِّ حَبِيبَةَ" أي قريب.

قوله ﷺ: "فِي شَرِّ أَحْلَاسِهَا" هو بفتح الهمزة وإسكان الحاء المهملة جمع جلس بكسر الحاء، والمراد في شر ثيابها، كما قال في الرواية الأخرى، وهو مأخوذ من جلس البعير وغيره من الدواب وهو كالمنسج يجعل على ظهره.

**** قال في تكملة فتح المهمل:** قوله: "فَإِذَا مَرَّ كَلْبٌ رَمَتْ" ظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب، سواء طال زمن انتظار مروره أو قصر، وهو جزم بعض الشراح. (تكملة فتح المهمل: ٢٢٩/١)

أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ تَذْكُرَانِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ ابْنَةً لَهَا تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَاشْتَكَتْ عَيْنَهَا فَهِيَ تُرِيدُ أَنْ تَكْخُلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَدَكَاثُ إِحْدَاكُنْ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ وَإِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٢ - (١٠) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا أَتَى أُمَّ حَبِيبَةَ نَعِيَ أَبِي سُفْيَانَ، دَعَتْ - فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ - بِصُفْرَةٍ، فَمَسَحَتْ بِهِ ذِرَاعَيْهَا وَعَارِضَيْهَا، وَقَالَتْ: كُنْتُ عَنْ هَذَا غَنِيَّةً، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُجِدَّ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٣ - (١١) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ حَدَّثَتْهُ عَنْ حَفْصَةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَةَ أَوْ عَنْ كِلْتُمَاهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٤ - (١٢) **وَحَدَّثَنَا** شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعٍ بِإِسْنَادِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، مِثْلَ رِوَايَتِهِ.

٣٧٣٥ - (١٣) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ وَابْنِ دِينَارٍ، وَزَادَ "فَإِنَّمَا تُجِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

٣٧٣٦ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، جَمِيعًا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

٣٧٣٧- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ - عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا".

٣٧٣٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تُحِدُّ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تُكْتَجِلُ، وَلَا تَمَسَّ طَبِيئًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، بُذَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ".

قوله ﷺ: 'وَلَا تَمَسَّ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ' العصب بعين مفتوحة ثم صاد ساكنة مهملتين وهو برود اليمن، يُعَصَّبُ غَرْهَا ثم يصغ معصوباً ثم تنسج، ومعنى الحديث النهي عن جميع الثياب المصنوعة للزينة إلا ثوب العصب. أقوال أهل العلم في عدم جواز لبس الثوب المعصفر المصنوع للحادة قال ابن المنذر: أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة والمصبغة إلا ما صبغ بسواد، فرخص بالمصبوغ بالسواد عروة بن الزبير، ومالك والشافعي، وكرهه الزهري، وكره عروة العصب، وأجازه الزهري، وأجاز مالك غليظه، والأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقاً، وهذا الحديث حجة لمن أجازه. قال ابن المنذر: رخص جميع العلماء في الثياب البيض، ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يتزين به، وكذلك جيد السواد، قال أصحابنا: ويجوز كل ما صاع، ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير في الأصح، ويحرم حلي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز.

شرح الغريب قوله ﷺ: 'وَلَا تَمَسَّ طَبِيئًا' إذا ظهرت سدة من قسط أو أظفار "البذة" بصم النون القطعة والشيء اليسر، وأما "القسط" فبضم القاف، ويقال فيه "كُتِّتْ" بكاف مضمومة بدل القاف وبتاء بدل الطاء وهو والأظفار نوعان معروفان من السحور، وليس من مقصود الطيب رخص فيه للمعتسلة من الحيض لإزالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب، والله تعالى أعلم.

** قال في تكملة فتح المهمل: قوله: عن أم عصبه هي نسيئة بت الحارث الأصبارية من فاصلات الصحابة، كانت تمرص المرصى وتداوي الجرحى وتعسل الموتى، ومن أجل ذلك تلقب العاسلة. (تكملة فتح المهمل: ٢٣١/١)

٣٧٣٩ - (١٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح **وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ:** حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ بْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا "عِنْدَ أَذْنَى طَهْرِهَا: نُبْذَةُ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ".

٣٧٤٠ - (١٨) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: **كُنَّا لُنْهَى أَنْ نُحْدَ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا نُكْتَجِلُ، وَلَا نَتَطَيَّبُ، وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، وَقَدْ رُحِّصَ لِلْمَرْأَةِ فِي طَهْرِهَا - إِذَا اغْتَسَلَتْ إِحْدَانًا مِنْ مَحِيضِهَا - فِي نُبْذَةٍ مِنْ قُسْطٍ وَأَظْفَارٍ.**

.....

[٢٠ - كتاب اللعان]

٣٧٤١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ، يَا عَاصِمُ! لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَاسْأَلْ لِي عَنْ ذَلِكَ، يَا عَاصِمُ! رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَاصِمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرٌ فَقَالَ: يَا عَاصِمُ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرٍ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، قَالَ عُوَيْمِرٌ: وَاللَّهِ! لَا أَتَّهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ فَتَقْتُلُونَهُ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ نَزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأَبِ بِهَا".

١٩ - كتاب اللعان

معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ الفصم مع كونهما في الآية اللعان والملاعنة والتلاعس، ملاعنة الرجل امرأته، يقال: تلاعنا وتلعنا ولاعس القاصي بينهما، وسمى لعاناً لقول الزوج: علي لعة الله إن كنت من الكاذبين، قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: واحتج لفظ اللعان على لفظ العضب، وإن كانا موجودين في الآية الكريمة وفي صورة اللعان؛ لأن لفظ اللعة متقدم في الآية الكريمة، وفي صورة اللعان، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانبها؛ لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها، ولأنه قد ينفك لعانه عن لعانها، ولا ينعكس، وقيل: سمي لعاناً من اللعن وهو الطرد والإبعاد؛ لأن كلا منهما يبعد عن صاحبه، ويحرم الكاح بينهما على التأيد بخلاف المطلق وغيره.

أقوال أهل العلم في أن اللعان هل هو يمين أو شهادة: واللعان عند جمهور أصحابنا يمين. وقيل: شهادة، وقيل: يمين فيها ثبوت شهادة، وقيل: عكسه. قال العلماء: وليس من الأيمان شيء متعدد إلا اللعان والقسماء، ولا يمين في جانب المدعي إلا فيهما، والله أعلم. قال العلماء: وجوز اللعان لحفظ الأسباب ودفع المعرفة عن الأرواح، وأجمع العلماء على صحة اللعان في الحملة، والله أعلم. واحتلف العلماء في نزول آية اللعان، هل هو بسبب عويمر العجلاني أم بسبب هلال بن أمية؟ فقال بعضهم: بسبب عويمر العجلاني، واستدل بقوله ﷺ في الحديث الذي ذكره مسلم في الباب أولاً لعويمر: قد نزلت فيك وفي صاحبتك.

قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَنَّا، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ، عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَغَا قَالَ عُوَيْمِرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا، قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= أول رجل لاعن في الإسلام وقال جمهور العلماء: سبب برواها قصة هلال بن أمية، واستدلوا بالحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا في قصة هلال؛ قال: وكان أول رجل لاعن في الإسلام. قال الماوردي من أصحابها في كتابه "الحاوي": قال الأكثرون: قصة هلال بن أمية أسبق من قصة العجلاني، قال: والقل فيهما مشتبه ومختلف. وقال ابن الصباغ من أصحابها في كتابه "الشامل": قصة هلال تبي أن الآية نزلت فيه أولاً. قال: وأما قوله ﷺ لعويمر: إن الله قد أمرني فيك وفي صاحبك، فمعناه ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس، قلت: ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً، فلعلهما سالا في وقتين متقاربين، فنزلت الآية فيهما، وسبق هلال باللعان، فيصدق أنها نزلت في دا وفي دك، وأن هلالاً أول من لاعن، والله أعلم. قالوا: وكانت قصة اللعان في شعبان سنة تسع من الهجرة، ومن نقله القاضي عياض عن ابن جرير الطبري. قوله: "فكره رسول الله ﷺ المسائل وعامها".

تأويل كراهة النبي ﷺ المسائل المراد: كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها لاسيما ما كان فيه هتكت ستر مسلم أو مسلمة، أو إشاعة فاحشة، أو شاعة على مسلم أو مسلمة. قال العلماء: أما إذا كانت المسائل مما يحتاج إليه في أمور الدين، وقد وقع فلا كراهة فيها، وليس هو المراد في الحديث، وقد كان المسلمون يسألون رسول الله ﷺ عن الأحكام الواقعة فيحييهم ولا يكرهها، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد، ولم يحتاج إليها، وفيها شاعة على المسممين والمسمات، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين، وفي الإسلام، ولأن من المسائل ما يقتضي جوابه تصديقاً. وفي الحديث الآخر: "أعظم الناس جرماً من سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته".

قوله: يا رسول الله! أتيت رجلاً جاحداً مع امرأته رجلاً يفسد فقتلوه ثم نسب بعض؟ قال رسول الله ﷺ: قد نزل فيك وفي صاحبك، فذهب فأتى هـ، قال سهل: فتلَاعَنَّا هذا الكلام فيه حذف ومعناه: أنه سأل وقذف امرأته وأنكرت الزنا، وأصر كل واحد منهما على قوله ثم تلاعنا. قوله: أبس نفسه معناه إذا وجد رجلاً مع امرأته وتحقق أنه رى بها فإن قتله فقتلوه، وإن تركه صبر على عظيم فكيف طريقه؟

أقوال أهل العلم في وجوب القصاص على من قتل رجلاً وادعى أنه وحده على الربا بدون الشهود: وقد اختلف العلماء فيمن قتل رجلاً ورغم أنه وحده قد رى بامرأته فقال جمهورهم: لا يقبل قوله، بل يلزمه القصاص إلا أن تقوم بذلك بينة أو يعترف به ورثة القتيل. والبيئة أربعة من عدول الرجال يشهدون على نفس الزنا، =

قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ سِنَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ.*

= ويكون القتل محصناً، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فإن كان صادقاً فلا شيء عليه، وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل زانياً محصناً القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله، والصواب الأول، وجاء عن بعض السلف تصديقه في أنه زنى بامرأته وقتله بذلك.

قوله: **فَوَلَّاهُمَا سَهْلًا**: ففلاعهما سهلاً مع الناس عند رسول الله ﷺ. فيه أن اللعان يكون بحضرة الإمام أو القاضي، ويجمع من الناس، وهو أحد أنواع تغليظ اللعان، فإنه تغليظ بالزمان والمكان والجمع، فأما الزمان فبعد العصر، والمكان في أشرف موضع في ذلك البلد، والجمع طائفة من الناس أقلهم أربعة، وهل هذه التغليظات واجبة أم مستحبة؟ فيه خلاف عندنا، الأصح الاستحباب.

قوله: **فَمِمَّا رَوَى عَنْ عُبَيْدِ بْنِ كَيْسٍ**: كذب عبيد بن كَيْسٍ، رسول الله ﷺ. فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهَاب: فكانت سنة المتلاعنين. وفي الرواية الأخرى: **فَصَبَّ ثَلَاثًا** قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، فمراقبها عند أبي إسحاق **فَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ** ذكره المزي في كل متلاعنين. وفي الرواية الأخرى: **لَهُ لَاعِنٌ ثُمَّ لَاعِنَةٌ ثُمَّ فَرَقَ بَيْنَهُمَا** وفي رواية: **"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا"**.

أَقْوَالُ الْأَنَمَةِ فِي الْفَرْقَةِ بِاللَّعَانِ اختلف العلماء في الفرقة باللعان فقال مالك والشافعي والجمهور: تقع الفرقة بين الزوجين بنفس التلاعن، ويحرم عليه نكاحها على التأييد لهذه الأحاديث، لكن قال الشافعي وبعض المالكية: تحصل الفرقة بلعان الزوج وحده، ولا تتوقف على لعان الزوجة. وقال بعض المالكية: تتوقف على لعانها. وقال أبو حنيفة: لا تحصل الفرقة إلا بقضاء القاضي بها بعد التلاعن، لقوله: ثم فرق بينهما.* وقال الجمهور: لا تقتصر إلى قضاء القاضي لقوله **فَوَلَّاهُمَا سَهْلًا**: لا سبيل لك عبيد. والرواية الأخرى **فَمِمَّا رَوَى**. وقال البيهقي: لا أثر لللعان في الفرقة، ولا يحصل به فراق أصلاً.

**** قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ**: قوله: **فَكَانَتْ سِنَةُ الْمُتَلَاعِنِينَ** قال العيني من الحنفية: معناه أن الملاعنة بالوجه المذكور صارت سنة لمن بعدهما من المتلاعنين. (تكملة فتح الملهم: ٢٣٨/١)

**** قَالَ فِي تَكْمَلَةِ فَتْحِ الْمُلْهِمِ** وأجاب الشافعية عن حديث الباب أن الفرقة وقعت بنفس اللعان، وإنما أخبرهما النبي ﷺ بوقوع الفرقة. فعبّر عنه الراوي بقوله "فرق بينهما" ولكن رده الحصص في أحكام القرآن (٣: ٣٦٩) بأنه صرف للكلام عن حقيقته من غير حاجة، فإن نسبة التفریق إلى النبي ﷺ تقتضي أن تقع الفرقة بفعله، وذلك إنما يصح على قول الحنفية.

(إلى أن قال:): ولم أجد للشافعي حديثاً يدل هذه الصراحة على وقوع الفرقة بلعان الزوج وحده، ولذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص: "قول الشافعي في إيقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن أقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه سلف"، وراجع لتفصيل المسألة أحكام القرآن للجصاص ٣: ٣٦٧ إلى ٣٧٢ وإعلاء السنن ١١: ١٦٥.

(تكملة فتح الملهم: ٢٤٢/١-٢٤٣)

٣٧٤٢- (٢) **وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ؛ أَنَّ عُوَيْرَ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، أَمَى عَاصِمَ بْنَ عَدِيٍّ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَثَلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَأَدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: وَكَانَ فِرَاقُهُ إِيَّاهَا، بَعْدَ سُنَّةٍ فِي الْمُتَلَاعِنِينَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ حَامِلًا، فَكَانَ ابْنُهَا يُدْعَى إِلَى أُمِّهِ، ثُمَّ جَرَتْ السُّنَّةُ أَنَّهُ يَرِثُهَا وَتَرِثُ مِنْهُ مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهَا.

٣٧٤٣- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنِ الْمُتَلَاعِنِينَ وَعَنِ السُّنَّةِ فِيهِمَا، عَنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَخِي بَنِي سَاعِدَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؟ وَدَكَرَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَزَادَ فِيهِ: فَتَلَاعَنَّا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَطَلَّقَهَا

- **اختلاف أهل العلم في بقاء تأييد الحرمة إذا كذب الزوج نفسه بعد ذلك** واحتلف القائلون بتأييد التحريم فيما إذا أكذب بعد ذلك نفسه فقال أبو حنيفة: تحل له لزوال المعنى المحرم. وقال مالك والشافعي وغيرهما: لا تحل له أبداً لعدم قوله ﷺ: لا سبيل لك عيه. والله أعلم.

وأما قوله: **كذب عيه**، **سبيل لك عيه** فهو كلام تام مستقل، ثم ابتداء فقال: هي طالق ثلاثاً تصديقاً لقوله في أنه لا يمسكها، وإنما طلقها لأنه طلق أن اللعان لا يجرمها عليه، فأراد تحريمها بالطلاق فقال: هي طالق ثلاثاً، فقال له النبي ﷺ: 'لا سبيل لك عيه' أي لا ملك لك عليها، فلا يقع طلاقك، وهذا دليل على أن الفرقة تحصل بنفس اللعان، واستدل به أصحابنا على أن جمع اصطقات الثلاث يقطع واحد ليس حراماً، وموضع الدلالة أنه لم يكر عليه إطلاق لفظ الثلاث، وقد يعترض على هذا فيقال: إنما لم يكر عيه؛ لأنه لم يصادف الطلاق محلاً مموكناً له، ولا نفوذاً، ويحجب عن هذا الاعتراض بأنه لو كان الثلاث محرماً لأكر عيه، وقال له: كيف ترسل لفظ الطلاق الثلاث مع أنه حرام، والله أعلم.

وقال ابن نافع من أصحاب مالك: إنما طلقها ثلاثاً بعد اللعان؛ لأنه يستحب إظهار الطلاق بعد اللعان مع أنه قد حصلت الفرقة بنفس اللعان، وهذا فاسد، وكيف يستحب للإنسان أن يطلق من صارت أجنبية. وقال محمد بن أبي صمرة المالكي: لا تحصل الفرقة بنفس اللعان، واحتج بطلاق عويمر بقوله: إن أمسكتها، وتأوله الجمهور كما سبق، والله أعلم.

وأما قوله: **فإن من شهاب فكذب منه** فقد تأوله ابن نافع مالكي على أن معناه استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق. وقال الجمهور: معناه حصول الفرقة بنفس اللعان.

ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَارَقَهَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "دَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ".

وأما قوله ﷺ: 'دَاكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتَلَاعِنَيْنِ' فمعناه عند مالك والشافعي والجمهور بيان أن الفرقة تحصل بنفس اللعان بين كل متلاعنين، وقيل: معناه تحرجهما على التأبيد كما قال جمهور العلماء. قال القاضي عياض: واتفق علماء الأمصار على أن بمجرد قذفه لزوجه لا يحرمها عليه إلا أبا عبيد فقال: تصير محرمة عليه بنفس القذف بغير لعان. قوله: 'أَوْ كَسَبَ حَامِلًا فَكَانَ سَهْمًا يَدْعَى بِأُمِّهِ ثُمَّ حَرَبَ نِسْبَةَ بَنِيهَا' ثبت منه ما فرض الله فيه جوار لعان الحامل، وأنه إذا لاعها ونفى عنه سب الحمل انتفى عنه، وأنه يثبت نسبه من الأم ويرثها وترث منه ما فرض الله للأم، وهو الثلث إن لم يكن لنميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الأخوة أو الأخوات، وإذ كان شيء من ذلك فلها السدس، وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بينه وبين أمه، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه، وهم إخوته وأخواته من أمه وجداته من أمه، ثم إذا دفع إلى أمه فرصها، أو إلى أصحاب الفروض، وبقي شيء فهو لموالي أمه إن كان عليها ولاء ولم يكن عليه هو ولاء. بمباشرة إعتاقه، فإن لم يكن لها موار فهو لبيت المال، هذا تفصيل مذهب الشافعي، وبه قال الرهري ومالك وأبو ثور، وقال الحكم وحماد: ترثه ورثة أمه، وقال آخرون: عصبتها عصبة أمه، روي هذا عن علي وابن مسعود وعطاء وأحمد بن حنبل، قال أحمد: فإن انفردت الأم أهدت جميع ماله بالعصوبة. وقال أبو حنيفة: إذا انفردت أهدت الجميع لكن الثلث بالفرض، والباقي بالرد على قاعدة مذهبه في إثبات الرد، والله أعلم. **

** قال في تكملة فتح الملهم. والمسألة تختلف فيها منذ عهد الصحابة فقد أخرج البيهقي وسعيد بن منصور عن الشعبي أن عيا قال في ابن الملاعة ترك أخاه وأمه: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي فهو رد عليهما بحساب ما ورثا، وقال عبد الله: للأخ السدس، وما بقي فللأم وهي عصبتها، وقال زيد: لأمه الثلث ولأخيه السدس، وما بقي ففي بيت المال، كذا في كنز العمال. فأخذ الحنفية بقول علي والحنابلة بقول ابن مسعود، والشافعية والمالكية بقول زيد بن ثابت رضي الله عنه.

وإنما رجح الحنفية قول علي رضي الله عنه؛ لأن أحكام الميراث ثابتة ببص الكتاب فلا يحور القول بخلافها إلا نص مثله، والذي روعي في كون الملاعة عصبة لولدها أو كون عصبتها عصبة له أخبار آحاد لا تخلو من مقال واحتمال، فلا يترك بها النص ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث الأخ من الأم أكثر من السدس، ولا في توريث أبي الأم ونحوه من عصبة الأم، ولأن العصوبة أقوى أسباب الإرث، والإدلاء بالألم أضعف فلا يجوز أن يستحق به أقوى أسباب الإرث، وبما روينا عن الشعبي اتفق علي وزيد أن الأم ليست بعصبة لابنها واختلفا في الرد، فرد علي رضي الله عنه على الأم والأخ، وجعله زيد لبيت المال ولكن قول علي رضي الله عنه أوفق بكتاب الله؛ لأن توريث بيت المال مع وجود ذوي الأرحام مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ مَعْصُومَةٌ قَدْ سَقِصَ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال: ٧٥) =

٣٧٤٤ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ الْمُتَلَاعِنَيْنِ فِي إِمْرَةٍ مُصْعَبٍ، أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ: فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِ ابْنِ عُمَرَ بِمَكَّةَ، فَقُلْتُ لِلْغُلَامِ: اسْتَأْذِنْ لِي، قَالَ: إِنَّهُ قَائِلٌ، فَسَمِعَ صَوْتِي، قَالَ: ابْنُ جُبَيْرٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: ادْخُلْ، فَوَاللَّهِ، مَا جَاءَ بِكَ، هَذِهِ السَّاعَةُ، إِلَّا حَاجَةٌ، فَدَخَلْتُ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرَدْعَةٍ، * **مُتَوَسِّدٌ وَسَادَةٌ حَشَوَهَا لِفٌ.** قُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! الْمُتَلَاعِنَانِ، أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! * نَعَمْ، إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَاهُ فَقَالَ: إِنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتُلِيتُ بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: **وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ** (النور: ٦) **فَتَلَاهُنَ عَلَيْهِ وَوَعظُهُ وَذِكْرُهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ:** لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا، ثُمَّ دَعَاَهَا فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا

قوله: **فَتَلَاهُنَ عَلَيْهِ وَوَعظُهُ وَذِكْرُهُ** فيه استحباب كون اللعان في المسجد، قد سبق بيانه.

قوله: **وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ** سألني عن قوله: **فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ** أما قوله: "إنه قائل" فهو من القيلولة، وهي النوم بصف النهار، وأما قوله: "ابن جبير" فهو برفع "ابن" وهو استهزاء أي أأنت ابن جبير؟

قوله: **"فوجدته مفترشاً بردعة"** هو بفتح الباء، وفيه رهادة ابن عمر وتواضعه.

قوله: **وَوَعظُهُ وَذِكْرُهُ** أخبرني عن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة، وفيه رهادة ابن عمر وتواضعه.

* قوله: **فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ** كان التسييح للتعجب من عدم علمه مع شهرة الواقعة، والله تعالى أعلم.

= وراجع للتفصيل باب ميراث ابن الملاعة من إغلاء السنن (١٨: ٣٤٦). (تكملة فتح الملهم: ٢٣٩/١ - ٢٤٠)

* **قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **مفتريش بردعة والردعة**: ما يفرش على ظهر البعير، وفيه زهادة ابن عمر وتواضعه وتقلله من الدنيا. (تكملة فتح الملهم: ٢٤١/١)

أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ، فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْحَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ تَنَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْحَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

٣٧٤٥ - (٥) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سُئِلْتُ عَنِ الْمُتْلَاعَيْنِ، زَمَنَ مُضْعَبِ ابْنِ الزَّيَّيرِ، فَلَمْ أَذَرِ مَا أَقُولُ: فَأَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَيْفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٣٧٤٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لِلْمُتْلَاعَيْنِ: حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي؟ ** قَالَ: "لَا مَالَ لَكَ، إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ بِمَا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا" قَالَ زُهَيْرٌ

قوله: 'أبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات' أي 'أحره' فيه أن الابتداء في اللعان يكون بالزوج؛ لأن الله تعالى بدأ به؛ ولأنه يسقط عن نفسه حد قذفها، وينفي النسب إن كان، ونقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على الابتداء بالزوج، ثم قال الشافعي وطائفة: لو لاعت المرأة قبله لم يصح لعانها، وصححه أبو حنيفة وطائفة. قوله: 'فشهد أربع شهادات بالله إنه من الصادقين والحادسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين' هذه ألفاظ اللعان، وهي مجمع عليها.

قوله ﷺ: 'للمتلاعين حسبكما على الله أحذكما كذاب' قال القاضي: ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة، قال: وقال الداودي إنما قاله قبل اللعان تحذيراً لهما منه، قال: والأول أظهر وأولى بسياق الكلام.

** قال في تكملة فتح المهمل: قوله: 'يا رسول الله مالي؟' يعني أين يذهب مالي الذي أعطيتها صداقاً؟ هل يرد إلي؟ (تكملة فتح المهمل: ٢٤٤/١)

فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧٤٧- (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَقَالَ: "اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟".

٣٧٤٨- (٨) حَدَّثَهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ اللَّعَانِ؟ فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٧٤٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِلْمُسَمَعِيِّ وَابْنِ الْمُثَنَّى - قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: لَمْ يُفَرَّقْ مُصْعَبُ بْنُ الْمُتَلَاعِنِينَ، قَالَ سَعِيدٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: فَرَّقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْعَجْلَانِ.

- **الرد على الحجة** قال: وفيه رد على من قال من الحجة أن لفظة "أحد" لا تستعمل إلا في الشيء، وعلى من قال منهم: لا تستعمل إلا في الوصف ولا تقع موقع واحد، وقد وقعت في هذا الحديث في غير شيء ولا وصف، ووقعت موقع واحد، وقد أحازه المرد، ويؤيده قوله تعالى: **فَشَهِدُوا حُجَّتَهُ** (البور: ٦) وفي هذا الحديث أن الخصمين المتكاديين لا يعاقب واحد منهما، وإن علما كذب أحدهما على الإمام. قوله: **فَشَهِدُوا حُجَّتَهُ** من ذلك ما لا يخفى.

فقه الحديث في هذا دليل على استقرار المهر بالدحول، وعلى ثبوت مهر الملاءة المدحول بها، والمسألتان مجمع عليهما، وفيه أنهما لو صدقته وأقرت بالزنا لم يسقط مهرها.

* قوله: **بَيْنَ ابْنِ حَبِيبٍ وَابْنِ عُمَرَ** أي بين الرجل والمرأة منهم وتسميتهما أخوي بني العجلان لتعليق الذكر على الأنثى، والله تعالى أعلم.

** **قال في تكملة فتح الملهم** ولكن رد عليه الفاكهي فقال: هذا من أعجب ما وقع للقاصي مع براعته وحذقه، فإن الذي قاله الحجة إنما هو في "أحد" التي للعموم نحو "أما في الدار من أحد" وأما "أحد" بمعنى "واحد" فلا خلاف في استعمالها في الإثبات، نحو "قل هو الله أحد" ونحو: "شهادة أحدهم" ونحو: "أحدكما كاذب"، كذا في فتح الباري، باب قول الإمام للمتلاعنين: إن أحدكما كاذب. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٤/١)

٣٧٥٠ - (١٠) **وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِأُمِّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.**

٣٧٥١ - (١١) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَاعَنَ * رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَامْرَأَتِهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا.**

٣٧٥٢ - (١٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.**

٣٧٥٣ - (١٣) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِنَّا، لِلَّيْلَةِ جُمُعَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ * مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ، وَاللَّهِ! لَأَسْأَلَنَّ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.**

فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَتَكَلَّمَ جَلَدْتُمُوهُ، أَوْ قَتَلَ قَتَلْتُمُوهُ، أَوْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى غَيْظٍ. فَقَالَ: "اللَّهُمَّ! افْتَحْ" وَجَعَلَ يَدْعُو، فَتَرَلَّتْ آيَةُ اللَّعَانِ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ (النور: ٦)، هَذِهِ الْآيَاتُ، فَأَبْثَلَنِي بِهِ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ، فَجَاءَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَلَاَعَنَّا،

قوله ﷺ: "اللهم افتح" معناه بين لنا الحكم في هذا.

* قوله: "لاعن رسول الله ﷺ" أي أمر بالملاعنة.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: رجل من الأنصار كذا وقع مبهما في سائر الروايات واستظهر شيخنا السهاري في البذل أنه عويعر العجلاني والأظهر عندي أنه هلال بن أمية؛ لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٧/١)

فَشَهِدَ الرَّجُلُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ لَعَنَ الْخَامِسَةَ أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، فَذَهَبَتْ لِتَلْعَنَ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: "مَهْ" فَأَبَتْ فَلَعَنَتْ، فَلَمَّا أَذْبَرَ قَالَ: "لَعَلَّهَا أَنْ تَجِيءَ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا" فَجَاءَتْ بِهِ أَسْوَدَ جَعْدًا.

٣٧٥٤ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ:** أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٣٧٥٥ - (١٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - وَأَنَا أُرَى أَنْ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمًا - فَقَالَ: إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ ****** بِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ ****** لَأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ * لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ، قَالَ: فَلَاعَنَتَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبْطًا قُضِيَءُ الْعَيْنَيْنِ فَهُوَ لِهِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ" قَالَ: فَأَنْبِئْتُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ.

ضبط الاسم. قوله: **إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ** **سَبْطًا** **قُضِيَءُ** **الْعَيْنَيْنِ** هي سبي مفتوحة ثم حاء ساكنة مهملتين وبالمد، وشريك هذا صحابي سوي، حليف الأبخار، قال القاضي: وقول من قال: إنه يهودي باطل. قوله: *** كان أول رجل لاعن في الإسلام** سبق بيانه في أول هذا الباب.

قوله **ﷺ**: **عَبْدُ اللَّهِ** **أَبْصِرُوهَا** وفي الرواية الأخرى: **وَلَا حَيْبَ لَهَا سَبْطًا قُضِيَءُ** **الْعَيْنَيْنِ** **فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ**.

شرح العريب: أما الجعد: فبفتح الجيم وإسكان العين. قال الهروي: الجعد: في صفات الرجال يكون مدحاً ويكون دماً، فإذا كان مدحاً فله معيان: أحدهما: أن يكون معصوب الخلق، شديد الأسر. والثاني: أن يكون شعره غير سبط؛ لأن السبوط أكثرها في شعور العجم. وأما الجعد المدموم فله معيان: أحدهما: القصير المتردد =

* قوله: **فَكَرِهَ** **مَنْ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ** قيل: إن آية اللعان نزلت بسببه، وقد تقدم أنها نزلت بسبب عومر العجلاني، فيحتمل أن القصيتين متقاربتان زماناً فنزلت بسببهما معاً، والله تعالى أعلم.

**** قال في تكملة فتح الملهم.** قوله: **سَبْطًا** **قُضِيَءُ** **الْعَيْنَيْنِ** **فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ جَعْدًا حَمَشَ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لِشَرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ** بفتح السين وسكون الحاء المهملتين، وهي أمه، واسم أبيه عبدة بن مغيث. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** فعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٠/١)

٣٧٥٦ - (١٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ** بْنُ الْمُهَاجِرِ وَعِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّانِ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ رُمْحٍ - قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَاصِمٌ ابْنُ عَدِيٍّ فِي ذَلِكَ قَوْلًا، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ يَشْكُو إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ أَهْلِهِ رَجُلًا، فَقَالَ عَاصِمٌ: مَا اثْبَلْتُ بِهِذَا إِلَّا لِقَوْلِي، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي وَجَدَ عَلَيْهِ امْرَأَتَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الرَّجُلُ مُصْفَرًّا، قَلِيلَ اللَّحْمِ، سَبَطَ الشَّعْرَ، وَكَانَ الَّذِي ادَّعَى إِلَيْهِ أَنَّهُ وَجَدَ عِنْدَ أَهْلِهِ، خَذَلًا، آدَمَ، كَثِيرَ اللَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! بَيِّنْ" فَوَضَعَتْ شَبِيهَا بِالرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرَ زَوْجَهَا أَنَّهُ وَجَدَهُ عِنْدَهَا، فَلَا عَن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ رَجُلٌ ** لَابْنِ عَبَّاسٍ، فِي الْمَجْلِسِ: أَهِيَ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْكَ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُظْهَرُ فِي الْإِسْلَامِ السُّوءَ.

٣٧٥٧ - (١٧) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ** الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: ذُكِرَ التَّلَاعُنَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَرَأَدَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: كَثِيرَ اللَّحْمِ، قَالَ: جَعْدًا قَطُطًا. **

= والآحر: البخيل، يقال: جعد الأصابع وجعد اليدين أي نخيل.

وأما السبط: فبكسر الباء وإسكانها وهو الشعر المسترسل. وأما حمش الساقين: فبحاء مهملة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم شين معجمة أي رقيقهما، والحموشة: الدقة. وأما قضى العين فمهموز ممدود على وزن فاعيل وهو بالضاد المعجمة، ومعناه: فاسدهما بكثرة دمع أو حمرة أو غير ذلك.

قوله: **وَك - حَذَلًا** هو بفتح الحاء المعجمة وإسكان الدال المهملة وهو الممتلئ الساق.

قوله ﷺ: **ب - رَجَمْتُ أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ رَجَمْتُ هَذِهِ** وفسرها ابن عباس بأنها امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء. =

** **قال في تكملة فتح الملهم**. قوله: **فقال رجل لاس عباس** هذا الرجل هو عبد الله بن شداد بن الهاد، كما سيأتي من طريق أبي الزناد عند المصنف. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/١)

** **قال في تكملة فتح الملهم**. قوله: **"فصص" بفتح الطائين**، وقيل: بكسر الأولى، صفة مبالغة للجمد، يعني شديد الجعودة والتقبض كشعر السودان، كذا في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/١)

٣٧٥٨ - (١٨) **وَحَدَّثَنَا عُمَرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو -** قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ: وَذَكَرَ الْمُتَلَاعِنَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ ابْنُ شَدَادٍ: أَهْمَا اللَّذَانِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَوْ كُنْتُ رَاجِحاً أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ لَرَجَمْتُهُمَا؟" فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا، بَلْ تِلْكَ امْرَأَةٌ أَعْلَنْتُ. قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ.

٣٧٥٩ - (١٩) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا"، قَالَ سَعْدٌ: بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ".

٣٧٦٠ - (٢٠) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ:** حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا، أَلْمَهُلُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ "نَعَمْ".

٣٧٦١ - (٢١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ! لَوْ وَجَدْتُ مَعَ أَهْلِي رَجُلًا، لَمْ أَمْسَهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ"، قَالَ:

= وفي رواية: "أَلْمَهُلُهُ" معني الحديث أنه اشتهر وشاع عنها الفاحشة، ولكن لم يثبت بيعة ولا اعتراف، ففيه أنه لا يقام الحد بمجرد الشياخ والقرائن، بل لا بد من بيعة أو اعتراف.

قوله: "أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلُّهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، فَإِنْ سَعِدَ بَلَى، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَى مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ". وفي الرواية الأخرى: "كَلَّا وَالَّذِي نَعْلَمُ بِالْحَقِّ إِنَّكَ لَأَجِدُهُ بِالسِّفِّ" قال الماوردي وغيره: ليس قوله هو رداً لقول النبي ﷺ ولا مخالفة من سعد بن عبادَةَ لأمره ﷺ، وإنما معناه الإخبار عن حالة الإنسان عند رؤيته الرجل عند امرأته، واستيلاء الغضب عليه، فإنه حينئذ يعاجله بالسيف وإن كان عاصياً.

معنى السيد: وأما السيد فقال ابن الأنباري وغيره: هو الذي يفوق قومه في الفخر، قالوا: والسيد أيضاً الخليم، وهو أيضاً حسن الخلق، وهو أيضاً الرئيس، ومعنى الحديث: تعجبوا من قول سيدكم.

كَلَّا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ كُنْتُ لَأُعَاجِلُهُ بِالسَّيْفِ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْمَعُوا إِلَيَّ مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ، إِنَّهُ لَغَيُورٌ، وَأَنَا أَعْيُرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيُرُ مِنِّي".

٣٧٦٢ - (٢٢) **حدَّثني** عبيد الله بن عمر القواريري، وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري - واللفظ لأبي كامل - قالاً: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ وَرَّادٍ - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ -، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرُ مُصْفِحٍ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "اتَّعَجِبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ فَوَاللَّهِ! لَأَنَا أَغْيُرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغْيُرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَخْصٌ ** أَغْيُرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصٌ أَحَبُّ ** إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ

شرح العريب وتأويل عيرة الله تعالى قوله: 'خبره سيف من مصفح' هو بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف، وهو جانيه بل أضربه بحدده.

قوله ﷺ: 'إنه غيور وأنا أعير منه' وفي الرواية الأخرى: 'والله أعير مني' من أجل عيرة الله حرم الفواحش ما صهر منها. **ما بطن** قال العلماء: الغيرة بفتح الغين وأصلها المنع، والرجل غيور على أهله أي يمنعهم من التعلق بأجنبي بنظر أو حديث أو غيره، والعيرة صفة كمال فأخبر ﷺ بأن سعداً غيور، وأنه أعير منه، وأن الله أعير منه ﷺ، وأنه من أجل ذلك حرم الفواحش، فهذا تفسير لمعنى عيرة الله تعالى، أي ألها معه سبحانه وتعالى الناس من الفواحش، لكن الغيرة في حق الناس يقارنها تعير حال الإنسان وانزعاجه وهذا مستحيل في عيرة الله تعالى.

قوله ﷺ: 'لا شخص أعير من الله تعالى' أي لا أحد، وإنما قال: "لا شخص" استعارة، وقيل: معناه لا ينبغي لشخص أن يكون أعير من الله تعالى، ولا يتصور ذلك منه، فيبغى أن يتأدب الإنسان بمعامته سبحانه وتعالى لعباده، فإنه لا يعاجلهم بالعقوبة، بل حذرهم وأنذرهم، وكرر ذلك عليهم وأمهلهم، فكذا ينبغي للعبد أن لا يبادر بالقتل وغيره في غير موضعه، فإن الله تعالى لم يعاجلهم بالعقوبة، مع أنه لو عاجلهم كان عدلاً معه سبحانه وتعالى.

قوله ﷺ: 'ولا شخص أحب إليه العذر من الله تعالى' من أجل ذلك بعث الله مرسلين مبشرين ومذنبين، ولا شخص أحب إليه إمدحه من الله من أجل ذلك وعداحة معنى الأول: ليس أحد أحب إليه الأعذار من الله تعالى.

**** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: 'لا شخص أعير من الله' الشخص في الحقيقة حرم الإنسان، والشخص بهذا التفسير محال على الله سبحانه، فالمراد: لا أحد، كذا حققه الأبي. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم:** قوله: "أحب إليه العذر" هو برفع "أحب" خير مقدم لقوله 'العذر' وخير "لا" محذوف، والتقدير: لا أحد موجود، وفتح "أحب" صفة لقوله 'شخص' و"العذر" فاعله، وخير "لا" محذوف.

(تكملة فتح الملهم: ٢٥٨/١)

مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ".

٣٧٦٣- (٢٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: غَيْرُ مُضْفِحٍ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْهُ.

٣٧٦٤- (٢٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ -** قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ** مِنْ بَنِي قُرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: "نَعَمْ"، قَالَ: "فَمَا أَلْوَأَتْهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزُقٍ؟" قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوُرْقًا، قَالَ: "فَأَتَى أَتَاهَا ذَاكَ؟" قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ، قَالَ: "وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ".

٣٧٦٥- (٢٥) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -** قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، جَمِيعًا عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ، وَهُوَ جِينْدٌ يُعَرِّضُ

معنى الإعدار: فالعذر هنا بمعنى الإعدار والإنذار، قبل أخذهم بالعقوبة، ولهذا بعث المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥) والمدحة بكسر الميم، وهو المدح بفتح الميم فإذا ثبتت الهاء كسرت الميم وإذا حذف فتحت، ومعنى من أجل ذلك وعد الجنة: أنه لما وعدها ورعب فيها كثير سؤال العباد إياها منه، والثناء عليه، والله أعلم.

قوله: **ابن مرئي** ولدت غلاماً أسود قال **حي** **ﷺ** هل لك من إبلٍ؟ قال نعم، قال فما ألوأها؟ قال حمر، قال هل فيها من أوزقٍ؟ قال لا فيها لورق، قال فأتى أتاه ذاك؟ قال عسى أن يكون نزعه عرق.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: **رجل من بني قريظة** وسيأتي في رواية أبي سلمة أنه كان أعرابياً، وقد ذكر الحفاظ في الفتح أن اسمه ضمضم بن قتادة، أخرج حديثه عبد العتي بن سعيد في المبهعات من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولها حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل، فشكى إلى النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٩/١)

بأن يَنْفِيَهُ، وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ - قَالَ -: وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْتِفَاءِ مِنْهُ.

٣٧٦٦ - (٢٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ - ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ، وَإِنِّي أُنْكِرُهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا أَلْوَانُهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَأَنَّى هُوَ؟" قَالَ: لَعَلَّهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَهَذَا لَعَلَّهُ يَكُونُ نَزْعُهُ عِرْقٌ لَهُ".

٣٧٦٧ - (٢٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُحَدِّثُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

شرح الغريب أما الأورق: فهو الذي فيه سواد ليس بصاف، ومنه قيل للرماد: أورق، وللحمامة: ورقاء، وجمعه ورق بضم الواو وإسكان الراء كأحمر وحمرة، والمراد بالعرق هنا: الأصل من السبب، تشبيهاً بعرق الثمرة، منه قولهم: فلان معرق في النسب والحسب، وفي اللوم والكرم، ومعنى برعه، أشبهه واجتذبه إليه، وأظهر لونه عليه، وأصل النزاع الخذب، فكأنه جذبه إليه لشبهه، يقال منه: نزع الولد لأبيه وإلى أبيه، وبرعه أبوه وبرعه إليه.

فقه الحديث. وفي هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج، وإن خالف لونه لونه، حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود أو عكسه لحقه، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه لاحتمال أنه برعه عرق من أسلافه. وفي هذا الحديث أن التعريض يعني الولد ليس نقياً، وأن التعريض بالقذف ليس قذفاً، وهو مذهب الشافعي وموافقيه، وفيه إثبات القياس والاعتبار بالأشياء وضرب الأمثال، وفيه الاحتياط للأنسب، وإلحاقها بمجرد الإمكان. قوله في الرواية الأخرى: **بَنَحْوِ حَدِيثِهِمْ** ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته' معناه استغربت بقولي أن يكون مني، لا أنه نفاه عن نفسه بلفظه والله أعلم.

[٢١ - كتاب العتق]

[١ - باب من أعتق شركاً له في عبد]

٣٧٦٨ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ
قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأَعْطِي شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ،" وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، ** وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".
٣٧٦٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح

كتاب العتق

١ - باب من أعتق شركاً له في عبد

معنى العتق: قال أهل اللغة: العتق: الحرية، يقال: منه عتق يعتق عتقاً يكسر العين، وعتقاً يفتحها أيضاً، حكاه
صاحب المحكم وغيره، وعتاقاً وعتاقة فهو عتيق، وعتائق أيضاً، حكاه الجوهري وهم عتقاء، وأعتقه فهو معتق
وهم عتقاء وأمة عتيق وعتيقة، وإماء عتائق، وحلف بالعتاق، أي الإعتاق، قال الأزهرى: هو مشتق من قوهم:
عتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرح طار واستقل؛ لأن العبد يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء. قال
الأزهري وغيره: وإنما قيل لمن أعتق نسمة: أنه أعتق رقبة، وفك رقبة، فخصت الرقبة دون سائر الأعضاء مع أن
العتق يتناول الجميع؛ لأن حكم السيد عليه وملكه له كحبل في رقبة العبد، وكالغل المانع له من الخروج، فإذا
أعتق فكأنه أطلقت رقبته من ذلك، والله أعلم. **

** قال في تكملة فتح الملهم: ودليل أبي حنيفة رحمته الله في تجزئ الإعتاق حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، حيث
قال فيه رحمته الله: "وإلا فقد عتق منه ما عتق" فإنه صريح في ثبوت التجزئ في العتق، وهو حديث أخرجه البخاري
من طريق مالك، وأصرح منه ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب (٤: ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: "وإلا
عتق منه ما عتق ورق منه ما بقي". (تكملة فتح الملهم: ٢٧٤/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "واعتق عنه عبد" ظاهره أن العبد يعتق بكماله بعد أداء القيمة، ففيه حجة
لأبي حنيفة في تجزئ العتق في اليسار أيضاً، وفيه حجة لمالك أيضاً، حيث يحصل العتق عنده بأداء القيمة لا بالعتق
الأول أو التقويم، كما هو مذهب بعض الفقهاء. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: وأما شرعاً فقد فسره في المغرب بالخروج عن المملوكية، ووجه مناسبتها بمعناه
اللغوي أنه قوة حكمية يصير المرء بها أهلاً للشهادة والولاية والقضاء. (تكملة فتح الملهم: ٢٦٢/١)

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي دُئِبٍ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ.

قوله **﴿٥٤٥﴾**: "من أعتق شركاء له في عبد، فكأن به من يبيع من عبد، فبِهِ عليه قيمةُ عبد، فأعطى شركاءه حصصهم، وعلى عبده لعمري، ولا فقد حتى يمدد من يبيع، وفي نسخة ما أعتق."

ذكر الاستسعاء في الحديث من قول قتادة هذا حديث ابن عمر. وفي حديث أبي هريرة: "أن النبي ﷺ قال في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما قال يضمن". وفي رواية قال: "من أعتق شقصاً له في عبد فحلاصه في ماله إن كان له مال، فإن لم يكن له مال، استسعى العبد غير مشقوق عليه" وفي رواية: "إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عبد ثم يستسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه" قال القاضي عياض: في ذكر الاستسعاء هنا خلاف بين الرواة قال: قال الدارقطني: روى هذا الحديث شعبة وهشام عن قتادة، وهما أثبت فلم يذكرهما فيه الاستسعاء، ووافقهما همام ففصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي أبي قتادة، قال: وعلى هذا أخرجه البخاري وهو الصواب.

قال الدارقطني: وسمعت أنا بكر اليبساوري يقول: ما أحسن ما رواه همام وصبطه، ففصل قول قتادة عن الحديث. قال القاضي: وقال الأصيلي وابن القصار وغيرهما: من أسقط السعاية من الحديث أولى من ذكرها؛ لأنها ليست في الأحاديث الأخر من رواية ابن عمر. وقال ابن عبد البر: الذين لم يذكروا السعاية أثبت ممن ذكروها. قال غيره: وقد اختلف فيها عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فتارة ذكرها وتارة لم يذكرها، فدل على أنها ليست عنده من متن الحديث، كما قال غيره، هذا آخر كلام القاضي، والله أعلم.

٢ - باب ذكر سعاية العبد

٣٧٧٠ - (١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمَا قَالَ: "يَضْمَرُ".**

٣٧٧١ - (٢) **وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ، فَخَلَّصَهُ** فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ،** اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".**

٢ - باب ذكر سعاية العبد

قال العلماء: ومعنى الاستسعاء في هذا الحديث أن العبد يكلف الاكتساب والطلب حتى تحصل قيمة نصيب الشريك الآخر فإذا دفعها إليه عتق، هكذا فسرهم جمهور القائلين بالاستسعاء، وقال بعضهم: هو أن يخدم سيده الذي لم يعتق بقدر ما له فيه من الرق، فعلى هذا تنفق الأحاديث.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: **عَبْدٌ مَشْقُوقٌ عَلَيْهِ** أي لا يكف ما يشق عليه، **وَالشَّقْصُ:** بكسر الشين النصب قليلاً كان أو كثيراً، أو يقال له: لشقِص أيضاً بريادة الياء، ويقال له أيضاً: الشرك بكسر الشين. وفي هذا الحديث: أن من أعتق نصيبه من عبد مشترك قوم عليه نأقيه إذا كان موسراً بقيمة عدل، سواء كان العبد مسلماً أو كافراً، وسواء كان الشريك مسلماً أو كافراً، وسواء كان العتيق عبداً أو أمة، ولا حيار للشريك في هذا، ولا لعبد ولا لمعتق، بل يفقد هذا الحكم، وإن كرهه كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية، وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق إلا ما حكاه القاضي عن ربيعة أنه قال: لا يعتق نصيب المعتق موسراً كان أو معسراً، وهذا مذهب باطل مخالف للأحاديث الصحيحة كلها والإجماع.

**** قال في تكملة فتح الملهم** وفي هذا اللفظ ما يقوي قول أبي حنيفة في تحري العتق، فإن النبي ﷺ جعل خلاصه من الرق موقوفاً على أداء المال، ومعنى ذلك أن نصيبه رقيق ما لم يدفع المال إلى الشريك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٧/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** وأما المسألة الثانية، وهي ثبوت السعاية، فدليل أبي حنيفة ﷺ فيها حديث أبي هريرة، وفيه: **"إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ"** فإنه صريح في ثبوت السعاية عند إعسار المعتق. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٥/١)

٣٧٧٢ - (٣) **وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ "إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ قِيَمَةً عَدْلٍ، ثُمَّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتَقْ، غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ".**

اختلاف أهل العلم في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق موسراً وأما نصيب الشريك فاحتلفوا في حكمه إذا كان المعتق موسراً على ستة مذاهب، أحدها: وهو الصحيح في مذهب الشافعي،** وبه قال ابن شُبْرُمة والأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وبعض المالكية أنه عتق بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولاء جميعه للمعتق، وحكمه من حين الإعتاق حكم الأحرار في الميراث وغيره، وليس للشريك إلا المطالبة بقيمة نصيبه كما لو قتله، قال هؤلاء: ولو أعتق المعتق بعد ذلك استمر نفود العتق، وكانت القيمة ديناً في دمه، ولو مات أخذت من تركته، فإن لم تكن له تركة ضاعت القيم واستمر عتق جميعه، قالوا: ولو أعتق الشريك نصيبه بعد إعتاق الأول نصيبه كان إعتاقه لغواً؛ لأنه قد صار كله حراً.

والمذهب الثاني: أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر، وهو قول الشافعي. الثالث: مذهب أبي حنيفة، للشريك الخيار إن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق نصيبه والولاء بينهما، وإن شاء قوم نصيبه على شريكه المعتق، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق. قال: والعبد في مدة الكفالة بمنزلة المكاتب في كل أحكامه، الرابع: مذهب عثمان بن عيسى: لا شيء على المعتق إلا أن تكون جارية رائعة تراد للوطء، فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر. الخامس: حكاه ابن سيرين أن القيمة في بيت المال. السادس: يحكي عن إسحاق بن راهويه أن هذا الحكم للعبيد دون الإماء، وهذا القول شاذ مخالف للعلماء كافة، والأقوال الثلاثة قبله فاسدة مخالفة لصريح الأحاديث، فهي مردودة على قائلها، هذا كله فيما إذا كان المعتق لنصيبه موسراً.

أقوال العلماء في حكم نصيب الشريك إذا كان المعتق معسراً فأما إذا كان معسراً حال الإعتاق ففيه أربعة مذاهب. أحدها: مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وأبي عبيد، وموافقيهم يعد العتق في نصيب المعتق فقط، -

** **قال في تكملة فتح الملهم:** ويتحصر خلاف هؤلاء في شيئين، الأول: هل يتجزى العتق أو لا؟ فعند أبي حنيفة يتجزى مطلقاً، وعند أبي يوسف ومحمد لا يتجزى مطلقاً، وعند الأئمة الحجازيين يتجزى إذا كان المعتق معسراً، ولا يتجزى إن كان موسراً.

والثاني: هل يجوز لشريك المعتق أن يستسعى العبد في حصته في صورة من هذه الصور؟ فعند أبي حنيفة يجوز، سواء كان المعتق موسراً أو معسراً، وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في الوجهين، وعند أبي يوسف ومحمد، يجوز في الإعسار، ولا يجوز في اليسار. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٤/١)

٣٧٧٣- (٤) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدْلٍ.

- ولا يطالب المعتق بشيء، ولا يستسعى العبد، بل يبقى نصيب الشريك رقيقاً، كما كان، وهذا قال جمهور علماء الحجاز لحديث ابن عمر. المذهب الثاني: مذهب ابن شزمة والأوراعي وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وسائر الكوفيين وإسحاق: يستسعى العبد في حصة الشريك، واحتلف هؤلاء في رجوع العبد عما أدى في سعائه على معتقه. فقال ابن أبي ليلى: يرجع به عليه، وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يرجع، ثم هو عند أبي حنيفة في مدة السعاية بمزلة المكاتب، وعند الآخرين هو حر بالسراية. المذهب الثالث: مذهب رفر وبعض المصريين: أنه يقوم على المعتق، ويؤدي القيمة إذا أيسر. الرابع: حكاه القاضي: عن بعض العلماء أنه لو كان المعتق معسراً بطل عتقه في نصيه أيضاً، فيبقى العبد كنه رقيقاً كما كان، وهذا مذهب ناضل.

أقوال الأنسفة فيما إذا اعلى بعض عبده أما إذا ملك الإنسان عبداً بكماله فأعتق بعضه، فيعتق كله في الحال بغير استسعاء، هذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والعلماء كافة، وانفرد أبو حنيفة فقال: يستسعى في بقيته لمولاه، وحالفه أصحابه في ذلك فقالوا: يقول الجمهور، وحكى القاضي أنه روي عن طاوس وربيعة وحماد ورواية عن الحسن كقول أبي حنيفة، وقال أهل الطاهر وعن الشعبي وعبيد الله بن الحسن العمري: أن للرجل أن يعتق من عبده ما شاء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: وقوله في حديث ابن عمر: **ولا يفسد منه شيء** ظاهره أنه من كلام النبي **ﷺ**، وكذلك رواه مالك وعبيد الله العمري، فوصلاه بكلام النبي **ﷺ** وجعلناه منه، ورواه أيوب عن نافع فقال: قال نافع: "وإلا فقد عتق منه ما عتق" ففصله من الحديث وجعله من قول نافع. وقال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أم هو شيء قاله نافع، وهذه الرواية قال ابن وصاح: ليس هذا من كلام النبي **ﷺ**. قال القاضي: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى، وقد جوده، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرناه، قال: وقد رواه يحيى بن سعيد عن نافع، وقال في هذا الموضع: وإلا فقد حار ما صنع، فأنتى به على المعنى، قال: وهذا كله يرد قوب من قال بالاستسعاء، والله أعلم.

قوله **ﷺ**: **فمنه من يفتح العين أي لا زيادة ولا نقص**، والله أعلم.

[٣ - باب بيان أن الولاء لمن أعتق]

٣٧٧٤- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً* تُعْتَقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ".

٣٧٧٥- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ عَائِشَةَ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ،** وَيَكُونُ

٣ - باب بيان أن الولاء لمن أعتق

أقوال أهل العلم في حوار بيع المكاتب والمكاتبة وعدم حواره. فيه حديث عائشة في قصة بريرة، وأما كانت مكاتبة فاشترتها عائشة وأعتقتها، وأنهم شرطوا ولأعها. وقول النبي ﷺ: "الولاء من أعتق" وهو حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد، وفيه مواضع تشعبت فيها المذاهب. أحدها: أنها كانت مكاتبة وباعه الموالي واشترتها عائشة، وأقر النبي ﷺ بيعها، فاحتج به طائفة من العلماء في أنه يجوز بيع المكاتب، ومن جوزه عطاء والنحوي وأحمد ومالك في رواية عنه. وقال ابن مسعود، وربيعة، وأبو حنيفة، والشافعي، وبعض المالكية، ومالك في رواية عنه: لا يجوز بيعه.** وقال بعض العلماء: يجوز بيعه للعتق لا للاستخدام، وأجاب من أبطل بيعه عن حديث بريرة بأنها عجزت نفسها، وفسخوا الكتابة، والله أعلم. الموضع الثاني.

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: "سند صحيح" وهي بريرة رضى الله عنها، كما هو مصرح في الروايات الآتية، وهي بورن فعيلة مشتقة من البرير، وهو ثمر الأراك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٩/١-٢٨٠)

** قال في تكملة فتح الملهم. قوله: "نقصي عنك كسبت طاهر هذا اللفظ يدل على أن عائشة لم ترد الاشتراء، وإنما أرادت أن تؤدي بدل الكتابة من قبل بريرة على أن يكون الولاء لها، وذلك مشكل؛ لأنها لا تكون محقة في مطالبة الولاء حينئذ، فإن أداء بدل الكتابة تبرع لا ينقل الولاء إلى المتبرع، ولكن سيأتي في رواية أبي أسامة عن هشام عند المصنف ما يزيل هذا الإشكال، فإن لفظه: "إن شاء أهدك أن أعدها هم عدة واحدة وأعتقتك، ويكون الولاء لي فعلت" وهذا يدل على أنها لم ترد التبرع بأداء بدل الكتابة، وإنما أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها، إذ العتق فرع ثبوت الملك. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٢/١)

** قال في تكملة فتح الملهم حتى يعود رقيقا بالعجز عن أداء بدل الكتابة، ولكن الأمر سهل عند أبي حنيفة رضى الله عنه، وذلك؛ لأنه يجوز عبده ببيع المكاتب إذا رضي هو بالبيع، وقال صاحب الهداية: "ولو رضي المكاتب بالبيع ففيه -

وَلَاؤُكَ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرَبِيرَةَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا، وَقَالُوا: إِنْ شَاءَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ، وَيَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْتَاغِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ" ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَتَانِسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقَّ وَأَوْثَقَ".

٣٧٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بِرِيرَةَ إِلَيَّ، فَقَالَتْ: يَا عَائِشَةُ! إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَاقِيَةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَزَادَ فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ مِنْهَا، ابْتَاغِي وَأَعْتِقِي"، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ".

٣٧٧٧ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى بِرِيرَةَ فَقَالَتْ: إِنَّ أَهْلِي كَاتِبُونِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي تِسْعِ سِنِينَ، فِي كُلِّ سَنَةٍ وَاقِيَةً، فَأَعِينِي، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا* لَهُمْ عِدَّةً وَاحِدَةً، وَأَعْتِقَكَ، وَيَكُونَ الْوَلَاءُ لِي، فَعَلْتُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَأَتْنِي فَذَكَرْتُ ذَلِكَ - قَالَتْ - : فَأَنْتَهَرْتُهَا.* فَقَالَتْ: لَا هَاءَ اللَّهُ إِذَا،

= روايتان، والأظهر الحوار "وقال السارقي في العاية: "لأن عدمه كان لحقه، فلما أسقط حقه رضاه انفسخت الكتابة وجار البيع، وروي في النوادر أنه لا ينعور" راجع فتح القدير باب البيع العاسد: ٥: ١٨٩ وقصة بريرة رضي الله عنها ظاهرة في أنها رصبت بالبيع، ولذلك ترجم عليها المحاري "باب بيع المكاتب إذا رضي". (تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: "لأن عدمه هم عدة واحدة تعني أدفعها إليهم دفعة واحدة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٤/١)

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: "وتنهرد، فمات" ظاهره أن فاعل "قالت" بريرة، وعنده يحتل المعنى، ولكن =

أنكر بعض العلماء هذا الحديث بحملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم، واستدل بسقوط هذه اللفظة في كثير من الروايات، وقال جماهير العلماء: هذه اللفظة صحيحة، واحتلوا في تأويلها فقال بعضهم: قوله: 'أشترطي هم' أي عليهم، كما قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ (الرعد: ٢٥) بمعنى عليهم. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ (الإسراء: ٧) أي فعليها، وهذا منقول عن الشافعي والمزني.

وقاله غيرهما أيضاً وهو ضعيف؛ لأنه أنكر عليهم الاشتراط، ولو كان كما قاله صاحب هذا التأويل لم يكره. وقد يحاب عن هذا بأنه إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، وقيل: معنى اشترطي هم الولاء: أظهري لهم حكم الولاء، وقيل: المراد الرجوع والتوبيخ لهم؛ لأنه كان بينهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فيما ألخوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة هذا بمعنى: لا تنالي سواء شرطته أم لا فإنه شرط باطل مردود؛ لأنه قد سبق بيان ذلك لهم، فعلى هذا لا تكون لفظة "أشترطي" هنا للإلحاح، والأصح في تأويل الحديث ما قال أصحابنا في كتب العقدة: إن هذا الشرط حاص في قصة عائشة، واحتمل هذا الإدس وإبطاله في هذه القصة الخاصة، وهي قضية عين لا عموم لها، قالوا: والحكمة في إيدنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك، وزجرهم عن مثله، كما أدن هم في الإحرام بالحج في حجة الوداع، ثم أمرهم بفسحه، وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج، وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من مع العمرة في أشهر الحج، وقد تحتمل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة، والله أعلم.

الموضع الثالث: قوله ﷺ: "الولاء لمن أعتق".

أقول أهل العلم في عدم توريت العتيق من سيده وفي ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء الملتقط والولاء بالخلف. وقد أجمع المفسرون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه، وأنه يرث به، وأما العتيق فلا يرث سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين: يرثه كعكسه، وفي هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا لملتقط البقيط، ولا لمن حالف إسائاً على المناصرة، وهذا كله قال مالك، والأوراعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وداود، وجماهير العلماء قالوا: وإذا لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث فماله لبيت المال. وقال ربيعة واليث وأبو حنيفة وأصحابه: من أسلم على يديه رجل فولأؤه به.

قال في تكملة فتح الملهم والذي يظهر هذا العبد الضعيف - والله سبحانه أعلم - أن الشرط الفاسد الذي يفسد به البيع هو ما كان وقاؤه في اختيار العبد، فأما إذا كان الشرط مما يخرجه وقاؤه عن اختيار الإنسان عقلاً أو شرعاً فإنه لا يفسد البيع كما إذا قال النافع: بعثك هذا الثوب على أن لا تحب عليك صلاة، أو بعثك هذا الثوب على أن لا يرث منك بنوك، فهذه شروط لا اختيار للعبد في وقاؤها، فحينئذ تلغو هذه الشروط ولا يفسد البيع. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٢/١)

= وقال إسحاق بن راهويه: يثبت للملتقط الولاء على اللقيط. وقال أبو حنيفة: يثبت الولاء بالخلف، ويتوارثان به، دليل الجمهور حديث **يُثْبِتُ الْوَلَاءَ مَنْ أَعْتَقَ** وفيه دليل على أنه إذا أعتق عبده سائماً، أي على أن لا ولاء له عليه يكون الشرط لاغياً، ويثبت له الولاء عليه، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وأنه لو أعتقه على مال أو باعه نفسه يثبت له عليه الولاء، وكذا لو كاتبه أو استولدها وعتقت بموته، ففي كل هذه الصور يثبت الولاء، ويثبت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه، وإن كانا لا يتوارثان في الحال لعموم الحديث.

اختلاف الأئمة في الخيار للأمة التي اعتقت وزوجها حرّ الموضع الرابع: أن النبي ﷺ خير بريرة في فسخ نكاحها، وأجمعت الأمة على أنها إذا عتقت كلها تحت زوجها وهو عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حرّاً فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار،** واحتج برواية من روى أنه كان زوجها حرّاً، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة بن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سألت عن زوجها فقال: لا أدري، واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبداً، قال الحفاظ: ورواية من روى أنه كان حرّاً غلط وشاذة مردودة لمخالفتها المعروف في روايات الثقات، ويؤيده أيضاً قول عائشة قالت: كان عبداً، ولو كان حرّاً لم يخبرها. رواه مسلم. وفي هذا الكلام دليلان: أحدهما: إخبارها أنه كان عبداً، وهي صاحبة القضية.

والثاني قولها: لو كان حرّاً لم يخبرها، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقيفاً، ولأن الأصل في النكاح اللزوم، ولا طريق إلى فسخه إلا بالشرع، وإنما ثبت في العبد فبقي الحر على الأصل، ولأنه لا ضرر ولا عار عليها وهي حرة في المقام تحت حر، وإنما يكون ذلك إذا قامت تحت عبد، فأثبت لها الشرع الخيار في العبد لإزالة الضرر بخلاف الحر، قالوا: ولأن رواية هذا الحديث تدور على عائشة وابن عباس، فأما ابن عباس فاتفقت الروايات عنه أن زوجها كان عبداً، وأما عائشة فمعظم الروايات عنها أيضاً أنه كان عبداً فوجب ترجيحها، والله أعلم.**

**** قال في تكملة فتح الملهم** وهو قول الشعبي والنخعي والثوري ومحمد بن سيرين وطاووس ومجاهد وأبي ثور، وإليه ذهب الطاهرية كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٧/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** ولقد أحسن البدر العيني في الجمع بين هذه الروايات المختلفة، فقال في عمدة القاري ٩: ٥٧٥: "والتحقيق فيه أن يقال إن اختلافهم فيه في صفتين (يعني الرق والحرية) لا يجتمعان في حالة واحدة، فجعلهما في حالتين بمعنى أنه كان عبداً في حالة، حرّاً في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى، وقد علم أن الرق يعقبه الحرية، والحرية لا يعقبها الرق، وهذا مما لا نزاع فيه، فإذا كان كذلك جعلنا العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة، فثبت بهذا الطريق أنه كان حرّاً في الوقت الذي خبرت فيه بريرة، وعبداً قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبداً، محمولاً على الحالة المتقدمة، وقول من قال: "كان حرّاً" =

الموضع الخامس: قوله **﴿٥٥﴾**: **كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل** صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله تعالى. ومعنى قوله **﴿٥٥﴾**: **كل شرط ليس له أصل في كتاب الله فهو باطل**، كما قال **﴿٥٥﴾** في الرواية الأولى: **من شرط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل**.
أقسام الشرط في البيع نحوه: قال العلماء: الشرط في البيع وأحواله أقسام: أحدها: شرط يقتضيه إطلاق العقد بأن شرط تسيمة إلى المشتري، أو بقية الثمرة على الشجر إلى أوان الحداد أو الرد بالعيب. الثاني: شرط فيه مصلحة وتدعو إليه الحاجة كاشتراط الرهن والضمين والخيار وتأجيل الثمن ونحو ذلك، وهذا انقسام جائز، ولا يؤثران في صحة العقد بلا خلاف. الثالث: اشتراط العتق في العبد المبيع أو الأمة وهذا جائز أيضاً عند الجمهور لحديث عائشة وترعياً في العتق لقوته وسرايته. الرابع: ما سوى ذلك من الشروط، كشرط استثناء مفعة وشرط أن يبيعه شيئاً آخر، أو يكره داره أو نحو ذلك، فهذا شرط باطل مطلق للعقد، هكذا قال الجمهور، وقال أحمد: لا يبطله شرط واحد، وإنما يبطله شرطان، والله أعلم.

تغير حكم الشيء بتغير وصفه الموضع السادس: قوله **﴿٥٦﴾** في اللعنة الذي تصدق على بريرة به: **هو ما يهدى** و**ما هدية** دليل على أنه إذا تغيرت الصفة تغير حكمها، فيجوز للعبي شراءها من الفقير وأكلها إذا أهداها إليه وللهاشمي وغيره ممن لا تحل له الزكاة ابتداء، والله أعلم.

فوائد حديث بريرة: وأعم أن في حديث بريرة هذا فوائد وقواعد كثيرة، وقد صنف فيه ابن حريز تصنيفين كبيرين: إحداهما ثبوت الولاء للمعتق، الثانية: أنه لا ولاء لغيره. الثالثة: ثبوت الولاء للمسلم على الكافر وعكسه. الرابعة: جوار الكتابة. الخامسة: جوار فسخ الكتابة إذا عجز المكاتب نفسه، واحتج به طائفة لجوار بيع المكاتب كما سبق. السادسة: جوار كتابة الأمة ككتابة العبد. السابعة: جوار كتابة المروجة.

أقوال أهل العلم في أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة ما لم يؤذ بدل الكتابة الثامنة: أن المكاتب لا يصير حراً بنفس الكتابة، بل هو عند ما بقي عليه درهم، كما صرح به في الحديث المشهور في "سبس أبي داود" وغيره، وهذا قال الشافعي ومالك وحماد بن العلاء، وحكى القاضي عن بعض السلف أنه يصير حراً بنفس الكتابة، ويشت المال في ذمته، ولا يرجع إلى الرق أبداً، وعن بعضهم أنه إذا أدى نصف المال صار حراً، ويصير الباقي ديناً عليه، قال: وحكي عن عمر بن مسعود وشريح مثل هذا إذا أدى الثلث، وعن عطاء مثله إذا أدى ثلاثة أرباع المال. =

= محمولا على الحالة المتأخرة، فإذا لا يبقى تعارض، ويشت قول من قال إنه كان حراً.
 (إلى أن قال: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيد العيني أنه لم يقع في شيء من روايات عائشة أن زوجها كان عبداً وقت عتقها، وإنما ذكر الرواة أنه "كان عبداً" من غير تصريح برمان عبديته، ومن المعروف أن الناس ربما يطلقون لفظ "العبد" على المولى بعد عتقه أيضاً، فيحتمل أن يكون هذا الإطلاق محاراً باعتبار ما كان. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٨/١-٢٨٩)

= أقوال أهل العلم في جوار الكتابة على نجم أو نجمين ونجوم: التاسعة: أن الكتابة تكون على نجوم لقوله في بعض روايات مسلم هذه أن بريرة قالت: إن أهلها كاتبوها على تسع أواق في تسع سنين كل سنة أوقية، ومذهب الشافعي: أنها لا تجوز على نجم واحد، بل لا بد من نجمين فصاعداً. وقال مالك والجمهور: تجوز على نجوم، وتجوز على نجم واحد. العاشرة: ثبوت الخيار للأمة إذا عتقت تحت عبد. الحادية عشر: تصحيح الشروط التي دلت عليها أصول الشرع، وإبطال ما سواها. الثانية عشر: جواز الصدقة على مولي قريب. الثالثة عشر: جوار قبول هدية الفقير والمعتق. الرابعة عشر: تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ لقولها: وأنت لا تأكل الصدقة، ومذهبنا أنه كان تحرم عليه صدقة الفرض بلا خلاف، وكذا صدقة التطوع على الأصح.

الخامسة عشر: أن الصدقة لا تحرم على قريشي غير بني هاشم وبني المطلب؛ لأن عائشة قرشية، وقبلت ذلك اللحم من بريرة، على أن له حكم الصدقة، وأما حلالها دون النبي ﷺ، ولم ينكر عليها النبي ﷺ هذا الاعتقاد. السادسة عشر: جوار سؤال الرجل عما يراه في بيته، وليس هذا مخالفاً لما في حديث أم زرع في قولها: 'ولا يسأل عما عهد'؛ لأن معناه: لا يسأل عن شيء عهدته وفاته فلا يسأل أين ذهب، وأما هنا فكانت البرمة والنجم فيها موجودين حاضرين، فسألهم النبي ﷺ عما فيها ليبين لهم حكمه؛ لأنه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شحاً عليه به، بل لتوهمهم تحريمه عليه، فأراد بيان ذلك لهم. السابعة عشر: جواز السجع إذا لم يتكلف، وإنما هي عن سجع الكهان، ونحوه مما فيه تكلف. الثامنة عشر: إعانة المكاتب في كتابته. التاسعة عشر: جواز تصرف المرأة في مالها بالشراء والإعتاق وغيره إذا كانت رشيدة.

العشرون: أن بيع الأمة المروجة ليس بطلاق، ولا يفسخ به النكاح، وبه قال جماهير العلماء، وقال سعيد بن المسيب هو طلاق، وعن ابن عباس أنه يفسخ النكاح، وحديث بريرة يرد المذهبين؛ لأنها خيرت في بقائها معه. الحادية والعشرون: جواز اكتساب المكاتب بالسؤال. الثانية والعشرون: احتمال أخف المفسدتين لدفع أعظمهما، واحتمال مفسدة يسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة على ما بيناه في تأويل شرط الولاء لهم. الثالثة والعشرون: جوار الشفاعة من الحاكم إلى المحكوم له للمحكوم عليه، وجواز الشفاعة إلى المرأة في البقاء مع زوجها. الرابعة والعشرون: لها الفسخ بعقها، وإن تضرر الزوج بذلك لشدة حبه إياها؛ لأنه كان يكي على بريرة. الخامسة والعشرون: جوار خدمة العتق لمعتقه برضاه. السادسة والعشرون: أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أو أمر يحتاج إلى بيانه أن يخطب الناس ويبين لهم حكم ذلك، وينكر على من ارتكب ما يخالف الشرع.

السابعة والعشرون: استعمال الأدب وحسن العشرة وجميل الموعظة، كقوله ﷺ: "ما بال أقوام يشترطون شروطاً يسب في كتاب الله" ولم يواجه صاحب الشرط بعينه؛ لأن المقصود يحصل له ولغيره من غير فضيحة وشناعة عليه. الثامنة والعشرون: أن الخطب تبدأ بحمد الله تعالى، والثناء عليه بما هو أهله. التاسعة والعشرون: أنه يستحب في الخطبة أن يقول بعد حمد الله تعالى والثناء عليه: والصلاة على رسول الله ﷺ أما بعد، وقد تكرر هذا =

٣٧٧٨ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ جَرِيرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ قَالَ: ** وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاحْتَارَتْ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ خَرًّا لَمْ يُخَيِّرَهَا، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: "أَمَّا بَعْدُ".**

٣٧٧٩ - (٦) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لِرُحَيْمِرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ قَضِيَّاتٍ أَرَادَ أَهْلُهَا أَنْ يَبِيعُوهَا وَيَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ،**

= في حطب النبي ﷺ، وسق بيانه في مواضع. الثلاثون: التعليط في إزالة المنكر والمبالغة في تقييده، والله أعلم. قوله ﷺ: **أَسْرَطَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَ: الْمُرَادُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَحَوَّنَاكُمْ فِي دِينِكُمْ وَمَوَالِكُمْ** (الأحزاب: ٥) وقوله تعالى: **وَمَا يَسْكُمُ رَسُولٌ فَعْدُوهُ** (الحشر: ٧) قال القاضي: وعدي أنه قوله ﷺ: **أَسْرَطَ بِهِ أَحَدٌ قَبْلَ: قَوْلُهُ: أَقْرَبُ إِلَيَّ شَيْءٌ أَنْ حَسِبْتُ غِيثًا فَسَفَعَنِي** معناه: إن أرادت الثواب عند الله وأن لا يكون لها ولاء فلتفعل قولها: **أَيُّ كَيْلٍ عَمْدُهُ** وقع في الرواية الأولى في بعض النسخ "وقية" وفي بعضها "أوقية" بالألف. وأما الرواية الثانية "فوقية" بغير ألف فاتفق النسخ، وكلاهما صحيح وهما لعتاد، إثبات الألف أفصح. والأوقية الحجازية أربعون درهماً.

شرح قولها "لاها الله" قولها: **وَمِنْهَا فَفَعَلَ لَهَا مَدَدَتْ** وفي بعض النسخ: **"لاها الله إدا"**، هكذا هو في النسخ، وفي روايات الحديث **"لاها الله إدا"** بعد قوله: **"ها"** وبالألف في **"إدا"**، قال المارزي وغيره من أهل العربية: هذان الحان وصوابه **"لاها الله دا"** بالقصر في **"ها"** وحذف الألف من **"إدا"**، قالوا: وما سواه خطأ، قالوا: ومعناه **"دا بجمي"**، وكذا قال الخطابي وغيره: أن الصواب **"لاها الله ذا"** بحذف الألف. وقال أبو ريد النحوي وغيره: يجوز القصر والمد في **"ها"** وكلهم يكررون الألف في **"إدا"** ويقولون: صوابه **"ذا"**، قالوا: وليست الألف من كلام العرب، قال أبو حاتم السجستاني: جاء في القسم **"لاها الله"**، قال: والعرب تقول به بالهمزة؛ والقياس تركه، قال: ومعناه **"لا والله هذا ما أقسم به"** فأدخل اسم الله تعالى بين **"ها ودا"**، واسم روج بريرة **"مغيث"** بضم الميم، والله أعلم.

**** قال في تكملة فتح المبهمة.** قوله: **وَكَانَ مَوْلَى لَأَبِي أَحْمَدَ بْنِ جَحْشٍ أَخِي** زينب أم المؤمنين كما أشار إليه أبو داود. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/١)

فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ" قَالَتْ: وَعَتَقْتُ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا وَتُهْدِي لَنَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ
فَقَالَ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَكُمْ هَدِيَّةٌ، فَكُلُّوه".

٣٧٨٠ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ
سِمَاكِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اشْتَرَتْ بَرِيرَةَ مِنْ أَنَسٍ مِنَ
الْأَنْصَارِ، وَاشْتَرَطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْوَلَاءُ لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ" وَخَيَّرَهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا، وَأَهْذَتْ لِعَائِشَةَ لَحْمًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ صَنَعْتُمْ لَنَا
مِنْ هَذَا اللَّحْمِ؟" قَالَتْ عَائِشَةُ: تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ".

٣٧٨١ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ:
سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ
تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتَقِ، فَاشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "اشْتَرَيْهَا
وَأَعْتَقِهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ"، وَأَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا تُصَدِّقُ
بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: "هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَخَيْرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَكَانَ
زَوْجُهَا حُرًّا، قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ زَوْجِهَا؟ فَقَالَ: لَا أَدْرِي.

٣٧٨٢ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ، لَحْوَةً.

٣٧٨٣ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي هِشَامٍ، قَالَ ابْنُ
الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ وَأَبُو هِشَامٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ يَزِيدَ
ابْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا.

٣٧٨٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ

أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ** ثَلَاثُ سَنٍ: خَيْرْتُ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقْتُ، وَأَهْدَيْ لَهَا لَحْمًا فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ، فَأَتَانِي بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ، فَقَالَ "أَلَمْ أَرِ بُرْمَةً عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟" فَقَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعِمَكَ مِنْهُ، فَقَالَ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ"، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا: "إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ".

٣٧٨٥ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَأَبَى أَهْلُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: "لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ".

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: ثلاث سنين وفي حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد: قضى فيها العتيق أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وراى: "وأمرها أن تعتد عدة الحرة" وهذه الريادة أخرجها الدارقطني. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٠/١)

٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته

٣٧٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ. ** قَالَ إِبْرَاهِيمُ: سَمِعْتُ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ يَقُولُ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ، ** عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

٣٧٨٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ الثَّقَفِي لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عُيَيْنَةَ اللَّهِ، إِلَّا الْبَيْعُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْهَبَةَ.

٤ - باب النهي عن بيع الولاء وهبته

قوله: 'أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبِهِ' فيه تحريم بيع الولاء وهبته، وأههما لا يصحان، وأنه لا ينتقل الولاء عن مستحقه، بل هو لحمة كلحمة النسب، وهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف، وأجاز بعض السلف نقله ولعلهم لم يبلغهم الحديث.

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ' الولاء يفتح الواو حق إرث المعتق من العتيق، ويسمى ولاء العتاقة، وسببه العتق لا الإعتاق؛ لأنه إذا ورث قريبه يعتق عليه ويكون ولاؤه له، ولو كان سببه الإعتاق لما نُسب له الولاء؛ لأنه لم يوجد الإعتاق، كذا في عمدة القاري (٦: ٢٢٠). (تكملة فتح الملهم: ٢٩١/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: 'عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ' يعني أن هذا الحديث لم يبلغ الناس إلا بواسطته، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً ممن حدث به عن عبد الله بن دينار. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٢/١)

٥ - باب تحريم تولي العتيق غير موالیه

٣٧٨٨- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى كُلِّ بَطْنٍ عَقُولَهُ، ثُمَّ كَتَبَ "أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَوَالَى مَوْلَى رَجُلٍ مُسْلِمٍ بغيرِ إِذْنِهِ" ثُمَّ أَخْبَرْتُ، أَنَّهُ لَعَنَ فِي صَحِيفَتِهِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

٣٧٨٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَعْنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوْلَاهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ** صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ".

٣٧٩٠- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوْلَاهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ".

٥ - باب تحريم تولي العتيق غير موالیه

فيه نهي ﷺ أن يتولى العتيق غير موالیه، وأنه لمن فاعل ذلك، ومعه: أن ينتمي العتيق إلى ولاء غير معتقه، وهذا حرام لتفويته حق المنعم عليه؛ لأن الولاء كالنسيب، فيحرم تضييعه كما يحرم تضييع النسب، وانتساب الإنسان إلى غير أبيه. وأما قوله ﷺ: "مَنْ تَوَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَوْلَاهِ" فقد احتج به قوم على حوار التولي بإذن موالیه، والصحيح الذي عليه الجمهور أنه لا يجوز، وإن أدنوا، كما لا يجوز الانتساب إلى غير أبيه، وإن أذن أبوه فيه، وحملوا التقييد في الحديث على الغالب؛ لأن غالب ما يقع هذا بغير إذن الموالي، فلا يكون له مفهوم يعمل به، ونظيره قوله تعالى: **وَرَبُّكُمْ أَعْلَىٰ وَخَيْرُكُمْ** (النساء: ٢٣) وقوله تعالى: **وَلَا تَقْفُوا أَوْدَانَكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ** (الأنعام: ١٥١) وغير ذلك من الآيات التي قيد فيها بالغالب، وليس لها مفهوم يعمل به.**

** قال في **تكملة فتح الملهم** قوله: **حَدَّثَنَا لَا صَرْفٌ** حكى صاحب المحكم الصرف الورن والعدل الكيل، وقيل: الصرف القيمة والعدل الاستقامة، وقيل: الصرف الدية والعدل الدليل، وقيل: الصرف الشفاعة والعدل الفدية، وهذا جزم البيضاوي. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٤/١)

** قال في **تكملة فتح الملهم** قلت: وهذا يقوي مذهب الحنفية في عدم اعتبارهم المفهوم، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٣/١)

٣٧٩١ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ
الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَمَنْ وَالَى غَيْرَ مَوَالِيهِ بغيرِ إِذْنِهِمْ".

٣٧٩٢ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:** حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَطَبَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: ****** مَنْ رَعِمَ أَنْ عِنْدَنَا شَيْئًا نَقْرَأُهُ إِلَّا كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَدِيهِ الصَّحِيفَةَ، - قَالَ: وَصَحِيفَةٌ مُعَلَّقَةٌ فِي قِرَابٍ سَفِيهِه - فَقَدْ كَذَبَ، فِيهَا أَسَانُ الْإِبِلِ، وَأَشْيَاءُ مِنَ الْجَرَاحَاتِ، وَفِيهَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ، ****** فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحْدِثًا، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا، وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْغَى بِهَا أَدْنَاهُمْ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ، فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، صَرْفًا وَلَا عَدْلًا".

شرح العريب قوله: **كتب حتى شق على كل من عنده** هو يضم العين والقاف ويصب اللام مفعول كتب وإنهاء صميم الطرس والعقول: الذبائت، واحداها عقل، كفلس وقنوس، ومعناه: أن الذبئة في قتل الخطأ وعمد الخطأ تحب عبي العاقلة، وهم العصاة، سواء الآباء والأبناء وإن علوا أو سفلوا. وأما حديث علي عليه السلام في الصحيفة: "وأن المدينة حرم إلى آخره" فسبق شرحه واضحا في آخر كتاب الحج.

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **من سمع فيه رد على من كان يقول إن النبي ﷺ خص عليا ﷺ بأمر**
كثير من أسرار الشريعة وأوصى إليه في أمر الخلافة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **عن ابن عباس** هما جبال بالمدينة. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

[٦ - باب فضل العتق]

٣٧٩٣- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ ابْنُ ** أَبِي هِنْدٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ، بِكُلِّ إِرْبٍ مِنْهَا، إِرْبًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ".

٣٧٩٤- (٢) وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُطَرِّفٍ أَبِي غَسَّانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا، عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ". **

٦ - باب فضل العتق

قوله: "دع من سدد بصم الرء" قوله: ﷺ. "من أعتق رقه نفس لله بكل عضو منها عصف من أعضائه من سار حتى فرجه بفرجه" وفي رواية: قوله: ﷺ: "من أعتق رقه مؤمنة نفس لله بكل ريب منها ريب من النار" الإرب بكسر الهمزة وإسكان الرء هو العضو بصم العين وكسرها، وفي هذا الحديث بيان فضل العتق، وأنه من أفضل الأعمال، ومما يحصل به العتق من النار، ودخول حنة، وفيه استحباب عتق كامل الأعضاء، فلا يكون حصياً، ولا فاقد غيره من الأعضاء، وفي الخصى وغيره أيضاً الفصل العظيم، لكن الكامل أوفى، وأفضله أعلاه ثماً وأنفسه، كما سبق بيانه في أول الكتاب في "كتاب الإيمان" في حديث، أي الرقاب أفضل.

وقد روي أبو داود والترمذي والسنائي وغيرهم عن سالم بن أبي الجعد عن أبي أمامة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه قال: "أما امرئ مسلم أعتق امرأً مسلماناً فكانه من النار يجري كل عضو منها عصفاً منه، وأما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكها من النار يجري كل عضو منهما عصفاً منه، وأما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار، يجري كل عضو منها عصفاً منها" قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قال: هو وغيره، وهذا الحديث دليل على أن عتق العبد أفضل من عتق الأمة. قال القاضي عياض =

** قال في تكملة فتح الملهم قوله: هم من من هذا يعني أنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند القراري، ميره عن عبد الله بن سعيد بن حمير، وعبد الله بن سعيد بن أبي هند من رجال الجماعة، وقد تقدم شرح كل ذلك في كتاب الحج. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

** قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حتى فرجه بفرجه" استشكله ابن العربي بأن الفرج لا يتعلق به ذنب إلا الرء، وهو كثيرة لا تكفر إلا بالتوبة، ثم قال: فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموارنة، بحيث يكون =

٣٧٩٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ سَعِيدٍ ****** بْنِ مَرْجَانَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ، عَضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى يُعْتِقَ فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ".

٣٧٩٦- (٤) **وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ**: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْعُمَرِيُّ: حَدَّثَنَا وَقْدٌ يَعْنِي أَخَاهُ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ -صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ- قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا، اسْتَنْقَذَ اللَّهُ، بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ، عَضْوًا مِنْ النَّارِ" قَالَ: فَأَنْطَلَقْتُ حِينَ سَمِعْتُ الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَذَكَرْتُهُ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَأَعْتَقَ عَبْدًا ****** لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ ابْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ.

- **أقوال أهل العلم في أفضل الاعتاق**. واحتلف العلماء: أيما أفضل عتق الإناث أم الذكور؟ فقال بعضهم: الإناث أفضل لأنها إذا عتقت كان ولدها حراً، سواء تزوجها حر أو عبد. وقال آخرون: عتق الذكور أفضل هذا الحديث ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعاً وإما عادة، ولأن من الإماء من لا ترغب في العتق وتضيع به، بخلاف العبيد، وهذا القول هو الصحيح. وأما التقييد في الرقبة بكونها مؤمنة، فيدل على أن هذا الفصل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة، ولهذا أجمعوا على أنه يشترط في عتق كفارة القتل كونها مؤمنة. وحكى القاضي عياض عن مالك أن الأعلى ثمناً أفضل، وإن كان كافراً، وخالفه غير واحد من أصحابه وغيرهم قال: وهذا أصح.

- **مرجحة الحسنات المعتقة ترجيحاً يوارى سيئة الزنا**، نقله الحافظ ثم قال: ولا اختصاص لذلك بالفرج، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٦/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم** قوله: **سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين** يعني أن سعيد بن مرجانة معروف بلقب "صاحب علي بن الحسين"؛ لأنه كان ملازماً لعلي بن حسين وهو زين العابدين ابن الحسين، فعرف بصحبته، وسعيد بن مرجانة هذا منسوب إلى أمه، واسم أبيه عبد الله، ويكنى سعيد أباً عثمان، ووهب من جعله سعيد بن يسار أباً الحباب فإنه غيره عند الجمهور، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٧/١)

**** قال في تكملة فتح الملهم**. قوله: "فأعتق عبداً له" اسم هذا العبد مطرف. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٥/١)

٧ - باب فضل عتق الوالد

٣٧٩٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ"، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ "وَلَدٌ وَالِدُهُ".

٧ - باب فضل عتق الوالد

قوله ﷺ: لا يجزي ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه ويعتقه يعني: يجزي بفتح أوله أي لا يكافئه بإحسانه، وقضاء حقه إلا أن يعتقه.

اختلاف العلماء في عتق الأقارب واحتلموا في عتق الأقارب إذا ملكوا فقال أهل النصارى: لا يعتق أحد منهم بمجرد الملك، سواء الوالد والولد وغيرهما، بل لا بد من إنشاء عتق، واحتجوا بمفهوم هذا الحديث. وقال جماهير العلماء: يحصل العتق في الآء والأمهات والأحداد والجدات وإن عبوا وعبون، وفي الأساء والسات وأولادهم الذكور والإناث وإن سفلوا بمجرد الملك، سواء المسلم والكافر، والقريب والبعيد والوارث وغيره، ومختصره أنه يعتق عمود النسب بكل حال، واحتلموا فيما وراء عمودي النسب فقال الشافعي وأصحابه: لا يعتق غيرهما بالملك لا الإخوة ولا غيرهم، وقال مالك: يعتق الإخوة أيضاً، وعنه رواية أنه يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة، ورواية ثالثة كمذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: يعتق جميع ذوي الأرحام المحرمة،** وتأول الجمهور الحديث المذكور على أنه لما تسبب في شراء الذي يترتب عليه عتقه أصيب العتق إليه، والله أعلم.

* قوله: لا بد من عتق مملوكاً فيشتريه ويعتقه أي فيصير بسبب ذلك الشراء معتقاً له، لا أنه يعتقه بفعل آخر لحديث من ملك ذا رحم محرم عتق والله تعالى أعلم.

**** قال في تكملة فتح الملهم** ودليل الجمهور حديث سمرة بن جندب عن الترمذي وأبي داود وابن ماجة أنه قال: "من ملك ذا رحم محرم فهو حر" وهو حجة أبي حنيفة على أن جميع ذوي الأرحام المحرمة يعتقون بأشراء، خلافاً للشافعي فإنه يقول يعتق الأصول والفروع فقط، وخلافاً لمالك، فإنه يقول يعتق الأصول والفروع والإخوة والأخوات محسب، وأما أبو حنيفة فعمل بكل معنى الحديث فعلمه الحكم في جميع الأقارب المحرمين. (إلى أن قال:) ولقد أحسن السوسني في شرحه لصحيح مسلم حيث قال: "وقد يجاب هم أيضاً بأن الحديث من باب التعيين على المحال للمبالغة، والمعنى لا يجزي ولد والد إلا أن يملكه فيعتقه باختياره، وهو محال، فاستحالة محال، كما قال في قوله: *ولا تكفوا ما كان من أنفسكم من النساء لا ما قد سلف* (النساء: ٢٢) يعني =

٣٧٩٨ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح**
وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّيْتَرِيُّ، كُلُّهُمَّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ
مِثْلَهُ. وَقَالُوا "وَلَدَ الْوَلَدَ".

= إن أمكنكم أن تكحوا ما قد سلف فاكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن، والعرض المبالغه في تحريمه
 وسد الطريق إلى إباحته، كما يعنى بالتحال، ويجوز أن تكون الاء في قوله: "فيعتقه" كما في قوله تعالى **﴿فَتَوَنَّوْا**
لِي بِرَبِّكُمْ وَفَتَنُوا نَفْسَكُمْ﴾ (اسقرة: ٥٤) إذا جعلت التوبة نفس الفتل" وهو كلام متين جدا. (تكملة فتح
 الملهم: ٢٩٨/١)

....

فهرس المجلد الرابع

كتاب الحج

(١) باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة لسه، وما لا

يباح، وبين تحريم الطيب عليه

معنى الحج والعمرة وبين حكمهما، ووجوب الحج

على الفور أو التراخي

شرح ما لا يجوز لبسه للمحرم

الحكمة في النهي عن لبس المخيط للمحرم

أقوال الأئمة في جواز لبس الحفين وعدم جوازه بدون

القطع، ووجوب الفدية على من لبسها بدون القطع...

سب تحريم لطيب بمحرم

محرمات الإحرام وأقوال الأئمة في لزوم الفدية على

من تطيب أو لبس المخيط ناسياً

(٢) باب موافقت الحج والعمرة.

صبط الموافقة وشرحها

كلام الأئمة فيمن جاور الميقات ثم أحرم

بيان موافقة الحج والعمرة بالزمان

(٣) باب التلبية وصفتها ووقتها

شرح كلمة "سبّ"

معنى الإهلال والتبديد

حكم التلبية عند أهل العلم

بيان انتهاء التلبية

(٤) باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي

الخليفة

يعين لبدء ومعناه

بيان معنى تكذب

(٥) باب بيان أن الأفضل أن يحرم حين تنبعت به

راحلتها متوجهاً إلى مكة لا عقب الركعتين

أقوال الأئمة في أفضلية الإحرام بعد الركعتين قبل القيام

شرح الركعتين اليمانيين والشاميين وحكمهما

(٦) باب الصلاة في مسجد ذي الخليفة

(٧) باب استحباب الطيب قبل الإحرام في البدن، واستحبابه

بالمسك، وأنه لا بأس بقاء وبيضة وهو بريقه ولعانه

أقوال أهل العلم في التطيب عند إرادة الإحرام وإن

استندم بعد الإحرام

أصاب استحباب

(٨) باب تحريم الصيد المأكول البري، وما أصله ذلك

على اغرم بحج أو عمرة أو هما

رد الإمام النووي على ترجمة الإمام البخاري وتأويل

الإمام مالك

أقوال أهل العلم في حكم ما صيد للمحرم بدون إذنه

(٩) باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في

الحلّ والحرم

أقوال أهل العلم في تعيين الوصف الذي أمر بقتل

الأشياء المذكورة لأحده

وجه تسمية هذه لأشياء بالموثق

أقوال أهل العلم في المراد بالكلب العقور

مناهب الأئمة في إقامة الحد في الحرم على من

(١٠) ارتكب الجنابة في الحرم أو خارجه

باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى،

ووجوب الفدية لحلقه، وبيان قدرها

٤٨	بيان مقدار الصاع	٧٢	تأويل قول عائشة "ولم يكن في ذلك هدي" مع أنها
٤٨	الرد على قول من مكى في تصعيف جمع الصاع	٧٣	كانت قارئة وعلى القارن الدم.....
٥٠	بأصبع	٧٦	أقوال أهل العلم في علة منع الحائض عن الطواف...
٥١	(١١) باب جواز الحجامة للمحرم	٨٢	أقوال أهل العلم فيمن كان بمكة وأحرم بالعمرة من
٥٢	(١٢) باب جواز مداواة المحرم عينه.....	٨٤	الحرم.....
٥٢	(١٣) باب جواز غسل المحرم ببدنه ورأسه.....	٨٥	الجمع بين الروايات في تعيين المكان الذي يخرج منها
٥٤	(١٤) باب ما يفعل بالمحرم إذا مات	٨٩	عائشة إلى التعيم.....
٥٦	أقوال أهل العلم في تخمير الوجه للمحرم الحي وفي	٨٩	كلام الأئمة في صحة حج الصبي
٥٦	تخمير رأس المحرم الميت.....	٩٠	أقوال الأئمة في صحة أضحية الشركاء الذي جهة
٥٨	(١٥) باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه ..	٩٠	قربتهم مختلفة أو لا يريد بعضهم القرية
٥٨	أقوال أهل العلم في اشتراط الحاج والمتمتع في	٩١	معنى قوله: "دخلت العمرة في الحج"
٥٨	إحرامهما التحلل بالعذر.....	٩١	اختلاف الأئمة في فسح الحج إلى العمرة.....
٦١	(١٦) باب إحرام النساء واستحباب اغتسالها للإحرام،	٩١	(١٨) باب في المنعة بالحج والعمرة.....
٦١	وكذا الحائض.....	٩١	أقوال العلماء في تعيين التمتع الذي ينهى عنه عمر
٦٢	(١٧) باب بيان وجوه الإحرام، وأنه يجوز لإفراد الحج	٩٢	معنى متعة النكاح والكلام في نسخها
٦٢	والتمتع والقرآن، وجواز إدخال الحج على العمرة،	٩٣	(١٩) باب حجة النبي ﷺ
٦٢	ومقى محل القارن من نسكه	٩٧	تفسير الاضطجاع
٦٢	وجه تسمية حجة الوداع بها وتعريف حج الإفراد	٩٧	أقوال أهل العلم في ركعتي الطواف
٦٢	والتمتع، والعرف	٩٩	بيان السعي والرد على ابن بنت الشافعي وأبي بكر
٦٣	أقول أهل علم في الأفضل من هذه الثلاثة	٩٩	الصبري
٦٤	التلفيق بين الروايات في كلام القاضي عياض ..	١٠٠	بعض سنن الماسك.....
٦٥	التوقيع بين روايات الإفراد والتمتع والقرآن فيما	١٠٢	الأقوال في منه من ربيعة
٦٥	لخصه الخطابي من كلام الإمام الشافعي	١٠٣	تفسير قوله "أنه موضوع كنه"
٦٦	كلام القاضي حول روايات إحرام عائشة والتوقيع بينها ..	١٠٣	القول في تأويل قوله ﷺ: "بكلمة شه"
٦٨	أقوال الأئمة في الاكتفاء بطواف واحد للقارن من	١٠٣	أقوال أهل العلم في تفسير قوله: "أن لا يوطئن
٦٨	حجته وعمرته	١٠٣	فرشكم أحداً نكروهه"
٦٩	أقوال أهل العلم في تحلل المتمتع الذي ساق الهدي ..	١٠٤	تفسير الضرب امرج

- ١٣٦ (٢٨) باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده
- ١٠٤ (٢٩) باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء
- ١٣٨ على الإحرام وترك التحلل.....
- أقوال أهل العلم في اشتراط الوضوء وعدمه في
- ١٣٨ الطواف
- ١٤٣ (٣٠) باب جواز العمرة في أشهر الحج...
- ١٤٦ (٣١) باب إشعار البدن وتقليده عند الإحرام.....
- معنى الإشعار وفائدتها وحكمه عند أهل العلم.....
- ١٤٧ أقوال الأئمة في تقليد العم
- (٣٢) باب قوله لابن عباس: ما هذه الفتيا التي قد
- تشققت "أو قد تشقبت بالناس"
- ١٤٨ بيان تردد ابن عباس في التحلل بعد طواف القدوم
- ١٤٩ (٣٣) باب جواز تقصير المحرم من شعره وأنه لا يجب حلقه
- وأنه يستحب كون حلقه أو تقصيره عند المروة.....
- ١٥٠ (٣٤) باب جواز التمتع في الحج والمقران.....
- ١٥٢ (٣٥) باب إهلال النبي ﷺ وهدية.....
- ١٥٤ (٣٦) باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمائه.....
- ١٥٦ وجه اعتماد النبي ﷺ في ذي القعدة.....
- ١٥٧ الاجتماع لصلاة الضحى وإطهارها في المسجد بدعة
- ١٥٨ (٣٧) باب فصل العمرة في رمضان.....
- ١٥٩ (٣٨) باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا
- والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بلده من
- طريق غير التي خرج منها
- ١٦٠ حكمة تبديل الطريق في دخول مكة والخروج منها ..
- ١٦١ (٣٩) باب استحباب البيت بذي طوى عند إزادة دخول
- مكة، والاغتسال لدخولها، ودخولها غاراً... ..
- ١٦٢ (٤٠) باب استحباب الرمل في الطواف والعمرة، وفي
- بيان آداب الوقوف بعرفات والرد على من يعتني
- بصعود جبل الرحمة.....
- أقوال الأئمة في وجه الجمع بين الظهر والعصر بعرفة
- والمغرب والعشاء بمزدلفة.....
- أقوال العلماء في حكم البيت بمزدلفة.....
- أقوال أهل العلم في تعيين الشعر الحرام.....
- بيان ما يفعل الحاج إذا دفع من المزدلفة.....
- معنى البصعة واستحباب الأكل من الأصحية
- حكم طواف الإفاضة وبيان وقته وأنه لا رمل ولا
- اصطياع فيه، إذا كان قد رمل في طواف القدوم.....
- (٢٠) باب ما جاء أن عرفة كلها موقف.....
- بيان حدود عرفات
- (٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى: **هَـنَـا نَصُـو**
- حَـنَـا وَفِـى حَـنَـا**.....
- (٢٢) باب جواز تعليق الإحرام وهو أن يحرم بإحرام
- كإحرام فلان فيصير محرماً بإحرام مثل إحرام فلان ...
- (٢٣) باب جواز التمتع.....
- توجيه مع عمر وعثمان عن التمتع.....
- (٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع، وأنه إذا علمه لزمه
- صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله.....
- أقوال أهل العلم في تعيين صوم ثلاثة أيام في الحج
- على معتمد الهندي.....
- (٢٥) باب بيان أن المقران لا يتحلل إلا في وقت تحلل
- الحاج المفرد.....
- (٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز المقران
- واقتصار المقران على طواف واحد وسعي واحد.....
- (٢٧) باب في الإفراد والمقران.....

- الطواف الأول في الحج ١٦٤ (٤٩) باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم
توجه حديث ابن عباس بأنه مسح ١٦٦ النحر بالمزدلفة، والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر.. ١٩٢
نجد ابن عباس في حكم الرمل ١٦٧ (٥٠) باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء
(٤١) باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في ١٦٧ وغيرهن من مزدلفة إلى متى في أواخر الليالي قبل
الطواف، دون الركنين الآخرين ١٧٠ زحمة الناس، واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا
أقوال أهل العلم في استحباب تقبيل الحجر الأسود... ١٧١ الصبح بمزدلفة ١٩٤
(٤٢) باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف... ١٧٢ أقوال أهل العلم في حكم المبيت ليلة النحر بالمزدلفة ... ١٩٥
أقوال العلماء في وضع الجبهة على الحجر بعد التقبيل ... ١٧٢ (٥١) باب رمي جمرة العقبة من بطن الوادي، وتكون
أقوال الأئمة في استلام الركن اليماني وتقبيل اليد ١٧٢ مكة عن يساره، ويكره مع كل حصاة ١٩٩
بعده ١٧٢ (٥٢) باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر ركباً،
سبب قول عمر "لقد علمت" ١٧٢ وبيان قوله ﷺ: "لتأخذوا منها سككم" ٢٠٢
(٤٣) باب جواز الطواف على بعير وغيره، واستلام ١٧٢ أقوال الأئمة في جواز تظليل الحرم على رأسه بثوب
الحجر بمحجن ونحوه للركاب ١٧٤ وعمره ٢٠٣
الجواب عن استدلال مالك وأحمد على طهارة بول ١٧٤ (٥٣) باب استحباب كون حصي الجمار بقدر حصي
ما يؤكل لحمة ١٧٤ الخذف ٢٠٥
(٤٤) باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ١٧٤ (٥٤) باب بيان وقت استحباب الرمي ٢٠٦
لا يصح الحج إلا به ١٧٦ مذاهب الأئمة في جواز الرمي في أيام التشريق قبل
مذاهب الأئمة في حكم السعي بين الصفا والمروة... ١٧٦ الزوال أو بعده ٢٠٦
(٤٥) باب بيان أن السعي لا يكرر ١٨١ (٥٥) باب بيان أن حصي الجمار سبع سبع ٢٠٧
(٤٦) باب استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في ١٨١ (٥٦) باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير ٢٠٨
رمي جمرة العقبة يوم النحر ١٨٢ أقوال أهل العلم في أقل ما يجزئ من الحلق والتقصير... ٢٠٨
أقوال أهل العلم في تعيين وقت قطع التلبية ١٨٣ اتفاق أهل العلم على أفضل الوقت في الحلق والتقصير . ٢١٠
(٤٧) باب التلبية والتكبير في الذهاب من معنى إلى ١٨٤ (٥٧) باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم
عرفات في يوم عرفة ١٨٦ يعلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس
(٤٨) باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب ٢١١ المخلوق ٢١١
صلاتي المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة... ١٨٧ اسم من حلق رأس الرسول ﷺ في حجة الوداع ٢١٢
(٥٨) باب من حلق قبل النحر، أو نحو قبل الرمي ٢١٣

- أقوال الأئمة في وجوب طواف الوداع ٢٣٨
- والديع والخلق وطواف الإفاضة ٢١٣
- (٧٠) باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره، ٢١٧
- والصلاة فيها، والدعاء في نواحيها كلها ٢١٧
- أقوال الأئمة في من أحر طواف الإفاضة إلى ما بعد ٢١٧
- فرضاً ٢١٧
- سبب عدم دخوله **كلا** البيت في عمرة القضاء ٢١٨
- (٧١) باب نقض الكعبة وبنائها ٢٢٠
- أقوال العلماء في صحة طواف من طاف في الحجر ٢٢٠
- عده صحة ٢٢١
- مقصود ابن الزبير من إقامة الأعمدة وجعل الستور ٢٢١
- عبيها عبد بناء الكعبة ٢٢١
- (٧٢) باب جُذر الكعبة وبناها ٢٢١
- باب الحج عن العاجز لزمانة وهرم ولحرهما، أو ٢٢١
- للموت ٢٢١
- أقوال الأئمة في جواز الحج عن العاجز ٢٢١
- (٧٤) باب صحة حج الصبي، وأجر من حج به ٢٢١
- أقوال الأئمة في انعقاد حج الصبي وترتب أحكام ٢٢١
- الحج عليه من حرمان الإحرام ٢٢١
- (٧٥) باب فرض الحج مرة في العمر ٢٢١
- أقوال أهل العلم في مقتضى الأمر التكرار ٢٢١
- بيان القاعدة العامة من قواعد الإسلام ٢٢١
- رفع التعارض عن مفهوم الآيتين ٢٢١
- (٧٦) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ٢٢١
- مذاهب الأئمة في اشتراط المحرم لوجوب الحج على ٢٢١
- مرأه ٢٢١
- بيان معنى المحرم في الشرع ٢٢١
- حكم نذر الذهاب إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي ٢٢١
- أقوال الأئمة في حكم من خالف الترتيب في الرمي ٢١٣
- (٥٩) باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر ٢١٧
- أقوال الأئمة في من أحر طواف الإفاضة إلى ما بعد ٢١٧
- يوم التشريق ٢١٧
- (٦٠) باب استحباب النزول بالمحصب يوم النحر، والصلاة به ٢١٨
- شرح قوله: "تقاسموا على الكفر" ٢٢٠
- (٦١) باب وجوب المبيت بمحلى ليالي أيام التشريق ٢٢١
- والترخيص في تركه لأهل السقاية ٢٢١
- مذاهب الأئمة في حكم المبيت بمحلى ليالي أيام التشريق ٢٢١
- (٦٢) باب فضل القيام بالسقاية والثناء على أهلها ٢٢٣
- واستحباب الشرب منها ٢٢٣
- (٦٣) باب في الصدقة بلحوم الهدي وجلودها وجلالها ٢٢٤
- (٦٤) باب جواز الاشتراك في الهدي، وإجزاء البقرة ٢٢٤
- والبدنة كل منهما عن سبعة ٢٢٤
- الفرق بين الجزور والبدنة ٢٢٧
- (٦٥) باب نحر البدن قياماً مقبداً ٢٢٨
- (٦٦) باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد ٢٢٨
- الذهاب بنفسه، واستحباب تقليده وحمل القلائد، وأن ٢٢٩
- باعثه لا يصير محرماً، ولا يحرم عليه شيء بذلك ٢٢٩
- أقوال الأئمة في من بعث الهدي يلزمه الاجتناب عما ٢٢٩
- يحتسب عنه المحرم أو لا؟ ٢٢٩
- (٦٧) باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج إليها ٢٣٣
- مذاهب الأئمة في ركوب البدنة المهداة ٢٣٣
- (٦٨) باب ما يفعل بالهدي إذا عطب في الطريق ٢٣٥
- كلام أهل العلم في الأكل من الهدي المعطوب ٢٣٦
- (٦٩) باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الخائف ٢٣٨

- والأقصى وحكم شد الرحال إلى ما سوى هذه المساجد... ٢٦٣
- بيان حرمة الخلوة بالأجنبية والأمرد الأجنبي حسن الصورة... ٢٦٦
- (٧٧) باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره... ٢٦٨
- (٧٨) باب ما يقول إذا قفل من سفر الحج وغيره... ٢٧٠
- (٧٩) باب التعريس بذى الحليفة، والصلاة بها إذا صدر من الحج أو العمرة... ٢٧٢
- (٨٠) باب لا يجمع البيت مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. وبيان يوم الحج الأكبر... ٢٧٤
- أقوال العلماء في تعيين اليوم الحج الأكبر... ٢٧٤
- (٨١) باب فضل يوم عرفة... ٢٧٥
- (٨٢) باب فضل الحج والعمرة... ٢٧٦
- أقوال الأئمة في جواز تكرار العمرة وعدم جوازه في السنة الواحدة... ٢٧٦
- أقوال العلماء في حكم العمرة... ٢٧٦
- تفسير الحج المبرور... ٢٧٦
- تفسير الرفث... ٢٧٧
- (٨٣) باب النزول بمكة للحاج، وتوريث دورها... ٢٧٨
- اختلاف أهل العلم في أن مكة هل فتحت صلحاً أو عوةً وقهرًا... ٢٧٨
- (٨٤) باب جواز الإقامة بمكة، للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة، ثلاثة أيام بلا زيادة... ٢٨٠
- (٨٥) باب تحريم مكة وصيدها وخلعها وشجرها ولقطتها، إلا لمشدد، على الدوام... ٢٨٢
- تأويل قوله (لا هجرة) ... ٢٨٢
- بيان وقت تحريم مكة ... ٢٨٢
- الكلام على حرمة قتال أهل الحرم في الحرم وعلى جواز قتال البغاة منهم... ٢٨٣
- جواز قتال الكفار في الحرم إن ابتدؤوا... ٢٨٣
- اختلاف العلماء في ضمان قطع شجر الحرم وفي تعصبل صمامها... ٢٨٤
- دليل الجمهور على فتح مكة عتوة... ٢٨٤
- أقوال العلماء في اختيار وليّ المقتول بين القتل وأخذ الدية... ٢٨٧
- الجواب عن أحاديث النهي عن الكتاب... ٢٨٨
- (٨٦) باب النهي عن حمل السلاح بمكة، بلا حاجة... ٢٨٩
- (٨٧) باب جواز دخول مكة بغير إحرام... ٢٩٠
- سبب قتل ابن عطل والجواب عن الإشكال الوارد بحديث (من دخل المسجد مهر آمس)... ٢٩٠
- أقوال الأئمة في إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة... ٢٩١
- (٨٨) باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها... ٢٩٣
- توجيه تحريم إبراهيم مكة... ٢٩٣
- مذاهب الأئمة في تحريم صيد مدينة وضمانه... ٢٩٣
- أقوال أهل العلم في المراد من قوله: "صرفاً ولا عدلاً"... ٢٩٩
- تفسير البركة... ٣٠٠
- الرد على الرافضة والشيعة... ٣٠٠
- (٨٩) باب الترغيب في سكنى المدينة، والصبر على لأوائها... ٣٠٤
- أقوال العلماء في المجاورة بمكة... ٣٠٨
- (٩٠) باب صيانة المدينة من دخول الطاعون و الدجال إليها... ٣١٠
- (٩١) باب المدينة تنفي شرارها... ٣١١
- تأويل قوله ﷺ: "تأكل القرى"... ٣١١

- بيان كراهة تسمية المدينة (يثرب) والجواب عن ذكره في القرآن وذكر أسمائها ومعناها ٣١٢
- (٩٢) باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء، وأن من أرادهم به أذابه الله ٣١٤
- (٩٣) باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار ٣١٦
- (٩٤) باب في المدينة حين يتركها أهلها ٣١٨
- (٩٥) باب ما بين القبر والمنبر ووضه من رياض الجنة ٣٢٠
- (٩٦) باب أحد جبل يحبنا ونحبه ٣٢١
- (٩٧) باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ٣٢٢
- أقوال أهل العلم في مراد قوله ﷺ: "إلا المسجد الحرام" ٣٢٢
- (٩٨) باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ٣٢٦
- (٩٩) باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ بالمدينة ٣٢٧
- (١٠٠) باب فصل مسجد قباء، وفضل الصلاة فيه وزيارته ... ٣٢٨
- كتاب النكاح**
- (١) باب استحباب النكاح لمن تأقت نفسه إليه ووجد مؤنة، واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ٣٣٠
- معنى النكاح لغة وإطلاقه في كلام العرب وحقيقته عند الفقهاء ٣٣٠
- كلام أهل العلم في المراد من الباعة ٣٣٢
- أقوال أهل العلم في أمضية النكاح وتركه ٣٣٣
- (٢) باب نذب من رأى امرأة، فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريته فيواقفها. ٣٣٦
- (٣) باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيع ثم نسخ، ثم أبيع ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ٣٣٨
- الكلام في نسخ المتعة والجواب عن الروايات المبيحة لها ٣٣٨
- أقول محذور في تحريم سعة وباحها ٣٤٠
- بجناح أهل سعة على تحريم المتعة ٣٤٠
- تأويل قوله مستمتعاً ٣٤٢
- (٤) باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو حالتها في النكاح ٣٤٩
- جوار نسح عموم القرآن بالخير الواحد ٣٤٩
- أقوال أهل العلم في جوار الجمع بين بنت الرجل ووجهه ٣٤٩
- (٥) باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته ٣٥٢
- مذاهب الأئمة في صحة نكاح المحرم وعدم صحته ٣٥٢
- (٦) باب تحريم الخطبة على غيبة أخيه حتى يأذن أو يترك ٣٥٦
- بيان حكم الخطبة على غيبة الآخر ٣٥٦
- الفرق بين خطبة النكاح وخطبة الجمعة وغيرها ٣٥٧
- (٧) باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ٣٥٩
- معنى الشغار ٣٥٩
- (٨) باب الوفاء بالشروط في النكاح ٣٦١
- بيان الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح والتي تنافيها ٣٦١
- (٩) باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت ٣٦٢
- أقوال العلماء في المراد بالأمم ها ٣٦٣
- اختلاف العلماء في اشتراط الولي في صحة النكاح ٣٦٤
- (١٠) باب جوار تزويج الأب البكر الصغيرة ٣٦٦
- أقوال أهل العلم للصغيرة التي أنكحها أبوها بعد البلوغ ٣٦٦
- (١١) باب استحباب التزوج والتزويج في شوال، واستحباب الدخول فيه ٣٦٩

- باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيتها لمن يريد
(١٢) تزوجها ٣٧٠
- باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم
(١٣) حديد، وغير ذلك من قليل وكثير واستحباب
كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به ٣٧٢
- أقوال الأئمة في انعقاد النكاح بلفظ الهبة وغيرها ٣٧٢
- أقوال أهل العلم في أقل المهر ٣٧٤
- أقوال أهل العلم في استعمال طيب العروس ٣٧٨
- معنى الوليمة وأسماء أنواع الضيافة ٣٧٩
- أقوال العلماء في حكم الوليمة ووقتها ٣٨٠
- باب فضيلة إعتاقه أمته ثم يتزوجها ٣٨١
- (١٤) مذاهب الأئمة في حكم الفخذ هل هو عورة أم لا؟ .. ٣٨١
- باب أقسام الخيش ٣٨٢
- أقول أهل العلم فيما اعتق أمته على أن تتزوج به
هل يرميها؟ ٣٨٤
- أقول أهل العلم في صحة سكاح بعد لإعلان غير
الشهود ٣٨٨
- باب زواج زينب بنت جحش، ونزول الحجاب،
(١٥) وإثبات وليمة العرس ٣٨٩
- باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة ٣٩٥
- (١٦) حكم إجابة الدعوة ٣٩٥
- بيان الأعذار التي تمنع إجابة الدعوة ٣٩٥
- اختلاف أهل العلم في وجوب الأكل من وليمة العرس ٣٩٧
- فائدة إجابة الصائم الدعوة ٣٩٨
- بيان وجه كون طعام الوليمة شر الطعام ٣٩٩
- باب لا تحمل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً
(١٧) غيره ويطأها، ثم يفارقها، وتقضي عتقاً. ٤٠٠
- بيان العذر من جانب سعيد في عدم اشتراطه وطء الثاني .. ٤٠١
- (١٨) باب ما يستحب أن يقوله عند الجماع ٤٠٤
- (١٩) باب جواز جماعه امرأته في قبلها، من قدامها ومن
ورائها من غير تعرض للدبر ٤٠٥
- (٢٠) باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ٤٠٧
- (٢١) باب تحريم إفشاء سر المرأة ٤٠٨
- (٢٢) باب حكم العزل ٤٠٩
- معنى العزل وحكمه ٤٠٩
- أقوال أهل العلم في إجراء الرق على العرب ٤١٠
- (٢٣) باب تحريم وطء الحامل المسبية ٤١٥
- (٢٤) باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع، وكراهة
العزل ٤١٧
- كتاب الرضاع**
- (١) باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ٤٢٠
- شرح كلمة الرضاعة ٤٢٠
- استثناء بعض الأحكام من حرمة الرضاع ٤٢٠
- (٢) باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ٤٢٢
- أقوال أهل العلم في تعيين عمّ عائشة ٤٢٢
- (٣) باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة ٤٢٥
- (٤) باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ٤٢٧
- معنى الربيبة وأنها محرمة على زوج أمها ٤٢٨
- (٥) باب في المصة والمصتان والتحريم بخمس رضعات ٤٣٠
- أقسام السج ٤٣٢
- أقوال أهل العلم في القدر الذي يثبت به حكم
الرضاع ٤٣٢
- أقوال أهل العلم في المدة التي تمت الحرمة في
الإرضاع فيها ٤٣٤

- (٦) باب رضاعة الكبير وإما الرضاعة من الجماعة ٤٣٥
- (٧) باب جوار وطء المسية بعد الاستبراء، وإن كان لها زوج انفسخ نكاحها بالسي ٤٣٩
- بيان عدة المسية ٤٤٠
- أمة، إذا بعثت وهي حب مسلم لا تخل مشربها ولا ينفسخ النكاح ٤٤٠
- (٨) باب الولد للفراش، وتوفي الشبهات ٤٤٢
- قول أهل نعم في شرط مده، مكان باب سود، والنوص لإحقاق ابود مصحح عرض ٤٤٢
- أقوال الأئمة في الأمة تأبى شيء يصير فرشاً بابوصد أو بإتيان الولد؟ ٤٤٣
- عائدة لإحقاق الولد بالفراش الشرعي ٤٤٤
- مذاهب الأئمة في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطء الحرم ٤٤٥
- (٩) باب العمل بإحقاق القائف الولد ٤٤٧
- سبب سرور النبي بقول القائف ٤٤٧
- اختلاف أهل نعم في عمل قول عائف ٤٤٧
- (١٠) باب قدر ما تستحقه البكر والشيء من إقامة الروح عندها عقب الرفاف ٤٥٠
- مذاهب الأئمة في القسم بين الزوجات الباكرات والشيئات الجديديات ٤٥١
- (١١) باب القسم بين الزوجات، وبين أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها ٤٥٤
- (١٢) باب جواز هبتها نوبتها لغيرها ٤٥٦
- أقوال أهل العلم في تزوج عائشة قبل سودة ٤٥٦
- (١٣) باب استحباب نكاح ذات الدين ٤٦٠
- مطلب الحديث الإخبار بعادة الناس والترغيب إلى ذات الدين ٤٦٠
- (١٤) باب استحباب نكاح البكر ٤٦١
- (١٥) باب الوصية بالنساء ٤٦٥
- نصف بين زوج (نصف) وزوج (بالكسر) ٤٦٥
- (١٦) باب غير متاع الدنيا المرأة الصالحة ٤٦٧
- (١٧) باب لولا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر ٤٦٨
- كتاب الطلاق**
- (١) باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو حالف وقع الطلاق ويؤمر برجعها ٤٧٠
- معنى الطلاق وإجماع الأمة على وقوع الطلاق على حائض مع كونه حراماً ٤٧٠
- أقوال الأئمة في حكم الرجعة في طلاق الحائض ٤٧١
- وبين حكمه الأمر بالرجعة ٤٧١
- أقسام الطلاق ٤٧١
- أقوال الأئمة في جمع الطلقات دفعة ٤٧٢
- اختلاف الأئمة في تعيين معنى قوله تعالى: **ثَلَاثَةٌ** ٤٧٢
- قول أهل نعم في حوار طلاق أحاس ٤٧٤
- (٢) باب طلاق الثلاث ٤٧٩
- أقول أهل نعم في من قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً هل يقع الثلاث ٤٨٠
- الرد على من يقول بنسخ عدة الثلاث واحدة ٤٨١
- (٣) باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم يهو الطلاق ٤٨٣
- أقول أهل نعم في حكم قول عدل لزوجته أنت عني حرام ٤٨٣
- أقول الأئمة فيما حرم أمته أو لطفام أو شيئاً على نفسه ٤٨٤

- الصحيح أن المتظاهرتين حفصة وعائشة وأنه شرب
العسل عند زينب..... ٤٨٧
- المراد بالخلوء في هذا الحديث..... ٤٨٧
- (٤) باب بيان أن تحريمه امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالثبوت .. ٤٨٨
- (٥) باب في الإيلاء واعتزال النساء وتحريمهن، وقوله
تعالى: وإن تظاهرا عليه..... ٤٩٢
- معنى الإيلاء لغة وشرعاً..... ٤٩٨
- بيان حكم الإيلاء عند أهل العلم..... ٤٩٨
- (٦) باب المطلقة البائن لا نفقة لها..... ٥٠٤
- مذاهب أهل العلم في وجوب سكنى ونفقة المطلقة
البائن الخال على الزوج..... ٥٠٥
- وجه أمر النبي ﷺ فاطمة بالخروج من بيت أم
شريك والاعتداد في بيت ابن أم مكتوم..... ٥٠٧
- الرد على من يقول يجوز نظر الأجنبية إلى الأجنبية... ٥٠٧
- معنى القبطة..... ٥٠٨
- تفسير الفاحشة في هذه الآية..... ٥١١
- (٧) باب جواز خروج المعتدة البائن، والمتوفى عنها
زوجها، في النهار، لحاجتها..... ٥١٧
- أقوال الأئمة في خروج المعتدة في عدة الطلاق
والوفاة من بيتها للحاجة..... ٥١٧
- (٨) باب القضاء عدة المتوفى عنها زوجها، وغيرها،
بوضع الحمل..... ٥١٨
- أقوال أهل العلم في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل .. ٥١٨
- الجواب عن تعارض الآيتين في الظاهر..... ٥١٨
- (٩) باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في
غير ذلك، إلا ثلاثة أيام..... ٥٢١
- بيان أخذ الإحداد ومعناه في اللغة والشرع..... ٥٢١
- أقوال الأئمة في وجوب الإحداد على المعتدة الكتابية
والصغيرة والزوجة الأمة، والمطلقة ثلاثاً..... ٥٢١
- بيان حكمة وجوب الإحداد في عدة الوفاة..... ٥٢٢
- دليل نسخ آية متاعاً إلى الحول..... ٥٢٤
- أقوال أهل العلم في عدم حواز لبس الثوب المعصفر
للمصوغ للحادة..... ٥٢٧
- كتاب اللعان**
- معنى اللعان ووجه اختيار اللعان على لفظ الغضب
مع كونهما في الآية..... ٥٢٩
- أقوال أهل العلم في أن اللعان هل هو بمن أو شهادة .. ٥٢٩
- أول رجل لاعن في الإسلام..... ٥٣٠
- تأويل كراهة النبي ﷺ للمسائل..... ٥٣٠
- أقوال أهل العلم في وجوب القصاص على من قتل
رجلاً وادعى أنه وجده على الزنا بدون الشهود..... ٥٣٠
- أقوال الأئمة في الفرقة باللعان..... ٥٣١
- اختلاف أهل العلم في بقاء تأييد الحرمة إذا كذب
الزوج نفسه بعد ذلك..... ٥٣٢
- تأويل غمرة الله تعالى..... ٥٤١
- كتاب العتق**
- (١) باب من أعتق شركاً له في عبد..... ٥٤٤
- معنى العتق..... ٥٤٤
- (٢) باب ذكر معاية العبد..... ٥٤٦
- اختلاف أهل العلم في حكم تصيب الشريك إذا كان
المعتق موسراً..... ٥٤٧
- أقوال العلماء في حكم تصيب الشريك إذا كان
المعتق معسراً..... ٥٤٧

- أقوال الأئمة فيما إذا أعتق بعض عبده ٥٤٨
- (٣) باب بيان أن الولاء لمن أعتق ٥٤٩
- أقوال أهل العلم في جواز بيع المكاتب والمكاتبة ٥٤٩
- وعدم جوازه ٥٤٩
- الجواب عن إشكال الولاء على قوله: "واشترطي لهم" ٥٥١
- أقوال أهل العلم في عدم توريث العتيق من سيده وفي ٥٥١
- ولاء من أسلم على يدي أحد وولاء الملتقط والولاء ٥٥٢
- بالخلف ٥٥٢
- اختلاف الأئمة في الخيار للأمة التي أعتقت وزوجها ٥٥٣
- حر ٥٥٣
- أقسام الشرط في البيع نحوه ٥٥٤
- تغير حكم الشيء بتغير وصفه ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في أن المكاتب لا يصير حرًا بنفس ٥٥٤
- الكتابة ما لم يؤد بدل الكتابة ٥٥٤
- أقوال أهل العلم في جواز الكتابة على نحم أو نحمين ونجوم ٥٥٥
- (٤) باب النهي عن بيع الولاء وهبته ٥٥٩
- (٥) باب تحريم تولي العتيق غير مواليه ٥٦١
- (٦) باب فضل العتق ٥٦٢
- أقوال أهل العلم في أفضل الإعتاق ٥٦٣
- (٧) باب فضل عتق الوالد ٥٦٤
- اختلاف العلماء في عتق الأقارب ٥٦٤

مكتبة البشري

جمعية نشر وترجمة كراتشي الخيرية (المجلة) كراتشي باكستان

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	متن الكافي
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	هداية الحكمة
تعليم المتعلم	كافية
هداية النحو (مع النماذج)	مبادئ الأصول
المرفقات	زاد الطالبين
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)
عوامل النحو	شرح مائة عامل
	المنهاج في القواعد والإعراب

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبة الفكر	تفسير الجلالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريوية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نقحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغ	نور الإيضاح

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)
 Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبۃ النبوی

شعبہ اشاعت

چوردرہ محمد علی میرٹھیل ٹرسٹ اربمشورہ اکرڈی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورۃ یس	ذخائر النبوی شرح شمائل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)
بخداوی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	معین الفلسفہ	الاعتبارات المفیدۃ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	آسان اصول فقہ	معین الاصول
النبی الی تم سلو علیہ	بیان القرآن	تیسیر المطلق	فوائد مکبہ
حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	فصول اکبری	تاریخ اسلام
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	نیک بیبیاں	عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم
اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	جمال القرآن	صرف میر
حیلے اور بہانے	علامات قیامت	نجومیر	تیسیر الابواب
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	میزان ومنہب (الصرف)	بہشتی گوہر
آداب معیشت	علیکم بسنتی	تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی
حصن حصین	منزل	عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (مفتوا کرکٹل)	الحزب الاعظم (ماہوار کرکٹل)	نام حق	کریما
زاد السعید	اعمال قرآنی	پندنامہ	تیسیر المبتدی
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	عربی کا معلم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلوم (املا تہذیب)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	عوالم النحو (النحو)	آداب المعاشرت
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	حیات المسلمین	تعلیم الدین
فضائل حج	فضائل علم	تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)
جوامہ الحدیث	فضائل امت محمدیہ ﷺ	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات
آسان نماز	منتخب احادیث	بہشتی زیور (تین حصے)	
نماز مدلل	نماز خفی		
معلم الحجاج	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام لمجمعات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		

دیگر اردو مطبوعات

قرآن مجید پندرہ سطر (ماضی)	پنج پارہ
پنج سورہ	عم پارہ (درسی)

وائی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ